



الكتاب التوثيقي لكلمات وخطب
فخامة رئيس الجمهورية
العماد ميشال سليمان





الكتاب التوثيقي لكلمات وخطب
فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان

فهرس

تمهيد	٨
المقدمة	١٠
١- الفصل الأول: مناسبات وثوابت	٢٩
أ. القسم الأول: خطاب القسم	٣٠
ب. القسم الثاني: الحوار الوطني	٣٩
• جلسة الحوار الأولى ٢٠٠٨	٤٠
• جلسة الحوار الثامنة ٢٠١٠	٤١
ج. القسم الثالث: ذكرى استقلال لبنان	٤٧
• الذكرى الخامسة والستون للاستقلال	٤٨
• الذكرى السادسة والستون للاستقلال	٥٤
• الذكرى السابعة والستون للاستقلال	٥٩
• الذكرى الثامنة والستون للاستقلال	٦٦
د. القسم الرابع: عيد الجيش	٧٣
• العيد الثالث والستون للجيش	٧٤
• العيد الرابع والستون للجيش	٨٠
• العيد الخامس والستون للجيش	٨٦
• العيد السادس والستون للجيش	٩٣
هـ. القسم الخامس: تفعيل المؤسسات	٩٩
• مجلس الوزراء	١٠١
• المجلس الأعلى للدفاع	١٠٩

٢- الفصل الثاني: في قلب الخريطة ١١٧

أ. القسم الأول: قادة في لبنان ١١٨

- الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في زيارة عمل رسمية ١١٩
- الرئيس الروماني ترايان باسيسكو ١٢٢
- نائب الرئيس الأميركي جوزف بايدن ١٢٤
- أمير منظمة مالطا ذات السيادة ماثيو فستينغ في زيارة رسمية ١٢٧
- الملك الاسباني خوان كارلوس في زيارة رسمية ١٣٠
- رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي جيرار لارشيه ١٣٣
- أمير دولة الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح في زيارة رسمية ١٣٦
- القمة الثلاثية في قصر بعيدا ١٤٠
- امير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في زيارة رسمية ١٤٢
- الرئيس الايراني محمود أحمدي نجاد في زيارة رسمية ١٤٥
- امير موناكو البير الثاني في زيارة رسمية ١٤٨
- الرئيس الفلسطيني محمود عباس ١٥٢
- رئيسة جمهورية ايرلندا ماري ماك أليس ١٥٦
- نائب الرئيس البرازيلي ميشال تامر في زيارة رسمية ١٥٩

ب. القسم الثاني: القمم الدولية ١٦٣

- قمة الاتحاد من اجل المتوسط ١٦٤
- القمة الفرنكوفونية الثانية عشرة ١٦٧
- القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية ١٧١
- القمة العربية الحادية والعشرون ١٧٤
- القمة الثانية للدول العربية ودول أميركا الجنوبية ١٧٩
- القمة الخامسة عشرة لدول عدم الانحياز ١٨٣
- القمة الفرنكوفونية الثالثة عشرة ١٨٨

ج. القسم الثالث: السلك الدبلوماسي والقنصلي ١٩٢

- السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي المعتمد في لبنان ٢٠٠٩ ١٩٣
- السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي المعتمد في لبنان ٢٠١٠ ٢٠٠
- السلك الديبلوماسي العربي والاجنبي المعتمد في لبنان ٢٠١١ ٢٠٦

٣- الفصل الثالث: لبنان في العالم ٢١١

أ. القسم الاول: مع قادة العالم ٢١٢

• السيد جاسم الخرافي رئيس مجلس الامة الكويتي خلال الزيارة

الرسمية إلى الكويت ٢١٣

• الرئيس نيكولا ساركوزي خلال زيارة الدولة إلى فرنسا ٢١٦

• الرئيس عبدالله غول خلال الزيارة الرسمية إلى تركيا ٢٢٢

• الملك خوان كارلوس خلال زيارة الدولة إلى اسبانيا ٢٢٩

• الرئيس باراك اوباما خلال زيارة إلى الولايات المتحدة الأميركية ٢٣٦

• الرئيس ديمتريوس كريستوفياس خلال الزيارة الرسمية إلى قبرص ٢٣٩

• الرئيس لويس ايناسيو لولا دا سيلفا خلال الزيارة الرسمية

إلى البرازيل ٢٤٢

• الرئيس فيليبي كالدرون خلال الزيارة الرسمية إلى المكسيك ٢٤٨

• الرئيس سيرج سركيسيان خلال الزيارة الرسمية إلى أرمينيا ٢٥٣

ب. القسم الثاني: في الامم المتحدة ومجلس الأمن ٢٥٩

• الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٦٠

• مؤتمر الحوار بين الثقافات والاديان في الأمم المتحدة ٢٧٠

• الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٧٥

• الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٨٢

• الدورة السادسة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٨٨

• الاجتماع الرفيع المستوى حول الدبلوماسية الوقائية ٢٩٥

• جلسة مجلس الامن الدولي ٢٠١٠ ٣٠٠

• اللقاء الخاص حول الصومال ٣٠٦

• الاجتماع الرفيع المستوى حول السودان ٣٠٩

• الاجتماع الرفيع المستوى حول ليبيا ٣١٢

ج. القسم الثالث: في المنتديات الدولية ٣١٥

• لقاء رجال الاعمال السعوديين في الغرفة التجارية الصناعية في جدة ٣١٦

• الاجتماع التضامني مع غزة ٣٢٠

• مجلس الشيوخ الفرنسي ٣٢٤

• المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي ٣٢٧

• مقر رئاستي مجلس الشيوخ والنواب الاسبانيين ٣٣٠

• البيت العربي في اسبانيا ٣٣٤

• المنظمة العالمية للسياحة في اسبانيا ٣٣٧

• معهد «مغيمو» - جامعة موسكو الوطنية ٣٤١

• جامعة الملك عبدالله بن عبد العزيز ٣٥٠

• اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي ٣٥٣

• وفد رجال الاعمال المكسيكيين ٣٦٠

• مجلس الشيوخ المكسيكي ٣٦٤

٤- الفصل الرابع: جناح لبنان في العالم ٣٦٨

أ. القسم الاول: آسيا وأفريقيا ٣٧٠

• الجالية اللبنانية في قطر ٣٧٢

• الجالية اللبنانية في المملكة العربية السعودية ٣٧٦

• الجالية اللبنانية في جمهورية مصر العربية ٣٨٠

• الجالية اللبنانية في المملكة الاردنية الهاشمية ٣٨٣

• الجالية اللبنانية في إمارة الكويت ٣٨٧

• الجالية اللبنانية في مملكة البحرين والامارات العربية المتحدة ٣٩٢

• الجالية اللبنانية في سلطنة عمان ٣٩٥

• تدشين السفارة اللبنانية في الدوحة - قطر ٤٠٠

• الجالية اللبنانية في جمهورية ارمينيا ٤٠٣

ب. القسم الثاني: الاميريكيتان ٤٠٨

• الجالية اللبنانية في الولايات المتحدة الأميركية ٤١٠

• الجالية اللبنانية في كندا ٤١٥

• الجالية اللبنانية في البرازيل ٤٢٠

• الجالية اللبنانية في المكسيك ٤٢٤

ج. القسم الثالث: أوروبا ٤٣٠

• الجالية اللبنانية في فرنسا ٤٣٢

- المؤتمر الثاني للدول الاطراف في اتفاقية حظر الذخائر العنقودية ٥٧١
- اطلاق البرنامج الوطني لدعم الاسر الاكثر فقراً ٥٧٦
- دورة اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية للعام ٢٠١١ ٥٨١
- زيارة مدينة طرابلس ٥٨٧

ج. القسم الثالث: في بيدر الثقافة ٥٩٠

- تدشين المبنى الجديد لكلية ادارة الاعمال في الجامعة الانطونية ٥٩٢
- اطلاق بيروت عاصمة عالمية للكتاب لعام ٢٠٠٩ ٥٩٥
- اصدار كتاب تاريخ الجيش اللبناني-الجزء الأول ٦٠١
- تخريج طلاب جامعة البلمند ٦٠٧
- مؤتمر مؤسسة الفكر العربي ٦١٣
- تدشين حرم الابتكار والرياضة في جامعة القديس يوسف ٦١٨
- تدشين معهد العلوم التطبيقية والاقتصادية في الجامعة اللبنانية ٦٢٤

- الجالية اللبنانية في ايطاليا ٤٣٧
- الجالية اللبنانية في المانيا ٤٤٠
- البيت اللبناني في المدينة الجامعية في باريس ٤٤٤
- الجالية اللبنانية في بريطانيا ٤٤٧
- الجالية اللبنانية في قبرص ٤٥٣
- الجالية اللبنانية في روسيا ٤٥٦
- الجالية اللبنانية في سويسرا ٤٦٣
- المؤسسة المارونية للانتشار في الفاتيكان ٤٧٤

هـ- الفصل الخامس: الحضور الوطني ٤٨٠

أ. القسم الاول: الرئيس الجامع ٤٨٢

- القمة الروحية في قصر بعبدا ٤٨٤
- مئوية تأسيس معهد الاخوة المريميين ٤٨٩
- الافطار الرمضاني ٢٠٠٨ ٤٩٢
- الافطار الرمضاني ٢٠٠٩ ٤٩٦
- الافطار الرمضاني ٢٠١٠ ٥٠١
- الإفطار الرمضاني ٢٠١١ ٥٠٧
- عشاء في دارة فخامة الرئيس في عمشيت على شرف
- غبطة البطريرك بشارة الراعي ٥١٤

ب. القسم الثاني: محطات مشرقة ٥١٩

- الاسرى اللبنانيون المحررون من السجون الاسرائيلية ٥٢١
- احتفال على شرف فخامة الرئيس في وزارة الدفاع ٥٢٥
- حفل اتحاد بلديات جبيل وبلدية عمشيت لمناسبة الذكرى
- السنوية الاولى لتولي فخامة الرئيس سدة الرئاسة ٥٣٢
- افتتاح مؤتمر اللامركزية في الشرق الاوسط ٥٣٩
- وضع حجر الاساس لمشروع سد وبحيرة اليمونة ٥٤٥
- تسليم الجائزة اللبنانية للامتياز ٥٥٠
- افتتاح السنة القضائية ٢٠١٠ ٥٥٦
- زيارة اللواء الخامس في الجنوب ٥٦٣

تمهيد

حصد لبنان ثمار صموده وثباته وعزمه بعد سنوات طويلة من الاحتلال وبالتزامن مع التحولات الكبرى التي طاولت انحاء المعمورة بحلول الالفية الثالثة، فاستطاع بإرادة وطنية جامعة تحرير معظم أراضيه على الرغم من امعان اسرائيل في رفض الامتثال للقرارات الدولية والمبادرات السلمية، واستمرارها على عدوانيتها تجاه لبنان وحصارها للشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية.

قلب الحدث العالمي المتمثل بعملية ١١ ايلول في نيويورك اولويات المجتمع الدولي رأسا على عقب، واحتلت مكافحة الارهاب والحفاظ على الامن العالمي مركز الصدارة. فتغيرت المعادلات وسقط الكثير من التفاهات، وتبلور أحد اوجه المشهد الدولي الجديد بعد ٢ ايلول ٢٠٠٤ وصدور القرار ١٥٥٩ الذي أدخل لبنان في خضم صراع سياسي خطير ادى الى انقسام حاد بين قواه السياسية.

ولم تمض اشهر حتى كان الزلزال الكبير الذي اصاب لبنان وطالت ارتداداته المنطقة والعالم باغتيال الرئيس رفيق الحريري، والذي اعقبه انسحاب الجيش السوري، وانقسام لبناني غير مسبوق تمثل في تظاهرات ٨ و ١٤ اذار، حيث كان الجيش اللبناني بقيادة العماد ميشال سليمان وحيدا فريدا في الميدان، وعمل على مستويات عدة، ابرزها حماية التظاهرات وحفظ الحريات العامة ومنع اي احتكاك، فتجج في ملء الفراغ الناتج عن انسحاب الجيش السوري، واضطلع بمسؤولية الدفاع عن لبنان ضد خطري اسرائيل والارهاب، خصوصا مع بدء مسلسل الاغتيالات الذي طال شخصيات لبنانية بارزة والمتراق مع تفجيرات ارايية استهدفت مناطق محددة في محاولة لإشغال الفتنة.

ومع استمرار الجيش بأداء دوره وواجبه الوطنيين رغم الامكانات المحدودة، برزت بارقة امل تمثلت في انعقاد هيئة الحوار الوطني في المجلس النيابي والتي جمعت الاقطاب اللبنانيين وانجزت امورا مهمة، الا ان حدثا خطيرا جديدا لم يمهلها لاستكمال ما تبقى من جدول اعمالها، فكانت حرب اسرائيل العدوانية في تموز ٢٠٠٦، ليدخل لبنان باسره وبكافة إمكاناته الرادعة والمقاومة في مواجهة مفتوحة في وجه اسرائيل استنادا الى تعليمات صارمة للجيش أصدرها العماد سليمان بمواجهة العدو في اي بقعة لبنانية يحاول احتلالها، وسطر الجيش بطولات كبيرة معمدا القسم بدم الشهداء الذين سقطوا في ساحة الشرف، وما ان انجلى غبار المعارك وقدر صدور القرار ١٧٠١ رغم الخلافات الحادة بين

الفرقاء السياسيين حول نتائج الحرب ومبرراتها، حتى وجد العماد سليمان نفسه امام تحد جديد في غاية الاهمية والخطورة، وكان عليه استحقاق قيادة انتشار الجيش حتى الحدود الدولية المعترف بها في الجنوب لأول مرة منذ اكثر من ثلاثة عقود، فتجج مجددا في كسب الرهان.

وما ان هدأت الجبهات العسكرية، عادت مثيلاتها السياسية الى الاحتدام مع دخول البلاد في خريف العام ٢٠٠٧ في فراغ رئاسي تمثل في شغور سدة الرئاسة الاولى، المترافق مع عجز الافرقاء السياسيين عن التفاهم لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وتراقق الفراغ مع استمرار فريق سياسي على موقفه بالاستقالة من الحكومة وبدء حركة اعتصام في وسط بيروت، لتتوجه الانظار مجددا الى المؤسسة العسكرية بقيادة العماد سليمان كحامية للمؤسسات والاستقرار، حيث كانت هذه المؤسسة امام امتحان كبير وهو التصدي للارهاب في مخيم نهر البارد، وتمكنت من تحقيق انجاز نوعي جديد من خلال القضاء على اكبر تنظيم ارايبي في لبنان والمنطقة. وبينما كان الجيش يخرج منتصرا من هذه المعركة رغم الخسائر الكبيرة في صفوفه، كان الاحتقان السياسي يبلغ درجات مرتفعة جدا لينفجر احداثا خطيرة في السابع من ايار ٢٠٠٨، ومرة أخرى يقود الجيش اخراج الحل للمأزق الجديد، لينعقد بعدها مؤتمر الدوحة الذي جمع كل القادة اللبنانيين، ويتقدم اسم العماد ميشال سليمان الى الواجهة لاعتلاء سدة الرئاسة بفعل ما راكمه في قيادة الجيش من انجازات جنبت لبنان السقوط في هاوية الحرب الاهلية من جديد، فجعلت منه المرشح القادر على تحقيق التوافق، والذي يحظى باحترام وتقدير كبيرين محليا وعربيا ودوليا، فكان انتخابه رئيسا توافقيا للجمهورية في ٢٥ ايار ٢٠٠٨ ليقود لبنان في ظل تحديات داخلية وخارجية.

منذ ذلك التاريخ حفل عهد الرئيس ميشال سليمان بمحطات اساسية حفرت في تاريخ لبنان والمنطقة والعالم.

مقدمة

بنيت خطب وكلمات فخامة الرئيس على رؤية شاملة للبنان في طبيعته، وحضارته، وتعدديته كما في دوره على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي تكوينه الداخلي وشبكة العلاقات والقواعد التي تحكم الممارسة السياسية فيه.

عبّر فخامة الرئيس عن رؤيته في مناسبات متعددة، وصاغ أفكاره في كل مرة لتتلاءم مع المناسبة، ولتخاطب جمهور الحاضرين، وقرأ الأحداث القائمة وأستدل منها على أفضل السبل التي تخدم مصالح لبنان العليا، وتضمن خير ورفاه مواطنيه.

تُجسّد صفحات هذه المقدمة أبرز مكونات رؤية الرئيس الاستراتيجية التي قادت مسيرته منذ توليه سدة الرئاسة. لقد أُعدت تسهيلاً لعمل القارئ الكريم الراغب في تلمّس مقاربات فخامة الرئيس لمختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها... فهي بحث في فيض من الخطب والكلمات بدأت بخطاب القسم وتوالت حتى نهاية العام ٢٠١١، فجمعت الأفكار ولخصتها تحت عناوين مناسبة وفقاً لما يلي:

ملخص عن خطابات

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان
من خطاب القسم تاريخ ٢٥ أيار ٢٠٠٨ لغاية خطاب ذكرى الاستقلال تاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠١١

١٣	دور لبنان ورسالته، التنوّع الطائفي
١٤	المواطنة، الديمقراطية التوافقية أو الميثاقية
١٥	وثيقة الوفاق الوطني، دور القيادات السياسية
١٦	دور المسيحيين، الاصلاح السياسي
١٧	التعديلات الدستورية
١٨	الاصلاح الاداري، الاصلاح الانتخابي
١٩	الصراع مع اسرائيل، دور الجيش والقوى المسلّحة
٢٠	المقاومة، الاستراتيجية الدفاعية
٢١	الاقتصاد، الشباب
٢٢	الاغتراب
٢٣	العلاقات العربية، الصراع العربي الإسرائيلي
٢٤	الحراك العربي، علاقة العرب بالعالم
٢٥	دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن
٢٦	الديبلوماسية الوقائية، مواجهة التطرف والتعصب والإرهاب
٢٧	إصلاح النظام الاقتصادي العالمي
٢٧	الموقف من القضايا الكبرى التي تقلق الإنسانية

١. دور لبنان ورسالته

إن لبنان، البلد المتجذّر في الشرق، وطن الرسالة وموئل حضاريّ يختزن طاقات إنسانيّة وثقافية واقتصادية تتجاوز مساحته، وقد ميّزته تعدّيته الفذة وأسبغت عليه خصوصيته، فغداً نموذجاً فريداً يلعب دوراً فاعلاً في محيطه العربي وفي المجتمع الدولي كمثال حيّ لتعايش الثقافات. ورسالته إلى العالم الخارجي، هي أن وحده التفاعل المستمرّ مع الثقافات يؤسّس لإبداعات وفهم أكبر للآخر، وأن لبنان عازم وقادر دوماً على تعزيز الروح الميثاقية بين أبنائه، والتي تجعل منه، على صغر مساحته، بلداً، يحمل في قلب هذا الشرق وعلى ضفاف المتوسط، رسالة حريّة وعيش مشترك وانفتاح.

فلبنان الذي خبر تعاقب حضارات العالم فوق أرضه، وشكّل ملتقى للشرق والغرب، هو جدير بأن يكون مقراً لحوار الثقافات والحضارات والأديان، ولربط جسور التواصل والتكامل بين الشرق والغرب. هكذا كان لبنان، وهكذا يجب أن يبقى دائماً. وعلينا أن نضرب المثل ونعطي القدوة في حماية التنوع الثقافي والانفتاح على العالم، ونؤكد أن لبنان، والعيش المشترك فيه، يشكلان حاجة ورسالة ومثالاً ونموذجاً فريداً في العالم، مستندين في ذلك إلى إيماننا العميق بدورنا الإنساني والعالمي، وسعينا كي تنشأ حضارة فريدة شبيهة بالحضارة اللبنانية المشعّة في العالم.

٢. التنوّع الطائفي

إن التنوع الطائفي هو مكوّن حضارة لبنانية مميّزة، وخير للبنان إذا أحسنّا الاستفادة منه، ولكن إذا أفسدنا العمل يتحول نقمة. فالطائفية البغيضة شرّ يريدها لنا أعداؤنا. والعدوّ يريد أن يثبت أن التعدّد لا يبني دولة، إلا أننا نريد أن نتحدى ونبرهن عكس ذلك وأن وإمكاننا بناء وطن وممارسة الديمقراطية وإصلاح النظام، وأن رسالة التلاقي بين اللبنانيين على تعدد معتقداتهم الدينية تؤهلهم، من خلال التفاعل بين الأديان والمذاهب، للقيام برسالة حضارية في الشرق والغرب.

إن التنوع الطائفي موجود في معظم دول العالم. لكن ميزة الدستور اللبناني أنه يكرس دوراً فاعلاً للطوائف في الحياة السياسية. لذلك، ينبغي أن نحافظ على هذا الدور، ليس من منطلق طائفي، بل من منطلق قيمته الحضارية، ليبقى لبنان القائم على التنوّع ملاذاً آمناً لحوار الأديان، وبلد إبداع وإشعاع ثقافي. والتحدّي الذي يجب أن نرفعه على الدوام، هو أن نثبت أن طوائف متعدّدة يمكنها أن

تتشارك معاً في صلب نظام سياسي وديموقراطي، وليس فقط ان تعيش في ظل نظام ديموقراطي لا مجال لها أو لبعضها للمشاركة فيه.

٣. المواطنة

إن المواطنة الصحيحة هي في أن يعي كلّ لبناني جوهر انتمائه لبلد غنيّ بتنوّعه وراسخ في انتمائه العربي ومتفاعل مع ثقافات العالم، وفي أن يلتزم في تفكيره وأدائه وتعامله مع الآخر مستلزمات الوفاق والوحدة الوطنيّة وروح الاعتدال، والمحافظة على تمايز لبنان ورسالته وفرداته، كبلد عيش مشترك وحوار وإخاء، وفسحة لقاء وانفتاح وتنوّع وتفاعل مع ثقافات العالم، ومواجهة الصعاب التي امتحنت إرادة اللبنانيين بالعيش معاً في وطن واحد ولم تزل منها.

إن مجرد إطلاق تسمية دولة الطوائف على بلدنا، حيث الانتماء الضيق والملتبس إلى دولة يحدّد فيها دور الفرد وحقوقه من خلال انتمائه الطائفي، يفقد المواطنة الكثير من قيمها الصحيحة، كما يفقد الدولة نفسها الأسس المستقبلية السليمة لبنائها وازدهارها وتتميتها، على أرضية حديثة وثابتة. من هذا المنظار، وللوصول إلى الدولة المدنية الجامعة، دولة المواطنة، تغدو التربية الأساسية التي يجب أن تنشئ أجيالنا عليها، هي تعزيز روح المواطنة الحقيقية في نفوسهم، من ضمن الروح الميثاقية، ليغدو انتماءهم الطائفي مصدر غنى وإثراء لدولتهم، بدل أن يتحوّل ساحة لتوليد الإشكاليات والتفوق.

٤. الديموقراطية التوافقية أو الميثاقية

إن العالم بعدما مارس الديموقراطية، اكتشف أن الديموقراطية العددية لا تلبّي التطلعات الإنسانية. وقد بيّنت الممارسة، أن الأقلية في النظام الأكثرية التي تمثّل ٤٩٪، غير قادرة على محاسبة الأكثرية التي تحكم بنسبة ٥١٪ وتلغي أو تحتكر تمثيل الأقلية. وهذا يفيد بأنّ سوء استعمال الديموقراطية، هو كغيابها، ويساوي في نتائجه السلبية ما تتسبّب به الأنظمة غير الديموقراطية من ظلم وإحباط.

ولئن ساهمت الديموقراطية العددية في لبنان، على الرغم من شوائبها، في حمايته من مخاطر كيانية مختلفة وجمّة، إلا أن لبنان ملتزم كذلك بميثاق وطني، وبنظام يقوم على التعددية والحوار والبحث عن التوافق العام. وبالتالي قد يكون البديل عن الديموقراطية العددية، تطبيق مفهوم

الديموقراطية التوافقية، أو الميثاقية، التي تعني العيش المشترك، وتمثيل الطوائف دون تكريس الطائفية، وذلك باعتماد معايير الالتزام الوطني وليس الطائفي، والسعي الدائم للتوافق على القرارات الأساسية الآيلة إلى الحفاظ على الدولة وأركانها وسيادتها وأسسها ومصيرها.

٥. وثيقة الوفاق الوطني

إن أسس العيش المشترك والوفاق الوطني التي قام عليها لبنان منذ إنشائه كدولة مستقلة عام ١٩٤٣، وأعادت وثيقة الوفاق الوطني تكريسها عام ١٩٩١، وأكّد عليها اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨، تتضمن المبادئ المرشدة للعمل الوطني، والثوابت التي اتفق عليها اللبنانيون في الطائف، حيث لا اختلاف حول الهوية، ولا تنازع حول نهائية الوطن، ولا شرعية لأي سلطة تناقض صيغة العيش المشترك، ولا مساومة في رفض أي شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين، ولا حياد في القضايا القومية، واتفاق على ان العدو واحد.

إن وثيقة الوفاق الوطني، صنو الدستور، هي بمثابة العقد الاجتماعي بين اللبنانيين، والعنصر المكوّن للهوية اللبنانية، لأنها تتبع من إرادة وطنية جامعة، وترسّخ الروح الميثاقية والتوافقية في مقاربتها للمواضيع الوطنية الكبرى، وتدعو إلى استقامة عمل المؤسسات، بما يحفظ السلم الأهلي، وتوفر سبل المعالجة الناجمة للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذلك، فإنه يجب المضي قدماً في التحاور حول كيفية استكمال تطبيق جميع بنودها، بهدف تحصين قدراتنا الوطنية، والتمسك بثوابتنا، وبوحدتنا الوطنية، وبالمؤسسات الشرعية الضامنة.

٦. دور القيادات السياسية

إن التوافق هو السبيل المتاح إلى حياة كريمة، والبدايل الأخرى المتبقية، بخلاف التوافق، تدعو إلى القلق الشديد والخوف على المستقبل. لهذا، فإن القيادات السياسية وقادة الرأي في لبنان، مدعوون لارتفاع إلى مستوى المسؤولية الوطنية الحقيقية تجاه بلدهم وشعبهم، وتغليب مصلحة لبنان العليا على أي مصلحة فئوية، والاحتكام إلى الشرعية والمؤسسات الدستورية، إذا ما طرأ أي خلاف، وتحت أي ظرف كان، بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنية، حتى لو تطلب ذلك تقديم تضحيات وتنازلات.

فالأولوية هي في حلّ الخلافات بالحوار والنقاش، ومنع تحوّلها إلى خلافات مذهبية وطائفية، خصوصاً أن التجربة أثبتت أنّ العنف الداخلي لم يولّد سوى العنف والخسارة لجميع الأطراف، وأنّ الحلّ الوحيد جاء دوماً عن طريق الحوار، والتوافق، ونهج الاعتدال، والمشاركة في تحمّل المسؤولية، بعيداً عن التعتيل أو الاستئثار أو الاستقواء، وعدم الاكتفاء بتقاسم الحصص أو التنازع عليها، بل الانتقال من منطق السلطة إلى منطق الدولة. فلبنان مبنيّ على القيم والأخلاق وسيادة السلام والمحبة، والساسة فيه يجب أن يكونوا أبناء هذه القيم ورسّل السلام والعيش المشترك.

٧. دور المسيحيّين

إن الطوائف المسيحية التي كان لها الدور الأساس في قيام لبنان الكبير عام ١٩٢٠، وبعدها دولة الاستقلال، تسعى، بصورة مشروعة، للمحافظة على لبنان الصيغة والكيان، الذي يقوم على مبدأ العيش المشترك، وتجذير مجموعة المبادئ والثوابت والأهداف والقيم المشتركة التي يقوم عليها، في نفوس اللبنانيين، من خلال المحافظة على لبنان، كنموذج ناجح للحوار والتفاعل والتكامل، ومشاركة جميع الطوائف في السلطة وتحملّ المسؤوليات.

إن دور المسيحيّين في لبنان، لا يجب أن يرتبط بمنطقة الحماية الذاتية أو الخارجية، أو بمقدرتهم على تجميع عناصر القوّة الماديّة، أو السعي للتفوق والانعزال؛ بل في نجاحهم في الانضواء ضمن حركات وأنظمة منبثقة من الفكر المستير، في كنف دولة عادلة وحاضنة، ضامنة للحريات العامة، وساعية للخير العام على قاعدة المواطنة. كما يتوجب عليهم بالذات، في هذا الطرف المتأزم الذي تشهد المنطقة العربية، التوفيق بين مختلف الطوائف والمذاهب، وتعزيز القواسم المشتركة في ما بينها، وعدم الدخول في سياسة المحاور، أو في أيّ جهد هادف لتغليب فريق على فريق آخر.

٨. الإصلاح السياسي

إن دولة المؤسسات، هي التي تحمي الاستقلال وتدافع عن الحريات العامة والخاصة، وتزيد من تعلّق اللبنانيين بمجتمعهم الوطني. ولا بد أن يتشكّل وعي لدى الجميع في لبنان، بأنّ مطلب الإصلاح السياسي للدولة، ليس تقاسماً للصلاحيات أو تنازعا عليها، بل هو مطلب وطنيّ صرف، تتوازن عنده الواجبات والمسؤوليات مع الصلاحيات المناسبة للقيام بها، على قاعدة الولاء المطلق للوطن، والممارسة

الديموقراطية الصحيحة، والحقوق والواجبات المتساوية، والمواطنة الحقّة التي تحلم بها الأجيال الطالعة، وأنّ ما يملّي البحث في هذا الإصلاح، بعيد كلّ البعد عن أيّة مصلحة خاصة أو امتياز طائفي محدود.

فالإصلاح السياسي المطلوب، هو في قيام الدولة المدنية الجامعة والقادرة والعادلة، عبر إصلاح المؤسسات وفق رؤية جديدة قائمة على الحداثة والانفتاح، وصون حقوق المواطنين، وتعزيز قدرات الدولة، وإحياء دور المؤسسات الدستورية، وإيجاد الحلول لكلّ خلاف سياسي في قلب هذه المؤسسات وعبر الحوار بما لا يناقض ميثاق العيش المشترك، وإطلاق ورشة عمل على كافة المستويات لإصلاح الأوضاع السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنية، على أسس حديثة تنكّي على مفاهيم الشفافية والديموقراطية والتجرد والنزاهة والعدالة والإخلاص.

٩. التعديلات الدستورية

إن المحافظة على روح الطائف والدستور، تتم عبر تمكين المؤسسات من تأدية دورها الوطني، مع التأكيد على أن الشرط الضروري لإنجاز هذه الأهداف، هو التوافق طبقاً لنص الدستور وروحه بعيداً عن المحاصصة، وتوزيع المسؤوليات وتنازع الصلاحيات، وتحقيق التوازن المطلوب بين الصلاحيات والمسؤوليات التي يضطلع بها من أوكلمهم الشعب إدارة شؤونه، وأولهم رئيس الجمهورية حامي الدستور الذي يجب أن يكون قادراً على الفصل والبثّ بأيّ خلاف.

ولا يستقيم هذا التوجّه، من دون معالجة الثغرات والإشكالات الدستورية التي ظهرت في عمل السلطات الدستورية، بعد مضي عقدين وثيّف على اعتماد اتفاق الطائف ميثاقاً وطنياً، وساهمت في تعطيل آلية عمل الدولة والمؤسسات، وحالت بصورة خاصة، دون تمكين رئيس الدولة من دفع الأمور باتجاه التحكيم والحسم عند الاقتضاء، بصفته الحاكم والحكم، مما يستدعي إجراء تعديلات دستورية بشكل يسمح بتوزيع المسؤوليات بصورة رشيدة، ويحرر آليات الحكم وقدراته، ويعيد ثقة اللبنانيين بأنفسهم، وبإمكانية قيام دولة قادرة وعادلة مسؤولة حصراً عن أمنهم واستقرارهم ورفاه عيشهم.

١. الإصلاح الإداري

إن عملية الإصلاح السياسي متلازمة مع تحقيق الإصلاح الإداري المنشود، الذي يبدأ بالإسراع في إجراء التعيينات الإدارية في مختلف الوظائف، وفق آلية تركز على قاعدة الكفاءة والنزاهة وتعادل الفرص، وتحقيق استقلال السلطة القضائية، وتعزيز هيئات الرقابة عبر مكافأة المستحق وتصويب المقصّر وعزل الفاسد، وتعيين وسيط الجمهورية، وتشجيع الطاقات الشابة للانخراط في مؤسسات القطاع العام، ومنع ترهل الإدارة والوصول إلى إدارة أكثر كفاءة.

إن ورشة الإصلاح الإداري، ينبغي ان تتوافق مع إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات الجديدة، وأهمّها قوانين تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وقانون الانتخابات النيابية والبلدية، وقانون الجنسية، وقانون الأحزاب والنقابات، وتعديل قانون الأحوال الشخصية. وتبقى الخطوة الإصلاحية بامتياز، في اعتماد اللامركزية الإدارية الموسعة، فننجز فعلاً في التوفيق بين الوحدة، في ظلّ دولة مركزية وقوية، والتنوع الذي هو مصدر غنى وتمايز في لبنان، ونشرك المناطق والمجالس المحليّة في بناء الدولة والإنماء المتوازن على مساحة الوطن.

١١. الإصلاح الانتخابي

إن الإصلاحات التي نصّت عليها وثيقة الوفاق الوطني، لم تقترن بإصدار قانون انتخاب ملائم لها، يعبر عن رأي الشعب وتوازناته وتطلّعاته، ويراعي القواعد التي تضمن المناصفة، والعيش المشترك، والوحدة، والانفتاح بين اللبنانيين، ويؤمّن صحّة التمثيل السياسي لشتّى الفئات الشعبية، وفاعلية هذا التمثيل، بعيداً عن المصالح الانتخابية الطرفية التي تخنق صحّة التمثيل، والتي سرعان ما تتفكك بعد انتهاء الانتخابات مخلفة طعنات بالغة في الكيان الديمقراطي.

لذا، تبرز الحاجة إلى التوافق على وضع قانون عادل وعصري للانتخابات التشريعية، يشكّل مدخلاً رئيسياً للتغيير، ولتثبيت الخيار الديمقراطي، وتعزيز السلم الأهلي، فيكون الشعب فعلاً مصدر السلطات وصاحب السيادة، يمارسها عبر المؤسسات. وقد تكون النسبية، التي قد لا تكتمل من دونها الديمقراطية الميثاقية في لبنان، النظام الذي يمكن أن يتفاهم عليه اللبنانيون، شرط تحديد

مفاهيمه وأطره الفضلى. ومن المفيد أن يتضمن القانون الانتخابي مجموعة من المبادئ التي تستبعد المذهبية السياسية على أنواعها، ويعتمد سن الثامنة عشرة للاقتراع، ويكون فيه للمرأة حظّ وافر، وللمغترب حق الاقتراع في مكان إقامته.

١٢. الصراع مع إسرائيل

إن مصلحة إسرائيل هي أن يبقى لبنان متوتراً أمنياً ومشردماً سياسياً، بما يسهّل عليها التنصّل من تنفيذ القرارات الدولية الملزمة، وسعيها لتمرير المخطّطات والمؤامرات، وزرع الفتنة، وإحداث الشرخ بين اللبنانيين، خصوصاً أن صيغة لبنان لا ترضي إسرائيل القائمة على يهوديّة الدولة وعلى العنصرية، حيث لا يستحقّ المواطن فيها، إلّا من يقسم على الولاء لها كدولة يهودية، وهو ما يتناقض مع رسالة لبنان ودوره وتنوّعه الديني والثقافي والحضاري.

المطلوب هو العمل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة، لإلزام إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية بجميع مندرجاتها، واسترجاع أو تحرير ما تبقى من أراض لبنانية محتلة، والكفّ عن الانتهاكات والخروقات المتواصلة للسيادة، وعن زرع شبكات التجسس وتجنيد العملاء، والوقوف في وجه الأطماع بمياه لبنان وثرواته الطبيعية بما في ذلك حقول النفط والغاز، ووقف التهديدات بشنّ حروب جديدة ضده، والحوّل دون توطين اللاجئين الفلسطينيين فيه، مع الاحتفاظ بحق حماية لبنان والدفاع عن سيادته وثرواته الطبيعية، وتحرير او استرجاع ما تبقى من أراضيه المحتلة، وذلك بجميع الطرق المتاحة والمشروعة، بما فيها خيار المقاومة.

١٣. دور الجيش والقوى المسلّحة

برهنت المؤسسة العسكرية برهنت، على مدى تاريخها، أنها المؤسسة الأكثر تجسيدا لرسالة لبنان، والعيش الأخوي لطوائفه ومكوّناته وشرائحه المختلفة، ونجحت في مواجهة المؤامرات ومحاولات زعزعة الاستقرار وتهديد السلم الأهلي، وفي منع الفتنة الداخلية وعدم السماح لها أن تمتدّ، وفي كشف العملاء وشبكات التجسس، وفي دفع الإرهاب وكلّ شكل من أشكال التطرّف. ورغم أنّ الجيش مرّ في أصعب الظروف في تاريخه وتاريخ لبنان، فقد أثبت التزامه بالعقيدة الوطنية، وأن وحدته الوطنية راسخة، وأنه يشكل العمود الفقري للبنان، وضامن لوحده واستقراره ومستقبله.

فعليه، يقتضي حماية القوى المسلّحة وفيّ طليعتها الجيش اللبناني، والحفاظ على قوّتها ومكانتها وجهوزيّتها ومعنويّاتها، وإبعادها عن التجاذبات السياسية، وحمايتها من التدخّلات من أيّ جهة أتت، وتزويدها بكافة عناصر القوّة والقدرة، وتوفير الإمكانيات الضروريّة لها عديداً وعدّة والسعي لامتلاكها أسلحة نوعية ومتطورة، وتشجيع الشباب المثقّف للانضواء تحت راياتها، وتعزيز موقعها المعنوي على المستوى الوطني في الدفاع المقدّس عن الأرض، وفي مواجهة العدوان الإسرائيلي.

١٤. المقاومة

النزاع بين لبنان وإسرائيل، لم يكن ليتفاقم منذ التاسع عشر من آذار ١٩٧٨، تاريخ إصدار القرار ٤٢٥، وما كانت المقاومة لتقف وتواجه الاحتلال الإسرائيلي، لو ألزم المجتمع الدولي إسرائيل تنفيذ هذا القرار، الذي دعاها بكلّ وضوح إلى سحب قوّاتها من كامل الأراضي اللبنانيّة بصورة فوريّة وغير مشروطة، فالمقاومة نشأت في ظلّ الاحتلال، واستمرارها كان في التفاف الشعب حولها، واحتضان الدولة كيّاناً وجيشاً لها، ونجاحها في إخراج المحتل يعود إلى بسالة رجالها وعظمة شهدائها.

إن خيار المقاومة هو خيار ضد الظلم والعدوان، ينشأ عندما لا يكون هناك تكافؤ أو تعادل في القوى، لاستعادة الحقوق وردع المعتدي. إن استمرار الاحتلال والتهديد والخروقات للسيادة يحتمّ السعي للتوافق، عن طريق الحوار، على اعتماد استراتيجية وطنية دفاعيّة، تحمي الوطن وثرواته الطبيعية، والاستفادة من طاقات المقاومة، وعدم استهلاك إنجازاتها في صراعات داخلية، وحفظ قيمتها وموقعها الوطني، بحيث تكون البندقية باتجاه العدو فقط، وعدم السماح بأن يكون لها وجهة أخرى.

١٥. الاستراتيجية الدفاعية

تناول الاستراتيجية الوطنية للدفاع عن لبنان، بمفهومها وتعريفها، كيفية تضافر القدرات القومية المتمثّلة بالجيش والشعب والمقاومة للدفاع عن الوطن، فإسرائيل لا تزال مصدر الخطر الأبرز على لبنان، وهي لا تتورّع عن إعلان نواياها العدائية تجاهه، والتهديد بضرب مؤسّساته ومنشآته الوطنية، مما يؤكّد إصرارها على العدوان، واستهتارها بالشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، وبقواتها العاملة في الجنوب، ناهيك عن استمرار احتلالها لأجزاء من الأرض، واستمرار حرمانها اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة.

فاستناداً إلى حق لبنان "شعباً وجيشاً ومقاومة" في الدفاع عن أرضه، وردع العدو، ليس فقط عن خرق سيادته وحرمة حدوده وأجوائه واختراق نسيج مواطنيه بالعملاء والجواسيس، بل الاعتداء أيضاً على مياهه ونفطه، ولاستبعاد ومنع أي خطة ترمي إلى توطين الفلسطينيين على أرضه، فإنه لا بدّ من المضيّ قدماً في عمليّة البحث والتوافق على وضع استراتيجية دفاعية لحماية لبنان من أطماع العدو الإسرائيلي، تتكامل فيها كلّ عناصر قوّة الدولة، وتندرج تحت مفهوم الدولة في الدفاع عن أراضيها في إطار السياسة العامة للبلاد، وتستند إلى تنمية القدرات الوطنية والدبلوماسية والعسكرية، وقدرات المقاومة من ضمنها.

١٦. الاقتصاد

مواجهة التحديات الاقتصادية والحياتيّة المتركمة، تكون في اعتماد سياسات اقتصادية ومالية واستثمارية ومصرفية حكيمة وفاعلة، وفي وضع الخطط الإصلاحية المناسبة لتطوير قطاعات العمل والخدمات والإنتاج، ولاسيما في مجالات النفط والغاز والمياه والكهرباء والبيئة وغيرها، وفي إرساء دور القطاع الخاص شريكاً حقيقياً مع القطاع العام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي دعم دور مجتمعات الأعمال وإشراكها في صنع التوجهات الاقتصادية والتنموية، وفي ترسيخ مفهوم الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، الذي هو ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

إن ركائز الإصلاح الاقتصادي المنشود تكون في تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني، وتفعيل الدورة الاقتصادية، وتشجيع ودفع عملية الإنتاج، ورفع معدّلات وفرص النمو الاقتصادي، وتخفيض العجز مع المحافظة على نسب تضخم منخفضة، وحفظ استقرار سعر صرف العملة الوطنية، والحد من ارتفاع نسبة الاستدانة، لاسيما الديون غير القابلة للاحتواء، وتشجيع الاستثمار الخارجي مع ضمان الرساميل والأصول وتثميرها، ومحاربة البطالة، ومحاصرة الهجرة، والبقاء بمنأى عن تداعيات الأزمات الاقتصادية والمالية التي تعصف بالعالم.

١٧. الشباب

الشباب اللبناني الذي حقّق الإنجازات والإبداعات في الخارج والداخل، ولمع في إعمار دنيا

الاغتراب، وقاوم الاحتلال، وتصدى للإرهاب، وانتفض من أجل الاستقلال، مدعوً، انطلاقاً من هذا النجاح وهذه القدرات، إلى المشاركة بصورة فاعلة في عملية بناء الدولة والمؤسسات، والثقة بالوطن، والإيمان بالمستقبل، وحمل القيم الأخلاقية والاجتماعية اللبنانية، والتسلّح بروح الحكمة والاعتدال اللذين هما وجه من وجوه البطولة، والتقرب من تعاليم الخير والتواصل والانفتاح، والتعلّم من أخطاء الماضي، وإرشاد الطبقة السياسية حيث أخفقت، والابتعاد عن الاصطفافات الطائفية والفرائز والعصبية الضيقة.

إن تحقيق هذه الأهداف يوجب على الشباب اللبناني، مواصلة التحصّن بالعلم والقيم، وتحسين الذات بالخبرة والتأهيل وتطوير المعارف والمهارات، وتعميق الانخراط في مجالات العلم والإبداع، وتجنّب الهجرة الدائمة، وبخاصة هجرة الأدمغة، لما يشكّله الاغتراب من نزف للقدرات وإفراغ للوطن من طاقاته الشابة ومن قواه الحيّة في مختلف الميادين، وأن يكون العلامة الفارقة وقوّة التغيير الإيجابي في النهوض الاقتصادي والاجتماعي للبنان، على ركائز الحداثة والكفاءة، وسلطة القانون وثقافة المؤسسات، ومفاهيم العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة.

١٨. الاغتراب

ساهم الاغتراب في حمل القيم والأخلاق اللبنانية التي تبني الأوطان، وفي نقل صورة الوطن الموحّدة والغنية إلى الدول المستضيفة. وقد نجح المغتربون اللبنانيون في الاندماج بالنسيج الاجتماعي لدول الاغتراب، وارتقوا إلى مراتب ومراكز عالية على مختلف الصعد، واكتسبوا، قبل كلّ شيء، ثقة واحترام مواطنيهم، وأصبحوا مدعاة اعتزاز لدول الاغتراب وللبنان على السواء، وظلّوا على تعلّقهم بأرض أجدادهم ومقدّساتهم وقدّيسيهم، يفاخرون بأصولهم ويجذورهم.

فلا بدّ من جمع شمل الاغتراب، والعمل على تحقيق وحدته واتحاده، وتوحيد طاقاته الفاعلة، ليكون مخزوناً يُتّكأ عليه في المنعطفات المهمة، كما لا بدّ من الاعتراف بحقوق المغتربين، جناح لبنان الثاني، وبمطالبهم، لا سيما حق الاقتراع في أماكن وجودهم ليشاركوا في الحياة التشريعية والسياسية للبلاد، واستعادة الجنسية لمستحقّيها ممّن فاتهم الحصول عليها ضمن المهل السابقة، ووضع آليات لإعطاء أولاد المرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي حق العودة الى لبنان ومنحهم الجنسية، وإشراك الشباب

الاغترابي في كلّ أمور الوطن، ودعوتهم للعودة إلى لبنان لإنهاضه، والاستعانة بقدراتهم وتوظيفها حتى لا يبقوا في غربة عن الوطن.

١٩. العلاقات العربية

إن تقوية أواصر العلاقات التي تربط لبنان بأشقائه العرب، هي في القدرة على بناء جسور التواصل مع كلّ بلد عربي شقيق وفي ما بين الدول العربية، انطلاقاً من الإيجابيات في تراثها المشترك، الذي غالباً ما تمّ تجاهله، وهمّشته عوامل داخلية وإقليمية ودولية. خصوصاً ان الدول العربية تحتزن الكثير من الموارد البشرية والمالية والطبيعية، والتي، عند تجميعها والبناء عليها، يمكن تسريع وتيرة التنمية والتكامل الاقتصادي في ما بينها على أسس ثابتة ومستدامة.

إن تعزيز آليات العمل العربي المشترك، ينبغي أن يتم عبر تعميق أطر الحوار والاستقرار والعدالة داخل المجتمعات العربية، ومتابعة الحراك العربي المنفتح على آفاق الإصلاح والديموقراطية والحداثة، بعيداً عن أيّ عنف أو تطرّف أو فتوّية متعارضة مع الفكر القومي الجامع والمستنير، والاستمرار في محاربة الإرهاب، والحد من انتشار السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط، وتنمية اقتصادات الدول العربية على الصعيدين الوطني والقومي، وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، بما يحسّن مستويات المعيشة، ويحقّق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي تشده الشعوب العربية.

٢٠. الصراع العربي الإسرائيلي

يوجب دفع مسيرة السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، إيجاد حل عادل وشامل لكافة أوجه الصراع العربي الإسرائيلي، وجوهره قضية فلسطين، نتيجة استمرار إسرائيل في احتلال الأرض بالقوة، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الثابتة، وتهويد القدس، وبناء المستوطنات، ورفض حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم الأصلية سعياً لتوطينهم في الدول العربيّة المضيفة، ورفض مبادرة السلام العربيّة، وأيّ مبادرة أخرى تهدف لإعادة الحقوق لأصحابها الشرعيّين.

إن إحلال سلام عادل وشامل ودائم ومشرف في الشرق الأوسط، يحتمّ على المجتمع الدولي، توفير عناصر الضغط المناسبة، من أجل تهيئة ظروف هذا السلام على جميع المسارات، ضمن خطط عملية،

ومهل زمنية محدّدة وملزمة، وعلى قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، ومرجعيّة مؤتمر مدريد، والمبادرة العربيّة للسلام، والالتزام بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم المحتلة ورفض توطينهم حيث يقيمون، وجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي ومن أسلحة الدمار الشامل، وإبعاد المآسي الجديدة عن شعوب المنطقة التوّاقة، وبصورة مشروعة، إلى السلام والأمن والازدهار.

٢١. الحراك العربي

تؤكد حركات الاعتراض المطالبة والأحداث التي تعصف ببعض الدول العربية، على تنوّع خلفياتها ودرجات حدّتها، ان هذه المنطقة تمر بفترة تاريخية، هي فترة تحوّل إلى الديمقراطية، وأن معالجاتها المختلفة ستؤدي، في نهاية المطاف، إلى تغليب منطق الإصلاح، وإرساء قواعد الديمقراطية، وإلى تحقيق إصلاحات سياسية تضع الأنظمة العربية في المسار الديمقراطي الصحيح، بما يؤمن لها الاستقرار الأمني والاقتصادي، وينزع مبرّرات الاعتراض والاحتجاج، وما يترافق معها أحياناً من عنف، وإثارة مريبة للنعرات المذهبية والطائفية، وزرع لبذور الفتنة.

ان الإصلاحات المنشودة في العالم العربي، أساسها الإصلاح الدستوري، وضمان الحقوق والحريات، وصحّة التمثيل الشعبي، والتداول الدوري للسلطة، وتحقيق العدالة والمساواة، وتطبيق النظام الديمقراطي، وحرية الرأي، وإقرار التشريعات والقوانين المطلوبة؛ وهي إصلاحات سبق للبنان ان اعتمدها منذ إنشائه كدولة، وأمّنت له الاستقرار الأمني والاقتصادي. في هذا المجال، اذا كان لا بدّ لنا في لبنان من تحصين انفسنا في وجه تداعيات سلبية ممكنة للأحداث في محيطنا العربي، فإنه لا بدّ لنا كذلك من التأقلم مع ما قد تأتي به من وقائع جديدة وإيجابيات.

٢٢. علاقة العرب بالعالم

ازدادت علاقة العرب بالعالم مأساويّة بفعل الاحتلال الإسرائيلي، والحروب ضد الإرهاب، والعنصرية السياسية والثقافية والدينية والمذهبية المدمرة، التي لم ينجوا من حبالها. كما ان مسار النهضة العربية خلال القرن العشرين ومطالع القرن الحالي قد تعثر أو أعيق، بفعل معارضة جذرية للمبادئ والقيم التي باتت تتسم بصفة الكونية، والناجمة عن الحاجة المشروعة إلى توكيد الذات

الحضارية في وجه سياسة القهر والإخضاع والاستتباع. وقد صرفتهم هذه الحاجة عن كل ما عداها، ما جعلهم ينظرون إلى العالم وإلى الكونية، وكأنها مجرد خطر داهم عليهم، أو كأنهم ليسوا من هذا العالم، بل في قطيعة معه.

ان العالم العربي مدعو إلى تحقيق المصالحة بين الخصوصية العربية والإسلامية، وبين العالم والمبادئ والقيم الكونية. فالخصوصية ليست نقيض الكونية، ولم تكن يوماً كذلك في تاريخ العرب، ولا سيما في عصور ازدهارهم، وفي محاولاتهم النهضة. والعرب مدعوون لكي يكونوا فاعلين ومؤثرين في حركة الحضارة الكونية، وإلى المزاوجة بين سعيهم الدؤوب لبلوغ الحداثة بمختلف أبعادها، وضرورات المحافظة على المبادئ والقيم الأخلاقية والروحية التي تميز هويتهم المشرقية، والتفاعل مع ثقافات العالم، على نحو يجعل من القيم الكونية، أو المسمّاة كذلك، كونية بالفعل، أي عربية وإسلامية أيضاً.

٢٣. دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن

إن منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة، قد أنشئت أساساً للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، ولتمتين أسس السلام والعدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ولحماية البشرية من ويلات الحروب والنزاعات التي أدمتها وأعاققت تقدمها ونموها خلال حقبات متتالية من التاريخ. إلا ان الأزمات السياسية والاقتصادية المتتالية خلال العقود الماضية، أظهرت هُناك هذا النظام الدولي وثغراته.

فالأمم المتحدة من جهة، ومجلس الأمن الدولي على وجه التحديد، بحاجة لإصلاح، كي يصبح أكثر ديموقراطية وتمثيلاً لموازين القوى الجديدة، وأكثر فعالية في تطبيق قراراته. ان ركائز الإصلاح المنشود تكون، عبر تحسين أداء الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وانتقالهما من حالة "رد الفعل" إلى حالة "المبادرة"، وعبر تعزيز دور الوساطة والمساوي الحميدة، وتفعيل الحلول السياسية الشاملة للنزاعات، ومعالجة أسباب وجذور الصراعات قبل اندلاعها، وتهيء الدول العدوانية عن مطامعها في أراضي الغير وثرواتها الطبيعية، وتجنب معايير الازدواجية والاستتساب عند اعتماد التدابير الجزرية، والعمل على تعزيز الديمقراطية، وتعميم الفكر المستنير والمعتدل، وتشجيع قيام بيئة حاضنة للحكومة الرشيدة

والبعيدة عن التعصب والعنصرية والاستكبار، والمضي قدماً في المبادرات الهادفة لتوطيد الحوار والتقارب بين الحضارات والثقافات والديانات.

٢٤. الدبلوماسية الوقائية

الحروب والنزاعات في العالم ليست حتمية، بل غالباً ما يمكن التأثير على مجرى الأحداث بما يحول دون نشوبها أو تفاقمها. من هنا تكمن أهمية اعتماد مفهوم الدبلوماسية الوقائية، ضمن منظومة الأمم المتحدة، ومن قبل المنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع الدولي، والحكومات، وهيئات المجتمع المدني التي تُعنى بالعمل على منع نشوء النزاعات، ومنع تفاقمها وتحويلها إلى صراعات، والحوّل دون انتشارها، وصولاً إلى ترسيخ دعائم السلام بعد انتهاء النزاعات ومنع تجددتها.

إن كلفة الاستثمار في الدبلوماسية الوقائية، تبقى أقل بكثير من كلفة النزاعات وتداعياتها، عدا النتائج الإنسانية الرهيبة التي تترتب عليها. غير ان نجاح الدبلوماسية الوقائية لا يكتمل، إلا باعتماد آليات وقاية فاعلة لتلافي النزاعات في مختلف مناطق العالم، ولا سيما منها المناطق التي تهدد مباشرة الأمن والسلم الدوليين، كما هي الحال في الشرق الأوسط، والتصدي لجذور الأزمات، وتعزيز ثقافة السلام، وتفعيل مفهوم حوار الثقافات، وإقامة نظام اقتصادي ومالي عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً، ومعالجة القضايا الكبرى التي تقلق الإنسانية.

٢٥. مواجهة التطرف والتعصب والإرهاب

إن نشوء التيارات المتطرفة الداعية إلى التزمت والانغلاق ورفض الآخر، وتفاقم ظاهرة الإرهاب الدولي، الذي بدأ في مطلع الألفية الثالثة، والذي لا يعترف بالآخر، إن بدينه، أو بسياسته، وحتى بمن لا يواليه في مذهبه، باتت في عالمنا اليوم من ابرز الآفات وأشدّها خطورة، وتؤدي إلى أعمال إجرامية وقتل أو تهجير المواطنين المسلمين، ودفعهم على دروب التشرد والبؤس والعوز والمرض. كما باتت من أسباب النزاعات والحروب الظالمة والقاتلة، والمؤدية لاحتلال الأراضي، وتقسيم الدول، وتهجير الشعوب بعيداً عن ارض تجذّروا فيها كطوائف ومجموعات ثقافية وحضارية، منذ أقدم العصور.

وأهم سلاح لمواجهة التطرف والتعصب والإرهاب، هو المضي في عملية البحث عن تعريف واضح

لهذه الآفات ومعالجة جذورها وأسبابها، وفي تعزيز ثقافة السلام وضرورة ربطها بثقافة العدالة، التي لا سلام حقيقياً أو دائماً من دونها، وفي بلورة ركائز ثقافة جديدة يصبح معها منطلق الحوار والتواصل والانفتاح على الآخر منطقاً مغرياً ونهجاً جذاباً للشعوب، حيث تتوحد الجهود من اجل عالم تسود فيه قيم المساواة والعدالة واحترام الآخر.

٢٦. إصلاح النظام الاقتصادي العالمي

الأزمات المالية والاقتصادية العالمية المتتالية التي تحدث في دول الشمال والجنوب على السواء، والتي لم تنته هذه الدول من معالجة أسبابها وتداعياتها السلبية، بدأت تطلّ أسس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول وهناء شعوبها، وتندر بانهييار عام للاقتصاد العالمي، وربما باندلاع حروب عالمية. وهي من بين ابرز أسباب تفاقم الفقر والبطالة والعوز والجوع والمرض والجريمة في العديد من دول العالم، بحيث تشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن نحو مليار شخص حول العالم لا يزالون يعانون من الفقر.

إن النظام المالي العالمي بحاجة لتطوير وإصلاح، كي يصبح أكثر شفافية وإنسانية، وأكثر ارتباطاً بالقيم وموجبات العدالة والمشاركة الكاملة والمتكافئة، وأقل اعتماداً على المضاربة والسعي الحثيث لرفع رأس المال، بعيداً عن أي مبادئ ديموقراطية حقّة، أو ضوابط خلقية واضحة وشفافة. كما انه يحتاج إلى توضيح العلاقة، بين السياسة بما تعنيه من سعي لخدمة الخير العام، وبين الاقتصاد الذي يجب ان يكون في خدمة السياسة وليس العكس، والى توسيع مشاركة الدول في عملية اتخاذ القرار في النظام المالي العالمي، وتوفير محيط آمن لإعادة نمو الاقتصاد في العالم، وتلافي أزمات مماثلة في المستقبل.

٢٧. الموقف من القضايا الكبرى التي تقلق الإنسانية

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يكمن في التصدي للقضايا الكبرى التي تقلق الإنسانية، ولا سيما الحد من الفقر، وحماية البيئة، والتغير المناخي، وتحقيق الأمن الغذائي، ونشر التعليم، وتعزيز الخدمات الصحية، وضمان حقوق الشعوب في التقدم والتنمية، واستعمال التكنولوجيا الحديثة، إضافة إلى تعزيز حقوق الإنسان في مختلف مستوياتها، وكذلك إيجاد الحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية



الفصل الأول: مناسبات وثوابت

والاجتماعية المتزايدة التي تواجهها المجموعة الدولية، والتي تقف في وجه استقرارها ونموها، بما في ذلك مشاكل انتشار الأسلحة النووية، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والتخلف، والمخدرات.

ولقد بات بديهياً أن الحلول الواقعية والجذرية لهذه التحديات، لا بد أن تكون ثمرة تعاون وتوافق وتطابق مواقف الأسرة الدولية في ما بينها حيال هذه القضايا الكبرى، بالارتكاز إلى مقاربات حلول مشتركة وشاملة، واعتماد آليات التحرك والتضامن التي توفرها مؤسسات العمل الإقليمي والدولي المشترك، وعلى رأسها الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة، بعيداً عن المقاربات الفردية أو عن مسببات الحرب الباردة وتوتراتها، ومن منطلق أن ما يجمع الدول في أحجامها البشرية أو الجغرافية، وفي هوياتها القومية أو الثقافية، وفي نظمها السياسية أو الاقتصادية، هو وجوب التزام أحكام القانون الدولي وروح العدالة.

المجلس النيابي ٢٥ أيار ٢٠٠٨

الساعة الخامسة عصر ٢٥ أيار ٢٠٠٨ علا صوت مطرقة رئيس المجلس النيابي اللبناني معلناً افتتاح جلسة انتخاب رئيس جديد للبلاد، فنال المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان ١١٨ صوتاً من مجموع أصوات المجلس النيابي.

الساعة السادسة إلا خمس دقائق وصل الرئيس المنتخب الى ساحة النجمة وأقسم رافعاً يده اليمينى "أحلف بالله العظيم أنني أحترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها وأحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه"، ثم خاطب اللبنانيين مفصلاً لهم تعهده في سبيل لبنان وشعبه.

حضرت الجلسة شخصيات عربية ودولية غير مسبوقة في تاريخ لبنان، أبرزها أمير قطر ورئيس وزرائه، رئيس مجلس الشعب ووزير الخارجية المصريان، ممثل أمير الكويت ورئيس مجلس الأمة الكويتي، وزير الخارجية ورئيس مجلس الشورى السعوديان، وزراء خارجية سوريا، العراق، الإمارات، المغرب، ومستشار الرئيس السوداني، وممثل عن السلطة الفلسطينية.

دولياً حضر رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركيان، الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، وزراء خارجية فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، والفاثيكان، وإيران، ونائبة رئيس البرلمان الأوروبي، وموفد رئاسي سويسري، ونائبة رئيس البرلمان الفرنسي، والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمتابعة تطبيق القرارين ١٥٥٩ و١٧٠١، ووفد من الكونغرس الأميركي، ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في لبنان.



أ- القسم الأول: خطاب القسم

دولة الرئيس، حضرة النواب،

كان أحب إلى قلبنا أن نبدأ هذا الاستحقاق، بدقائق فرح، لكنني واثق بأن صمتنا ستهلّل له أرواح شهدائنا وهم في جوار ربّهم، كونه يؤسس لمرحلة واعدة لأبناء الوطن الذي ينهض من كبوة له بفعل وعي المواطنين، ورفضهم الوقوع في عملية قتل الذات، وعمل المخلصين والأشقاء، للتخفيف من السيئات، ومحو التداعيات.

إنني اليوم، وفي أدائي اليمين الدستورية، إنما أدعوكم جميعاً قوى سياسية، ومواطنين، لنبدأ مرحلة جديدة عنوانها لبنان واللبنانيون، نلتزم فيها مشروعاً وطنياً نلتقي عليه، بذهنية متقدمة، لنصل إلى ما يخدم الوطن ومصالحه كأولوية على مصالحنا الفئوية والطائفية، ومصالح الآخرين.

**”أدعوكم جميعاً قوى سياسية، ومواطنين،
لنبدأ مرحلة جديدة عنوانها لبنان واللبنانيون.“**

إن الاستقرار السياسي المنشود، يفرض علينا تفعيل المؤسسات الدستورية، حيث وجب احتضان الأفكار السياسية وتبايناتها، وصولاً إلى قواسم مشتركة، تؤمّن مصلحة الوطن وأبنائه. إن الخلاف السياسي، وما نتج عنه من إشكاليات دستورية مررنا بها، ينبغي أن يشكل حافزاً لنا، ليس فقط لإيجاد المخارج، لما يمكن أن نفع فيه مستقبلاً، وإنما أيضاً لتحقيق التوازن المطلوب، في ما بين الصلاحيات والمسؤوليات، يمكن المؤسسات، بما فيها رئاسة الجمهورية، من تأدية الدور المنوط بها. إن لبنان، وطن الرسالة، والذي يحمل تلاحقي الحضارات، وتعددية فذة، يدفعنا للانطلاق معاً، في ورشة عمل، فنصلح أوضاعنا السياسية والإدارية والاقتصادية والأمنية، فنعيد الوطن، إلى الخريطة الدولية، في دور نموذجي يعكس فرادته، وإشراقته المعهودة. لقد اختار لبنان السير في ما اتفق عليه في الطوائف، وهو مدعو إلى حماية هذا الخيار، والعمل على ترسيخه، لأنه ينبع من الإرادة الوطنية الجامعة. فتحصين أي قرار سياسي، لا يتم إلا بهذه الإرادة، إضافة إلى أن ما يربط اللبنانيين من ميثاق وطني، نتيجة إرادتهم، وهو صنو الدستور، وقد برهن أنه الأقوى والأسمى من أي توجه خارجي. إن علاقاتنا الخارجية، تبقى الأصلح والأكثر فاعلية، بمقدار ما تتطلق من هذا الميثاق، فتؤمن وتحمي مصالح لبنان، وتحترم خصوصيته وتتيح له استعادة دوره الفاعل، في محيطه العربي والمجتمع الدولي، كونه المثال الحي لتعايش الثقافات.



أيها السادة النواب،

إن الشعب أولانا ثقته لتحقيق طموحاته، وليس لإرباكه بخلافاتنا السياسية الضيقة. ولعل أخطر ما برز في السنوات الأخيرة، خطاب سياسي يركز على لغة التخوين، والاتهامات المتبادلة، مما يمهد لحالة التباعد والفرقة، خصوصاً بين الشباب. لذا وجب الإدراك والعمل على تحصين الوطن، والعيش الواحد عبر التلاقي، ضمن ثقافة الحوار، وليس جعله ساحة للصراعات. إن سمة الديمقراطية الأساسية، تداول السلطة عبر انتخابات حرة. وإذا كان من الأهمية بمكان، اعتماد قانون انتخابي يؤمن صحة التمثيل، ويرسخ العلاقة بين الناخب وممثله ويكفل إيصال خيارات الشعب وتطلعاته، فالأهم قبولنا بنتائج هذه الانتخابات، واحترامنا للإرادة الشعبية.

” إن الشعب أولانا ثقته لتحقيق طموحاته،
وليس لإرباكه بخلافاتنا السياسية الضيقة. “

كما أن استقلال السلطة القضائية، يكرّس العدالة، وهي مناخ يشكّل ملاذاً لكل صاحب حق، ويوفّر انتظاماً عاماً لجميع مرافق الدولة، وليس فقط للفصل بين المتقاضين. فالأيادي البيضاء، سمة العدل، والعدل أساس الملك. وإن المسؤولية تحتم علينا، تشجيع الطاقات الشابة للانخراط في مؤسسات القطاع العام، فتمنع تهرله، ما يتيح لنا الوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وشباباً، مع اعتمادنا على حسن الاختيار، وتعزيز لهيئات الرقابة، فيكافأ المستحق، ويصوّب المقصّر، ويعزل الفاسد.

أيها السادة،

إن تبديد هواجس الشباب والشبان، يكون ببناء وطن يفتخرون بالانتماء إليه، لينهض بقدراتهم، وخبراتهم، ومشاركاتهم في إيجاد الحلول. ولنضعهم هم، الذين قاوموا الاحتلال والإرهاب، وانتفضوا من أجل الاستقلال، يرشدونا حيث أخفقنا. فهم المستقبل، ولهم الغد، وهم من اثخنهم الجراح فصقلتهم، وكان منهم قرايين معوقون ينبغي تأمين حقوقهم ورعايتهم وفقاً للقوانين. هذا من دون أن يغيب عن اهتمامنا، سياسة تربوية إصلاحية، تتناول مدارسنا والجامعات، وتعيد إليها تميزها في هذه المنطقة.

إن جناح لبنان الثاني، يلتفت إلينا اليوم، يحدوه الأمل في أن يرى وطنه الأم، وقد تعملق من جديد. من هنا، علينا الاعتراف بحقوق المغتربين، والمضي قدماً في الإجراءات الآيلة إلى تعزيز التصاقهم، وتداخلهم بالوطن، والاستعانة بقدراتهم وتوظيفها، حتى لا يبقوا في غربة عن الوطن. إنهم الأحق بالجنسية اللبنانية من الذين حصلوا عليها من دون وجه حق. إن الخروج من حالة الركود، وتفعيل الدورة الاقتصادية، بحاجة إلى استقرار أمني وسياسي وإلى رعاية الدولة، تشجيعاً ودفعاً لعملية الإنتاج التنافسي. فجذب الاستثمارات، وتأمين بيئة صديقة لها، يؤدي إلى محاربة البطالة، ومحاصرة الهجرة. هذا الأمر يقودنا إلى حتمية الاهتمام باقتصادنا المنتج صناعياً وزراعياً وخدماتياً، كما تعميم الثقافة البيئية، وإبراز الأوجه السياحية لهذا البلد. إن الإنماء المتوازن، ركن أساسي من أركان وحدة الدولة، واستقرار النظام. ونرى في تطبيق اللامركزية الإدارية الموسعة، عنصراً مهماً لهذا الإنماء، لرفع الغبن عنه، وإصلاح التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بين المناطق. ولا بدّ لنا من إيلاء موضوع استكمال عودة المهجرين، كل اهتمام لطبي هذا الملف بصورة نهائية.

” إن تبديد هواجس الشباب والشبان،
يكون ببناء وطن يفتخرون بالانتماء إليه. “

أيها السادة،

إن التزامنا موثيق الأمم المتحدة، واحترامنا لقراراتها، يعود لقناعتنا الراسخة بالشرعية الدولية المستمدة من مبادئ الحق والعدالة. وإذ نؤكد مساهمتنا في قيام المحكمة الدولية الخاصة بجريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، وما تلاها من اغتالات، فذلك تبياناً للحق، وإحفاقاً للعدالة. إن نشوء المقاومة، كان حاجة في ظل تفكك الدولة، واستمرارها كان في النفاق الشعب حولها، وفي احتضان الدولة كياناً وجيشاً لها، ونجاحها في إخراج المحتل، يعود إلى بسالة رجالها، وعظمة شهدائها، إلا أن بقاء مزارع شبعاً تحت الاحتلال، ومواصلة العدو الاسرائيلي تهديداته وخروقاته للسيادة، يحتم علينا استراتيجية دفاعية تحمي الوطن، متلازمة مع حوار هادئ، للاستفادة من طاقات المقاومة، خدمة لهذه الاستراتيجية، فلا تُستهلك انجازاتها في صراعات داخلية، ونحفظ

بالتالي قيمها وموقعها الوطني. يتزامن هذا اليوم، مع الذكرى الوطنية، لتحرير والنصر. فلتكن حافظاً لنا، لمزيد من الوعي لما يتربص بنا، ولتجديد تمسكنا بالحرية والديمقراطية، التي ضحينا من اجلهما لنصون الوطن. وفي هذا السياق، يأتي العمل الدؤوب، لإطلاق الأسرى والمعتقلين، وكشف مصير المفقودين، واستعادة أبنائنا الذين لجأوا إلى إسرائيل، فحضر الوطن يتسع للجميع . لقد حرص لبنان، ويحرص دائماً، على تقوية الأواصر التي تربطه بأشقائه العرب، من هنا، فإننا ننظر بشدة، إلى أخوة في العلاقات بين لبنان وسوريا، ضمن الاحترام المتبادل لسيادة وحدود كل بلد، وعلاقات دبلوماسية تعود بالخير على كل منهما. العبرة هي في حسن المتابعة لعلاقات مميزة ندية، خالية من أي شوائب اعترتها سابقاً، بحيث نعمل على الاستفادة من تجارب الماضي، وتداركها، تأميناً لمصالح ورخاء وأمن البلدين الشقيقتين.

”علاقتنا بسوريا علاقة أخوة ضمن الاحترام المتبادل للسيادة، وعلاقات دبلوماسية تعود بالخير على البلدين.“

أيها اللبنانيات واللبنانيون،

إن الدولة لا يمكنها التغاضي عن أي عبث بالأمن والسلم، ولن تسمح بأي حال من الأحوال، أن يُستعمل البعض وقوداً للإرهاب، وأن يُتخذ من قدسية القضية الفلسطينية، ذريعة للتسلّح، لتصبح هذه المسألة مصدراً للإخلال بالأمن، كما حصل منذ عام، عندما تم الاعتداء على الجيش اللبناني. فلنتضافر، لمعالجة تداعيات ما حصل، فتعيد وصل ما انقطع، لبسمة الجراح واعادة الاعداد. لقد اعتصرنا الالم فلنعقد الامل. ان البندقية تكون فقط، باتجاه العدو، ولن نسمح بأن يكون لها وجهة اخرى. إن رفضنا القاطع للتوطين، لا يعني رفضاً لاستضافة الأخوة الفلسطينيين، والاهتمام بحقوقهم الانسانية، بل تأسيساً لحق العودة حتى قيام الدولة القابلة للحياة. ولهذا، فإن لبنان يشدد على ما ورد في المبادرة العربية، التي انطلقت من عاصمته بيروت عام ٢٠٠٢. لقد كسبت القوى المسلحة، وفي طليعتها الجيش، ثقة الشعب اللبناني طيلة السنوات الأخيرة، لتحقيقها إنجازات مهمة وتاريخية، من

الحفاظ على الديمقراطية والسلم الأهلي، وانتشارها في الجنوب العزيز، بعد أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، والتصدي للعدو والإرهاب، وقد دفعت غالباً خيرة أبنائها. إلا أن الاحداث الامنية الاخيرة خلّفت شعوراً بأن القوى المسلحة لم تقم بالأداء الكامل المأمول منها. لذلك، فالحفاظ على الحد الأدنى من الوفاق، وبالتالي توفير الغطاء السياسي المطلوب، يساهمان في تدارك الأمر مستقبلاً، بالإضافة إلى تعزيز موقعها المعنوي على المستوى الوطني، وتجهيزها، وتشجيع الشباب المثقف الواعد للانضواء تحت راياتها.

”نستضيف الأخوة الفلسطينيين ونهتم بحقوقهم الانسانية، لكننا نرفض التوطين تأسيساً لحقهم بالعودة إلى دولتهم.“

أيها السادة،

في هذه المناسبة، أتوجه بالشكر، إلى جامعة الدول العربية، ومعالي أمينها العام، لاحتضانها الأزمة التي عصفت بالوطن، ولجهودها المثمرة، في بلورة الحل المناسب. وأتقدم باسم اللبنانيين وباسمي، بالعرفان لدولة قطر، وسمو أميرها، ودولة رئيس وزرائها، واللجنة الوزارية العربية، لما بذلوه من جهد صادق، والتزام قومي في إطلاق الحوار الوطني، واستضافتها له وإنجاحه وتوجيه باتفاق الدوحة. الشكر أيضاً للدول الشقيقة والصديقة، التي ساعدت الوطن على تجاوز المحن، وتلك التي تشارك في عداد القوات الدولية المنتشرة في الجنوب، تطبيقاً للقرار ١٧٠١، على أدائها المميز والمتكامل مع الجيش اللبناني لحفظ الأمن. وحرّي بنا أن نسجّل اهتمامها بالنواحي الإنمائية والاجتماعية، في المناطق التي تنتشر فيها، والصدى الطيّب الذي يلقيه لدى المواطنين.

أيها اللبنانيات واللبنانيون،

ينتظرنا الكثير الكثير، فقسّمي هذا التزام عليّ، كما ارادتكم هي التزام ايضاً. لا نفرق في الوعود، بل نقارب الواقع وميادينه المختلفة بإمكاناتنا، واستثمار دعم الاشقاء والاصدقاء لنجتاز الصعاب. فلنتحد ونتضامن ونسر معاً نحو مصالحة راسخة، لزرع الأمل لدى أبنائنا، ونطلق مبادرات رائدة، إبداعية شجاعة، لتحقيق ذلك، ونعمل لبناء الدولة المدنية، القادرة، المرتكزة على احترام الحريات العامة، والمعتقد، والتعبير. لقد دفعنا غالياً ثمن وحدتنا الوطنية، فلنحافظ عليها معاً، يداً بيد، فالله مع الجماعة.

عشتم وعاش لبنان

” نعمل لبناء الدولة المدنية، القادرة، المرتكزة على احترام الحريات العامة، والمعتقد، والتعبير.“

ب- القسم الثاني: الحوار الوطني

جلسة الحوار الاولى القصر الجمهوري – ١٦ أيلول ٢٠٠٨

تنفيذاً لبنود الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الدوحة بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢١ والقاضي باستئناف الحوار الوطني برئاسة رئيس الجمهورية اللبنانية؛

وانطلاقاً من الرغبة الجامحة في تعزيز المصالحة والوفاق الوطني؛
وتأكيداً للدعوة التي وجهتها إلى السادة الكرام الذين وقعوا اتفاق الدوحة بمناسبة إفطار يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٠٨/٩/٩؛

يسرني أن أدعوكم إلى حضور الاجتماع الذي سينعقد في تمام الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر الثلاثاء المقبل الواقع فيه ١٦ أيلول الجاري في القصر رئاسة الجمهورية في بعداً.

العماد ميشال سليمان

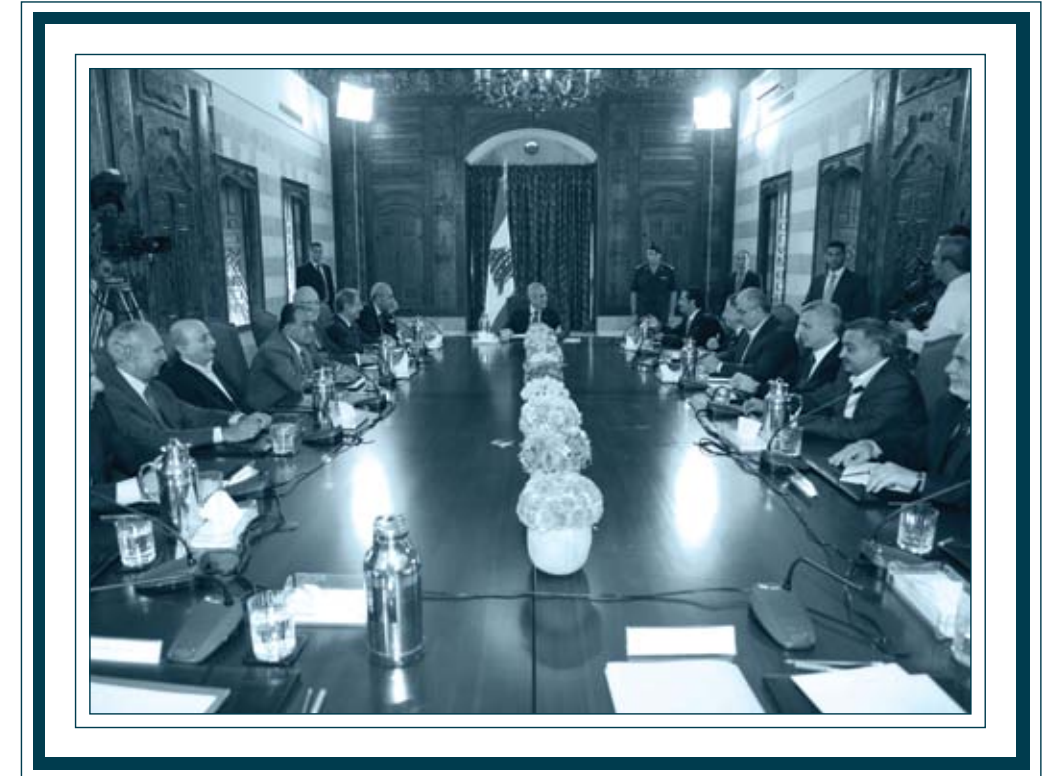
أيها السادة الكرام ،

نلتقي في هذا اليوم المشهود لنطلق مجدداً حواراً طالما أردنا له أن ينطلق، وطالما أدركنا مدى حاجة الوطن لنجاحه، ومدى تلهف المواطنين انتظاراً لنتائج يخلص إليها، فتعيد لهم ما افتقدوه منذ زمن بعيد من استقرار سياسي، ورخاء اقتصادي، وأمان اجتماعي. لقاءنا هذا محطة مفصلية، نفتح من خلالها نافذة جديدة على الحوار الهادئ، مستندين إلى تجربة ديمقراطية عريقة، يشكل الحوار واحدة من أبرز ممارساتها. فالحوار والديمقراطية صنوان، وكلاهما مبنّي على التباحث والنقاش، وعلى الاعتراف بالرأي الآخر واحترامه. وأجدني مؤمناً أن الوجه المكمل للحوار يتمثل بالمصالحة بين أطرافه، فالمصالحة تؤديان إلى التوافق على ما يضمن بناء الدولة القوية، والتزام الممارسات الديمقراطية. وسيفضي ذلك كله إلى تأكيد وتعزيز قدرة الدولة على إدارة شؤونها بنفسها.

” الحوار والديمقراطية صنوان، وكلاهما مبنّي على التباحث والنقاش، وعلى الاعتراف بالرأي الآخر واحترامه.“

تفرض علينا مسؤوليتنا الوطنية ألا نقبل بديلاً عن إنجاز هذه التوافقات، فهي سبيلنا المتاح إلى الحياة الكريمة، والبدائل الأخرى المتبقية - بخلاف التوافق - تدعو إلى القلق الشديد، والخوف على المستقبل، وهي تستحق أن نتوقف عندها ملياً، وأن نبادر حيالها إلى تقديم التنازلات، وتقبل التضحيات ولو كانت موجعة، فهي لا تقدم من أطراف الحوار بعضها للبعض الآخر، بل هي قربان يقدم في سبيل عزة هذا الوطن وكرامته.

يتضح دورنا وتؤكد مسؤوليتنا عندما نتطلع من حولنا، فإذ بالأجواء السياسية المشحونة تعدت محيطنا الإقليمي، وهي تذر بتوترات دولية يتوقع لها فيما لو استمرت أن تؤدي إلى استقطابات متوترة، باردة وساخنة. ونحن بلد صغير ومتنوع لا بد له أن يكون موحداً، متضامناً في السراء والضراء، لعله ينجح ما أمكن في تجنب مفاعيل الرياح العاتية إذا ما هبت. ولنا ولكم من تجارب الماضي القاسية خير دليل.



أيها الكرام ،

انعقد مؤتمر الحوار اللبناني بدعوة من دولة رئيس مجلس النواب في العام ٢٠٠٦، واستطاع أن يحقق توافقاً في مواضيع عديدة، وكان ذلك إنجازاً مقدراً ومشكوراً، يقتضي السير قدماً في تنفيذها. لا بد لنا أن نقر أن لطاولتكم الفضل فيما نحن بصدده اليوم. كما لا بد أن نقدر عالياً رعاية جامعة الدول العربية بشخص أمينها العام السيد عمر موسى، وجهود لجنة وزراء الخارجية العرب التي توجّتها مقررات مؤتمر الدوحة، برعاية كريمة من أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. وها نحن اليوم نطلق آلية استئناف مؤتمر الحوار اللبناني.

تري الأطراف المختلفة وجوب مناقشة موضوع الاستراتيجية الدفاعية للبنان؛ والاستراتيجية عنوان شامل يبحث عن خيارات كبرى ومخططات طويلة الأجل، ويتناول موارد الدولة على اختلافها بغية حشدّها لتأمين تحقيق الأهداف المرسومة. كما أن كثيرين قد طرحوا بحث مواضيع أخرى بالتزامن مع مناقشة هذه الاستراتيجية. وأرى أن من أولى مهامنا أن نضع تصوراً عاماً لهذا الحوار شكلاً ومضموناً، فقبول الحوار بحد ذاته يعني أن لا شيء مفضل، بل أن مختلف المواضيع قابلة للنقاش والتوافق، والمنوع الوحيد هو الفشل أو الوصول إلى الطريق المسدود.

” الاستراتيجية عنوان شامل يبحث عن خيارات كبرى ومخططات طويلة الأجل، ويتناول موارد الدولة على اختلافها بغية حشدّها لتأمين تحقيق الأهداف المرسومة.“

أيها الكرام ،

مخاطر كبرى لا تزال تتهدّد هذا الوطن الحبيب، ونحن جميعاً متفقون على أن إسرائيل لا تزال مصدر الخطر الأبرز علينا، وهي لا تتورّع عن إعلان نواياها العدائية تجاهنا، والتهديد بضرب مؤسساتنا ومنشأتنا الوطنية، مما يؤكد إصرارها على العدوان واستهتارها بالشرعية الدولية وبقرارات الأمم المتحدة وبقواتها العاملة في الجنوب، ناهيك عن استمرار احتلالها لأجزاء عزيزة من أرضنا في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الفجر، واستمرار حرمانها اللاجئين الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة.

إزاء هذا الواقع، واستناداً إلى حق لبنان "شعباً وجيشاً ومقاومة" في الدفاع عن أرضه، لا بد من وضع استراتيجية متكامل فيها كل عناصر قوة الدولة، وتدرج تحت مفهوم الدولة في الدفاع عن أراضيها في إطار السياسة العامة للبلاد. إنني على ثقة تامة أن باستطاعتنا وضع استراتيجية تحمي لبنان، تستند إلى قوتنا المسلحة، وتستفيد من طاقات المقاومة وقدراتها. فلنبحث عن عناصر القوة لدينا، ولندمج قدراتنا بما فيها الدبلوماسية، ولننمّر رسالة لبنان وتنوعه، فنحقق من خلال التحاور وحدتنا وتوافقنا، ونقارب مثل هكذا موضوع مصيري بوجهات نظر موحدة.

” باستطاعتنا وضع استراتيجية دفاعية تستند إلى قوتنا المسلحة، وتستفيد من طاقات المقاومة وقدراتها.“

تهيات في الفترة الأخيرة ظروف ومعطيات خارجية مساعدة يمكن البناء عليها خلال جلسات الحوار، وبالأخص من خلال القمة اللبنانية – السورية، إذ أن البيان المشترك اللبناني – السوري الذي أعقبها يشكل أساساً يجب تمييزه ومتابعته، فهو يؤسس لأرضية صالحة تحصّن إمكاناتنا، وتعزّز عناصر القوة المتوافرة لدى البلدين. وستتم مواكبة هذا السعي لتثبيت حقوق لبنان والدفاع عن مصالحه العليا، من خلال إطلاقاتنا المرتقبة في المحافل الدولية، ومن خلال الزيارات المتبادلة التي تمت، وتلك التي يجري الإعداد لها. ينتظرنا في المستقبل القريب استحقاق الانتخابات النيابية المقبلة، والانتخابات مكون مركزي من مكونات حريتنا وديمقراطيتنا، ومحطة رئيسية في مسيرة بناء الدولة السيدة. وإن إنجازها على الوجه الأمثل دليل معبر على مدى قدرتنا على إدارة شؤوننا بأنفسنا. وأرى أن الأجواء التي سيخلقها الحوار، ستدفع بالمعنيين لإقرار قانون الانتخابات في أسرع وقت ممكن، والسير قدماً في تحضير كافة الإجراءات الضرورية لإتمامها في مواعيدها.

تقضي الواقعية منا أن نعترف بما يعترض مسيرتنا من صعوبات ومخاطر، فكلما تقدمنا على طريق التهدئة والاستقرار يسعى المتضررون لافتنال التوتر وإثارة الفوضى، وكلما نجحنا في تجاوز الخلافات وعقد المصالحات، عملت قوى الشر على معاقبة الشجعان الذي انبروا لإنجازها وعقدها. وفي هذا السياق، ما أن أطلقنا الحوار حتى وقعت جريمة ببيصور وعوقب فيها أحد هؤلاء الشجعان، لكن رياح المصالحة كانت قد هبت، فأثمرت بالأمس لقاء خلدة الميمون، ولم تقو عليها أيدي الغدر والجريمة.

جلسة الحوار الثامنة القصر الجمهوري – ٣ أيلول ٢٠١٠

تلبية للدعوة التي وجهها فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، التّأمت هيئة الحوار الوطني في تشكيلتها الجديدة برئاسة رئيس الجمهورية في قصر بعبدا في تمام الساعة الحادية عشرة قبل ظهر اليوم الثلاثاء الواقع فيه ٢٠١٠/٩/٣.

وكان فخامة الرئيس قد أعاد تشكيل الهيئة الوطنية للحوار في اعقاب صدور نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة بالاستناد إلى معايير دقيقة وشاملة لتكون الأكثر شمولاً لمختلف المكونات اللبنانية والأكثر تعبيراً عنها.



فلنغتنم جميعاً الريح المؤاتية، إذ أن الجريمة من فعل أعداء لبنان، وليس أماننا سوى أن نتصدى لأعداء لبنان يمثل هذه الإرادة في الحوار والشجاعة في المصالحة.

تبقى الأهداف الوطنية التي نتوخاها من هذا الحوار المسؤول عرضة لمخاطر جمة، ويجب مواكبتها بمسؤولية إعلامية عالية تلتزم بها كافة أطراف الحوار، وبمناخ إعلامي معافى يفصل بوضوح بين قدسية حرية التعبير وفوضى التراسق عبر وسائل الإعلام. فالنتائج المفرحة قد لا تبدأ بالظهور باكراً، وعلى العكس من ذلك فقد توحى أجواء التصارح وعرض الهواجس ونقاشها بأن الحوار يتجه إلى الطريق المسدود، كما قد توحى بذلك أيضاً الفسحة الزمنية التي نحتاجها لإعلان نتائج إيجابية. وفي هذا السياق نعتبر أن جميع وسائل الإعلام اللبنانية معنية باحتضان الحوار الوطني بعيداً عن الشحن الطائفي والفئوي، ولا نراها إلا ملتزمة بالقوانين والأعراف المهنية، وساعية إلى تعزيز الوفاق والوحدة الوطنية. اخترت أن نتجاوز في قاعة الاستقلال، قاعة ٢٢ تشرين، فرمزية هذه القاعة تحثنا على تدعيم مسيرة الاستقلال، وتثبيت ركائز الوفاق، المبني على الدستور وعلى وثيقة الوفاق الوطني المنبثقة عن اتفاق الطائف.

” قد تتعرض الأهداف الوطنية لمخاطر جمة بغياب مناخ إعلامي معافى يفصل بين قدسية حرية التعبير وفوضى التراسق الإعلامي.“

لبنان أيها السادة، وطن الرسالة وملتقى الحضارات، وقد ميّزته تعدديته الفذة، وأسبغت عليه خصوصيته، فغداً نموذجاً فريداً، يلعب دوراً فاعلاً في محيطه العربي وفي المجتمع الدولي، كمثال حي لتعايش الثقافات. هكذا كان لبنان وهكذا يجب أن يبقى دائماً، فوطننا يحيا على ثقافة الحوار وعلمنا أن نضرب المثل ونعطي القدوة.

افتتح فخامة الرئيس الجلسة بكلمة ذكر فيها بمنطلقات جلسة الحوار الاولى وما آلت إليه من نتائج، مستعرضاً ما حصل من تطورات منذ الجلسة الاخيرة لطاولة الحوار ولا سيما منها ترسيخ أجواء التهدئة ومواكبة الانتخابات النيابية التي أجريت بصورة حرة وديموقراطية وكيف تمت مواجهة تداعيات العدوان على غزة والصمود في وجه الازمة المالية العالمية، وانتخاب لبنان للعضوية غير الدائمة لمجلس الامن الدولي وتشكيل حكومة وحدة وطنية، مؤكداً على الفائدة المرجوة من طاولة الحوار، وداعياً الى اعتماد مبدأ الحوار كثقافة.

وذكر الرئيس سليمان بميثاق الشرف الذي سبق أن التزم به فرقاء الحوار، طالباً باعتماد عبارة "هيئة الحوار الوطني" عوضاً عن عبارة "طاولة الحوار".

” الاستراتيجية الوطنية الدفاعية تعني تضافر القدرات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية.“

وعرض فخامة الرئيس نظريته للظروف التي رافقت تشكيل الهيئة ولا سيما ما يتعلق منها بالمعايير التي اعتمدت وبتوقيات اعلانها، مؤكداً على أن هذا التوقيت غير مرتبط بأي اعتبار إقليمي او دولي.

وأشار الى أن الموضوع المطروح للنقاش والمعالجة هو الاستراتيجية الوطنية الدفاعية التي تعني تضافر القدرات الوطنية للدفاع عن الوطن كافة، من دبلوماسية وعسكرية واقتصادية، وبناءً على ما تم استعراضه من خلال الاوراق التي طرحت او التي ستطرح في المستقبل طالباً تقديم الاوراق المتعلقة بالاستراتيجية من الفرقاء الذين لم يقدموا بعد اوراقهم وكذلك من وزارة الدفاع - قيادة الجيش اللبناني.

ولفت الى أن المواضيع التي لها صلة بالاستراتيجية الدفاعية يمكن البحث فيها إذا ما تم طرحها وإذا ما توافق المجتمعون على مناقشتها.

ج- القسم الثالث: ذكرى استقلال لبنان

الذكرى الخامسة والستون للاستقلال
أمام طالبات وطلاب جامعات لبنان
القصر الجمهوري – ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٨

في بادئة فريدة من نوعها دعا فخامة الرئيس كوكبة من طلاب الجامعات اللبنانية لحضور أول رسالة يوجهها إلى اللبنانيين بمناسبة عيد الاستقلال.

بدأت المناسبة عند الساعة الثامنة من مساء ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٨ بالنشيد الوطني اللبناني تلتها رسالة الاستقلال، واختتمت باستقبال ابوي التقى خلاله فخامة الرئيس مجموعات الطلاب وعبر لهم عن مدى الآمال التي يعقدها على دور شباب لبنان في الحفاظ على الوطن وفي بناء مستقبل زاهر للبنان واللبنانيين.



أيها اللبنانيون،
كلنا للوطن،

نعم كلنا للوطن؛ تعهد نكرّر الالتزام به في كل حين، شيوخاً وفتيةً ونساءً ورجالاً نلبّي نداء الوطن كلما ساورته المحن.

منذ القدم كان الاستقلال حرية، فكلفنا تضحيات ودماراً وتهجيراً وشظفَ عيش واستشهاداً. وما زال الاستقلال حرية وسيادة وكرامة واستشهاداً نبذل في سبيله، الغالي والنفيس. من أجله تعرّض رجال الاستقلال وأبطاله المعلومون والمجهولون للسجن والضرب والمهانة والاضطهاد. ومن أجله، استشهد رؤساء جمهوريات وحكومات ورجال دين ودنيا واعلاميون وعسكريون ومقاومون طيلة المسيرة الاستقلالية، نخسّ منهم بالذكر من سقط في مثل هذا اليوم المجيد بالذات.

ولا يُذكر الاستقلال منفصلاً عن الجيش الذي رافقه وحماه منذ خمسة وستين عاماً، فقدّم التضحيات والشهداء بصمت الكبار وبطولاتهم، حفظاً لشرف الوطن ولأمن المواطنين وكرامتهم.

” فلنقدم التضحيات من أجل إعادة بناء الدولة الجامعة،
القادرة والعادلة، بعيداً عن التجاذبات والمحسوبيات.”

وفي مواجهة الاحتلال تمكّن لبنان بشعبه وجيشه ومقاومته من تحرير الأرض، ما عدا أجزاء ما زالت محتلة في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والقسم الشمالي من قرية الفجر، ومن استعادة جميع الأسرى والمعتقلين اللبنانيين في سجون العدو الإسرائيلي.

الوطن لا يُبنى، والاستقلال لا يُنجز، إلا بالتضحيات. إلا أنّ التضحيات ليست تضحيات بالدم والنفوس وحسب، بل بالانكباب على الواجب والانخراط في العمل في سبيل الخير العام، لأنّ الاستقلال قضية. لقد احتفل اللبنانيون عام ١٩٤٢ باستقلال الدولة، وسعوا في الستينيات إلى بناء دولة الاستقلال، وكادوا يقعون بعد عقد من الزمن، في شرك استقلال الدويلات. فإذا كان لا بدّ لنا من تقديم تضحيات جديدة اليوم، أفراداً وجماعات، فلتكن من أجل إعادة بناء الدولة الجامعة، القادرة والعادلة، بعيداً عن التجاذبات والمحسوبيات، وهو مشروع تدفعنا ذكرى الاستقلال اليوم، الى العمل من اجل إرساء قواعده وإعلاء بنيانه.

لقد عملنا خلال الأشهر الستة المنصرمة على تحديد الأولويات، ورسم رؤية تحمي الاستقلال، وعلى تغليب لغة الحوار والتوافق، وإحياء عمل المؤسسات. وتشكلت حكومة إرادة وطنية جامعة، وأقرّ بيان وزاري شامل، وتمّت إعادة إرساء العلاقات اللبنانية – السورية على أسس ثابتة وواضحة أثمرت علاقات دبلوماسية كاملةً وبياناً مشتركاً يشكّل مرجعية للعمل والمتابعة في مختلف المواضيع. وعادت الحيوية الى آليات التشريع الناضمة لمسيرة إعادة بناء الدولة. ومن أجل تعزيز المسيرة الوطنية انعقدت طاولة الحوار، انطلاقاً مما تمّ التوافق عليه في مؤتمر الحوار الوطني وما تمّ إقراره في اتفاق الدوحة، ومن ضمن أولوياتها وضع استراتيجية وطنية لحماية البلاد، تركز الى عناصر القدرة القومية المتمثلة بالقوة العسكرية والسياسية والاقتصادية والديبلوماسية على السواء.

” أرسيت العلاقات اللبنانية – السورية على أسس ثابتة وواضحة أثمرت علاقات دبلوماسية كاملة وبياناً مشتركاً يشكل مرجعية للعمل والمتابعة. ”

وحصل تقدّم في مجال التهذئة السياسية والإعلامية والمصالحات التي آمل في أن تُستكمل في القريب العاجل، وتحقّقت نتائج ملموسة على صعيد المحافظة على الأمن والسهل عليه، وكشف شبكات تجسس إسرائيلية وخلايا إرهابية استهدفت الجيش وسلامة المواطنين، ما يستوجب منا المزيد من التضامن والوعي. وقد أرسيت هذه المقاربات والمعالجات كلها مناخاً عاماً من التوافق والتوازن على مختلف المستويات. وكان لا بدّ من أجل تعويض غياب لبنان وتغييب مصالحه عن الساحة الدولية في السنوات الفائتة، من بذل جهد خاص في عواصم الدول الفاعلة وفي المحافل الدولية. فجاءت مواقف الدعم والتأييد من قادة العالم، لتؤكد استعادة لبنان موقعه ومكانته على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما ينسجم مع رسالته ومع دوره المميز في هذا المجال. كما أمكن خلق شبكة أمان ضرورية لصيانة مصالحنا القومية وقضية الأمن والاستقرار والتنمية في لبنان. وفي هذا السياق، يأتي سعينا الدائم لقيام سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط على قاعدة قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية بكامل مندرجاتها، كما أقرّت في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، والتي لا تسمح بأيّ شكل من أشكال التوطين. وأبدينا حرصاً خاصاً في جولاتنا الخارجية على تعزيز التواصل مع اللبنانيين المنتشرين، كي يستعيدوا ثقتهم بدولتهم العائدة اليهم بوحدة الكلمة والموقف، وكي يبقوا فخورين

بانتمائهم إلى وطنهم الأم، ولتحفيزهم على مزيد من الاستثمار في لبنان وتمتين أواصر الأخوة وآليات التضامن مع أشقائهم المقيمين.

أيها اللبنانيون،

إذا كان للاستقلال بُعدٌ سياسيٌ تمثّل عام ١٩٤٢ بارتقائنا إلى السيادة الدولية، وبنجاحنا لاحقاً في تحرير معظم الأرض، وبُعدٌ أمنيٌّ يترجم في سعينا الدؤوب لتعزيز قدراتنا العسكرية، فإنّ استقلال الوطن لا يكتمل إلا باستقلال القضاء، وبقيام دولة الحق والمؤسسات الشفافة والعادلة التي تحارب الفساد وتسعى للإصلاح وتتيح تكافؤ الفرص، وتساهم تالياً بتعزيز الحرية الفردية والانتماء الوطني والإدراك الفعلي لمعاني الاستقلال. ولا يترسخ استقلال الوطن الا باستقلال المواطن فيه عن آفات الفقر والجهل والمرض، وما يتفرّع عنها من ذلٍّ ومن قتلٍ إبداع واعتلالٍ إنتاج وتلوّث بيئة وانهايار أخلاق. وهذا ما يستوجب من الدولة والقوى الحيّة في البلاد، إيلاء أهمية خاصة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والتربوية والصحية التي تشغل يوماً حيزاً واسعاً من وقت الشعب وجهده ومدخراته، والتي تطغى على تفكيرنا الفردي والجماعي، وذلك على الرغم من نجاحنا في تحييد أنفسنا إلى حدّ بعيد عن تداعيات الأزمة المالية التي أربكت الأسواق العالمية والمجتمعات، وأظهرت صعوبة المحافظة على الاستقلال في عالم متداخل ومترابط على أكثر من صعيد، ما يتطلب منا دوماً تثبيت عناصر التهذئة الداخلية والثقة المحفّزة للاستثمار.

” على الدولة والقوى الحيّة في البلاد، إيلاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية أهمية خاصة لتعلقها بجهد الشعب ومدخراته. ”

الاستقلال، ليس مجرّد استذكار ليوم مجيد من تاريخنا أو حالة ظرفية نستكين لها، ولا ثورة عابرة توضع مكاسبها في الجيوب، إنما هو فعل إيمان متجدّد ونضال مستمرّ.

أيها اللبنانيون،

في وقت ما زال يقع على عاتق الدولة الكثير الكثير، والواجب الأساس في بناء الاستقلال والمحافظة عليه، فإنّ للمواطن في الداخل وللبنانيين المنتشرين في الخارج، دوراً جوهرياً داعماً لتحسين هذا الاستقلال وترسيخه وتقوية منعه.

في هذا السياق، بإمكان الشعب، وفي طليعته فريق الشباب، أن يُسائل ويحاسب، ونحن نعيش، ولحسن الحظّ، في نظام ديموقراطي يسمح بإجراء مثل هذه المساءلة والمحاسبة، وأن يوصل تالياً إلى المجلس النيابي من يآتمنه على أمنه وإنمائه وهناء عيشه ومصيره، ومن يمكنه أن يخدم بالصورة الفضلى مقاصد الاستقلال ومراميه. ولا تنسوا يا طالبات وطلاب لبنان على وجه الخصوص، في سعيكم المشروع لتثبيت ذواتكم والاحلام، بأنّ الديموقراطية نمط حياة وممارسة، وبأنّ عليكم أن تبدأوا بتطبيقها على أنفسكم وفي صفوفكم قبل كل شيء، باحترام الرأي الآخر، بعيداً عن أيّ إساءة أو عنف.

” نعيش في نظام ديموقراطي يسمح بالمساءلة والمحاسبة، وبإمكان الشعب، وفي طليعته فريق الشباب أن يوصل إلى المجلس النيابي من يآتمنه على أمنه ومصيره. ”

ويتعرّز الاستقلال من خلال احترام جميع المواطنين للقوانين وابتعادهم عن الفساد، والتزامهم القيم والأخلاق التي لا تقوم الأمم من دونها، وحرصهم على حماية البيئة، والتزامهم قواعد التربية المدنية السليمة، والانخراط في مختلف أنشطة المجتمع المدني الهادفة الى تعزيز الصمود والتضامن وتوسيع فسحات الأمل.

ويترسخ الاستقلال كذلك إذا التزم كل فرد من أفراد المجتمع في تفكيره وأدائه وتعامله مع الآخر مستلزمات الوفاق والوحدة الوطنية وروح الاعتدال، التي يجب أن تكون في المطلق، ميزة أيّ لبناني يعي جوهر انتمائه. إذ أنّ العمل على المحافظة على تمايز لبنان ورسالته وفراسته كبلد عيش مشترك وحوار وإخاء، شكل أساسي من أشكال الاستقلال. وثقوا ايها الشباب أن الحكمة والاعتدال هما وجه من وجوه البطولة.

وما دمنا توافقنا في مؤتمرات الحوار الوطني وفي خطاب القسم على نهائية الكيان وعلى المبادئ المرشدة للعمل الوطني، فلنبداً فوراً ومِعاً ورشة الإعمار، ولننتقل بسرعة من واقع السلطة الى واقع الدولة.

” ما دمنا توافقنا على نهائية الكيان، فلنبداً ورشة الإعمار، ولننتقل من واقع السلطة الى واقع الدولة. ”

أيها اللبنانيون،

إذ نتعهد اليوم السعي لإعادة بناء الدولة المدنية الجامعة والقادرة والعادلة، على قاعدة الولاء المطلق للوطن والممارسة الديموقراطية الصحيحة والمواطنة الحقة، فلنشبك أيدينا ببعضنا، كمواطنين وكمجتمع وكدولة، ولنُقرن القول بالعمل، بأمل وايمان، بعزم جديد، وبثقة متجددة بالنفس.

عشتم وعاش لبنان.

الذكرى السادسة والستون للاستقلال
أمام نخب إعلامية وصحافية لبنانية
القصر الجمهوري – ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٩

وجّه فخامة رئيس الجمهورية رسالته الثانية إلى اللبنانيين في ذكرى الاستقلال السادسة والستين عند الساعة الثامنة من مساء ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٩. دُعي لحضور المناسبة مجلساً نقابتي الصحافة والمحررين، ورابطة خريجي كلية الاعلام والتوثيق في الجامعة اللبنانية، ونادي الصحافة، والمجلس الوطني للإعلام والإعلاميون المعتمدون في القصر الجمهوري الذين احتشدوا في قاعة ٢٢ تشرين الثاني في القصر الرئاسي في بعداً.

واختتمت بحوار مفتوح رد خلاله فخامة الرئيس على هواجس رجال الإعلام وتساؤلاتهم.



أيها اللبنانيون،

استقلال لبنان مسيرة نضال طويل ساهم فيها اللبنانيون على درب الحرية. ولأنّ الثقة والارادة بين اللبنانيين هما أساس عيشهم المشترك في وطن قائم على الحرية؛ ولأنّ جذوره الحضارية ضاربة في عمق هذا الشرق، تعززت أواصر العلاقات بين العائلات اللبنانية على تنوعها الديني والثقافي.

استقلالنا الوطني ليس مجرد محطة من الماضي، إنما هو فعل إيمان بالحوار، وبالعيش المشترك والتطلع إلى دولة القانون والمؤسسات التي نريد. إنها دولة الاستقلال، التي بدأت ترسخ مسيرتها بسواعد شبابها الذين حرّروا أرض الوطن وقاوموا العدو الإسرائيلي وتصدوا للإرهاب وهزموه. خلال سنة ونصف السنة توطدت الثقة بين اللبنانيين على الرغم من مجمل التحديات الضاغطة. وها نحن نتابع مسيرة ترسيخ الأمن الوطني. وبموازاة ذلك، فقد تمكّن لبنان من استعادة موقعه ومكانته ودوره على الساحة الدولية، وتعزيز علاقاته مع الدول على أعلى المستويات، على قاعدة المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل. تخطو العلاقات اللبنانية – السورية إلى الأمام، بعد وضعها على مسارها الثابت والصحيح، وبعد إنجاز الخطوة التاريخية المتمثلة بإرساء العلاقات الدبلوماسية الكاملة بين البلدين.

” ينبغي وضع خطة عملية تمنع أي شكل من أشكال التواطين. ”

ونريد للعلاقات المتنامية بين لبنان وسوريا وسائر الدول العربية أن تتطوّر في المجالات كافة؛ ليس فقط على الصعيدين الرسمي والحكومي، بل كذلك على الصعيد الأهلي وبين مختلف القطاعات الإنتاجية وصولاً إلى حالة من التعاون الاقتصادي والاجتماعي الأمثل. وكرجمة للثقة التي تمكّن لبنان من بلورتها وإرسائها على الصعيد الدولي، فقد تمّ انتخابه، بما يشبه الإجماع، للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن الدولي. ومن أرفع هيئة أممية، سيتمكن لبنان من العمل، بصورة أفضل، على حماية مصالحه الوطنية والدفاع عن قضايا العرب المحقّة والمشاركة في البحث عن حلول سلمية وعادلة للمشاكل والنزاعات المطروحة على الساحة الدولية. وفي طليعة هذه القضايا قضية فلسطين والقدس، وحقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، ومواجهة العدوانية العنصرية التي دانها تقرير "غولدستون" في الأمم المتحدة. ومن أجل منع أي شكل من أشكال التواطين ينبغي وضع خطة عملية تضمن ذلك، بالإضافة إلى تنقية العلاقات اللبنانية الفلسطينية من الشوائب التي اعترت صفاءها، وتنفيذ مقررات

مؤتمر الحوار اللبناني المتعلقة بمعالجة السلاح الفلسطيني إلى جانب المسائل الحياتية. ومع انتظام علاقاته الدولية واستعادة دوره إقليمياً ودولياً، أخذ لبنان يستعيد مركزه المالي على الرغم من وطأة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ووفد المغتربون بشكل غير مسبوق إلى وطنهم، لا مجرد سائح وحسب، وإنما مودعين ومستثمرين ومساهمين في نهضة مجتمعاتهم الوطنية. هؤلاء الرواد الذين تتناهى إلى مسامعنا ابداعاتهم اليومية في مختلف الميادين، يحدوهم الأمل ببناء الدولة الحديثة انطلاقاً من الثقة المتجددة بين اللبنانيين في عيشهم المشترك، وفي توطيد السلم الأهلي وقد قطعنا خطوات ثابتة واثقة في هذا المجال بفضل تضحيات القوى الأمنية، التي نسعى إلى تنمية قدراتها وعلى رأسها الجيش الذي يسهر أيضاً مع القوات الدولية الموقّعة في الجنوب على صون السيادة الوطنية. وعُقدت في ربوعنا عشرات المهرجانات والمؤتمرات العربية والدولية ذات الطابع العلمي والاقتصادي والثقافي والرياضي، مثرية مساحة الفكر والبحث والإبداع.

” يستند الإصلاح الشامل إلى نهج الشجاعة في قول الحقّ والمساءلة والمحاسبة. ”

أيها اللبنانيون،

دولة المؤسسات هي التي تحمي الاستقلال وتدافع عن الحريات العامة والخاصة، وتزيد من تعلق اللبنانيين بمجتمعهم الوطني. ولا بدّ في هذا المجال من الشروع في بناء مؤسسات الدولة وفق رؤية جديدة قائمة على الحداثة والانفتاح وصون حقوق المواطنين. لقد سبق أن أشرت في كلمتي إليكم العام الماضي، إلى أنّ فلسفة الكيان اللبناني قائمة على التوافق، وأنّ الاعتدال في لبنان شكل من أشكال البطولة، بعدما عانى، طيلة عقود، من آفات التطرّف والاقتتال والتدمير والتهجير.

إن الإصلاح الشامل يجب ان يستند إلى نهج الشجاعة في قول الحقّ والمساءلة والمحاسبة، وإلى نهج الحوار والحكمة والاعتدال انطلاقاً من روح الميثاق الوطني في مقاربة قضايانا الداخلية الشائكة، على قاعدة المصلحة الوطنية العليا والخير العام. ونحن ما زلنا نعمل في ضوء التوجّه الذي رسمناه في خطاب القسم. ونرى المدخل الصحيح لبناء دولة القانون والمؤسسات في بناء دولة الإنسان اللبناني،

بعدما ساهم أجدادنا في صوغ حياتنا وقيمنا المشتركة، ووطدوا العمران في ربوعنا، وتمسّكوا بقيم الدفاع عن الأرض والتكافل الاجتماعي بين اللبنانيين، والانفتاح على العالم وحماية التنوّع الثقافي لنؤكد ان لبنان أكثر من وطن، لبنان رسالة. إننا نتطلع الى مشروع استقلال السلطة القضائية تكريساً للعدالة وتوفيراً للانتظام العام. ونعلّق آمالاً إصلاحية على تطبيق مشروع اللامركزية الإدارية الموسّعة، وتعزيز دور البلديات في هذا المجال وفي تحقيق الإنماء المتوازن للمناطق. كما نعتبر حماية البيئة الطبيعية وتطوير الصناعة السياحية، والقطاعات الانتاجية من أولويات أي مشروع إصلاحي. وهذا يتطلب قبل زيادة الإيرادات تشكيل هيئة مكافحة الفساد، ومنع الهدر وترشيد الانفاق بهدف معالجة الدين العام.

” للمغتربين الحق في الجنسية والانتخاب. ”

أيها اللبنانيون،

إن أيّ إصلاح أو تطوير يجب أن يخدم هدفنا في بناء الدولة وبغية الحفاظ على المشاركة الكاملة بما لا يناقض ميثاق العيش المشترك، نعم ايها اللبنانيون، بما لا يناقض ميثاق العيش المشترك الذي يسبغ الفرادة على نظامنا، تبرز الحاجة الى تشكيل هيئة وطنية لإلغاء الطائفية السياسية، وتطوير قانون الانتخابات النيابية لإنتاج التمثيل الأفضل، وإعادة الحقوق للمغتربين بما فيها حق الجنسية والانتخاب. ونحن إذا كنا قد أكدنا على ذلك وعلى تحقيق التوازن المطلوب بين الصلاحيات والمسؤوليات، تمكيناً للمؤسسات، بما فيها رئاسة الجمهورية من تأدية دورها الوطني، فإننا نؤكد ان الشرط الضروري لإنجاز هذه الاهداف هو التوافق طبقاً لنص وروح الدستور بعيداً عن المحاصصة، وتوزيع المسؤوليات وليس تنازع الصلاحيات. ولا يستقيم هذا التوجه من دون معالجة الثغرات التي ظهرت في عمل السلطات الدستورية بعد مضيّ عقدين على اعتماد اتفاق الطائف ميثاقاً وطنياً، هو بمثابة العقد الاجتماعي بين اللبنانيين، والذي لا بدّ لنا من المضيّ في السعي لتطبيق كامل بنوده. وبعدما نجحنا في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، نتطلّع إلى دور مأمول لها في تحقيق ورشة الإصلاح،

الذكرى السابعة والستون للاستقلال
أمام ممثلي الهيئات الاقتصادية والاجتماعية
القصر الجمهوري - ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٠

نخبة من رجال الاقتصاد والاعمال حضرت هذا العام مناسبة رسالة الاستقلال الثالثة التي وجهها فخامة الرئيس إلى اللبنانيين في ذكرى الاستقلال السابعة والستين. افتتحت المناسبة بالنشيد الوطني اللبناني عند الساعة الثامنة من مساء ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٠، وتلتها رسالة الاستقلال.

ثم اختتمت بحوار مع رجال الاقتصاد والاعمال حول مناخ الاعمال والتوقعات المستقبلية.



وحلّ المشكلات المتراكمة للمواطنين. كما يمكن لهيئة الحوار الوطني، التي ستلتئم قريباً، إيجاد المناخات المناسبة للمضيّ قدماً في هذا التوجّه الإصلاحي. هيئة الحوار هذه، لن تكون سلطة جديدة منافسة أو موازية للسلطة التنفيذية، وهي لا تتوب عنها بالتأكيد، ولا تتعارض مع عملها ومبادراتها. بل يمكنها أن تعمل كإطار وطني جامع، لتعزيز المناقشة الهادئة والحوار، ومواكبة السلطات الشرعية بإيجاد المناخ الملائم لتمكينها من الاضطلاع بدورها والمسؤوليات الموكولة إليها بموجب الدستور. يحتاج أي مشروع إصلاحيّ لإرادة وطنية جامعة نابعة من قيم الاستقلال. ولقد نجحت هذه الإرادة في التصديّ للعدوان الإسرائيلي وتحرير معظم الأرض ومواجهة ظاهرة الإرهاب، وأظهرت جدارة لبنان في امتلاك عناصر القوة والقدرة، وتثبيت نفسه بين الأمم، كوطن منيع السياج، محتفظاً بحقه في المقاومة لاسترجاع ما تبقى من اراضيه المحتلة في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر بكافة الوسائل المشروعة والقدرات المتاحة. لذا، فنحن مدعوون اليوم، انطلاقاً من هذا النجاح، لإعادة بناء الثقة بأنفسنا وبطاقات شبابنا وبمستقبلنا، وبقدرتنا على التأقلم والتطور واجتراح الحلول من ضمن الثوابت الوطنية.

” يحتاج أي مشروع إصلاحيّ لإرادة وطنية جامعة نابعة من قيم الاستقلال. “

أيها اللبنانيون،

إذا كان العالم يتطلع إلى لبنان نظراً لصيغته المميزة، فإنّ التحديّ أمامنا هو في إنجاح هذه الصيغة انسجماً مع روح الاستقلال، وصيغة العيش المشترك في إطار حضاري تشهد له الإنسانية. أدعو الارادات الخيرة إلى التلاقي من أجل عزّة الوطن وبناء الدولة العصرية بكل ما فيها من قيم وقدرات خلاقة ودينامية يختزنها مجتمعنا الأهلي. هو عهدٌ وشرف والتزام، يفرضه الواجب وحبّ الوطن على كلّ واحد منا.

عشتم عاش لبنان.

أيها اللبنانيات واللبنانيون،

كلما خفقت راية الوطن، في ذكرى استقلاله، في لبنان وفي دنيا الانتشار الواسعة، هفت إليها القلوب، وشخصت نحوها العيون، وصفت لها الأكفّ، مستعيدة محطات النضال المجيدة التي اجتازها قبلنا قادة وطنيون عبّوا الطريق إلى هذا الاستقلال. وهو استقلال فتح أبواب التقدم والترقي أمام أجيال متوثبة يدفعها الطموح والتصميم والذكاء إلى احتلال المواقع الأمامية في مسيرات التحرر والتحرير وميادين العلم والحضارة في الداخل والخارج. إنّه لفخر عظيم أن ينتمي المرء إلى وطن متجذّر في التاريخ، يضجّ بالحرية والديمقراطية ويمتاز بالتنوّع الفكري والحضاري، ما يدفعنا إلى المحافظة عليه وعلى استقلاله وحمايته من المخاطر والفتن، وإلى العمل على إعلاء شأنه وتثبيت كيانه. لكنّ خفقات راياته اليوم، لا بدّ وأنّ تعيدنا إلى ملامسة الواقع وتحسّس مشاكله وتعقيداته، وإلى مواجهة الحقيقة المجردة. فبناء الاستقلال قد يبدو أحياناً متعثراً وغير ناجز حينما يسبقه استقلال الطوائف والمذاهب، وكلما تعرّض لاعتداءات وانهاكات خارجية. لقد تعاهدنا عام ١٩٤٣ على أن نعيش معاً، بطوائفنا المتعددة، في إطار نظام ديمقراطي برلماني حرّ، وتوافقنا على ميثاق وطني هو في صلب فلسفة الكيان اللبناني، ما جعل من لبنان بلداً مميّزاً بين الأمم، وأضفى عليه صفة البلد – الرسالة.

” لبنان وطن متجذّر في التاريخ، يضجّ بالحرية والديمقراطية ويمتاز بالتنوّع الفكري والحضاري. ”

نجح لبنان، في السنوات الأولى للاستقلال، في فرض نفسه على الساحتين الإقليمية والدولية، فشارك في تأسيس جامعة الدول العربية ومنظمة الأمم المتحدة، وساهم بصورة أساسية في صوغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ودافع عن قضايا الحقّ والعدالة وفي طليعتها قضية فلسطين. وبرز كبلد يحترم حرية الرأي والمعتقد والتعبير، وصاحب مشروع نهضوي على الصعيدين السياسي والثقافي. وبالرغم من النكسة التي تعرّض لها ميثاقه الوطني وسلمه الأهلي عام ١٩٥٨، والتي انتهت الى قاعدة عدم تغليب فئة على أخرى، فقد عاد قاداته وشرعوا في بناء دولة الاستقلال اعتباراً من مطلع الستينات، واعتمدوا نهجاً يصلح في جوهره أساساً في الإصلاح الإداري وبناء المؤسسات وتحقيق العدالة الاجتماعية والإنماء المتوازن للمناطق، وأصبح شرف الانتماء إلى الوظيفة العامة مصدر افتخار، وغدا للطبقة الوسطى موقع ومكانة على مساحة الوطن. إلا أنّ دعائم دولة الاستقلال الثانية سريعا ما تداعت بفعل الاقتتال الذي نشب اعتباراً من عام ١٩٧٥، نتيجة لاعتبارات داخلية

وأقليمية ودولية متعددة، أسأنا تقييمها وتدارك تداعياتها عن طريق الحوار الوطني المخلص البناء، مع ما استتبع ذلك من تدخّل لقوات ردع شقيقة.

كما واجه لبنان سلسلة اعتداءات إسرائيلية مدمّرة واجتياحين لأراضيه عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢. ولم تنته الحرب الداخلية فصولاً إلا بعد التوصل إلى إقرار اتفاق الطائف واعتماد وثيقة الوفاق الوطني عام ١٩٨٩. لقد أدار لبنان شؤونَه بعد إقرار اتفاق الطائف في ظل وجود ودور سوري مباشرين. وبعد انسحاب الجيش السوري عام ٢٠٠٥، وقع على عاتق الجيش اللبناني والقوات المسلّحة واجب المحافظة على الاستقرار الداخلي ومحاربة الإرهاب والمشاركة في مواجهة العدو الإسرائيلي، كما تجلّى ذلك في نهر البارد وخلال عدوان تموز ٢٠٠٦ الذي تمكّن لبنان من دحره وعمل على محو آثاره. وبالرغم من الإحباط الذي يشعر به كلّ لبناني نتيجة إخفاقاتنا السابقة في حماية استقلالنا وتثبيت دعائمه، لا بل ضياع مفهوم السيادة والاستقلال لدى الكثيرين، فإنّ الفرصة باتت وما زالت متاحة أمامنا منذ العام ٢٠٠٨، كي نثبت مقدرتنا على إدارة شؤوننا بأنفسنا، وأخذ الخيارات الصحيحة التي من شأنها أن تقودنا من جديد على دروب الأمن والاستقرار والعدالة والنموّ.

” حقّنا في استعادة أراضنا المحتلة معترف به دولياً ولا حاجة للتفاوض بشأنه مع العدو الإسرائيلي. ”

يجب علينا الانسحاب بدايةً، أنّه بالرغم من الانتكاسات التي طاولت مسيرة الاستقلال في الصميم، فقد تمكّنا من المحافظة على إيماننا بلبنان وبوحدته ونظامه الديمقراطي الحرّ، وبعيشنا المشترك، ومستوى مناهجنا التعليمية وحيوية نظامنا المصري. وتسنّى لنا قبل كلّ شيء إنجاز تحرير معظم أراضينا المحتلة عام ٢٠٠٠، بتضامن جيشنا وشعبنا ومقاومتنا ومجمل قدراتنا الوطنية. وكانت الدبلوماسية اللبنانية قد نجحت اعتباراً من العام ١٩٧٨، في تكريس اعتراف مجلس الأمن الدولي بحقّنا في استعادة كامل أراضينا المحتلة بدون قيد أو شرط، ودون الحاجة لأيّ شكل من أشكال التفاوض مع العدو الإسرائيلي. أما خلال السنوات الماضية فقد تمكنا من توفير الاستقرار الداخلي، ومن الالتزام بالاستحقاقات الدستورية، عن طريق إجراء انتخابات نيابية وبلدية حرّة، ومن تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإطلاق هيئة الحوار الوطني، واعتماد آلية واضحة للتعيينات الإدارية على

قاعدة القضاء. ونجحنا في إعادة العلاقات اللبنانية – السورية المميّزة إلى مسارها الصحيح وإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، والفوز بمقعد غير دائم في مجلس الأمن، وإعادة موقعنا ومكانتنا على الساحة الدوليّة، والحوّول دون حصول عدوان خارجي. وتمكّننا كذلك من الاستحصال على مواقف دوليّة داعمة لموقف لبنان الرافض لتوطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيهم، والتواصل بصورة أفضل مع الاغتراب اللبناني، وتفادي تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة واجتذاب الودائع والرساميل، وتحقيق نسب نموّ مرتفعة.

أيها اللبنانيات واللبنانيون،

مع تسجيل امتناننا للأشقاء العرب في دعم لبنان وسلمه الأهلي وإمكانيّة الاستفادة من مساعيهم الحميدة، فإنّ المسؤوليّة الأولى والأهمّ تبقى على عاتقنا نحن كلبانيين، لاجترح الحلول المناسبة والثبات عليها، كون الإرادة اللبنانيّة الحرّة شرط أساسي من شروط الاستقلال. لذا تعود إلينا مسؤولية المحافظة على المكتسبات السابقة والانطلاق منها لوضع أسس الجمهوريّة الثالثة، ونحن قادرون على ذلك، إذا ما توقّرت لدينا الإرادة السياسيّة الصلبة وجُنّدت الطاقات والقدرات في هذا السبيل. وهذا يستوجب العمل على تحقيق الأهداف التالية:

**” الإرادة اللبنانيّة الحرّة شرط أساسي من شروط الاستقلال.
لذا تعود إلينا مسؤولية المحافظة على المكتسبات
السابقة والانطلاق منها لوضع أسس الجمهوريّة الثالثة. ”**

١- المحافظة على الوحدة الوطنيّة والسلم الأهلي كأولويّة. والتخلّي عن الخطاب المتشنّج المثير للأحقاد. فالفترة التي تمّ الحوّل دون وقوعها بعد اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وشخصيّات لبنانيّة أخرى، يجب الا نسمح لها بأن تطلّ علينا بطرق وأوجه مختلفة، وأن تبلي لبنان بشروورها.

٢- العمل من ضمن النظام وأحكام الدستور، والتمسك بنهج الحوار واحترام المؤسسات الشرعيّة والاحتكام إليها في كلّ وقت وظرف لحلّ أيّ إشكال أو نزاع.

٣- التمسك باتفاق الطائف واستكمال تنفيذه، بدون تردّد أو خوف، والتوافق معاً على توضيح الإشكالات الدستوريّة التي اعترت تطبيق بعض بنوده بعد أكثر من عقدين على اعتماده.

٤- المشاركة في تحمّل المسؤوليّة، بالطرق المثلى، بعيداً عن التعطيل أو الاستئثار أو الاستقواء، وعدم الاكتفاء بتقاسم الحصص أو التنازع عليها، بل الانتقال من منطق السلطة إلى منطق الدولة.

٥- التمسك بصيغتنا الحضاريّة والعمل على إنجاح التحدّي اللبناني القائم على مشاركة جميع الفئات والطوائف في إدارة الشأن العام وليس فقط على العيش المشترك؛ وهذه مسؤوليّة لبنانيّة وعربيّة على السواء، وذلك في مواجهة سياسة إسرائيل القائمة على يهوديّة الدولة وسعيها لشردمة العالم العربي، وتنامي الفكر الرافض للرأي الآخر والمعتمد نهج الإرهاب، إضافة لارتفاع أصوات جديدة في الغرب تشكّك في إمكانيّة نجاح نماذج العيش القائمة على التعدديّة الثقافيّة. ومن المفيد التمسك من ضمن هذا التوجّه، بقاعدة المناصفة وتمثيل الطوائف، دون تكريس الطائفيّة، وذلك باعتماد معايير الالتزام الوطني وليس الطائفي.

**” يقوم التحدّي اللبناني على مشاركة جميع
الفئات والطوائف في إدارة الشأن العام. ”**

٦- متابعة الجهد الهادف لإرغام إسرائيل على الالتزام بالقرار ١٧٠١ وتنفيذ كامل بنوده، مع الاحتفاظ بحقنا في تحرير أو استرجاع ما تبقى لنا من أراضٍ محتلة بجميع الطرق المتاحة والمشروعة.

٧- المضيّ قدماً في عمليّة البحث والتوافق على استراتيجيّة وطنيّة دفاعيّة تركز الى الدور الأساسي للجيش الذي أثبت فعاليته وجدارته في الدفاع عن الوطن خلال عدوان تموز ٢٠٠٦ وواقعة عديسة، وتأمين مستلزمات التسليح والتجهيز المناسبة له. وتالياً، استمرار عمل هيئة الحوار في أعمالها، إذ يبدو الانكفاء عن هذه الهيئة في المبدأ، بمثابة انكفاء عن الذات وعن الخصوصيّة اللبنانيّة.

٨- الاستمرار في تعزيز فرص النموّ اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتحقيق الإنماء المتوازن وإقرار

الخطط لقطاعات الإنتاج والخدمات ووضعها موضع التنفيذ، وتشجيع الحكومة على مضاعفة الجهد، بعيداً عن الجدل السياسي، التزاماً منها ومن جميع أعضائها بتحقيق أولويات المواطنين في الحياة الكريمة. ذلك أنني أعي وأتحمس آلام الشعب وآماله، وحقه في التمتع بالأمان وبالخدمات الأساسيّة في مجالات الماء والكهرباء والنقل العام والضمان الصحي والاجتماعي وضمان الشيخوخة وغيرها من الحقوق البديهيّة دون تمييز أو إبطاء.

٩- إجراء الإصلاحات السياسيّة والقضائيّة والإداريّة الضروريّة لحسن سير عمل المؤسسات.

١٠- المضيّ في عمليّة السعي لتثبيت حقّ المغتربين بالافتراع وتسهيل إجراءات استعادة جنسيتهم الأصليّة، بما يسمح بخلق ديناميّة مؤاتية للعزّة الوطنيّة ولتنمّو والاّزدهار.

لقد آن لنا فعلاً، بعد عقود من الحروب والنزاعات، أن نحظى بحالة عامة من الهدوء والاستقرار، كي ننصرف فيها إلى العمل المجدي، وإلى معالجة هموم الناس، وتقويم ما اعوجّ من أخلاقيات وسلوكيات مجتمعتنا، ومكافحة الفساد والفشّ والجشع والانتهاك الصارخ لحرّمات بيئتنا الجميلة، والحدّ من نزف هجرة أبنائنا إلى الخارج وخلق الظروف المطمئنة لمغتربيننا للعودة إلى ربوع لبنان.

” تركز الاستراتيجية الوطنيّة الدفاعيّة الى دور الجيش كما أثبتته في واقعة العديسة. ”

أيها اللبنانيات واللبنانيون،

إنّ التوافق ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام، كما يفيد بذلك الميثاق الوطني ووثيقة الوفاق الوطني. والدستور اللبناني نفسه ينصّ في الفقرة «ي» من مقدمته على أنّ «لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك»؛ ويشجّع في مادته (٦٥) على اتخاذ القرارات في مجلس

الوزراء بالتوافق، ناهيك عن الحاجة لتوفّر الثلثين في التصويت على المواضيع الأساسيّة. لذا، ومن منطلق القسم الذي أدّيته في المجلس النيابي، بأن «أحترم دستور الأمّة اللبنانيّة وقوانينها وأنّ أحفظ استقلال الوطن وسلامة أراضيه»، أعاهدكم في الذكرى السابعة والستين للاستقلال، بمواصلة المسيرة، بعزم وقناعة وإيمان، وبالانحياز دوماً إلى مصلحة الوطن العليا، والسهر على دفع البلاد على دروب التعقّل والتوافق والاستقرار والنمّو.

” أدعوكم من موقعي كرئيس للدولة ورمز لوحدة الوطن ألا تسمحوا بأن يكون لبنان ساحة مفتوحة للصراعات وللتدخّل الأجنبي. ”

وأدعوكم، أيّها اللبنانيات واللبنانيون، فرداً فرداً، كما أدعو القادة السياسيين والروحانيين وقادة الرأي والنقابات والطلاب وهيئات المجتمع المدني، من موقعي كرئيس للدولة ورمز لوحدة الوطن، ألا يسمحوا بأن يكون لبنان ساحة مفتوحة للصراعات وللتدخّل الأجنبي. وأدعوكم للعمل معي، تلافياً للآلزامات، لتغليب الثوابت التي أقرّتها وثيقة الوفاق الوطني، والالتزام بخطّ التوافق والحوار والتسامح والتآخي الذي أثبتت تجارب التاريخ، أن لا خط لنا جميعاً سواه. هكذا نستحقّ ثقة شعبنا الأبّي وعرفان أجيالنا الطالعة.

عشتم، عاش لبنان.

الذكرى الثامنة والستون للاستقلال
أمام قيادات منطقة البقاع وفعالياتها
قلعة راشيا - ٢١ تشرين الثاني ٢٠١١

من قلعة الاستقلال راشيا حيث سُجن رجال الاستقلال في العام ١٩٤٣ وجّه فخامة الرئيس عند الثامنة من مساء ٢١ تشرين الثاني ٢٠١١ رسالة الاستقلال الرابعة في عهده. أكدت مبادرة الرئيس بالانتقال إلى منطقة راشيا لإحياء المناسبة تمسكه بالإرادة الوطنية الجامعة التي صنعت الاستقلال، وعمق تقديره لدور قيادات لبنان في تأكيد هوية بلدهم وترسيخ ميثاقه الوطني.

حضر المناسبة ممثلون عن عائلات رجالات الاستقلال الأوائل بالإضافة إلى قيادات رسمية ودينية وإدارية من منطقة البقاع.



أيها اللبنانيات واللبنانيون،

أخاطبكم هذا العام من راشيا، من قلعة الاستقلال، لنستذكر معاً الإرادة الوطنية الجامعة التي صنعته، والمبادئ الميثاقية التي لم يكن لينشأ هذا الاستقلال ويحيا بدونها. فمن بين مراحل النضال المتعددة، منذ إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ وصولاً إلى انتخاب الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية اللبنانية بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٤٣، وقيام مجلس النواب بتاريخ ٨ تشرين الثاني من العام نفسه بإلغاء ما كان يتضمنه الدستور من مواد مقيّدة، فإنّ المرحلة الممتدة من الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٤٣، يوم اعتقال رجال الاستقلال في سجن هذه القلعة بالذات، ولغاية الثاني والعشرين منه، يوم إطلاق سراحهم، هي المرحلة التي اعتبرت مرحلة العبور إلى الاستقلال اللبناني بشكله النهائي والمعترف به، وأدّت لاعتماد الحكومة اللبنانية الثانية والعشرين من تشرين الثاني من كلّ عام، «عيداً رسمياً لذكرى الاستقلال». وكانت قد تبلورت وسادت في حينه، سعياً لقيام وطن لبنانيّ مستقلّ، معادلة جديدة قائمة على شعار «لا شرق ولا غرب»، «لا حماية ولا وحدة»؛ وهي معادلة جعلت معظم القوى السياسيةّ تنجح نحو الاعتدال ومنطق الحوار السياسي الذي نادى به رجال الاستقلال. والواقع أنّ الإضراب العام وموجة التظاهر والاحتجاج التي عمّت مختلف مناطق لبنان وطوائفه وفئاته، بعيد اعتقال رئيس الجمهورية بشارة الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح والوزراء كميل شمعون وعادل عسيران وسليم تقلا والنائب عبد الحميد كرامي، لم تكن مجرد مظاهر تأييد للمعتقلين كأشخاص، بل جاءت لتعبّر عن تعلق الشعب بخيارات هؤلاء القادة، ونهجهم، وبصيغة العيش المشترك التي آمنوا بها وعملوا من أجلها.

” رجال الاستقلال قطعوا العهد على أنفسهم، بالمحافظة على «الميثاق الوطني»، بصفته دعامة رئيسية من دعائم هذا الاستقلال، وعنصراً مكوناً للهوية اللبنانية؛ والرئيس فؤاد شهاب من بعدهم، عاد ليؤكد في خطاب القسم الذي ألقاه أمام المجلس النيابي، بتاريخ ٢٣ أيلول ١٩٥٨، بعد نهوض لبنان من كبوته الأولى: «إنّ الدعامة الكبرى لاستقلال لبنان تبقى في ميثاقنا الوطني، في وحدة صفوفنا، في اعتمادنا على أنفسنا وفي ولائنا الكامل غير المشروط ولا المجتزأ لوطننا لبنان”. فأين نحن اليوم من هذه الروح الميثاقية التأسيسية، ومن الولاء الكامل وغير المجتزأ للوطن، ومن مسيرة بناء دعائم الاستقلال؟

أيها اللبنانيات واللبنانيون،

من أبرز شروط الاستقلال التحرّر من أيّ احتلال أو انتداب أو وصاية، وفرض السيادة الشاملة والحصريّة للدولة ومؤسساتها على كامل أراضيها، والالتزام باستقلاليّة القرار السياسي الوطني، بعيداً عن أيّ تدخّل أو ضغط خارجيّ؛ ونجاح الدولة في إدارة الشأن العام بقدراتها الذاتيّة، من خلال مؤسسات ونظام ديمقراطي يحفظ الأمن والحريات وحقوق الإنسان، ويقيم العدل، ويسمح بالتداول الدوري للسلطة كنتيجة حتمية للديموقراطية. ومن شروط الاستقلال كذلك، تحقيق العدالة الاجتماعيّة والنمو الاقتصادي والتنمية البشريّة المستدامة، ومحاربة الفقر والعوز والمرض، وتوفير الحاجات الأساسيّة للمواطنين من ماء وكهرباء وطبابة واستشفاء وتعليم ونقل عام وبيئة نظيفة وغذاء سليم. والواقع الحالي يشير إلى أنّها المرة الأولى منذ العام ١٩٧٥ التي لم يشهد فيها لبنان، لأكثر من ثلاث سنوات متتالية، حالة اقتتال داخلي، أو حرباً عدوانيّة إسرائيليّة عليه، أو تواجداً لقوات عسكريّة عدوّة أو شقيقة على أراضيه، ما عدا الحاجة التي ما زالت قائمة لوجود قوات الأمم المتحدة الموقّعة العاملة في جنوب لبنان، سعيّاً لتنفيذ كامل مندرجات القرار ١٧٠١، بالتنسيق والتعاون مع الجيش اللبناني، الساهر على صيانة السلم الأهلي، ومحاربة الإرهاب، وحماية الديمقراطية، وهو المؤسسة التي تنعكس فيها الوحدة الوطنيّة بأبهى صورها.

” من أبرز شروط الاستقلال التحرّر من أيّ احتلال أو انتداب أو وصاية، وفرض السيادة الشاملة والحصريّة للدولة ومؤسساتها على كامل أراضيها، والالتزام باستقلاليّة القرار السياسي الوطني.“

خلال هذه الفترة أقمنا علاقات دبلوماسية ناجزة بين لبنان وسوريا طُبعت تاريخ العلاقة بين البلدين؛ وتمّ احترام الاستحقاقات الدستوريّة عن طريق إجراء انتخابات بلدية ونيابيّة أُتّسمت بالشفافية والهدوء؛ وباشرت الحكومة منذ الآن مناقشة مشروع قانون جديد للانتخاب يضمن صحّة التمثيل لكافة الشرائح وللمرأة بصورة جوهريّة، ويسمح بعملية انتخابيّة حرّة ونزيهة بعيداً عن أيّ ترغيب غير مشروع أو تهديد، ويعبّر بصورة أفضل عن الميثاقية الدستوريّة وينسجم مع روح الطائف؛ كما باشرت مناقشة مشروع قانون استعادة الجنسيّة، وانطلقت مرحلة إيجاد الحلول لمشكلتي الكهرباء والمياه؛ وتمّ إقرار قانون النفط والغاز وتحديد المناطق البحريّة، تمهيداً لإصدار المراسيم التطبيقية والمباشرة بعملية التنقيب. كما تمّ إقرار مشروع قانون دستوري يمنع الجمع بين النيابة وتولي الوزارة.

أعلم أيّها اللبنانيون أنّ كلّ ذلك لا يبيد مخاوفكم وقلقكم على المستقبل والمصير. أعلم أنّكم قلقون من عدم تمكّن الدولة والمؤسسات من الاضطلاع بكامل مسؤوليّاتها على مساحة الوطن؛ ومن مخاطر الفتنة والاحتكام إلى السلاح في ظرف من الظروف؛ ومن النوايا الإسرائيليّة المبيّنة؛ ومن صعوبة تنفيذ القانون وفرضه، في ظلّ تسلّط أصحاب النفوذ، واستشراف الفساد وطغيان منطق المحاصصة والمحسوبيّات؛ ومن التأخّر في تنفيذ المشاريع التي بشّرت بها البيانات الوزاريّة للحكومات المتعاقبة، خاصّة وأنّ عملية تشكيل حكومات ثلاث، خلال السنوات الثلاث الماضية، استغرقت أكثر من اثني عشر شهراً، وعطّلت التجاذبات السياسيّة العمل الحكومي لأشهر عدة أخرى. إلا أنّ هذا الواقع المرير يجب ألا يشكّل عامل إحباط أو يأس أو تسليم باستحالة الإصلاح والتقدّم؛ ونحن شعب عرف بشجاعته وبحيويته الفكريّة والسياسيّة؛ بل يضع علينا جميعاً مسؤوليّة مضاعفة، كحكومة ومجلس نيابيّ وقوى حيّة وقادة فكر ورأي، للبحث في الأسباب الحقيقيّة التي تعيق عمل المؤسسات وتفقّد ثقة الناس بالدولة وبعضهم البعض، وهل هي بنويّة تستوجب تعديلاً في النظام، أم ناتجة عن سوء ممارسة وأداء يستوجب التطوير والتحسين، أو عن الاثنين معاً.

” علينا البحث في الأسباب الحقيقيّة التي تعيق عمل المؤسسات وهل هي بنويّة تستوجب تعديلاً في النظام.“

والإجابة عن هذه التساؤلات الجوهريّة تستلزم بحثّ ذاتها ورشة حوار شامل وعميق على مساحة الوطن، داخل المؤسسات، وضمن الأطر البحثيّة المناسبة؛ وذلك بقطع النظر عن الجدول الطرقيّ القائم حول الجدوى من إعادة تفعيل هيئة الحوار الوطني، التي ما زلت أرى فائدة جمّة في استئناف أعمالها في أقرب الآجال. وبانتظار ذلك، حريّ بنا المضيّ قدماً في عملية تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني في جميع بنودها، وصولاً، في ضوء التجربة، إلى الدولة المدنيّة الجامعة، دولة المواطنة التي تطمح إليها أجيالنا الطالعة، من ضمن الروح الميثاقية نفسها التي أوجدت الاستقلال. كما يجدر بنا عدم التباطؤ في تنفيذ ما سبق لنا أن اتفقنا عليه في مؤتمر الحوار الوطني، وبخاصة ما يتعلّق منه بالسلاح الفلسطيني خارج وداخل المخيمات، تديماً للسيادة والاستقلال والاستقرار، إضافةً لواجب الالتزام بقرارات الشرعيّة الدوليّة، بما فيها تلك المتعلّقة بالمحكمة الدوليّة الخاصة بلبنان وذلك توخياً للعدالة والحقيقة المجردة وحفاظاً على مصداقيتنا وليس خشية من عقوبات يلوّح بها. كذلك يفترض المنطق والحاجة

لتأمين حسن سير عمل المؤسسات، السعي بشكلٍ حثيث لتوضيح الإشكاليّات والثغرات الدستوريّة، التي أظهرت التجربة مدى إعاقته، لا بل تعطيلها لعمل الدولة على أكثر من صعيد.

” أوجّه عناية المسؤولين المعنيين إلى أهميّة الإسراع بحسم خياراتهم بشأن مضامين مشروع القانون الخاص باللامركزيّة الإداريّة.“

أبناء بلادي الأعزّاء،

لقد بدت راشيا عام ١٩٤٣ وما زالت، رمزاً من رموز العيش الواحد الأبّي الكريم؛ وهذا مثال يحتذى به، ومدعاة اعتزاز وأمل. أغتنمها مناسبة من هذا الموقع بالذات، كي أوجّه عناية المسؤولين المعنيين إلى أهميّة الإسراع بحسم خياراتهم بشأن مضامين مشروع القانون الخاص باللامركزيّة الإداريّة، الذي يعمل على إعدادة بشكل حثيث، وذلك تمهيداً لمناقشته وإقراره؛ وأنتم تعلمون أهميّة هذا المشروع لتحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة في المناطق، وخلق فرص عمل، وربط اللبنانيين وأبنائهم، بأرضهم وجذورهم، وأنا أتحسّس توق شاباتنا وشباننا إلى التقدّم، وأعرف طاقاتهم واستعدادهم للمشاركة والبذل والعطاء.

أيّها اللبنانيّات واللبنانيون،

في الوقت الذي لا تزال فيه إسرائيل تحتلّ أجزاء من أراضينا في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الفجر، وتتمادى في خروقاتها وتهديداتها، فإنّ الجميع يعون أهميّة توحيد مجمل قدراتنا الوطنيّة المقاومة والرادعة، والاحتفاظ بحقنا في تحرير أو استرجاع هذه الأراضي بالطرق المتاحة والمشروعة، وهي قدرات تصونها وتحميها قبل كلّ شيء وحدتنا الوطنيّة وتماسك جبهتنا الداخليّة.

وإذ يظهر اللبنانيون مقدرة على مواكبة التطوّرات الإقليميّة المشوبة بالعنف، بكثير من الحكمة والوعي، حرصاً على أمنهم واستقرارهم، المحصّن بالدستور والميثاق الوطني وبآليّات وتوازنات نظامهم الديمقراطي؛ فإنّهم على التزامهم، كما دائماً، بكلّ إصلاح منفتح على الحرّيّة والديمقراطيّة والحدّات، وبكلّ قضيّة عربيّة عادلة، وعلى رأسها قضيّة فلسطين، التي دافع عنها لبنان هذا العام، من موقع عضويّته ورئاسته لمجلس الأمن الدولي، مؤكداً على دوره ومكانته الخاصة بين الأمم، كحامل رسالة تعايش وتضامن وإخاء.

وفي مواجهة التعتّ الإسرائيلي، والمعوقات التي ما زالت تحول دون تمكّن الدول العربيّة والشعب الفلسطيني من استعادة كامل حقوقهم وأراضيهم المحتلة، تبرز الحاجة لمضاعفة الجهد والعمل، على الصعيدين العربي والدولي، من أجل خلق الظروف الضاغطة اللازمة لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام، بعيداً عن أيّ شكلٍ من أشكال التوطين الذي يرفضه لبنان ولن يقبل به تحت أيّ ظرف من الظروف.

” يقتضي خلق الظروف الضاغطة على الصعيدين العربي والدولي لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.“

لا يسعنا في هذه الذكرى الوطنيّة الغالية إلا أن نتوجه إلى اللبنانيين والمتحدّرين من أصل لبناني، المنتشرين في جميع بلدان العالم، لتهنئتهم في عيد الوطن الأمّ؛ ولنطمئنهم بأنّ لبنان يحفظهم في قلبه ويحرص على إنجاز ما يرضي تطلعاتهم وأمنياتهم في الاتصال والوحدة والتمازج بين الثقافات؛ ولنعاهدهم على أننا لن نهمل قضاياهم، وأن نسهر على تحقيق مقاصدهم في الحرّيّة والتفاهم والانفتاح والسيادة وعلى إشراك الراغبين منهم في الحياة السياسيّة اللبنانيّة؛ ونشجعهم على الالتفات دائماً ناحية وطن الآباء والأجداد والمحافظة على هويتهم وتراثهم وعلى الاستثمار فيه. وهم كانوا وما زالوا، حيث أقاموا، روّاد حوار ونهضة وعمران وروافد خير لإخوانهم المقيمين.

أيها اللبنانيّات واللبنانيون،

رسالتي إليكم، ألا تحيدوا عن الثوابت الوطنيّة الضامنة لاستقرار لبنان وعزّته وازدهاره؛ وأن تحيّدوا أنفسكم عن كلّ ما من شأنه أن يؤثّر سلباً على الوحدة الوطنيّة والسلم الأهلي وأحلامكم المشروعة بغد هانئ وآمن وواعد؛ ملتزمين دوماً نهج الحوار والمنطق والاعتدال؛ ولنهتف معاً في هذه الذكرى المجيدة :

” رسالتي إليكم، ألا تحيدوا عن الثوابت الوطنيّة الضامنة لاستقرار لبنان وعزّته وازدهاره.“

نعم للاستقلال،

نعم للعيش المشترك،

نعم للحرية والعدالة الاجتماعيّة،

نعم للعروبة المستنيرة المنفتحة على الديمقراطية والحداثة وحقوق الإنسان،

نعم للدولة الجامعة والعادلة والقادرة،

نعم للبنان.

عشتم عاش لبنان.

د – القسم الرابع: عيد الجيش

العيد الثالث والستون للجيش ثكنة الفياضية – ٢٠٠٨

الأول من آب ٢٠٠٨ عاد العماد ميشال سليمان إلى ثكنة الفياضية رئيساً للجمهورية ليبارك تخريج دورتي "الإرادة الوطنية الجامعة" ٢٠٠٧، و"اللواء الركن فرنسوا الحاج" ٢٠٠٨ وليشهد قسم اليمين في خدمة لبنان للضباط الجدد ويُسَلِّمهم سيوف التخرُّج ويُطلقهم في رحاب الوطن.

في ذلك اليوم اختارت قيادة الجيش أن تفتتح المنشور الخاص بالعيد بما كان كتبه الرائد ميشال سليمان مدرب دروة "لبيك لبنان" ١٩٨٦ لمجلة الدورة عند تخرجها، وقد جاء في الكلمة:

«... واليوم من صرح التضحية تتخرجون، عائلتكم هي الجيش، طائفتكم هي الوطنية، وقريبتكم ... كل لبنان».

أيها الضباط المتخرجون،

أقف أمامكم اليوم، فألمح في عيونكم اللامعة، ما شعرت به يوم وقفت مكانكم في العام ١٩٧٠، من مهابة لكبر المسؤولية التي حملتني إيّاها المؤسسة العسكرية للحفاظ على قسم الجيش، في صون الوطن والشعب، بالسهر والعرق، والدم كلما دعت الحاجة. هذا الدم، لم ييخل به اللواء الركن الشهيد فرنسوا الحاج الذي سميتم دورتكم على اسمه. أما رفاقكم من دورة العام ٢٠٠٧، فإذا كانوا قد أطلقوا على دورتهم عنوان «الإرادة الوطنية الجامعة»، فلا تُهم يدركون في أعماقهم أنّ هذه الإرادة لكي تظل حقيقة وطنية، وجامعة، فهي تحتاج إلى تضحيات جسام، تصل إلى حدّ الشهادة.

أيها الضباط المتخرجون، أيها العسكريون،

لقد عانى لبنان في السنوات الثلاث الأخيرة، من ظروف أمنية صعبة، دفع فيها اللبنانيون من أرواحهم غالباً في مواجهة الإرهاب، كما عانى من الانقسام السياسي الحادّ الذي كاد أن يطيح بمكتسبات السلم الأهلي.

” برهنت المؤسسة العسكرية أنها الأكثر تجسيدا
لرسالة لبنان، والعيش الأخوي لطوائفه ومكوناته. ”

وكانت المؤسسة العسكرية، في كل هذه المرحلة، تدافع بصدرها عن وحدة البلاد وأمنها واستقرارها، فبرهنت أنّها المؤسسة الأكثر تجسيدا لرسالة لبنان، والعيش الأخوي لطوائفه ومكوناته وشرائحه المختلفة. وكأنّ الأول من آب، بات موعداً للشهادة والبطولة للجيش اللبناني: ففي مثل هذا التاريخ من العام ٢٠٠٦ تصديتم مع المقاومة والشعب للعدوان الإسرائيلي الغادر على لبنان، وقدمتم على مذبح الشهادة أكثر من ٥٠ شهيداً امتزجت دماؤهم بدماء المقاومين والمدنيين الصامدين. وفي الأول من آب ٢٠٠٧، خضتم في نهر البارد، مواجهات شرسة مع الإرهاب، لحماية شعبكم من التهريب والاغتيال، ولحماية الديمقراطية وحرية التعبير من محاولات خنقهما. وارتفعت على لائحة الشرف والشهادة صور ١٧٠ شهيداً، عدا الشهداء الأحياء من جرحى ومعوقين. في كل هذه الظروف، كنتم دائماً متأهبين



لكل المهمات الأمنية والوطنية : قاومتكم العدو الإسرائيلي، وتصديتكم للإرهاب، وانتشرتكم في الجنوب بعد طول غياب، وها هو المشعل اليوم في أيديكم، لتظلوا، مع إخوتكم رفاق السلاح في القوى الأمنية، ضماناً الأمن والاستقرار للشعب وللوطن. فسهركم واجب، وحكمتكم ضمانة، ووحدتكم قوة لا تقهر. والشعب الذي التفّ حولكم، له عليكم شرف حفظ أمنه وحمايته، فمهماتكم هي تكليف وطني، أبعد من السياسة والانتماء المناطقي والطائفي والمذهبي.

أيها العسكريون،

إذا كان السلم الأهلي هو مسؤوليتنا السياسيّة، ويتطلب منا الحدّ الأدنى من الاتفاق على بناء البيت الوطني الواحد والجامع، فإنّ عملية حفظ الأمن هي واجبكم وتتطلب منكم التضحية... أفليست الجندي رسالة ؟ أنا أعلم أنّ أصعب ما يعترضكم هو استعمال السلاح ضدّ أهلكم الذين يتبادلون إطلاق النار. ولكن أليس من الواجب التصدي لمن يطلق النار على أخيه في الوطن ؟ لذلك أدعوكم، في ظلّ التوافق السياسي السائد اليوم، الى عدم التردد في قمع المخلين، مهما كانت انتماؤاتهم ومبرراتهم لكي لا تعمّ الفتنة. سلاحكم، أيّها العسكريون، يجب أن يعانق السلاح الموجه الى صدر العدو الذي سبق له وانهزم على أيديكم وأيدي المقاومة. كذلك يجب ان يوجّه الى صدر الإرهاب المتربّص بلبنان شراً، وإلى صدر الفتنة التي إذا ما اشتعلت، لا سمح الله، ستحرق الأرض ومن عليها.

” الوطن على أبواب الإصلاح والمصالحة والحوار وتطبيق العدالة.“

أيها العسكريون،

حافظتم على وحدتكم الوطنيّة بالعرق والدم، فلا تجعلوها عرضةً للاهتزاز. ودماء شهدائكم، من كل الطوائف والمناطق، امتزجت في عرس الشهادة تحت مظلة الإرادة الوطنية الجامعة، فكنتم بحق

صخرة لبنان التي لا تهزم. أما أنتم، أيّها الضباط المتخرجون، فقد عبّرتكم بكفاءتكم وتعبكم معمودية المدرسة الحربية، فلا تجعلوا في صفوفكم مكاناً للفساد، أو الطائفية، أو سياسة المصالح. فالوطن على أبواب الإصلاح والمصالحة والحوار وتطبيق العدالة، فكونوا أنتم القدوة لأنكم ملح النظام وحماة الوطن والشعب. واليوم تنطلق عجلة الدولة لترميم ما تصدّع في السنوات والأشهر الأخيرة من بنيانها السياسي والاقتصادي والأمني، مرتكزة على اكتمال مؤسساتها الدستورية بعد مخاض عسير. فالعمل كثير، ومتراكم، لذا يجب أن يكون المسؤولون في كل المواقع والمجالات على قدر توقعات الشعب، وحجم التحديات.

وفي ظل الظروف الاقليمية والدولية المحيطة بنا، يترتب علينا واجب وطني، بأن ننهي خلافاتنا الداخلية بسرعة، وان ندعم ركائز البيت الداخلي، كي نواجه معاً، موحيدي الصفوف، أي مخاطر طارئة، فتحد من سلبياتها، وكي نواكب معاً، برؤية موحدة، أي تطور باتجاه السلام، فنستفيد من ايجابياتها بما يحفظ مصالحنا العليا وكامل حقوقنا.

” تتطلب معالجة الاشكاليات الدستورية حسن تطبيق اتفاق الطائف والعمل على تحقيق التوازن في ما بين الصلاحيات، والمسؤوليات.“

فلا مكان بعد اليوم للحسابات الضيقة في العمل الوطني. والخلافات السياسيّة يجب الا تمنع أحصنة عربية الحكم من الانطلاق أو أن تكون في اي وقت، أداة لتعطيل عمل المؤسسات، والإضرار بمصالح الناس، وتفكيك أواصر الوطن ومقومات صموده وازدهاره.

ان مراجعة الاشكاليات التي حصلت في المؤسسات الدستورية تتطلب منا حسن تطبيق اتفاق الطائف، كي يستقيم عمل هذه المؤسسات، بما يحفظ السلم الاهلي ويوفر سبل المعالجة الناجعة للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كما تتطلب العمل على تحقيق التوازن المطلوب، في ما بين الصلاحيات، والمسؤوليات، مما يمكّن المؤسسات، بما فيها رئاسة الجمهورية من تأدية الدور المنوط بها كما اكدت على ذلك في خطاب القسم.

أيها الضباط المتخرجون،

سيوفكم، سيوف الحق، حصّنوا بها إرادة اللبنانيين الجامعة، ولا تخافوا على وطنكم فهو بكم يكبر ويفتخر، بل كونوا بالقُدوة والمثال والوحدة، مصدر خوف لأعداء لبنان ولرياح الفتنة، وللساعين إلى هدم هيكل الأمن المحصّن بدماء الشهداء.

عشتم، عاش الجيش، عاش لبنان.



إنّ أولى مهمات حكومة الإرادة الوطنية الجامعة، هي أن تستحق اسمها، فتكون فعلاً حكومة وحدة للبنانيين في الداخل والخارج، لا مساحة للتفرقة والتشنجات والانقسام، على حساب مصلحة الوطن، واحتياجات الناس الملحة، والرؤية الوطنية الواحدة لمستقبل البلاد.

فاستناداً إلى هذه الرؤية، ينتظر اللبنانيون من هذه الحكومة أن تسارع، بالتعاون مع المجلس النيابي الكريم، إلى وضع قانون انتخابات نيابية عادل، وعصري، وعلى قياس مصلحة لبنان العيش المشترك والوحدة والانفتاح، يضمن التمثيل الحقيقي لكل صوت، مهما كان ضعيفاً، بعيداً عن المصالح الانتخابية الظرفية التي تخنق صحّة التمثيل، والتي سرعان ما تتفكك بعد انتهاء الانتخابات، مخلفة طعنات بالغة في الكيان الديمقراطي للبنانيين.

” ينتظر اللبنانيون وضع قانون انتخابات نيابية عادل، وعصري، وعلى قياس مصلحة لبنان.“

أيها العسكريون،

لقد عاد أسراننا من سجون الاحتلال، حاملين في أجسادهم الحرّة كرامة لبنان وصموده التاريخي في وجه طغيان القوة والظلم، وضم تراب الوطن رفاة أبطال قاوموا الاحتلال حتى الشهادة. ويبقى ملف كبير يفصل لبنان عن اكتمال سيادته على أرضه، وهو استعادة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا المحتلة. لقد أعلنت قبل نحو أسبوعين أنّ العدّ العكسي لتحرير ما تبقى من أرضنا المحتلة قد بدأ.

وها أنا اليوم أؤكد على أنّ كل الوسائل متاحة ومشروعة لتحقيق هذا الهدف. ولا بد من تفعيل السعي إلى احقاق سلام عادل وشامل ودائم في المنطقة يركز على المبادرة العربية وتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة وتهيئة ظروف هذا السلام ولكن من دون الرهان بعيداً عليه إلى حد التفريط بإنجازاتنا الوطنية.

العيد الرابع والستون للجيش ثكنة الفياضية – ٢٠٠٩

"سيوفكم تعلّي سياج الوطن وتعلو للحق والامان والذود عن لبنان وشعبه في مواجهة العدوان الاسرائيلي وغدر الارهاب. من مدرسة الشرف وفي عيد المؤسسة التي تمثل وجه بلادنا الفريد تصخّ دماء جديدة في عروق الوطنية والتضحية والاباء.

لكم هذا الفخر ان تكونوا دوماً للعلّي ولمجد تصنعونه ببريق العزة والوفاء والسهر على تراب وطن يولد كل يوم من تضحيات ابنائه وعزمهم وتضامنهم في اطار الدولة الجامعة والعدالة والقادرة التي نسعى لتصليب لبنائها واعلاء بنيانها. فهنئاً لكم شمعة جديدة تطفئونها على اسم قيم محفورة في قلب المؤسسة وابنائها، شعلة للوطنية والبطولة"

كلمات دؤنها فخامة الرئيس على السجل الذهبي للمدرسة الحربية لمناسبة ترؤسه حفل تقليد السيوف لضباط دورة "العميد الشهيد نجيب واكيم" في الأول من آب ٢٠٠٩.



أيها الضباط المتخرجون،

تشمخون اليوم بسيوفكم المعقودة في ساحات المجد والعزة والكرامة. وما العميد الشهيد نجيب واكيم سوى بطل من أبطالها ما رضي بالغدر والعدوان، فكان مع كوكبة من الضباط والجنود من الأوائل الذين قدموا دمهم فداء لعقيدتهم الوطنية فتخلد هو والرفاق ليخلد العلم وينهض الوطن. تتطلقون من منهل المعرفة والشرف لتلتحقوا بقطعاتكم وأفواجكم وألويتكم، حماة الوطن انتم وعنوان بقائه. اعلموا أن تشبثكم العسكرية وتاريخ جيشكم والقوى الأمنية يدعوانكم إلى الالتزام بقسمكم كما أسلافكم ورفاق السلاح، بكم يأمن المواطن غده، ويطيّب يومه، فأنتم الذين عصيتم على العدو فما استطاع شرذمتكم وانتصرت عليه. يكفيكم أن شعبكم يؤازركم فقد كنتم على الدوام له وللدولة، ولم ولن تكونوا يوماً مجرد حماة للنظام. لقد عانى لبنان منذ نشأة الكيان الإسرائيلي، وكانت التضحيات تلو الأخرى ترخص للرد على العدوان فتصديتكم لأدواته ولعملائه حفاظاً على عزة الوطن وصوناً لقيمه وحضارته الفريدة المميزة.

” حاول الإرهاب وتحت ستار الدين أن يوجه لكم ضربة قاصمة للجيش فيُرهبه كمقدمة لإنهاء الوطن.“

فلقد حاول الإرهاب وتحت ستار الدين الذي هو منه براء، وباستعماله مخيمات الشعب الفلسطيني المظلوم، أن يوجه لكم ضربة قاصمة باعتقاده أنه يستطيع إرهابكم مقدمة لإنهاء الوطن. كما نشطت شبكات العملاء محاولة اختراق بعض ضعاف النفوس، إلا أن تضحياتكم وصمودكم وسهركم الدائم وأنتم أصحاب قضية قبل كل شيء، أحبطت كل تلك المؤامرات. إن كل نقطة دم أريقت لم تذهب هدرًا، بل روت هذه الأرض الطيبة ليبقى لنا الربيع. ولم تقو الأعاصير على زعزعة كياننا. إن المهام الملقة على عاتقكم جسيمة، فأنتم تدافعون عن الحدود إلى جانب قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومع هذا فإن إسرائيل لا تزال تخرق القرار ١٧٠١ بأعمال استفزازية جواً وبراً وبحراً، وبتجنيد العملاء في شبكات التجسس. من هنا فإننا نحدد المطالبة بمتابعة التطبيق الكامل لهذا القرار دون أي تعديل في مندرجاته، ونشدد على تنفيذ بنوده كافة من قبل إسرائيل، والانسحاب من الأجزاء التي لا تزال محتلة من أرضنا في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الفجر، فهذا القرار الذي ارتضيناه ووفرنا الدعم الكامل له عبر انتشار سريع وغير مسبوق للجيش في الجنوب بعد غياب لأكثر من ثلاثة عقود، إنما يؤمن الطريق الدبلوماسي لتحرير الأرض، لكنه بالطبع ليس الطريق الوحيد

المشروع لمن احتلت أرضه وهتكت حدوده. كما ينبغي التأكيد في هذا الصدد أن واجبنا يدعونا إلى الحرص أشد الحرص على عناصر قوات الطوارئ، حرصنا على جنودنا وعناصرنا، وهم الآتون من دول عدة بناء لطلبنا، للتأكد من الانسحاب الإسرائيلي الكامل من أراضينا، بدون قيد أو شرط، وللمحافظة على الأمن والسلام في جنوبنا الغالي.

” أن واجبنا يدعونا إلى الحرص أشد الحرص على عناصر قوات الطوارئ، حرصنا على جنودنا وعناصرنا، وهم الآتون من دول عدة بناء لطلبنا. “

اعلموا أيها الضباط المتخرجون، أن مؤسستكم تقدم النموذج المميز في المحافظة على القيم الإنسانية المتمثلة بالديموقراطية وصور الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان ونبد التعصب والطائفية، فهي تعمل وتنظم بالقرار السياسي. وقد شهدنا استحقاقات كبرى واكبت عودة لبنان الدولة إلى مكانتها في الخريطة العربية والدولية فكانت العلاقات الدبلوماسية مع الشقيقة سوريا والتي رسخت عمق العلاقة بين الشعبين. واستطعنا أن نجنب الوطن ارتدادات وآثار الأزمات الإقليمية والعالمية، فلم يعد ساحة للصراعات بل للحوار، واستعاد صوته المدويّ والمسموع في المحافل. كما اجتزتم وبامتياز استحقاق الانتخابات النيابية التي اجريت للمرة الأولى في يوم واحد وكانت شفافة وحرّة بشهادة الداخل والخارج. وما الحركة السياحية والثقافية والاقتصادية التي تعج في أرجاء الوطن بأكمله إلا ثمرة جهودكم وتضحياتكم والتزامكم الدؤوب. أنتم قطعاً حزام الأمان لوطن استعاد رونقه وتألّقه.

أيها اللبنانيات واللبنانيون،

لا بد لنا في هذا اليوم، ونحن نشهد على حصاد عقود من عمل شبابنا الذي اختار الانضواء في الأسلاك العسكرية، إلا أن نقف وقفة مساءلة ذاتية ونقد مسؤول لما قدمناه كسياسيين منحنا الشعب ثقته، لتحصين وحدتنا الوطنية أقله وفاء لدم الشهداء، كل الشهداء على مساحة الوطن لأي طائفة أو دين انتموا، وفي أي عقيدة أو حزب انتظموا. ترى ما الذي يمنعنا من تحقيق حلم كل شهيد بوطن

ديموقراطي، حرّ، بعيداً عن الطائفية والمحاصصة؟ وما الذي يثنيها عن القيام بخطوات إصلاحية لازمة فتعزل الفاسد ونكف يد السارق، وتبرأ من حامل السلاح لغاياته الخاصة لتتمكن القوى الأمنية من ضرب المخلين؟ هلمّوا نقف وقفة ضمير أمام أرواح شهداء الجيش الذين تصدوا للإرهاب وللعُدو الإسرائيلي جنباً إلى جنب مع شهداء المقاومة وأيضاً مع الشهداء الأبرياء من الأطفال والشيوخ والنساء الذي آمنوا فصمدوا بوجه آلة العدو المجرمة وغدر الإرهاب. هلمّوا نقف وقفة تأمل أمام أرواح الشهداء الرؤساء والقادة والسياسيين والإعلاميين والمثقفين الذين عملوا فأغنوا الوطن وكانوا قرايين على مذبحة. منهم نستلهم مسيرتنا، وإبرادتكُم نقارع المستحيل، وبالمؤسسات نبني وطننا.

” تعالوا نتّحد حول كل تاريخ يحررنا بدل أن يأسرنا لنخرج لبنان من هذا السجن، فهو والحرية صنوان. “

إن التاريخ لن يرحم، والشباب الذين شاركوا في العملية الانتخابية وأولئك الذين سيشاركون مستقبلاً عندما يبلغون الثامنة عشرة من العمر، وأقرانهم المغتربين الذين لبوا دعواتنا فأتوا ليلمسوا أن وطنهم بخير، والذين سيمارسون حقهم في الانتخاب عام ٢٠١٣ كلهم سيحاسبوننا على أي تقصير أو تقاعس أو تقريظ. فصوت الشعب من صوت الله ومن غير المسموح أن نخذلهم. حرام علينا بعد كل ما جرى أن نفع أسرى الأرقام. حرام على الوطن أن نأسره بأرقام وتواريخ طبعت سجالاتنا ومعاركنا الانتخابية الطائفية بل المذهبية. لنخرج لبنان من هذا السجن، فهو والحرية صنوان، تعالوا نتّحد حول كل تاريخ يحررنا بدل أن يأسرنا. إن العالم يثق بقدراتنا وما من زائر أو متابع خارجي لأوضاعنا إلا ويعرب عن إعجابه الشديد بحيوية الشباب اللبناني سواء في الوطن أو في بلاد الاغتراب. فما العلة إذا؟ إذا كانت العلة فينا كمسؤولين فلنذهب ونعطي مكاناً لهؤلاء. وإذا كانت في الدستور فلنعمل على تعديله أو تصحيح ما يعتريه من شوائب وضمن روحية اتفاق الطائف ما يكفل تحقيق التوازن بين السلطات. أما إذا كانت العلة في الطائفية فلنعمل على تطبيق ما دعا إليه الطائف في هذا المجال، فتباشر فوراً في وضع قانون انتخابي جديد يزيل شوائب الماضي، ويعكس تمثيلاً حقيقياً لأصوات الناهبين، ووضع تصور منهجي متدرج يفضي إلى إلغاء الطائفية السياسية التي ما زالت تفرز المطبات المعيقة لتطور الحياة السياسية في لبنان. إن ذلك لا يعني التفريط في المشاركة الكاملة للطوائف وفقاً لميثاق العيش المشترك المنصوص عليه في البند "ي" من مقدمة الدستور، بل تحصين هذه المشاركة بتطوير قواعد

الاختيار ليبقى لبنان حاجة للإنسانية ونموذجاً حياً وخلاقاً للتنوع والحوار والتفاعل بين الطوائف. فلا مبرر لأن يملكنا خوفٌ أو ترددٌ أو خشية من المحظور في مقارنة هذا الموضوع. كما لا يجب أن تكون لدينا خشية من مقارنة موضوع الإشكالات الدستورية التي ظهرت خلال الأزمات التي واجهها لبنان خلال السنوات الماضية، بشأن دور رئيس الجمهورية والمسؤوليات الواضحة التي يجب أن تلقى على عاتقه كي يتمكن من إدارة البلد وإخراجه من مأزق التجاذبات المعطلة لمصالحه وشؤون المواطنين.

”علينا معاً، أن نضع الإصبع على الثغرات، ونبتدع لها الحلول والمخارج، وفقاً لروحية الدستور اللبناني.“

إن ما يدفعني إلى طرح هذه النقاط والتساؤلات، ووفقاً لأحكام الدستور بالذات، هو مسؤوليتي كرئيس للدولة تجاه شعبي، خاصة ونحن نجري المشاورات لتأليف حكومة جديدة تعكس وحدة اللبنانيين وروح المشاركة الحقيقية. وفي هذا الإطار، دعوني أؤكد من جديد على دور رئيس الجمهورية الضامن لهذه المشاركة إلى جانب دوره كحام لهذا الدستور. ويشكل المسار الذي تتخذه عملية التشكيل، تجربة متجددة لروح الديمقراطية وصيغة العيش المشترك، بعد سنوات طويلة لم نكن نقرر فيها الاستحقاقات الدستورية الرئيسية، حيث كانت تغلب طيلة هذه الفترة تدخلات خارجية مساعدة أو معيقة لمثل هذه الاستحقاقات، أكان ذلك على مستوى إجراء الانتخابات أو تشكيل التركيبة الوزارية. إلا أن تأخر ولادة الحكومة بالسرعة التي يتوق إليها اللبنانيون، وتستلزمها حاجات البلاد واستحقاقاتها، يدعونا إلى التفكير في الثغرات الدستورية التي تعيق قواعد اللعبة الديمقراطية ودوران عجلة الحكم وحسن سير المؤسسات الدستورية والسلطات المحركة للدولة. وعلينا معاً، أن نضع الإصبع على هذه الثغرات، ونبتدع لها الحلول والمخارج، وفقاً لروحية الدستور اللبناني. لذا، أمام حكومتنا العتيدة مهام ومسؤوليات كبيرة. فهي إذ تضم مختلف الأطياف السياسية، يتوقع اللبنانيون منها أن تباشر عملية إصلاح واسعة في القطاعات الإدارية، والاقتصادية، والمالية، والخدماتية، والاجتماعية، بحيث تنقل البلاد إلى عتبة الحداثة والتطور، وتغلق مزاريب الهدر وتضع خطة واقعية وواضحة للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد، وتخفيف أعباء الديون التي ترهق خزينة الدولة والمواطنين، وإيجاد حلول ناجعة لمشاكل الكهرباء والمياه وقطاع الاتصالات والنقل وغيرها.

إن بناء الوطن لن يكون إلا بتقديم التضحيات والتنازلات لأجله. ولا تقوم قائمة وطن إلا بمقدار ما يتنازل كل منا عن أنانيته ومصالحه لصالح الخير العام. فخير الوطن خير للجميع وخير الجماعات شر لغيرها. إن العالم يتحرك ويتقدم بسرعة، يكفيننا أن نتابع ما يجري على مساحة الحداثة والاختراع. لذا لا يجوز أن نقف مكتوفي الأيدي نراوح مكاننا، بل علينا السعي بإيمان وعزم ومنهجية وثبات لحل مشاكل اللبنانيين الحياتية والعمل لبناء مستقبلهم وتحقيق آمالهم والأحلام. إن الشعب تواق إلى الإصلاح الإداري والسياسي، وإلى تطبيق ما تبقى من اتفاق الطائف الذي يعتبر ضماناً للجميع، وما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الحوار الوطني في العام ٢٠٠٦، انطلاقاً من روحية وميثاقية اتفاق الطائف الذي يجب أن يقرأ بتمعن وعمق. والشعب تواق بالتأكيد إلى أن يلمس خطوات جدية وهادفة لتحديث المؤسسات ولتعزيز الديمقراطية والمواطنة وآليات قيام المجتمع المدني وتحقيق اللامركزية الإدارية تمكيناً من تحقيق الإنماء المتوازن والمستدام.

”إن الشعب تواق إلى الإصلاح الإداري والسياسي، وإلى تطبيق ما تبقى من اتفاق الطائف الذي يعتبر ضماناً للجميع.“

فالعامل كثير ومتراكم، وآخر ما يتوقعه اللبنانيون من المسؤولين هو أن يفرقوا في التجاذبات السياسية التي تعرقل العمل على تحقيق تطلعاتهم وتجهض أحلامهم وآمالهم بالعيش الكريم والأمن.

أيها الضباط المتخرجون،

لنا أن نفتخر بكم، دماء جديدة تضخ في عروق المؤسسات العسكرية، فيتحول الأول من آب إلى ربيع متجدد على تراب الوطن، سياجاً وقُدوة. ولكم أن تكونوا مثلاً للوطنية ورسالة لبنان، إليكم تشخص العيون، وبكم يطمئن الوطن إلى غده وأحلام أبنائه. فلا تترددوا يوماً أمام كبر المسؤولية والواجب.

عشتم، عاش الجيش، وعاش لبنان.

العيد الخامس والستون للجيش ثكنة الفياضية – ٢٠١٠

بمشاركة سمو أمير دولة قطر رعى الرئيس ميشال سليمان عيد الجيش اللبناني الخامس والستين في الأول من آب ٢٠١٠. قلد السيوف للمتخرجين ضباط دورة "شهداء نهر البارد" بحضور أركان الدولة، وممثلي البعثات الدبلوماسية والدولية، والملحقين العسكريين، وقائد قوات الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب، وممثلي المرجعيات الدينية، ورؤساء السلطات القضائية، وقادة الأجهزة الامنية، ونقباء المهن الحرة، وممثلي وسائل الاعلام الرسمي والخاص، وممثلي المجتمع المدني والجمعيات الاهلية، وكبار ضباط الجيش اللبناني والقوى الامنية، وأهالي الضباط المتخرجين.



سمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر الشقيقة، أيها الضباط المتخرجون،

على هذه الأرض المضرجة بعرق الشرفاء الأوفياء، والحاضنة لنخبة من شبابنا الميامين، تجمعنا في الأول من آب مناسبة يجد فيها اللبنانيون جميعاً عيداً وطنياً تتردد أصداؤه على امتداد الوطن، مناسبة يتجدد فيها أمل الأجيال الطالعة بمستقبل آمن وواعد.

لقد خرّجت جامعات لبنان بالأمس دفعات جديدة من الطلاب والطالبات الذين سيضخّون شرايين الوطن بقدراتهم الفتيّة في مجالات البناء والإنماء، محصّنين بالعلم والقيم والولاء للأرض التي شهدت تفتح أحلامهم، والتي من أجل حريتها وعزّتها واستقلالها بذلوا الكثير من الجهد والتضحيات. واليوم تُطلق المدرسة الحربيّة حزمة جديدة من الطاقة الشبابة الملتزمة، استقبلتها منذ أعوام ثلاثة، آتية من أرجاء الوطن كافة، ومن مختلف مكوّناته الاجتماعية، فدمجت مفاهيمها وصقلت قدراتها ودفعت بها كما في كلّ عام، طاقة متجددة ترفد المؤسسات الأمنية بخبرات واعدة وتدعم مسيرة الجيش على طريق الشرف والتضحية والوفاء.

” تكمن قوة الجيش في أنه صورة حيّة للوطن ونموذجاً في العمل الملتزم بقضاياه. ”

أيها الضباط المتخرجون،

أنتم مطالبون بالوفاء للقسم الذي أديتموه، ذوداً عن لبنان ودفاعاً عن علمه؛ وعلى أكتافكم تقع مسؤوليّة صيانة المسيرة، ليس فقط كأفراد بل أيضاً كأعضاء في مؤسسة نريد لها أن تبقى كما كانت على الدوام، صورة حيّة للوطن ونموذجاً في العمل الملتزم بقضاياه.

إنّه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن يستحقّ الجيش صفة المؤسسة الوطنية الأولى، التي بتضافر جهودها مع المؤسسات الأخرى المعنيّة بفرض الأمن وقمع الجريمة، رسّخت ثقة اللبنانيين ببلدهم ومستقبلهم. وهي مدعوة للتصدّي للعدو المتربّص بالوطن ووأد الفتنة التي يحيكها لشعبنا كبديل عن حرب انتقاميّة يشنّها، ولإسقاط تجربتنا الديمقراطية التي تتناقض مع فلسفة كيانه الفاصب.

أيها اللبنانيون،

لقد استطعنا منذ اتفاق الدوحة وخلال السنتين الماضيتين، تحقيق العديد من الأهداف التي التزمنا بها في خطاب القسم؛ ومنتظرنا المزيد من الجهد كي نتلاقى مع المزيد من مواعيد النجاح. فإضافة إلى الاستقرار الداخلي الذي تمكّننا من إرسائه والمحافظة عليه، فقد حرصنا على احترام جميع الاستحقاقات الدستورية، وفقاً لمقتضيات الديمقراطية، ولبدأ تداول السلطة، وأطلقنا هيئة الحوار الوطني، ووضعنا آلية للتعيينات الإدارية، وانهينا من إقرار الموازنة العامة، بما يؤسس لمعالجة مشكلاتنا الاقتصادية والاجتماعية.

” يستوجب الإنماء المتوازن حسم خيارنا في الإصلاح الإداري والمالي والإسراع في إجراء التعيينات على قاعدة الكفاءة والنزاهة. “

وقد تمكّن لبنان، بفضل هذا الاستقرار الذي نعيم به ويحرص عليه، من جذب المزيد من السّواح والمستثمرين، وتحقيق معدلات نموّ مرتفعة شهدت لها تقارير المنظمات المعنية المحلية منها والدولية. وفي هذا السياق، سئمضي قدماً، رغم التجاذبات، في ورشة إصلاح على كافة المستويات، ونجهد لوضع الخطط المناسبة لتطوير قطاعات الإنتاج والخدمات، ولاسيما في مجالات النفط والغاز والمياه والكهرباء والبيئة ... فالإنماء المتوازن يستوجب حسم خيارنا في اللامركزية الإدارية؛ والإصلاح الإداري والمالي ينتظر خيارنا في قوانين تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وفي الإسراع في إجراء التعيينات على قاعدة الكفاءة والنزاهة؛ والممارسة الديمقراطية الصحيحة، التي لا يمكن أن تتناقض مع متطلبات ميثاق العيش المشترك، والتي تفرض على الأحزاب والتيارات السياسية الالتزام بما تؤكد عليه مقدّمة الدستور وبخاصة البند (ي)، تنتظر حسم خيارنا في قانون الانتخاب وما يرتبط به من قوانين ترعى حقّ الشباب والجنسية وحقوق المغتربين.

ولا بدّ أن يتشكّل وعي لدى الجميع في لبنان، بأنّ مطلب الإصلاح السياسي مطلب وطني صرف، تتوازن عنده الواجبات والمسؤوليات مع الصلاحيات المناسبة للقيام بها، وأنّ ما يملّي البحث فيه بعيد كلّ البعد عن أية مصلحة خاصة أو امتياز طائفي محدود. إلى ذلك، عملنا على درء العدوان الخارجي، ولاسيما من خلال الالتزام بالقرار ١٧٠١ والسعي لإرغام إسرائيل على تطبيق كامل مندرجاته، وخلق شبكات أمان إقليمية ودولية، وتعزيز مجمل طاقاتنا الوطنية الرادعة، والسعي للتوافق على

استراتيجية وطنية دفاعية. أقول ذلك ونحن نستعيد اليوم الذكرى الرابعة لعدوان تموز ٢٠٠٦، الذي تمكّن لبنان بجيشه وشعبه ومقاومته من صدّه والانتصار عليه؛ مجددين العزم على تمتين وحدتنا الوطنية وعلى تعزيز مجمل قدراتنا القومية، من دبلوماسية وعسكرية واقتصادية، لحماية لبنان والدفاع عنه. وفي هذا المجال، فإنّ استمرار التعاون والتنسيق بين الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل، وفقاً لقواعد الاشتباك المتفق عليها، ضمان لحسن تنفيذ المهمة الموقّعة الموكولة إلى القوات الدولية في جنوب لبنان منذ إنشائها عام ١٩٧٨، والتي يحرص عليها لبنان شديد الحرص، من ضمن التزامه بموجباته الدولية وبما يخدم مصالحه الوطنية.

” عرضنا قضيتنا اللبنانية في مواجهة عدوانية إسرائيل وتهديداتها على منابر العالم، وفي مجلس الأمن الدولي بالذات، الذي فزنا بمقعد غير دائم فيه. “

وقد نجح الجيش، وقوى الامن الداخلي في تفكيك عشرات شبكات التجسس الإسرائيلية الهادفة إلى إضعاف لبنان وزعزعة الاستقرار فيه؛ وسيتم التعاطي مع الجواسيس والعملاء بأقصى درجات التشدد، في ضوء ما سيصدر بحقهم من أحكام صارمة من قبل القضاء اللبناني. هذا وقد عرضنا قضيتنا اللبنانية في مواجهة عدوانية إسرائيل وتهديداتها على منابر العالم، وفي مجلس الأمن الدولي بالذات، الذي فزنا بمقعد غير دائم فيه، محتفظين بحقنا في تحرير أو استرجاع كامل أراضينا بجميع الوسائل المتاحة والمشروعة.

إنّ انتخابنا للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي، فرصة أمامنا كذلك، للدفاع عن القضايا العربية العادلة في أرفع محفل دولي، سعياً لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد والمبادرة العربية للسلام في جميع مندرجاتها. وفضلاً عن تعزيز موقعنا على الساحة العالمية، فإنّ حضورنا الدولي أتاح لنا الإضاءة على تجربتنا الديمقراطية، المرتكزة على المشاركة والميثاقية، وقناعاتنا المتعلقة بحوار الأديان، بديلاً من صراع الحضارات الذي يتغذى من العصبية المتحجرة والظلم والانغلاق، ومقدرتنا على أن نعيش معاً، كطوائف ومذاهب، في إطار صيغة ميثاقية توفّر أفضل بيئة مؤاتية للحرية والديمقراطية ولأجواء الانفتاح المحفزة للتقدم.

وسيبقى لبنان، في جميع الأحوال، مدافعاً عن حقوق شعب فلسطين الثابتة، ولا سيما حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم الأصلية، ورفض توطينهم، وفي مواجهة ممارسات إسرائيل التعسّفية والإجرامية في غزة وفي مجمل الأراضي المحتلة ومساعيها المدانة لتهويد القدس. وستمضي الدولة قدماً في سعيها لبلورة التوافق بموضوع الشؤون الإنسانية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وفقاً لمندرجات البيان الوزاري، دون أن تغفل الموجبات التي تقع على عاتق المجتمع الدولي بالذات، المسؤول بالدرجة الأولى عن تأمين المتطلبات المعيشية والحياتية للاجئين من خلال وكالة الأونروا التي أنشئت تحديداً عام ١٩٤٨، من أجل غوث وتشغيل هؤلاء اللاجئين. وبالرغم من هذه المسيرة التي أمّنت الاستقرار الداخلي وحالت دون حصول عدوان خارجي ووفرت ظروف النمو الاقتصادي، فقد بنتا نجد أنفسنا هذه الأيام، أمام حالة من القلق المتنامي لدى المواطنين، جرّاء مواقف وأحداث وتسريبات طغت على المشهد السياسي خلال الأسابيع الماضية، وخلقت حالة من الإرباك لا يمكن للدولة اللبنانية أن تتساهل فيها أو تتغاضى عنها.

” وسيبقى لبنان، في جميع الأحوال، مدافعاً عن حقوق شعب فلسطين الثابتة، ولا سيما حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم الأصلية، ورفض توطينهم. ”

من هذا المنطلق، عمّدت إلى إجراء مشاورات واسعة مع الشخصيات السياسية وأعضاء هيئة الحوار الوطني، سعيّاً لاحتواء أجواء التشنّج وتعزيز مناحات التهدئة. وإذا كانت المحافظة على الأمن والاستقرار مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى، وهي ستضطلع بهذه المسؤولية بكلّ حكمة وحزم، فإنّ المحافظة على السلم الأهلي أمانة في أعناق جميع القوى السياسية التي لا بدّ لها من أن تعي دقّة المرحلة وأهميّة الأخطار التي تتهدّدنا.

لذا، ومن باب مسؤوليتي كرئيس للبلاد مؤتمن على أمنها واستقرارها، وفي هذا الظرف بالذات، فإنّي أدعو القادة السياسيين وقادة الرأي إلى الالتزام بنهج التهدئة الإعلامية والسياسية ومنطق الحوار، والابتعاد عن استعمال لغة التخوين والتحريض السياسي أو المذهبي بما يخدم مقتضيات السلم الأهلي والوحدة الوطنية، وعدم اللجوء إلى العنف وتغليب مصلحة لبنان العليا على أيّ مصلحة فئويّة،

والاحتكام إلى الشرعيّة والمؤسسات الدستوريّة، إذا ما طرأ من خلافات، أيّاً كانت هذه الخلافات، وتحت أيّ ظرف كان، بما يضمن عدم الخروج على عقد الشراكة الوطنيّة، وذلك وفقاً لمندرجات اتفاق الدوحة، الذي تراضى وتفاهم فرقاء مؤتمر الحوار الوطني اللبناني عليه، برعاية كريمة من صاحب السموّ الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، الذي يشرفنا بمشاركته في هذا الاحتفال اليوم، والذي عمل وما يزال لمساعدتنا على الصعيد الثنائي، ومع القادة العرب المخلصين. وعلى رأس هؤلاء القادة، خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز وسيادة الرئيس بشار الأسد، اللذان قاما منذ يومين بزيارة مشتركة بالغة الأهميّة إلى لبنان أكّدت حرصهما على تعزيز أسس الوفاق الوطني ودعائم الاستقرار والنموّ في ربوعه.

” أدعو القادة السياسيين وقادة الرأي إلى الالتزام بنهج التهدئة الإعلامية والسياسية ومنطق الحوار. ”

كما أدعو المواطنين، إلى أيّ طائفة أو مذهب أو معتقد انتموا، ألا يستمعوا إلا إلى صوت الحكمة والعقل، وألا ينجروا إلى أيّ شكل من أشكال الاستفزاز أو العنف، وأن يفوّتوا على العدو الإسرائيلي فرصة الابتهاج بضعف جبهتنا الداخلية وبأيّ انقسام أو تشرذم.

فليس هناك من مشكلة عصيّة على الحلّ، إذا ما خلصت النوايا وتوافرت الإرادة السياسية لحلّها. لقد أثبتت تجارب التاريخ اللبناني، القديم والحديث، أنّ العنف الداخلي لم يولّد سوى العنف والخسارة لجميع الأطراف، وأنّ الحلّ الوحيد جاء دوماً عن طريق الحوار والتوافق.

ولنتذكر أنّ متطلبات الوفاق منبثقة من الميثاق الوطني لعام ١٩٤٢، وكرسها اتفاق الطائف عام ١٩٨٩، وأكّد عليها اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨، وثبّتها البيان الوزاري الذي منحت على أساسه حكومة الوحدة الوطنية ثقة المجلس النيابي عام ٢٠٠٩، ومجمل البيانات التي صدرت عن هيئة الحوار الوطني.

الجيش يُرسي على أرض الواقع عناصر "استراتيجية وطنية" ممكنة لحماية لبنان والدفاع عنه من خلال تصديه للتحدي والاستفزاز الإسرائيلي في العديسة.

و" ... الحكومة تؤكد التزامها توفير الإمكانيات الضرورية للقوى العسكرية والأمنية الشرعية، عديداً وعدة، من خلال إقرار خطة تجهيز وتسليم لها، وحمايتها من التدخلات من أي جهة أنت".

العماد ميشال سليمان
رئيس الجمهورية اللبنانية
الفياضية آب ٢٠١١

كما كُتب عليكم في الماضي بذل التضحيات الجسام في مواجهة العدو الإسرائيلي وفي التصدي للإرهاب وفي قمع الفتن ومكافحة الجريمة، كذلك سيكون عليكم في المستقبل، تقديم المزيد منها، ولن تبخلوا. أدعوكم بمناسبة عيدكم الخامس والستين، أن تستفيدوا من الإجماع الوطني حولكم ومن مستوى الاستقرار السياسي والأمني لتعيدوا تجهيز وحداتكم وتنظيمها، وترجعوا اعتمادها على قوة الرجال وإقدامهم، وعلى عمق إيمانهم بأرضهم وتفانيهم في الدفاع عنها. لقد أثبتتم بالممارسة أنكم حماة الوحدة الوطنية والديمقراطية، ولم يعلو صوت الفتنة يوماً فوق جباهكم المرفوعة.

” أدعوكم لتعيدوا تجهيز وحداتكم وتنظيمها، وترجعوا اعتمادها على قوة الرجال وإقدامهم، وعلى عمق إيمانهم بأرضهم وتفانيهم في الدفاع عنها. ”

ولكم يا أحبائي أهالي شهداء نهر البارد وأهالي كل الشهداء، في هذا اليوم المطبوع على المجد، من الوطن وأهله، الشكر وباقات المحبة. أمامكم نتعهد جميعاً ويقسم هؤلاء الرجال، قسم الوفاء للوطن، حفاظاً على تضحيات شهدائه الأبرار.

عشتم، عاش الجيش، وعاش لبنان.



أيها الضباط المتخرجون،

تفتح اليوم أمامكم أبواب مدرسة الشرف والواجب، لتنتقلوا منها إلى مهامكم ومسؤولياتكم في حماية الوطن، ومكتسبات الأمن والاستقرار، مزودين بسيف الحق والاستقامة. بهمتكم وعزمكم تجسّدون تطلعات أهلكم وشعبكم وفخرهم واعتزازهم؛ فها منذ الآن ستغدون، مع رفاقكم في السلاح، حماة الأرض والديار، ومثالاً لتمامك المؤسسات، وضماناً لوحدة المجتمع، وأمنه وسلامه ومشروعيّة أحلامه وطموحاته.

أيها الضباط والعسكريّون،

لم تحيدوا يوماً عن دروب الشرف والتضحية والوفاء. واكتبتم، متيقّظين، حكماء، تظاهرات الثامن والرابع عشر من أذار في العام ٢٠٠٥، والمراحل الحرجة التي تلتها، فكنتم رواداً في حماية الديموقراطية والحق في التظاهر السلمي وحرية التعبير. وساهمتم، على الرغم من حجم المخاوف والتوترات، في المحافظة على أمن المتظاهرين والمواطنين وممتلكاتهم، وحماية السلم الأهلي. وهو نهج تعمدونه في كل الاستحقاقات، مع الحرص على التوفيق بين مستلزمات الحزم وموجبات احترام المواطن وخدمته.

” تراجع العدو أمام عزمكم وتصميمكم في العديسة فأرسيتم على ارض الواقع عناصر استراتيجية وطنية ممكنة لحماية لبنان والدفاع عنه.“

وقفتم في ساحة العزة والإباء، شجعاناً ميامين، فواجهتم العدوان الإسرائيلي الوحشي على لبنان صيف عام ٢٠٠٦، ورويتم تراب الوطن بدمائكم الذكيّة، وتمكنتم في مثل هذه الأيام، مع الشعبوا المقاومة، من تحقيق نصر ساطع، رادع، أكيد. وما تسمية دورتكم باسم العقيد الشهيد جورج الروهبان دليل على تمسّككم بعقيدتكم العسكريّة وبكامل الجهوية والالتزام. تفانيتم في التضحية والعطاء في محاربة الإجرام الوحشي والإرهاب في نهر البارد عام ٢٠٠٧، ونجحتكم في اجتثاث جذوره؛ من دون أن يشغلكم هذا الجهد عن واجب السهر والمتابعة لرصد شبكات التجسس وكشف العملاء وتفكيك حلقات غدر العدو الإسرائيلي ومؤامراته. وبادرتكم بما توفّر لديكم من إمكانيات للتصدّي لآلة التحدي والاستفزاز الإسرائيليّة في عديسة، في الثالث من آب ٢٠١٠، بُعيد عيد الجيش، ولم تهابوا؛ فراجع

العدو أمام عزمكم وتصميمكم وأرسيتم على ارض الواقع عناصر استراتيجية وطنية ممكنة لحماية لبنان والدفاع عنه. وهو، صبيحة هذا اليوم بالذات، حاول تكرار اعتداءاته واستفزازاته في الوزاني فكنتم له بالمرصاد.

” بات الشعب اللبناني شديد الوعي، وهو يرفض الفتنة والاقتتال الداخلي، ويتوق لقيام الدولة العادلة والقادرة التي تحقق أحلامه وتطلعاته في العيش الهانئ الكريم.“

أيها الضباط والعسكريّون،

واجب المحافظة على الأمن الداخلي لا يقع في نطاق مهامكم الأساسيّة. إلا أنّكم، الى جانب القوى الامنية الشرعية، وبتكليف من الدولة ودعمها، تسهرون باستمرار على سلامة المواطنين، ولا تتوانون عن مواجهة أيّ مؤامرة أو محاولة لزعزعة الاستقرار وتهديد السلم الأهلي. كذلك فإنّ الشعب اللبناني الذي بات شديد الوعي، يرفض الفتنة والاقتتال الداخلي، ويتوق لقيام الدولة العادلة والقادرة التي تحقق أحلامه وتطلعاته في العيش الهانئ الكريم. ويبقى على القادة السياسيين وقادة الرأي واجب العمل الدؤوب على تهدئة الخطاب السياسي – وهو مرتفع وحاد – وتغليب نهج التهدئة وتعزيز المناخ الديموقراطي والروح الميثاقية ومنطق الحوار. أمل في أن يساهم شهر رمضان المبارك، شهر الصوم والتأمل والصفاء، في تعميق فكرة هذا الحوار، والفائدة المرجوة منه، وهو الهادف في مقاصده النهائيّة إلى حماية لبنان وتحصينه في مواجهة المخاطر والمتغيّرات والتحديات الداخليّة والخارجيّة التي تتهدّد؛ وإلى تحقيق المصالحة الوطنيّة الحقيقيّة، وتعزيز العيش المشترك؛ حوار لا يسعى فقط لحلّ المسائل العالقة والشائكة، بل كذلك لتلافي النزاعات بصورة استباقية، وتدعيم ركائز الاستقرار الدائم، وبالتالي، تبديد الشعور المحيط السائد لدى البعض، بأنّ لبنان في حال هدنة بين نزاعين مسلّحين، أو في حال حرب أهليّة باردة؛ وهذا ما لا يمكننا القبول به أو الموافقة عليه، رحمةً بشعبنا الطيّب، وبأجياننا الطالعة التي يُخشى أن تطفئ عليها مشاعر اليأس والقنوط والرغبة في الاستقالة

أيها الضباط والعسكريون،

اذ نؤكد التزامنا الكامل بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١، وبواجب التعاون مع الأمم المتحدة وقواتها العاملة في جنوب لبنان، مقدّرين لها مشاركتها والتضحيات، فإننا ندين بشدة الاعتداء الآثم الذي تعرّضت له هذه القوات منذ أيام، مؤكدين العزم على العمل على كشف الفاعلين المجرمين واحالتهم الى العدالة. وسيستمرّ السعي لإرغام العدو الإسرائيلي على تنفيذ كامل مندرجات هذا القرار، وصولاً لوقف انتهاكاته اليومية للسيادة اللبنانية وتهديداته المتكرّرة ضدّ لبنان وشعبه ومنشآته الحيويّة؛ محتفظين بحقّنا في تحرير أو استرجاع كامل أراضينا التي ما زالت تحت الاحتلال الإسرائيلي في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا اللبنانية والجزء اللبناني من بلدة الغجر بكل الوسائل المتاحة والمشروعة. كذلك سيكون علينا العمل بصورة دقيقة وحثيثة على تحديد وحماية حدودنا البحرية، والمحافظة على كامل حقوقنا في مياهنا الإقليمية وفي منطقتنا الاقتصادية الخالصة.

” الحكومة تؤكّد التزامها توفير الإمكانيات الضرورية للقوى العسكرية والأمنية الشرعية، عديداً وعدّة، وحمايتها من التدخلات من أي جهة أتت. “

ومن أجل تنفيذ هذه المهمات لكم من الوطن وأهله أيّها الضباط والعسكريون، كامل الدعم والمحبة والاحتضان. ولكم من الدولة عهد بالمتابعة على الجهد لتزويد الجيش بكافة عناصر القوة والقدرة. وقد جاء في البيان الوزاري للحكومة الجديدة، بأنّ ” الحكومة تؤكّد التزامها توفير الإمكانيات الضرورية للقوى العسكرية والأمنية الشرعية، عديداً وعدّة، من خلال إقرار خطة تجهيز وتسليح لها، وحمايتها من التدخلات من أيّ جهة أتت “. وإذ نسعى لحماية لبنان واسترجاع سيادتنا على كامل أراضيها، فإننا نتابع، في الوقت نفسه، متضامنين، المسعى الفلسطيني الهادف للاعتراف بكامل الحقوق الفلسطينية في الأمم المتحدة، من قيام الدولة المستقلّة إلى حقّ تقرير المصير، بما يضمن حقّ العودة للاجئين إلى أرضهم وديارهم ومواجهة خطر التوطين. وسيكون للبنان مساهمة خاصة في هذا المجال، من خلال عضويّته في لجنة المتابعة العربيّة، ورئاسته لمجلس الأمن الدولي، طيلة شهر أيلول المقبل.

من الوطن والهجرة والاغتراب. ما أراه في عيونكم، وأقرأه على جباهكم، وما يعتمري في قلوبكم أيّها الضباط المتخرّجون، هو نقيض ذلك، ويشكّل عنصر أمل ورجاء وخلص للوطن. فكونوا على العهد أوفياء، وتقدّموا بلا تردّد على دروب التضحية والعطاء، بأيدي متشابكة وصفوف مترابطة، جنباً الى جنب، مع شباب لبنان النابض بالحيوية والايما، ولا تتراجعوا. أنتم، في كنف الشرعيّة والمؤسسات، ضمان الوحدة والاستقرار والثقة بغدنا الواعد.

أيها اللبنانيون،

النظام الديمقراطي وحرية الرأي والتداول الدوري للسلطة من شأنها نزع مبررات العنف والاعتراض المخالف للقوانين. إلا أنّه في ضوء التجربة السابقة، ونظراً للطابع التعدّدي للبنان، وسهولة استفار العصبية، تبرز الحاجة الى أطر تمثيل وتوازن أكثر دقة وتطوّراً، خصوصاً من خلال اعتماد قانون انتخابي جديد، عصريّ وعادل، من شأنه أن يشكّل مدخلاً رئيسياً للتغيير ولتثبيت الخيار الديمقراطي وتعزيز السلم الأهلي.

” تبرز الحاجة الى أطر تمثيل وتوازن أكثر دقة وتطوّراً، خصوصاً من خلال اعتماد قانون انتخابي جديد، عصريّ وعادل، من شأنه أن يشكّل مدخلاً رئيسياً للتغيير. “

وقد تكون النسبية التي قد لا تكتمل من دونها الديمقراطية الميثاقية في لبنان، النظام الذي يمكن أن يتفاهم عليه اللبنانيون، شرط تحديد مفاهيمه وأطره الفضلى. وإلى جانب الحراك السياسي، على أهميّته، وواجب الاهتمام بمسار العدالة، وضرورة استمرار السعي للتوافق على استراتيجية دفاعية وطنية، والمضيّ قدماً بالتعيينات الإدارية وفقاً للآلية التي أقرتها الحكومة السابقة تغليباً لبدأ الشفافية والكفاءة، بعيداً عن الكيديّة والمحاصصة، تنامي الحاجة الى المباشرة بتحقيق مطالب الشعب الحياتيّة وحقوقه الاجتماعيّة دون إبطاء، ومكافحة الفساد والسرقة والتزوير. وستوجّه عناية المسؤولين المعنيين إلى ضرورة قيام مراقبة أكثر صرامة لنظافة البيئة وسلامة الغذاء والدواء في لبنان، واتخاذ تدابير عقابية وراذعة بحق المخالفين تتخطّى مواقف الاستنكار والتحذير.

أيها الضباط المتخرجون،

أعرف ويعرف أهلكم ومواطنيكم أنكم لن تكونوا إلا المثال والقُدوة، ولن تبخل سواعدكم بالتعب والعطاء. هذا الأول من آب هو تاريخ ميلادكم في رحم المؤسسة العسكرية، فهنئاً لكم، وأنتم تقسمون قسم الوفاء للبنان، حفاظاً على تضحيات الشهيد العقيد جورج الروهب، وجميع شهداء الجيش الأبرار. فلتبقى جباهكم أبداً مكلّلة بالكرامة والشرف، وصدوركم عامرة بالتضحية والوفاء، وسيوفكم مشرّعة لنصرة الوطن والمواطن.

عشتم، عاش الجيش، عاش لبنان.

٥- القسم الخامس: تفعيل المؤسسات



مجلس الوزراء

استناداً إلى التعديلات الدستورية التي أقرت وفق اتفاق الطائف، أنيطت الصلاحيات الدستورية التي كانت بيد رئيس الجمهورية كما نص على ذلك دستور العام ١٩٤٣، بمجلس الوزراء مجتمعاً، وأصبح رئيس الجمهورية يتألف من مجلس الوزراء عندما يشاء دون أن يشارك في التصويت، ويعرض أي أمر من الأمور الطارئة على مجلس الوزراء من خارج جدول الأعمال. كما يدعو المجلس إلى الاجتماع استثنائياً كلما رأى ذلك ضرورياً بالاتفاق مع رئيس الحكومة.

ثلاث حكومات شُكلت خلال أربع سنوات من عمر العهد. تنوعت الظروف التي أملت تركيبة كل منها، وتعددت الأهداف أيضاً، إلا أن الجامع المشترك هو تمتين الوحدة الوطنية وتجاوز سنوات الشقاق والتباعد السياسي بين الأفرقاء. غير أن تسارع التطورات المتصلة بملفات داخلية لها ارتباط بقرارات دولية جعلت من إمكانية مباشرة هذه الحكومات عملية إنتاج واسعة على مستوى القرارات التي تعنى بشؤون المواطن والوطن ببيئة جداً، مما دفع برئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ومن موقع الحكم والتوافق إلى بذل جهود متواصلة للتقريب بين وجهات النظر من جهة، وللإبقاء على النقاش داخل مؤسسة مجلس الوزراء من جهة ثانية حماية لاستقرار العام في البلاد. ويسجل له أنه نجح في عملية فرض منطق حوار هادئ داخل السلطة التنفيذية عبر ترؤسه لكل الجلسات التي كان يتضمن جدول أعمالها بنوداً أصطلح على تسميتها خلافة.

وقاد رئيس الجمهورية مجلس الوزراء على مستويين الأول تمثل بالتوجيه السياسي الشامل بأبعاده المختلفة، والثاني عبر تفعيل إنتاجية مجالس الوزراء من خلال إصدار القرارات التي تعنى بكل جوانب الحياة العامة مع بروز اهتمامه الخاص بالقرارات ذات البعدين الإصلاحي والإنمائي.

انطلاقاً مما تعهد به في خطاب القسم، لجهة تلازم الاستقرار السياسي المنشود مع وجوب تفعيل المؤسسات الدستورية، عبر حماية الخيار الذي أوفق اللبنانيون على السير به في الطائف، والقائم على تحصين القرار السياسي من خلال الإدارة الوطنية الجامعة، عمد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان إلى المباشرة فور اعتلائه سدة الرئاسة الأولى بتفعيل عمل المؤسسات الدستورية على قاعدة الفصل بين السلطات وتعاونها، لاسيما مؤسستي مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للدفاع، وفق سياق منهجي قائم على الإنتاجية القصوى لتدارك ما فات خلال فترة الانقسام السياسي والفراغ الرئاسي، وانطلاقاً من قناعة لديه بأن الممارسة الصحية للمسؤولية وفق دستور الطائف من شأنها تكريس الإيجابيات وتوضيح الخلل الذي يعتري أي نص دستوري بما يفتح المجال وعبر الحوار البناء، أمام مقاربة هادئة لكيفية معالجة الشوائب.



حكومة العهد الأولى

شكل حكومة العهد الأولى وترأسها الرئيس فؤاد السنيورة، وجاءت بزخم الإجماع اللبناني والعربي والدولي على رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، رغم أن عملية تشكيلها استحوذت على وقت طويل نسبياً، واستحوذ الهمان الأمني والمعيشي الضاغطان على مجموع اللبنانيين على قائمة الأولويات مع التحضير للانتخابات النيابية وفق القانون الانتخابي الذي تم التفاهم عليه في مؤتمر الدوحة. ورفضت الحكومة شعاراً لها "حكومة الإرادة الوطنية الجامعة".

” أن رفض أي شكل من أشكال التوطين أمر دستوري ثابت وغير قابل لأي تفاوض أو نقاش.“

أبرز مواقف رئيس الجمهورية

ومنذ الجلسة الأولى للحكومة وحتى آخر جلسة حرص الرئيس العماد ميشال سليمان على الاستمرار في تصويب الأداء الحكومي وتفعيله وفق توجهات استهل بها جلسات مجلس الوزراء التي عقدت برئاسته في القصر الجمهوري.

وسجلت له مواقف أساسية أبرزها:

- إن مشروع البيان الوزاري هو انتصار للوطن، وهو ورقة لبنانية محض، تعبر عن الإرادة الوطنية الجامعة. إن الدولة هي المرجعية، والمقاومة بالتزامها الواعي تستطيع أن تسهم في تعزيز سلطة الدولة ومرجعيتها.
- علينا التضامن لكي نعالج معاً كل مشاكلنا بما فيها الأمنية والتحديات الكبيرة التي نواجهها بروح الوعي للمصلحة العامة. إن تضامن اللبنانيين ووقوفهم إلى جانب الجيش والقوى المسلحة الشرعية عاملان مهمان في مواجهة الإرهاب، فالإرهاب خطر جاثم على شعوب المنطقة وعلى العالم كله.
- وجوب التنسيق الدائم والمتواصل بين الوزراء في مراعاة اختصاص كل منهم.
- لبنان لن يقبل بأي تفاوض بشأن بقاء اللاجئ الفلسطينيين على أراضيه، خاصة وأن رفض أي شكل من أشكال التوطين أمر دستوري ثابت وغير قابل لأي تفاوض أو نقاش.

- إن لبنان يعتبر التهديدات الإسرائيلية بمثابة اعتداءات.
- علينا أن نعي أهمية بلدنا، فنعرف أفضل كيف نحافظ عليه وعلى نحو يثبت وحدته ويظهره بأحسن صورة.
- المصالحة ليست ضد الديمقراطية ولا تلغي المنافسة السياسية بل العكس هو الصحيح. والحوار عملية مستمرة.
- لا بد من موقف عربي متضامن للعمل من أجل المزيد من التضامن العربي والتضامن بين الفلسطينيين.
- لا بد من التصدي لموضوع التصحر والتغيير المناخي في لبنان من خلال وضع الإجراءات والحلول اللازمة لهذه المشكلة العالمية.
- يترتب على الجميع القيام بدور فعال في التهدة مما يعزز قدرة الأجهزة العسكرية والأمنية على القيام بواجباتها.

” يستطيع الشعب الذي حرر أرضه وتصدى للعدو الإسرائيلي بناء بلد يليق بأبنائه.“

- التشديد على خطورة الممارسات الإسرائيلية لجهة التعرض للشعائر الدينية وهدم البيوت في غزة ومواصلة تهديد مدينة القدس، وأهمية التضامن العربي ووضع الأسرة الدولية أمام مسؤوليتها.
- الحكومة مسؤولة بأعضائها كافة، عن القيام بواجباتها كاملة للاستقلال عن أي مصالح أو اعتبارات انتخابية خلال الانتخابات النيابية.
- الأوضاع الاجتماعية، مهما تردت، لا تبرر بأي حال الاعتداء على الجيش ومخالفة القوانين، وقيام الجيش بواجبه هو لمصلحة الجميع.
- وجود شبكات تجسس إسرائيلية عاملة في لبنان هو خرق للقرار الدولي ١٧٠١.
- كشف شبكات التجسس يكمل عملية التحرير، والمضي في استكمال التحرير من خلال إصلاح الدولة وإرساء أسس الديمقراطية، والشعب الذي حرر أرضه وتصدى للعدو الإسرائيلي يستطيع بناء بلد يليق بأبنائه.
- الرد على التطرف الإسرائيلي يكمن في توحيد الموقف العربي فضلاً عن الحرص على وحدة اللبنانيين في دفاعهم عن حقوقهم الوطنية والتزام القضايا العربية العادلة.

حكومة العهد الثانية

هي الحكومة التي جاءت بعد الانتخابات النيابية، والتي أعادت إنتاج مجلس نيابي بذات موازين القوى التي كانت سائدة في المجلس السابق. عُلِّقت عليها الآمال الكبار لأنها قدمت أولويات الناس على أية أولوية أخرى، واطلق عليها حكومة الوحدة الوطنية. ولدت بعد مخاض عسير استمر لأشهر برئاسة دولة الرئيس سعد الدين الحريري، ودارت فيها حوارات تجاوزت مسألة نسب التمثيل داخلها إلى قضايا أساسية تتصل بالتوجهات المستقبلية حول ملفات أساسية على المستويين الداخلي والخارجي. لقد اتصفت هذه الحكومة بجلساتها القليلة.

أبرز مواقف رئيس الجمهورية

رغم التناقض في التوجهات الذي اجتمع في هذه الحكومة، تعاطى معها الرئيس العماد ميشال سليمان على انها فرصة حيوية وفي غاية الأهمية، وأنها إذا ما استثمرت بعناية يمكن تحويلها إلى مشروع حوار وطني دائم ينتج تفاهات على كل القضايا التي يدور حولها تباين بين الأفرقاء. ركّز فخامة الرئيس في مستهل الجلسات التي عقدتها الحكومة برئاسته على مسألة الحوار والوحدة الوطنية والنهوض بالوطن على الصعد كافة. حيث سجلت له المواقف البارزة الآتية:

” حان وقت بناء المؤسسات وإصلاحها، وتطوير الأنظمة والقوانين حتى نصبح دولة مدنية حديثة. ”

- حان وقت بناء المؤسسات وإصلاحها، وتطوير الأنظمة والقوانين حتى نصبح دولة مدنية حديثة.
- وجوب التعامل مع التهديدات الإسرائيلية بروح المسؤولية الوطنية.
- مؤسسات الدولة هي التي تؤمن الاستقرار وتحقق ديمومته.
- الرد على التهديدات الإسرائيلية يكون بوحدة الموقف الداخلي وبالتطبيق الجدي والدقيق للقرار ١٧٠١، وبالاستعداد للتصدي لأي اعتداء إسرائيلي من قبل الجيش أولاً ومن الشعب والمقاومة اللذين يساندان الجيش.
- اعتماد آلية للتعيينات لا تنتقص من صلاحيات الوزير ولا من صلاحيات مجلس الوزراء، تجنباً

للجنوح الى المحاصصة لأن فيها خيبة للبنانيين.

- احترام الدستور لا ينفي الشفافية.
- الدولة المستقرة لا تؤجل الانتخابات بل تحترم المهل التي ينص عليها القانون.
- الاستقرار السياسي والأمني في لبنان لا يناسب إسرائيل.
- الحوار حاجة وطنية، فيه يبحث عن احتمالات الاتفاق وتلاقي وجهات النظر، وهو لمصلحة اللبنانيين جميعاً والقوى السياسية على اختلافها.
- ليس بين اللبنانيين من يرفض مهمة قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان والعلاقة بينها وبين الأهالي جيدة منذ ٣٠ عاماً.
- التوتر يعزز المخاوف عند اللبنانيين ويؤثر في مجمل أوضاعهم والحل بالتهدئة والحوار.

” ميثاق العيش المشترك ليس مجرد تقاسم للحصص في السلطة بل هو يرتب علينا المشاركة بالمسؤولية. ”

- كما أسس أجدادنا بالعرق والدم، في هذه الربوع، نواة الوطن الموحد الجامع، يحدونا الواجب والوفاء للأجداد ولأحفاد، ان نحافظ بالإرادة والعزيمة والحب على ما بنوا، وان نواصل حمل رسالة بلدنا، وأمانة الحفاظ على هذا الوطن.
- الجيش اللبناني مارس دوره بالتصدي الشجاع لغطرسة إسرائيل في العديسة، ويجب متابعة تنفيذ الخطة الأساسية لتسليح الجيش، مع التنويه بمبادرة المقاومة وضع قدراتها بتصرف الجيش وهذا ما يؤسس لاستراتيجية دفاعية تحمي الوطن.
- ضرورة القيام بجهود هادفة لتوعية المواطنين بشأن مسألة التجسس لمصلحة العدو الإسرائيلي.
- ما يعني لبنان في المفاوضات لا يمكن البت به بمعزل عن الموقف اللبناني، لا سيما ما يتعلق منه باللاجئين الفلسطينيين وبحق العودة، ونرفض ان يأتي أي حل أو مشروع حل على حساب لبنان أو ان تعكس المفاوضات على أوضاعه، وعلينا عدم الوقوع في الفخ الذي قد نستدرج اليه أو نستدرج انفسنا اليه.
- ميثاق العيش المشترك ليس مجرد تقاسم للحصص في السلطة بل هو يرتب علينا المشاركة بالمسؤولية.
- وما من احد يستطيع حكم البلد بمفرده.

حكومة العهد الثالثة

ظروف استثنائية أحاطت بولادة هذه الحكومة، التي جاءت في ظل انقسام سياسي حاد وتبدل في بعض الاصطفافات مما أنتج أكثرية جديدة، وكما سابقتها، فإن حكومة العهد الثالثة برئاسة دولة الرئيس محمد نجيب ميقاتي، استلزمت عدة أشهر لتشكيلها بعدما صرف وقت كبير في اقناع المعارضة الجديدة بالمشاركة دون جدوى، ولاحقاً تأخر الاتفاق على نسب التمثيل في الحكومة داخل الأكثرية نفسها وتوزيع الحقائق والأسماء. وضعت هذه الحكومة شعار "كلنا للوطن، كلنا للعمل".

” على لبنان ان يثبت تقدماً على الآخرين للارتقاء في الممارسة الديمقراطية كما علينا ان نعيد رسم دور لبنان المتجدد في محيطه وفي العالم والمتمثل بنشر حوار الأديان والثقافات.“

أبرز مواقف رئيس الجمهورية

كون الحكومة تشكلت من أكثرية ائتلافية جديدة، لم يشهد لبنان في ظل دستور الطوائف مثيلاً لها، فإن جهد رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، انصبّ على تأمين التوازن عبر الحفاظ على حضور المعارضة في القرارات السياسية أو الإدارية وغيرها. ومن خلال تكريس الممارسة الديمقراطية في الحكم المقرون بعدم الكيدية أو التشفي في القرارات الحكومية. وبرزت المواقف التي أكد عليها:

- التضامن الوزاري هو أساس نجاح العمل الجماعي والاهم انه عند صدور قرار مجلس الوزراء من واجبنا جميعاً التقيد به والدفاع عنه.
- لبنان يتمتع بمزايا كثيرة لعل أهمها، التداول الديمقراطي في المواقع كافة، والنظام الاقتصادي الحر، والجيش اللبناني الذي كان ولا يزال المؤسسة الوطنية التي يتكل عليها لتحسين الوطن من الأخطار.
- في ظل التحركات الشعبية في الدول العربية، على لبنان ان يثبت تقدماً على الآخرين للارتقاء في الممارسة الديمقراطية كما علينا ان نعيد رسم دور لبنان المتجدد في محيطه وفي العالم والمتمثل بنشر حوار الأديان والثقافات.

- يقتضي العمل على تعزيز صدقية المحكمة الدولية الخاصة بلبنان من خلال الاستقلالية والابتعاد عن التسييس والتفتيش عن كل القرائن والأدلة والنظر في مختلف الاحتمالات حول الجهة المنفذة للاعتقال.
- ان التحدي أمام اللبنانيين هو في إثباتهم بالممارسة ان النظام المجتمعي والسياسي الذي يرفع العلاقات بين اللبنانيين هو نظام قابل للحياة وله صفة نموذجية، لا سيما لجهة مشاركة الطوائف في نظام ديمقراطي.



المجلس الأعلى للدفاع

يرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للدفاع الذي يدعى للاجتماع من قبل رئيسه أو بناءً على طلب من ثلث أعضائه على الأقل. ويعرض رئيس المجلس للمداولة واتخاذ القرار المناسب القضايا التي استوجبت دعوة المجلس. يقرر المجلس الإجراءات اللازمة لتنفيذ السياسة الدفاعية كما حددها مجلس الوزراء وتبقى مقرراته سرية. ويولي أهمية خاصة للتعبة الدفاعية التي تتناول القضايا الأساسية. وبالإضافة إلى الأعضاء الحكيميين يحق لرئيس المجلس الأعلى للدفاع أن يستدعي من يشاء وممن تقضي طبيعة أعمال المجلس حضورهم.



- يجب الابتعاد عن التجاذبات والمزايدات السياسية في معالجة أي ملف والعمل بموجب مبدأ التضامن الوزاري.
- المجلس الاقتصادي الاجتماعي يشكل ذراع الدولة في الحوار بين الهيئات الاقتصادية والاجتماعية.
- من الأنسب وضع الأسس لغلاء المعيشة وتصحيح الأجور بحيث تقرّ سنوياً بشكل منتظم وعلمي دون أي عائق أكان للحكومة أو للهيئات الاقتصادية أو اتحاد نقابات العمل.
- الديمقراطية شكلاً ومضموناً لا تكون مكتملة الصورة والممارسة بوجود دولة لا تزال تغتصب أراضي الغير وتضرب عرض الحائط قرارات الشرعية الدولية وترفض مشاريع السلام والمبادرات في هذا الخصوص وتواصل بناء المستوطنات وتهديد المدن لتركيز كيائها العنصري وسط منطقة بدأت تتجه نحو الديمقراطية.

” يجب تهدئة وعقلنة الخطاب السياسي والابتعاد عن المواقف النارية أو المتصلبة أو المتطرفة.“

- يجب تهدئة وعقلنة الخطاب السياسي والابتعاد عن المواقف النارية أو المتصلبة أو المتطرفة التي ربما تستدعي مواقف مماثلة مما يدخل لبنان في حقل من التوتر السياسي في وقت نحن بأمس الحاجة فيه إلى الحكمة وتناول كل القضايا المختلف عليها بمسؤولية وطنية كبرى من قبل جميع الأطراف.
- ان القوى الأمنية اللبنانية لها مطلق الصلاحية والتغطية السياسية الكاملة لبسط سلطة القانون على كافة المناطق اللبنانية ولا غطاء لأي شخص مهما علا شأنه.
- على مجلس الوزراء الاهتمام بالمواضيع المعيشية والمطلبية، وضرورة محاسبة المقصرين والمفسدين.

الاجتماع الأول: مواجهة الإرهاب – ٢٠٠٨/٨/١٤

لم يمض شهران ونصف الشهر من الولاية الدستورية لرئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان حتى ضربت يد الإرهاب في مدينة طرابلس مستهدفة محطة لنقل العسكريين والمدنيين. لقد كان ذلك صبيحة توجه فخامة الرئيس إلى الجمهورية العربية السورية لعقد قمة لبنانية – سورية بجدول أعمال مفتوح، كانت كل الأنظار موجهة إلى نتائجها، خصوصاً وأنها جاءت بعد أكثر من سنتين من التوتر في العلاقة بين البلدين. سارع رئيس الجمهورية فور عودته إلى دعوة المجلس الأعلى للدفاع للانعقاد في القصر الجمهوري في بعبدا، وأعطى توجيهات صارمة إلى الأجهزة المعنية بعدم التهاون على الإطلاق مع الإرهاب والضرب بيد من حديد عبر خطط استباقية لتلافي حصول هكذا عمليات إرهابية مجدداً.

”عدم التهاون مع الإرهاب والضرب بيد من حديد عبر خطط استباقية لتلافي حصول أية عمليات إرهابية مجدداً.“

وبعد الاستماع إلى قادة الأجهزة القضائية والأمنية وزعت المهام على الوزارات والأجهزة المعنية وتم التوجيه باتخاذ الإجراءات المشددة لضبط الأمن والمحافظة على السلم الأهلي وما يتطلب ذلك من جهوزية في التجهيزات والعديد.

في إطار تفصيل عمل المؤسسات الدستورية لكي تضطلع بدورها الكامل في انتظام عمل المؤسسات في سياقها الطبيعي المنصوص عنه في الدستور، وبما يعزز هيبة الدولة، لاسيما لجهة القبض على إدارة شؤون البلاد والإمسك بأزمة القرار على مساحة الوطن، دعا رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان المجلس الأعلى للدفاع للانعقاد في كل مرة تتوفر لديه معطيات وتقديرات تستوجب مثل هذه الدعوة، وكان المجلس في كل مرة يتخذ القرارات المناسبة في القضايا الحساسة والخطيرة التي تهدد لبنان التي استدعت انعقاده. والرئيس أعاد الحياة إلى هذه المؤسسة الأساسية في النظام اللبناني، والتي تتخذ قرارات يباشر بتنفيذها فور صدورها. وهذا التفعيل لعمل المجلس ينطلق من مبدأ فصل السلطات وتعاونها. التأم المجلس الأعلى للدفاع ست مرات منذ اعتلاء الرئيس العماد ميشال سليمان سدة الرئاسة الأولى وهي النسبة الأعلى من الاجتماعات منذ إنشاء هذا المجلس.



الاجتماع الثاني: جهوزية على الحدود وحماية الاستحقاق النيابي – ٢٠١٩/٥/٢٦

فرضت الدعوة إلى هذا الاجتماع ثلاثة أمور أساسية وغاية في الأهمية ، الأول ما يتصل بالتهديدات الإسرائيلية المتصاعدة ضد لبنان والتي ترجمت بمناورات إسرائيلية ضخمة حاكت عملية عسكرية كبيرة على الجبهة الشمالية أي مع لبنان. والثاني تهاوي المزيد من شبكات التجسس والتي أظهرت حجم الاختراق الإسرائيلي للجسم اللبناني والمؤسسات الرسمية والخاصة. والثالث متابعة الجهوزية لإجراء الانتخابات النيابية وهي كانت التحدي الأول على الصعيد السياسي الوطني أمام العهد.

” تأمين أفضل الأجواء الأمنية لإتمام الاستحقاق الانتخابي النيابي في ظل سيادة روح التنافس الحر والهدوء بما يعكس الممارسة الديمقراطية الحضارية.“

وأيضاً كانت تعليمات رئيس الجمهورية التشدد في الإجراءات الأمنية ورفع الجهوزية العسكرية في مواجهة العدوان الإسرائيلي إن عبر تهديداته المتواصلة أم عبر شبكاته التجسسية التي تعمل على ضرب الاستقرار وزعزعة السلم الأهلي. وأيضاً تأمين أفضل الأجواء الأمنية لإتمام الاستحقاق الانتخابي النيابي في ظل سيادة روح التنافس الحر والهدوء بما يعكس الممارسة الديمقراطية الحضارية. كما تم الاتفاق لهذه الغاية على تكثيف التنسيق والمتابعة بين الوزارات والأجهزة المعنية كافة.

الاجتماع الثالث: ملحمة عديسة البطولية – ٢٠١١/٨/٣

جاء هذا الاجتماع في أعقاب المواجهة البطولية التي خاضها الجيش اللبناني في بلدة عديسة في مواجهة الجيش الإسرائيلي الذي اعتدى على السيادة اللبنانية في هذه المنطقة، وهي المواجهة الأولى المباشرة بعد عدوان تموز عام ٢٠٠٦، حيث سقط شهيدان للجيش ومراسل صحفي، وبعد الوقوف دقيقة صمت عن أرواح الشهداء عزى رئيس الجمهورية قائد الجيش بالشهيد منوهاً بقرار القيادة التصدي للعدوان الإسرائيلي ضمن المهمة الوطنية الرئيسية الموكلة إليه. واضعاً المجلس في أجواء الاتصالات التي أجراها مع قادة الدول الشقيقة والصديقة ومسؤولي المنظمات الدولية والإقليمية.

” التصدي لكل عدوان على أرضنا وأهلنا وجيشنا بكل الوسائل المتوفرة مهما كانت التضحيات.“

بحث المجلس الأمور المتعلقة بالعدوان الإسرائيلي على بلدة عديسة ومراكز الجيش فيها وما نتج عنه من سقوط شهداء وجرحى والأضرار في المنازل والممتلكات. وأعطى المجلس التوجيهات للتصدي لكل عدوان على أرضنا وأهلنا وجيشنا بكل الوسائل المتوفرة مهما كانت التضحيات. وحمل المجلس العدوان الإسرائيلي المسؤوليات الناتجة عن عدوانه الذي أسفر عن وقوع شهداء وجرحى وأضرار في الممتلكات، وقرر إعطاء تعليمات إلى مندوب لبنان في الأمم المتحدة لتقديم شكوى إلى مجلس الأمن ودعوته إلى الاجتماع.

دخول ساحل العاج في حالة من الفوضى الناجمة عن التنزع على السلطة بين رئيس جمهورية يعترف به المجتمع الدولي وآخر يتمسك بالبقاء في موقعه وصولاً إلى النزاع المسلح، وضع الجالية اللبنانية الكبيرة وذات الحضور الاقتصادي الوازن في موقع حرج وصعب، وهدد مصالح المغتربين وزاد من المخاطر على حياتهم.

سارع رئيس الجمهورية إلى دعوة المجلس الأعلى للدفاع للانعقاد لتدارك الموقف واحتضان أبناء الجالية لبنانياً ودولياً. وبتوجيهات منه تم وضع خطة عملية لمساعدة أفراد الجالية اللبنانية في ساحل العاج وتأمين أفضل السبل لحمايتهم وتأمين حاجاتهم الأساسية وإجلاء من يرغب منهم إلى خارج البلاد بالتنسيق مع السفارة اللبنانية والسلطات الرسمية المعنية والأمم المتحدة.

” خطة عملية لمساعدة أفراد الجالية اللبنانية في ساحل العاج وتأمين أفضل السبل لحمايتهم وتأمين حاجاتهم الأساسية. ”

كانت لرئيس الجمهورية إتصالات واسعة لاسيما مع الرئاسة الفرنسية لإدخال الجالية اللبنانية تحت الرعاية الفرنسية ذات الحضور المؤثر في هذا البلد.

الظروف التي استدعت عقد هذا الاجتماع تتصل بأولوية يجمع عليها اللبنانيون وهي حماية قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان (اليونيفيل) والحرص على أفرادها القادمين من دول قريبة وبعيدة للقيام بمهام سلمية وإنسانية تهدف لخدمة قضية لبنان في مواجهة العدوانية الإسرائيلية، فهذه القوات هي الشاهد الدولي الوحيد على ما تمنع إسرائيل به من استباحة للسيادة اللبنانية وضربها عرض الحائط بكل المواثيق والأعراف والقرارات الدولية.

” تمتين التعاون مع قوات اليونيفيل وحماية تنقلاتها في لبنان، وبحث الإجراءات لمساعدة المواطنين السوريين. ”

بعد تعرض وحدات من اليونيفيل لاعتداءات إرهابية مع وقوع أحداث أمنية متفرقة جرى استغلالها سياسياً وإعلامياً وتحسباً لانعكاس الأوضاع في سوريا على لبنان دعا الرئيس سليمان إلى جلسة للمجلس الأعلى للدفاع، حيث جرى البحث في الوضع الأمني في البلاد، وفي مهام الجيش وقوى الأمن الداخلي وباقي الأجهزة الأمنية في المحافظة على الوطن وحمايته وتشديد الإجراءات لتعزيز السلم الأهلي ومنع أي إخلال أو عبث فيه والتشديد على منع نقل وتهريب السلاح. تم التشديد على تمتين التعاون مع قوات اليونيفيل وحماية تنقلاتها في لبنان، وبحث الإجراءات لمساعدة المواطنين السوريين. أعطيت التوجيهات للتنسيق الدائم بين الأجهزة العسكرية والأمنية لتبادل المعلومات لحسن تطبيق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء.

الاجتماع السادس: ضبط الحدود ومنع تهريب السلاح – ٢٠١١/١٢/٢٩

في ضوء تزايد الحوادث الأمنية عند الحدود الشمالية بين لبنان وسوريا وسقوط ضحايا، إضافة إلى التفجيرات التي استهدفت مطاعم ومحال تجارية في الجنوب عشية حلول العام الجديد والاحتفالات التي ترافق حلوله، الأمر الذي يستدعي تدابير استثنائية على الصعد كافة، دعا رئيس الجمهورية إلى اجتماع للمجلس الأعلى للدفاع. استنكر المجتمعون مقتل مواطنين لبنانيين في منطقة وادي خالد، وشددوا على الأجهزة الأمنية والقضائية والدبلوماسية لإجراء التحقيقات واتخاذ الخطوات اللازمة.

” منع تهريب السلاح من وإلى لبنان. ”

أبدى المجلس ارتياحه واطمئنانه للوضع الأمني المستتب، وشدد على منع تهريب السلاح من وإلى لبنان، وضبط الوضع الأمني في القرى الحدودية في الجنوب، وأكد على الاستمرار بالتعاون مع قوات اليونيفيل وتشديد الإجراءات لحماية تنقلاتهم. وطلب من الأجهزة المعنية التشديد في مكافحة الإرهاب وتعزيز السلم الأهلي ومنع أي إخلال أو عبث فيه. وجدد توجيهاته للاستمرار بالتنسيق بين الأجهزة العسكرية والأمنية لتبادل المعلومات التي تساعد على كشف محاولات الإخلال بالأمن.

الفصل الثاني: في قلب الخريطة

الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في زيارة عمل رسمية
القصر الجمهوري - ٧ حزيران ٢٠٠٨

زار الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي لبنان بعد أقل من أسبوعين على انتخاب رئيس
جديد للجمهورية في إشارة بارزة إلى عمق العلاقات التاريخية التي تربط لبنان بفرنسا.

شكّلت الزيارة رسالة دعم قوية للبنان ولرئيسه المنتخب حديثاً.

ولا شك أن لبنان سيعوّل على هذه الزيارة لتدعيم مسيرة نهوضه واستقراره.



أ- القسم الأول: قادة في لبنان

فخامة الرئيس،

إنّه لمن دواعي سروري العميق أن أرحب بكم اليوم، في القصر الجمهوري في بعبدا. وأود أن أرحب كذلك بدولة رئيس مجلس الوزراء، وبالسيد وزير الخارجية والدفاع، وبالشخصيات البارزة التي ترافقكم.

” أثبت لبنان التزامه الوثيق بالقيم الإنسانية الكبرى التي تمثلها الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة. ”

إنّ زيارتكم تؤكد عمق علاقات الصداقة والثقة القوية التي صقلها التاريخ بين فرنسا ولبنان. فإذا ما توجّهت أفكار اللبنانيين نحو أوروبا، فإنها ستتجه، بصورة طبيعية إلى فرنسا. وكلّما التقى لبنانيون وفرنسيون معاً، فإن لغة القلب تتطوّر بلسانهم. إنّ هذا الارتباط الخاص الذي يجمع لبنان وشعبه، بفرنسا إنما يركّز على قيم الحرية والمساواة والأخوة، وهي قيم أساسية عملت أمتكم العظيمة على نشرها، والعناية بها ودعمها عبر العالم. إن لبنان أثبت التزامه الوثيق بتلك القيم الإنسانية الكبرى التي تمثلها الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة. ونحن لم نتخلّف يوماً عن إظهار همّنا الأساس في الدفاع عن هذه القيم وتوطيدها.

أما التزامنا محاربة الإرهاب وكل شكل من أشكال التطرف، فقد أثبتناه ولا زلنا، من أجل تأمين غد زاخر بالأمل لأبنائنا. لبنان اليوم، وطن الرسالة هذا، وملتقى الحضارات، وملجأ التعددية يلتزم الانطلاق في ورشة إصلاح وتطوير مؤسساته. إن سياسة لبنان تهدف، بصورة أساسية، إلى جانب إعادة إطلاق الدورة الاقتصادية، إلى إصلاح مؤسساته السياسية، والإدارية، والأمنية والقضائية والاجتماعية، كي يستعيد مكانته ودوره بين مجموعة الأمم.

فخامة الرئيس،

إن لبنان مهمّ لما قامت به فرنسا التي جنّدت المجتمع الدولي يوم استضافت مؤتمر باريس-٢٠٠٣. وهو ملتزم بتنفيذ ما ينتظره منه شركاؤه والمؤسسات المالية الدولية. الأوقات الصعبة والمأساوية التي اجتزناها أصبحت وراءنا، واعد اتفاق الدوحة، الذي كان لفرنسا مكانة بارزة فيه، إنتاج الاستقرار السياسي المنتظر منذ فترة. وهذا الاتفاق يحضّننا على إعادة إحياء دور المؤسسات الدستورية. فانطلاقاً منه، أصبح كل خلاف سياسي يجد حلاً له في قلب هذه المؤسسات، وعبر الحوار.

” يعتمد لبنان على إسهامكم الشخصي في مسيرة السلام، كي يستعيد أراضيه المحتلة، ويضع موضع التنفيذ حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم. ”

فخامة الرئيس،

أمّا بخصوص مشروعكم الكبير: "مسيرة برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"، فإن لبنان يؤكد لكم دعمه الكامل له. إن كل مقومات النجاح تكون متوفرة لمشروعكم الكبير هذا، إذا ما استعادت منطقة الشرق الأوسط استقرارها وعرفت السلام.

ويعتمد لبنان على إسهامكم الشخصي في مسيرة السلام، كي يستعيد أراضيه المحتلة، ويضع موضع التنفيذ حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم. إنني متأكد أن فرنسا، في ظل رئاستكم، ومن خلال مكانتها ودورها في العالم، لن تألّو جهداً في سبيل إبعاد مأس جديدة عن شعوب المنطقة التوّاقة، وبصورة مشروعة، للسلام والأمن والازدهار. واني أرفع كأسّي، على شرفكم، وشرف الوفد المرافق لكم، لأشرب نخب الصداقة الأبدية بين فرنسا ولبنان.

عاشت فرنسا! عاش لبنان!

الرئيس الروماني ترايان باسيسكو القصر الجمهوري – ١٥ نيسان ٢٠٠٩

بعد أن انضمت رومانيا الى الاتحاد الاوروبي، شكلت زيارة رئيسها ترايان باسيسكو إلى لبنان، فرصة لتعزيز العلاقات الثنائية معها، ومن خلالها توثيق التعاون مع الاتحاد الأوروبي الذي يشكل الامتداد الجغرافي الأقرب إلى لبنان خارج علاقاته بالدول العربية، خاصة وأن رومانيا تستضيف أكثر من ٣٠٠ شركة متوسطة وصغيرة الحجم يُديرها رجال مال وأعمال لبنانيون.

أجريت جولة محادثات مفيدة مع الرئيس ترايان باسيسكو تناولت بصورة رئيسية سبل تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين بلدينا في مختلف الميادين، وبرزت المواضيع السياسية والاقتصادية المطروحة على الصعيدين الإقليمي والدولي. توافقتنا في هذا المجال على ضرورة تكثيف الجهود الهادفة لبلورة السبل العملية الكفيلة بإيجاد حل عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط ككل، وبخاصة بعد بروز إشارات تقيد عن وجود رغبة دولية باعتماد مقاربات حوارية وأكثر إيجابية تجاه العالم العربي وقضاياها.

شدّدت في هذا المجال على أهمية وقوف رومانيا ثنائياً ومن خلال عضويتها في الاتحاد الأوروبي الى جانب لبنان للحؤول دون الوصول الى أي حل لقضية الشرق الأوسط قد يتعارض مع روح العدالة ومع مصالح لبنان الحيوية. وأكدت بالتالي على ضرورة عدم التفاوضي عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين وعلى رفض أي شكل من اشكال توطينهم في لبنان، وذلك وفقاً لما نصّت عليه المبادرة العربية للسلام. أما على الصعيد الثنائي، فقد أكد الرئيس باسيسكو دعمه للبنان ولتأسيساته الدستورية ولسيادته واستقلاله واستقراره ولتنفيذ القرار رقم ١٧٠١. كما توافقتنا على تحسين ميزان التبادل التجاري وتشجيع الاستثمارات وتعزيز آليات التعاون الاقتصادي بين بلدينا، ولا سيما في مجالات الصناعة والسياحة والزراعة، خاصة بعد أن أصبح اتفاق الشراكة الموقع بين لبنان والاتحاد الأوروبي نافذاً وصالحاً للتطبيق في رومانيا. وتم التطرق كذلك الى مجالات التعاون العسكري، وبخاصة على صعيد تعزيز قدرات الجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي، ومحاربة الارهاب. وأعرب الرئيس باسيسكو عن دعمه لعملية الحوار ولصيغة العيش المشترك القائمة في لبنان واهتمامه بالانتخابات النيابية القادمة كمعلم إضافي من معالم الديمقراطية في لبنان. من جهتي اغتمنتها مناسبة لتهنئة الرئيس باسيسكو

على نجاحه في حسن قيادة عملية انضمام بلاده الى الاتحاد الاوروبي، مما سيفسح في المجال لتوسيع آفاق التعاون بين بلدينا الصديقين.

” نستنفر صداقاتنا الدولية للحؤول دون الوصول الى أي حل لقضية الشرق الأوسط قد يتعارض مع روح العدالة ومع مصالح لبنان الحيوية.“

ابلفني الرئيس عن استعداد بلاده للمشاركة في الدورة السادسة للألعاب الفرنكوفونية التي ستجرى في لبنان خلال شهر ايلول القادم، والعمل على تعزيز العلاقات الثقافية بين بلدينا. وقام الرئيس باسيسكو بغرس أرزة في حديقة القصر الجمهوري، تأكيداً على عمق وصلابة ودوام علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين لبنان ورومانيا.



نائب الرئيس الأميركي جوزف بايدن القصر الجمهوري - ٢٢ أيار ٢٠٠٩

نائب الرئيس الأميركي جوزف بايدن هو أرفع مسؤول أميركي يزور لبنان منذ العام ١٩٨٣، وشكّلت زيارته فرصة أكد في خلالها فخامة الرئيس على المواقف اللبنانية من السلام في الشرق الأوسط، ورفض توطيّن اللاجئين الفلسطينيين على الأراضي اللبنانية.

سررت باستقبال نائب رئيس الولايات المتحدة الأميركية السيد جوزف بايدن في القصر الجمهوري، ورحبت به في لبنان في زيارة رسمية هي الأرفع لمسؤول أميركي في تاريخ العلاقات اللبنانية - الأميركية منذ عام ١٩٨٣. أجرينا محادثات معمقة ومفيدة تناولنا فيها سبل تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين بلدينا وتطور الأوضاع في لبنان، بالإضافة الى المواضيع الاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. نقل نائب الرئيس بايدن تحيات الرئيس باراك اوباما وتمنياته وتأييده المستمر لسيادة لبنان واستقلاله واستقراره وسلامة اراضيه ودعمه لمؤسساته الدستورية ولأعمال المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والتزامه متابعة برامج المساعدة الاقتصادية وبرنامج تسليح الجيش اللبناني والقوات المسلحة اللبنانية للحفاظ على الامن ومواجهة خطر الارهاب.

اطلعت السيد بايدن على استعدادات الدولة اللبنانية لإجراء الانتخابات النيابية في السابع من حزيران المقبل بكل نزاهة وشفافية، والتي ستعكس ارادة الشعب اللبناني بالتزام المسار الديمقراطي واعطاء دفع جديد لعمل المؤسسات ولعجلة الحكم ولورشة الاصلاح الاداري والسياسي.

” عاد لبنان بقوة الى الساحة الدولية، مسترجعاً مكانته وصديقه بين الأمم . ”

اعربنا في هذه المناسبة عن تعلقنا بالقيم المشتركة، ولا سيما منها حقوق الانسان والحريات العامة، وفقاً لما هو مبين في دستور البلدين. واكدت عزم لبنان على التمسك بدوره ورسالته كبذل قائم على الحوار والتوافق والعيش المشترك.

تناولت مع السيد بايدن الوضع في الجنوب والتعاون القائم بين الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل، واطلعت على الخروقات الاسرائيلية المستمرة لسيادة لبنان ونشر شبكات التجسس على اراضيه ما يشكل خرقاً فاضحاً لقرار مجلس الامن الدولي رقم ١٧٠١ ولركائز الاستقرار. وتمنيت عليه العمل على توفير وسائل الدعم الكافية لتطبيق هذا القرار بكل بنوده، ومساعدة لبنان في مواجهة التحديات والاطار التي ما زالت تتهدده. كذلك، اعربت عن قلق لبنان من المناورات الواسعة التي ترمع اسرائيل اجراءها.



أمير منظمة مالطا ذات السيادة ماثيو فستينغ في زيارة رسمية القصر الجمهوري - ٢٨ تشرين الأول ٢٠٠٩

للمنظمة مالطا الانسانية في لبنان وجود عريق ومحترم من جميع الأطراف والشرائح الاجتماعية، وأيديها البيضاء موزعة على كافة المناطق. وقد لاقى زيارة أمير المنظمة إلى لبنان ترحيباً محبباً من قبل رئيس الجمهورية والسياسيين وكل من حظي من أنشطتها بلفتة دعم ومؤازرة.



وعبرت لئائب الرئيس بايدن عن ترحيب لبنان بتعيين السيناتور جورج ميتشيل كمبعوث خاص للشرق الاوسط ولاعتماد الادارة الاميركية مقاربات مبنية على الحوار والانفتاح لمعالجة المشاكل التي تعاني منها المنطقة منذ عقود طويلة وتأكيدها انه لن يكون هناك من حل لأزمة الشرق الاوسط على حساب لبنان.

أكدت له في هذه المناسبة اهمية السعي للتوصل الى حل عادل وشامل لكافة اوجه النزاع في الشرق الاوسط، استنادا الى قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد وضمائنه والمبادرة العربية للسلام بكافة مندرجاتها ضمن مهل زمنية محددة، وفقا لما دعت اليه القمة العربية التي انعقدت في الدوحة بتاريخ ٣٠ آذار ٢٠٠٩ وشددت من هذا المنطلق على رفض لبنان المطلق لأي شكل من اشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على اراضيهم.

” السعي للتوصل الى حل عادل وشامل لكافة اوجه النزاع في الشرق الاوسط، استنادا الى قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد وضمائنه والمبادرة العربية للسلام بكافة مندرجاتها ضمن مهل زمنية محددة.“

تمنيت على نائب الرئيس الاميركي نقل تحياتي وشكري الى الرئيس باراك اوباما وادارته على التزامهم المستمر تأييد الدولة اللبنانية ومؤسساتها لتمكينها من استرجاع سيادتها على كامل اراضيها واستكمال ورشة اعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

صاحب السموّ الكلّي النيافة،
أصحاب الدولة والمعالي والسيادة،
القادة الروحيون الأجلاء،
الحضور الكريم،

يشرّفنا أن نستقبل في هذه الرحاب، صاحب السموّ الكلّي النيافة الأخ Matthew FESTING أمير منظمة مالطا ورئيسها الأعلى. فهو يمثّل قبل كلّ شيء منظمة ذات سيادة، صديقة للبنان، نذرت نفسها في مختلف أصقاع المعمورة، لخدمة الفقراء والمرضى والمعوزين، بقطع النظر عن عرقهم أو لونهم أو انتمائهم الديني أو المذهبي، في عالم نخشى جميعاً من أن تطفئ عليه روح الأنانيّة والتسلّط والظلم.

نعلم صاحب السموّ كم هي وثيقة علاقتكم بالكرسي الرسولي، الذي نجلّ ونحترم، والذي يتمثّل هذا المساء بقاصده الجديد في لبنان المونسنيور غبريالي كاتشا. ونعلم مدى عطفكم وتعلّقكم بلبنان، الذي تديرون بصورة نشطة على أراضيه، ستة عشر مركزاً صحياً واجتماعياً، منتشرة في مختلف المناطق اللبنانيّة، والذي ترون فيه قبل كلّ شيء، مثلاً للعيش المشترك وللتفاعل والحوار بين مختلف مكوّنات شعبه، ونقيضاً لما يروّج له البعض من حتميّة صراع بين الثقافات والديانات.

” مثلاً للعيش المشترك وللتفاعل والحوار بين مختلف مكوّنات شعبه،
ونقيضاً لما يروّج له البعض من حتميّة صراع بين الثقافات والديانات. “

صاحب السموّ،

بإمكان المرء أمام الفاجعة أو المآسي، أن يقف متفرّجاً، أو أن يتراجع وينكفي، أو أن يقحم نفسه في خضمّ السعي للمساعدة والمداواة والمؤاساة. وقد اخترتم بوضوح الطريق الأصعب والأكثر شجاعة. فلم تتراجعوا يوماً عن التزامكم ولم تتكفّوا. وهكذا، فقد وقفت طيلة سنوات الحرب إلى جانب لبنان، بالرغم من المخاطر المحيطة بعملكم، فلقيتم من جميع اللبنانيين كلّ ترحيب وتقدير. لا بل إنكم لم تتوانوا عن ترميم ما تهدّم أو تضرر من مراكزكم خلال الحروب المتتالية التي تعرّض لها بلدنا، وآخرها عدوان تموز ٢٠٠٦.

وبالرغم من كونكم منظمة حياديّة وغير سياسيّة، فإنكم تعون بأنّه لا تنمية ورفاهية حقيقيّة للشعوب بدون أطر أمن واستقرار. والعالم يتابع هذه الايام ما يجري من أعمال تعسّفية في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة، وما يحيط المسجد الأقصى من توتير مفتعل، وما يتعرّض له لبنان من مخاطر وتهديدات إسرائيليّة. من هنا اهتمامكم بضرورة إيجاد حلّ عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط، وبخاصة لوضع مدينة القدس، وفقاً لقرارات الشرعيّة الدوليّة ولروح الإنصاف والعدالة.

” لا تنمية ورفاهية حقيقيّة للشعوب بدون أطر أمن واستقرار. “

على هدى هذا الأمل، وبقوّة التزامنا المشترك بالقيم الروحيّة والإنسانيّة وبمبادئ التضامن والعدالة والسلام، أشرب نخب صحّتكم وهنائكم الشخصي صاحب السموّ، ونخب منظمة مالطا ذات السيادة، متمنياً لكم ولها المزيد من التقدّم في مجالات العطاء الإنساني الكريم.

عاشت منظمة مالطا، وعاش لبنان.

الملك الاسباني خوان كارلوس في زيارة رسمية القصر الجمهوري - ٨ شباط ٢٠١٠

لعبت اسبانيا دوراً محورياً في العديد من المبادرات والمفاوضات المتعلقة بالسلام في الشرق الأوسط، وهي تشارك في قوات اليونيفيل في الجنوب.

لذا تقع زيارة الملك الاسباني خوان كارلوس إلى لبنان في سياق هذا الدور، مرتكزة على الخلفية التاريخية للعلاقات الاسبانية - اللبنانية.

صاحب الجلالة،

يسرني أن أرحب بكم أجمل ترحيب في لبنان، بعد أشهر قليلة من زيارة الدولة التي قمت بها إلى إسبانيا، بناءً لدعوتكم الكريمة، والتي لقيت خلالها كل حفاوة ودعم. تتزامن زيارتكم اليوم مع تبوؤكم رئاسة الاتحاد الأوروبي للأشهر القادمة، في أطر مؤسساتية أوروبية جديدة، ومع انتقال قيادة قوات اليونيفيل في الجنوب اللبناني إلى قائد إسباني. وهي مناسبة مهمة كي نتابع البحث معاً في أفضل السبل الكفيلة بتوثيق علاقاتنا الثنائية في مختلف الميادين، وتنفيذ كامل مندرجات القرار ١٧٠١، ومحاربة الإرهاب، وتعزيز فرص السلام والتنمية. لقد اطلقت في عاصمة بلادكم مدريد عام ١٩٩١ مبادرة تاريخية هدفت لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط على قاعدة قرارات الأمم المتحدة، وأسست لما أصبح يعرف بمرجعية مدريد وضماناتها، والتي استندت إليها عام ٢٠٠٢ المبادرة العربية للسلام. وانطلقت من برشلونة عام ١٩٩٤ مبادرة موازية لتحقيق التعاون والنمو في الفضاء الأورو-متوسطي، في أجواء من التفاؤل بقرب التوصل إلى السلام الإقليمي المنشود. وبالرغم من أن الجهد الدولي لم يتمكن لغاية تاريخه من إحراز تقدم جوهري على المسار التفاوضي العام، بسبب تعنت إسرائيل الواضح وممارساتها واستمرارها في بناء المستوطنات، فإن التزام إسبانيا بالمضي قدماً في المسعى الهادف لإيجاد حل عادل وشامل لكافة أوجه النزاع في الشرق الأوسط استناداً إلى قرارات الشرعية الدولية، يبقى موضع تقدير وتشجيع.

” اطلقت مدريد عام ١٩٩١ مبادرة تاريخية هدفت لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط على قاعدة قرارات الأمم المتحدة. ”

تماماً، كما يقدر لبنان، مسارعة إسبانيا للمشاركة في قوات اليونيفيل المعززة في جنوب لبنان، إثر عدوان تموز ٢٠٠٦، كتعبير عملي عن دعمها لسيادته ووحدته وحرمة أراضيها. أغتتم هذه المناسبة صاحب الجلالة، لأؤكد لكم من جديد التزام لبنان المستمر بتنفيذ القرار ١٧٠١، وبتوفير كامل الدعم لقوات اليونيفيل وقائدها الجديد الجنرال Alberto Asarta Cuevas، في إطار التنسيق القائم بينها وبين الجيش اللبناني؛ مثمناً على الجهود والتضحيات التي ما زالت تبذلها منذ العام ١٩٧٨ خدمة لقضية السلام. وأؤكد في الوقت نفسه على الحاجة لاستمرار البحث في أفضل الوسائل الكفيلة بتمكين اليونيفيل من تنفيذ كامل المهمة الموكولة إليها، في ضوء واقع استمرار إسرائيل باحتلال مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء اللبناني من قرية الفجر، وانتهاكاتهما اليومية للسيادة اللبنانية.



رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي جيرار لارشيه القصر الجمهوري – ١٧ شباط ٢٠١٠

في سياق العلاقات التاريخية الممتازة التي تربط لبنان بفرنسا، تأتي زيارة رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي جيرار لارشيه إلى لبنان.

وفرنسا ترى في لبنان بلداً غنياً بالحضارة ودوره المميز على ضفة المتوسط، وصاحب ثلاث هويات، على حد قول لارشيه، عربية، متوسطية، وفرنكوفونية.



وبالإضافة إلى ذلك، تواجهنا كما تواجه حسن تنفيذ مهمة اليونيفيل، تهديدات إسرائيلية علنية، متكررة وخطيرة ضد لبنان وبنيتها التحتية ومؤسساته الرسمية. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يتحمل مسؤولياته بصورة استباقية في هذا المجال، وأن يثني إسرائيل عن تهديداتها التي باتت تزعزع الاستقرار في المنطقة ككل، وأن يلزمها بالتنفيذ الفعلي للقرار ١٧٠١ بكامل مندرجاته ولستلزمات السلام. بموازاة ذلك، تبقى محاربة الإرهاب في سُلّم أولوياتنا المشتركة. وهذا يتطلب تعزيزاً للتنسيق القائم. بين دولتنا ومع القوات الدولية، وتجهيز القوات المسلحة اللبنانية بالأسلحة الحديثة اللازمة لرصد وتفكيك الشبكات الإرهابية المهددة للأمن والاستقرار ولسلامة القوات الدولية والمواطنين اللبنانيين على حدّ سواء.

” على المجتمع الدولي أن يثني إسرائيل عن تهديداتها التي باتت تزعزع الاستقرار في المنطقة ككل، وأن يلزمها بالتنفيذ الفعلي للقرار ١٧٠١ بكامل مندرجاته. “

صاحب الجلالة،

لقد قمتم بدور أساسي في تحقيق الإصلاح السياسي في إسبانيا بعد عام من ارتقائكم إلى العرش، وساهمتم في تثبيت دعائم الاستقرار والديمقراطية. كما كنتم، إلى جانب الحكومة، على رأس الجهد الذي دفع بلادكم، بصورة مميزة، على دروب التقدم والازدهار. ولبنان، الذي يرتبط بإسبانيا بعلاقات إنسانية تاريخية تعود إلى آلاف السنين، وبمصالح وقيم ومساحات حضارية مشتركة، يتطلع إلى مزيد من التواصل والتنسيق والتعاون مع بلادكم في مختلف الميادين، وبخاصة بعد انتخابه للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن الدولي. من هذا المنطلق، تبلّغت بسرور عزمكم على تلبية الدعوة التي سبق أن وجهتها إليكم للقيام بزيارة دولة إلى لبنان في الوقت الذي سنتوافق عليه. على هدى هذا الأمل، أشرب نخب صحتكم وهنائكم الشخصي صاحب الجلالة. كما أرفع كأساً لعزة الأمة الإسبانية العظيمة وشعبها الصديق.

عاشت إسبانيا، عاش لبنان.

السيد الرئيس،

يسرّني أن أرحب بكم بحرارة في لبنان، كرئيسٍ لمجلس الشيوخ الفرنسي وكصديقٍ قديمٍ للبنان وشعبه.

طوال سنين الأزمات والحروب التي عشناها، واكبتم لبنان، بفعاليّة وإخلاص، في سعيه إلى السلام، في ظلّ التحديات الداخليّة والخارجيّة التي واجهته.

منذ نحو سنة، اسقبلتموني بمودّة في مجلس الشيوخ الفرنسي خلال زيارة الدولة التي سُررت بالقيام بها إلى بلادكم. وقد بحثنا معاً السبل الكفيلة بتقوية علاقاتنا الثنائيّة، وبمساعدة لبنان على تدعيم استقراره وتطوّره الاقتصادي والاجتماعي.

إنّ تحقيق هذه الأهداف، يتطلّب بالضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن الرقم ١٧٠١ الذي أُقرّ في أعقاب الحرب الاسرائيليّة على لبنان في تموز ٢٠٠٦، والتوصّل إلى سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، يستند إلى قرارات الشرعيّة الدوليّة والمبادرة العربيّة للسلام، التي ترفض أيّ شكلٍ من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين، مع إقرارها حقّ العودة.

”مخاطر الحرب وأخطار الإرهاب تحديات جدية تفرض علينا مواجهتها، لحماية استقرارنا ومكتسباتنا الوطنيّة.“

إنّ التزام فرنسا على هذا الصعيد، ما زال قائماً، إن كان عبر مشاركتها القيّمة في القوات الدوليّة العاملة في الجنوب، أو عبر عملها في مجلس الأمن، وكذلك عبر مجموعة من المبادرات التي أطلقها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، والتي تهدف جميعها إلى تفعيل مسار السلام بشكل شامل، في إطار مؤتمر دولي يركّز على مرجعيّة مؤتمر مدريد، أو في الإطار الأكثر تحديداً للاتحاد من أجل المتوسط.

إنّ مخاطر الحرب على المستوى الإقليمي، وأخطار الإرهاب، ما زالت تُشكّل تحديات جدية علينا مواجهتها، لحماية استقرارنا ومكتسباتنا الوطنيّة. كما يجب مواجهة التهديدات الإسرائيليّة للبنان وشعبه.

سيّدي الرئيس، إنّ الالتزام والقيم المشتركة التي نتقاسمها، تشكّل ضماناً لمتانة صداقتنا وقدرتنا على تخطّي العقبات التي تواجهنا. ومعاً، لن نتوقّف عن أن نبني بثقة هذه المساحة المشتركة من الحرّيّة والديمقراطيّة والعدالة والاستقرار والتقدّم التي نطمح إليها.

لذا، يطيب لي أن أرفع كأساً من أجل سعادتكم الشخصيّة ومجد بلدكم العظيم، ومن أجل الصداقة المتجدّدة بين لبنان وفرنسا.

عاش لبنان، عاشت فرنسا.

أمير دولة الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح في زيارة رسمية
القصر الجمهوري – ١٨ أيار ٢٠١٠

تسلم أمير الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح، الحكم في بلاده عقب الحرب الاسرائيلية على لبنان في العام ٢٠٠٦، وقد أطلق غداة انتهاء الحرب مبادرات اقتصادية وانمائية مختلفة تجاه لبنان، وعرف بمحاولاته رأب الصدع العربي وتعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المجموعة العربية.



صاحب السمو،

كم يسعدني أن أرحّب بكم وصحبكم الكريم، بمناسبة زيارتكم لبلدكم الثاني لبنان، الذي عرفتموه أرض سلام وعيش مشترك وجمال، فأظهرتم دائماً الغيرة على شعبه والحرص على كرامته واستقراره. وعرفكم هو، ساعي مصالحة ووثام، ويدا مفتوحة للخير، يكنّ لكم كامل المحبة والإعجاب والتقدير. يحفظ لبنان للكويت الشقيقة، الدور الكبير الذي لعبته على مرّ العقود الماضية، والتي ما زالت تضطلع به، في مساعدته على مواجهة الأزمات والشدائد، ومبادراتها الفعّالة لتقريب وجهات النظر وحلّ الخلافات وتوحيد القلوب، من خلال مشاركتها في كلّ جهدٍ توفيقيّ ودعمها لاتفاق الطائف. كما أنّها لم تتوان يوماً عن مدّ يد المعونة للبنان، لإعادة البناء والإعمار، على غرار ما جرى في أعقاب عدوان تموز ٢٠٠٦، وهو ما كان له أثر كبير في تعزيز الأمن الاقتصادي والاجتماعي للبنان، وتمكينه من سلوك دروب الاستقرار والنموّ من جديد. هذا، دون أن ننسى ما برحت توفّره دولة الكويت على أرضها الكريمة المعطاء، ومنذ نشأتها، من أطر عيش وعمل كريمين، لأفواج متتالية من اللبنانيين، على اختلاف مناطقهم وطوائفهم، بلغ عددهم العام الماضي المئة ألف.

” لبنان يؤيد سيادة الكويت ووحدتها واستقرارها وسلامة
أراضيها لتظلّ حرّة، مستقلة، وسنداً لكلّ قضية عادلة.“

وإذ متاح لي الفرصة اليوم، لأشكركم شخصياً على هذا الدعم المتواصل لبلدنا، أودّ أن أعرب بدوري لسموّكم عن تأييد لبنان الدائم والثابت، لسيادة الكويت ووحدتها واستقرارها وسلامة أراضيها، لتظلّ تحت قيادتكم الحكيمة، حرّة، مستقلة، كريمة، وسنداً لكلّ قضية عادلة. فلبنان الذي كان سباقاً في إدانة الاحتلال العراقي للكويت منذ ما يقارب العقدين، سيبقى حريصاً على التنسيق مع بلادكم من أجل حماية حقوقها ومصالحها المشروعة في المحافل الدولية، وترسيخ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، ومحاربة الإرهاب، وتغليب الحلول الدبلوماسية بشكل عام، بعيداً عن منطق العنف والحرب. وقد جاء التفاهم الذي حصل بين كل من ايران والبرازيل وتركيا بموضوع الملف النووي الإيراني البارحة، ليشكّل مدخلاً، على ما نأمل، لحل دبلوماسي متكامل لهذه المسألة. علماً بأنّ الدول العربية ما برحت تؤكد على ضرورة إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط، بعيداً عن المعايير المزدوجة، والعمل على إلزام اسرائيل على الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار النووي تحت نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

صاحب السمو،

لقد استشرفتكم برهافة وعيكم وبُعدِ نظركم أهمية التضامن الاقتصادي وتكافل الطاقات الاقتصادية العربية وتكاملها إلى جانب التضامن السياسي. فكنتم السباقيين بالدعوة إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، التي استضيفتموها في رحاب الكويت العزيزة في شهر كانون الثاني ٢٠٠٩، والتي نحرص معكم على متابعة تنفيذ قراراتها، بما من شأنه أن يدعم أسس تعاوننا العربي المشترك في مجالات التجارة والإنماء الاقتصادي والتنمية البشرية، من خلال الصندوق العربي للاستثمار. لقد شهدت تلك القمة بفضل مساعيكم المشكورة، بداية مصالحات عربية لطالما تطلعت إليها شعوبنا، ففتح من خلالها باب الدعوة إلى نبذ الخلافات التي توهن الجسم العربي، وإلى توحيد صفوف الأمة في وجه التحديات والأخطار، وخصوصاً في وجه العدوانية التي تمارسها إسرائيل ضدّ الشعب الفلسطيني وانتهاكاتها لدور العبادة وللأماكن المقدسة، ولاستمرارها في تهويد القدس، ناهيك عن تهديداتها المتמادية بالاعتداء على لبنان.

” طالما تطلّعت الشعوب العربية إلى المصالحات التي تفتح الباب لنبذ الخلافات التي توهن الجسم العربي.“

صاحب السمو،

لقد خطت دولة الكويت خطوات رائدة في مجال إغناء الثقافة وتعزيز الديمقراطية وحرية الرأي وتثبيت مشاركة المرأة في الحياة العامة. وقد نجحت بلادكم في إرساء قواعد التنمية المستدامة في مقابل أشكال مختلفة من المخاطر والأزمات والتحديات الإقليمية والدولية، فتمكّنت من مواجهة تداعيات احتلال أراضيها، وتداعيات الأزمة المالية العالمية. وهي بصدد تنفيذ خطة إنمائية شاملة وطموحة. واستمرّت في موازاة ذلك، بتمويل برامج هادفة، للمساهمة في استقرار وتقدّم دول عديدة من خلال تقديمات الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية. إنّ التزاماتنا المشتركة التي تستمدّ ثباتها من علاقاتنا الأخوية الراسخة، تجعلني على ثقة بأننا سنواصل العمل معاً من أجل عزّة بلدينا وسيادتهما واستقلالهما وازدهارهما. وستظلّ يدنا في يدكم، ونحن نحيا الذكرى الثانية والستين للنكبة، من أجل دعم القضايا العربية المحقّة، وجوهرها قضية فلسطين، ومن أجل إحلال سلام عادل

وشامل في الشرق الأوسط، ضمن مهل زمنية محددة. فلبنان سيجهد من خلال عضويته غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي لتحقيق ذلك، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومرجعية مؤتمر مدريد والمبادرة العربية للسلام بجميع مندرجاتها، لاسيما تلك المتعلقة بمصير اللاجئين الفلسطينيين والالتزام بعودتهم إلى أرضهم المحتلة ورفض توطينهم حيث يقيمون. إضافة إلى ضرورة متابعة العمل على الصعيد الدولي، لإلزام إسرائيل تطبيق القرار ١٧٠١ بكامل بنوده، مع احتفاظ لبنان بحقه في تحرير أو استرجاع ما تبقى من أراضيه المحتلة، بالطرق المتاحة والمشروعة، بالتزامن مع سعيه للتوافق عن طريق الحوار على استراتيجية وطنية دفاعية.

” ستظلّ يدنا في يدكم من أجل دعم القضايا العربية المحقّة، وجوهرها قضية فلسطين.“

صاحب السمو،

إذ نتلّع إلى موسم اصطياف واعد، يستضيف خلاله لبنان، المزيد من الأخوة الكويتيين والعرب، يحلّون أعزاء، بين أهلهم ومحبيهم، فإننا ننظر بارتياح إلى توسّع رقعة الاستثمار الكويتي عندنا، الذي بدأ يتخطّى القطاع العقاري، ليطال القطاعات الصناعية والإنتاجية الأخرى، بعد أن أثبت لبنان قدرته المميزة على ضمان الرساميل والأصول وتثمينها. وقد جاء التوقيع على المزيد من الاتفاقيات الثنائية بين بلدينا هذا المساء، ليؤكد الرغبة الدائمة في تعزيز التعاون والصداقة في ما بيننا في مختلف الميادين.

صاحب السمو،

أكرر ترحيبي بكم في لبنان وقد شعرتم ولا شك أنّكم وسط إخوانكم وأهلكم ومحبيكم، سائلاً المولى عزّ وجلّ، أن يمدّكم دائماً، بالصحة والحكمة والعزم لتبقوا مظلة أمانة لشعبكم وبلادكم وخير داعم لمصالح لبنان وتطلعات شعبه.

عشتم، عاشت الكويت، وعاش لبنان.

القمة الثلاثية في قصر بعيدا القصر الجمهوري - ٣٠ تموز ٢٠١٠

شهد قصر رئاسة الجمهورية في بعيدا يوم ٣٠ تموز ٢٠١٠ قمة تاريخية جمعت إلى فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، عاهل المملكة العربية السعودية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ورئيس الجمهورية العربية السورية الدكتور بشار الأسد. أجرى القادة الثلاثة مباحثات كرسّت لتثبيت أجواء التوافق والوحدة الوطنية اللبنانية، وأكد الزعيمان السوري والسعودي استمرار دعمهما للبنان ورئيسه لما هو في مصلحة اللبنانيين.

عُقدت في إطار القمة سلسلة من اللقاءات ضمت أعضاء من الوفود المشاركة وشملت الضيوف العرب والرؤساء اللبنانيين. كما اجتمع الرئيس الأسد بالرئيس سليمان قبيل مغادرته قصر بعيدا، فيما لبى الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، بُعيد الغداء الرسمي، دعوة رئيس الحكومة سعد الحريري، إلى بيت الوسط حيث التقى عدداً من الشخصيات الروحية والسياسية.



عقد رئيس الجمهورية اللبنانية العماد ميشال سليمان وخادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز، عاهل المملكة العربية السعودية، وسيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد، رئيس الجمهورية العربية السورية، لقاء قمة في القصر الجمهوري في بعيدا يوم الجمعة الواقع فيه ٣٠/٧/٢٠١٠. أجرى القادة مباحثات تناولت سبل تعزيز الوفاق الوطني والاستقرار الداخلي في لبنان وتحسين فرص النمو الاقتصادي والاجتماعي. نوّه القادة بالتطورات الإيجابية التي حصلت على الساحة اللبنانية منذ اتفاق الدوحة وأكدوا على استمرار نهج التهدئة والحوار وتعزيز الوحدة الوطنية ودرء الأخطار الخارجية. وأعلنوا عن تضامنهم مع لبنان في مواجهة تهديدات إسرائيل وخروقاتها اليومية لسيادته واستقلاله وسعيها لزعزعة استقراره.

” أكد القادة على أهمية مواصلة عمل هيئة الحوار الوطني والالتزام بعدم اللجوء إلى العنف وتغليب مصلحة لبنان. “

أكد القادة على أهمية الاستمرار بدعم اتفاق الدوحة واستكمال تنفيذ اتفاق الطائف ومواصلة عمل هيئة الحوار الوطني والالتزام بعدم اللجوء إلى العنف وتغليب مصلحة لبنان العليا على أي مصلحة فتوية، والاحتكام إلى الشرعية والمؤسسات الدستورية وإلى حكومة الوحدة الوطنية لحل الخلافات. وأكد الزعيمان السوري والسعودي استمرار دعمهما للبنان ورئيسه لما هو في مصلحة اللبنانيين. استعرض القادة تطوّر الأوضاع على الصعيد الإقليمي وأكدوا على ضرورة التضامن والوقوف صفّاً واحداً لرفع التحديات التي تواجهها الدول العربية، وعلى رأسها التحدي الإسرائيلي الذي يتمثل باستمرار الاحتلال للأراضي العربية والممارسات التعسفية والإجرامية ضدّ الشعب الفلسطيني وحصار غزة، والسعي المدان لتهويد مدينة القدس، وكذلك مواجهة ما يحاك للمنطقة العربية من دسائس ومؤامرات لإرباكها بالفتن الطائفية والمذهبية، والتي لن تكون أيّ دولة عربية بمنأى عن تداعياتها، وهي التي تميّز تاريخها بروح العيش المشترك. وأكدوا في هذا المجال ضرورة السعي بصورة حثيثة لإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، بدون إبطاء، وضمن مهل محدّدة، على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد والمبادرة العربية للسلام في جميع مندرجاتها.

أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في زيارة رسمية
القصر الجمهوري - ٣٠ تموز ٢٠١٠

رحب اللبنانيون كافة بالشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر في لبنان، واستقبلوه بالتكريم وفاءً للدور الذي لعبته قطر في التوصل إلى اتفاق الدوحة الذي وضع حداً للانقسام الداخلي والتوترات الأمنية التي رافقته، وللعديد من المساهمات الاقتصادية والإعمارية القطرية في لبنان.

سمو الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر،
وحرمة سمو الأميرة الشبيخة موزة،
أيها الحفل الكريم،

يسعدني وزوجتي أن أرحب بسموكم وسمو الأميرة الشبيخة موزة حفظكما الله، لمناسبة الزيارة الرسمية التي تقومون بها إلى بلدكم الثاني لبنان. لقد كان للعلاقات الوثيقة والروابط المتينة التي تجمع شعبينا وبلدينا الشقيقين، التأثير الوازن في مراحل دقيقة من التاريخ القريب لوطنا، خاصة في مؤتمر الحوار الوطني اللبناني الذي انعقد في مدينة الدوحة في أيار ٢٠٠٨ بمبادرة ورعاية كريمتين من سموكم، وأدى إلى انفراج الأزمة التي كانت جاثمة على صدر البلاد، إضافة إلى العلاقة الشخصية القائمة بيننا.

إنّ لفي هذه العلاقات ما يدفعنا دائماً إلى العمل المخلص والدؤوب للمحافظة عليها وتطويرها ووضعها في خدمة الأهداف الوطنية المشتركة وجعلها نموذجاً يحتذى به. وقد تبدى ذلك أكثر وضوحاً من خلال المحادثات التي أجريناها اليوم سوية، بتوافق كامل، وقاربت نقاطاً حساسة تهم بلدينا في ما يطمحان إليه من استقرار سياسي وأمني واقتصادي ومن تقدم ونمو في شتى المجالات. وقد لمست خلالها حرصكم الأخوي، والتزامكم الثابت، بتعزيز أسس الوفاق الوطني في لبنان، كما كرّسها اتفاق الطائف وأكد عليها اتفاق الدوحة، وبالتالي بتوطيد دعائم الاستقرار والنمو في ربوعه.

” يُجاهر الوطن العربي بمقاصده في محاربة الإرهاب
والعمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة.”

كما قاربت المحادثات ما يهّم الوطن العربي والمجتمع الدولي الذي يجاهر بنواياه بالسعي لإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، كما يجاهر بمقاصده في محاربة الإرهاب واجتثاث أسبابه والعمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بالرغم من التقاعس الواضح في العمل على توفير الظروف والوسائل المناسبة والضاغطة لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية في هذا السبيل، في وجه تعنت إسرائيل وممارساتها التعسفية والإجرامية في غزة وفي الأراضي العربية المحتلة ومساعدتها المدانة لتهويد مدينة القدس. وقد أكدنا في هذا المجال على أهمية الإبقاء على المبادرة العربية للسلام كمرجعية، وعلى ضرورة تطبيقها في جميع مندرجاتها، دون إبطاء، وضمن مهل زمنية محددة. ولم يغب بالطبع عن محادثتنا موضوع الدور الأخوي، الجامع للإرادات والقلوب، والمساهم في إعادة البناء والإعمار، الذي تقوم به دولة قطر منذ زمن، أميراً ومسؤولين، وقد خبرناه وقدّرناه في كل آن، لاسيما إثر عدوان



الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد في زيارة رسمية القصر الجمهوري - ١٣ تشرين الأول ٢٠١٠

توافق رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ورئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية الدكتور محمود أحمدني نجاد على أهمية تطوير وتعزيز العلاقات الثنائية من دولة إلى دولة القائمة بين البلدين بما يخدم المصلحة المشتركة للشعبين الصديقين.

جاء ذلك أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الإيراني للبنان في الفترة بين ١٣ و١٦ تشرين الثاني ٢٠١٠ وأبدى خلالها استعداد بلاده للوقوف الدائم الى جانب لبنان حكومة وشعباً.

تموز ٢٠٠٦، واعتماد القرار ١٧٠١ حيث كانت لمبادرتكم العاجلة والشجاعة والكرامة تجاه لبنان، أعمق الأثر في نفوس اللبنانيين. كما تناولت محادثاتنا شؤون التعاون الثنائي بين قطر ولبنان والتبادل التجاري والثقافي ووسائل ترفيعه وتنميته، خبرات وإمكانيات.

” لا يتوانى العدو الإسرائيلي عن اطلاق تهديداته ضدّ لبنان.“

سموّ الأمير،

أشكركم باسم لبنان على اهتمامكم المستمرّ بقضاياها وبأبنائه المقيمين في رحاب دولتكم العزيزة، الذين يشكلون، مع جمهور القطريين الذين يفدون إلى لبنان للسياحة أو الاستثمار، جسر تواصل إنساني دائم و متميّز بين بلدينا. وعلى دعمكم الثابت، المادي والمعنوي، ومؤازرتكم الفاعلة للبنان في المحافل الإقليمية والمنتديات الدولية لاسيما في وجه العدو الإسرائيلي الذي لا يتوانى عن تهديداته ضدّ لبنان وعن محاولات زرع الفتن بين عائلاته والتي نعمل دون كلل لدرئها عنه بالوحدة والشجاعة والحكمة برعايتكم ودعمكم المباشر والمشكور.

أعلم سموّ الأمير أنّ للبنان محبة خاصة في قلوبكم؛ وفّقكم الله وأدام دولة قطر الشقيقة وشعبها بالحرّة والازدهار، مكرّراً ترحيبي بكم و متمنياً لكم طيب الإقامة.

عشتم، عاشت دولة قطر، وعاش لبنان.



فخامة الرئيس،

يسرّني أن أرحّب بكم في لبنان، هذا البلد الذي يرتبط ببلادكم العريقة بوشائج إنسانيّة عميقة وبعلاقات صداقة وتعاون متينة. أحفظ من زيارتي إلى الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة نهاية عام ٢٠٠٨، أمتن الذكريات، وقد تسنّى لي الاطلاع عن كثب، على مدى التقدّم الذي حقّقتموه في مجالات عدّة، بما يخدم عناصر العزّة والقدرة والكرامة.

” نجم لبنان في تحرير معظم أراضيه المحتلّة بفضل تضامن جيشه ومقاومته وشعبه ومجمل قدراته الوطنيّة الرادعة. “

كما يحفظ لكم لبنان وقوفكم الدائم إلى جانبه وإلى جانب قضاياه العادلة، في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيليّة المتמادية. وقد وفّرتم له الدعم في مجال إعادة الإعمار، إثر عدوان تموز ٢٠٠٦، الذي تمكّن لبنان من التصديّ له ودحره، بعدما نجح في تحرير معظم أراضيه المحتلّة عام ٢٠٠٠، وذلك بفضل تضامن جيشه ومقاومته وشعبه ومجمل قدراته الوطنيّة الرادعة، التي تعمل الدولة اللبنانيّة على تعزيزها، ووضعها في خدمة استراتيجيّة دفاعيّة وطنيّة شاملة تحمي أرضه وثرواته الطبيعيّة.

وفي الوقت الذي يسعى فيه لبنان لإرغام العدو الإسرائيلي على تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٧٠١ في جميع مندرجاته، بما يشترطه هذا القرار، من ضرورة انسحاب القوات الإسرائيليّة من جميع الأراضي اللبنانيّة التي ما تزال تحتلّها من دون قيد أو شرط، فإنّه يحتفظ بحقه في استرجاع أو تحرير هذه الأراضي في مزارع شبعاء اللبنانيّة وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الفجر، بجميع الطرق المتاحة والمشروعة. ونبقى مع ذلك، في غاية التنبّه إلى خطورة الدسائس الإسرائيليّة والمؤامرات الهادفة لإضعاف لبنان وزرع الفتنة بين أبنائه وزعزعة الاستقرار فيه، بعيداً عن نهج التهدئة والحوار. ونعي في هذا المجال، أن تحصين قدراتنا الوطنيّة يتم عن طريق التمسك بثوابتنا وبوحدتنا الوطنيّة، وبالمؤسسات الشرعيّة الضامنة، وبأسس العيش المشترك والوفاق الوطني التي قام عليها لبنان منذ إنشائه كدولة مستقلّة عام ١٩٤٢؛ هذا الوفاق، الذي عاد وكرّسه اتفاق الطائف عام ١٩٩١، وأكّد عليه تكراراً اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨.

فخامة الرئيس،

إلى جانب التعاون السياسي، يسعدنا أن يأخذ التعاون في المجالات الاخرى بين بلدينا بُعداً إضافياً بمناسبة هذه الزيارة المهمة التي تقومون بها إلى لبنان، وقد وقّعنا هذا الصباح على مجموعة كبيرة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات مختلفة.

كما أعرّبتم بصورة مشكورة عن استعداد لتوسيع آفاق هذا التعاون الى شتّى القطاعات بصورة غير محدودة وغير مشروطة، ولأسيما ما يطال منها أولويات الناس، التي جعلت منها الحكومة اللبنانيّة أولوياتها.

” أن تحصين قدراتنا الوطنيّة يتم عن طريق التمسك بثوابتنا وبوحدتنا الوطنيّة، وبالمؤسسات الشرعيّة الضامنة، وبأسس العيش المشترك والوفاق الوطني. “

فخامة الرئيس،

وإنّي إذ أتمنى لكم ولصحبتكم الكرام إقامة طيّبة وزيارة ناجحة، فإنّي على يقين بأنّ محادثاتنا هذا الصباح قد ساهمت إلى حدّ كبير في تعزيز علاقات التعاون والصداقة القائمة بين بلدينا وشعبينا، بما يخدم مصالحنا المشتركة في إطار من الاحترام المتبادل.

وفي الختام يسرّني فخامة الرئيس، أن أرفع الدعاء كي يحفظكم الله والقادة الكبار للجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة، وعلى رأسهم المرشد الأعلى للثورة آية الله العظمى السيّد علي الخامنئي، وكي يمدّكم بالصحة والعافية، لتتمكّنوا من قيادة بلدكم وأمتكم على دروب الاستقرار والنموّ والعزّة.

عاش لبنان

عاشت الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة.

امير موناكو ألبير الثاني في زيارة رسمية القصر الجمهوري - ١٣ كانون الثاني ٢٠١١

إنها الزيارة الرابعة لأمير موناكو ألبير الثاني إلى لبنان، وإن تكن الزيارة الرسمية الأولى له.

يعتبر الأمير من الناشطين الفاعلين في مجال الحفاظ على البيئة، وقد جاء برفقة وفد اقتصادي رفيع لتمتين أسس التعاون بين لبنان والإمارة التي تستقطب برغم صغر مساحتها عدداً كبيراً من السوام والمشاهير.



سمو الامير،

يطيب لي أن أرحب بكم في لبنان بسعادة وكثير من الصداقة، في مستهل عام ٢٠١١ المحمّل بتحديات شتى، راجين أن يكون حاملاً للأمل والعدالة والمصالحة والسلام. إن زيارتكم الى وطن الارز ليست الاولى، ذلك أن إلزامكم تجاهنا قد دفعكم لزيارة لبنان في العام ١٩٩٨، ضمن إطار برنامج للتعاون يهدف الى إعادة تشجير وتكوين الثروة الحرجية في محمية الارز القديمة، وفي العام ٢٠٠٢ للمشاركة في القمة التاسعة للفرنكوفونية، وفي العام ٢٠٠٩ لمناسبة الالعب الفرنكوفونية السادسة. لكنها الزيارة الرسمية الاولى لأمير حاكم لإمارة موناكو، وهذا ما يسعدنا.

لقد تمكنت إمارة موناكو من أن تفرض نفسها على مر السنوات كنقطة استقطاب في مجالات متنوعة تتناول على سبيل المثال الشؤون المالية، والفندقية، والسياحية، والصناعات غير الملوثة، والرياضة والثقافة. وهي اكتسبت كذلك، خبرة واسعة في مجال الصناعات المتعلقة بالأشغال العامة، والتنمية المستدامة والتقنيات الحديثة لحماية البيئة. وتميزت دوماً بكونها ملاذ استقرار وسلام، ومكاناً مرموقاً للتفوق. كل ذلك، لم يكن وليد الصدفة، إنما أتى ثمرة عناد الآباء المؤسسين ونتيجة إلزامكم الشخصي، فيما تسيرون على خطى والدكم الامير رينييه الثالث، حاملين نحو العلى شعلة التطور والتقدم.

” إن المستقبل مرتبط بمدى قدرتنا على البحث المتواصل عن سبل تمتين الوحدة الوطنية والتأقلم على تغليب المصلحة العليا لبلدنا.“

سمو الامير،

إنني أدرك مدى إلزامكم لمصلحة الضعفاء، وكذلك في مجال حماية الطبيعة والمحيطات إضافة الى نشاطكم الدؤوب في خدمة القضايا التي تمس مستقبل كوكبنا ومستقبل الاجيال الآتية. إن لبنان عانى نوعاً من التأخر نتيجة سنوات الحرب والاعتداءات. إلا أنه بعدما نجح في تحرير الجزء الأكبر من أراضيه، وبعدها انتصر على العدوان الاسرائيلي في تموز ٢٠٠٦، تمكن من مواجهة التحديات السياسية، وتجنب ذيول الازمة المالية، ليسير مجدداً على طريق الحوار والوحدة الوطنية والاستقرار

والنمو، مستنداً بذلك بصورة متينة إلى تقاليده الديمقراطية، وتعلقه بالحرية وبحيوية شعبه. إن المستقبل مرتبط بمدى قدرتنا على البحث المتواصل عن سبل تمتين الوحدة الوطنية والتأقلم على تغليب المصلحة العليا لبلدنا، مستفيدين في الوقت عينه من الدعم الغالي للدول الشقيقة والصديقة.

” يجب أن يضمن الحل السياسي النهائي حق العودة للفلسطينيين وأن يرفض بشكل قطعي أية فكرة لتوطيئهم. “

كما أن المستقبل، مرتبط أيضاً، في هذه المنطقة المهددة بالتطرف والعنف، بمدى قدرة المجتمع الدولي على تأمين، إن لم نقل فرض، حل عادل وشامل لأزمة الشرق الاوسط، استناداً الى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية في كافة مندرجاتها.

وأغتنم هذه الفرصة لأتوجه إليكم بالشكر على مبادرتكم الايجابية والقيمة التي تتوون اتخاذها في مجال النمو والصحة، المتعلقة ببرنامج الامم المتحدة للتنمية والأونروا، هذه الوكالة التابعة للأمم المتحدة، المعنية بتأمين الحاجات الانسانية الاساسية للاجئين الفلسطينيين بالتعاون مع الدول المضيفة، وذلك بانتظار إيجاد حل سياسي نهائي لهذه المسألة، يضمن حقهم في العودة، ويرفض بشكل قطعي أية فكرة لتوطيئهم النهائي كون ذلك يتناقض مع حق لبنان ومصالحه الحيوية.

سمو الامير،

إن علاقات صداقة متينة تجمع بين لبنان وإمارة موناكو، وقد تم نسجها عبر التاريخ وبفضل القرب الجغرافي، وهي علاقات توطدت عبر الزمن. وفي خلال العقود الاخيرة، استقر عدد كبير من اللبنانيين على أرضكم. وهم ضمن احترامهم للقانون وتحت حمايته، نجحوا في الاندماج بالنسيج الاجتماعي للإمارة، وفي المساهمة بطريقة بارزة في حياتها الاقتصادية وإشعاعها الدولي.

بالفعل فإننا نتشارك وياكم القيم ذاتها، كما أننا ندافع عن قضايا مشتركة، متعلقة بالعدالة والسلام وحقوق الانسان، والتنمية المتكافئة والمستدامة. وترجم علاقاتنا على الصعيد الثنائي من خلال دعم متبادل خصوصاً في المحافل الدولية، وعبر تبادل ثقافي وتجاري، ومن خلال العديد من اتفاقات التعاون. كما أن مسائل عدة، كتلك المتعلقة بالطاقة، والمياه والبيئة، والتربية والحماية المدنية، والتغير المناخي والتصحر، ومكافحة حرائق الغابات والامور المالية العائدة للمؤسسات، ومسائل حوار الحضارات، تشكل كلها مقاربات يمكن ان تدعونا الى تفكير وتعاون مشتركين. وإنني لواثق أن هذه الزيارة الرسمية التي تقومون بها للبنان، على رأس وفد اقتصادي رفيع، ستمكنكم من أن توطدوا أكثر فأكثر روابط الصداقة والتعاون التي تجمعنا، وتفتح السبيل الى اشكال جديدة من الشراكة سواء على الصعيد العام او الخاص.

” أننا ندافع عن قضايا مشتركة، متعلقة بالعدالة والسلام وحقوق الانسان، والتنمية المتكافئة والمستدامة. “

ويسرني، سمو الامير، وأنا واثق من عمق هذا الالتزام، أن أرفع كأس ليصحتكم وهنائكم الشخصي، وعلى اسم رفاهية شعب إمارتكم والصداقة بين بلدينا.

عاش لبنان، عاشت إمارة موناكو.

أصحاب الدولة والمعالى والسىادة، أيها الحفل الكرىم،

الرئىس الفلسطينى محمود عباس
القصر الجمهورى - ١٦ آب ٢٠١١

يسرّنى أن أرّحب بكم وبالفوف الفلسطينى المرافق غروب هذا اليوم من شهر رمضان المبارك، أعاده الله عليكم، وعلى الشعبىن اللبناى والفلسطينى، بكلّ يمن وخير وبركة. تقومون، سىادة الرئىس، بزيارة أخوة وعمل إلى لبنان، قبل أسابيع قليلة من توجّهكم إلى نيويورك، للدفاع عن القضية الفلسطينىة، وطلب العضوىة الكاملة لدولة فلسطين فى الأمم المتحدة. وكانت قد أغلقت أمامكم، سبل ومقاربات أخرى، للتقدّم على طريق السلام العادل، بفعل تعنّت إسرائيل، ولأهاتها المدانة لمستلزمات السلام، واستمرارها، بصورة غير شرعىة، فى بناء المستوطنات. لقد سبق لجامعة الدول العربىة أن قرّرت اعتماد دولة فلسطين، كعضو كامل العضوىة فيها؛ ووافق لبنان بطبيعة الحال فى حينه، على هذا القرار. وفى ضوء هذا الواقع، وافق مجلس الوزراء اللبناى، بتاريخ ٢٧ تشرين الثانى ٢٠٠٨، على «إنشاء علاقات دىپلوماسىة مع دولة فلسطين». كذلك قرّر فى جلسته الأخيرة، المضىّ قدماً فى الإجراءات الآيلة إلى وضع هذا القرار موضع التنفيذ، خصوصاً من خلال رفع التمثىل الدىپلوماسى الفلسطينى فى لبنان إلى رتبة سفارة؛ وستقومون غدا سىادة الرئىس، بمشاركة لبناىة رسمىة، برفع العلم الفلسطينى، فوق مبنى سفارتكم، تحوطكم مظاهر التضامن والترحب.

” تقرير المصير حقّ ثابت من حقوق الشعب الفلسطينى،
يكفله القانون الدولى وقرارات الشرعىة الدولىة ذات الصلة. “

إنّ قىام الدولة الفلسطينىة، أيّها الأخوة، تعبىر عن حقّكم فى تقرير المصير؛ وتقرير المصير حقّ ثابت من حقوق الشعب الفلسطينى، يكفله القانون الدولى وقرارات الشرعىة الدولىة ذات الصلة، ولكم على الارض الفلسطينىة تاريخ طويل من التضحية والنضال سعى لتحقيق اهدافكم الوطنىة المشروعة. إنّ تولّى لبنان رئاسة مجلس الأمن الدولى، خلال شهر أيلول المقبل، واستمرار عضوىته غير الدائمة فى المجلس لغاية نهاية هذا العام، إضافةً لرئاسة قطر للدورة المقبلة للجمعىة العامة للأمم المتحدة، ستشكّل عناصر دعم مهمة للمسعى الفلسطينى الهادف، فى هذه اللحظة التاريخىة بالذات، الى اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين، والفوز بعضوىتها الكاملة فى المنظمة الدولىة. وسىقوم لبنان، بمواكبة هذا الجهد الفلسطينى بغىة إنجاحه، أكان ذلك أمام مجلس الأمن أو الجمعىة العامة.



لن تكون هذه النتيجة، بطبيعة الحال، كافية لحلّ كل المشكلات وإعادة كامل الحقوق. إلا أنّها ستخلق بالتأكيد، ديناميّة جديدة، في ظلّ أجواء دوليّة، باتت تعي، بأنّه سيصعب التوصل إلى سلام فعلي، من دون إحقاق الحقّ في فلسطين، وإرساء العدالة، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة، ومرجعيّة مؤتمر مدريد، والمبادرة العربيّة للسلام. يبقى على الصعيد الثنائي، أن نولي اهتماماً إضافياً خاصاً، بموضوع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان؛ وكيفية تحسين صوغ العلاقات اللبنانية – الفلسطينية وتنظيمها. يجدر التذكير أولاً بأنّ أمن لبنان، يشمل امن المخيمات وسلامتها، وبأنّ سيادة لبنان لا تكون كاملة إلا من خلال تعزيز منطق القانون وسلطة الدولة على كل الأراضي اللبنانية. ونحن نسعى بثبات لمواجهة الإرهاب، والزام إسرائيل تطبيق القرار ١٧٠١ بكل مندرجاته، بالتعاون مع قوات اليونيفيل، التي نحرص على سلامتها وحسن تأدية مهمتها. ونحتفظ بحقنا في استرجاع أو تحرير ما تبقى لنا من أرض محتلة، بكل الطرق المتاحة والمشروعة. نقول ذلك عشية ذكرى انتشار الجيش اللبناني في الجنوب نتيجة للانتصارات التي تحققت بفعل تكامل قدرات جيشنا ومقاومتنا وتضامن شعبنا حيث تم دحر العدوان الاسرائيلي في مثل هذا الوقت من العام ٢٠٠٦ بعدما تم تحرير معظم اراضيها في العام ٢٠٠٠. وفي موازاة هذا الجهد، ما زال البحث قائماً حول سبل تطبيق مقررات مؤتمر الحوار الوطني اللبناني العام ٢٠٠٦، وما أكّدت عليه بيانات هيئة الحوار الوطني منذ العام ٢٠٠٨، لجهة العمل على انهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، ومعالجة قضايا الامن والسلاح في داخلها، بما يضمن أمن الدولة والمواطنين واللاجئين الفلسطينيين على السواء. ونحن ننظر إلى تعاونكم المستمرّ سيادة الرئيس، لتوفير الظروف المناسبة لتحقيق هذه الأهداف.

” انهاء وجود السلام الفلسطيني خارج المخيمات، ومعالجة قضايا الامن والسلام في داخلها. ”

من جهة أخرى، حرصت الحكومة اللبنانية، على تحسين الأوضاع الاجتماعيّة للاجئين الفلسطينيين. إلا أنّ هذه الخطوات، على أهميتها، يجب الا تصرفنا عن واجب التأكيد على المسؤوليّة الأساسيّة، التي تقع على وكالة الأونروا، التي أنشئت خصيصاً في العام ١٩٤٩، من أجل العمل على غوث اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم.

وفي هذا المجال، يتوجّب علينا حضّ المجموعة الدوليّة باستمرار، على تعزيز موارد الأونروا وقدراتها للسماح لها، بالاضطلاع دوماً وبصورة أفضل، بواجب تأمين الحياة الكريمة اللائقة للاجئين الفلسطينيين. وهذه مسؤوليّة دوليّة قبل كلّ شيء. ويتوجّب علينا كذلك تفشيل أيّ خطط ممكنة، لدمج الوكالة في هيئات أمميّة أخرى، كالهيئة العليا للاجئين، أو لإنهاء دورها وأعمالها، تمهيداً لاستيعاب اللاجئين في الدول المضيفة وتوطينهم. وفي مطلق الأحوال، فإنّ مهمّة الأونروا، تبقى في جوهرها، مهمة إنسانيّة موقّنة وقائمة، إلى حين إيجاد حلّ سياسي نهائيّ وعادل لقضيّة اللاجئين الفلسطينيين. وهذا الحلّ لا يمكن أن يأتي إلا عن طريق الاعتراف بحقّ العودة لهؤلاء اللاجئين، والحوّل دون توطينهم في الدول العربيّة المضيفة، وبخاصّة في لبنان، استناداً لما نصّت عليه مقدمة دستورنا، والمبادرة العربيّة للسلام وقرارات الشرعية الدولية.

” تكتسب قضايانا العربيّة المحقّقة عنصر دعمها من خلال تغليب منطق الحوار والإصلاح ومسار الديمقراطية والحدثة. ”

السيد الرئيس،

إنّ السعي الدائم لتحقيق المصالحة وتعزيز الوحدة الوطنيّة داخل مجتمعاتنا، على قاعدة الثوابت والمبادئ، شرط من شروط تدعيم مجمل قدراتنا الوطنيّة. كما أنّ تغليب منطق الحوار والإصلاح ومسار الديمقراطية والحدثة في عالمنا العربي، لا يمكن إلا أن يشكّل عنصر دعم لقضايانا العربيّة المحقّقة، وفي طليعتها قضية فلسطين. وإذ تقدمون اليوم، على خطوة تاريخيّة باتجاه الأمم المتحدة، بالتنسيق مع الدول العربيّة، لإعلاء شأن دولة فلسطين وشعبها، يؤكّد لكم لبنان من جديد، التزامه قضيتكم العادلة، واستعداده لوضع قدراته الدبلوماسية في خدمتها.

عشتم، عاش لبنان وعاشت فلسطين.

رئيسة جمهورية أيرلندا ماري ماك أليس القصر الجمهوري – ١٤ تشرين الأول ٢٠١١

زارت رئيسة جمهورية أيرلندا Mary McAleese لبنان بتاريخ ١٤ تشرين الأول ٢٠١١ وتفقدت
كتيبة بلادها العاملة ضمن قوات اليونيفيل في الجنوب.

لأيرلندا تاريخ حافل في المشاركة بعمليات حفظ السلام حول العالم، وهي مساهمة
في قوات اليونيفيل منذ تأسيسها في العام ١٩٧٨، والكتيبة الأيرلندية IRISHBATT
تضم حالياً ٤٥٣ جندياً أيرلندياً.

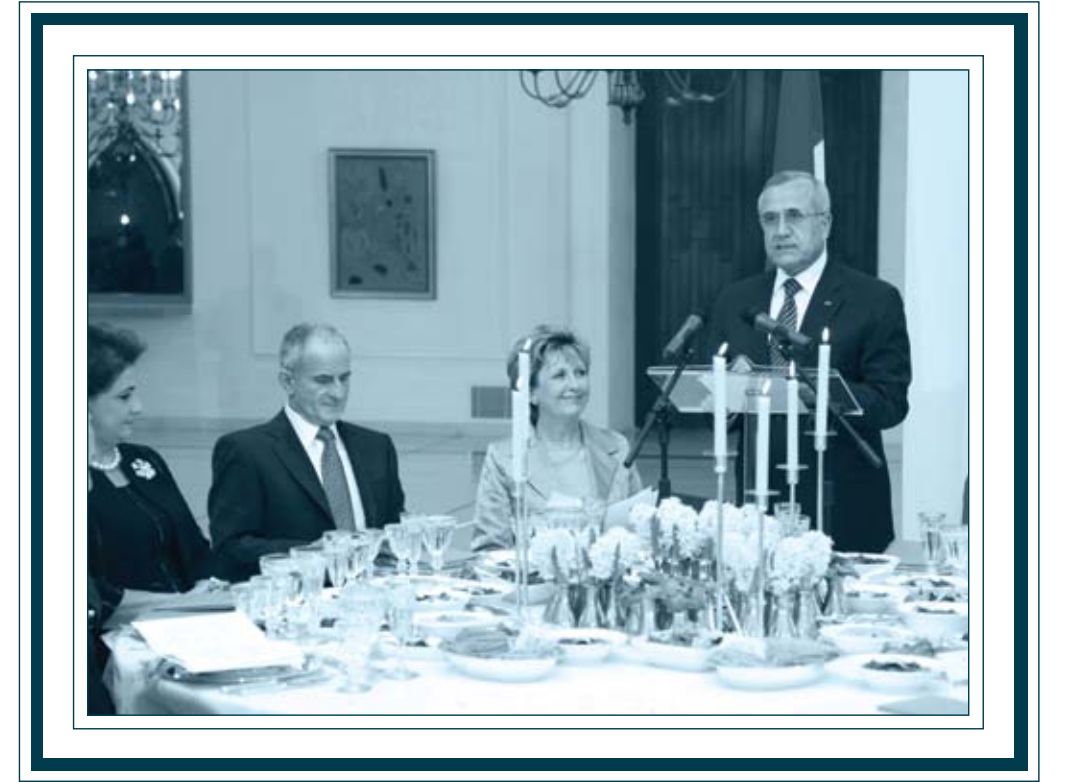
السيدة الرئيسة،

يسرني أن أرحب بك وبالسيناتور ماك أليس والوفد المرافق أجمل ترحيب، وأنت تمثلين دولة يرتبط
معها لبنان بعلاقات صداقة وتعاون متينة، وبوشائج إنسانية عميقة، من منطلق إيماننا بمبادئ وقيم
مشتركة جوهرها الحرية والعدالة والسلام. من هذا القبيل، وقفت أيرلندا دوماً إلى جانب لبنان
وقضاياها العادلة، ودافعت بثبات، عن سيادته واستقلاله ووحدته وسلامة أراضيه. تقومين بزيارة
لبنان، في مرحلة مفصلية من تاريخ الشرق الأوسط، ينصبّ فيها الاهتمام على مواكبة المسعى
الفلسطيني الهادف للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة من جهة، وعلى
متابعة الحراك العربي المنفتح على آفاق الإصلاح والديمقراطية والحداثة، بعيداً، على ما نأمل، عن
أيّ عنف أو تطرف أو فتوى متعارضة مع الفكر القومي الجامع والمستنير. وجاء لافتاً موقفكم من على
منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦ أيلول الماضي، والذي اعتبر بأنّ طلب الرئيس عباس مشروع
بالكامل، وبأنّ لفلسطين الحقّ في عضوية الأمم المتحدة كمثل حقّ أيرلندا أو أيّ دولة أخرى. ذلك، بعد
التأكيد على ضرورة العمل الحثيث لإيجاد حلّ شامل وعادل لقضية الشرق الأوسط.

” تنطلق علاقاتنا من إيماننا بمبادئ وقيم
مشتركة جوهرها الحرية والعدالة والسلام. “

السيدة الرئيسة،

لأيرلندا تاريخ طويل في مجال المساهمة في عمليات حفظ السلام في العالم، ولاسيما في كوسوفو
وليبيريا وتشاد وتيمور الشرقية وأفغانستان وقبرص. إلّا أنّ لبنان هو الدولة الأولى التي نشرت أيرلندا
على أراضيها، قوات مراقبة، ومن ثمّ حفظ سلام، منذ حوالي خمسة عقود، وهي عادت لتشارك
اليوم بفرقة قوامها ٤٥٥ جندياً وضابطاً في عداد اليونيفيل، سعياً لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي
الرقم ١٧٠١. كما اضطلعت أيرلندا بدور أساسي في التوصل إلى اتفاقية حظر القنابل العنقودية
التي أبصرت النور في «دبلن» عام ٢٠٠٨، وكانت قد تعاطفت مع سعي لبنان للتخلص من مثل هذه
القنابل التي ألقتها إسرائيل بالملايين على أرض الجنوب خلال عدوان تموز ٢٠٠٦. وهي مناسبة كي
أكرر لك الشكر على مساهمة بلدكم المهمة في القوات الدولية، وأنّ أنحني إجلالاً أمام أرواح ٤٧



نائب الرئيس البرازيلي ميشال تامر في زيارة رسمية القصر الجمهوري – ١٩ تشرين الثاني ٢٠١١

زار لبنان في الفترة الممتدة بين ١٩ و٢٣ تشرين الثاني ٢٠١١ السيد ميشال نخلة تامر نائب رئيسة جمهورية البرازيل على رأس وفد من رجال الاقتصاد والمال البرازيليين. السيد تامر من أصل لبناني هاجر أباه إلى البرازيل من قرية بتعبورة الكورانية والوفد المرافق يضم العديد من رجال الأعمال من أصل لبناني ويتكلمون اللغة العربية.

شارك السيد تامر في العرض العسكري بمناسبة ذكرى الاستقلال الثامنة والستين، وشهد مع فخامة الرئيس حفل تسليم الفرقاطة البرازيلية UNIAO إلى قوات الطوارئ الدولية، ودعا إلى تمتين ورعاية "دبلوماسية رجال الأعمال والتعاون بين البلدين" إلى جانب الدبلوماسية التقليدية.

شهيدا إيرلندا سقطوا خلال تأدية مهامهم خدمة لقضية السلام في لبنان، مقدراً مجمل التضحيات المادية والإنسانية التي بذلت في هذا السبيل. كما يجدر التنويه بالجهد القائم في الوقت الحاضر، من خلال «المراجعة الاستراتيجية»، من أجل تعزيز آليات التنسيق والتعاون بين الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل، تمكيناً من تنفيذ المهمة الموكولة إلى هذه القوات بصورة أكثر فعالية وأماناً، ومواجهة خطر الإرهاب. كما أننا نتطلع اليوم إلى ترجمة قوة علاقاتنا السياسية والإنسانية من خلال تفعيل التعاون الاقتصادي وعملية التبادل التجاري بين بلدينا، إضافة لواجب تعزيز علاقاتنا على الصعيد الثقافي.

” نتطلع إلى تفعيل التعاون الاقتصادي وعملية التبادل التجاري بين بلدينا، إضافة لواجب تعزيز علاقاتنا على الصعيد الثقافي.“

السيدة الرئيسة،

بالرغم من القلق الذي ما زالت تسببه الأزمة المالية العالمية وتداعياتها السلبية على دول الشمال والجنوب على السواء، تتمسك إيرلندا بواجب المحافظة على برامج التضامن والمساعدة الدولية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتكافئة والمستدامة، ولمحاربة آفات التخلف والعوز والمرض. وهذا التزام أخلاقي جدير بالتقدير، تفرضه حاجة مجتمعاتنا للعدالة الاجتماعية والاستقرار. على هدى هذا الأمل، وعملاً بقوة التزامنا بالعمل معاً من أجل تعزيز علاقاتنا الثنائية في مختلف الميادين، وتحقيق أهداف ومقاصد الأمم المتحدة، أشرب نخب صحتكم وهنائكم الشخصي، السيدة الرئيسة، وصحة وهناء السيناتور ماك أليس، كما أرفع كأساً أيضاً لعزة الأمة الأيرلندية العظيمة وشعبها الصديق.



سعادة نائب الرئيس،

يسرّني أن أرحّب بكم وبالسيدة عقيلتكم وبالوفد البرازيلي الرسمي المرافق أجمل ترحيب، فيما يخالجنّي في هذه اللحظة التاريخيّة بالذات، شعور بالتقدير والاعتزاز.

التقدير أولاً لمواقف البرازيل المشرّفة، الداعمة باستمرار لسيادة لبنان واستقلاله وسلامة أراضيه، ولقضايا العرب العادلة، وفي جوهرها قضية فلسطين. وقد تمثّل هذا الدعم أخيراً بإعلان البرازيل اعترافها بحقّ دولة فلسطين في الحصول على العضويّة الكاملة في الأمم المتحدة، ومساهمتها في ضمان فوزها بعضويّة منظمة الأونسكو منذ أسابيع قليلة.

” سعيّنا لتنسيق مواقفنا خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن عاميّ ٢٠١٠ و ٢٠١١، من منطلق التزامنا المشترك بشرعة الأمم المتحدة وقراراتها.“

كما وقفت البرازيل دوماً إلى جانب لبنان، وبخاصة أيّام الأزمات والمحن. وقد سعيّنا لتنسيق مواقفنا خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن عاميّ ٢٠١٠ و ٢٠١١، من منطلق التزامنا المشترك بشرعة الأمم المتحدة وقراراتها؛ علماً بأنّ لبنان نظر بإيجابية منذ البدء، إلى حقّ البرازيل في الحصول على عضويّة دائمة في هذا المجلس المسؤول أصلاً عن المحافظة على الأمن والسلم الدوليين. وفي مجال التضامن مع لبنان، ووفاء لدورها في مجال المشاركة في عمليّات حفظ السلام في مناطق مختلفة من العالم، التزمت البرازيل بإرسال قوّة بحريّة للالتحاق بقوّات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب، سعيّاً لتنفيذ القرار ١٧٠١. فإضافة إلى المجموعة البرازيليّة الصغيرة التي التحقت بالقوات الدوليّة خلال الأشهر الماضية، ها إنّ بارجة برازيليّة قد أتت، لتضمّ إلى عداد هذه القوات منذ أيّام، وعلى متنها ٢٥٩ ضابطاً وعنصراً؛ ويسرّني سيادة نائب الرئيس، البحار على متنها، برفقتكم، يوم الاثنين القادم، تأكيداً لصداقتنا وشراكتنا.

وانّي على يقين بأنّ مكانة البرازيل ومبادراتها على الصعيد الدولي، ستساعد في الدفع باتجاه خلق الظروف المناسبة لإقامة سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، في أقرب الآجال، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام بجميع بنودها، ومنها ما يتعلّق برفض أيّ شكلٍ من أشكال التوطين.

أما الاعتزاز، فبملحمة الانتشار اللبناني في مختلف أصقاع العالم، حيث تمكّن مواطنون من أصل لبناني، من رفع تحديات التأقلم والتقدّم بامتياز، ومن تبوّأ أرفع المناصب في كافة مجالات الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والعلميّة والثقافيّة للدول التي اختاروها كموطن ثانٍ لهم، مذ بدأت الهجرة في نهايات القرن التاسع عشر. فكان منهم رؤساء جمهوريّات كخوليو سيزار طرييه، وفلاسفة كجبران خليل جبران، وأطباء كمايكل دبغي، وفنانون كداني توماس، ورجال أعمال وادباء لمعوا هذا العام او خلال الاعوام المنصرمة ككارلوس سليم وكارلوس غصن ونيكولا حايك وامين معلوف وغيرهم الكثيرين بطبيعة الحال، إذ لم أذكر أسماء بعض المجلّين منهم إلا على سبيل المثال.

” تمكّن مواطنون من أصل لبناني، من رفع تحديات التأقلم والتقدّم بامتياز، ومن تبوّأ أرفع المناصب في كافة المجالات.“

وها أنّه يشرفنا ويسعدنا بحضوره وصادقته هذا المساء، وبمشاركتة لنا فرحة عيد الاستقلال، أحد أبرز أبناء المهاجرين اللبنانيين الأوائل إلى البرازيل، وقد تبوّأ اليوم منصب نائب رئيس الجمهوريّة الفدراليّة البرازيليّة، التي تعتبر من أعظم دول العالم، وأكبرها مساحة، وأكثرها تنوعاً وغنى وتضامناً مع قضايا الحقّ والعدل والسلام والتنمية والكرامة الإنسانيّة. وقد تسنّى لي الاطلاع على مدى تقدّمها وعمرانها، خلال زيارتي الرسميّة للبرازيل العام الماضي، والتي أحفظ عنها وعن حسن استقبالكم لنا أطيب الذكريات. وكانت البرازيل قد تمكّنت منذ سنوات، من تخطّي المصاعب الاقتصاديّة والماليّة التي كانت تواجهها، لتصبح اليوم في المرتبة السادسة عالمياً من حيث قوّة الاقتصاد وتماسكه، وحقّقت نجاحاً كبيراً في قيادة حملة رائدة وشجاعة للقضاء على الفقر.

وقد كنتم حضرة نائب الرئيس، رفيقاً للرئيس البرازيلي السابق «لويس ايناسيو لولا دا سيلفا» في هذا النضال، من موقعكم في رئاسة المجلس النيابي، مما أدّى إلى نهضة البرازيل بصورة غير مسبوقه. وأنتم تسيرون حالياً على نفس الخطى، إلى جانب الرئيسة Dilma Rousseff، إكمالاً لهذه المسيرة الميمونة. أمل ونحن نجدد اليوم عرى صداقتنا وتعاوننا على الصعيدين السياسي والإنساني، أن نطلق لتعزيز علاقاتنا الاقتصاديّة والتجاريّة والثقافيّة، مستفيدين من خبرتكم وقدراتكم، ومن الطاقات الهائلة التي يمتلكها ملايين البرازيليين المتحدّرين من أصل لبناني، ولبنانيو المهجر بشكلٍ

عام، سعيًا لبناء شراكة استراتيجية حقيقية بين بلدينا وشعبينا. ونرى في هذا المجال، إمكانية جعل لبنان قاعدة استثمارية صناعية وتجارية للبرازيل، لحاجات التبادل الثنائي، كما وللانطلاق من هذه الأرض الصديقة التي يتمتع أبنائها بقدره على نسج العلاقات الإنسانية وموهبة على الانخراط المرن والبناء في الدول التي يقصدونها، لتوسيع آفاق التعاون مع العالم العربي الذي يسير باضطراب نحو الإصلاح والديموقراطية.

” لبنان قد يُشكّل قاعدة استثمارية للبرازيل لحاجات التبادل الثنائي ولتوسيع آفاق التعاون مع العالم العربي.“

فمن أجل صداقة نفتخر بها بين لبنان والبرازيل، وعملاً بقوة التزامنا بالعمل معاً من أجل تعزيز علاقاتنا الثنائية في مختلف الميادين، أشرب نخب صحتكم وهنائكم الشخصي حضرة نائب الرئيس، وصحة وهناء السيدة عقيلتكم، آملاً أن تنقلوا إلى السيدة Dilma Rousseff، رئيسة جمهورية البرازيل الفدرالية، التي شرفتني بمنحي وساماً استثنائياً بمناسبة زيارتكم للبنان، خالص شكري وتقديري، وأصدق تمنياتي لها بالهناء والنجاح في رفع شأن البرازيل وعزتها وتقدمها وازدهارها.

عاش لبنان عاشت البرازيل.

ب- القسم الثاني: القمم الدولية

فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية،
السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات،
السيدات والسادة،

قمة الاتحاد من أجل المتوسط
باريس، فرنسا – ١٣ تموز ٢٠٠٨

اسمحوا لي بداية، فخامة الرئيس، أن أتوجه بالشكر للاستقبال الحار الذي حظينا به من قبل فرنسا وشعبها، ما ترك في نفوسنا أعمق الأثر. وإنني أتوجه إليكم بالشكر أيضاً، لأنكم جمعتم حولكم بلدان حوض البحر الابيض المتوسط، للبحث معاً في مستقبل هذه المنطقة من العالم، التي كانت مهد الحضارة العالمية. وسط عالم دمرته الحروب وكثر فيه البؤس، ووسط عالم يهدده الإرهاب، وتكبر فيه الهوة بين البلدان الغنية وتلك الفقيرة، تأتي دعوتكم لانعقاد هذه القمة فخامة الرئيس، لتحاول ردم الفوارق المختلفة القائمة بين ضفتي البحر الابيض المتوسط. ومن غير الممكن العمل على ردم هذه الفوارق، ما لم نعمل جميعاً من أجل أن تكون حقوق جميع الشعوب محترمة، ولا سيما حقوق الشعب الفلسطيني ويتم تطبيق العدالة وتحرير كل الاراضي المحتلة. من هذا المنطلق، يمكن لمشاريع الإنماء أن تقود إلى الرفاهية وإلى تأمين التوازن في المساواة بين الجميع. إن التأجيل المتواصل لإيجاد حل لأزمة الشرق الاوسط جعل من المواجهات أساساً لعدم الاستقرار في المنطقة، الذي يهدد الاستقرار في المتوسط والعالم. فلنتفق معاً على استراتيجية متوسطة يكون قوامها إيجاد حل للنزاع العربي - الاسرائيلي، والانسحاب من الاراضي المحتلة وتطبيق كافة القرارات الدولية ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة.

”إن التأجيل المتواصل لإيجاد حل لأزمة الشرق الاوسط جعل من المواجهات أساساً لعدم الاستقرار في المنطقة مما يهدد الاستقرار في المتوسط والعالم.“

فخامة الرئيس،

إن الاتحاد من أجل المتوسط هو، بالنسبة إلى لبنان، مشروع يحمل في طياته الأمل، وبلدي حاضر للتعاون مع الدول المعنية، في مختلف المجالات، سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو الثقافية، أو في مجالات التعليم والابحاث. ومن أجدر من لبنان، هذا الوطن الذي خَبَرَ تعاقد حضارات العالم فوق أرضه، ليكون مقراً لحوار الثقافات والحضارات والأديان؟ فعلى أرض لبنان التقى الشرق والغرب معاً. وعلى أرضه، يمكننا أن نخدم، بصورة فضلى، قضايا السلام والديمقراطية والنمو المستدام. إن رسالة لبنان كانت، ولا تزال، النضال من أجل أن تكبر مساحات الحرية، ويضمحل الظلم الاجتماعي،



القمة الفرنكوفونية الثانية عشرة كندا – ١٧ تشرين الأول ٢٠٠٨

من كندا، التي تحتضن منذ عقود جالية لبنانية عريقة، وجّه رئيس الجمهورية عبر القمة الفرنكوفونية الثانية عشرة، دعوات إلى دعم الديمقراطية في لبنان ومواصلة العمل من أجل الحوار والسلام في الشرق الأوسط.



وتعود الكرامة لكل إنسان. إنّ هذه المثل هي أيضاً قيم شعوب ضفتي المتوسط، المناضلة في سبيل السلام والحوار والنمو. إن تجاربنا وثقافتنا المتنوعة يمكنها أن تساهم معاً، في توطيد الاستقرار، ليس فقط في المتوسط بل في العالم.

فلنبن معاً، ثقافة الاحترام المشترك، من أجل مجتمع متوسطي متناغم، بإمكانه مواجهة التحديات التي تهدده، وابرزها: التدمير البيئي، احادية ثقافتنا وانتشار الفقر في مجتمعاتنا. نحن مدعوون لإعادة النظر في سياسات النمو التي نعتمدها، فلقد آن الأوان لمصالحة الإنسان مع بيئته، وليس إلا من خلال الثقافة يمكن للإنسانية أن تجد سلامها. لنعمل من أجل أن يترافق تبادل السلع مع تبادل للأفكار. ولنعمل أيضاً من أجل أن يتمكن أبنائنا وبناتنا كافة، من دخول أبواب التربية والتعليم. وليكن التزامنا أن نجعل من تأمين التعليم أولوية لها المكانة التي تستحق في مشاريعنا. الا فلنؤوّد جهودنا من أجل خلق مساحات أبحاث متوسطة، مؤهلة لنشر العلوم وتفعيل آفاق المعرفة. وفي هذا الإطار، أقدم، فخامة الرئيس، باقتراح إنشاء مركز للأبحاث العلمية المتوسطة، يكون مقره في لبنان، ويشكل ملتقى للأبحاث والمشاريع العلمية المنبثقة عن القمة.

” إن رسالة لبنان كانت، ولا تزال، النضال من أجل أن تكبر مساحات الحرية، ويضمحل الظلم الاجتماعي، وتعود الكرامة لكل إنسان.“

فخامة الرئيس،

على حوض المتوسط، المتميّز بتعددية شعوبه، أن يكون موحداً ومتضامناً، بحيث يمكن لكافة القناعات والأفكار والأديان ان تتعايش معاً. إن مصائرنا مترابطة، وما من بلد يمكنه أن يدعي بمفرده، القدرة على مواجهة كافة تحديات هذا القرن. هذه هي رسالة لبنان، وهذا، على ما أعتقد، هو طموحنا المشترك في هذه القمة.

وإني اشكركم.

سعادة حاكمة كندا العامة،
دولة رئيس حكومة كندا،
دولة رئيس حكومة كيبيك،
دولة رئيس حكومة نيو برونزويك،
سعادة امين عام المنظمة الدولية للفرنكوفونية،
سعادة امين عام منظمة الامم المتحدة،
اصحاب الفخامة والمعالى رؤساء الدول والحكومات،
حضرة السيدات والسادة رؤساء الوفود،
حضرة السيدات والسادة،

انه لمن دواعي سرور لبنان ان تعقد القمة الثانية عشرة للفرنكوفونية في كندا التي تضم جالية لبنانية فاعلة، وفي مدينة كيبيك تحديدا التي تحتفل هذا العام بمرور اربعة قرون على تأسيسها. انها بالفعل لحظة رمزية تشهد على حيوية الاسرة الفرنكوفونية وتنوعها. اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، ان اتوجه بالشكر الى مضيفينا- كندا وكيبيك- على حفاوة استقباليهما، والضيافة التي خصا بها وفدنا، وجودة تنظيم هذه القمة.

” في ظل حروب الاقصاء ورفض الآخر، نؤكد على الحقوق الاساسية والكرامة الذاتية لكل انسان.“

ان بلدنا فخور بنهل موارده من تنوعه، وهو امين لالتزاماته، وعازم على لعب دوره كاملاً في المؤسسات الاقليمية والدولية، ولاسيما داخل المنظمة الفرنكوفونية التي يربطنا بها، ابعد من تشاطر اللغة، اعتناق قيم مشتركة.

اليوم، وفي الوقت الذي يشعر فيه العالم بأنه ليس على ما يرام، اذ تعصف به ازمة مالية خطيرة للغاية، فإن مسؤوليتنا المشتركة وواجبنا كفرنكوفونيين، يقضيان بإبقاء شعلة الامل متقدة، مع اعادة التأكيد على مبادئ التضامن والمسؤولية والحكم الجيد، بالتشاور مع مجموعة الشركاء الدوليين. نحن مدعوون، في ظل حروب الاقصاء والتدمير ورفض الآخر، الى اعادة التأكيد على الحقوق الاساسية والكرامة الذاتية لكل انسان، مهما بلغ به حد الفقر، وذلك دون اي تمييز على اساس العرق او اللون او الدين. هذا هو المحرك الاساسي للديمقراطية التي تحضنا، على الصعيد الوطني، على العمل من اجل تعزيزها داخل الدول الاعضاء في منظماتنا.

ان تعزيز الديمقراطية يقضي، من بين جملة امور اخرى، باعتماد قواعد الحكم الجيد وتطبيقها على جميع الاصعدة. ولا ننسى ان الحكم الجيد يدار بقواعد المنطق واصوله، ويعمم بالشغف المشترك. في هذا الاطار، ان لبنان الذي يستعد لتنظيم انتخابات تشريعية جديدة في ربيع العام المقبل، يحتفظ بذكرى جيدة من البعثة الفرنكوفونية لمراقبة الانتخابات التشريعية التي جرت العام ٢٠٠٥.

من جهة اخرى، لقد اختارت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو) بيروت عاصمة عالمية للكتاب للعام ٢٠٠٩. وفي هذا الاطار، يأمل لبنان حضوراً فرنكوفونيا بارزا خلال التظاهرات المرتبطة بهذا الحدث، والتي ستتواصل طوال العام المقبل.

” يقضي تعزيز الديمقراطية اعتماد قواعد الحكم الجيد وتطبيقها على جميع الاصعدة.“

ايها الاصدقاء الاعزاء،

لا يسعنا التخلف طويلا عن معالجة الازمات الغذائية التي تهدد شرائح كبيرة من البشرية بالبؤس، كما لا يسعنا الانتظار لمكافحة الاحتباس الحراري من اجل انقاذ بيئتنا. فعلى صعيد الحفاظ على البيئة وحمايتها، لم يعد الامر عبارة عن مجرد سعي لتأمين هناء الانسان ورفاهه، بل اضحى واجباً لبقائه. وفي هذا الاطار، سوف يحتاج لبنان الى خبرات شركائه لمواجهة التحديات الصعبة والاحطار التي تهدده. فلقد اصبحت ظاهرة "القضاء على الغابات" مزمنة بفعل الحرائق المتتالية التي طاولت غاباتنا خلال الاعوام المنصرمة والموارد غير الكافية لكبح جماحها. عندما قررتم تحديد جدول اعمال قمتنا وحصره بمواضيع اربعة هي: الحفاظ على البيئة، تعميم الديمقراطية، تكريس اسس الحكم الصالح، وتعزيز اللغة الفرنسية، اردتم التطلع نحو المستقبل. ان شعوب بلداننا وشعوب العالم برمته يتوقعون منا ان نستجيب لآمالهم، وبصورة خاصة، الى مواصلة العمل من اجل السلام والحوار. وهذه مهمة تتطابق مع رسالة لبنان الذي يتوق الى تكريس موقعه كمركز معترف به دوليا لحوار الاديان والثقافات والحضارات.

القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الكويت - ٢٠ كانون الأول ٢٠٠٩

تنسجم مشاركة رئيس الجمهورية في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية في الكويت، مع تطلعه إلى تعزيز أطر التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول العربية، والعلاقات المتينة التي تربط لبنان بالكويت وأميرها الذي كان له أكثر من مسعى لتوحيد الصف العربي.



ولكن، لكي تزدهر بلداننا وتتقدم، اننا بحاجة الى السلام. وانا على ثقة، في ما يخصنا، بأن الفرنكوفونية لن تتوانى عن دعم قضية لبنان المستقل، السيد، المستقر والمزدهر. ان مشاركة اكثر فاعلية للدول الفرنكوفونية في اعمال حفظ السلام، كما هي الحال ضمن اطار قوات "اليونيفيل" في جنوب لبنان، اضافة الى عملية تعزيز السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط بموجب قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، لا يمكن الا ان يلقيها تشجيعا من قبل الامم المتحدة. ويسعدنا ان نحیی في هذا الاطار حضرة الامين العام للمنظمة الدولية السيد بان كي مون الحاضر بيننا هذا المساء.

” يتوق لبنان إلى تكريس موقعه كمركز معترف به دوليا لحوار الاديان والثقافات والحضارات.“

في اللحظات العصيبة التي عانى منها عدد كبير من دولنا، اثبتت المنظمة الدولية للفرنكوفونية جدارتها. وأود هنا ان احيي امينها العام الرئيس عبدو ضيوف الذي لطالما تحلى بقدر كبير من الحكمة في معالجة الازمات والعمل من اجل السلام وحقوق الانسان وتعزيز اللغة الفرنسية. ويطيب لي ان اخصه بأسمى آيات الشكر على الاشتراك في تنظيم هذه القمة وتنظيم دورة الالعب الفرنكوفونية السادسة التي ستجرى في لبنان العام المقبل. كما اود ختاماً ان احث جميع المشاركين على دعم هذه التظاهرة المهمة، والحضور المشجع في بيروت، كي نحتفل معا مكرسين هذا الحدث عيداً كبيراً للشبيبة الفرنكوفونية.

وشكراً.

صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الصباح،
أمير دولة الكويت الشقيقة،
اصحاب الجلالة والسمو والفخامة والسيادة،

يسرّني في ختام مؤتمرنا الذي كرّسناه للارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي من خلال القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية، والذي تصدر همّ غزة ومأساتها اهتمامنا على الصعيدين القومي والوجداني، ان اتقدم من سموّكم باسم الوفود العربية ورؤسائها، وباسم لبنان، بجزيل الشكر والتقدير على عميق التزامكم بالقضية وكريم رعايتكم وحفاوتكم واستقبالكم.

لقد كرّستم للتحضير لهذه القمة، كل الجهد والوقت بإيمان وثبات وحرص على توفير مكونات التضامن والتنمية.

وبالرغم من هول المأساة التي حلّت بغزة واهلها نتيجة العدوان الاجرامي والارهاب الاسرائيلي، فقد سعينا بصورة موازية للتوافق أولاً على جوهر ما يتوجّب علينا القيام به لنصرة غزة الصامدة المقاومة ووقف العدوان عليها وفك الحصار عن شعبها وتقديم المساعدات الفورية واللازمة لها. كذلك نجحنا بفضل جهودكم وعزمنا وارادتنا السياسية الجامعة في الاتفاق على اعلان الكويت، وعلى برنامج عمل متكامل، كفيل بالارتقاء بشعبونا الى مقامات غير مسبوقة في الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

” تمرّ مصالحنا العليا بالتضامن والتوافق والوحدة والتعاقد، إن على الصعيد الفلسطيني – الفلسطيني، أو العربي – العربي العام.“

فشكراً لكم عميق الشكر، والف تحية محبة وتقدير لقيادتكم وللشعب الكويتي العزيز ، وانتم لم تتوانوا يوماً عن نصره قضايانا المحقّة، والعمل على تحقيق التضامن العربي، وتعزيز العمل العربي المشترك .

مؤتمرنا هذا، انطلاقة، وليس مجرد نهاية لأنشطة تحفيزية وتقريرية بالغة الاهمية. وسنبقى على العهد والامل بأن نستمر في السعي، وأن نثمّر كل مبادرة ونتيجة إيجابية توصّلنا اليها خلال هذا المؤتمر لتعميق الوعي بأن مصالحنا العليا تمرّ بالتضامن والتوافق والوحدة والتعاقد، إن على الصعيد الفلسطيني – الفلسطيني، أو العربي – العربي العام . وفقنا الله في هذه المهمة، التي تتبثق

من التزامنا القومي، ومن واجبنا التاريخي تجاه شعبونا الابيّة المقاومة والمتعطشة للتعاون والتضامن خدمة لقضايانا القومية الكبرى ولتمكين شعبونا من التلاؤم والتطور.

قريباً سنلتقي من جديد في قمة الدوحة. أمل بكل قوة وصدق في أن نستفيد من هذا الوقت الذي يفصلنا عن مؤتمرنا المقبل للتعقّ في تقييم مجمل الاوضاع التي نمر بها، ومجمل التحديات التي نواجهها في مختلف جوانبها، كدول وشعوب، لتعزيز العناصر التي توحدنا وتقربنا من بعضنا من منطلق استراتيجي شامل، والتقدم معاً جنباً الى جنب، لتحقيق الاهداف المرجوة التي تصبو اليها شعبونا.

” يقتضي تعزيز العناصر التي توحدنا وتقربنا من بعضنا من منطلق استراتيجي شامل لتحقيق الاهداف المرجوة التي تصبو اليها شعبونا.“

أيها الاخوة، إذا كان علينا أن نعمل على فصل التنمية عن السياسة وتجاوزاتها من أجل خير الانسان، فعلينا مهما يكن أن نتذكر دائماً أن القاسم المشترك الذي يوحد السياسة هو الرابط القومي بين الشعوب وأعني هنا العروبة من أجل كرامة العرب.

عشتم، عاشت جامعة الدول العربية، والسلام عليكم.

القمة العربية الحادية والعشرون
الدوحة، قطر - ٣٠ آذار ٢٠٠٩

صاحب السمو،
أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والسيادة،
سعادة الامين العام،

يطيب لي في البداية أن اتوجه بالتهنئة الى الرئيس الجديد للقمة سمو الأمير حمد بن خليفة آل ثاني متمنياً له فترة رئاسية غنية بالإنجازات الخيرة التي تُرسي مناخ التصالح والتضامن بين دولنا.

كذلك اتوجه بالشكر الى سيادة الرئيس بشار الأسد على الجهود الصادقة التي بذلها طيلة رئاسته للدورة العشرين لمجلس جامعتنا والتي لم يدخر في خلالها جهداً في سبيل دفع امور الجامعة وقضايا العرب المحقة الى مواقع العزة والمنعة.

” القضية الفلسطينية جوهر اهتمامنا ومن المؤسف
ان تبقى بنداً دائماً في جدول أعمال القمم العربية.“

أيها الأخوة،

نجتمع في هذه الرحاب المضيفة يختلجنا شعور مزدوج بالارتياح والقلق. فالارتياح ناتج عن دينامية الدعوة الى الحوار والمصالحة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في قمة الكويت بتاريخ ١٩ كانون الأول المنصرم، وما تبع ذلك من اتصالات ولقاءات واجتماعات أحييت الأمل بإمكان تنقية الأجواء العربية، وأدت إلى هذا اللقاء الجامع اليوم. أما القلق فمن استمرار التشنجات والتوترات وبصورة خاصة على الساحة الفلسطينية، ما يعيق بشكل جوهري مسعانا الهادف إلى تجميع اكبر عدد من عناصر القوة لجبهه المخاطر والتحديات التي تواجهنا. وعلى الصعيد القومي، ومن دون اغفال سائر القضايا المدرجة على جدول الاعمال والتي سنتوافق على قرارات بشأنها، تبقى القضية الفلسطينية في جوهر اهتمامنا ومتابعتنا، الا أنه من المؤسف ان تبقى بنداً دائماً في جدول أعمال القمم العربية، من دون ان تتمكن مجتمعين من ان نساهم في تسجيل أي تقدم جوهري يذكر على مسار السعي لتأمين الحقوق الثابتة والبديهية للشعب الفلسطيني، ومنها حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وحقه في العودة الى أرضه ودياره، وفقاً لأبسط قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان.



السيد الرئيس،

منذ ما يقارب العام نجحت الدوحة بمسعى ورعاية مشكورين من سموّ الامير حمد بن خليفة آل ثاني، وبمساهمة اللجنة الوزارية العربية والامانة العامة لجامعة الدول العربية، في وضع حدّ لحال التشرذم والتوتر التي كانت سائدة على الساحة اللبنانية، وإرساء قواعد تفاهم مشترك بين اللبنانيين. وشهد الوضع اللبناني منذ ذلك التاريخ تقدماً ملحوظاً تمثل في التوافق على انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وتشكيل حكومة الارادة الوطنية وانتظام عمل المؤسسات، وتعزيز اجواء التهدئة.

” لا بد من تفاهم عميق على استراتيجية عربية شاملة لمواجهة مجمل التحديات المطروحة على العالم العربي في هذه المرحلة المفصلية.“

كذلك عادت العلاقات اللبنانية السورية الى مسارها الصحيح، وتوّجت بإقامة العلاقات الدبلوماسية الناجزة بين البلدين الشقيقين على مستوى السفراء. وامسى تعامل لبنان مع الدول العربية والاقليمية والدولية قائماً على قاعدة العلاقة من دولة الى دولة من خلال رئاسة الدولة واجهزتها ومؤسساتها. وها نحن نستعد اليوم لتنظيم انتخابات نيابية حرّة ونزيهة بتاريخ ٧ حزيران المقبل، في اجواء نعمل على ان تكون هادئة وديموقراطية، ونأمل في ان تجرى بعيداً عن أي تأثيرات سلبية داخلية وخارجية. وعلى الرغم من التقدّم المحرز وانجاز تحرير معظم الارض عام ٢٠٠٠ بفضل تضامن الشعب والجيش والمقاومة والنجاح في صد العدوان الاسرائيلي الاجرامي عام ٢٠٠٦، فما زالت تواجهنا مجموعة من التحدّيات. وقد جاء مشروع القرار الخاص بالتضامن مع لبنان ليشير الى هذه التحديات ومنها ما يتعلق باسترجاع الاراضي التي لا تزال تحت الاحتلال الاسرائيلي وتطبيق القرار ١٧٠١ ومواجهة الخروقات والتهديدات الاسرائيلية ومحاربة الارهاب والتأكيد على حق العودة ورفض التوطين وانطلاق عمل المحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة بلبنان.

واني على يقين في هذا السياق، بأن الاشقاء العرب الذين لطالما وقفوا إلى جانبنا في أصعب الظروف، لن يتأخروا اليوم في مواصلة دعمهم الأخوي للبنان في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية. مع العلم اننا نتطلع إلى المزيد من الاستثمار العربي في لبنان وقد أثبتت الوقائع في ضوء الأزمة المالية العالمية انه ضامن جيد للرساميل والاستثمارات بفضل الثقة المستعادة بلبنان، كما بفضل سياسة مالية حكيمة التزمها القطاع المصرفي اللبناني.

على العكس من ذلك، فقد وسّعت إسرائيل دائرة عدوانها واحتلالها وتهديمها للبيوت وتهجيرها للفلسطينيين وبنائها للمستوطنات، وكان آخر ارتكاباتها عدوانها الإجرامي على غزّة وشعبها الابيّ المقاوم، وحتى حرمانها الفلسطينيين من حقهم في الاحتفال بمدينة القدس كعاصمة للثقافة العربية. لقد اعتمد العرب السلام العادل والشامل كخيار استراتيجي لحلّ كافة أوجه النزاع العربي الإسرائيلي، من خلال إقرارهم مبادرة السلام العربية بالإجماع في قمّة بيروت عام ٢٠٠٢، بعدما كانوا أكّدوا التزامهم بمرجعية مؤتمر مدريد للسلام وقرارات الشرعية الدولية. إن لبنان الملتزم دوماً القضية الفلسطينية يعلّق أهمية خاصة على تحقيق الوفاق الفلسطيني وتعميم حال التفهّم والتفاهم على مجمل الساحة الفلسطينية. اذ لم يعد من الجائز السماح للعدو الإسرائيلي بالرهان على خلافات الفلسطينيين والعرب وتسعيها، من اجل تبديد طاقاتهم وإضعاف عزائمهم وقضم حقوقهم في الأرض والمياه والأمن والسلام والعيش الكريم.

” لبنان الملتزم دوماً القضية الفلسطينية يعلّق أهمية خاصة على تحقيق الوفاق الفلسطيني وتعميم حال التفهّم والتفاهم على مجمل الساحة الفلسطينية.“

أيها الأخوة،

من منطلقات المسؤولية التاريخية نفسها والواجب القومي، تبدو المصالحة العربية – العربية التي راهن عليها لبنان وسعى لتحقيقها منذ شهور، حاجة ملحة، ولا بد تالياً من التوصل الى تفاهم عميق على استراتيجية عربية شاملة لمواجهة مجمل التحديات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتنموية المطروحة على العالم العربي في هذه المرحلة المفصلية، وفي طليعتها التحدي الاسرائيلي ومستلزمات المواجهة والصمود، مع الحفاظ على المقاومة كحق مشروع معترف به دولياً في وجه الاحتلال. وفي موازاة ارهاب الدولة الاسرائيلية المستمرّ، يواجهنا خطر الارهاب الدولي الهادف الى تقويض السلم الاهلي وضرب مؤسساتنا المدنية والعسكرية واستقرار مجتمعاتنا. وهو خطر لا بدّ من السعي لمحاربته والوقاية منه.

القمة الثانية للدول العربية ودول أميركا الجنوبية
الدوحة، قطر – ٣١ آذار ٢٠٠٩

تكتسب القمة الثانية للدول العربية ودول أميركا الجنوبية أهميتها بالنسبة إلى لبنان، على خلفية الانتشار العريق للبنانيين في دول أميركا الجنوبية منذ نهاية القرن التاسع عشر، والذي يمكن أن يساهم في تعزيز دور لبنان كجسر للتواصل السياسي والثقافي والاقتصادي بين مجموعتي الدول العربية والأميركية الجنوبية.

لا يسعني في نهاية كلمتي إلا أن أتقدم بالشكر تكراراً من دولة قطر الشقيقة، ومن أميرها صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، لما وفراه لنا من حسن استقبال ورعاية، ولما أحاطانا به من حفاوة، وعلى الجهود التي بذلها صاحب السمو، في سبيل توحيد كلمتنا وترسيخ آفاق تعاوننا المستقبلي.

”لبنان يأمل برؤية استراتيجية عربية موحدة،
وبتعميم آليات للتضامن وللعمل العربي المشترك.“

وإذ اكرّر الإعراب عن الأمل في أن تؤسس هذه القمة لرؤية استراتيجية موحدة، ولتعميم آليات التضامن والعمل العربي المشترك، أمل في أن يبقى منطلقنا هو المنطلق القومي، وجامعنا رابط العروبة الواثقة من نفسها والمنفتحة على الغير، ونبراسنا المصلحة العربية العليا، كي نثبت من جديد أننا شعوب قوية بتاريخها وتراثها ووحدتها وقيمها، وبقدرتها على مجاراة مستلزمات التطور والحدثة.

وشكراً.



صاحب السموّ، أصحاب الجلالة والسموّ والفخامة والسيادة، أيها الأخوة،

يسرّني بدايةً أن أتقدّم من صاحب السموّ الأمير حمد بن خليفة آل ثاني بالشكر العميق، لحسن تنظيم هذه القمة المميّزة للدول العربيّة ودول أميركا الجنوبيّة، التي تأتي تكملة للقمة الأولى التي انعقدت في برازيليا عام ٢٠٠٥. كما يسعدني أن أعرب له عن بالغ التقدير، لما بذله من جهد خير ومثمر، لإنجاز إعلان الدوحة، الذي سيصدر في ختام قمّتنا هذه، والذي سيشكّل خريطة طريق لتنفيذ ما تداولنا بشأنه وتوصّلنا إليه من قناعات وتوصيات.

وتكتسب مشاركة لبنان في هذه القمة أهميّة مضاعفة، نتيجة انعقادها في دولة قطر بالذات، التي لم تتوان يوماً عن دعم لبنان، والتي ساهمت بشكل فعّال، من خلال سموّ الأمير حمد واللجنة الوزاريّة العربيّة المعنية، في توطيد قواعد السلم الأهلي في لبنان، وإيجاد مخرج للأزمة السياسيّة التي أربكت البلاد وعطلّت المؤسسات قبل التوقيع على ما يُعرف باتفاق الدوحة.

” بإمكان البشريّة أن تلتقي على مقاصد الخير، وأن تتضامن لمحاربة الظلم، بقطع النظر عن اختلاف الدين أو العرق أو اللون.“

إنّ اجتماعنا اليوم، على هذا المستوى من التمثيل والأهميّة، معبّر في الواقع على أكثر من صعيد. فبالإضافة لكونه يهدف إلى «تعزيز العلاقات بين المجموعتين، وإقامة تجمّع قويّ يمكن من خلاله تبادل المنافع وحماية المصالح المشتركة»، فإنّه يدحض بامتياز مقولة صراع الحضارات والديانات، ويؤكد أنه بإمكان البشريّة أن تلتقي على مقاصد الخير، وأن تتضامن لمحاربة الظلم، بقطع النظر عن اختلاف الدين أو العرق أو اللون. وبصورة أكثر تحديداً فهو يقدّم مثلاً مشرقاً، لتلاقي الحضارة العربيّة والإسلاميّة مع الحضارة العريقة لدول أميركا الجنوبيّة المطبوعة بتراث الدين المسيحي، لتكريس التعاون والتكامل بينهما في مختلف الميادين.

إنّها قمة النضال المشترك من أجل أهداف وقيم مشتركة، وعلى رأسها العدالة السياسيّة والاجتماعيّة والسلام، والمشاركة في صوغ القرارات الدوليّة بصورة متوازنة، لما فيه خير البشريّة جمعاء.

ولبنان، الذي تقوم فلسفة وجوده على التعايش والتوافق، والذي أعلن من على منبر الأمم المتحدة رغبته في أن يكرّس كمرکز دولي لحوار الحضارات والديانات، يغتبط بشكل خاص بالمشاركة في هذه القمة، لأنّ دول أميركا الجنوبيّة كانت المقصد الأول لأعداد كبيرة من المهاجرين اللبنانيين، اعتباراً من أواخر القرن التاسع عشر، تخطوا الملايين. وقد برز من بين هؤلاء، رؤساء للجمهوريّة، ورؤساء مجالس نيابيّة، ونواب ووزراء، ورجال أعمال ناجحون وكوكبة من أهل العلم والفكر والثقافة والأدب.

وهكذا، فإنّه بإمكان لبنان أن يطرح نفسه، من خلال هذه الخصوصية، كأحد جسور التواصل بين المجموعتين، وكرسول تقارب وصداقة بينه وبين العالم العربي من جهة، وبين القارة الأميركيّة الجنوبيّة من جهة أخرى. أما مجالات التفاهم والتعاون في ما بيننا فهي كثيرة ومتنوّعة. ففي المجال السياسي، بإمكاننا تبادل الدعم لقضايانا القوميّة، وأبرزها بالنسبة إلينا، قضية فلسطين، والحاجة لوقف احتلال إسرائيل للأراضي العربيّة المحتلّة، ولعدوانها المستمرّ على الشعب الفلسطيني، وتهديداتها المتמادية ضدّ لبنان، وبالتالي ضرورة تطبيق القرار ١٧٠١، والتوصّل إلى سلام عادل وشامل لقضيّة الشرق الأوسط، على قاعدة قرارات الشرعيّة الدولية، وتأكيد حق العودة للاجئين الفلسطينيين ورفض توطيّنهم، وفقاً لما نصّت عليه مبادرة السلام العربيّة ولما تقتضيه روح العدالة. يقابل ذلك بطبيعة الحال، تفهّم كامل ومتبادل لاهتماماتنا وأولوياتنا الداخليّة والخارجيّة.

” تحتاج منظمة الأمم المتحدة إلى إصلاح أجهزتها كي تصبح أكثر ديموقراطيّة ومقدرة على تنفيذ قراراتها.“

كما يمكننا تعزيز التنسيق في المحافل الدوليّة، وبخاصة في منظمة الأمم المتحدة، التي توافقنا على ضرورة إصلاح أجهزتها، كي تصبح أكثر ديموقراطيّة ومقدرة على تنفيذ قراراتها.

أما على الصعيد الاقتصادي، فمن دواعي الاهتمام، أننا نلتقي اليوم والعالم يواجه تحدياً لم يسبق له مثيل، على صعيد الأزمة الماليّة العالميّة وتداعياتها الاجتماعيّة المؤثّرة. وهذا ما يستوجب تعميق التعاون في ما بيننا، في إطار ما يُعرف «بحوار الجنوب – الجنوب»، ولاسيما بالنظر إلى تواضع نتائج «حوار الشمال – الجنوب»، واقتصار آلياته على قواعد تسكينيّة لا تقي بالحاجة إلى صوغ

القمة الخامسة عشرة لدول عدم الانحياز شرم الشيخ، مصر – ١٥ تموز ٢٠٠٩

سعى رئيس الجمهورية من خلال مشاركة لبنان في القمة الخامسة عشرة لدول عدم الانحياز، إلى التأكيد من على هذا المنبر الدولي على حقوق لبنان في السلام والأمن، وعلى المبادئ والقيم التي تجمع الدول المنضوية في هذه المجموعة، والمرتكزة على الاحترام المتبادل، والعدالة، والتنمية المستدامة للمجتمعات.

نظام اقتصادي أكثر عدلاً وتماسكاً، دون أن يفيد ذلك، بأيّ رغبة لدينا في الدخول في سياسة المحاور المتجابهة. فنحن كمجموعتين، نشكّل أكثر من نصف مليار مستهلك، وقد زاد التبادل التجاري بيننا خمسة أضعاف منذ قمة برازيليا الأولى، وتمّ اتخاذ المزيد من المبادرات القطاعيّة المختلفة، مع تنامي الوعي لإرساء آليّة عمل مشترك في ما يتعلق بحماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة، ووفاء الدول بالتزاماتها بتمويل التنمية، وتبادل الخبرات في مجال التقنيات الزراعيّة، وتعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي.

” تحتاج حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة إلى إرساء
آليّة عمل مشترك ووفاء الدول بالتزاماتها بتمويل التنمية.“

ختاماً، لا يسعني إلا أن أنوّه بمشروع التلاقي هذا، الذي نعتزّ به ونعمل لاستمراره وتطويره، لا سيّما وأنّ منطقتنا تتميزان بتراث ثقافي غني، وبحضارات عريقة ترقى إلى آلاف السنين، يسهل معها بلورة آليات تفاعل مؤسس لبناء مشترك يحترم التنوّع، ويلتزم حقوق الإنسان، ويتصدّى للكراهية المبنيّة على العرق أو اختلاف المعتقد الفكري أو الديني.

وإذ أكرر اغتباطي بكون مشروع التعاون والتكامل بين الدول العربيّة ودول أميركا الجنوبيّة الذي سعينا إليه جميعاً بات اليوم حقيقة ملموسة، وأدّى إلى نتائج عمليّة أسست لآليات تواصل ولعمل منهجيّ مشترك، أتمنى لقمّتنا النجاح في متابعة توصياتها، ولكم جميعاً ولشعوبكم الصديقة المزيد من الخير والسلام والهناء. وشكراً.



السيد الرئيس، أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والسيادة،

يسرني بدايةً أن أتقدم بالشكر والتقدير لجمهورية مصر العربية الشقيقة ولرئيسها الأخ محمد حسني مبارك وللسلطات المصرية المعنية على حسن استقبالهم ورعايتهم وتنظيمهم لأعمال هذه القمة الخامسة عشرة للدول الأعضاء في حركة دول عدم الانحياز.

وهي مناسبة عزيزة لتهنئة مصر على رئاستها الجديدة للقمة وللمكتب التنسيق لحركتنا، ولتوجيه التحية للرئاسة الكويّة السابقة التي طالما دعمت لبنان وقضاياها، وبخاصة خلال العدوان الإسرائيلي على أراضيه في مثل هذا الشهر من عام ٢٠٠٦، والذي تمكّن لبنان من دحره بفضل تضامن شعبه ومقاومته وجيشه.

إنّ اجتماعنا اليوم على هذه الأرض العربية العريقة في حضارتها، والتي لعب قاداتها دوراً محورياً في نشأة وتطوّر حركة عدم الانحياز منذ مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، يؤكد على استمرار الإرادة السياسية لدينا جميعاً بالإبقاء على المبادئ والقيم التي استوحى منها الآباء المؤسسون، وعلى المنطلقات التي استندوا إليها، سعيّاً من قبلهم لإقامة عالم أكثر أمناً وتوازناً وعدالة، وبالتالي أكثر ملاءمة للنمو الاقتصادي والاجتماعي لبلدانهم وشعوبهم.

” يتوجب توحيد الرؤى والجهود لتمكين شعوبنا من الارتقاء إلى مستويات أفضل من العزّة والتقدّم، بعيداً عن لعبة المحاور والتجاذبات والمصالح الدولية. ”

فبالرغم من التطورات والتغيرات الجوهرية التي طرأت على صعيد العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب الباردة، ما زالت توحّدنا مجموعة من المبادئ والأهداف والقيم وتواجهنا الكثير من المشاكل والتحديات المشتركة، مما يستوجب العمل على توحيد الرؤى والجهود لتمكين شعوبنا من الارتقاء إلى مستويات أفضل من العزّة والتقدّم، بعيداً عن لعبة المحاور والتجاذبات والمصالح الدولية التي ما زالت قائمة ومتحكّمة إلى حدّ بعيد بمصائر الشعوب ومواردها.

تعتقد هذه القمة تحت شعار «التضامن الدولي من أجل السلام والتنمية»، ويزخر جدول أعمالها بالمواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سيصدر بشأنها إعلان وقرارات وخطط عمل،

أكان ذلك في موضوع الشرق الأوسط أو إصلاح الأمم المتحدة أو تداعيات الأزمة المالية العالمية أو محاربة الإرهاب، أو حوار الحضارات والثقافات.

لقد أصبحت دول العالم في الواقع في حاجة ماسة إلى مراجعة صريحة، دقيقة وموضوعية، للمسار الاقتصادي والمالي والاجتماعي الذي تسير عليه منذ سنوات، لاسيما بعدما أتت الأزمة المالية العالمية لتذكّرنا بأنّه ليست هناك من مكتسبات دائمة تأمن لها.

ويمكننا بعد هذه المراجعة فقط، بحث المسار التنموي المستقبلي لضمان إنعاش اقتصاداتنا وازدهارها، وذلك من خلال رؤية واضحة وخطة عمل مشتركة واستراتيجية عمل موحّدة يتمّ التفاوض والتوافق بشأنها مع بقية الكتل التي يتكوّن منها المجتمع الدولي، على قاعدة الحوار والشراكة.

” يجب تفعيل دور المرأة وإزالة ما تبقى من معوقات لإشراكها بصورة أفضل في نموّ مجتمعاتنا وتحديثها. ”

وتأتي في هذا السياق الحاجة لتشجيع الاستثمارات داخل بلداننا، وبخاصة تلك المرتبطة بالشركات المتوسطة والصغيرة الحجم، ما سيسمح بخلق فرص عمل جديدة لشبابنا الذي يشكّل عماد اقتصادنا والعنصر الأساسي لمواكبة التطوّر التكنولوجي. وكذلك ضرورة تدعيم القطاع الخاص وتوطيد الشراكة بينه وبين القطاع العام، وتفعيل دور المرأة وإزالة ما تبقى من معوقات لإشراكها بصورة أفضل في نموّ مجتمعاتنا وتحديثها. وبصورة عامة، العمل على الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المنتج وإلى الاقتصاد المعرفي لتحقيق أمننا الغذائي والمائي ...

إلا أنّ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وجذب الاستثمارات وتشجيعها، غير ممكنين بطبيعة الحال، بدون استقرار داخلي وخارجي، وبدون سلام قائم على العدل.

والاستقرار الداخلي الفعلي غير ممكن، دون تمكين الشعب من التعبير عن خياراته وتطلعاته بصورة ديمقراطية وحرّة، ودون احترام حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية.

لقد قام لبنان في ما خصّه، بخطوات جدية من أجل تثبيت دعائم الأمن والاستقرار على أراضيه، من خلال تكريس مبدأ الحوار والتوافق كوسيلة لمعالجة المسائل الخلافية، وعن طريق نجاحه في إجراء انتخابات نيابية في السابع من حزيران الماضي، في أجواء ديمقراطية وهادئة حازت على ثناء المراقبين الدوليين والدول المتابعة وأمين عام الأمم المتحدة السيد بان كي مون. كما نجح إلى حدّ بعيد في تفادي تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاده، نتيجة سياسة استباقية حكيمة التزم بها قطاعه المصرفي والمالي.

” نطالب بتنفيذ القرار رقم ١٧٠١ بكامل مندرجاته وبدون أية شروط، ونرفض أي شكل من أشكال التواطؤ.“

أما على الصعيد الخارجي، فما زال لبنان عرضةً للتهديدات الإسرائيلية المتكررة ضدّ أرضه وشعبه ومؤسساته الشرعية وبناء التحتية، وللخروقات اليومية لسيادته وحرمة أراضيه، ولأعمال التجسس العدائية المناقضة لمستلزمات القرار ١٧٠١. ذلك، مع استمرار احتلال إسرائيل لتلال كفرشوبا ومزارع شبعا اللبنانية والجزء الشمالي من قرية الفجر، إضافةً لرفضها الالتزام بحقّ اللاجئين الفلسطينيين الطبيعي في العودة إلى أرضهم وديارهم في فلسطين، وسعيها الدائم لتوطينهم في الدول التي منحتهم حق اللجوء الموقت بانتظار إيجاد حل نهائي وعادل لقضيتهم وفقاً لما نصّت عليه قرارات الأمم المتحدة.

وقد تقدّم لبنان من هذه القمة بمطالب محددة في هذا المجال، تدعو بصورة رئيسية لتنفيذ القرار رقم ١٧٠١ بكامل مندرجاته وبدون أية شروط، ولرفض أي شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه. ذلك، مع الاحتفاظ بحقه في الدفاع عن نفسه وتحرير ما تبقى من أراضيه المحتلة بكافة الوسائل المتاحة والمشروعة.

وفي الوقت الذي تستمر فيه إسرائيل برفض المستلزمات البديهة للسلام وحقّ الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، والامعان في ممارساتها التعسفية، تبقى الحاجة ماسة

كي نعمل معاً بعزم وثبات من أجل تعزيز فرص السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط واستكمال شروط انعقاد مؤتمر دولي يعالج جميع أوجه النزاع العربي الإسرائيلي، استناداً لما تنصّ عليه قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ومرجعية مؤتمر مدريد وضماناته ومكتسباته، والمبادرة العربية للسلام التي أكدت القمة العربية الأخيرة التي انعقدت في الدوحة على استمرار الالتزام بمضامينها بدون أي تعديل وضمن مهلة زمنية محددة.

” الحاجة ماسة كي نعمل معاً من أجل تعزيز فرص السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.“

السيد الرئيس،

إذ يتشرف لبنان بالتوافق الذي حصل على انتخابه لنيابة رئاسة المكتب التنفيذي لحركة دول عدم الانحياز للسنوات الثلاث المقبلة، وإذ يتطلع لانتخابه في العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ بمناسبة الانتخابات التي ستجري خلال الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنه يجدد التزامه بالمبادئ والأهداف الأساسية التي قامت عليها حركة عدم الانحياز، وبالقرارات الصادرة عنها، خدمةً لقضية السلام العادل والشامل الذي نطمح إليه، وتمكيناً لنا من مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والبيئية والمالية التي تعصف بعالمنا المعاصر.

القمة الفرنكوفونية الثالثة عشرة سويسرا – ٢٣ تشرين الأول ٢٠١٠

هذه هي القمة الفرنكوفونية الثانية التي يشارك فيها رئيس الجمهورية، وقد اغتنمها فرصة لاستعراض مأزق مسيرة السلام في الشرق الأوسط التي تحبطها إسرائيل بعدم التزامها بالقرارات الدولية، مؤكداً على الموقف العربي الثابت من اعتماد السلام خياراً استراتيجياً.

السيدة الرئيسة،
السيد الامين العام،
السيدات، والسادة،

يطيب لي بداية ان اعبر عن تقديري البالغ للدور المتنامي لمنظمتنا على الساحة الدولية، وتحديدًا لجهة مساهمتها المتواصلة في البحث عن حلول ملائمة للنزاعات التي تضرب بعضًا من بلداننا. واسمحوا لي بداية، ان اغتنم هذه الفرصة لأخاطبكم بصورة خاصة عن الوضع في الشرق الأوسط، مذكرا بمبادئ وثوابت من شأنها الاضاءة على نقاشاتنا. منذ عقود خلت، تعاني بلدان وشعوب الشرق الأوسط من ويلات الحروب والاعتداءات وغياب العدالة خصوصًا في فلسطين بصورة متواصلة. لقد بذل المجتمع الدولي جهودًا حثيثة من اجل وضع حل للنزاع العربي الاسرائيلي، ونجح هذا المجتمع في التوافق على مبادئ اساسية لأي حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط. ان القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن والمبادئ المعتمدة في مؤتمر مدريد اضافة الى المقترحات المختلفة لمبادرة السلام العربية تشكل بحد ذاتها عناصر اساسية للحق.

” تعاني بلدان وشعوب الشرق الأوسط من ويلات الحروب والاعتداءات وغياب العدالة خصوصًا في فلسطين بصورة متواصلة. “

ومن جهتها، لم تتخلف المنظمة الدولية للفرنكوفونية عن مواكبة هذه الجهود في محاولة منها لتقديم مساهمتها في البحث عن السلام وايجاد ديناميكية خاصة به. لكن كافة هذه الجهود لم تتجح حتى الان، للأسف، في احراز اي تقدم مادي في البحث عن ايجاد حل لمختلف وجوه هذا النزاع سوى ما ظهر من اتفاقات جزئية وقثائية كانت نتائجها جد محدودة.

وقد شجع تنامي ظاهرة الارهاب وتفشي التوترات وخطر الانزلاق نحو صدام ثقافات وحضارات، على قيام وعي كاف لضرورة ايجاد حل للنزاع الفلسطيني والشرق اوسطي وضرورة ايجاد حل ملائم له في اقرب المهل. من هنا، فان مبادرات الادارة الاميركية ومختلف مواقف الرباعية تندرج ضمن هذه الديناميكية. ولكن، لنكن على ثقة بان اي حل دائم لمشكلة الشرق الأوسط يجب ان يكون بالضرورة عادلا وشاملا يطاول مختلف اوجه الصراع وفي الميادين كافة.

وكي يكون هذا الحل قابلا للتحقيق في عالم الواقع، فانه يجب ان يتلاءم مسبقا مع ارادة سياسية حقيقية لدى الاطراف المعنية كافة. وفي غياب مثل هذه الارادة، فان البحث عن السلام يجب ان



يترافق مع ضغوطات مناسبة تهدف الى فرض عناصر الحل المقبول بشكل واسع من قبل المجتمع الدولي على جميع الفرقاء.

ان الدول العربية قامت من جهتها بخيار استراتيجي يوم اقترحت في قمة بيروت في العام ٢٠٠٢ مبادرة شاملة للسلام. في المقابل، فان اسرائيل تنغل على نفسها في موقفها الايديولوجي القائم على الرفض. فاحتلال الاراضي العربية لا يزال متواصلا، والشعب الفلسطيني المضطهد لا يزال محروما من حقوقه الاساسية وتحديدًا من حق العودة الى ارضه والعيش في وطن حر ومستقل. كل ذلك، في وقت نشهد فيه تناميا للممارسات والتهديدات الاسرائيلية في ظل مواصلة بناء المستوطنات وتهويد القدس وفرض الحصار على غزة. اما في ما يخص لبنان، فهو يواصل ابراز ثوابته السياسية القائمة على المعاني الاساسية الآتية على وجه الخصوص:

” لبنان يسعى لفرض تطبيق القرار ١٧٠١ بكافة مندرجاته. ”

١- ان لبنان يسعى لفرض تطبيق القرار ١٧٠١ بكافة مندرجاته، وذلك ضمن اطار تمسكه بقرارات مجلس الامن ذات الصلة الضامنة لسيادته ولوحدة اراضيه، ساعيا في الوقت عينه الى توحيد العناصر المكونة لقدراتنا الوطنية بوجه التحديات والتهديدات الاسرائيلية. وفي هذا الاطار، لا بد من توجيه تحية تقدير للدول الفرنكوفونية التي لديها مساهمة في قوات حفظ السلام الدولية في جنوب لبنان.

٢- ان لبنان يسهر على تمتين مؤسساته الشرعية والحفاظ على استقراره الداخلي وعلى مرتكزات الوفاق الوطني والديموقراطية الميثاقية التي يقوم عليها النظام اللبناني في اطار من الحوار واحترام الحريات العامة.

٣- كذلك، فان لبنان يعمل من اجل تأمين اطار ملائم للتطور الاقتصادي والاجتماعي، وهو قد نجح الى حد بعيد في تفادي انعكاسات الازمة المالية العالمية على اقتصاده ونظامه المالي.

” يعمل لبنان من اجل تأمين اطار ملائم للتطور الاقتصادي والاجتماعي. ”

وفي مطلق الاحوال، فان لبنان لن يقبل ان يتم حل ازمة الشرق الاوسط على حسابه او بصورة تتعارض ومصالحه الحيوية. ان الحل لا يجب، في اي حال من الاحوال، ان يجيز التوطين النهائي للاجئين الفلسطينيين على ارضنا الوطنية، وبصورة تتناقض مع حقوقهم الطبيعية وابرزها حقهم الشرعي بالعودة الى ديارهم. وفق هذا التوجه، فان لبنان مدرك انه باستطاعته الاعتماد على التضامن الفاعل للبلدان الشقيقة والصديقة، وتحديدًا الدول الاعضاء في المنظمة الدولية للفرنكوفونية، وذلك من اجل ان تسود قيمنا المشتركة وابرزها العدالة والسلام.

واني اشكركم.

السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي المعتمد في لبنان القصر الجمهوري - ٨ كانون الثاني ٢٠٠٩

في مطلع كل عام يستقبل فخامة الرئيس أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي في لقاءات بروتوكولية لمناسبة عيد الميلاد المبارك والسنة الجديدة.

واللقاء مناسبة لتأكيد المواقف اللبنانية الثابتة، وللإضاعة على السياسات اللبنانية المعتمدة للعام المقبل بحضور ممثلي دول المجتمع الدولي المعتمدين في لبنان.



ج- القسم الثالث: السلك الدبلوماسي

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

يسرّني أن التقيكم في مطلع العام الجديد في هذه الرحاب، وأن أشكركم على الكلمة الطيبة وعلى التمنيات التي وجهها إليّ باسمكم عميد السلك الدبلوماسي المونسيور لويجي غاتي، وأن أتقدّم منكم ومن عائلاتكم ومعاونيكم ومن الدول التي تمثلون، بتمنيات صادقة بسنة جديدة مفعمة بالسعادة والاستقرار والازدهار.

” دان لبنان العدوان الإسرائيلي ضدّ غزة منذ الأيام الأولى لوقوعه، واعتبره عدواناً إجرامياً على الشعب الفلسطيني ككل. “

تحمل مناسبة الأعياد، التي ما زلنا نحتفل بأجوائها، الكثير من المعاني والآمال التي تتمحور في جوهرها، حول مقاصد التضامن والخير والسلام. لذلك، فمن الطبيعي أن تؤلّمكم، كما تؤلّنا، حالات العنف والظلم والاضطهاد التي ما زالت منتشرة في مناطق مختلفة من العالم، وأبرزها هذه الأيام، ما نشهده من عدوان إسرائيلي غاشم ضدّ قطاع غزة، تسبّب بوقوع مئات الشهداء وآلاف الجرحى في صفوف سكان القطاع، ولم تتمكّن الوسائل الدبلوماسية من وقفه لغاية الآن.

لقد دان لبنان العدوان الإسرائيلي ضدّ غزة منذ الأيام الأولى لوقوعه، واعتبره عدواناً إجرامياً على الشعب الفلسطيني ككل، وعمل على دعوة مجلس جامعة الدول العربية للانعقاد على مستوى القمة، للنظر في السبل العملية الكفيلة بوقف هذا العدوان ورفع الحصار، ونصرة القضية الفلسطينية العادلة، بما في ذلك دعوة مجلس الأمن الدولي لتحمل مسؤولياته في هذا المجال.

وهي دعوة ما زالت موجهة إلى المجتمع الدولي بكلّ إلحاح ويحرص لبنان على متابعتها بكلّ ما أوتي من إرادة وعزم.

أصحاب السعادة،

يقع في صلب مهامكم إطلاع الدولة التي أنتم معتمدون لديها، على أحوال بلدانكم وقضاياها، وفي الوقت نفسه إطلاع دولكم على أحوال الدولة التي تعملون فيها. وهذا يتطلّب من قبلكم متابعة مشروعة للشؤون السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة لهذه الدولة، دون التدخّل بطبيعة الحال في شؤونها الداخليّة، وفقاً لما تحدّده وتقرضه اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. فالعلاقات الدبلوماسية هي بامتياز، علاقات من دولة إلى دولة، عبر ممثّلين معتمدين لدى رئيس هذه الدولة، ويعملون في هذا الإطار، على تعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين الدول عبر المؤسسات الدستوريّة دون سواها.

لقد ذكّر عميدكم مشكوراً في كلمته بالجهود التي بذلت على الصعيد الداخلي لتعزيز أجواء التهذئة والحوار، وبالزيارات التي قمت بها لتظهير صورة لبنان الرسالة وإعادته إلى موقعه الدولي المعهود. ويسرّني هنا، كنتيجة لقرار إنشاء علاقات دبلوماسية بين لبنان وسوريا، أن أرخّب بالملكف بتسيير أعمال السفارة السوريّة في لبنان، الذي انضمّ إلى عائلتكم الدبلوماسية، منوهاً بالخطوات التي باشرناها معاً لإنجاز علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء بين بلدينا الشقيقين. واجتماعنا اليوم مناسبة كي نعيد التأكيد أمامكم على أولويات الدولة وثوابتها وأبرز ما تطمح لتحقيقه، بدعم من الشعب اللبناني نفسه ومن الدول الشقيقة والصديقة عبر المؤسسات :

” لبنان عضو مؤسس لمنظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها وقراراتها، ويدعو في الوقت نفسه لإصلاح هيكليتها كي تصبح أكثر ديمقراطيّة وفعاليّة في تنفيذ القرارات الصادرة عنها. “

١- يسعى لبنان كعضو مؤسس لجامعة الدول العربيّة لتعزيز التضامن والعمل العربي المشترك، من منطلق التزامه القومي ووعيه لمصالحه الوطنيّة ولدوره التوفيقي. وهو عضو مؤسس لمنظمة الأمم المتحدة وملتزم بميثاقها وقراراتها، ويدعو في الوقت نفسه لإصلاح هيكليتها كي تصبح أكثر ديمقراطيّة وفعاليّة في تنفيذ القرارات الصادرة عنها. كما أنّه يشارك بنشاط في العديد من المنظمات الدوليّة، ومنها منظمة المؤتمر الإسلامي وحركة دول عدم الانحياز ومنظمة الدول الفرنكوفونية والاتحاد من أجل المتوسط.

٢- ولبنان الذي استطاع بشعبه ومقاومته وجيشه تحرير معظم أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي عام ٢٠٠٠، ملتزم قبل كل شيء بالمحافظة على استقلاله وسيادته ووحدته أراضيه، وبالعمل على تنفيذ القرار ١٧٠١ بجميع بنوده، مع احتفاظه بحقه في استرجاع أراضيه التي ما زالت تحت الاحتلال في كفرشوبا ومزارع شبعا والجزء الشمالي من قرية الفجر بكافة الطرق المتاحة والمشروعة. ولا بدّ لي في هذا المجال أن أعرب عن تقديري للدور الذي تضطلع به قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان والتضحيات التي تقدمها في إطار عمليات حفظ السلام، والإشادة بالتعاون القائم بينها وبين الجيش اللبناني لتنفيذ المهمة الموكولة إليها وفقاً للقرار ١٧٠١ المشار إليه.

” لبنان غير معنيّ بأيّ تفاوض مباشر أو غير مباشر مع إسرائيل، لأنّ المواضيع العالقة بينهما ترعاها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.“

٣- شارك لبنان في مؤتمر مدريد للسلام على أساس المرجعية التي تمّ التوافق عليها في حينه، والضمانات الخطية التي أعطيت له، لأنّه معنيّ بصورة رئيسية في عملية إيجاد حلّ عادل وشامل لجميع أوجه النزاع في الشرق الأوسط على هذه الأسس بالذات، واستناداً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية في جميع مندرجاتها، والتي تؤكد على حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة على ترابه الوطني، ولا تسمح بأيّ شكل من أشكال التوطن على الأراضي اللبنانية. ومن الطبيعي أن تقوم وكالة الأونروا، بانتظار الحلّ النهائي، بكامل التزاماتها، إلى جانب الدولة اللبنانية، في مجال توفير الرعاية والمساعدة الإنسانية للاجئين. إلا أنّ لبنان غير معنيّ في المقابل بأيّ تفاوض مباشر أو غير مباشر مع إسرائيل، لأنّ المواضيع العالقة بينهما ترعاها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرارين ٤٢٥ و ١٧٠١، التي تدعو جميعها لانسحاب إسرائيلي فوري وبدون شروط من كامل الأراضي اللبنانية، دونما حاجة لأيّ تفاوض في هذا المجال. ونحذّر هنا من التهديدات الإسرائيلية المستمرة ضد لبنان وشعبه وبنيتة التحتية، طالبين من دولكم كلّ دعم وتأييد لوقف هذه التهديدات وردع أيّ عدوان.

٤- انطلاقاً من واجبه بالمحافظة على أمن مواطنيه وكرامتهم، وعلى روح التسامح والتعايش التي يميّز بها، والتزاماً منه بموجباته الدولية، يعمل لبنان على مواجهة الإرهاب في كافة أشكاله. وهو يسعى من هذا المنطلق لتعزيز قدرات جيشه الوطني وقواته المسلحة ويثمن عالياً في هذا السياق،

مجمل المساعدات التي قدّمت إليه من قبل الدول الشقيقة والصديقة. أما انطلاق أعمال المحكمة ذات الطابع الدولي الخاصة باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه فستواكبها الدولة باهتمام، خدمةً للحقيقة وبعيداً عن أيّ تسييس.

٥- الدولة اللبنانية ملتزمة باتفاق الطائف، وتعمل لتشجيع المصالحات وترسيخ ثقافة الحوار والتوافق بين اللبنانيين على أسس ثابتة وراسخة، كما أنّها ملتزمة بمتابعة تنفيذ مقررات مؤتمر الحوار الوطني وباستمرار البحث في السبل الكفيلة بالتوافق على استراتيجية دفاعية وطنية من خلال طاولة الحوار وفقاً لاتفاق الدوحة. وستشهدون يا أصحاب السعادة بتاريخ ٧ حزيران القادم عملية انتخابات نيابية دورية جديدة في لبنان، على قاعدة الشفافية والنزاهة على ما نسعى إليه، ونأمل في أن يشكل هذا الاستحقاق مناسبة لإعطاء دفع جديد للممارسة الديمقراطية، وبأن ينتج تمثيلاً واقعياً يخرج البلاد من حدة التجاذبات السياسية، ويسمح بإطلاق عجلة الدولة وحسن تطبيق سياسات الحكومة، الهادفة في جوهرها الى توفير الأمن والاستقرار والتنمية المتوازنة والمستدامة.

” الدولة ستولي اهتماماً متزايداً بالشأنين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال خطة متكاملة.“

٦- وإلى جانب اهتمامها بالشأنين السياسي والأمني، فإنّ الدولة ستولي اهتماماً متزايداً بالشأنين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال خطة متكاملة في هذا الصدد وإصلاح الإدارة وترشيد الإنفاق وتحديث المؤسسات وفقاً لمعايير الكفاءة. وسنحرص في هذا المجال، على تشجيع التنمية الريفية، وأنشطة المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم، وتعزيز التكامل مع هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاصّ ومجمل القوى الحية في البلاد. ويهمّني في هذا المجال أن أشير، إلى أنّ المساعدات التي يتلقاها لبنان مشكوراً من دولكم ومن المنظمات الدولية المعنية من منطلق روح الصداقة والتعاون، تساهم في الوقت نفسه في خدمة قضية الديمقراطية والاعتدال والسلم الأهلي، في منطقة ما زال يتهدها البؤس والتطرّف والعنف.

كما لا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أتقدّم بالشكر من الدول الممثلة هنا، التي تستضيف جاليات لبنانيّة على أراضيها، وخصوصاً تلك التي قمت بزيارتها خلال الأشهر الماضية، على الحماية والرعاية التي توفرها لهذه الجاليات، التي تقوم بدورها الموازي في المساهمة، ضمن القوانين المرعية الإجراء، في عملية التطوّر الإنساني والاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول.

” لبنان في جوهره وفلسفة وجوده، واحة حرّية وديمقراطيّة ومساحة تسامح وتعايش وتوافق وحوار، يلتزم بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.“

٧- ولا تستقيم سياسة الدولة أخيراً إذا لم تخصص شؤون التعليم والتربية والثقافة باهتمام خاصّ. من هنا جاءت دعوتي لطلاب لبنان بمناسبة الاستقلال للالتزام بالمواطنيّة الصحيحة وبالقيم وباحترام القوانين، والمحافظة على تمايز لبنان وفرداته. وفي هذا السياق، بدأنا استعدادنا للاحتفال ببيروت كعاصمة عالميّة للكتاب طيلة هذا العام، وكمقر لإقامة الالعاب الفرنكوفونية وسعينا لإنشاء دار للأوبرا ومكتبة وطنيّة حديثة ودار للثقافة.

ويبقى لبنان في جوهره وفلسفة وجوده، واحة حرّية وديمقراطيّة ومساحة تسامح وتعايش وتوافق وحوار، يلتزم بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي شارك في صياغته، ويحترم الحريّات العامة، وفي طليعتها حرّية الرأي والمعتقد، وفقاً لما تنصّ عليه مقدمة دستوره. من هنا دعوتي في الأمم المتحدة بالذات، لتكريس لبنان كمركز دولي لإدارة حوار الأديان والثقافات والحضارات. والجدير بالذكر أنّ لبنان تقدّم بطلب من الدول الشقيقة والصديقة لدعم ترشيحه لأحد المقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن في الانتخابات التي ستجري خلال الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو إذ يشكر الدول العديدة التي أعلنت لغاية الآن عن تأييدها لهذا الترشيح، يأمل أن يحظى ترشيحه هذا بدعم جميع الدول الممثلة من خلالكم في هذا اللقاء.

لقد أثبتت الأزمة الماليّة العالميّة الأخيرة وما رافقها من تقلّبات واضطراب، أنّه ليست هناك مكتسبات دائمة للبشريّة، وأنّ التاريخ لا ينتهي، وأنّ الحركات الشعبيّة والمطلبيّة والإيديولوجيّات الجانحة في اتجاهات مختلفة ومتضاربة، ما زالت تتهدّد النظم وتحكّم بمصائر الشعوب والمجتمعات،

مع ما تحمل هذه التجاذبات من مخاطر عنف ويؤس وانعدام استقرار وحروب. وهذا ما يجب أن يدفعنا جميعاً لإعادة النظر في الأسس التي ثبّتنا عليها البنيان الدولي منتصف القرن الماضي، ولوضع قواعد أكثر وضوحاً وضوابط أكثر فعاليّة لضمان الاستقرار والسلام والتنمية.

يسرّني في نهاية هذا اللقاء أن أكرر لكم، ومن عبركم إلى ملوكم ورؤسائكم، تهنّتي وتمنياتي بالعام الجديد، معرباً عن ثقتي الكاملة باستعدادكم الدائم للدفع باتجاه مؤازرة لبنان وقضاياه العادلة.

وفي الختام، أرجو أن ترفعوا سعادة القاصد الرسولي، إلى قداسة البابا بينيديكتوس السادس عشر، الذي كان لي شرف لقائه في حاضرة الفاتيكان العام الماضي، عميق شكرنا لاهتمامه الدائم بقضيّة لبنان وبقضيّة السلام والعدالة في الشرق الأوسط، مع أصدق تمنياتنا له بدوام الصّحة والسعادة في خدمة القيم الروحيّة والإنسانيّة السامية التي نؤمن بها جميعاً.

سعادة السفير البابوي المونسنيور غبريال كاتشيا،
عميد السلك الدبلوماسي،
اصحاب السعادة،
حضرة ممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدة في لبنان،

السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي المعتمد في لبنان
القصر الجمهوري – ١٢ كانون الثاني ٢٠١٠

اللقاء الثاني لفخامة رئيس الجمهورية مع أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد في لبنان.

أشركم بدايةً على تهنئتكُم لي لمناسبة العام الجديد وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إليّ باسمكم، عميد السلك الدبلوماسي المونسنيور غبريال كاتشيا، وأن أتقدّم منكم ومن عائلاتكم ومعاونيكُم بأطيب التمنيات الشخصية. كما أرجو أن تنقلوا إلى رؤساء الدول والمنظمات التي تمثلونها تمنياتي الصادقة لهم بمزيد من النجاح في قيادة شعوبهم على دروب الاستقرار والعزّة والازدهار. ولا يسعني سعادة العميد، إلا أن أخصّ بالذكر هنا قداسة البابا بينديكتوس السادس عشر، راجياً أن ترفعوا إليه كامل احترامنا ودعائنا، ومشاركتنا آماله بعالم ترعاه المبادئ والقيم، ويعمّ في أرجائه العدل والخير والأمان والسلام.

”بتنا نواجه معاً تحديات ومشكلات كونية تتطلب منا ومن المجتمع الدولي معالجات شاملة.“

أصحاب السعادة،

تتابعون باهتمام مشروع مجريات الأمور على الساحة اللبنانية، ومن خلالها على الساحة الإقليمية، وذلك بحكم عملكم الدبلوماسي، في إطار ما تحدّده وتسمح به اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. وكذلك بحكم ما تربطنا بدولكم على الصعيد الثنائي من علاقات صداقة وتعاون يصل بعضها إلى حدّ الشراكة. أضف إلى ذلك، أننا بتنا نواجه معاً، في عالم متداخل، تحديات ومشكلات كونية تتطلب منا ومن المجتمع الدولي معالجات شاملة، أكان ذلك على صعيد الأمن والسلام، أو تغيير المناخ، أو حماية البيئة، أو الحدّ من انتشار الأمراض والأوبئة. لذلك، فإنّ هذا اللقاء التقليدي الذي يجمعنا اليوم، ليس فقط مناسبة لتقبّل التهاني، بل كذلك، للإضاءة على موقف لبنان من أبرز القضايا المطروحة، وللتأكيد على ثوابته ومطالبه المحقّة، واستشراف آفاق المرحلة القادمة وما تحمله من مشاكل وتحديات.

لقد طغت على العقد الماضي، مع بداية هذا القرن بالذات، أعمال إرهاب وعنف واغتيال وعدوان، وطاولته أزمة مالية ما زالت الدول والمجتمعات تجهد للسيطرة على تداعياتها. إلا أنّ العام الماضي جاء



أصحاب السعادة،

لقد تمكّن لبنان، بتأييد ودعم مشكوريين من دولكم، من الفوز بمقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي للعامين القادمين؛ وهي مسؤولية سننتشرّ بتوليّها، تأكيداً لعزمنا على تثبيت مركز لبنان ومكانته على الصعيد الدولي، وعلى مقدرتنا على رفع التحدي الذي يشكّله انضمام أيّ دولة الى المجموعة المولجة اقتراح واعتماد مشاريع القرارات الكفيلة بحماية الأمن والسلم الدوليين. وسيعتمد لبنان في عملية اتخاذ قراره، على مبادئ إرشادية متكاملة. فهو سيستوحي من جهة، مصلحته القومية العليا، وموقف مجموعة الدول العربية التي يمثلها في مجلس الأمن، إضافة للموقف الذي يفيد الإنسانية جمعاء في ضوء ما تفرضه شرعة الأمم المتحدة على الدول من موجبات، وما سيكون متوفراً داخل مجلس الأمن من معلومات ومعطيات في مرحلة التداول والقرار. وسيشجّع لبنان بصورة عامة، على تغليب الحلول الدبلوماسية التي تأخذ بعين الاعتبار مصالح الشعوب وحقّها في العيش الهانئ الكريم.

” لبنان يفوز بمقعد في مجلس الأمن ويؤكد قدرته على رفع التحدي وعزمه على تثبيت مكانته على الصعيد الدولي.“

أصحاب السعادة،

لقد شهد الوضع الداخلي خلال السنة الماضية تحسّناً ملحوظاً على أكثر من صعيد؛ وشهد الوضع العربي بشكل عام دفعاً مميّزاً باتجاه التقارب والتفاهم، وحافظت الدول العربية مجتمعةً في قمة الدوحة الأخيرة على التزامها بالمبادرة العربية للسلام، لفترة إضافية ومحدودة. إلا أنّ هذا التقدم لا ينسحب على المشهد الإقليمي العام، بسبب تعنّت إسرائيل وممانعتها وممارساتها التعسّفية، لاسيما استمرارها بفرض الأمر الواقع، وبناء المستوطنات وتهويد القدس، وتضييق الخناق على غزة، وإطلاق التهديدات المتتالية ضدّ لبنان ومؤسساته وبناءه التحتية. وعوض الانكفاء والاستسلام أمام التعنّت الإسرائيلي وتوجيه الجهد نحو الطرف المسلوبة حقوقه، لدفعه لتقديم المزيد من التنازلات، فإنّ العدالة تقضي بتصليب الموقف الدولي حول عناصر الحلّ العادل والشامل لقضية الشرق الأوسط،

بالنسبة إلى لبنان أفضل بكثير من سابقه من الأعوام، ومهدّ الطريق، بما شهده من تطورات إيجابية وإنجازات سياسية ودبلوماسية وأمنية واقتصادية، لمزيد من أجواء التهدئة والاستقرار والنمو. لقد تحقّق في الواقع العديد مما جاء في تمنياتكم لنا مطلع العام الماضي، ومما عقدنا العزم على إنجازه. فجرت انتخابات نيابية حرّة في أجواء من الديمقراطية والهدوء اعترف بنتائجها جميع الأطراف، وتمكّن لبنان من إعادة ثقة العالم الخارجي والعربي وثقة أبنائه المغتربين به، وبمكانته واستقراره وصلابة مؤسساته؛ ومن تلا في تداعيات الأزمة المالية العالمية. فاستقطبنا أعداداً غير مسبوقة من المغتربين والسوّاح، وتضاعفت التحويلات المالية إلى المصارف اللبنانية، وارتفع معدّل النمو، بما يسمح بتعزيز فرص الاستثمار وتنشيط العجلة الاقتصادية ككلّ.

” تمكّن لبنان من إعادة ثقة العالم الخارجي والعربي وثقة أبنائه المغتربين به، وبمكانته واستقراره وصلابة مؤسساته.“

وتتمّ تنظيم مؤتمرات عربية ودولية ومهرجانات مميّزة، بما في ذلك الدورة السادسة للألعاب الفرنكوفونية، بالتزامن مع تكريس بيروت عاصمة عالمية للكتاب. وعلى الصعيد السياسي ترسّخ الوفاق الوطني، وتشكّلت حكومة ائتلافية أرخت على البلاد أجواء إضافية من الطمأنينة والهدوء، وعقدت العزم على العمل من أجل الإنماء والتطوير؛ وتوطّدت علاقاتنا المميّزة مع سوريا وانفتحت على مزيد من الآفاق. كما نجحت السلطات الأمنية اللبنانية في تفكيك العديد من شبكات التجسس الإسرائيلية الهادفة لزعزعة الاستقرار، وفي إظهار جدارة في اعتقال مجموعات إرهابية كانت تضرر شراً بلبنان وبالقوات الدولية العاملة على أراضيها. من هنا سعيانا الدائم لتزويد الجيش اللبناني بالأسلحة الحديثة لتمكينه من حماية حدوده الجنوبية ومحاربة خطر الإرهاب.

في ضوء كلّ ذلك، فإنّ أيّ إجراء أو تدبير تمييزي قد يهدف لوضع لبنان واللبنانيين بالذات، وبصورة خاصة المسافرين منهم، في خانة الشكّ والتضييق، لا يمكن إلا أن يكون موضع استهجان واحتجاج ويستوجب الحؤول دون إقراره واعتماده. كما لا يسعنا في مجال آخر، إلا أن نوّكد حرصنا على الحريات الإعلامية وحرية التعبير، في سياق الاعتراض على أيّ قرار قد يقضي بمنع قنوات تلفزيونية، ومنها لبنانية، عن البثّ عبر الفضائيات.

المستند الى قرارات الشرعيّة الدوليّة، وتحديد أطر زمنيّة ووسائل ضغط مناسبة لضمان تنفيذ هذا الحلّ الذي طال انتظاره.

ويبقى لبنان من جهته، متمسكاً بخياراته وثوابته الوطنيّة، كما عبّرتُ عنها في خطاب القسم، وكما وردت في البيان الوزاري لحكومة الوحدة الوطنيّة الحائزة على ثقة المجلس النيابي ودعمه. لقد تمكّن لبنان، بفضل مجمل مكوّنات قدرته، أيّ شعبه وجيشه ومقاومته، من إرغام إسرائيل على الانسحاب من معظم الأراضي التي كانت تحتلها في الجنوب اللبناني، بعد اثنتين وعشرين سنة من الرفض المستمرّ للجهد الدبلوماسي الهادف لدفعها لسحب قواتها من كامل الأراضي اللبنانيّة بصورة فوريّة وغير مشروطة، تنفيذاً لمقتضيات قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥.

” ندعو المجتمع الدولي لتعزيز جهوده لفرض تنفيذ القرار ١٧٠١ على إسرائيل. “

وهو إذ يحتفظ اليوم بحقه في تحرير أو استرجاع ما تبقى له من أراضٍ محتلة في الجزء الشمالي من قرية الفجر وتلال كفرشوبا ومزارع شبعا اللبنانيّة، بكافة الوسائل المشروعة والمتاحة، فإنّه يكرّر التزامه بالعمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ١٧٠١ بجميع مندرجاته ويدعو المجتمع الدولي من جديد لتعزيز جهوده لفرض تنفيذ هذا القرار على إسرائيل، حرصاً على مستلزمات الأمن والسلم في لبنان والمنطقة كلّ. ولا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أعرب تكراراً عن التقدير للتضحيات التي تقدمها القوات الدوليّة في سياق سعيها لتنفيذ المهمة النبيلة الموكولة إليها في الجنوب اللبناني، متنبياً على التنسيق القائم بين هذه القوات والجيش اللبناني. وهذا ما رغبت في التأكيد عليه من خلال الزيارة التي قمت بها البارحة إلى الجنوب.

أصحاب السعادة،

تعلمون حرص لبنان على حقّ اللاجئين الفلسطينيين الشرعي والإنساني في العودة إلى أرضهم وديارهم الأصليّة، ورفضه أيّ شكلٍ من أشكال توطينهم على أراضيهم، وفقاً لما جاء في مقدمة الدستور

الذي توافق عليه اللبنانيون، وفي متن المبادرة العربيّة للسلم، التي جاء في فقرتها الرابعة ما حرفيته : «ضمان رفض كلّ أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربيّة المضيفة». وقد بدأ هذا الموقف يلقي تفهماً، ولو جزئياً، لدى العديد من الدول الفاعلة، من خلال تأكيدها في هذا السياق بالذات، على أنّها لن تقبل بأيّ حلّ لقضية الشرق الأوسط يكون على حساب لبنان ومصالحه الحيويّة. وتبقى الحاجة قائمة بطبيعة الحال لبلورة هذا الموقف وتطويره وترجمته على الصعيد العملي من خلال خطة متكاملة سنعمل على إعدادها.

وبموازاة واجب المحافظة على الأمن والاستقرار على الصعيد الداخلي، ومواكبة آفاق السلم ومخاطر الحرب على الصعيد الإقليمي، ومتابعة الحوار للاتفاق على استراتيجية وطنية شاملة، فإنّ الجهد سيتركّز هذا العام على تعزيز سبل إعادة بناء الدولة والمؤسسات، وتحقيق الإصلاح في مختلف أوجهه، وإقرار القوانين الخاصة بالجنسيّة والانتخابات. كما ستعطى عناية خاصة للشؤون الحياتيّة والتنمية، التي من شأنها تحسين أوضاع اللبنانيين المعيشيّة وهناء عيشهم، وتوسيع فسحة الأمل لديهم. وقد اعتبرت الحكومة اللبنانيّة الجديدة بحقّ، أنّ أولويات المواطنين هي أولويات الحكومة.

” تقضي المبادرة العربيّة للسلم بـ «ضمان رفض كلّ أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربيّة المضيفة». “

من هذا المنطلق ومن كلّ ما تقدّم، يتطلّع لبنان إلى تعاون كامل مع دولكم ومع المنظمات الدوليّة التي تمثّلونها بجدارة في لبنان، لتعزيز أطر الصداقة في ما بيننا وخدمة قضية السلام والتنمية والديمقراطيّة والعدالة والاعتدال.

أكرّر لكم تهنّتي بالعام الجديد وكلّ عام وأنتم بخير.

سعادة السفير البابوي المونسنيور غبريال كاتشيا،
عميد السلك الدبلوماسي،
أصحاب السعادة،

إنّها مناسبة طيّبة ومفيدة أن نلتقي مطلع كل عام، وفقاً لتقليد عريق، لتبادل التهاني بحلول العام الجديد، واستعراض أبرز مراحل السنة الفائتة، واستشراف آفاق الأشهر القادمة وما تحمله من آمال وتحديات.

وإذ أشكركم سعادة القاصد الرسولي، على ما عبّرتم عنه من تمنيات ومشاعر طيّبة تجاهي وتجاه لبنان، باسم أعضاء السلك الدبلوماسي، أرجو أن تنقلوا إلى قداسة البابا بينديكتوس السادس عشر، أصدق مشاعر الاحترام والتمنيات بدوام الصّحة والنجاح في توجيه مجتمعا المعاصر نحو مقاصد الخير والعدالة والوئام، وفقاً لما عبّر عنه بصورة خاصّة في رسالته الأخيرة بمناسبة اليوم العالمي للسلام.

” تميّز العام الماضي باستمرار حالة الاستقرار، وارتفاع معدّلات النمو الاقتصادي، وبالحرص على احترام الاستحقاقات الدستورية.“

لقد تميّز العام الماضي على الصعيد اللبناني، باستمرار حالة الاستقرار، وارتفاع حجم الودائع ومعدّلات النمو الاقتصادي، وبالحرص على احترام الاستحقاقات الدستورية، ومنها الانتخابات البلدية التي أجريت في مواعيدها، تحفيزاً للروح الديموقراطية ولستلزمات التنمية المحلية. كما تمكّن المجلس النيابي من إقرار مشاريع قوانين مهمة، كمشروع قانون النفط، الذي يحيي لدى اللبنانيين آمالاً مشروعة بتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، مع تنامي القناعة بإمكانية استثمار ما تختزنه بحارنا في جوفها من ثروات.

وتسنّى للبنان أن يثبت جدارته في المشاركة في مداولات وقرارات مجلس الأمن الدولي، والمساهمة بفعالية في عملية البحث عن حلول للمشاكل والنزاعات العديدة القائمة في مناطق مختلفة من العالم، وذلك وفقاً لمقتضيات العدالة والقانون الدولي.

إلا أنّ نهاية العام ٢٠١٠ شهدت جموداً في عمل مؤسسات الدولة، وبخاصة مجلس الوزراء، وهو

السلك الدبلوماسي العربي والاجنبي المعتمد في لبنان
القصر الجمهوري – ١٧ كانون الثاني ٢٠١١

اللقاء الثالث لفخامة رئيس الجمهورية مع أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد في لبنان.



جمود طاول كذلك، وللأسف، هيئة الحوار الوطني. ويعود ذلك في أبرز مسبباته إلى اعتبارات ظرفية وبنوية، منها ما يتعلّق بالجدل المحيط بموضوع المحكمة الدولية لجهة التسييس والمصادقية، ومنها ما هو طبيعي في الأنظمة التوافقية التي تعتمد على التعددية. وقد أفضى كل ذلك إلى استقالة الحكومة، والذهاب الى استشارات نيابية، تمهيداً لتشكيل حكومة جديدة، وفقاً لأصول اللعبة الديموقراطية، وأحكام الدستور وروحته. لقد كرّست قمةً بعدا ثلاثية والبيان الصادر عنها بتاريخ ٢٠ تموز ٢٠١٠، مقارنةً لضمان الاستقرار في بلادنا، والحوّل دون الوقوع في شرك الفتنة المطلة على لبنان بأوجه وطرق مختلفة، وبالتالي لمعالجة المشاكل عن طريق الحوار، والاحتكام في كل ظرف إلى المؤسسات الشرعية الحاضرة والناظمة للعمل السياسي.

وقد سبق لي أن أشرت في الخطاب الأخير لذكرى الاستقلال أنّه مع امتناننا للأشقاء العرب لمبادراتهم لدعم لبنان وتحسين سلمه الأهلي وإمكانية الاستفادة من مساعيهم الحميدة، فإنّ المسؤولية الأولى والأهم تبقى على عاتقنا نحن اللبنانيين، لاجترار الحلول السياسية المناسبة والثبات عليها، وذلك من خلال المؤسسات ونهج الحوار الصادق والخلاق. والفرصة ما زالت متاحة أمامنا، بالرغم من التجاذب القائم، كي نثبت مقدرتنا على إدارة شؤوننا بأنفسنا وأخذ الخيارات الشجاعة والحكمة التي من شأنها أن تقودنا من جديد على دروب الاستقرار والعدالة والنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

”يسمى النظام اللبناني لمختلف الطوائف بالمشاركة الفعلية في السلطة، وليس فقط بالعيش معاً، وهو يمثل صيغة مميزة وتحدياً يتوجب علينا جميعاً إنجازه.“

ولطالما اعتبرنا أنّ النظام اللبناني، الذي يسمح لمختلف الطوائف بالمشاركة الفعلية في السلطة، وليس فقط بالعيش معاً، يمثل صيغة مميزة وتحدياً يتوجب علينا جميعاً إنجازه، في وجه التيارات المتطرّفة المحرّضة على العنف والإرهاب والرافضة للرأي الآخر، وكنقيض للدول والمجتمعات التي تسعى لتكريس العنصرية أو الدكتاتورية أو الانعزال كأنظمة حكم مغلقة، ذلك مع وعينا الكامل لضرورة استمرار الجهد لتعزيز فكرة المواطنة كهدف رفيع ومحاربة الفكر الطائفي والتعصب، دون المساس بنظام المشاركة الطائفية التي اعتمدها لبنان وارتضاها منذ العام ١٩٤٣ وصولاً إلى التوافق

على مبدأ المناصفة وخصوصاً احترام ما نص عليه البند "ي" من مقدمة الدستور بأن "لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

أيها السادة،

إنّ استقرار الدول يتوقّف بصورة رئيسية على طبيعة النظام السياسي الذي تختاره، ومقدرتها على تحقيق دعائم الاستقلال والعدالة الاجتماعية، وتجميع قدراتها الوطنية في مواجهة أيّ أطماع أو عدوان خارجي.

”سنستمرّ في تعزيز قدراتنا الوطنية الرادعة، والعمل على استرجاع أو تحرير ما تبقى لنا من أراض محتلة بجميع الطرق والوسائل المتاحة، بما في ذلك حقناً المشروع في مقاومة الاحتلال.“

لذا، وبموازاة سعينا لتذليل العقبات الطارئة وإيجاد الحلول العاقلة والرشيدة لما يعترض حياتنا السياسية ومسيرتنا القومية من صعوبات، سنستمرّ في جهد مواز، من ضمن ثوابتنا الوطنية، وما تعاهدنا عليه والتزمناه، لتحسين وحدتنا الوطنية والدفاع عن سيادتنا وثرواتنا الطبيعية، بما في ذلك حقول النفط والغاز الواقعة قبالة سواحلنا، والعمل على فرض تنفيذ القرار ١٧٠١ في جميع مندرجاته، بالتعاون مع قوات اليونيفيل التي نفدّ دورها كامل التقدير، ومواجهة خطر الإرهاب وشبكات التجسس والعمالة التي تسعى إسرائيل من خلالها لزرع بذور الفتنة في لبنان، بما في ذلك خرقها لشبكة الاتصالات.

كما سنستمرّ في تعزيز قدراتنا الوطنية الرادعة، والعمل على استرجاع أو تحرير ما تبقى لنا من أراض محتلة بجميع الطرق والوسائل المتاحة، بما في ذلك حقناً المشروع في مقاومة الاحتلال. كما أنّه لا بدّ من العمل على استكمال تطبيق اتفاق الطائف، ووضع قانون جديد للجنسية وللانتخابات النيابية، والمضي في دراسة مشروع اللامركزية الإدارية، ووضع الخطط المناسبة لقطاعات العمل

الفصل الثالث: لبنان في العالم

والخدمات والإنتاج، وتوضيح كيفية معالجة الإشكالات الدستورية وتوزيع المسؤوليات، بما يكفل حسن سير المؤسسات. أما بالنسبة لتطور الأوضاع في الشرق الأوسط، فقد أقفل عام ٢٠١٠ على خيبة أمل كبيرة بإمكانية تحقيق تقدم يُذكر في عملية السلام، بسبب تعنت حكومة إسرائيل ورفضها مبادرة السلام العربية وأي مبادرة أخرى تهدف لإعادة الحقوق لأصحابها الشرعيين وإيجاد حل عادل وشامل لكافة أوجه الصراع العربي-الإسرائيلي. ناهيك عن استمرارها في احتلال الأرض ومحاصرة غزة وتهويد القدس وبناء المستوطنات ورفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين سعياً لتوطيئهم في الدول العربية المضيفة، وهو ما يرفضه لبنان بصورة قاطعة ومشروعة. كما دنست يد الإرهاب خلال الأسابيع الماضية، دور العبادة بصورة مشينة، وأزهقت دم المدنيين المسلمين الأبرياء، واستهدفت روح التسامح والتعايش التي تميّزت بها منطقتنا العربية طيلة قرون. وهذا ما يستدعي جهداً إضافياً لتعزيز الحرية الدينية وحمايتها وتوطيد ثقافة الحوار والسلام التي لا يمكن فصلها عن ثقافة العدالة السياسية والاجتماعية.

” تعزيز الحرية الدينية وحمايتها وتوطيد ثقافة الحوار والسلام التي لا يمكن فصلها عن ثقافة العدالة السياسية والاجتماعية. “

سعادة السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية،

يسرني في نهاية هذا اللقاء أن أعبر لكم بدوري، وعبركم إلى ملوك ورؤساء الدول التي تمثلونها بجدارة، عن تهنئتي وتمنياتي الحارة بالعام الجديد، معرباً عن ثقتي الكاملة بحرصكم على نقل صورة الأوضاع في وطننا بدقة وأمانة وإيجابية، وبعزمكم على العمل والتعاون من أجل دعم لبنان وقضاياه وقضية الحق والسلام والعدالة في الشرق الأوسط، مهما برز من عراقيل وصعوبات.

وكلّ عام وأنتم بخير.

السيد جاسم الخرافي رئيس مجلس الأمة الكويتي خلال
الزيارة الرسمية إلى الكويت
الكويت - ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩

زيارة رئيس الجمهورية إلى دولة الكويت، تلاقي العلاقات المتينة التي تربط البلدين
منذ أواسط القرن العشرين، والدعم اللامحدود الذي قدمته الكويت إلى لبنان في كافة
المراحل.

ولا شك أن أجواء العشاء الذي دعا إليه رئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي
على شرف الرئيس سليمان، مفعمة بالخطاب الأخوي والقلوب المفتوحة.



أ- القسم الأول: مع قادة العالم

سعادة السيد جاسم محمد الخرافي رئيس مجلس الأمة الموقر،
الأخ مرزوق ناصر الخرافي المحترم،
معالي الوزراء، أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

يسعدني تلبية دعوتكم الى هذا العشاء الذي تكرمتم بإقامته على شرفي يوم وصولي الى دولة الكويت العزيزة، في الوقت الذي تمر به غزّة بأصعب الأوقات إزاء العدوان الإسرائيلي، الإجرامي، ويواجه عالمنا العربي أخرج المراحل والتحديات التي لم تعد تقتصر في تهديدها على أمن وسلامة واستقرار بلادنا، بل تخطتها لتصل الى عمق أمننا الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. أرى لزاماً علينا أن نقف صفاً واحداً متّحدين متكاتفين لمواجهة هذه الأخطار.

لا شك أن لبنان وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تتخبط بها معظم الدول على أثر الأزمة الاقتصادية العالمية، ما زال مقرأً آمناً للاستثمار والأعمال، خاصة وأن تشريعاته وبيئته الاستثمارية قد أنتجت خلال السنوات العشر الأخيرة مشاريع ناجحة في القطاعين العام والخاص. وتأتي ملائمة هذه النجاحات نظراً لموقعه الجغرافي المتميّز، فهو ما زال بوابة رئيسية الى الاستثمارات العربية بالإضافة الى استقرار السوق النقدية والمالية وصلابة قطاعه المصرفي.

ولابد من الإشارة أيضاً الى الحوافز والتسهيلات التي يقدمها لبنان الى المستثمرين من خلال قانون تشجيع الاستثمارات بحيث لا يفرّق ما بين المستثمر العربي والأجنبي والمحلي.

” ما زال لبنان مقرأً آمناً للاستثمار والأعمال رغم الأزمة الاقتصادية العالمية. “

نذكر هنا مساهمة المستثمرين العرب الذين استفادوا من مناخ الاستثمارات والأعمال السائد في لبنان وخير مثال على ذلك المستثمرون الكويتيون الذين آمنوا وراهنوا على لبنان والذين أدعواهم مجدداً بهذه المناسبة الى مضاعفة استثماراتهم في قطاعاته المنتجة.

أخيراً لا يسعني إلا أن أشكر دولة الكويت على الدعم الذي قدمته للبنان مباشرة أو من خلال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

كما لا يسعني الا أن أنوّه باستضافة الكويت منذ القدم لجالية لبنانية عريقة، وتوفيرها لها أطر العيش والعمل الكريمين فأضحت تشكّل جسراً من جسور التواصل والتكامل بين بلدينا وشعبينا الشقيقين. ونحن نعلم أن لبنان بالنسبة لكم هو وطن ثان ونحن نرى في الكويت نِعَم الشقيق وخير الصديق.

” تكمن عناصر صمودنا وعزّتنا في وحدة الصف
الفلسطيني والعربي وفي روح المقاومة المتجذّرة فينا. “

ويبقى الهم الأساسي اليوم نصرة أهلنا في غزّة لوقف العدوان عليها وعلى الشعب الفلسطيني ككل ورفع المعاناة عن سكانها، والبدء بورشة إعادة إعمارها. فمهما تغطّرت إسرائيل وتمادت في عدوانها وظلمها فإن وحدة الصف الفلسطيني والعربي وروح المقاومة المتجذّرة فينا والتي أثبتت غلبتها في وجه عدوان تموز ٢٠٠٦ كفيلاً بتوفير عناصر صمودنا ونصرتنا وعزّتنا.

تكراراً، شكراً لكم وللكويت لالتزامكم السلام والاستقرار.

عشتم وعاشت الكويت.

الرئيس نيكولا ساركوزي خلال زيارة الدولة إلى فرنسا
باريس، فرنسا – ١٦ آذار ٢٠٠٩

تؤكد زيارة الدولة التي قام بها رئيس الجمهورية إلى فرنسا على عمق الصداقة المميزة والتاريخية بين لبنان وفرنسا. وهي تعبّر عن يقين كل لبناني أن فرنسا تشكل حليفاً لا يضاهي لبنان في سعيه إلى استرجاع حقوقه العادلة، وتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية،

اسمحوا لي في هذا المكان المزدان بروائع الماضي ووسط رموز الجمهورية الفرنسية، ان اتقدم منكم بعبارات الشكر للاستقبال الذي خصيتُمونا به. انكم الليلة، وعبر شخصي، تظهرون مدى ارتباطكم باللبنانيين جميعاً، وانتم تالياً تكرمون لبنان بأسره هذه الليلة. وها ان عباراتكم المرحبة تدخل الى اعماق القلب وتشجعني على المضي قدماً في تنفيذ المهمة التي اوكلت الي.

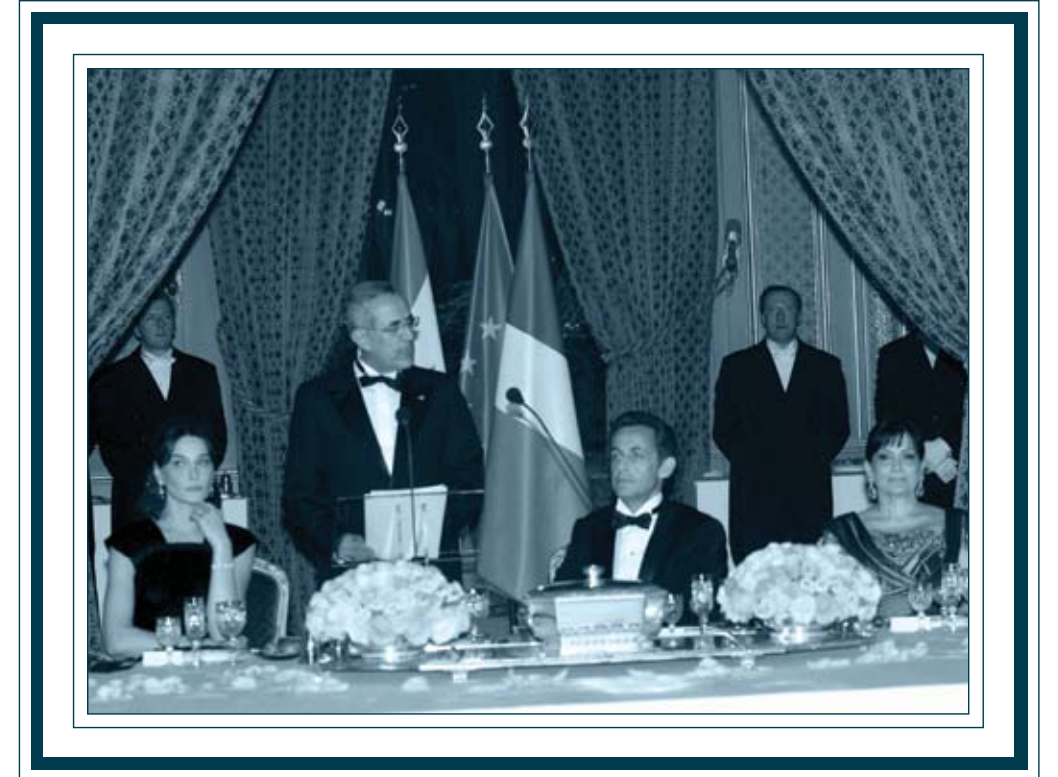
لقد حددتم الخطوط الكبرى لسياستكم تجاه لبنان، بالعبارات الالية: "ان لبنان، ومنذ غابر العصور، غال على قلب الفرنسيين. وهذه الصداقة ليست موجهة الى مجموعة او فئة معينتين. ان فرنسا صديقة لجميع اللبنانيين من دون استثناء لأنها متعلقة للغاية بحرية لبنان التامة وباستقلاله الناجز وبسيادته الكاملة".

ومن خلال مساهمتنا وبفضل اصرارنا الوطني، غدت هذه التطلعات التي يشاطركم فيها كثيرون، على طريق التنفيذ: فالاستقلال يترسخ، والحوار الوطني اعيد اطلاقه، والمؤسسات استعادت مكانتها. وحضوري بينكم الليلة شاهد على المسيرة المنجزة وعلى التقدم الذي تحقق منذ توقيع اتفاق الدوحة. وعلى الرغم من العقبات والصعوبات، لا يزال علينا، تحديداً، ان نتفق في ما بيننا على استراتيجية وطنية للدفاع. واود ايضا ان احيي الشخصيات التي تحيط بكم، والتي لا تألو جهداً في تدعيم اواصر الصداقة والتعاون بين شعبي.

"الاستقلال يترسخ، والحوار الوطني اعيد اطلاقه، والمؤسسات استعادت مكانتها. وحضوري بينكم الليلة شاهد على المسيرة المنجزة."

فخامة الرئيس،

ان العلاقات اللبنانية الفرنسية تتميز، لحسن الحظ، بالقدم والثبات والتنوع، وهي مستندة اساساً الى تقاسم قيم مشتركة، وتأتي متلازمة مع روابط ثقافية والتزام تاريخي. ان فرنسا، بالنسبة الى مواطني، هي الامة الصديقة للبنان بامتياز، ولغتها بالنسبة الى كثيرين هي اللغة الثانية، تلك التي



تتيح الانفتاح على العالم لإعلان مثل الحرية والعدالة والسلام.

واسمحوا لي، ان اعبّر لكم في هذا الخصوص، عن مدى تقديرنا للاستقبال الذي تمنحه فرنسا لعشرات الآلاف من اللبنانيين. وهم وجدوا على الارض الفرنسية ملجأ لهم في خلال سنوات الازمة. واسمحوا لي كذلك، بأن اكرر بصوت مرتفع امامكم افتخارنا لرؤية فرنسيين من اصل لبناني يساهمون تماماً كما اللبنانيين في فرنسا، في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجامعية، وبالأشكال الأكثر ايجابية في هذا البلد الذي احتضنهم، مقدار مساهمتهم بتحقيق اشعاع وطنهم الاصلي. ان انتماءنا الى الفرنكوفونية يبدو في هذا الاطار خياراً ودعوة في الوقت عينه. ونأمل، مع اختيار بيروت عاصمة دولية للكتاب للعام ٢٠٠٩، في ان نطلق زخماً جديداً لأبعاد لبنان الثقافية كما للدينامية الفرنكوفونية. وهذا يؤكد كم ان خصوصية علاقاتنا الثقافية والانسانية، تظهر بشكل بديهي قوة علاقاتنا السياسية.

” تُطلق بيروت عاصمة دولية للكتاب زخماً جديداً لأبعاد لبنان الثقافية. ”

ان فرنسا كانت في الواقع في طليعة الدول التي وقفت الى جانب لبنان ورافقته طوال سنوات الازمة في الدفاع، من دون هوادة، عن سيادته الكاملة، ووحدة اراضيهِ واستقلالهِ. لقد دعمت فرنسا القرارات الدولية ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن الدولي والمتعلقة بلبنان، وعلى وجه الخصوص القرارات ٤٢٥ و ١٧٠١، اضافة الى القرار ١٧٥٧ المرتبط بإنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، والتي غدت ثابتة اساسية من ثوابت النظام القانوني الدولي.

وفرنسا، التي عملت على جمع الكلمة الى الفعل، سارعت إلى التزام اعمال حفظ السلام في جنوب لبنان، عبر مساهمتها الاساسية في قوات حفظ السلام (اليونيفيل). وانها لمناسبة لي، فخامة الرئيس، لأكرر في خلالها تقديرنا الكامل، وتقدير الشعب اللبناني بأسره للجهود الكبيرة والتضحيات الجسام التي بذلتها فرنسا وابناؤها في الحقول المدنية والعسكرية، دفاعاً عن قضية السلام في لبنان. وان اشكال التعاون هذه تتم بتنسيق وتلازم مع الانتشار الاوسع للجيش اللبناني الذي اثبت انه القوة الضامنة للديموقراطية والوفاق الوطني، وقد واجهه ببطولة الإرهاب الذي سعى للانقضاض على

مقومات الاستقرار في بلدنا وعلى كرامة شعبنا، وانتصر عليه.

اقول ذلك، لأؤكد لكم كم نحن ملتزمون القيام بدورنا كاملاً، على الصعيدين الاقليمي والدولي، ومدركون مدى اهمية رسالة لبنان في ان يكون اكثر من بلد ويظهر ذاته بشكل اساسي كرسالة حرية ونموذج للتعددية والعيش معاً. وفي هذا الاطار، نحن نستعد لإجراء انتخابات نيابية حرة في اطار من الشفافية والصدق، ما من شأنه ان يساهم بإعطاء دفع جديد للمسيرة الديموقراطية في البلاد واعادة الحيوية الى العمل الصحيح للمؤسسات.

” لبنان رسالة حرية ونموذج للتعددية والعيش معاً. ”

فخامة الرئيس،

ان طبيعة علاقاتنا السياسية قد انعكست دوماً على صعيد التعاون الاقتصادي. وقد ساعدتنا بلادكم بسخاء بارز، ولمرات عدة، في اعادة اطلاق النمو الاقتصادي. وقد وضعت فرنسا ثقلها الكبير، من خلال باريس ١ وباريس ٢ وباريس ٣ بهدف تأمين اعادة هيكلة الديون العامة للبنان، وبناء اطار جديد لتمويل نموه.

الا اننا نعيش، وقد غدا الامر بديهيّاً، في عالم متلازم ومتربط، مدرّكين انه ما من مجال لتحقيق سلام حقيقي من دون محيط السلام الاقليمي والدولي. ان الازمة المالية التي ضربت الاسواق الدولية، وآثرت سلباً في العديد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم لدليل صارخ على ذلك. لقد كنتم، فخامة الرئيس، في طليعة الذين سارعوا لمواجهة عبر سلسلة من الاقتراحات الواقعية والاجراءات الهادفة، داعين الى ضرورة العودة الى القيم الاخلاقية في التعاطي الاقتصادي. واذا كنا في ما يتعلق بنا، نجحنا في تلافي الانعكاسات السلبية، التي من شأنها تقويض الاستقرار، والناجمة عن هذه الازمة، فأنه يتوجب علينا ان نواجه تحديات جمة تتطلب مزيداً من دعم فرنسا والمجتمع الدولي

وتضامنهم معنا. وفي طليعة تلك التحديات:

– الانتهاكات الاسرائيلية اليومية لسيادتنا.

– استعادة ما تبقى من ارضنا تحت الاحتلال الاسرائيلي بالوسائل المشروعة كافة.

– التهديدات الإسرائيلية المتواصلة ضد لبنان وشعبه وبناء التحتية المدنية منها والعامّة.

– التهديد الناجم عن الارهاب بكافة اشكاله، اضافة الى خطر التوطين النهائي للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

” يستدعي حل أزمة الشرق الاوسط، إضافةً لضرورات العدالة، واجب السلام والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المستدام تجاه شعوبنا.“

فخامة الرئيس،

ان الحل الذي طال انتظاره لأزمة الشرق الاوسط، وتحديدأ للمسألة الفلسطينية، لا يستدعي ضرورات العدالة فحسب، ولكن ايضاً واجب السلام والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المستدام تجاه شعوبنا. ان فرنسا الشديدة الحساسية تجاه قضية العدالة، والمعنية بآلام شعوب المنطقة، تظهر انها من اكثر الدول المؤهلة للعب دور المحرك المحوري على الساحة الشرق اوسطية. واني لوائق ان فرنسا، البلاد الصديقة التي تسعى كي لا يحصل السلام في المنطقة من دون لبنان، ستسهر في كل لحظة على الا يحصل اي حل للنزاع العربي الاسرائيلي على حساب لبنان ومصالحه الحيوية.

في الواقع، ان المبادئ الاساسية لأي حل عادل وشامل لأزمة الشرق الاوسط لم تعد قيد البحث، اذ بالإمكان ايجادها بشكل بديهي في صلب القرارات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة، كذلك في العبارات المرجعية لمؤتمر مدريد، وفي المبادرة العربية التي تم اعتمادها في بيروت في العام ٢٠٠٢. وان رؤية استراتيجية لمختلف الابعاد، والارادة السياسية الحقيقية، من شأنهما معاً، ان يدفعنا قدماً قضية السلام في منطقتنا وانقاذ شعوبنا من مخاطر القهر، والتطرف والعنف الشامل التي تهددها.

ان الاعتداءات القاتلة والمدانة لإسرائيل بحق قطاع غزة وسكانه ليست الا نموذجاً للمخاطر المتعددة المحدقة بنا.

” تحتاج قضية السلام في منطقتنا لرؤية استراتيجية شاملة ولارادة سياسية حقيقية.“

ونأمل في ان تساهم القمة العربية التي ستعقد في الدوحة في ٣٠ آذار المقبل في ترسيخ التفاهم بين الفلسطينيين انفسهم وبين العرب مع بعضهم، كما في تدعيم منطق الحوار الذي بدأ يرسم على الصعيد الدولي تجاه منطقتنا. وقد كنتم فخامتكم سباقين في العمل من اجل تحقيقه بهدف التوصل الى سلام عادل وشامل نرغب فيه جميعاً. اما في خصوص "الاتحاد من اجل المتوسط" الذي اطلقتموه، فخامة الرئيس، والذي انضمنا اليه، فهو مدعوي هذا الظرف الدقيق والمهم من تاريخنا المعاصر الى ان يواجه تحديات جمة، ابرزها على الصعيد السياسي، تدعونا الى العمل معاً.

فخامة الرئيس،

في عالم يبدو غارقاً في القلق الاقتصادي والمالي، من واجبنا ان نعيد تأكيد التزامنا المشترك العمل من اجل مستقبل افضل، قائم على اسس التضامن وحقوق الانسان والعدالة والحرية والحكم القويم والتشاور سواء على الصعيد الثنائي او المتعدد الاطراف.

على هدى هذا الامل، وعملاً بقوة التزامنا المشترك، وبدعم الشخصيات التي شرفتنا صداقتها بالحضور، هنا هذه الليلة، ارفع كأسي، فخامة الرئيس، على اسم هنائكم الشخصي وهناء سيدة فرنسا الاولى التي اتقدم منها بأسمى عبارات التقدير. وارفع كأسي ايضاً لمجد الامة الفرنسية العظيمة وشعبها.

عاشت فرنسا! عاش لبنان.

الرئيس عبدالله غول خلال الزيارة الرسمية إلى تركيا
انقرة، تركيا – ٢١ نيسان ٢٠٠٩

لعبت الدبلوماسية التركية دوراً مهماً على الساحة العربية في السنوات الأخيرة عبر مواقفها المساندة للقضايا العربية عموماً وللقضية الفلسطينية بشكل خاص.

وأنت الزيارة الرسمية لفخامة الرئيس إلى تركيا من زاوية الحرص على تعزيز العلاقات الثنائية، والاستفادة من الاندفاع التركي الإيجابي على خط مسيرة السلام المتعثرة في الشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

اشكر لكم وللسيدة الأولى استقبالكما الأخوي الحار هذا المساء، وحسن الوفادة والضيافة اللذين يعكسان أصالة وعراقة التقاليد التركية التاريخية ومثانة العلاقات بين بلدينا وشعبينا الصديقين.

تأتي زيارتي اليوم للتعبير عن مشاعر المودة والتقدير التي أحملها إليكم من بلاد الأرز، وللتأكيد في الوقت نفسه على الرغبة في التأسيس لعلاقات مستقبلية تسمح لنا بأن نواجه معاً تحديات المرحلة المقبلة، وإشادة بنيان مشترك من السلام والتنمية المستدامة تعتز به الأجيال الطالعة وترتاح إليه.

زيارتي هذه تعبر أيضاً عن التقدير العميق لموقف تركيا المتعاطف مع القضايا العربية المحقة، والدعم للأمن والسلام الإقليميين، ولتألف الحضارات والثقافات والأديان.

” لبنان عَقَد العزم على استرجاع ما تبقى له من
أراضٍ محتلة بالطرق المتاحة والمشروعة كافة. “

لقد اتّسمت علاقات لبنان وتركيا بالودّ والصداقة والاحترام المتبادلين، منذ أرسى القائد التاريخي مصطفى كمال أتاتورك أسس جمهوريتكم الحديثة على مبادئ راسخة عزّزت موقع تركيا ودورها ومكانتها المرموقة بين الدول والشعوب.

لقد وقفت تركيا دوماً إلى جانب لبنان وسيادته واستقلاله ووحدته أراضيه، وذلك منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ في العام ١٩٧٨ حتى صدور القرار الرقم ١٧٠١ في العام ٢٠٠٦، ومدّت له يد العون والمساعدة، وتجلّى ذلك بصورة خاصة بعد العدوان الإسرائيلي الغاشم والمدمّر ضد لبنان وشعبه وبناءه التحتية في صيف العام ٢٠٠٦.

لقد تسنّى للشعب اللبناني عموماً وأبناء الجنوب خصوصاً التعبير عن تقديرهم لمشاركة تركيا في تقديم المساعدات الإنسانية والطبيّة العاجلة لضحايا هذا العدوان وأهاليهم، ولمساهمتها الفاعلة في إعادة إعمار ما دُمّر أو تهدّم. ويهمّني أن أوجّه في هذه المناسبة تحية إكبار إلى ضباط الجيش التركي القادر وجنوده، العاملين في إطار قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب لبنان، وأن أثني على



تضحياتهم والجهود التي يبذلونها، بالتعاون مع الجيش اللبناني، في مجال تأدية المهام الموكولة إليهم.

لقد تمكّن لبنان، بفضل مقاومته وجيشه وشعبه من تحرير معظم أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي في العام ٢٠٠٠، وصدّ العدوان الإسرائيلي في العام ٢٠٠٦، وتحرير جميع أسراه ومعتقله من السجون والمعتقلات الإسرائيلية في العام ٢٠٠٨، وعقد العزم على استرجاع ما تبقى له من أراضٍ محتلة في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الغجر بالطرق المتاحة والمشروعة كافة، وبدعم من الدول الصديقة ومن المجتمع الدولي.

من هذا المنطلق، يتطلّع لبنان بثقة، إلى مزيد من الدعم التركي لمساعدته في استرجاع سيادته على كامل أراضيه، وضمان تنفيذ القرار ١٧٠١ بكل مندرجاته، بما يخدم قضية الأمن والاستقرار في لبنان والسلام في المنطقة ككلّ، وذلك استناداً الى ما تتمتع به تركيا من مكانة وقوّة ونفوذ، وما يربطها بلبنان من علاقات صداقة متينة.

” تعزز الانتخابات المسار الديمقراطي السياسي ويتمكّن لبنان عبرها من الانصراف إلى عملية الإصلاح السياسي والإداري. ”

السيد الرئيس،

اعرف مدى اهتمامكم بمسيرة الوفاق والسلام الداخلي في لبنان. ولقد نجحنا منذ اتفاق الدوحة في العام ٢٠٠٨ في إطلاق عملية الحوار الوطني، وإشاعة أجواء التهدئة، ومباشرة البحث عن استراتيجية وطنية دفاعية، وتفعيل دور المؤسسات الشرعية الدستورية بعد انقطاع، وإعادة موقع لبنان ودوره على الساحة الدولية كبلد موحد يحمل رسالة إخاء وعيش مشترك.

ولا يسعني هنا إلا أن اغتنم المناسبة لأتوجّه بالشكر إليكم وإلى رئيس مجلس الوزراء السيّد رجب طيّب أردوغان، لحضوره شخصياً جلسة انتخابي لمنصب رئاسة الجمهورية، منذ ما يقارب العام، في إشارة واضحة من قبلكم لدعم مسيرة الشرعية والاستقرار في بلادي.

وها نحن اليوم نتهيّأ لإجراء انتخابات نيابية في السابع من حزيران المقبل، في أجواء من الشفافية والنزاهة والهدوء، مع الأمل في أن تساهم هذه الانتخابات بتعزيز المسار الديمقراطي في البلاد، وفتح صفحة من الاستقرار السياسي، بعيداً عن التجاذبات المربكة، يتمكّن لبنان عبرها من الانصراف إلى عملية الإصلاح السياسي والإداري، وتعزيز فرص الاستثمار والتنمية.

” التحديّ الأبرز هو كيفية التوفيق بين ضرورات السعي إلى الحداثة وبين موجبات الحفاظ على التقاليد والقيم بصورة موازية. ”

ويسرّني في هذا المجال، السيد الرئيس، أن أنوّه بالعديد من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية والمالية والسياحية والثقافية التي تمّ إقرارها بين بلدينا في خلال السنوات المنصرمة، وفي مناسبة هذه الزيارة بالذات. مع العلم أننا سنواصل السعي لاستكمال البنية القانونية والتشريعية القادرة على توسيع نطاق علاقاتنا الثنائية على كافة الصعد وتعزيزها، ومنها ما يتعلّق استطراداً بالتعاون العسكري ومحاربة الإرهاب في كافة وجوهه.

وإلى جانب الأزمة المالية العالمية التي ما زال على المجتمع الدولي مواجهة تداعياتها، فإن التحديّ الأبرز الذي يواجه مجتمعنا المعاصر، والذي نعمل معاً على رفعه، هو كيفية التوفيق بين ضرورات السعي إلى الحداثة من جهة، وموجبات الحفاظ على التقاليد والقيم بصورة موازية.

لقد وقفت تركيا إلى جانب الشرعية الدولية في مقاربتها للنزاع العربي - الإسرائيلي، وهي قامت ولا تزال بمبادرات وجهود جدية لدعم قضية السلام في الشرق الأوسط، وأظهرت تضامناً واضحاً مع الشعب الفلسطيني في مواجهة الممارسات والاعتداءات الإسرائيلية عليه، ولا سيما منها العدوان الإسرائيلي العسكري الأخير على غزة وسكانها الآمنين.

لقد أخذت الدول العربية من جهتها خياراً استراتيجياً بالسلام عندما أقرت بالإجماع في بيروت في العام ٢٠٠٢ المبادرة العربية للسلام، استناداً إلى مرجعية مؤتمر مدريد وقرارات الشرعية الدولية. كذلك فإن لبنان، الذي شارك في مؤتمر مدريد للسلام، بموجب ضمانات تسمح له باستعادة أراضيه المحتلة من قبل إسرائيل من دون قيد أو شرط وفقاً لمدركات قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٤٢٥، ما زال ملتزماً بعملية السلام العادل والشامل استناداً إلى هذه الأسس والضمانات بالذات.

” السلام خيار استراتيجي عربي أقر بالإجماع في بيروت في العام ٢٠٠٢. ”

إلا أن الاعتداءات الإسرائيلية المتتالية، منذ اجتياح الضفة الغربية غداة إقرار مبادرة السلام العربية، ولغاية العدوان الأخير على غزة، وإيصال من هم أكثر غلواً في التطرف إلى مقاليد السلطة في إسرائيل، تظهر بوضوح عدم وجود إرادة سياسية إسرائيلية فعلية بالجنوح نحو السلام والالتزام بموجباته، ما يستوجب إعادة تقويم شامل للمقاربات المعتمدة.

من هذا المنطلق أكدت القمة العربية الأخيرة المنعقدة في الدوحة بتاريخ ٣٠ آذار الفائت أن "المبادرة العربية للسلام لن تبقى على الطاولة طويلاً، وأن استمرار الجانب العربي في طرح هذه المبادرة مرتبط بقبول إسرائيلي لها، وأن تفعيلها مرتبط تالياً" ببدء تنفيذ إسرائيل التزاماتها تجاه عملية السلام في إطار زمني محدد".

وفي هذا السياق، نرى أن توجهات حكومتكم الرشيدة ومبادراتها الجدية لدعم قضية السلام، إلى جانب مقاربات دولية جديدة أصبحت أكثر ميلاً للحوار والانفتاح والضغط ريثما على إسرائيل، تساهم

بطبيعة الحال بإعطاء بدايات أمل جديد بإمكان التقدم على طريق البحث عن حل عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط.

ويهمني ان أؤكد هنا ان أي مقارنة جدية لمثل هذا الحل لا يمكن ان تتغاضى من وجهة نظرنا عن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم، ولا عن حق الدول المضيفة في رفض توطينهم على أراضيها حيث لا تسمح أوضاعها الخاصة بذلك، كما هي الحال بالنسبة الى لبنان. إن رفض أي شكل من أشكال التوطين في لبنان، السيد الرئيس، عنصر أساسي من عناصر وثيقة الوفاق الوطني التي أقرت في الطائف في العام ١٩٩١، والتي اعتمدها مجلس الأمن الدولي كوثيقة رسمية من وثائقه، وهو موقف لا يمكن للبنان ان يتراجع عنه في أي ظرف من الظروف.

” رفض التوطين عنصر أساسي من عناصر وثيقة الوفاق الوطني التي اعتمدها مجلس الأمن الدولي رسمياً. ”

ان لبنان يتابع بمزيد من التقدير والإعجاب مسيرة النهوض الاقتصادي في تركيا ومواقف وتحركات بلدكم على الصعيدين الإقليمي والدولي في خلال السنوات الأخيرة. فالسعي لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي واكبته سياسة حكيمة لنسج علاقات حسن جوار مع محيطكم الإقليمي، وخصوصاً مع دول الجوار العربي الأقرب سوريا والعراق. وبالإضافة إلى شراكتنا المتوسطة، فإن مواكبكم المشكورة للقضايا والتحديات التي تواجه الأمة العربية ومتابعكم لأعمال جامعة الدول العربية، لا تقل شأنًا عن اهتمامكم بشؤون منظمة المؤتمر الإسلامي، التي ننتمي إليها والتي يتولى أمانتها العامة بجدارة مواطنكم الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو.

الملك خوان كارلوس خلال زيارة الدولة إلى إسبانيا مدريد، اسبانيا – ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٩

ارتبط اسم مدريد ارتباطاً وثيقاً بقضايا الشرق الأوسط منذ مؤتمر مدريد للسلام الذي أطلق مقررات تشكل أساساً لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط.

واسبانيا مشارك رئيسي في قوات اليونيفيل على مدى السنوات الماضية، وخاصة في إطار اليونيفيل المعززة اعتباراً من العام ٢٠٠٦.

أكدت زيارة الدولة إلى اسبانيا تطلع لبنان الدائم إلى تعزيز العلاقات الثقافية والإنسانية التي تربطه بإسبانيا.

إننا في لبنان نشاطركم سياسة الانفتاح والاعتدال والتوازن التي تتهجونها على الصعيدين الإقليمي والدولي، في مواجهة تيارات التطرف والإرهاب والقوى التي تهدد الأمن والسلام الدوليين. ونضمّ كذلك صوتنا إلى دعوتكم وجهودكم لتألف الحضارات والثقافات والأديان وتناغمها، وبصورة خاصة في إطار الأمم المتحدة، وقد استضيفتم في أنقرة واسطنبول أكثر من مؤتمر واجتماع دولي في سبيل نشر قيم التفاهم والتسامح وقبول الآخر وتعميمها.

”لبنان يشاطر المجتمع الدولي سياسات الانفتاح والاعتدال والتوازن في مواجهة تيارات التطرف والإرهاب.“

إن أكثر ما يعتز به لبنان في هذا المجال، هو أنه كان عبر تاريخه، ولا يزال، مهداً لهذه القيم ونموذجاً لهذه الرسالة الحضارية والإنسانية التي يحتاجها العالم اليوم أكثر من أي وقت مضى، بعدما أصبح في مهبّ التيارات الداعية إلى صدام الحضارات. ومن هذا المنطلق دعوت في الجمعية العامة للأمم المتحدة العام المنصرم الى ان يكرّس لبنان كمركز دولي لحوار الحضارات والأديان والثقافات.

في الختام يسرني السيد الرئيس ان أوجّه إليكم، والى السيدة عقيلتكم، دعوة رسمية لزيارة لبنان في أقرب فرصة ممكنة، وأن أرفع الدعاء كي تحيا تركيا ويحيا لبنان، وكي تستمرّ الصداقة التركية اللبنانية إلى الدوام.



جلالة الملك،

صاحبة الجلالة،

يسرّني أن أتقدّم منكم بالشكر أولاً على كلمتكم الترحيبية المفعمة بروح الصداقة تجاه لبنان ورئيسه وشعبه، وأن أعرب لكم عن تقديري لحرارة الاستقبال الذي خصّيتوني به واللبنانية الأولى والوفد الرسمي المرافق، بمناسبة زيارة الدولة التي نقوم بها إلى اسبانيا، بناءً لدعوتكم الكريمة، وهي الزيارة الأولى لرئيس للجمهورية اللبنانية منذ عقود.

يشرفنا أن نكون في ضيافتكم في هذا القصر الملكي، الذي تحاكي روعة العمارة في جدرانها، عظمة الشعب الاسباني وقدراته، وتؤكد على مدى رسوخ الثقافة الاسبانية وفنونها، باعتبارها رافداً أساسياً لتطوّر الإنسانية جمعاء وتكوين الحضارة العالمية.

” نعيش في عالم متداخل يبحث عن مقومات مشتركة توفر له سعادته الفكرية وهناءه المادي والمعيشي.“

لقد وضعتم مزايا الحكمة والشجاعة والتجرد التي تتمتعون بها، في خدمة بلادكم منذ اعتلائكم العرش، فتمكنتم من المساهمة بصورة جوهرية، مع الحكومات المتتالية، في تثبيت اسبانيا على دروب الديمقراطية والاستقرار والتنمية، حتى أمكن الحديث بحق عن «المعجزة الاسبانية» التي رفعت اسبانيا إلى المراتب الأولى في لائحة الدول الصناعية والمتقدمة في العالم.

وأكثر ما يلقي إعجابنا في هذا المجال هو نجاحكم في التوفيق بين متطلبات الحداثة والعولمة من جهة وضرورة الاحتفاظ بجوهر الهوية والقيم والتقاليد من جهة أخرى، في عالم متداخل ما زال يبحث عن المقومات المشتركة لتوفير سعادته الفكرية وهنائه المادي والمعيشي على السواء.

صاحب الجلالة،

لقد اضطلعت اسبانيا بدور رائد في استضافة مؤتمر مدريد للسلام الذي شارك فيه لبنان عام ١٩٩١. وانطلق من أراضيها مسار برشلونة عام ١٩٩٤. كما تمّ اختيار مدينة برشلونة بالذات العام الماضي كي تصبح مقراً للاتحاد من أجل المتوسط. وهذا دليل على مكانة اسبانيا ودورها المحوري في معالجة الأزمات والقضايا الاستراتيجية المطروحة على عالمنا المعاصر وعلى منطقتنا الشرق أوسطية بشكل خاص.

لقد تمّ انتخاب لبنان منذ أيام للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن الدولي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. كذلك ستنبو اسبانيا رئاسة الاتحاد الأوروبي اعتباراً من الأول من كانون الثاني ٢٠١٠. وهي مناسبة سعيدة، كي نؤكد عزمنا المشترك على تعزيز آليات التواصل والتعاون والتنسيق في ما بيننا في مختلف المجالات، خدمة لقضايانا المشتركة ولقضية السلم والعدالة في العالم، وذلك من خلال تبادل الزيارات وإجراء المشاورات السياسية الدورية بين البلدين، وسنقوم غداً بتوقيع ورقة التفاهم المناسبة لهذا الغرض.

” ستبقى طرق السلام متعثرة إن لم يتم ولوجها من باب العدالة والإنصاف، بعيداً عن منطق القوة والأمر الواقع.“

لقد كانت اسبانيا في واقع الحال في طليعة الدول التي وقفت إلى جانب لبنان في مواجهة الأزمات والمحن، ولاسيما خلال عدوان تموز عام ٢٠٠٦، بالإضافة إلى تأييدها الدائم لسيادة لبنان واستقلاله ووحدته أراضيها، من خلال دعمها لقرارات الشرعية الدولية، وبخاصة القرارات ٤٢٥ و ١٧٠١.

وما مشاركة اسبانيا في قوات اليونيفيل إلا تعبير عملي وصادق عن مدى هذا الدعم وثباته. ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أتقدم من قائد هذه القوات وأفرادها بالشكر على تضحياتهم الجمة في سبيل خدمة الأمن والاستقرار في الجنوب، وفقاً لشروط الاشتباك المتوافق عليها، وأن أنحني أمام أرواح الشهداء منهم، معيداً تأكيد حرصنا على سلامة هذه القوات في وجه أيّ تهديد إرهابي قد يطالها. إضافة لتضامننا الكامل مع إسبانيا في مواجهة كافة أشكال الإرهاب الذي بات آفة تطلّ مناطق مختلفة من العالم وتتطلب منا معالجات شاملة.

لقد تمكّن لبنان خلال السنوات الماضية من تحرير معظم أراضيه المحتلة من قبل إسرائيل، واسترداد أسراه ومعتقله من السجون الإسرائيليّة، والاستحصال على خريطة ملايين القنابل العنقوديّة المحرّمة التي زرعها الآلة الحربيّة الإسرائيليّة في أرض الجنوب. وهو ما زال يسعى ويطالب اليوم بانسحاب إسرائيل من كامل الأراضي التي ما زالت تحتلها في تلال كفرشوبا ومزارع شبعما اللبنانيّة والجزء الشمالي من قرية الفجر، وبوقف خروقاتها اليوميّة للسيادة اللبنانيّة، والكفّ عن تهديداتها المتמادية ضدّ لبنان وبنيته التحتيّة ومرافقه الحيويّة.

في موازاة ذلك، نحن نعلم كم أنّ اسبانيا حريصة على تحقيق السلم والأمن وإشاعة مناخات التعاون في المجال الأوروبي – متوسطي وفي الشرق الأوسط عموماً. وقد أثبتت تجارب العقود الماضية بأنّ طرق السلام متعثّرة إن لم يتم ولوجها من باب العدالة والإنصاف، بعيداً عن منطق القوة والأمر الواقع.

لقد وافق القادة العرب بالإجماع عام ٢٠٠٢ في قمة بيروت على مبادرة متكاملة للسلام العادل والشامل، مستندة في جوهرها إلى مبادئ ومرجعيّة مؤتمر مدريد للسلام. ثم عادوا وأكدوا عليها في قمة قطر الأخيرة، مطالبين بإلزام إسرائيل المباشرة بتنفيذ كامل مندرجاتها ضمن مهل زمنيّة محددة.

” يحرص لبنان على ضمان عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه. ”

وفي الوقت الذي تتماهى فيه إسرائيل في تعنّتها وممارساتها المخالفة للقانون الدولي التي فضحتها تقارير الأمم المتحدة، ولاسيما استمرار حصار غزة وتوسيع دائرة الأخطار في محيط المسجد الأقصى، فإنّ الأمل يحدونا بأنّ الدولة الإسبانية وبديبلوماسية نشطة، سوف تكون دائماً إلى جانب الحقّ، وبأنّها ستبذل قصارى جهدها للدفع بعملية السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط إلى الأمام.

ولا يمكن لهذه المسيرة أن تنجح، كما تدركون يا صاحب الجلالة، إلا إذا استندت على قرارات الشرعيّة الدوليّة، ومرجعيّة مؤتمر مدريد، والمبادرة العربيّة للسلام، بما يضمن استرجاع كامل

الحقوق والأراضي العربيّة المحتلة، بما فيها حق الشعب الفلسطيني في قيام دولته المستقلة على ترابه الوطني، وفي عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم الأصليّة. وفي هذا الإطار، يحرص لبنان على أن لا تتم أيّة تسوية في الشرق الأوسط على حسابه وبصورة متعارضة مع مصالحه الحيويّة؛ وبالتالي على ضمان عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه وفقاً لما نصّت عليه صراحة المبادرة العربية للسلام، ولما توافق عليه اللبنانيون في وثيقة الوفاق الوطني التي أقرّها مجلس الأمن الدولي واعتمدها كوثيقة رسميّة من وثائق الأمم المتحدة.

صاحب الجلالة،

إنّ مستوى علاقات الصداقة التي تربط لبنان بإسبانيا على الصعيد السياسي لا يمكن إلا أن يلاقيه نسج متشابك من العلاقات الاقتصادية والتجاريّة. لذلك، فإنّ الاهتمام المتبادل بتمية هذه العلاقات يتبلور من خلال تفعيل وتنفيذ الاتفاقيات المعقودة في ما بيننا، ولاسيما في مجال السياحة والنقل الجوي وحماية البيئة وتشجيع الاستثمارات والتنمية، والاستمرار في البحث عن الوسائل والسبل الكفيلة بتوسيع مروحة هذه الاتفاقات والعمل على تطبيقها.

” يشكّل اللبنانيون المغتربون بامتياز، جسر تواصل وتعاون وأخوة بين لبنان والفضاء الإسباني في مجاله الإنساني الأرحب. ”

صاحب الجلالة،

إنّ وشائج الصداقة وعلاقات التعاون بين بلدينا وشعبينا يعود تاريخها إلى آلاف السنين. فالقطع الأثريّة المكتشفة في مدينة Cadiz (قاديش) التي أسسها في القرن السابع قبل الميلاد، البحّارة الفينيقيون القادمون من شواطئنا إلى برشلونة لتبادل عصارة المعرفة والصناعات، خير شاهد على عمق هذه الروابط.

وفي عصرنا الحاضر تكتسب العلاقات الإنسانية بين بلدينا بعداً خاصاً من خلال ملايين المغتربين من أصل لبناني، المنتشرين في البلدان التي تنتمي إلى مجموعة الدول الناطقة باللغة الإسبانية، والذين يشكلون بامتياز، جسر تواصل وتعاون وأخوة بين لبنان والفضاء الإسباني في مجاله الإنساني الأرحب.

وفي هذا السياق، فإنّ لبنان المتجذّر في التاريخ، والذي يعتزّ بعطاءاته الفكرية ومساهمته في قيام عصر النهضة العربية، يهّمه بالطبع تعزيز علاقاته الثقافية مع اسبانيا التي تتفاعل حضارتها بعمق مع الحضارة العربية وتحاكي قلبه وخياله.

” عاد لبنان بقوة إلى الساحة الدولية، مسترجعاً مكانته وصدقيته بين الأمم. ”

صاحب الجلالة،

لطالما جسّد لبنان واسبانيا، عبر موقعهما الجغرافي المميّز ومواقفهما المعتدلة والعاقلة، مختبراً حياً للتفاعل بين العالم العربي وأوروبا.

وما حضوري اليوم لزيارة بلدكم الجميل والعريق إلا دليل على أنّ لبنان قد عاد بقوة إلى الساحة الدولية، مسترجعاً مكانته وصدقيته بين الأمم، وليمارس دوره الطبيعي في حماية مصالحه الوطنية وفي خدمة القضايا العربية العادلة. فلبنان، كما اسبانيا، لا يستطيع العيش من دون الحرية. وقد أبدع الكاتب العالمي Miguel de Cervantes في وصفه معنى الحرية بقوله:

"La liberté est un des dons les plus précieux que le ciel ait fait aux hommes. Rien ne l'égale. Pour la liberté ou pour l'honneur, on peut et l'on doit aventurer la vie".

لقد صدرت العام المنصرم في اسبانيا، الدعوة لإطلاق تحالف الحضارات والثقافات عوضاً عن تصارعها المدمّر برعاية كريمة من جلالتكم. وقد انضمّ لبنان منذ أشهر إلى هذا التحالف. ويهّمه أن يذكر في هذه المناسبة برغبته في أن يصبح مركزاً دولياً معترفاً به لحوار الحضارات والثقافات والديانات، كما دعوت إلى ذلك في كلمتي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. ذلك أنّ لبنان يبرز كجسر تواصل وتفاعل بين الشرق والغرب، ويتميّز بصيغة فريدة للعيش المشترك والمشاركة الفعلية في الحكم لثمانية عشرة طائفة مختلفة، في إطار من التوافق واحترام الحريات، ومنها حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية الرأي والتعبير في حماية الدولة والقانون.

” لبنان جسر تواصل وتفاعل بين الشرق والغرب، ويتميّز بصيغة فريدة للعيش المشترك والمشاركة الفعلية في الحكم. ”

صاحب الجلالة،

على هدى هذا الأمل، وعملاً بقوة التزامنا المشترك بتعميق علاقات الصداقة والتعاون في ما بيننا في مختلف الميادين، أشرب نخب صحتكم وهنائكم، وصحّة وهناء صاحبة الجلالة الملكة صوفيا وصاحب السمو الأمير فيليب أمير استورياس وقرينته الأميرة ليتيثيا، متقدّماً منهم بأسمى عبارات التقدير؛

وأرفع كأساً أيضاً لمجد الأمة الإسبانية العظيمة وشعبها الصديق الذي يسرّني أن أنقل إليه تحيات الشعب اللبناني وإعجابه.

عاشت اسبانيا، وعاش لبنان.

الرئيس باراك أوباما خلال زيارة إلى الولايات المتحدة الأميركية واشنطن، أميركا – ١٤ كانون أول ٢٠٠٩

في مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس الأميركي باراك أوباما حمل فخامة الرئيس اسرائيل مسؤولية خرق القرار ١٧٠١ والابقاء على حالة القلق والعنف في المنطقة بسبب الاحتلال والتنكر لمتطلبات السلام العادل والشامل، فيما اعتبر الرئيس أوباما ان تهريب الاسلحة الى لبنان يهدد امن اسرائيل، وكشف انه تحدث مع الرئيس سليمان عن ضرورة تطبيق القرارات الدولية وان التقدم الذي حصل في تطبيقها غير كاف.

أتى كلام الرئيس الأميركي في إطار الرد على موقف الرئيس سليمان من السلام باعتباره شأنًا داخلياً لبنانياً يُعالج على طاولة الحوار، وتقع مسؤولية معالجته على الأطراف اللبنانية عن طريق الحوار فيما بينها.

انني سعيد جداً بتلبية دعوة الرئيس أوباما لزيارة الولايات المتحدة وهي مناسبة للقاء الرئيس الأميركي وكبار المسؤولين في الادارة الأميركية. ان ما يجمعنا بالرئيس أوباما هو سياسة الانفتاح والحوار. واذا كان انتخابه شكل علامة فارقة للديموقراطية في العالم، فإن خطابه في القاهرة أحيى الأمل في إيجاد حلول للقضايا الشائكة في دول العالم، كما ان منحه جائزة نوبل للسلام بعث أيضاً الرجاء في دول الشرق الأوسط، الدول الإسلامية والعربية لإيجاد حل سلمي في المنطقة يعيد الحقوق لأصحابها ويؤمن الانسحاب من الأراضي المحتلة ويعطي حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

واكدنا تطلعنا ودعمنا للمبادرة العربية للسلام التي اقرت في بيروت في العام ٢٠٠٢، واعيد التأكيد عليها في مؤتمر الدوحة مطلع العام الحالي. وقد نصت هذه المبادرة على اعادة الحقوق الى اصحابها.

” الجيش قادر على التصدي للإرهاب الذي يشكل خطراً على الانسانية جمعاء. ”

وقد استعرضنا الوضع في لبنان والتقدم والاستقرار الذي تحقق فيه خلال السنة الماضية والعام الحالي على المستويات السياسية والامنية والاقتصادية، في حين تستمر اسرائيل بإطلاق التهديدات ضد لبنان ما يعيق نمو الاقتصاد فيه. وطلبنا من الرئيس أوباما ان يمارس ضغطاً على اسرائيل لتنفيذ القرار ١٧٠١ وانسحاب القوات الاسرائيلية من قرية الفجر ومن تلال كفرشوبا ومزارع شبعا.

تحدثنا أيضاً في موضوع العلاقات اللبنانية - الأميركية، والنقاط التي تجمع لبنان بالولايات المتحدة وهي أولاً الأميركيون من اصل لبناني الذين يلعبون دوراً مهماً في أميركا، وثانياً مشاركة الشعب الأميركي القيم الانسانية والحضارية التي يعتنقها لبنان واعني بها الديموقراطية وحقوق الانسان والحريات العامة ونبد التعصب والطائفية ومحاربة الارهاب. الا ان لبنان دفع كثيراً من التضحيات في سبيل المحافظة على هذه القيم، ودفع من دماء ابنائه ومن اقتصاده وهجرة شبابه الى الخارج، وهنا طلبنا دعم الولايات المتحدة على مستويات عدة.



الرئيس ديميتريوس كريستوفياس خلال الزيارة الرسمية إلى قبرص نيقوسيا، قبرص – ١٢ شباط ٢٠١٠

قبرص هي الجار الأوروبي الأقرب إلى لبنان، ولطالما احتضنت اللبنانيين وكانت لهم الملاذ الآمن في خلال سنوات الحرب.

وإلى جانب ذلك، حاولت قبرص دوماً المساهمة في إيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط العالقة في تعنت إسرائيل واحتلالاتها وانتهاكاتها للحقوق العربية. وهي كانت باستمرار داعماً لمواقف لبنان في المحافل الدولية.

هذه الأبعاد كانت حاضرة في خلال الزيارة الرسمية لرئيس الجمهورية إلى قبرص.



فالمساعدات العسكرية تؤمن للبنان جيشاً قوياً وقوى أمن قادرة على الدفاع عن لبنان ضد هجمات العدو، والتصدي للإرهاب الذي يشكل خطراً ليس فقط على لبنان بل على الإنسانية جمعاء. كذلك الأمر بالنسبة إلى المساعدات الاقتصادية التي تتيح للبنان نمواً اقتصادياً وتحقق العدالة الاجتماعية وترفع الظلم الذي يتخذه الإرهابيون ذريعة لتعبئة النفوس.

كما طلبنا موقفاً سياسياً أميركياً داعماً للبنان عند إيجاد الحلول السلمية حتى لا يأتي أي حل على حسابه، مع تأكيد رفضنا للتوطين وإصرارنا على حق العودة للاجئين الفلسطينيين لأن الدستور اللبناني والمبادرة العربية للسلام أشارا إلى عدم قبول التوطين في الدول التي تمنع دساتيرها وقوانينها هذا الأمر. والمسألة الأخيرة التي بحثنا فيها كانت موضوع انضمامنا إلى عضوية مجلس الأمن الدولي في بداية العام المقبل وقد اتفقنا على آلية للتعاون والتنسيق في القضايا التي تهم العالم متخذين في ذلك مصلحة لبنان أولاً وتمثيل رأي وموقف الجامعة العربية والمصلحة الإنسانية العامة، لعلنا نستطيع من موقعنا في هذه العضوية المساهمة في إيجاد حلول للقضايا الشائكة في العالم وبخاصة قضية الشرق الأوسط.

” طلبنا موقفاً سياسياً أميركياً داعماً للبنان وأكدنا رفضنا التوطين وإصرارنا على حق العودة للاجئين الفلسطينيين.“

أشكركم بدايةً على حفاوتكم وحسن استقبالكم، وعلى الكلمات الطيبة التي خصّيتُموني بها، وما عبّرتُم عنه من دعم وتأيد معهودين للبنان وشعبه. جئنا إلى قبرص، تلبيةً لدعوتكم الكريمة، للتأكيد على الصداقة المتينة التي تربط شعبينا منذ آلاف السنين، ومن منطلق الرغبة في تعزيز علاقات التعاون والتكامل بين بلدينا في مختلف الميادين. كما أنّها مناسبة كي نستعرض معاً القضايا والتحديات الإقليمية والدولية التي من شأنها أن تؤثر على أمننا وسلامتنا وعلى تقدّم شعوبنا وازدهارها. ومن أبرز هذه التحديات مواجهة مخاطر الحرب والعدوان والإرهاب، ومخاطر التلوث والكوارث الطبيعية، وتلك التي قد يتسبّب بها الإنسان؛ ولنا في مجال محاربة حرائق الغابات وإهمالها، تجربة من المفترض أن تدفعنا لمزيد من التشاور والبحث، وصولاً لإنشاء هيئات وآليات تعاون مشتركة وفعّالة.

” ومن أبرز التحديات مواجهة مخاطر الحرب والعدوان والإرهاب، ومخاطر التلوث والكوارث الطبيعية، وتلك التي قد يتسبّب بها الإنسان. “

لقد تعرّض لبنان إلى سلسلة من الحروب والاعتداءات خلال العقود الماضية، وآخرها عدوان تموز ٢٠٠٦، فكان أن لقي دوماً دعماً مميّزاً ومشكوراً من قبل قبرص وشعبها الصديق، إن من خلال توفير أطر عيش وعمل كريمين لمن اضطرتّه الأحداث للهجرة الموقّعة من لبنان، أو من خلال تأييد القرارات الدولية التي دعت لاحترام سيادة لبنان واستقلاله ووحدة شعبه وحرمة أراضيّه، وآخرها القرار رقم ١٧٠١ الذي يستدعي ضرورة إلزام إسرائيل بتنفيذ كامل مندرجاته.

وفي هذا السياق، فقد اضطلعت قبرص منذ استقلالها، وبخاصة منذ أيّام رئسها الراحل والمرموق المطران مكاريوس، بدورٍ ناشطٍ في مجال السعي لإيجاد حلٍّ عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط، وهي مدعّوة اليوم للاستمرار في الاضطلاع بمثل هذا الدور، من خلال عضويتها في الاتحاد الأوروبي وموقعها الخاص. ونأمل أن يأتي مثل هذا الحلّ متوافقاً مع قرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام، وأن يضمن حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين ويحول دون توطينهم.

قبرص هي الجار الأوروبي الأقرب إلى لبنان، ويسرّنا أن تكون قد نجحت في بناء اقتصاد وطني قوي، واستقطاب ملايين السوّاح إلى ربوعها، وتنمية مرافقها ومؤسساتها. إلا أنّ قبرص ما زالت تواجه واقعاً انقسامياً أليماً ومشاكل أصبحت، في جزء منها، موضع اهتمام ومتابعة من قبل الأمم المتحدة، من خلال قرارات متتالية دعت جميعها إلى احترام سيادة جمهوريّة قبرص واستقلالها ووحدتها وحرمة أراضيها. ولبنان الذي يؤيّد هذه القرارات، وقرارات الشرعيّة الدولية بشكل عام، سيولي اهتماماً خاصاً بقضية قبرص، من خلال عضويته غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي للعامين القادمين، مؤكداً على أهمية التنسيق والتشاور.

” نأمل أن يأتي الحلّ متوافقاً مع قرارات الشرعيّة الدولية والمبادرة العربية للسلام، وأن يضمن حقّ العودة للاجئين الفلسطينيين. “

كما سيتابع عن كثب مسار المفاوضات التي بادرتُم إلى إطلاقها فخامة الرئيس عام ٢٠٠٨، من أجل التوصل إلى حلٍّ شامل ودائم ومتوافق عليه للمشكلة القبرصية، والتي تصدر تقارير دورية بشأنها عن الأمين العام للأمم المتحدة، في إطار مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها، متمنين لقبرص ما تتمناه لنفسها في هذا المجال.

انطلاقاً من مشاعر الصداقة والمودّة التي يكتّنها لبنان تجاه بلادكم العريقة وشعبكم العزيز، يسرّني أن أرفع كأسٍ بدوري، من أجل صحتكم ورفاهكم الشخصي فخامة الرئيس، ومن أجل عزّة قبرص وهناء شعبها، آملاً أن تقبلوا دعوتي لفخامتكم للقيام بزيارة رسميّة إلى لبنان في أقرب فرصة ممكنة.

عاشت قبرص، عاش لبنان.

الرئيس لويس ايناسيو لولا دا سيلفا خلال الزيارة الرسمية إلى البرازيل برازيليا، البرازيل – ٢٢ نيسان ٢٠١٠

حمل رئيس الجمهورية معه إلى البرازيل، رغبة لبنان الشاملة بالارتقاء بالعلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين إلى مستوى العلاقات الانسانية التي نسجها وجود الملايين من البرازيليين من أصل لبناني في البرازيل.

والبرازيل برغم بعدها الجغرافي عن العالم العربي ساهمت عبر مبادرات رئيسها في السعي لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط.



فخامة الرئيس،

أتوجّه إليكم بدايةً بالشكر على ما خصّيتُموني به من كلمات طيّبة، وحفاوة وحسن استقبال، منذ مباشرة زيارتي الرسميّة إلى بلادكم الصديقة. وقد لمست حقيقةً من خلالها، مدى العلاقات التي تربط لبنان بالبرازيل، ونوعيتها؛ يميّزها على الصعيد الإنساني، وجود أكثر من ستة ملايين برازيلي من أصل لبناني على هذه الأرض الخيرة المعطاء، أيّ ما يفوق عدد سكان لبنان.

لقد حمل اللبنانيون الذين قدموا إلى البرازيل منذ أكثر من مئة وثلاثين سنة، قيمهم العائليّة والدينيّة وحبّهم للعمل الجادّ وللتواصل الإنساني. ووفّرت لهم البرازيل وشعبها المضياف أطر عيش كريم وفرص عمل متساوية، فتمكنوا، جيلاً بعد جيل، من الاندماج في النسيج الوطني البرازيلي والارتقاء إلى مناصب ومواقع مرموقة في القطاعين العام والخاص، وساهموا بصورة نشطة في تقدّم البرازيل ونهضتها على الصعد السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة، دون أن يتخلّوا عن ارتباطهم المعنوي والثقافي بوطنهم الأمّ، وطن الأهل والأجداد.

لذا يمكن لهؤلاء اللبنانيين والمتحدّرين من أصل لبناني، أن يعززوا بصورة استثنائيّة، لبنة التواصل والتكامل في ما بيننا، وأن يؤسّسوا لشراكة مستقبلية واعدة بين بلدينا في مختلف الميادين.

” يمكن لهؤلاء اللبنانيين والمتحدّرين من أصل لبناني، أن يعززوا بصورة استثنائيّة، لبنة التواصل والتكامل في ما بيننا، وأن يؤسّسوا لشراكة مستقبلية واعدة بين بلدينا.“

فخامة الرئيس،

لقد عبّرت البرازيل دوماً عن دعمها للبنان، لسيادته واستقلاله ووحدة أراضيه، وأعلنت عن تأييدها للقرارين ٤٢٥ و ١٧٠١. وهي وقفت إلى جانب وطننا في المحن والأزمات التي مرّ بها، ولاسيما خلال عدوان تموز ٢٠٠٦.

فخامة الرئيس،

تربط لبنان والبرازيل على الصعيد الاقتصادي، علاقات متقدّمة، عززتها الاتفاقات التي تمّ التوقيع عليها خلال السنوات الماضية والتي سنعمل على تفعيلها. كما حصلت على دفع إضافي من خلال التوقيع هذا الصباح على اتفاقيات ومذكرات تفاهم جديدة في مجالي الشؤون الاجتماعية والرياضة .

إلا أنّه برغم المستوى الذي بلغته هذه العلاقات، فهي لا ترتقي إلى مستوى العلاقات السياسية والإنسانية التي نجمعها. ولا بدّ بالتالي من أن نسعى معاً لتوسيع آفاقها، إن على الصعيد الحكومي أو على صعيد القطاع الخاص.

كما يمكن توسيع آفاق هذا التعاون على الصعيد المتعدّد الأطراف، من خلال متابعة مقررات وتوصيات القمم العربيّة والأميريكيّة اللاتينيّة التي بادرت بالدعوة إليها في العام ٢٠٠٥، وكان آخرها في الدوحة العام الماضي، وسيعقد مؤتمرها الثالث في البيرو مطلع العام المقبل. وقد أظهرت هذه القمم أهمية التضامن بين دول الجنوب وتعاونها في مختلف المجالات.

” أهمية التضامن بين دول الجنوب وتعاونها في مختلف المجالات.“

فخامة الرئيس،

تبقى قضية الشرق الأوسط، وجوهرها قضية فلسطين، بدون حلّ منذ أكثر من ستين عاماً، مع ما يخلف ذلك من ظلم وقهر وعنف وحروب تستولد المزيد من الفقر والدمار. لقد قمتم خلال السنوات الماضية بزيارات عديدة إلى الشرق الأوسط، ومنها إلى لبنان في العام ٢٠٠٢، وعدتم الشهر الماضي من زيارة إلى بعض دول المنطقة، في مسعى من قبلكم للمساهمة في إحياء عملية السلام. وقد تستنى لكم بطبيعة الحال تلمّس مدى الجمود المسيطر على مجمل عملية السلام، ومدى المعاناة الإنسانية التي يواجهها الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبخاصة في قطاع غزة، وما يتهدّد الأماكن المقدّسة ومدينة القدس من مخاطر. وهذا مردّه من وجهة نظر الشريحة الأوسع من المجتمع

وقد أتيح أمامنا اليوم، مجال إضافي لتبادل الدعم السياسي والدفاع عن قضايا الحقّ والعدالة، نتيجة انتخاب بلدنا للعضويّة غير الدائمة لمجلس الأمن الدولي للعامين ٢٠١٠ و ٢٠١١. وسنسعى معاً للتوافق على مقاربات مشتركة لإيجاد حلول دبلوماسية للمشاكل الدوليّة المطروحة ، بعيداً عن منطق العنف والحرب.

لقد تمكّننا في لبنان، خلال السنوات الماضية، من إعادة الاستقرار إلى أرجاء الوطن، وإعادة العلاقات الثنائيّة المميّزة مع سوريا إلى إطارها الصحيح، وإجراء انتخابات نيابية ديمقراطيّة وحرّة، وتشكيل حكومة وحدة وطنيّة، وإعادة ثقة العالم الخارجي بلبنان، واستقطاب المزيد من السّياح والمستثمرين إليه، ومن التوافق على حلّ مشاكلنا عن طريق الحوار. إلا أنّ لبنان، ومن ضمن تأكيده لثوابته، ما زال بحاجة لدعم البرازيل والمجتمع الدولي لمواجهة مخاطر وتحديات مختلفة ما زالت تتهدده وأبرزها :

” يحتاج لبنان لدعم المجتمع الدولي في إلزام إسرائيل بتنفيذ القرار ١٧٠١ بجميع مندرجاته.“

- إلزام إسرائيل بتنفيذ القرار ١٧٠١ بجميع مندرجاته، وبالكفّ عن انتهاكاتها للسيادة اللبنانية وعن تهديداتها الخطيرة بشنّ حرب جديدة ضدّ لبنان ومؤسساته وبناء التحتيّة.
- استرجاع أو تحرير ما تبقى من أراضٍ لبنانيّة محتلة في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الفجر، بعدما تمكّن لبنان عام ٢٠٠٠، بتضامن شعبه وجيشه ومقاومته، من تحرير معظم أراضيه المحتلة.
- مواجهة الإرهاب الذي يهدد استقرارنا وهناء عيش شعبنا.
- الحؤول دون توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضينا، خلافاً لحقهم المشروع في العودة إلى ديارهم الأصليّة في فلسطين.

الدولي إلى تعنت إسرائيل ورفضها الالتزام بخيار السلام، الذي اعتمدته القادة العرب بالإجماع في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، من خلال استمرارها في ممارساتها التعسفية وفي بناء المستوطنات غير الشرعية وتكريس سياسة الأمر الواقع. وإذا كان على الأمم المتحدة كمنظمة دولية مسؤولة عن الأمن والسلم الدوليين، أن تضطلع بدور أكبر لدفع عملية السلام إلى الأمام، فإنها ليست في واقعها الحالي، سوى مجموعة الدول المتحالفة أو المتخاصمة التي تتشكل منها، وبعض دولها الأعضاء يتمتع بحق نقض لم تتمكن الجمعية العامة للأمم المتحدة من تخطيه على الصعيد العملي منذ زمن طويل. وبرغم ذلك، فإن أسس الحل العادل والشامل في الشرق الأوسط أصبحت من الثوابت الدولية التي يصعب تصوّر أي حل خارج أطرها. وهي مرتكزة على قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد والمبادرة العربية للسلام بجميع مندرجاتها. وسيظلّ المسعى العربي قائماً، بدعم من الدول الصديقة والمحبة للسلام، وفي مقدمها البرازيل، للضغط بالطرق المناسبة من أجل وضع عناصر هذا الحل العادل والشامل موضع التنفيذ، من خلال خطط عملية ومهل زمنية محددة وملزمة.

”جمود عملية السلام في الشرق الأوسط مرّه إلى تعنت إسرائيل ورفضها الالتزام بخيار السلام.“

فخامة الرئيس،

نعيش اليوم في عالم متداخل ومتغيّر ومتعدد الأقطاب. ونعلم حرصكم المشروع على إصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها، وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي، كي يصبح أكثر تمثيلاً للواقع الجيو-سياسي لعالمنا المعاصر وأكثر قدرة على تنفيذ القرارات الصادرة عنه. ونشاطركم القلق من مخاطر التغيّر المناخي الذي يؤثّر سلباً على حياة الشعوب وصحتّها وهنأ عيشها. كما نفهم تماماً ما تدعون إليه من ضرورة إصلاح النظام الاقتصادي والمالي العالمي، كي يصبح أكثر شفافية وإنسانية وعدالة. لقد تمكّن لبنان من تلافي تداعيات الأزمة المالية العالمية بفضل السياسات الحكيمة التي اعتمدها مصرفه المركزي وقطاعه المصرفي المعروف بقدرته وكفاءته. وتمكنتم كذلك في البرازيل، من تخطي آثار هذه

الأزمة، دون التخلّي عن سياستكم التنمويّة والاجتماعيّة الهادفة إلى محاربة الفقر والتفاوت الطبقي وتوفير الحقوق والخدمات للمواطنين في مجالات التربية والصحة والسكن والتعليم والثقافة. إلا أننا نتوافق معكم في الرأي حول ضرورة الاستمرار في البحث عن أسباب هذه الأزمة وخلفياتها، وعدم الاكتفاء بالتعامل مع تداعياتها.

”النظام الاقتصادي والمالي العالمي بحاجة إلى إصلاح ليصبح أكثر شفافية وإنسانية وعدالة.“

في الختام، أودّ أن أهنئكم فخامة الرئيس على نجاح مساعيكم الآيلة إلى اختيار مدينة ريو دي جانيرو كمركز للألعاب الأولمبية الصيفية في العام ٢٠١٦، هذه المدينة التي شهدت هذا الشهر، مع الأسف، فيضانات قوية أدت إلى خسارة أرواح المئات من مواطنيكم، وقد سارعتم بإحاطة المنكوبين بما أمكن من مستلزمات التضامن والرعاية. إنّ ما حققتموه منذ تسلمكم السلطة في بلادكم، من نهضة اقتصادية ومالية، وما رافقها من عمل لردم الهوة بين الطبقات، ومواجهة مشاكل الفقر والتنمية، وترسيخ لدعائم الديمقراطية في دولة شاسعة الأطراف، يستحق منا كل تقدير. وقد حققتم كذلك نجاحاً ملموساً في تحويل البرازيل إلى مركز قيادي على الساحة الدولية، إن كان عبر المبادرة التي أطلقتموها لعقد قمم دورية بين دول أميركا اللاتينية والدول العربية، أو عبر سعيكم لمنح البرازيل مقعداً دائماً في مجلس الأمن الدولي، أو عبر مشاركة بلادكم في القوات الدولية لحفظ السلام في عدد متزايد من الدول.

فمن أجل صداقة نفتخر بها بين لبنان والبرازيل، ومن أجل أن يمدكم الله باستمرار، بدوام الصحة والطمأنينة، أرفع كأساً لأشرب نخبكم، ونخب تقدّم البرازيل وازدهارها وعزّة شعبها الصديق.

عاش لبنان، عاشت البرازيل.

الرئيس فيليبي كالديرون خلال الزيارة الرسمية إلى المكسيك المكسيك – ٢٧ إيلول ٢٠١٠

إضافة إلى عرض مواقف لبنان من أزمة الشرق الأوسط، وطلبه دعم المجتمع الدولي لقضايا المحقة، حضرت في زيارة رئيس الجمهورية إلى المكسيك اهتمامات مشتركة منها في المجال البيئي والاقتصاد المالي والاقتصادي في العالم.

ولا شك أن العلاقات الانسانية بين البلدين طغت على أجواء الزيارة نتيجة وجود شريحة واسعة من المكسيكيين من أصول لبنانية.

فخامة الرئيس،

أشكركم بدايةً على كلمات الترحيب التي خصّيتُموني بها، وتلك التي عبّرتُم فيها عن مشاعركم ومشاعر الشعب المكسيكي الطيبة تجاه لبنان وشعبه.

تقدّرون بالتأكيد كم أشعر بالسُرور للقيام بهذه الزيارة التاريخية، وهي الأولى لرئيس جمهورية لبنان إلى المكسيك، البلد الصديق، الذي يرتبط بعلاقات إنسانية قديمة ومميّزة مع لبنان. ويسرّني بشكل خاص أن يتزامن ذلك مع احتفال بلادكم بالعريقة بحضارتها، بالذكرى المئويّة الثانية للاستقلال.

كما ترتدي هذه الزيارة طابعاً خاصاً، من منطلق احتضان المكسيك لمئات آلاف المتحدّرين من أصل لبناني، الذين بدأوا بالتوافد إلى أرضكم المضيافة منذ أواخر القرن التاسع عشر، فوقّرت لهم أطر عيش وعمل كريمين، وتمكّنوا بدورهم من المساهمة في استقلال المكسيك، وإغناء حياته السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، ومن الاندماج في مختلف وجوه الحياة الوطنيّة، متسلّحين بقيمهم العائليّة وجدهم وحبّهم للعمل؛ فارتقوا إلى مراتب ومراكز عالية على مختلف الصعد، أكان ذلك في مجالات التجارة والصناعة، أو المهن الحرّة والإبداع الفني والموسيقي والسينمائي، واكتسبوا قبل كلّ شيء ثقة واحترام مواطنيهم، وهم أصبحوا مدعاة اعتزاز للمكسيك وللبنان على السواء.

” اكتسب المغتربون ثقة واحترام مواطنيهم وأصبحوا مدعاة اعتزاز للمكسيك وللبنان على السواء.“

لقد أيّدت المكسيك بصورة دائمة، ولاسيما في المحافل الدوليّة، سيادة لبنان واستقلاله وقضاياها العادلة. وقد قام بلدانا بالتعاون والتنسيق في ما بينهما، طيلة هذا العام، من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن، للتوافق على مقاربات مشتركة لحلّ المشاكل المطروحة على الساحة الدوليّة بصورة متوازنة وعادلة، بعيداً عن منطق القوّة والكيل بمعايير مزدوجة؛ ومن أبرز هذه المشاكل على الإطلاق، قضية الشرق الأوسط وجوهرها قضية فلسطين، التي ما زالت عصيّة على التسوية منذ عقود، والتي يتنامى الوعي الدولي بضرورة إيجاد حلّ عادل وشامل لها في أقرب الآجال، نظراً لإلحاحها وتأثيرها المتعاظم على السلم والأمن الدوليين. ومثل هذا الحلّ فخامة الرئيس، لا يمكن إلا أن يستند إلى قرارات الشرعيّة الدوليّة ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام في جميع



بنودها؛ علماً بأنّ لبنان لن يقبل بأيّ حلّ لقضية الشرق الأوسط إذا ما تمّت بمعزل عنه أو بصورة متعارضة مع مصالحه الوطنيّة العليا، وفيّ طليعتها حقّه السيّد في رفض توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيّه، كما أكّدت على ذلك في كلمتي أمام مجلس الأمن الدولي منذ أيّام، بمناسبة الاجتماع الذي عقده المجلس على مستوى القمة لبحث سبل تفعيل دوره في صيانة السلم والأمن الدوليين.

وكي يتمكّن لبنان من استعادة كامل أمنه واستقراره وفرص نموّه، فهو ما زال بحاجة لدعم المجتمع الدولي والدول الصديقة، وعلى رأسها المكسيك، من أجل العمل على إلزام إسرائيل بتطبيق القرار ١٧٠١ في جميع مندرجاته، والانسحاب من كامل الأراضي التي ما زالت تحتلها في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الفجر، ونهيها عن خروقاتها اليومية للسيادة اللبنانيّة وعن تهديداتها المتكرّرة ضدّ أرضنا وشعبنا وبنيتنا التحيّة.

” يُشكّل المغتربون مدماكاً أساسياً في شراكتنا الاقتصادية والتجاريّة وهم جسر تواصل مع لبنان ومجمل الدول العربيّة.“

فخامة الرئيس،

إنّ زيارتي اليوم إلى المكسيك، تهدف في ما تهدف إلى تطوير العلاقات الثنائيّة بين بلدينا، وابتكار آفاق أكثر اتساعاً وخدمة لمصالح شعبينا في تعاوننا المشترك في مختلف المجالات. ولعلّ ما يساعد على دفع هذه الأهداف قدماً، وجود جالية لبنانيّة نشطة في المكسيك بإمكانها أن تشكّل مدماكاً أساسياً في شراكتنا الاقتصادية والتجاريّة عبر مساعدتها على زيادة حجم المبادلات بين البلدين، وتعزيز العلاقات بين المكسيك من جهة ولبنان ومجمل الدول العربيّة من جهة ثانية.

لدينا الكثير مما يمكن تبادله على صعيد الخبرات، وخصوصاً في ظلّ الأزمة الاقتصادية والماليّة العالميّة التي توالدت في وجوه مختلفة منذ نحو سنتين. وإذا كان لبنان نجح في مواجهة تداعيات هذه

الأزمة بفضل سياساته الماليّة الصائبة، والإجراءات المصرفيّة الرشيدة التي اتخذها، فإننا ننظر بعناية إلى الاهتمام الذي يوليّه المكسيك لإصلاح النظام المالي العالمي، لتوسيع مشاركة الدول في عمليّة اتخاذ القرار فيه وتوفير محيط آمن لإعادة نموّ الاقتصاد في العالم، وتلافيّ أزمات مماثلة في المستقبل.

وفي سياق مترابط، يشاطركم لبنان التطلّع إلى ضرورة مواصلة العمل على تحقيق أهداف الألفيّة للتنمية، وتخفيض الفقر، وحماية البيئة، ومواجهة تحديات التغيّر المناخي، وتحقيق الأمن الغذائي، إضافةً إلى تعزيز حقوق الإنسان في مختلف مستوياتها.

” تحتاج المجموعة الدولية إلى مقاربات مشتركة وشاملة لمواجهة المشاكل السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المتزايدة.“

وفي مجال البيئة بالذات، فإنّ لبنان الذي يؤيّد المسار التفاوضي الذي انطلق في مؤتمر بالي للدول الأطراف في الاتفاقية الإطاريّة حول تغيير المناخ عام ٢٠٠٧، يتطلّع إلى المؤتمر المقرر عقده في مدينة كنكون في المكسيك، بهدف التوصل إلى اتفاقية شاملة تضمّ جميع الدول، وتتضمّن مرحلة ما بعد العام ٢٠١٢ التي شملتتها اتفاقية كيوتو حول تغيير المناخ.

ولقد بات بديهياً أن تكون الحلول الواقعيّة والجذريّة لهذه التحديات، ثمرة تعاون وتنسيق دوليين مرتكزين على مقاربات مشتركة وشاملة، تساعد المجموعة الدوليّة على مواجهة المشاكل السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة المتزايدة، والتي تقف في وجه استقرارها ونموّها، بما في ذلك مشاكل انتشار الأسلحة النوويّة والإرهاب، والجريمة المنظّمة، والتخلف والمخدرات.

الرئيس سيرج سركيسيان خلال الزيارة الرسمية إلى أرمينيا أرمينيا – ٩ كانون الأول ٢٠١١

يعرف الرئيس الأرميني سيرج سركيسيان لبنان جيداً، وقد زاره في العام ٢٠٠٩، وتربط بلاده به علاقات خاصة بفعل دور شريحة واسعة من اللبنانيين الأرمن.

وتأتي زيارة رئيس الجمهورية لأرمينيا استكمالاً للتواصل بين البلدين، وتعزيزاً للعلاقات الثنائية والانسانية، وتأكيداً للحرص على تفعيل كامل الاتفاقات الموقعة بينهما.

”توافقنا في مجلس الأمن على مقاربات مشتركة لحلّ المشاكل المطروحة على الساحة الدوليّة بصورة متوازنة وعادلة.“

فخامة الرئيس،

إنّ العلاقة الإنسانيّة التي تربط لبنان والمكسيك، نسجها أبناؤنا الذين هاجروا إلى بلادكم منذ عقود طويلة، وتعمّقت مع الوقت بفعل التبادل الثقافي والحضاري بين بلدنا، والالتزام بقيم مشتركة؛ ولاشكّ أنّ ما توصلنا إليه في محادثاتنا المشتركة، ستدفع بهذه العلاقات صوب مزيد من الازدهار والحيويّة، وترسّخ الصداقة بين شعبيّنا.

أكرر فخامة الرئيس شكري لحسن الاستقبال الذي خصيتمونا به، وللحفاوة التي أحطتمونا بها منذ وصولنا مع عقيلتنا والوفد الرسمي اللبناني المرافق إلى بلادكم العريقة. لذا، يسرّني أن أوجه إليكم وإلى السيدة قرينتكم، دعوة رسميّة لزيارة لبنان في الوقت الذي تجدونه مناسباً.

وختاماً، من أجل علاقات مميّزة بين لبنان والمكسيك يستحقها شعبانا، ومن أجل مستقبل واعد وزاهر بين بلدينا، أرفع كأساً من أجل صحتكم، وأسأل الله تعالى أن يرسم فوق دربكم المزيد من مواعيد النجاح في خدمة الشعب المكسيكي، ولطمأنينته، وازدهاره.



فخامة الرئيس،

أشكركم بدايةً على كلماتكم الطيبة وعلى الاستقبال الأخوي والحرّ الذي خصّيتموني به منذ وصولي مع الوفد المرافق إلى هذه الأرض الخيرة المعطاء.

تأتي هذه الزيارة إلى بلادكم العزيزة بعد سنتين من الزيارة التي قمتم بها إلى لبنان بتاريخ ٧ تشرين الأول ٢٠٠٩؛ وهي تلبّي بطبيعة الحال تطلعات اللبنانيين، وبخاصة من هم من اصل أرمني، الذين اضطر آباؤهم وأجدادهم للهجرة إلى لبنان ودول أخرى، نتيجة الاضطهاد والمجازر التي تعرّضوا لها والتي أبادت مئات الآلاف من بني قومهم مطلع القرن العشرين. كما أنّها مناسبة سعيدة لاستكمال ما سبق لنا أن أجريناه من محادثات؛ وللاطلاع عن كثب على مدى التقدّم الذي أحرزتموه في مجال إعمار أرمينيا وإعلاء شأنها ومكانتها؛ ومدى التحديات التي ما زالت تواجهها، والتي يمكننا كبلدين صديقين أن نسعى لرفعها معاً، لما فيه خير شعبينا وبلدينا؛ إضافةً لما سيستتّى لنا البحث فيه من مواضيع لتوطيد مجالات التعاون بين لبنان وأرمينيا في مختلف الميادين.

”يسمح النظام الديموقراطي اللبناني بمشاركة متكافئة للطوائف في إدارة الشأن العام.“

لقد حمل الأرمن الذين وفدوا إلى لبنان منذ نحو قرن، قيمهم الدينية والعائلية والوطنية، ومهاراتهم وحبّهم للعمل المتقن، ومقدرتهم على التواصل الإنساني العزيز. فهم لم يتخاذلوا ولم يتخلّوا عن عنفوانهم والإباء، بل انخرطوا بعزم وإيمان في نسيج المجتمع اللبناني وحراكه، وتمكنوا من الارتقاء، بفضل جدّهم ومواهبهم وما يسمح به النظام الديموقراطي اللبناني من مشاركة متكافئة للطوائف في إدارة الشأن العام، إلى مواقع مرموقة في الدولة وفي القطاع الخاص؛ والجميع يشهدون على مدى مساهمتهم في عملية بناء لبنان وتعزيز قدراته، فكان منهم وزراء ونواب وإعلاميون ورجال أعمال وأصحاب مهن حرّة مرموقون، وحقوقيون وماريون، وفنانون بارزون؛ وأظهروا دوماً ولاءً كاملاً وحبّاً صادقاً للبنان، من دون التخلّي بطبيعة الحال عن ارتباطهم المعنوي والعاطفي بجذورهم وبوطنهم الأمّ، الذي تشدّهم إليه روابط الدّم والدين والثقافة والتاريخ. وتالياً، فإنّ ما يجمع بين الدولتين والشعبين الأرمني واللبناني، مجموعة قيم أبرزها التعلّق بالأرض، والشجاعة والإباء، وروح التضامن والمقاومة، وحبّ العمل، والمقدرة على الانخراط في علاقات إنسانية إيجابية ومنتجة مع

مختلف الشعوب، في دنيا الانتشار الواسعة؛ وذلك بالرغم من صغر مساحة البلدين وقلة عدد سكّانها ومواردهما الطبيعية، وبالرغم مما عانياه من قرون من السيطرة الأجنبية والاضطهاد والظلم.

”من المؤسف عجز المجتمع الدولي عن فرض تطبيق المبادئ الأساسية والمتوافق عليها لإيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي.“

فخامة الرئيس،

لقد وقفت أرمينيا دائماً إلى جانب لبنان وقضاياها، وخصوصاً في سعيه لتنفيذ القرار ١٧٠١ بكل مندرجاته، سعيّاً لاستعادة سيطرته وسيادته على كامل أراضيه، بمواجهة عدوانية إسرائيل وانتهاكاتها وتهديداتها المتמادية. وهما يتعاونان معاً لمواجهة التحديات الناجمة عن خطر التطرّف والإرهاب والكوارث الطبيعية، وبخاصة الارهاب الذي استهدف صباح اليوم الجنود الفرنسيين العاملين ضمن قوات الطوارئ الدولية في جنوب لبنان "اليونيفيل" تطبيقاً للقرار ١٧٠١ والذين عبرت قيادتهم فوراً عن رفضها الرضوخ للإرهاب والتخلي عن مهامهم السامية. فلهم منا الف تحية وتقدير. كذلك أعربت أرمينيا باستمرار عن دعمها للقضايا العربية المحقّة، وفي طليعتها قضية فلسطين، ولم تتردّد في خلال الدورة الراهنة للجمعية العامة للأمم المتحدة في تأييد حقّ دولة فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة في هذه المنظمة الدولية والمنظمات الأخرى المنبثقة عنها، إيماناً منها بعدالة القضية الفلسطينية وبحقّ الشعوب في تقرير مصيرها. وفي هذا السياق، من المؤسف أن يستمرّ المجتمع الدولي في عجزه عن فرض تطبيق المبادئ الأساسية والمتوافق عليها لإيجاد حلّ عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، على قاعدة قرارات الأمم المتحدة ومرجعية مؤتمر مدريد والمبادرة العربية للسلام، وأن يحرم اللاجئون الفلسطينيون، منذ أكثر من ستة عقود، حقّهم المشروع في العودة إلى أرضهم وديارهم بعيداً عن أي شكلٍ من أشكال التوطين.

ولبنان وقف من جهته إلى جانب أرمينيا في سعيها لتدعيم بنیان دولتها، على قاعدة حقّها في الاستقلال والسيادة والتقدّم، وأعلن دوماً التزامه قرارات الشرعية الدوليّة وضرورة تطبيقها من دون انتقائيّة أو معايير مزدوجة، صوناً للعدالة وللأمن والسلم الدوليين. وفي هذا المجال لا يسعنا إلا أن نتمنى نجاح الوساطات والمساعي الدبلوماسية القائمة، في حلّ المشكلات العالقة التي ما زالت تعوق تطبيع علاقاتكم مع بعض دول الجوار، وبخاصة تسوية النزاع القائم في ناغورنو كاراباخ، وذلك استناداً إلى مبادئ شرعة الأمم المتحدة وروح العدالة والمصالح المشتركة. إذ أنّ منطق الحوار، المستند إلى إرادة سياسيّة فعليّة، والمعزّز بخطوات لبناء الثقة، أقلّ كلفة من منطق العنف والحروب. ومن شأن مثل هذه المقاربة أن تساعد في قيام بيئة أمن واستقرار وسلام على الصعيدين الداخلي والإقليمي، تحفظ حقوق السكّان، وتساهم بالتنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي أصبحت تشكّل أولويّة لدى الشعوب، في ظلّ ما بات يتهدّدها من مخاطر حيائيّة ووجوديّة شاملة.

” نتمنى أن يساهم الحراك القائم بتوفير الشروط المناسبة للعبور إلى أنظمة ديموقراطية منفتحة على الحداثة تحترم الحريات وتصون حقوق الإنسان.“

السيد الرئيس،

نعي بأنّ الأحداث والتحوّلات التاريخيّة التي تجري في الشرق الأوسط، والتي تأخذ في بعض مظاهرها أشكالاً عنفيّة مقلقة، لها تأثيرها الكبير على دول الجوار القريب والمتوسط كأرمينيا ودول جنوب القوقاز. وبالرغم من واجب عدم التدخّل في الشؤون الداخليّة للدول، فإنّ ما يمكننا أن نتمناه، ونحن نواكب هذه التطوّرات بحكم الأخوة أو الجوار، هو أن يساهم الحراك القائم بتوفير الشروط المناسبة للعبور إلى أنظمة ديموقراطيّة، منفتحة على الحداثة، تحترم الحريات الأساسيّة للمواطنين بعيداً عن أيّ تمييز، وتصون حقوق الإنسان؛ ذلك أنّ الديموقراطيّة تضمن بطبيعتها التداول الدوري والسلميّ للسلطة وتخلق البيئة المناسبة لتشجيع المبادرة الفرديّة وتنشيط الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعيّة؛ وهي تسمح من خلال المشاركة المتكافئة في السلطة، بتوفير شروط الاستقرار وتبادل

الرأي ومواجهة المشكلات والتحديات، من خلال المؤسسات الشرعيّة، ومن ضمن منطق الحوار والمساءلة والمحاسبة عند كلّ استحقاق دستوري وعملية انتخاب.

السيد الرئيس،

تربط لبنان بأرمينيا على الصعيد الاقتصادي علاقات جيّدة ومتنامية، عزّزتها الاتفاقات التي تمّ التوقيع عليها خلال السنوات المنصرمة، والتي سنعمل على إيجاد آليات عمل لتنفيذها وتفعيلها. كذلك حصلت على دفع إضافي من خلال التوقيع هذا الصباح على بروتوكولات ومذكرات تفاهم وبرامج تنفيذيّة في مجالات التعاون الاقتصادي والرياضي والتربوي والثقافي والبيئي والسياحي. إلا أنّه بالرغم من الدرجة التي بلغتها هذه العلاقات، فهي لا ترتقي بعد إلى مستوى العلاقات السياسيّة والإنسانيّة الخاصة التي تجمعنا.

” قطاعنا المصرفي مليء ومحضّن وجاهز للمساهمة بتشجيع فرص الاستثمار.“

ولا بدّ تالياً من أن نسعى معاً لتوسيع آفاقها ومجالات الاستثمار والإقدام، ولاسيما في ميادين الصناعة والزراعة والسياحة والاتصالات وقطاع المصارف؛ وبإمكان اللبنانيين من أصل أرميني أن يضطلعوا بدور مميّز ونشط في هذا المجال، وأن يعززوا بصورة كبيرة لبنة التواصل والتكامل بين بلدينا، بموازة الجهد الرسمي القائم. وما يمكن البناء عليه، دعماً لمشروع تعزيز التعاون بيننا، استمرار واقع الاستقرار في لبنان، بالرغم مما يحيطه من توتّر وارتقاب، ونجاحه في تلافي الأزمة الماليّة العالميّة وتداعياتها السلبية، وبقاء قطاعه المصرفي مليئاً ومحصّناً وجاهزاً للمساهمة بتشجيع فرص الاستثمار، علماً بأنّه سيكون بإمكاننا الافادة بعد سنوات قليلة، من ثروات طبيعيّة من النفط والغاز تمّ اكتشافها في مناطقنا البحريّة؛ وهي ثروات سيدافع لبنان عن حقّه في استثمارها من دون عائق، وستفتح له وللاجيال الطالعة مجالات تقدّم وازدهار.

في الختام، أودّ تهنئتكم فخامة الرئيس، وأنتم تحتفلون هذا العام بالذكرى العشرين للاستقلال، على الجهد الذي تبذله أرمينيا لترسيخ دعائم الديمقراطية والحرية والسلام، واحترام الاستحقاقات الدستورية، وبناء علاقاتها الدولية، وتعزيز فرص تقدّمها الاقتصادي والاجتماعي، بالرغم من محدودية ثرواتها الطبيعية والصعوبات التي تواجهها معظم الدول النامية تجاه حالة عدم الاستقرار المالي السائدة على الصعيد العالمي.

” سيدافع لبنان عن حقّه في استثمار ثرواته الطبيعية من النفط والغاز من دون عائق.“

وقد حرصتم في كلمتكم أمام الدورة الراهنة للجمعية العامة للأمم المتحدة على الإعراب عن الأمل «في أن يأتي يوم ليس ببعيد، ينظر فيه إلى منطقتكم كجسر صلب وثابت للجمع والتواصل بين الحضارات، لا خطأً فاصلاً بينها». وهذا ما نتمناه لكم بكلّ مودة وصدق. فمن أجل صداقة تاريخية نعتزّ بها بين لبنان وأرمينيا، ومن أجل أن يمدّكم الله بدوام الصحة والهناء، أرفع كأساً لأشرب نخبكم ونخب السيّد سركيسيان وصحتّها وهنائها؛ وأشرب كذلك نخب أرمينيا واستقرارها وتقدّمها وعزّة شعبها الصديق.

عاش لبنان

عاشت أرمينيا.

ب- القسم الثاني: في الأمم المتحدة ومجلس الأمن

الدورة الثالثة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك، أميركا – ٢٣ إيلول ٢٠٠٨

مشاركة رئيس الجمهورية الأولى في جمعية عامة للأمم المتحدة، إطلالة ذكرت العالم بصورة لبنان الأصيلة كأرض لحضارة عريقة، وكأقدم ديمقراطية برلمانية في الشرق الأوسط، وعضو مؤسس لمنظمة الأمم المتحدة.

والمشاركة كانت مناسبة للتأكيد على حقوق لبنان الثابتة بالأرض والسلام، وضرورة إلزام إسرائيل بتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة.

السيد الرئيس،

أستهل كلمتي بتهنئتكُم لانتخابكم رئيساً للدورة الـ ٦٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة، ممثلاً لنيكاراغوا ولدول أميركا اللاتينية والكارايبية التي يقيم معها لبنان أفضل العلاقات السياسية والإنسانية، لاسيما بفضل وجود ملايين اللبنانيين والمُتحدّرين من أصل لبناني على أرضها المضيافة.

كما أتوجّه بالشكر إلى رئيس الدورة السابقة السفير سرجان كريم على جهوده وحسن إدارته لأعمالها. وأخصّ بالشكر سعادة أمين عام الأمم المتحدة السيد بان كي مون، على التقرير القيم الذي أعدّه عن أنشطة المنظمة هذا العام، وعلى حرصه على وضع قضايا لبنان في صلب اهتمامه في إطار المهمة الشاملة الموكولة إليه.

” نُقدّر الدور الذي تضطلع به قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان ونُثني على تضحياتها. ”

لقد ساهمت الأمم المتحدة عبر متابعتها الحثيثة للوضع اللبناني، في وضع الأسس والمبادئ المرشدة والمُلزمة لكيفية مواجهة الأزمات والتحديات التي وقعت في وجه استقرار لبنان وازدهاره طيلة عقود.

ولا يسعني بهذه المناسبة، إلا أن أعرب عن تقديري للدور الذي تضطلع به قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان في إطار عمليات حفظ السلام، وأن أثني على تضحياتها، وعلى ما ورد في تقرير سعادة الأمين العام من إشادة بالتعاون الوثيق القائم بينها وبين الجيش اللبناني، لتنفيذ المهمة الدقيقة والمهمة الموكولة إليها، مؤكداً في الوقت نفسه حرص لبنان على أمن وسلامة هذه القوات في وجه الاعتداءات الإرهابية التي تعرّضت لها.



السيد الرئيس،

إنّ لبنان أرض حضارة قديمة وعريقة، نقل شعبها المسالم المقدام إلى القارة الأوروبية، انطلاقاً من شواطئه الهادئة، عناصر أبجدية متقدمة، ونشر في محيط البحر الأبيض المتوسط وما انفتح عليه من آفاق، روح التخاطب والحوار والتبادل الحرّ. كما أنّ لبنان الذي يؤمن بالقيم الإنسانية والحضارية، يمثل أقدم ديمقراطية برلمانية في الشرق الأوسط، إذ يعود دستورهِ إلى العام ١٩٢٦، يعتمد حرية الرأي والمعتقد والعدالة، وينبذ الطائفية والتعصب، وقد عرف في إطار سعيه لممارسة هذه الديمقراطية، تداولاً مميّزاً للسلطة، عبر انتخابات بلدية ونيابية ورئاسية دورية، وذلك بالرغم مما تعرّض له من أزمات واعتداءات وحروب أعاقَت لفترات قدرات سلطته المركزية وحسن عمل مؤسساته، وهو يتحضّر اليوم لتنظيم انتخابات نيابية جديدة ربيع عام ٢٠٠٩.

” يمثل لبنان أقدم ديمقراطية برلمانية في الشرق الأوسط.“

لبنان، عضو مؤسس لمنظمة الأمم المتحدة، وقد شارك بواسطة أحد أبرز ممثليه الدكتور شارل مالك في صياغة الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، وأمسى منذ منتصف القرن الماضي مركزاً ثقافياً وطبيباً وجامعياً ومصرفياً وسياحياً للشرق الأوسط ومنبراً للرأي الحرّ.

إلا أنّه كدولة فتية وناشئة عام ١٩٤٣ عانى باكراً من تداعيات النكبة التي حلّت في فلسطين عام ١٩٤٨، فاستقبل على أرضه الضيفة وما يزال، مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين، وتعرّض منذ أواخر الستينات لاجتياحين إسرائيليين واسعين، ولسلسلة من الاعتداءات الإسرائيلية المدمّرة للأرواح والممتلكات والبنى التحتية، تشهد سجلات هذه المنظمة على وحشيتها، نذكر منها مجزرتي قانا ضد الأطفال والنساء والشيوخ الأبرياء، وصولاً إلى عدوان تموز ٢٠٠٦، الذي أدى إلى مقتل وجرح الآلاف، وتشريد عشرات الآلاف، وإلى تدمير الجسور والمرافق المدنية في أنحاء مختلفة من البلاد.

كما تسبّب قصف إسرائيل في حينه لمحطة الجية لتوليد الكهرباء ولخزانات وقودها، بكارثة بيئية، من جرّاء انتشار بقعة نفطية على طول الشواطئ اللبنانية، مما دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى مطالبة إسرائيل بتقديم التعويض الفوري والكالفي إلى لبنان عما تسببت به من تلوث وأضرار، علماً بأنّ

الحكومة اللبنانية ستستمر بالسعي على الصعيد الدولي لإلزام إسرائيل بدفع التعويضات المتوجبة عن كامل الأضرار التي ألحقتها اعتداءاتها المتكررة ضد لبنان.

” على إسرائيل دفع التعويضات المتوجبة عن كامل الأضرار التي ألحقتها بلبنان.“

السيد الرئيس،

لم تتوان الأمم المتحدة عن تحمّل مسؤولياتها وتلبية مطالب لبنان في مواجهة هذه الاعتداءات، فأصدرت مجموعة من القرارات الداعمة لاستقلاله وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه، وأبرزها القرار ٤٢٥ الذي دعا إلى انسحاب إسرائيل الفوري من كامل الأراضي اللبنانية بدون قيد أو شرط، والقرار ١٧٠١ الذي «طالب حكومة إسرائيل بسحب جميع قواتها من جنوب لبنان»، وهو قرار يجدد لبنان اليوم التزامه بكامل مضامينه. إلا أنّ تغت إسرائيل وعدم امتثالها لإرادة مجلس الأمن الدولي، وتشبّثها باحتلالها وممارساتها واعتداءاتها، دفعت لبنان، بموازة العمل الدبلوماسي، إلى اعتماد خيارات مشروعة أخرى، فتمكّن عام ٢٠٠٠، بفضل شعبه وجيشه ومقاومته، من إرغام إسرائيل على الانسحاب من معظم الأراضي اللبنانية التي كانت تحتلها، كما تكللت هذا العام بالنجاح، المساعي التي بُذلت بمساعدة الأمم المتحدة، لإنجاز عملية تحرير الأسرى والمعتقلين اللبنانيين من السجون والمعتقلات الإسرائيلية.

السيد الرئيس،

إنّ لبنان، بالرغم من إنجازهِ التحرير والتزامه المستمر بقرارات الشرعية الدولية، ما زال يواجه مجموعة من المخاطر والتحديات الملحة التي تتطلب ما يلي :

١. إلزام المجتمع الدولي لإسرائيل بتنفيذ القرار ١٧٠١ بجميع مندرجاته، والكفّ عن تهديداتها الخطيرة بشنّ حرب جديدة ضدّ لبنان. إنّ مثل هذه التهديدات هي أعمال عدائيّة تطال الدولة اللبنانيّة ومنشآتها وبناها التحتيّة، كما تطال المجتمع المدني بكافة مكوّناته بالإضافة إلى تأثيرها الفادح على الاقتصاد الوطني.

٢. استرجاع أو تحرير ما تبقى من أراضٍ لبنانيّة محتلة في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الفجر، والتمسّك بحقنا في مياهنا في مواجهة الأطماع الإسرائيليّة. ٣. إلزام إسرائيل بوقف خروقاتها الجويّة المتتالية لسيادة لبنان، والتي أكدت إدارة عمليات حفظ السلام في إحاطتها الأخيرة إلى مجلس الأمن، طابعها الاستفزازي وارتفاع وتيرتها.

٤. الحصول على كامل خرائط الألغام ومواقع القنابل العنقوديّة التي زرعتها إسرائيل على الأراضي اللبنانيّة، والتي تشكّل خطراً مباشراً على المدنيين، ولاسيما الأطفال منهم، وتحرم المزارعين والعمال من استصلاح أراضيهم التي يعتاشون منها، وبالتالي دعوة الدول المعنيّة للالتزام بتعهداتها لتأمين مصادر التمويل اللازمة لاستكمال برنامج نزع هذه القنابل والألغام القاتلة.

” نسعى في هيئة الحوار الوطني لوضع استراتيجيّة وطنيّة شاملة لحماية لبنان والدفاع عنه.”

٥. مواجهة الإرهاب بكافة أشكاله والمحافظة على السلم الأهلي، علماً بأنّ قوى الجيش والأمن الداخلي قد تعرّضت لاعتداءات وحشيّة من قبل جماعات إرهابيّة خلال السنوات الماضية، مما اضطرّها لمواجهتها وتقديم التضحيات الكبار دفاعاً عن كرامة اللبنانيين وأمنهم واستقرارهم. كما أنّ الأجهزة اللبنانيّة، في إطار سعيها للتصدّي للعمليات الإرهابيّة الإسرائيليّة، تمكّنت من إلقاء القبض على رئيس شبكة إسرائيليّة قامت بعمليات تجسس واغتيال داخل الأراضي اللبنانيّة.

٦. وضع استراتيجيّة وطنيّة شاملة لحماية لبنان والدفاع عنه، يتفق عليها في الحوار الذي دعوت إلى أولى جلساته في السادس عشر من أيلول الجاري، تنفيذاً لبنود اتفاق الدوحة، والذي ينطلق قبل كل

شيء من الرغبة الصادقة في تعزيز المصالحة والوفاق الوطني وبسط سلطة الدولة اللبنانيّة على كامل أراضيها.

وبهذه المناسبة يؤكد لبنان التزامه بالمحكمة ذات الطابع الدولي التي أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٧٥٧ والخاصة بجريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه، ويتعاون مع الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة، لتبيان الحق واستكمال مسيرة العدالة بعيداً عن أيّ تسييس.

السيد الرئيس،

إنّ لبنان الذي يتابع عن كثب تطوّر الأوضاع في الشرق الأوسط، نظراً لالتزامه بقضايا العرب المحقّة وعلى رأسها قضية فلسطين، ولما لهذه التطورات من تداعيات مباشرة على أمنه واستقراره، يؤكد التزامه بعملية السلام العادل والشامل في المنطقة وبمبادرة السلام العربيّة التي أقرّها القادة العرب بالإجماع في قمة بيروت عام ٢٠٠٢. ومن هذا المنطلق يؤكد لبنان على ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربيّة التي ما زالت تحت الاحتلال، وعلى حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرّف في العودة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

” يؤكد لبنان على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرّف في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.”

كما يدعو المجتمع الدولي في هذا السياق، لتحمل كامل مسؤولياته، لتأمين الموارد الماليّة اللازمة لوكالة الأونروا المعنيّة بإغاثة اللاجئين الفلسطينيين على الصعيدين الإنساني والمعيشي، إلى جانب ما تقوم به الدولة اللبنانيّة في هذا المجال، وذلك بانتظار إيجاد الحلّ النهائي العادل لقضيتهم، وفقاً لقرارات الشرعيّة الدوليّة.

إلا أنّه لا يسع لبنان من على هذا المنبر إلا أن يلفت نظر المجتمع الدولي من جديد، إلى رفضه المطلق

لأَيِّ شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أراضيهم، وذلك للأسباب الرئيسيّة التالية :

١. لأنّ توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يتعارض مع حقهم الإنساني والقانوني في العودة إلى أرضهم وديارهم، وهو حق يؤكّد عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢. لأنّه يصعب على بلد صغير المساحة كـلبنان، محدود الموارد، ولا يتعدّى عدد سكانه أربعة ملايين نسمة، تأمين العيش الكريم لأكثر من ٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني على أراضيهم، في الوقت الذي تضطر فيه شرائح كبيرة من الشعب اللبناني إلى الهجرة بحثاً عن موارد الرزق وسبل العيش.

٣. لأنّ رفض التوطين الذي تنصّ عليه صراحةً مقدمة الدستور اللبناني، وينصّ عليه اتفاق الطائف الذي اعترفت به وكرّسته قرارات الأمم المتحدة، هو عنصر أساسي من عناصر التوافق اللبناني.

” يتعارض توطين الفلسطينيين مع حقهم الإنساني والقانوني في العودة إلى أرضهم وديارهم. ”

السيد الرئيس،

بالرغم من وجود قضايا لبنان والشرق الأوسط في صلب اهتمام منظمة الأمم المتحدة، فإنّ جدول أعمال جمعيتنا العامة حافل بالبنود والمواضيع السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة التي ما زالت تبحث عن حلول متكاملة أو عن مصادر تمويل كافية للتنفيذ. وفي هذا السياق، فإنّ لبنان يتفاعل بشكل خاص مع حاجات وتطلّعات القارة الإفريقيّة، التي يتشارك الانتماء مع العديد من دولها إلى مجموعة الدول الناطقة باللغة الفرنسيّة، ويعيش على أرضها الطيّبة منذ ما يفوق القرن، مئات آلاف المنتشرين اللبنانيين، يفيدون هناك من إطار عيش وعمل كريمين، ويساهمون في الوقت نفسه في نموّها

وعمرانها في ظروف ما زالت شديدة الصعوبة، وفي هذا السياق نعرب عن تأييدنا للبيان الختامي الذي صدر البارحة عن الاجتماع الرفيع المستوى حول حاجات أفريقيا التنموية. ولا بدّ في هذا المجال من قيام جهد دولي أكبر لتمويل برامج محاربة الفقر والمرض والأُميّة، كوسيلة من وسائل الحفاظ على كرامة الإنسان وتلافي المزيد من النزاعات المسلّحة. ونأمل في هذا المجال، في بلورة مشروع أكثر فعاليّة للتضامن في مواجهة الكوارث الطبيعيّة بشكل سريع وفعال، في ضوء ما نشهده من تزايد للمخاطر التي يتسبب بها التغير المناخي والانحباس الحراري وتدهور البيّة وانتشار ظاهرة حرائق الغابات والمساحات الخضراء.

” محاربة الفقر والمرض والأُميّة وسيلة من وسائل الحفاظ على كرامة الإنسان وتلافي المزيد من النزاعات المسلّحة. ”

السيد الرئيس،

إنّ لبنان المتجذّر في التاريخ والذي ساهم مع صعود القوميّات في بلورة النهضة العربيّة على الصعيد السياسيّة والثقافيّة والفكريّة والاجتماعيّة، والذي هو عضو مؤسس في جامعة الدول العربيّة، حريص على التضامن العربي وعلى العمل العربي المشترك، وبالتالي على إقامة أطيّب العلاقات مع أشقائه العرب. وفي هذا السياق فمت بتاريخ ١٢ آب الماضي بزيارة رسميّة إلى سوريا، تمّ التوافق بنتيجتها على مبادئ وآليات مثبتة في البيان المشترك الصادر بهذه المناسبة، ومن بينها اتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، ومتابعة قضايا المفقودين، وترسيم الحدود وضبطها، من منطلق التنسيق والتشاور وتأمين المصلحة المشتركة، وهي مواضيع ثنائيّة بين البلدين، إلا أنّها مواضيع تحظى بواقع الحال باهتمام الأمم المتحدة ومتابعتها في تقارير دوريّة يعدّها سعادة الأمين العام.

ولبنان الذي يضطلع بدور رائد على الصعيد العربي، يبدي اهتماماً موازياً بنشاط وآليات عمل الأمم المتحدة والمنظمات الدوليّة المتخصصة. فمُنذ أكثر من ستين عاماً، وإثر حرب مدمّرة قررت

مجموعة من الدول رسم مستقبل أفضل لأبنائها والعالم بتجديد فكرة تعاون الأمم واتحادها في هذه المنظمة، صوناً للسلم والأمن الدوليين، وسعيًا نحو تكافل اجتماعي واقتصادي عالمي، تسهم جميعها في حماية حقوق الإنسان بكافة أوجهها. وإذا كانت البشرية قد تمكّنت من تفادي نشوب حروب جديدة شاملة، فإنّ النزاعات الإقليمية المتنامية، وبرز الإرهاب الدولي كظاهرة تتجاوز حدود الدول، والاضطراب في أسس الاقتصاد المُوَلَّم، ونشوء أزمة الغذاء العالمي، تهدد جميعها بمزيد من الحروب الصغيرة القاتلة من إقليم إلى إقليم ومن منطقة إلى منطقة.

لذلك، يؤكد لبنان على ضرورة إعادة تقويم وتفعيل دور الأمم المتحدة كعنصر ضابط ومركزي وفاعل في النظام العالمي، وإلزامية إصلاحها، لتتلاءم مع المعطيات الدولية الجديدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن الدولي لزيادة الديمقراطية في عمله وصفته التمثيلية ومقدرته على تنفيذ قراراته.

” يؤكد لبنان على ضرورة إعادة تقويم وتفعيل دور الأمم المتحدة كعنصر ضابط ومركزي وفاعل في النظام العالمي، وإلزامية إصلاحها، لتتلاءم مع المعطيات الدولية الجديدة.“

السيد الرئيس،

سعى لبنان منذ العام ١٩٧٤ كي يصبح مركزاً إقليمياً رئيسياً للأمم المتحدة، وباشر بخطوات تنفيذية بهذا الشأن، بالتنسيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، قبل أن تدهمه أحداث ١٩٧٥. إلا أنّه عاد وخطا خطوات متقدمة في هذا المجال، منذ أن تمّ اعتماد بيروت كمقرّ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA ولهيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

ويسرّ لبنان في هذا المجال أن يذكر أنّه تقدّم بترشيحه لأحد المقاعد غير الدائمة لمجلس الأمن

المخصصة لآسيا للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١. وهو إذ يتعهد بتقديم مساهمته الجدية والصادقة في مجلس الأمن، كبلد ديمقراطي يميّز بروح التعايش والحوار، وكممثل للمجموعة العربية التي تبنت هذا الترشيح، كما تبنته المجموعة الآسيوية نفسها، فإنّه يأمل بأن يحظى ترشيحه هذا، بتأييد ودعم جميع الدول الصديقة، علماً بأنّ آخر مرة شغل فيها لبنان هذا المركز الرفيع تعود لعامي ١٩٥٣-١٩٥٤.

السيد الرئيس،

إنّ فلسفة الكيان اللبناني تقوم على الحوار والوفاق والعيش المشترك، منذ أن تمّ التوافق بين أبنائه على الميثاق الوطني عام ١٩٤٢، مروراً بوثيقة الوفاق الوطني التي أقرّت في الطائف عام ١٩٨٩، والتي أكد عليها تكراراً اتفاق الدوحة عام ٢٠٠٨.

” إنّ فلسفة الكيان اللبناني تقوم على الحوار والوفاق والعيش المشترك، منذ أن تمّ التوافق بين أبنائه على الميثاق الوطني عام ١٩٤٣.“

أمام واقع تفاقم النزاعات الدولية، المنذر بصراع ممكن بين الحضارات، يبدو لبنان حاجة دولية ومختبر فعلي لحوار الثقافات والديانات. وقد اعتبر قداسة البابا الراحل يوحنا بولس الثاني، في رسالتين له عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٧، بأنّ لبنان هو أكثر من بلد؛ إنّهُ رسالة؛ رسالة حرية ونموذج في التعددية للشرق والغرب، ومساحة للحوار ولتعايش ثقافات وأديان مختلفة.

إنّ لبنان الذي تتعايش على أرضه ثماني عشرة طائفة مختلفة، والذي حافظ على نظامه الديمقراطي وعلى الحريات الأساسية بالرغم من جميع التحديات، يطمح اليوم إلى أن يصبح مركزاً دولياً لإدارة حوار الحضارات والثقافات، آملاً أن تتغلّب قوى الخير في العالم، وأن تنضّي عملية السلام القائمة في المنطقة إلى إيجاد حلّ عادل وشامل لكافة أوجه النزاع في الشرق الأوسط.

وشكراً.

مؤتمر الحوار بين الثقافات والاديان في الأمم المتحدة نيويورك، أميركا - ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٨

أطل الرئيس سليمان في مؤتمر الحوار بين الثقافات والاديان المنعقد بمبادرة من خادم الحرمين الشريفين ملك المملكة العربية السعودية وتحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، مقدماً لبنان كمركز دولي لإدارة حوار الحضارات والثقافات، ومُختبر عالمي لهذا الحوار.

وفي ظل عالم ينوء بثقل التشنجات بين الحضارات والاديان، في أعقاب أحداث ١١ أيلول، شدد الرئيس سليمان على أن الحل الوحيد هو في بناء علاقات التسامح والقبول المتبادل واحترام الخصوصيات الدينية والثقافية بين الشعوب والدول.



السيد الرئيس،

مرة أخرى نلتقي في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتحت بند ثقافة السلام، من أجل تعزيز الحوار والتعاون بين أهل الثقافات المتنوعة، والمنتمين إلى أديان متعددة، ولنوكد اهتمامنا كمجموعة دولية، بالسعي إلى التفاهم في مساحات التعارف والتفاعل والاحترام المتبادل، على قاعدة العدل والحق والمساواة.

غير أن اجتماعنا اليوم، بناءً لدعوة من رئيس الجمعية العامة، يتسم بأهمية خاصة لأنه يلتئم على هذا المستوى الرفيع، وتجاوباً مع مبادرة خادم الحرمين الشريفين، جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، الذي سبق له أن أطلق في مدريد في تموز الماضي، مسيرة حوار وتعاون وتضامن، انضم إليها الكثيرون ليسعوا معاً في طريق تحقيق المقاصد الإنسانية المشتركة وبناء علاقات التسامح والقبول المتبادل واحترام الخصوصيات الدينية والثقافية. ويقوى اهتمامنا المشترك بالدعوة إلى الحوار والتزام أخلاقياته في ظل حرجة الأوضاع التي تعرفها العلاقات بين الأمم، وداخل العديد منها.

” في ظل حرجة الأوضاع التي تعرفها العلاقات بين الأمم، لا بُدّ لنا من الاستعانة بالحوار الحق، حوار الأفكار وحوار القلوب، لإرساء علاقات بين أهل الأديان والثقافات المتنوعة.“

ولقد تعاضل هذا الاهتمام نتيجة القلق من الظواهر الموسومة بالعنف الطائفي والإنتي والإرهاب والتخويف والإكراه وتشويه الصورة والسمعة والاعتداء على الكرامات. فرأت الأسرة الدولية أن تضافر الجهود لوضع المفارقة الدينية والثقافية في نصابها وتوسيع أفاق التفاهم ليس ترفاً ولا شأن فئة مثقفة دون سواها بل قضية حيوية تعني الجميع وملحة لا تحتمل الانتظار أو التردد.

ولأجل ذلك لا بُدّ لنا من الاستعانة بالحوار الحق، حوار الأفكار وحوار القلوب، لإرساء علاقات بين أهل الأديان والثقافات المتنوعة على مداميك الوعي للمشاركات والاعتراف بالخصوصيات.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد من محبي لبنان وعارفيه، وهم ليسوا قلةً، أنّ لبلدنا ميزاتٍ فريدةً لم تُلْ منها الصعابُ التي امتحنت إرادتنا بالعيش معاً في وطن واحد، غنيّ بتنوعه وراسخ في الانتماء العربي ومتفاعل مع ثقافات العالم. وأنّ هذه الميزات، فضلاً عن تجربتنا المتجذرة في تاريخنا الحديث على صُعدِ التأليف بين الوحدة والتعدد، وبين الحرية والاحترام المتبادل، وبين الأصالة والمعاصرة، جعلت منه فُسحةً لقاءٍ وانفتاح.

وقد أهّلته وما تزال أن يكونَ المجالَ الأرحبَ والأخصبَ للحوار بين الأديان والثقافات، في خدمة العالمين العربي والإسلامي، بل لمصلحة العالم كُله. ولقد أتيتُ لي في كلمتي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول الماضي، أن أشيرَ إلى أنّ فلسفة الكيان اللبناني تقومُ على الحوار والوفاق والعيش المشترك، وأنّ أؤكد على طموحنا بأن يصبحَ لبنانُ مركزاً دولياً لإدارة حوار الحضارات والثقافات، وأن يصبحَ بالتالي مُختبراً عالمياً لهذا الحوار الكياني، علماً بأنّ المادة التاسعة من الدستور اللبناني تنصُّ على أنّ حرية الاعتقاد في لبنان مطلقةٌ وبأنّ الدولة تحترمُ جميعَ الأديان والمذاهب وتكفلُ حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها.

” لبنان قد أهّلته تجربته التاريخية لأن يكونَ المجالَ الأرحبَ والأخصبَ للحوار بين الأديان والثقافات، في خدمة العالمين العربي والإسلامي، بل لمصلحة العالم كُله. “

إنّ لبنان، الذي يبرزُ كأكثرَ من بلدٍ بل كرسالة حرية ونموذج في التعددية ومساحة للحوار ولتعيش ثقافات وأديان مختلفة، كما صرّح بذلك قداسة البابا الراحل يوحنا بولس الثاني، وأكّد عليه قداسة البابا بينيديكتوس السادس عشر، يبدو ضرورة وحاجة للشرق والغرب، ويستحق من المجتمع الدولي كلّ دعم وتأييد. وهذا الدعم، الذي نلّمسه على أكثر من صعيد، لا يمكنه إلا أن يتعرّز عن طريق إنجاز سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط استناداً لقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية بكامل مُندرجاتها ووفقاً لروح العدالة التي هي في جوهر الأديان.

لكنّ الاستعانة الطارئة بالحوار لحلّ النزاعات الناشبة، أو المحتمل انفجارها، لا تؤدي نتيجةً تذكر ما لم تستند إلى عملية تراكمية طويلة تُسجّ فيها، بصبر وبشكل منتظم، علاقات الثقة والانفتاح على الغير، شرط أن يلتزم الغير في عمق تفكيره وقناعاته وممارسته، بروح الحوار الحقّ المبنية على العدالة. وفي سياق هذه العملية تكمن أهمية الجهود الثقافية والتربوية والإعلامية المرافقة للحوار والتي تبذلها أو تدعمها منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها المتخصصة وعلى رأسها منظمة اليونسكو، وتلك التي أطلقها المؤتمر العالمي للحوار في مدريد والتزم بمتابعتها.

” كيف يمكن للحوار أن ينمو ويستمرّ حيث يستمرّ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية. “

وبالإضافة إلى ذلك تبقى فاعلية الحوار تحت السؤال في ظلّ علاقات القوى غير المتكافئة. ويؤدي استمرار السيطرة والقهر والتعسف إلى وضع صدقية الحوار على المحك. ويصحّ ذلك بالدرجة الأولى في مشرقنا العربي وفي الأراضي المقدسة.

فكيف يمكن للحوار أن ينمو ويستمرّ حيث يستمرّ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، ناهيك عن الممارسات، وحيث تُنتهك بصورة منهجية حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والإنسانية، ومنها حق عودة اللاجئين إلى أرضهم وديارهم، والسعي لفرض توطينهم خلافاً لقرارات الأمم المتحدة التي تجمّعنا اليوم، ولروح العدالة التي يجب أن ترعى أيّ حوار قد نصبوا إليه؟

ولذلك، فإنّ القدس، مدينة السلام ولقاء المؤمنين بأديان التوحيد السماوية، لا تحقّق دعوتها التاريخية ما لم يُرفع الظلم عن أبنائها وعن شعب فلسطين، وما لم يُرفع الاحتلال.

جاء رئيس الجمهورية من على منبر الأمم المتحدة التزام لبنان ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها القرار ١٧٠١، ودعا المجتمع الدولي إلى المباشرة باعتماد أساليب الضغط المناسبة لإلزام إسرائيل بتنفيذ هذا القرار بكامل مندرجاته والإيفاء بموجباتها الدولية تجاه عملية السلام، مشيراً إلى أن مثال العيش المشترك الذي يقدمه لبنان، يناقض نظريات التطهير العرقي أو الديني أو أي عقيدة تدعو إلى فرض الرأي الواحد ونمط العيش الواحد.

نلتقي اليوم لنجدد رفضنا لصدام الجهالات ونؤكد إرادتنا العمل معاً في مجالات الأخلاق والثقافة والسياسة والعلاقات الدولية السليمة. ولقاءنا في هذا المكان، بكل ما يرمز إليه، دعوة كي نتذكر معاً أن بين اختيارنا نهج الحوار وثقافته وتعهدينا التزام ميثاق الأمم المتحدة علاقة وثيقة.

” نرفض صدام الجهالات ونؤكد إرادتنا العمل معاً في مجالات الأخلاق والثقافة والسياسة والعلاقات الدولية السليمة.“

وعندي أن هذه الدعوة تستعيد أيضاً ما يشدُّ لبنان إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ساهمنا في صياغته وإلى المنظمة الدولية نفسها، التي وقفت إلى جانبه دفاعاً عن حريته واستقلاله وسيادته واستقراره، ليبقى بلداً وفيّاً لذاته وشاهداً على الخصوبة التي يعدُّ بها لقاء الأديان وحوار الثقافات المبني على احترام المبادئ والقيم التي تتوخى الخير للبشرية جمعاء.

وشكراً.



السيد الرئيس،

أتوجّه إليكم بدايةً بالتهنئة لانتخابكم رئيساً للدورة الرابعة والسنتين للجمعية العامة للأمم المتحدة، معرباً عن التقدير لسلفكم رئيس الدورة السابقة الأب Miguel d'Escoto Brochmann على جهوده.

وأخصّ بالشكر سعادة أمين عام الأمم المتحدة السيد بان كي مون على تقريره السنوي الشامل عن أعمال المنظمة، وعلى الأهمية الخاصة التي يوليها باستمرار لقضايا لبنان وشعبه.

” يجدد لبنان التزامه ميثاق الأمم المتحدة واستعداداه للمساهمة في مداولات مجلس الأمن وقراراته.“

السيد الرئيس،

إذ يتابع لبنان باهتمام كافة المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، فهو يتطلّع بأمل واعتزاز إلى انتخابه للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن الدولي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وذلك بدعم واسع، على ما نتمناه، من الدول الشقيقة والصديقة. ويتقدّم لبنان من هذا الاستحقاق بثقة، فهو عضو مؤسس لهذه المنظمة الدولية الجامعة، وشارك بصورة فاعلة في صوغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وساهم شعبه منذ آلاف السنين في الحركة المكوّنة للحضارة، فابتدع عناصر أجيال متقدمة للتخاطب والتعامل والتحاوّر بين الأمم والشعوب، وجال البحار بحثاً عن آفاق جديدة للتعاون والتواصل. واضطلع كذلك بدور ناشط في نشر مبادئ الحرية والديموقراطية وتعميق مفهوم العروبة وبناء مداميك النهضة الفكرية والأدبية في العالم العربي. وهو يجدد اليوم من على هذا المنبر التزامه ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها القرار ١٧٠١، واستعداده للمساهمة بمسؤولية وجديّة خلال السنتين المقبلتين في مداولات مجلس الأمن وقراراته، ولاسيما ما يخدم منها قضية الأمن والسلم في الشرق الأوسط، مع

إيلاء اهتمام خاص بالمناقشات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة ومؤسساتها كي تصبح أكثر قدرة على رفع التحديات التي يواجهها عالمنا المعاصر.

وليس غريباً أن يكون الدستور اللبناني الصادر في العام ١٩٢٦، أيّ قبل عقدين من إنشاء الأمم المتحدة، نصّ على أنّ «حرية الاعتقاد مطلقة في لبنان، وأنّ الدولة تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها». إنّ مثال العيش المشترك الذي يقدمه لبنان، والذي يسمح للطوائف المختلفة بالمشاركة الفعلية في الحياة السياسية، ضمن إطار صلب من الديمقراطية وحرية التفكير والتعبير، يناقض نظريات التطهير العرقي أو الديني أو أيّ عقيدة تدعو إلى فرض الرأي الواحد ونمط العيش الواحد. من هنا دعوتي العام الفاتت إلى جعل لبنان مركزاً دولياً معترفاً به لحوار الحضارات والأديان والثقافات، بما يتناسب مع دوره كجسر تواصل بين الشرق والغرب، ومع رسالته كبلد تعيش وتتفاعل على أرضه ثماني عشرة طائفة مختلفة بصورة فريدة ومميّزة.

” لبنان جسر تواصل بين الشرق والغرب وهو مؤهل ليكون مركزاً دولياً معترفاً به لحوار الحضارات والأديان والثقافات.“

السيد الرئيس،

من أولى المهمات المنوطة بمجلس الأمن الدولي العمل على حماية الأمن والسلم الدوليين. وانه لمن المؤسف فعلاً أن يبقى شرقنا العربي الذي نشأت في رحابه الديانات السماوية الثلاث، مركزاً رئيسياً من مراكز التوتر والنزاعات والحروب، وذلك منذ أن حلتّ النكبة في فلسطين عام ١٩٤٨، ومنذ هجر أهلها. إنّ أيّ حلّ لقضية الشرق الأوسط يتطلّب بطبيعة الحال تصوّراً مسبقاً ومتكاملاً لهذا الحلّ، الذي باتت تتوفّر عناصره الرئيسية في قرارات الشرعية الدولية وفي مرجعية مؤتمر مدريد والمبادرة العربية للسلام. ويتطلّب قبل كلّ شيء، توفرّ إرادة سياسية فعلية لدى الأطراف بالجنوح نحو السلام والالتزام بموجباته.

السيد الرئيس،

تصادف اجتماعاتنا هذا العام الذكرى الستين لإنشاء وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويهمّ لبنان أن يؤكد في هذه المناسبة، أنّ حلّ قضية هؤلاء اللاجئين الفلسطينيين هو سياسي قبل كلّ شيء، مع دعمنا الكامل لأيّ جهد يهدف إلى تعزيز برامج الوكالة وقدراتها، تمكيناً لها من تحسين الأوضاع المعيشية والإنسانية للاجئين، بالتعاون مع الدول المضيفة، بانتظار إيجاد الحلّ العادل والنهائي لمأساتهم. ومثل هذا الحلّ لا يمكن أن يتنكّر بالتأكيد لحقّهم الطبيعي والشرعي في العودة إلى أرضهم وديارهم الأصلية. كذلك لا يمكن أن يتمّ بمعزل عن الدول المضيفة، أو بصورة متعارضة مع سيادتها وأوضاعها الخاصة ومصالحها القومية. من هنا رفض لبنان لأيّ شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين على أرضيه، حفاظاً على حقهم في العودة، والتزاماً منه بما ينصّ عليه دستوره وميثاقه الوطني؛ وهو موقف لن يساوم عليه في مطلق الأحوال ولن يتراجع عنه. لذا أغتتم هذه المناسبة، كي أعرب عن امتناننا للدول التي بدأت تظهر تفهماً لهذا الموقف اللبناني واستعداداً للدفاع عنه.

” نتطلع إلى قيام حكومة وحدة وطنية تُطلق عجلة الحكم وتُباشر ورشة الإصلاحات السياسية والإدارية والقضائية.“

السيد الرئيس،

لقد تمكّن لبنان خلال السنة المنصرمة من الحفاظ على استقراره الداخلي، وتفكيك شبكات تجسس إسرائيلية وخلايا إرهابية عديدة، والمثابرة على تنفيذ القرار ١٧٠١، وتعزيز علاقاته مع الدول الصديقة والشقيقة، وإجراء انتخابات نيابية شهد العالم على شفافيتها ونزاهتها واعترف بنتائجها جميع المشاركين فيها. كذلك تمكّن من تعزيز صدقيته وتلافي تداعيات الأزمة المالية العالمية، واستقطاب المزيد من السياح والمستثمرين، ورفع معدّل النموّ إلى ما يقارب الـ ٦ في المئة. وهو يستعدّ لاستضافة الدورة السادسة للألعاب الفرنكوفونية في بيروت بعد أيام.

إلا أنّ مثل هذه الإرادة غير متوافرة لدى الجانب الإسرائيلي، حيث ما زال النقاش جارياً على المستويين الحكومي والشعبي، في شأن صوابية السلام العادل وجدواه؛ فضلاً عن التهديدات الإسرائيلية المتמادية بشنّ الاعتداءات والحروب كوسيلة من وسائل فرض السيطرة والهيمنة وتكريس الأمر الواقع؛ هذا، إن لم يكن بهدف التوسّع والتهجير وهضم المزيد من الحقوق الفلسطينية والعربية. بينما توافقت الدول العربية من جهتها على تقديم مبادرة متكاملة للسلام أقرتها بالإجماع في قمة بيروت العام ٢٠٠٢.

لذا تبرز الحاجة لدعوة المجتمع الدولي إلى المباشرة باعتماد أساليب الضغط المناسبة لإلزام إسرائيل على الإيفاء بموجباتها الدولية تجاه عملية السلام، وذلك ضمن مهل زمنية محددة ومعقولة، وفقاً لما دعت إليه القمة العربية الأخيرة في قطر. وإلا، كيف سيكون بمقدورنا إقناع شعوبنا أنّ باستطاعة المجتمع الدولي فرض حلّ شامل وعادل لمختلف أوجه النزاع في الشرق الأوسط، بما في ذلك الانسحاب من كامل الأراضي العربية المحتلة وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، إذا لم يتمكنّ لغاية الآن من أن يرغم إسرائيل على الكفّ عن بناء المستوطنات ورفع الحصار الجائر عن غزة ووقف تهويد القدس؟

” لن تقتنع شعوبنا بمقدرة المجتمع الدولي على فرض حل شامل وعادل في الشرق الأوسط ما لم يلزم إسرائيل على الإيفاء بموجباتها الدولية تجاه عملية السلام.“

ولا يسعنا أن ننسى في هذا السياق، أنّ للشعوب حرية الاحتفاظ بحقّها في استرجاع أراضيها المحتلة بالطرق المتاحة والمشروعة كافة، وفقاً لما تسمح به شرعة الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة. وأنتم تعرفون كيف تمكّن لبنان من تحرير معظم أراضييه من الاحتلال الإسرائيلي ربيع العام ٢٠٠٠، بعدما تمنّعت إسرائيل عن تنفيذ القرار ٤٢٥ القاضي بانسحابها الفوري وغير المشروط من كامل الأراضي اللبنانية، طوال اثنتين وعشرين سنة متتالية.

وإذ تأخذ المشاورات الحكوميّة مداها وفقاً لأحكام الدستور ولما تستلزمه مقتضيات البحث عن التوافق الوطني، فإننا نتطلع إلى قيام حكومة وحدة وطنيّة في أقرب الآجال، تسمح بإعادة إطلاق عجلة الحكم ومباشرة ورشة الإصلاحات السياسيّة والإداريّة والقضائيّة التي يطمح إليها اللبنانيون وتخدم بالنتيجة شعبها لا سلطتها، فتتجج وتستمر.

في موازاة ذلك، وفي الذكرى الثالثة لتبنيّ مجلس الأمن الدولي القرار الرقم ١٧٠١، يؤكد لبنان ضرورة استمرار السعي لإرغام إسرائيل على التزام كل مندرجات هذا القرار، ولا سيما الانسحاب من كامل الأراضي اللبنانيّة التي ما زالت تحتلها في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الفجر، ووقف خروقاتها اليوميّة للسيادة اللبنانيّة، وتهديداتها المتמادية ضدّ لبنان ومؤسساته وبنيتة التحتيّة... ولا يفوت لبنان أن ينوّه هنا بالدور الذي تضطلع به قوات اليونيفيل في جنوب لبنان، وفقاً لقواعد الاشتباك المتفق عليها، وباستمرار التنسيق بينها وبين الجيش اللبناني، مؤكّداً حرصه على سلامة هذه القوات، ومثمناً جهود قائدها وعناصرها وتضحياتهم في خدمة قضية السلام والاستقرار.

” إنّ الحلول الجزئيّة والمنفردة لا تنتج سلاماً حقيقياً، والحلول البعيدة عن العدالة لا تدوم. ”

في المقابل، لن يتوانى لبنان عن المضيّ في الدعوة والسعي إلى إلزام إسرائيل دفع التعويضات المناسبة عن الأضرار البالغة التي تسببت بها اعتداءاتها المتكررة ضدّ لبنان، بما في ذلك الأضرار الناجمة عن البقعة النفطية التي انتشرت جرّاء القصف الإسرائيلي على محطة الجيّة الحراريّة صيف العام ٢٠٠٦. لقد أثبتت تجارب السنوات الـ ٦١ السابقة مجموعة حقائق :

أولاً: إنّ قضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط.

ثانياً: إنّ اللجوء إلى القوة من قبل إسرائيل لفرض الأمر الواقع لا يجدي، ولن يوهن إرادة الشعب العربي وتصميمه على استرجاع حقوقه.

ثالثاً: إنّ الحلول الجزئيّة والمنفردة لا تنتج سلاماً حقيقياً، والحلول البعيدة عن العدالة لا تدوم.

لقد كان للتحوّلات السياسيّة والفكريّة والعقائديّة العميقة التي شهدتها العالم منذ منتصف القرن المنصرم الأثر البالغ في أوضاع الأمم والشعوب وعلاقاتها، فضلاً عن تراكم المشكلات الاقتصادية والاجتماعيّة والبيئيّة بصورة مقلقة.

ومهما اتخذت الصراعات والأزمات في السابق طابعاً محلياً أو إقليمياً، فإنّ أيّ أزمة أو صراع اليوم في ظلّ العولمة بات صراعاً شاملاً أو ذا أبعاد شاملة، كما يتبيّن ذلك على سبيل المثال من ظاهرة الإرهاب الدولي ومن تداعيات الأزمة الماليّة العالميّة ومن الأمراض المتنقلة من قارة إلى أخرى.

” لقد بات أي صراع في ظلّ العولمة صراعاً شاملاً أو ذا أبعاد شاملة. ”

السيد الرئيس،

لم تكن الحروب منذ عصور غابرة إلى زمننا اليوم، سوى معاناة مأساوية مؤلمة ومكلفة تغمرها، كما في أشرس الملاحم، الدماء والدموع والخيبات.

لذلك، نأمل في أن تستمرّ الأمم المتحدة التي أنشئت في الأصل لتلافي الحروب وحلّ النزاعات بالطرق السلميّة، في صلب المسعى الدولي الناشط وغير المحايد لإحقاق الحقّ وتكريس العدالة.

وشكراً.

الدورة الخامسة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك، أميركا – ٢٤ إيلول ٢٠١٠

تمحورت كلمة فخامة الرئيس أمام الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول شبكات التجسس الإسرائيلية وعمليات تجنيد العملاء في لبنان. وطالب فخامته المجتمع الدولي باتخاذ موقف حازم من هذه الاختراقات العدائية للنسيج اللبناني، يكفل ردع إسرائيل عن تهديداتها المتמادية ضد لبنان وشعبه وحقه في مياهه وثروته.



السيد الرئيس،

أودّ بداية أن أهنّئكم على انتخابكم رئيساً للدورة ٦٥ للجمعية العامة، وأن أشكر سلفكم على حسن إدارته لأعمال الدورة السابقة، معرباً عن التقدير لأمين عام الأمم المتحدة، على تقريره القيم حول مختلف أوجه أنشطة منظمتنا الدولية.

إنّها المرّة الأولى التي أخطب فيها هذه الجمعية منذ انتخاب لبنان عضواً في مجلس الأمن لعامي ٢٠١٠-٢٠١١. وهو ما وضع على عاتقه مسؤوليات يعتزّ بتحمّلها، خدمة لقضاياها وللقضايا العربية المحقّة ولقضية العدالة والسلام في العالم. ويهمني في هذه المناسبة، الإشادة بالجهد الذي تمّ الالتزام ببذله نتيجة الاجتماع الذي عقده مجلس الأمن على مستوى القمة، لضمان تفعيل دوره وتمكينه من تنفيذ قراراته بعيداً عن المعايير المزدوجة.

” يولي لبنان أهمية خاصة لتعزيز دور المرأة وهو
كان في طليعة الدول التي منحتها حق الاقتراع.“

من جهة أخرى، فإننا نرحّب بالبيان الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى حول متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بما يساعد على الحدّ من الفقر ونشر التعليم وتعزيز الخدمات الصحيّة. ونشيد بالتقدم المحقّق في تعزيز دور المرأة على صعيد الأمم المتحدة، وهو الموضوع الذي يوليّه لبنان أهمية خاصة انسجاماً مع دوره النهضوي، حيث كان في طليعة الدول التي منحت المرأة حق التصويت في الانتخابات التشريعية في منطقتنا عام ١٩٥٣.

السيد الرئيس،

بالرغم من الدور المتزايد والمهم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي تبقى في جوهرها منظمة سياسية بامتياز، أنشئت أساساً للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وحماية البشرية من ويلات الحروب والنزاعات التي أدمتها وأعاققت تقدّمها ونموّها خلال حقبات متتالية من التاريخ. وفي هذا المجال لم تتوانِ الأمم المتحدة عن الانكباب على معالجة مسألة

الصراع العربي الإسرائيلي منذ اندلاعه، وأصدرت بشأنه مجموعة من القرارات الهادفة لإعادة الحقوق إلى أصحابها وتثبيت دعائم السلام والتنمية. إلا أنّ هذه الجهود خابت وتلاشت في وجه تعنت إسرائيل، ونزعتها الجليّة للتوسّع واعتماد سياسة الاستيطان، وهي ترفض لغاية الآن الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة وإخضاع منشآتها لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة.

لذا، ومع ترحيبنا اليوم بالوعي المتنامي للحاجة الملحة لإيجاد تسوية لقضيّة الشرق الأوسط، وجوهرها قضيّة فلسطين، ضمن مهل محدّدة، واستئناف الجهود الهادفة للتوصّل إلى مثل هذه التسوية، فإن خبرة العقود السابقة تفيد باستحالة التوصّل إلى حلّ فعلي ودائم لهذه القضيّة، ما لم يكن هذا الحلّ عادلاً وشاملاً لكافة أوجه الصراع، على جميع المسارات، وما لم يتوفّر العزم الكافي لدى المجتمع الدولي للانتقال من مرحلة الإعلان عن المبادئ الإرشادية، إلى مرحلة العمل على توفير عناصر الضغط المناسبة للتنفيذ، وتغليب عناصر الحلّ المستند إلى قرارات الشرعيّة الدوليّة، ومرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام في جميع مندرجاتها، ولا سيّما ما يتعلّق منها بضمان عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربيّة المضيفة التي لا تسمح لها أوضاعها بمثل هذا التوطين.

” يستحيل قيام حلّ فعلي ودائم للصراع في الشرق الأوسط ما لم يكن حلاً عادلاً وشاملاً. ”

وفي هذا السياق، أعلن لبنان مراراً بأنه لن يقبل بأيّ شكل من أشكال التوطين للاجئين الفلسطينيين على أراضيه، وذلك للأسباب والاعتبارات التي أكّدت عليها في مجلس الأمن يوم أمس، وبخاصة لما سينتج عن مثل هذا التوطين من تداعيات ومخاطر تمسّ الأمن ودعائم الاستقرار، علماً بأن قضية اللاجئين، لا يمكن بطبيعة الحال، أن تُحلّ من خلال تفاوض إسرائيلي فلسطيني منفرد، وبصورة منعزلة عن لبنان وعن الدول المضيفة والمعنيّة. ولا يسعنا بهذه المناسبة، إلا أن نذكّر بالمسؤوليّة الأساسيّة التي تقع على عاتق المجتمع الدولي، في توفير المستلزمات الحياتيّة والإنسانيّة الرئيسيّة للاجئين الفلسطينيين، من خلال زيادة مساهماته في موازنة وكالة الأونروا التي أنشئت خصيصاً لهذه الغاية سنة ١٩٤٩، بما

يؤمن حياة كريمة لهؤلاء اللاجئين تحت سيادة الدول المضيفة وبمساعدها، بعيداً عن التطرّف والعنف.

ومن جهة أخرى، يكرّر لبنان إدانته للإرهاب الدولي، الذي عانى منه في أوجه مختلفة، وهو يتضامن مع المجتمع الدولي في محاربته، ويؤيّد الرأي المطالب بالمضي بصورة موازية في عمليّة البحث عن تعريف واضح له ومعالجة جذوره وأسبابه، بحيث يتمّ التفريق بينه وبين المقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبي، التي تُقرّ بها شرعة الأمم المتحدة والقرارات الدولية ذات الصلة.

” يُدين لبنان الإرهاب الدولي ويؤيّد البحث عن تعريف واضح له والعمل على معالجة جذوره وأسبابه. ”

السيد الرئيس،

في الوقت الذي يلتزم فيه لبنان بالقرار ١٧٠١، ويسعى لإرغام إسرائيل على تنفيذ كامل مندرجاته، تستمرّ الخروقات الإسرائيليّة اليوميّة للأجواء والأراضي والمياه اللبنانيّة، وهي خروقات وصفها أمين عام الأمم المتحدة في العديد من تقاريره بالاستفزازية.

كما أن شبكات التجسس الإسرائيليّة وعمليات تجنيد العملاء بهدف زرع الفتنة وزعزعة الاستقرار، بلغت حدّاً يستوجب اتخاذ موقف حازم من قبل المجتمع الدولي، لثني إسرائيل عن هذه الأعمال العدوانية، وعن تهديداتها المتמادية ضد لبنان وشعبه وبنيتة التحتية، وحملها على الانسحاب من الأراضي اللبنانية التي ما زالت تحتلها، في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الفجر، بدون مهادنة أو شروط مسبقة. علماً بأننا نحتفظ بحق استرجاع أو تحرير ما تبقى لنا من أراضٍ محتلة بجميع الطرق المتاحة والمشروعة.

السيد الرئيس،

لقد سعى لبنان خلال السنوات الماضية، لتثبيت استقراره الداخلي عن طريق الحوار واستكمال تطبيق اتفاق الطائف، والاحتكام إلى المؤسسات الشرعية لحل أيّ خلاف والالتزام بقرارات مجلس الامن والشرعية الدولية. وقد حرصت الدولة على الالتزام بجميع الاستحقاقات الدستورية في مواعيدها، أكان في ما يتعلق بالانتخابات البلدية أو بالانتخابات النيابية، التي جرت بصورة حرة وشفافة وهادئة، وفقاً لمقتضيات الديمقراطية ومبدأ التداول السلمي للسلطة.

” سيظل لبنان مفتوحاً على الحوار والتفاعل الإنساني الحضاري الغني والخلق.“

كما سعى لبنان للحوّل دون حصول عدوان خارجي عليه، عن طريق العمل على إلزام إسرائيل تطبيق قرار مجلس الأمن الرقم ١٧٠١، وتجميع مجمل قدراته القومية الرادعة في إطار استراتيجية قومية دفاعية. ونحن إذ نتعهد بالثبات على هذا العزم وعلى هذا النهج، مهما كانت المخاطر، بدعم من الإرادة الحرة والواعية للشعب اللبناني، ومن الدول الشقيقة والصديقة، فإننا على ثقة بأن لبنان سيظل على الدوام مفتوحاً على الحوار والتفاعل الإنساني الحضاري الغني والخلق، وفيأ لرسائله، حريصاً بالرغم من التحديات، على تعزيز دولة الحق والقانون، وإعلاء قيم الحرية والديموقراطية والتوافق التي قام عليها منذ البدء.

كما يتطلّع لبنان إلى المزيد من الدعم المالي والتقني له، لأجل استكمال إزالة الألغام ورفع القنابل العنقودية التي زرعتها إسرائيل عشوائياً في المناطق الآهلة خلال عدوان تموز ٢٠٠٦ وفترات احتلالها. وهو لن يتوانى، ضمن الأطر المناسبة، عن المطالبة بإلزام إسرائيل بالتعويض عن مجمل الخسائر والأضرار التي ألحقتها به، من جراء اعتداءاتها المتكررة عليه.

كما يهم لبنان أن يؤكّد، في وجه الأطماع، ووفقاً للقانون الدولي، على حقه في مياهه وثروته من النفط والغاز الطبيعي، خاصة تلك التي سيسعى لاستخراجها ضمن حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة العائدة له على طول هذه الحدود، ومنها تلك المحددة جنوباً، وفق الخريطة التي أودعتها الحكومة اللبنانية للأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠١٠/٧/٩.

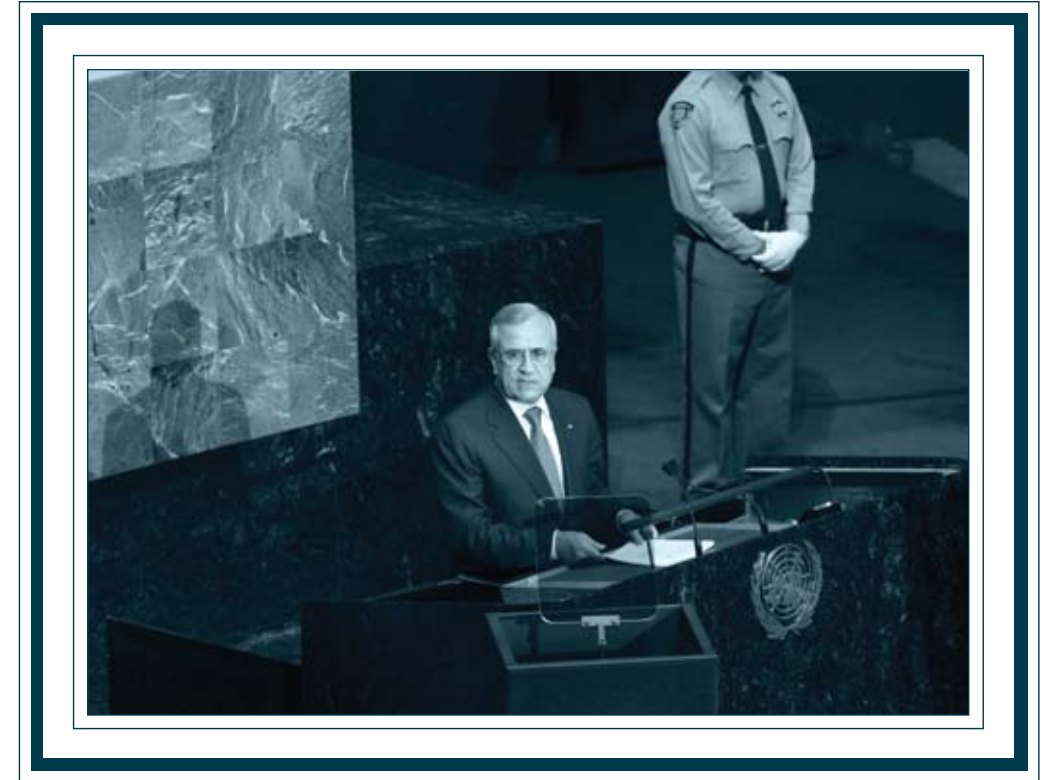
” لن نتوانى عن مطالبة إسرائيل بالتعويض عن مجمل الخسائر والأضرار التي ألحقتها بلبنان.“

وإذ نشيد هنا، بجهود وتضحيات قوات اليونيفيل العاملة في جنوب لبنان، التي نحرص عليها كل الحرص، فإننا نعيد التأكيد على أهمية استمرار التعاون والتنسيق بين الجيش اللبناني والقوات الدولية، وفقاً للقواعد المتفق عليها، ضماناً لحسن تنفيذ المهمة الموقّعة الموكولة إليها، وهو تعاون لا يلاقيه بالمقابل، سوى مواقف متغطرسة واستفزازية من جانب القوات الإسرائيلية، هي في جوهر أسباب الأحداث التي تحصل بين الحين والآخر على طول الخط الأزرق، والتي يمكن العمل على تلافيها.

الدورة السادسة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة
نيويورك، أميركا – ٢١ إيلول ٢٠١١

انعقدت الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وسط أحداث تحولية تاريخية يعيشها العالم العربي، وقد أكد إزاءها رئيس الجمهورية أن لبنان، لا يمكنه إلا أن يرحّب بأيّ مقاربات أو معالجات سلمية لتحقيق الإصلاح وتكريس مبادئ الديمقراطية والعدالة والحدّات، والحفاظ على كرامة الإنسان وحيّاته الأساسية.

كما شدّد من جهة أخرى على ضرورة إنجاز العملية التفاوضية بشأن إصلاح مجلس الأمن، ليصبح منسجماً مع الواقع السياسي والجغرافي الجديد، وقادراً على ضمان تنفيذ القرارات الملزمة الصادرة عنه، ولا سيما منها تلك المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي.



السيد الرئيس،

أتقدم منكم بالتهنئة بداية على انتخابكم لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، وانتم تمثلون بلداً شقيقاً أظهر تضامناً دائماً مع لبنان، ولعب دوراً أساسياً في بلورة التفاهم في اتفاق الدوحة وإعادة الاعمار في لبنان، آملاً في أن تساهم مداولاتنا في الاضاءة على قضايا الحق وتعزيز منطق العدالة. واذ انوه بما حققه سلفكم، رئيس الكونغرالية السويسرية السابق، السيد Joseph DEISS، من نجاح في تأدية مهامه؛ يسرني ان اعرب عن تقديري لسعادة الامين العام، وهو يباشر ولاية جديدة، على مجمل الجهود التي يبذلها لتحقيق اهداف الامم المتحدة ومقاصدها.

تتعدد جمعيتنا هذا العام، في أجواء يطغى عليها الحدث العربي والمسعى الفلسطيني المحقّ، للاعتراف بدولة فلسطين، والحصول على عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة. إضافة الى مسائل أخرى، كالتوتر المستمر في شبه الجزيرة الكورية، والتطوّرات الإيجابية في القارة الإفريقية، واستمرار المساعي لضبط تداعيات الأزمة المالية العالمية، والكوارث الطبيعية التي تهدّد مناطق مختلفة من العالم، واستمرار ظاهرة الإرهاب، في الوقت الذي نحیی فيه الذكرى العاشرة لاعتداءات الحادي عشر من أيلول بأشدّ عبارات الإدانة.

” يحمل لبنان منذ إنشائه رسالة حرية وتوافق واعتدال. ”

السيد الرئيس،

أقف أمامكم كممثل لبلد يحمل منذ إنشائه، رسالة حرية وتوافق واعتدال، وهو يجهد لتكريسها وتثبيتها، بالرغم من كمّ التحديات والتهديدات التي أصبحت تطاول، في الشرق والغرب، صيغ العيش المشترك والتعددية الثقافية. فلبنان، وفقاً لدستوره، " جمهورية ديموقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طبيعتها حرية الرأي والمعتقد، والشعب فيه مصدر السلطات وصاحب السيادة، يمارسها عبر المؤسسات الدستورية". وقد التزم هذه المبادئ، والتداول الدوري للسلطة، ومشاركة جميع الطوائف في إدارة الشأن العام، على قاعدة المناصفة والتوافق، بالرغم مما عاناه من حروب

واعتداءات طوال عقود. كما هو ملتزم دوماً، احترام قرارات الشرعية الدولية، بما فيها تلك المتعلقة بالمحكمة الدولية الخاصة بلبنان، وفقاً لما أكّدت عليه البيانات الوزارية للحكومات اللبنانية المتعاقبة.

السيد الرئيس،

شهدت منطقتنا العربية في خلال الشهور المنصرمة أحداثاً وتحركات شعبية واسعة طالبت بالحرية والديموقراطية وقيام دولة القانون، بعيداً من التسلط والمحسوبية والفساد. ولبنان، الذي رافق بمفكره وإعلاميه ومناضليه، كلّ مشروع نهضويّ في الشرق، وساهم ببلورته وإعلاء رأيه، لا يمكنه إلا أن يرحّب بأيّ مقاربات أو معالجات سلمية لتحقيق الإصلاح وتكريس مبادئ الديمقراطية والعدالة والحدّات، والحفاظ على كرامة الإنسان وحيّاته الأساسية. فقط عن طريق هذه المبادئ والنظم، يتحقّق الأمن والسلام لجميع مكونات مجتمعاتنا، وتقوم البيئة المؤاتية لكلّ تنمية بشرية سليمة. ويجدر بنا ان نواكب هذه التحولات في العالم العربي بطريقة تؤدي الى خيره وتقدمه وعزته والحوّول دون انزلاقه نحو التطرف او الفوضى او حالات من التشرذم والتقسيم على اسس مذهبية او طائفية. وكذلك لا بدّ من توجيه عناية المجتمع الدولي المتابع لهذه الأحداث، إلى أنّه لا يمكن النظر إلى موجة الاعتراض الشعبي التي طاولت بعض دول العالم العربي، كأنّها تتبع من منطلقات مطلبيّة حياتيّة محضة.

”يجدر ان تؤدي التحولات في العالم العربي إلى خيره وتقدمه وأن تحول دون انزلاقه نحو التطرف او التشرذم والتقسيم.“

ولا يجدر الاكتفاء بالتالي بتخصيص مبالغ ماليّة لدعم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيّة في الدول التي أمست في مرحلة انتقاليّة، سعياً لتعزيز واقع الديموقراطية والاعتدال والانفتاح فيها، بل يجدر كذلك البحث، عن السبل الكفيلة بتبديد مشاعر الظلم والقهر التي تعتمل في نفوس الشعوب العربيّة، جرّاء تهميشها على مدى عقود، وتعرّؤها في مواجهة التحديّ الإسرائيلي وممارساته من جهة، وفي رفع تحديّ الحدّات والعولة من جهة أخرى. وتقتضي مثل هذه المعالجات بالدرجة الأولى، الانخراط بشكل

جديّ وحثيث، في عملية متكاملة لفرض حلّ عادل وشامل لكافة أوجه الصراع في الشرق الأوسط، على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد، والمبادرة العربية للسلام بكل مندرجاتها. والتأسيس تالياً، لمشروع حوار وتفاهم أوسع بين الشرق والغرب، وبين الحضارات والثقافات والديانات. وهو تفاهم تاريخي آن أوانه، بعد عقود طويلة من الشعور بالغبن والعداء، ومن الحروب المدمّرة، والفرص المفقّوة.

”السعي للاعتراف بالدولة الفلسطينية والفوز بعضويتها الكاملة في الأمم المتحدة سعي محق، ولبنان سيواكبه بغية إنجاحه.“

في هذا المجال، يبرز المسعى الفلسطيني المحقّ للاعتراف بالدولة الفلسطينية والفوز بعضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، استناداً الى مبدأ تقرير المصير. وسيواكب لبنان هذا الجهد، بغية إنجاحه، بالتنسيق والتعاون مع الدول الشقيقة والصديقة. إلا أنّ الاعتراف بالدولة الفلسطينية وانضمامها إلى الأمم المتحدة -على أهميّته- لا يعيد كامل الحقوق، ولا يعتبر حلاً نهائياً بطبيعة الحال للقضيّة الفلسطينية، بمفهوم العدالة وقرارات الشرعية الدولية. لذلك، وإلى حين التوصل إلى حلّ سياسي نهائي وعادل لقضيّة فلسطين يضمن حق العودة ، تبقى الأونروا مسؤولة عن إغاثة اللاجئين الفلسطينيين والعناية بشؤونهم المعيشيّة، بالتعاون مع الدول المضيفة، وذلك وفقاً لمنطوق قرار الجمعية العامة الذي أنشئت الوكالة بموجبه عام ١٩٤٩، وذلك بعيداً عن أيّ شكلٍ من أشكال التوطين، الذي يرفضه لبنان والإخوة الفلسطينيون على حدّ سواء. وهذا يستوجب دعم ميزانية الأونروا بثبات، وعدم السعي لدمجها في أيّ هيئات أمميّة أخرى، أو إضعافها.

في سياق آخر، اعترف لبنان بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي، وشارك في قمة باريس لمساندة ليبيا الجديدة، وهو ينتظر من المسؤولين الليبيين، الذين يتواصل معهم لهذا الغرض، كشف مصير سماعة الإمام السيّد موسى الصدر ورفيقه، وهو الذي غيّب خلال زيارة رسميّة كان يقوم بها إلى ليبيا عام ١٩٧٨.

لقد استضاف لبنان منذ أيام، الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاق القنابل العنقودية، وصدر بنتيجته «إعلان بيروت» الذي شكّل محطة فاصلة في مسار تطبيق هذا الاتفاق. وبالرغم من أنّ مقارنة هذا الموضوع تنطلق من اعتبارات إنسانية، فقد سمح الاجتماع بتسليط الضوء على التداعيات الكارثية لهذا السلاح الذي استعملته إسرائيل بكثافة خلال عدوان تموز ٢٠٠٦، وهو ما زال يتربّص بالمدنيين في حقولهم وأماكن لهو أطفالهم على مساحة الجنوب اللبناني، مما يستوجب إدانة إسرائيل ومطالبتها بالتعويض المناسب عن الخسائر البشرية والمادية التي تسببت بها جرّاء ذلك، وعن مجمل الأضرار الناتجة عن اعتداءاتها المتكررة ضدّ لبنان، ومن بينها ضرب محطة الجية الحرارية عام ٢٠٠٦، وانتشار البقعة النفطية على طول الشاطئ اللبناني.

”أحدثت القنابل العنقودية التي استعملتها إسرائيل خلال عدوان تموز ٢٠٠٦ تداعيات كارثية لا تزال تتربّص بالمدنيين في حقولهم وبأطفالهم في أماكن لهوهم.“

وفي الذكرى الخامسة لتبني مجلس الأمن الدولي للقرار ١٧٠١، يؤكد لبنان التزامه متابعة تنفيذ هذا القرار، ويكرّر مطالبته المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لإرغامها على تنفيذ كامل مندرجاته. وهذا يستدعي وقف خروقاتها اليومية للسيادة اللبنانية، والانسحاب الفوري من الأراضي اللبنانية التي ما زالت تحتلها في الجزء الشمالي من قرية الفجر ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا. إضافة الى ضرورة الكفّ عن تهديداتها المستمرة ضدّ لبنان وبنيتة التحتية، ومساعدتها الهادفة الى زعزعة الاستقرار عن طريق تكوين شبكات التجسس وتجنيد العملاء، علماً بأنّنا نحتفظ، في المطلق، بحقنا في تحرير أو استرجاع كامل أراضينا التي ما زالت تحت الاحتلال، وذلك بكل الوسائل المتاحة والمشروعة.

من جهة ثانية، إنّنا نؤكد تمسّكنا بكامل حقوقنا السيادية والاقتصادية في مياهنا الإقليمية ومنطقتنا الاقتصادية الخالصة، وبحرية استثمار ثرواتنا الطبيعية في البرّ والبحر، بعيداً عن أيّ أطماع أو تهديد. وقد وجهنا إلى الأمين العام للأمم المتحدة سلسلة مراسلات تؤكد على حدود هذه الحقوق ومداهها ومشروعيتها، وبخاصة الإحداثيات الجغرافية العائدة على التوالي للحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للمنطقة الاقتصادية الخالصة التابعة للبنان، معترضين على ما يطاول هذه الحقوق

من انتهاكات واعتداءات إسرائيلية بشكل خاص. وإذ حذرنا من أيّ مبادرة لاستثمار الموارد في المناطق البحرية المتنازع عليها، فإننا طلبنا من سعادة الأمين العام اتخاذ كافة التدابير التي يراها مناسبة تجنّباً لأيّ نزاع.

يهمّني في هذه المناسبة أن أنوّه بالدور الأساسي الذي تقوم به قوات اليونيفيل في لبنان، بالتنسيق والتعاون الكامل مع الجيش اللبناني، مثمناً تقانيها، قيادةً وعناصر، في تأدية المهمة الموكولة إليها، والتضحيات الكبيرة التي قدّمتها، ولا تزال، في خدمة قضية السلام. وإذ نشكر الدول المساهمة على استمرار التزامها بالرغم من التحديات، فلا يسعنا إلا أن ندين بشدّة ما تعرّضت له القوات الدولية، ولاسيما منها الكتيبتين الفرنسية والإيطالية في الشهور المنصرمة، من اعتداءات إرهابية تعمل بشكلٍ حثيث على كشف مرتكبيها وإحالتهم إلى العدالة والحوّل دون تكرارها.

”أنوّه بدور قوات اليونيفيل في لبنان وبتنسيقها وتعاونها الكامل مع الجيش اللبناني.“

السيد الرئيس،

تضطلع الأمم المتحدة بدور متنام، منذ انتهاء الحرب الباردة، في مجال المحافظة على الأمن والسلم الدوليين والتدخّل لحلّ النزاعات، في مناطق مضطربة عديدة من العالم. إلا أنّها لم تتمكّن من إثبات فاعليتها بعد في منطقة الشرق الأوسط، حيث ما زالت مخاطر جمة تهدّد الأمن والسلم الدوليين، جرّاء استمرار إسرائيل في تحدّي قرارات الشرعية الدولية، وتمسّك قيادتها بلاءاتها المرفوضة لمستلزمات السلام البديهيّة، وإمعانها في الممارسات التعسّفية في غزة والأراضي المحتلة، وفي بناء المستوطنات وانتهاك حقوق الإنسان. وهذا يستوجب إنجاز العملية التفاوضية بشأن إصلاح مجلس الأمن، ليصبح منسجماً مع الواقع السياسي والجغرافي الجديد، وقادراً على ضمان تنفيذ القرارات الملزمة الصادرة عنه، ولاسيما منها تلك المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي.

الاجتماع الرفيع المستوى حول الدبلوماسية الوقائية
مجلس الأمن الدولي
نيويورك، أميركا – ٢٢ أيلول ٢٠١١

ترأس فخامة الرئيس الجلسة التي دعا إليها لبنان بصفته رئيساً لمجلس الأمن الدولي خلال شهر أيلول ٢٠١١. إنها المرة الأولى التي يرأس فيها رئيس جمهورية لبناني اجتماعاً لمجلس الأمن منذ قيام الجمهورية اللبنانية.

تناولت الجلسة موضوع "الدبلوماسية الوقائية" الذي اقترح لبنان مناقشته من ضمن بند "صون السلم والأمن الدوليين"، وفي إطار الاجراءات المتبعة تنفيذاً لأعمال المجلس ومهامه.

وفي الختام، يجدر بنا هذا العام، ونحن نحتفل بالذكرى المئوية ليوم المرأة العالمي، الاستفادة بصورة أفضل من إمكانات ومواهب نصف البشرية، وليس مجرد السعي لتكريس المساواة بين الجنسين في المبدأ، لما للمرأة من طاقة ومقدرة على المساهمة في التربية والتثقيف، وتغليب منطق السلام، والحد من الفقر والجوع والمرض والتدهور البيئي، وتعزيز فرص التنمية المستدامة.

” للمرأة طاقة ومقدرة على المساهمة في التربية والتثقيف
وتغليب منطق السلام وتعزيز فرص التنمية المستدامة.“

مناقشات الجمعية العامة وجدول أعمالها المثقل بالمواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مناسبة لنا جميعاً لتجديد العهد الذي قطعناه على أنفسنا منذ العام ١٩٤٥، بمعالجة التحديات والأزمات التي تواجه المجتمع الدولي، باللجوء إلى مؤسسات الشرعية الدولية وإلى الحلول المشتركة التي يتم الاتفاق عليها، وفقاً للمبادئ الأساسية لشرعة الأمم المتحدة وقراراتها ولأحكام القانون الدولي، شرط أن تستند على روح العدالة وأن تبتعد عن المعايير المزدوجة.

وهذا خيار أثبتت التجربة التاريخية أن لا حلّ عقلانياً سواه.



السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمن الدولي،

أودّ بدايةً أن أرحّب برؤساء الدول والحكومات والوزراء الذين لبّوا دعوة لبنان الى المشاركة في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، تأكيداً منهم على أهميّة موضوع بحثنا الخاص «بالديبلوماسية الوقائيّة»؛ وأن أشكر سعادة الأمين العام على التقرير الذي أعدّه لإغناء مناقشاتنا، وهو الذي وضع الديبلوماسية الوقائيّة التي يعتبرها «إحدى أذكى الاستثمارات التي يمكن أن نقوم بها»، على رأس أولويّات ولايته الثانية. وهي كذلك بالفعل، لأنّ كلفة الاستثمار في الديبلوماسية الوقائيّة، تبقى أقلّ بكثير من كلفة النزاعات وتداعياتها، عدا النتائج الإنسانيّة الرهيبة التي تترتّب عليها.

لا يسعنا التطرّق إلى الديبلوماسية الوقائيّة، من دون العودة إلى صاحب الرؤية في تطويرها، وأقصد الأمين العام الراحل للأمم المتحدة داغ همرشولد. فهو أوّل من عملَ على تطبيقها ضمن منظومة الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين، تطوّر مفهوم الديبلوماسية الوقائيّة بحيث لم يعد يشمل العمل على منع نشوء النزاعات فحسب، بل أيضاً على منع تفاقمها وتحوّلها إلى صراعات، والحوّل دون انتشارها، كما جاء في «خطة السلام» التي أعدّها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي. وهذا المفهوم لا يزال يتطوّر، بحيث أصبح يطاول اليوم ترسيخ دعائم السلام بعد انتهاء النزاعات ومنع تجددّها.

” نحن على اقتناع بأنّ الحروب والنزاعات ليست حتميّة، إلا أنّ ذلك يتطلّب توفر الإرادة السياسيّة واعتماد مقاربة وقائيّة واضحة، بما فيها بناء نُظم وطنيّة قادرة على الوساطة، وتيسير الحوار، واحتواء التوتّر. “

نحن على اقتناع بأنّ الحروب والنزاعات ليست حتميّة، بل غالباً ما يمكن التأثير على مجرى الأحداث بما يحول دون نشوبها أو تفاقمها. إلا أنّ ذلك يتطلّب توفر الإرادة السياسيّة، وحشد الموارد اللازمة، واعتماد مقاربة وقائيّة واضحة تتضمّن تعزيز القدرات المحليّة، بما فيها بناء نُظم وطنيّة قادرة على الوساطة، وتيسير الحوار، واحتواء التوتّر.

وفي هذا السياق حرص لبنان، بعد اعتماد وثيقة الوفاق الوطني في العام ١٩٩١، على ترسيخ الروح الميثاقية والتوافقية في مقاربتة للمواضيع الوطنيّة الكبرى، ولجأ إلى مؤتمرات وهيئات حوار وطني، لتعزيز نهج التهدئة والاعتدال وأجواء الاستقرار. وبصورة عامة، فإنّ لكلّ نزاع أو أزمة خصوصيّة تستوجب انتقاءً متأنياً لأدوات الدبلوماسية الوقائيّة، ومنها الإنذار المبكر، وتقصي الحقائق، والوساطة، وحفظ وبناء السلام، وهي كلها من الأدوات التي يجب تطويرها وتعزيزها داخل منظومة الأمم المتحدة.

والوقاية الفاعلة لا يمكن حصرها بالمؤسسات الحكوميّة فحسب، بل يجب أن تشمل أيضاً هيئات المجتمع المدني، لاسيما منها المنظمات النسائيّة والشبابيّة ووسائل الإعلام والجامعات ومراكز الأبحاث؛ وهي كلّها يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تعزيز ثقافة الوقاية. كما علينا تأمين تنسيق الجهود الوقائيّة بين كيانات الأمم المتحدة المعنية، والاستمرار في توثيق الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

” يجب أن تشمل الوقاية الفاعلة هيئات المجتمع المدني، لاسيما منها المنظمات النسائيّة والشبابيّة ووسائل الإعلام والجامعات ومراكز الأبحاث. “

على هذا الصعيد، وكمثال على المبادرات الديبلوماسية الهادفة إلى منع تفاقم النزاعات، لا بل الساعية إلى حلّها، لا بدّ من التذكير، على سبيل التأكيد، بالمبادرة العربيّة للسلام، التي أقرّت بالإجماع في قمة بيروت العام ٢٠٠٢، كخريطة طريق متكاملة في مختلف مندرجاتها، لحلّ الصراع العربي - الإسرائيلي بصورة عادلة وشاملة. وهي مبادرة تستند في جوهرها إلى قرارات الشرعيّة الدوليّة ذات الصلة ومرجعيّة مؤتمر مدريد، وترفض أيّ شكل من أشكال التوطين الفلسطيني في الدول العربيّة التي يتعارض هذا التوطين فيها مع أوضاعها الخاصة، كما هي حال لبنان.

ومن المتعارف عليه أنّ عمليات حفظ السلام تشكّل إحدى أدوات الدبلوماسية الوقائيّة. وعلى رغم أنّها تأتي بعد اندلاع النزاع، إلا أنّها من الأهميّة بمكان لاحتوائه ومنع انتشاره. وهذا ما استقيناه من تجربتنا الخاصة، حيث تسعى قوة الأمم المتحدة الموقّعة في لبنان منذ إنشائها العام ١٩٧٨، إلى

مساعدة الدولة اللبنانية في بسط سيادتها على كامل أراضيها، وجعل الجنوب اللبناني منطقة أمن وسلام. كما أنّ قيام مجلس الأمن بإصدار القرار ١٧٠١ الذي يلتزم به لبنان، كان إجراءً ضرورياً لوضع حدّ للحرب المدمّرة التي شنتها إسرائيل على لبنان العام ٢٠٠٦. ويبقى على المجتمع الدولي، انسجاماً مع متطلبات الدبلوماسية الوقائية وأهدافها، أن يعمل على إلزام إسرائيل احترام أحكام هذا القرار، من خلال استكمال انسحابها من الأراضي اللبنانية المحتلة، ووقف تهديداتها وخروقاتها المتواصلة للسيادة اللبنانية برأ وبحراً وجواً.

والواقع أنّ النزاع بين لبنان وإسرائيل لم يكن ليتفاقم منذ التاسع عشر من آذار ١٩٧٨، تاريخ إصدار القرار ٤٢٥، وما كانت المقاومة لتقف وتواجه الاحتلال الإسرائيلي (وصولاً لتحرير معظم أراضيها، ما عدا تلك التي ما زالت محتلة في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي لقرية الفجر)، لو ألزم المجتمع الدولي إسرائيل تنفيذ هذا القرار الذي دعاها بكلّ وضوح الى سحب قواتها من كامل الأراضي اللبنانية بصورة فورية وغير مشروطة. ذلك أنّ السلام أيها السادة، نقيض العدوان والاحتلال؛ وتلافي النزاعات يفترض في أحد جوانبه الرئيسية إيجاد الطرق العملية الكفيلة بتنفيذ القرارات الملزمة الصادرة عن مجلس الأمن.

” يبقى على المجتمع الدولي إلزام إسرائيل احترام أحكام القرار ١٧٠١. “

غير أنّ نجاح الدبلوماسية الوقائية لا يكتمل إلا بالتصدّي لجذور الأزمات. وعليه، ولمناسبة الذكرى العاشرة لاعتداءات الحادي عشر من أيلول الأليمة، فإننا نشدّد على أنّ المكافحة الأنجح للإرهاب، تكون بمعالجة جذوره. وفي هذا الإطار، نكرّر إدانتنا للإرهاب، بكل أشكاله ومظاهره، ونؤكد التزامنا المشترك بمحاربته.

كذلك يفترض تلافي النزاعات تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وإقامة نظام اقتصادي ومالي عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً، أي أكثر التصاقاً بالقيم، وأقلّ اعتماداً على المضاربة. أخيراً، لقد دعا لبنان في خلال ترؤسه مجلس الأمن في أيار الفائت، إلى اعتبار «الحوار بين الثقافات» أحد أدوات

الدبلوماسية الوقائية. وفي هذا الإطار، نشدد اليوم على أنّ الحوار والتواصل والانفتاح على الآخر أهمّ سلاح لمواجهة التعصّب والتطرّف والأحكام المسبقة والكرهية. ولا شكّ في أنّ هذه الآفات باتت في عالمنا اليوم من أبرز أسباب النزاعات وأشدّها خطورةً.

ومن الطبيعي في هذا المجال، أن نعزز ثقافة السلام كي نساهم بتلافي النزاعات؛ وقد جاء في مقدمة شرعة منظمة اليونسكو أنّ دعائم السلام إنما تبنى في عقول الرجال والنساء. إلا أنّ ثقافة السلام لا يمكن فصلها، على وجه اليقين، عن ثقافة العدالة، التي لا سلام حقيقياً أو دائماً من دونها.

” علينا بلورة ركائز ثقافة جديدة يصبح معها منطلق الحوار وتلافي النزاعات منطقاً مغرباً ونهجاً جذاباً للشعوب. “

السيدات والسادة،

لقد جاء في المادة الأولى من شرعة الأمم المتحدة، أنّ «أفضل السبل للمحافظة على الأمن والسلم الدوليين يقضي بأخذ التدابير الفاعلة لتلافي النزاعات وإزالتها. إلا أنّ البحث والحديث عن الدبلوماسية الوقائية يبقى أكثر سهولة من تطبيقها. كذلك إنّ كتب التاريخ تسجّل، إن لم تكن تمجّد أحياناً، الحروب والمآسي التي يتسبّب بها القادة أكثر مما تسجّل الحروب والمآسي التي يساهم القادة بتلافيها. وهذا ما يستوجب تصحيحه ربما، عن طريق إعادة النظر في طريقة كتابة التاريخ، وبلورة ركائز ثقافة جديدة يصبح معها منطلق الحوار وتلافي النزاعات منطقاً مغرباً ونهجاً جذاباً للشعوب.

آمل في أن نتمكّن نتيجة اجتماعنا اليوم، من ترجمة التزامنا السياسي باعتماد الدبلوماسية الوقائية، إلى آليات وقاية فاعلة لتلافي النزاعات في مختلف مناطق العالم، ولاسيما منها المناطق التي تهدد مباشرة الأمن والسلم الدوليين، كما هي الحال في الشرق الأوسط، وتوحيد جهودنا من أجل عالم تسود فيه قيم المساواة والعدالة واحترام الآخر.

جلسة مجلس الامن الدولي نيويورك، أميركا – ٢٣ إيلول ٢٠١٠

شارك الرئيس سليمان في جلسة لمجلس الأمن الدولي ناقشت موضوع "تفعيل دور مجلس الأمن الدولي في مجال صيانة السلم والأمن الدوليين".

جاءت المشاركة بناءً على دعوة الرئيس التركي عبدالله غول رئيس مجلس الأمن لشهر أيلول ٢٠١٠، وتضمنت مداخلة تركّزت على ضرورة إعادة تقويم وتفعيل دور الأمم المتحدة كعنصر ضابط وفاعل في النظام العالمي، والزامية إصلاحها لتتلاءم مع المعطيات الدولية الجديدة.

السيد الرئيس،

يسرّني أن أعرب لكم بدايةً عن التقدير لمبادرتكم بالدعوة لعقد اجتماع على مستوى القمة لمجلس الأمن الدولي للبحث في سبل ضمان دوره الفعّال في صيانة السلم والأمن الدوليين، وهي مبادرة تكتسب كامل معانيها في ضوء الدور المحوري الذي تضطلع به تركيا، الدولة الصديقة والعريقة في حضارتها، في مجال تعزيز الحوار بين الثقافات، وتنمية علاقات التعاون والتعاقد على الصعيدين الإقليمي والدولي.

كما أوجّه عبارات تقدير مماثل إلى سعادة أمين عام الأمم المتحدة على ملاحظاته التمهيدية القيّمة، وعلى مجمل الجهد الذي تقوم به المنظمة الدولية لتحقيق مقاصد شرعتها وتمتين أسس السلام والعدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم.

” يحتاج النظام المالي العالمي لتطوير كي يصبح أكثر شفافية وإنسانية. ”

لقد شهد القرن الحالي في عامه الأوّل هجوماً إرهابياً مدمراً على مركز التجارة العالمي في هذه المدينة التي تأوي المقرّ الرئيسي للأمم المتحدة، وعرف في عامه الثامن أزمة مالية عالمية طالت بتداعياتها أسس الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول وهناء شعوبها. إلا أنّ هذه الأزمات، على خطورتها، لم تؤدّ إلى انهيار عام للاقتصاد العالمي، كما حصل مطلع القرن الماضي، ولا هي تنذر، باندلاع حروب عالمية، على غرار ما حصل اعتباراً من عام ١٩١٤.

أمّا الفضل في ذلك، فيعود لتوافق المجموعة الدولية على اعتماد مقاربات مشتركة لمعالجة هذه الأزمات الشاملة، من خلال آليات التحرك والتضامن التي توفرها مؤسسات العمل الإقليمي والدولي المشترك، وعلى رأسها الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة، بعيداً عن المقاربات الفردية أو عن مسببات الحرب الباردة وتوتراتها. وبالرغم من ذلك، فقد أظهرت الأزمات السياسية والاقتصادية المتتالية خلال العقود الماضية هُناك هذا النظام الدولي وثغراته، فالأمم المتحدة من جهة، ومجلس الأمن الدولي على وجه التحديد، بحاجة لإصلاح كي يصبح أكثر ديمقراطية وتمثيلاً لموازين القوى الجديدة وأكثر فعالية في تطبيق قراراته؛ والنظام المالي العالمي بحاجة لتطوير كي يصبح أكثر شفافية وإنسانية وأكثر ارتباطاً بموجبات العدالة والمشاركة الكاملة والمتكافئة.



لقد حال الردع النووي وتوازن الرعب بين الدولتين العظميين، دون وقوع مجابهات عالمية منذ العام ١٩٤٥. إلا أنّهما لم يحولا دون نشوب حروب صغيرة ظالمة وقاتلة أدّت إلى احتلال أراضٍ وتقسيم دول وتهجير شعوب وقتل ملايين البشر ودفعهم على دروب التشردّ والبؤس والعوز والمرض.

” يجب أن تنتقل الأمم المتحدة من حالة «ردّ الفعل» إلى حالة «المبادرة».”

ومن أبرز هذه الأزمات وأكثرها ظلماً وإيلاماً، تلك التي اندلعت بعد ثلاث سنوات من إنشاء الأمم المتحدة، وعبرت من قرن إلى قرن، دون أن تجد لها بدايات حلّ قائم على الحقّ والعدل، عنيت بذلك مأساة فلسطين، التي تشكّل جوهر الصراع في الشرق الأوسط، مع ما يحمل هذا الصراع في كينونته من توترات وتدايعات تطاول العالم بأجمعه. وهكذا تستمرّ إسرائيل باحتلال الأراضي العربيّة بالقوة وبحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الثابتة والمضيّ في تهويد مدينة القدس وحصار غزة، والتمسك بترسانتها النوويّة، في الوقت الذي تدعو فيه الدول العربيّة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي ومن أسلحة الدمار الشامل. كما تستمرّ إسرائيل في احتلالها لمزارع شبعا اللبنانيّة وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من قرية الفجر، وخرق السيادة اللبنانيّة يومياً، والتمادي في تهديداتها ضدّ لبنان وشعبه ومنشآته المدنيّة، وزرع شبكات التجسس وتجنيد العملاء في مختلف المناطق والقطاعات، وهو ما سيبقى موضع متابعة من قبلنا ويستوجب موقفاً حازماً ورادعاً من قبل المجتمع الدولي.

السيد الرئيس،

بإمكان مجلس الأمن الدولي أن يمارس مسؤوليته في صيانة السلم والأمن الدوليين من خلال وسائل مختلفة، ومنها وسائل حلّ النزاعات بالطرق السلميّة وفقاً للفصل السادس، كالدبلوماسية الوقائيّة وبناء السلام. وتحسين الأداء يقتضي في هذا المجال انتقال الأمم المتحدة من حالة «ردّ الفعل» إلى حالة «المبادرة»، لاسيما من خلال تعزيز دور الوساطة والمساوي الحميدة للأمين العام وممثليه،

والسعي لمعالجة أسباب وجذور الصراعات الناتجة عن الظلم والفقر قبل اندلاعها، وثنى الدول العدوانيّة عن مطامعها في أراضي الغير وثرواتها الطبيعيّة. ويندرج في هذا السياق العمل على تعزيز الديمقراطية، وتعميم الفكر المستنير والمعتدل وتشجيع قيام بيئة حاضنة للحكومة الرشيدة والبعيدة عن التعصّب والعنصريّة والاستكبار. كذلك المضيّ قدماً في المبادرات الهادفة لتوطيد الحوار والتقارب بين الحضارات والثقافات والديانات، وهو الحوار الذي يطمح لبنان لأن يكون مركزاً دولياً لإدارته، من منطلق تجربته الفريدة في العيش المشترك وفي المشاركة الميثاقية الفعلية في السلطة لمختلف الطوائف المكوّنة لمجتمعه.

” سيحرص لبنان دوماً على تجميع مجمل قدراته الوطنيّة، من أجل الدفاع عن سيادته واستقلاله وسلامته، وحماية أرضه ومياهه وما تختزنه بحاره من ثروات.”

من جهة ثانية، تبقى عمليات حفظ السلام في طليعة الوسائل التي يلجأ إليها مجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين، كما هو الحال في مناطق مختلفة من العالم. وإذا كان من بين هذه المهمات ما يحتاج فعلاً لعملية بحث موازية عن حلول سياسيّة شاملة للنزاع، وتقوية الصلة بين عمليات حفظ السلام وبناء السلام، فإنّه لا بدّ لنا من الإشارة إلى أنّ هناك مهمات أخرى غير مرتبطة بأيّة مسارات تفاوضيّة، ولا تحتاج سوى لوسائل ضغط مناسبة من قبل المجتمع الدولي، ومن مجلس الأمن بالذات لحسن تنفيذها، كما هو الحال في جنوب لبنان، حيث يجب على القوات الإسرائيليّة الانسحاب من جميع الأراضي اللبنانيّة التي ما زالت تحتلّها من دون قيد أو شرط، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وآخرها القرار ١٧٠١ الذي يلتزم به لبنان ويسعى لإرغام إسرائيل على تطبيق جميع مندرجاته.

ويهمّني في هذه المناسبة أن أثني على الجهود والتضحيات التي تبذلها قوات اليونيفيل العاملة في جنوب لبنان، للاضطلاع بمهمة حفظ السلام الموكولة إليها، وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجيش اللبناني، ووفق قواعد التعامل المتفق عليها؛ علماً بأنّ لبنان سيحرص دوماً وبصورة موازية، على تجميع مجمل قدراته الوطنيّة، من أجل الدفاع عن سيادته واستقلاله وسلامته، وحماية أرضه ومياهه وما تختزنه بحاره من ثروات.

إنّ عمليّة البحث الطويلة عن السلام في الشرق الأوسط أفضت، بعد عقود، إلى توافق دولي على مجموعة من المبادئ والأسس التي لا بدّ من أن يستند إليها أيّ حلّ للصراع العربي - الإسرائيلي، إذا ما توفّرت الإرادة السياسيّة الفعلية لذلك، وإذا ما اعتمد مجلس الأمن وسائل الضغط المطلوبة للدفع باتجاه هذا الحلّ أو لفضه، تنفيذاً لقراراته الملزمة.

إنّ لبنان الذي شارك في مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١، وفقاً لشروط وضمانات تحفظ له حقّه في استرجاع جميع أراضيّه المحتلة بدون قيد أو شرط، ما زال يتطلع إلى قيام سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، على جميع المسارات، على قاعدة مرجعية مؤتمر مدريد وقرارات الشرعيّة الدوليّة ذات الصلة والمبادرة العربيّة للسلام في جميع مندرجاتها. وهو إذ يتابع بتنبّه ما يتمّ السعي للتوصّل إليه من حلول جزئية أو بدايات حلول، خارج هذه المقاربات الجامعة والضامنة، فإنّه يؤكّد على أنّه لن يرضى بأيّ حلّ لقضيّة الشرق الأوسط، إذا ما تمّ بمعزل عنه، أو بصورة متعارضة مع مصالحه الوطنيّة العليا، وفي مقدّمها حقّه السيّد في رفض أيّ شكل من أشكال توطيّن اللاجئين الفلسطينيين على أراضيّه، مسجّلاً في هذا المجال، ما سبق أن صدر عن بعض الدول المعنيّة والفاعلة من مواقف رسميّة رافضة لفرض التوطيّن على لبنان ولأيّ حلّ قد يأتي على حسابه.

” يتطلع لبنان إلى قيام سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط وعلى جميع المسارات.”

إنّ توطيّن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يتنافى في الواقع مع حقّهم الشرعي والإنساني في العودة إلى أرضهم وديارهم الأصليّة، ويتعارض مع اتفاق الطائف الذي أقرّه مجلس الأمن، ومع مقدمة الدستور اللبناني، كما يتعارض مع الفقرة الرابعة من المبادرة العربيّة للسلام التي دعت «لضمان عدم توطيّن اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربيّة التي لا تسمح أوضاعها الخاصة بذلك». إضافةً إلى أنّه سينشئ حالة من الظلم والتوتر، ستؤدّي في نهاية المطاف، إلى إذكاء جذوة العنف وزعزعة دعائم الاستقرار في لبنان وفي الشرق الأوسط ككلّ؛ علماً بأنّه ما زالت تتوجّب مسؤوليّة كبرى على المجتمع الدولي في تعزيز ميزانيّة وكالة الأونروا، التي أنشئت خصيصاً عام ١٩٤٩ للعناية بالشأن الإنساني والحياتي للاجئين الفلسطينيين، بانتظار إيجاد الحلّ العادل والنهائي لقضيتهم على قاعدة حقّهم في العودة.

بإمكان مجلس الأمن في إطار ممارسته لمسؤولياته في صيانة السلم والأمن الدوليين، الذهاب لغاية اعتماد التدابير الزجرية، كفرض العقوبات واللجوء إلى القوة، عندما تتدرج قراراته في إطار الفصل السابع للشرعة. إلا أنّ معظم الشعوب المظلومة أو المحتلة أراضيتها التي تنظر إلى مجلس الأمن الدولي كملاذ أو كنصير لقضاياها، غالباً ما تشتكي من عدم قدرة المجلس على تنفيذ قراراته، أو من تطبيقه لمعايير مزدوجة، بصورة تظهر إسرائيل على سبيل المثال، كدولة فوق المحاسبة وفوق القانون الدولي، كما تظهر الأمم المتحدة كهيئة عاجزة ومكبّلة. وهذا يستوجب دراسة فعلية من قبل مجلس الأمن للأسباب المكوّنة لهذه الصورة السلبية وكيفية معالجتها، تمكيناً من تفعيل دوره في صيانة السلم والأمن الدوليين، وكسب ثقة الشعوب بمقدرته على نصرتها وإحقاق الحقّ، بما لا يضطرّها للجوء إلى المقاومة والوسائل المشروعة للدفاع عن النفس.

” تشتكي الشعوب المظلومة أو المحتلة أراضيتها من عدم قدرة مجلس الأمن على تنفيذ قراراته أو تطبيقها بمعايير مزدوجة.”

إنّ ما يجمعنا كدول في أحجامنا البشريّة أو الجغرافيّة، وفي هوياتنا القوميّة أو الثقافيّة، وفي نظمنا السياسيّة أو الاقتصاديّة، هو وجوب التزام أحكام القانون الدولي وروح العدالة، إيماناً منا بأنّ القاعدة التي تصون السلام والأمن الدوليين وتضمن المساواة بين الدول، وتكفل احترام حقوق الإنسان الأساسيّة هي قوة الحقّ والقانون لا قانون القوة والأمر الواقع.

هذا ما نلتزم به وندعو مجلس الأمن الدولي للعمل على تعزيزه؛ وشكراً.

اللقاء الخاص حول الصومال
الأمم المتحدة
نيويورك، أميركا – ٢٣ إيلول ٢٠١٠

سعادة الأمين العام،

أودّ بدايةً أن أشكركم على هذه الدعوة لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى حول الصومال.

لا شكّ عندي أنّ معالجة الأزمات المتعاقبة التي يعاني منها هذا البلد الشقيق منذ عقدين من الزمن، تتطلب مقاربة شاملة تتضمن مساراً سياسياً يحفظ وحدته، ورعاية أمنية تحمي استقراره، وخبرة فنيّة تدعم مؤسساته، ومساعدة ماليّة تحرّك تنميته وتسدّ جزءاً من حاجاته الإنسانية. وبالرغم من حجم هذه التحديات فإنّ الآليات المطلوبة لمعالجتها باتت معروفة، ولكنّها تحتاج للتفعيل والربط في ما بينها.

فالآلية السياسيّة هي «عملية جيبوتي للسلام» التي ندعمها جميعاً. وإننا ندعو هنا لإبقائها مفتوحة لكلّ من ليس منضوياً تحت لوائها لحثّه على اختيار نهج الحوار ونبذ استخدام العنف. وإذ ننهي على تقدّم عمل مؤسسات الحكومة الانتقاليّة الفدراليّة للصومال في بعض المجالات بالرغم من قدراتها المحدودة، إلا أننا ندعو هذه الحكومة إلى تخطّي التوترات في صفوفها والمضيّ بتنفيذ التزاماتها وتحسين الأداء في تقديم الخدمات لشعبها.

” يجب أن تبقى عمليات السلام مفتوحة لكلّ من ليس منضوياً تحت لوائها لحثّه على اختيار نهج الحوار ونبذ استخدام العنف. “

والآلية الأمنيّة على الصعيد الدولي هي بعثة الاتحاد الإفريقي في الصومال (AMISOM) والتي يجب، في غياب قوة حفظ سلام للأمم المتحدة، العمل على تعزيز دعمها وتسديد تكاليفها. وننهي في هذا الإطار على مساهمة الاتحاد الإفريقي في إحلال سلام دائم في الصومال. أما على الصعيد المحلي، فإنّ دعم القوى النظاميّة الصوماليّة وتجهيزها بشكلٍ سريع، يبقى هو الأساس للعمل على بسط سلطة الحكومة وإدماج أولئك الذين يفرّون من الجماعات المتمرّدة. كما ندعو الجهات المانحة إلى مساعدة الأجهزة الأمنيّة الصوماليّة في دفع رواتبها. وفي هذا السياق، نعرب عن القلق الشديد إزاء أعمال العنف الأخيرة جرّاء هجمات الميليشيات مما أدّى إلى مقتل العديد من الأبرياء. وتبقى أعمال القرصنة والسطو المسلح قبالة سواحل الصومال من المشاغل الأمنيّة الأساسيّة في الصومال. ونحن ندين هذه الأعمال، لاسيما أنّها تشكّل خطراً على الملاحة التجاريّة الدوليّة وتعيق وصول المساعدات

شارك فخامة الرئيس باسم لبنان العضو غير الدائم في مجلس الأمن الدولي في اللقاء الخاص الذي انعقد في الأمم المتحدة حول المشاكل الأمنية التي تعاني منها الصومال داخلياً وعند سواحلها نتيجة أعمال القرصنة البحرية.

رأى رئيس الجمهورية أنّ أيّ معالجة ناجعة لوباء القرصنة المستجد، تتطلب علاجاً لجذور هذا الوباء، وذلك عبر دعم بناء مؤسسات الحكومة الصوماليّة، وتجهيز قواها النظاميّة.



الاجتماع الرفيع المستوى حول السودان
الأمم المتحدة
نيويورك، أميركا – ٢٤ أيلول ٢٠١٠

شارك فخامة الرئيس باسم لبنان العضو غير الدائم في مجلس الأمن الدولي، في الاجتماع الرفيع المستوى حول السودان الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وأكد في مداخلته على أن المسار السلمي والتحوري، يشكل أفضل خيار لحل النزاع في السودان، ليس فقط بالنسبة للاستفتاء حول الجنوب وما بعده، بل أيضاً بالنسبة لمعالجة المشاكل العالقة الأخرى.



الإنسانية. ونرحب بجهود الدول والمنظمات الإقليمية التي نشرت السفن البحرية في المياه الإقليمية للصومال وخليج عدن لمكافحةها. ونأمل أن يُلقي هذا الوجود الدولي المتزايد، بعض الضوء أيضاً على المعلومات المتواترة حول الصيد غير المشروع، وإلقاء النفايات الصناعية قبالة سواحل الصومال.

وفي هذا السياق، فإننا نؤمن بأن معالجة الأسباب الجذرية للقرصنة تعيدنا إلى الداخل الصومالي. إذ أن انعدام الأمن والاستقرار في الصومال، والتدهور الاقتصادي وانقطاع سبل العيش، هي من الأسباب الأساسية للقرصنة، وإن كانت غير مبررة ومقبولة في المطلق. وعليه، فإن أي معالجة ناجعة لهذا الوباء، تتطلب دعم بناء مؤسسات الحكومة الصومالية، وتجهيز قواها النظامية، وخاصة خفر السواحل، وتأمين فرص العمل للصوماليين.

” نؤكد على أهمية تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والاستفادة من ميزات التفاضلية، إن لجهة فهمها للنزاعات الواقعة في مناطقها أو لحيازتها الخبرات المحلية.”

سعادة الأمين العام،

بالنسبة إلى الحالة الإنسانية، فإننا نعرب عن قلقنا الشديد من الأدلة على تجنيد الأطفال، ومن التقارير حول الطرد القسري للمهجرين داخلياً في الصومال، وارتفاع معدل العنف الجنسي تجاههم. وندين التهديدات المتكررة للصحافيين، كما ندين تعرض المتمردين للعاملين في المجال الإنساني، وندعو لمزيد من البحث للتبصر في الوسائل المناسبة لمعالجة هذه التحديات. وفي هذا الإطار، نأسف لعدم تقديم المعونة الإنسانية في المناطق التي يسيطر عليها المتمرّدون مما يؤدي لشعور سكان تلك المناطق بالتهميش ويدفعهم نحو التطرف. وفي الختام، نؤكد على أهمية تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والاستفادة من ميزات التفاضلية، إن لجهة فهمها للنزاعات الواقعة في مناطقها أو لحيازتها الخبرات المحلية. لذلك، ندعو للاستجابة إلى مقترحات الاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وزيادة عديدها. كما نتفق مع قناعتكم بوجوب أن تكون مجموعة «عناصر الدعم» المقدمة إلى هذه البعثة مطابقة لتلك المعتمدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

سعادة الأمين العام،

أودّ بدايةً أن أشكركم على دعوتكم لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى حول السودان، وذلك على بُعد أشهر قليلة من الاستحقاقات المصيريّة التي تنتظر السودان الشقيق.

إنّ «اتفاق السلام الشامل» (CPA)، وبعد خمسة أعوام على توقيعه، أثبت فعاليته والحاجة إلى متابعة تنفيذ كافة بنوده في المواعيد المحدّدة. ولم يكن ممكناً أن تتحقّق أيّ خطوة من هذا الاتفاق، لولا ما أبدته حكومة الوحدة الوطنيّة السودانيّة وباقي الأطراف المعنيّة، من إرادة وعزم على الحوار، وإرساء المصالحة الوطنيّة، والمحافظة على السلم الأهلي.

” نجذّد التأكيد على أنّ المسار السلمي والتحاوري، يشكّل أفضل خيار لحلّ النزاع في السودان. ”

وفي هذا الإطار، نوّكد على أهميّة إجراء استحقاق الاستفتاء حول مصير جنوب السودان، في ظروف سلميّة ونزيهة، ونشدّد على ضرورة الاستمرار في جعل خيار الوحدة خياراً جذاباً، عملاً بأحكام «اتفاق السلام الشامل» نفسه. كما نشير إلى أهميّة التوصل في أقرب وقت، إلى تفاهم على الإجراءات العالقة بالنسبة إلى الاستفتاء حول منطقة Abyei. ونذكر بضرورة متابعة التفاوض بين الأطراف حول الاستفتاء والمرحلة التي تليه، والترتيبات اللازمة لذلك، إذ أنّ التعايش والتعاون ما بين الشمال والجنوب، أمرٌ لا مفرّ منه، في مطلق الأحوال.

كما نجدّد التأكيد على أنّ المسار السلمي والتحاوري، يشكّل أفضل خيار لحلّ النزاع في السودان، ليس فقط بالنسبة للاستفتاء حول الجنوب وما بعده، بل أيضاً بالنسبة لمعالجة المشاكل العالقة الأخرى، مثل متابعة تنفيذ «اتفاق السلام الشامل» (CPA)، مسألة تقاسم الثروات، الحالة في دارفور، الأوضاع الإنسانيّة وقضايا النازحين، فضلاً عن ترسيم الحدود في منطقة أبيي.

وفي مسار مواز، نشجّع الجهود الآيلة إلى إيجاد اتفاق سلام نهائي، أو على الأقلّ إطاري في دارفور قبل نهاية العام نظراً للانعكاسات الإيجابية الأكيدة لمثل هكذا اتفاق على الوضع العام في السودان، وندعو كافة أطراف النزاع في دارفور إلى الانضمام لهذه الجهود.

ونشيد في هذا المجال بدولة قطر وأميرها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، لاستضافة مفاوضات السلام في الدوحة. ومن جهةٍ أخرى، لا يسعنا سوى الإشادة بتحسّن العلاقات بين السودان وتشاد، وبإنشاء القوّة المشتركة لمراقبة الحدود بينهما.

ونكرّر التأكيد على ضرورة العمل لإيجاد استراتيجيّة متكاملة لمواكبة السودان في استحقاقاته القادمة، وعلى تنسيق هذه الجهود مع جامعة الدول العربيّة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الإفريقي، للإفادة من الدور التوفيقّي والأساسي لهذه المنظّمات الدوليّة في السودان، ووفقاً لما تنصّ عليه شرعة الأمم المتحدة بالذات حول ضرورة التنسيق بين المنظمة الدوليّة والمنظّمات الإقليميّة المعنيّة.

” نوّكد على الترابط بين الأمن والتنمية، وندعو إلى ضرورة مواكبة الجهود السياسيّة، بخطة اقتصاديّة-اجتماعيّة. ”

سعادة الأمين العام،

في الختام، نعيد التأكيد على ضرورة احترام سيادة السودان واستقلاله، ونوّكد على الترابط بين الأمن والتنمية، وندعو إلى ضرورة مواكبة الجهود السياسيّة، بخطة اقتصاديّة-اجتماعيّة، تهدف إلى المساهمة في معالجة جذور الأزمة وإعادة الإعمار، ونشدّد على أنّ إرساء الاستقرار في السودان يؤثّر إيجاباً على الوضع في المنطقة بمجملها.

الاجتماع الرفيع المستوى حول ليبيا
الأمم المتحدة
نيويورك، أميركا – ٢٠ أيلول ٢٠١١

سعادة امين عام الامم المتحدة السيد بان كي مون،

أود بداية ان اشكركم على دعوتكم لعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى حول ليبيا، هذا البلد العربي الشقيق، الذي يمر في مرحلة انتقالية بالغة الأهمية، منفتحة على آفاق التقدم والامل. بعد غياب قسري، عادت ليبيا الى موقعها الطبيعي في جامعة الدول العربية، كما استعادت موقعها في الامم المتحدة. ويسرنا ان نرحب بالمثل الشرعي لليبيا، رئيس المجلس الوطني الانتقالي السيد مصطفى عبد الجليل.

ها هي ليبيا تفتح صفحة جديدة من تاريخها. وقد حدد المجلس الوطني الانتقالي رؤيته لهذه المرحلة بتأكيده التصميم على اقامة دولة ديمقراطية، من خلال كفالاته اطلاق عملية سياسية تشاورية جامعة تهدف الى وضع دستور جديد للبلاد يحمي حقوق كل الليبيين ويضمن حرياتهم الاساسية، والى اجراء انتخابات حرة ونزيهة. كما اكد المجلس التزامه ضمان الاستقرار داخل ليبيا وفي محيطها وتعهد حماية الرعايا الاجانب ومنع انتشار الاسلحة الصغيرة والخفيفة. وشدد المجلس كذلك على سيادة القانون من خلال تأكيده على وضع حد للإفلات من العقاب، واعلان التزام المساءلة والشفافية في استخدام اموال ليبيا.

” اطلاق عملية سياسية تشاورية تهدف الى وضع دستور جديد للبلاد يحمي الحقوق ويضمن الحريات الاساسية.“

وفي هذا الاطار، يتوقع الليبيون منا المساعدة لتمكينهم من تحقيق طموحاتهم. ففي المدى القريب، هم يتوقعون منا: مواصلة حماية المدنيين، مساعدة المجلس الوطني الانتقالي في حفظ الامن، وتسهيل وصول المساعدات الانسانية.

اما في المدى البعيد، فانهم يحتاجون الى المساعدة على بسط سيادة القانون، وبناء المؤسسات، والتنمية الاقتصادية. وينبغي لنا الا ندخر اي جهد لمساعدة شعب ليبيا في تلبية هذه الاحتياجات، لاسيما من خلال بعثة الامم المتحدة التي اجاز مجلس الامن انشاءها.



ويسرني ان اعلن هنا ان لبنان وليبيا اتفقا على ان يعقد في بيروت بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني القادم، مؤتمر خاص لتشجيع الاستثمار في ليبيا، تأكيداً منهما على اهمية العمل المشترك من اجل بناء غد افضل.

”على المجتمع الدولي بذل كل جهد ممكن للمساعدة على بسط سيادة القانون، وبناء المؤسسات، والتنمية الاقتصادية.“

سعادة الامين العام،
في هذه المناسبة التضامنية الجامعة،

يهم لبنان ان يشيد بالجهود الكبيرة التي بذلتها لدعم شعب ليبيا وان ينوّه بدور كل من مبعوثكم الخاص عبد الاله الخطيب، ومستشاركم Ian Martin . كما يود لبنان ان يؤكد على اهمية ان تحافظ الامم المتحدة على دورها الريادي في تنسيق وادارة الدعم الدولي والاقليمي لليبيا. وشكراً.

ج- القسم الثالث : في المنتديات الدولية

لقاء رجال الاعمال السعوديين في الغرفة التجارية الصناعية في جدة جدة، السعودية – ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٨

اغتنم رئيس الجمهورية فرصة لقائه رجال الأعمال السعوديين ليدعوهم الى مزيد من الاستثمار في لبنان الذي بقي، بفضل يقظة مؤسساته المالية والتشريعات والضوابط الاقتصادية المعتمدة والمطبقة في قطاع المصارف وشركات المال فيه، بمنأى عن الانهيارات المالية العالمية.

واعتبر أن صمود الاقتصاد اللبناني، يعود لحيويته وتمتعها بعناصر قوة داخلية ذاتية، اضافة إلى الاحتضان العربي الدائم للبنان واقتصاده، وعلى رأس المحتضنين المملكة العربية السعودية.



ايها السادة الاصدقاء،

اتينا من لبنان نحمل اليكم من ربوعه الغنّاء، التي عرف معظمكم طيب ثمارها وهدوء افائها، الشكر والتقدير.

اتينا وكلنا ثقة بأننا سنلتقي صفوة من رجال الاعمال الذين يدفعون بوطنهم الكبير، المملكة العربية السعودية، الى مصاف المرجعيات الاقتصادية القادرة، التي تحتل مكانة عالية في مدارات المال والاعمال في العالم، برعاية جلالة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، صاحب الايادي البيضاء في حقول العمل العربي السياسي والاجتماعي والانساني والمؤسساتي، وصاحب المبادرات الرائدة التحريرية والتوحيدية التي جعلت من المملكة ركناً ثابتاً واساسياً يُلجأ اليه في كل عملية بناء يتوق اليها المجتمع العربي والمنتدى العالمي، وفي كل محنة يقع فيها بلد شقيق وصديق. فلبنان لا ينسى وقوف المملكة منذ زمن بعيد، ملكاً وقادة وشعباً الى جانبه بصدق واخلاص ودون تفريق بين مكوناته، في جميع الازمات المصيرية والحياتية التي تعرّض لها. ولا ينسى مبادراتها المستمرة لرفع الضيم عنه معنوياً ومادياً.

” سار لبنان من جديد على درب نهوض
الوطن عبر مؤسساته الدستورية والادارية.“

اتينا ايها الاصدقاء، وفي القلب والضمير اصداء خطوات على درب نهوض وطن شامل بدأها لبنان من جديد عبر مؤسساته الدستورية والادارية التي عادت تستجمع ذاتها بعد سبات مرحلي بات يفرض اصلاحات عميقة وهادفة في مجالات عديدة. فانطلقت عجلة المصالحة التي لا بد منها، لرأب الصدع بين الاخوة المتخاصمين، ويوشر بالحوار الذي عقدنا اولى جلساته منذ اسابيع، والذي نأمل ان يوصلنا بصدقه وجديته الى حل المشاكل المعقدة التي تعيق لقاء اطراف العائلة اللبنانية حول حرية وسيادة واستقلال وطنهم ومتابعة تحريره من اسرائيل، عدو جميع اللبنانيين، بكل الوسائل الممكنة والمشروعة، ويمكن الدولة اللبنانية من التصدي موحدة لموجات الارهاب المتربص بنا.

ايها الاصدقاء،

كان لبنان وما يزال وسيبقى ملاذاً آمناً لأي نوع من انواع الاستثمار الخارجي، وفي كل القطاعات، ولم يسبق ان شهدنا حالة فقد فيها المستثمر اصول استثماره في لبنان. ونحن لا نفرض اصلاً أية قيود على حركة دخول وخروج الرساميل والودائع ، ولدينا حرص دائم على سن التشريعات وانشاء المؤسسات التي تحمي الاستثمارات الاجنبية وتشجعها ، كقانون الاوف شور Off-shore ومؤسسة ايدال وغيرها. لذا، تظل ذراعا لبنان مفتوحتين بالأخص للاستثمارات العربية التي هي موضع ترحيب دائم في كل الاوقات والظروف.

” كان لبنان وما يزال وسيبقى ملاذاً آمناً لأي نوع من انواع الاستثمار الخارجي ولم يسبق ان شهدنا حالة فقد فيها المستثمر أصول استثماره في لبنان. “

مرة اخرى احبيكم واتمنى لكم استمرار النجاح في اعمالكم ومشاريعكم، وارجب بكم في بلدكم الثاني لبنان وجوهاً نيرة لإخوة اعزاء وضيوفاً كراماً. واتمنى للملكة العربية السعودية في ظل قائدتها الحكيم دوام العزة والسؤدد والرخاء.

واخيراً انا انتظركم في لبنان.
عشتم، عاشت المملكة العربية السعودية، وعاش لبنان .

من هذا المشهد الواعد اتوجه اليكم ايها الاصدقاء، لأهنتكم على ما تقومون به من انجازات كبيرة في ميادين التجارة والصناعة والاعمار في المملكة وخارجها، ولأدعوكم الى مزيد من الاستثمار في لبنان الذي بقي، بفضل يقظة مؤسساته المالية وادراكها المسبق لمخاطر الازمات التي تجتاح العالم اليوم وبفضل التشريعات والضوابط الاقتصادية المعتمدة والمطبقة في قطاع المصارف وشركات المال في لبنان، بقي بمنأى عن الانهيارات التي نشهدها ونسمع عنها.

فمناخات الحرية والاستقرار السائدة فيه الآن، وسلة التسهيلات القانونية والمصرفية والاعفاءات الضريبية المتوافرة، تشجع اصحاب رؤوس الاموال على اقامة المشاريع الاستثمارية فيه القصيرة والطويلة الامد.

” وفّت الحكومة اللبنانية بالتزاماتها المالية على الدوام ولم نشهد اي انهيار مالي في اي وقت. “

ورغم كل ما حل بنا، لبنان لا يزال يختزن عناصر قوة اقتصادية اساسية، ولم نشهد اي انهيار مالي في اي لحظة، فيما وفّت الحكومة بالتزاماتها المالية على الدوام. وهذا ما انعكس استقراراً نقدياً ملفتاً صاحبه معدلات تضخم منخفضة. وقد ظلت كل القطاعات الاقتصادية تعمل دون خلل في المرحلة الماضية، من القطاع المصرفي، الى القطاع العقاري، الى الصناعة والزراعة والسياحة وغيرها.

وهناك سببان برأيي لصمود الاقتصاد اللبناني، الاول هو حيويته وتمتعه بعناصر قوة داخلية ذاتية. والسبب المهم الآخر هو الاحتضان العربي الدائم للبنان واقتصاده، وعلى رأس المحتضنين المملكة العربية السعودية.

صاحب السمو،
الاخوة الرؤساء،
اصحاب الدولة والمعالي،
ايها الحضور الكريم،

الاجتماع التضامني مع غزة
الدوحة، قطر - ١٦ كانون الثاني ٢٠٠٩

نجتمع اليوم، يسبقنا دفق الدماء البريئة وصراخ الاجساد الممزقة وحلك الدخان العاتي تجبل بها
تربة غزة العربية العزيرة، فيعتلي منبر اجتماعنا، حكماً، هم الخروج من هول ما اصاب قلب امتنا،
والحاجة الماسة لوقف العدوان فوراً، وهم صيانة مستقبلنا كمجموعة متجذرة في الارض والحضارة
والتاريخ في وجه متغيرات وتحديات اقليمية ودولية متعاطمة. والهتان داهمان، يتطلبان منا جميعاً
وقفة ضمير واعية ووحدة موقف جامعة وارادة اقدام مخلصه نظراً لهول المصاب ولفداحة الخسائر.

لقد تعرض لبنان لاعتداءات اسرائيلية استطاعت تدمير منشآته وبناءه التحتية ومنازل سكانه،
لكنها لم تستطع تدمير انسانه وعنفوانه وروح المقاومة فيه، وآخرها كان عدوان تموز ٢٠٠٦ حيث وقف
الشعب والجيش والمقاومة في صف واحد وتصدوا للعدو وكبدوه الخسائر الفادحة المادية والمعنوية
واجبروه على القبول بقرار الامم المتحدة ١٧٠١، رغم انه لغاية الآن لم ينفذ جميع بنوده ويثابر على
خرقه يومياً ويحتل جزءاً عزيزاً من ارضنا.

” تصدى الشعب والجيش والمقاومة صفّاً واحداً
للعُدو وكبدوه الخسائر الفادحة المادية والمعنوية. “

صاحب السمو،

اود أولاً، ان اوجه لسموكم عبارات الشكر والتقدير على الجهود التي بذلتوها منذ اليوم الاول
للعُدوان الاسرائيلي الاجرامي على غزة لعقد قمة عربية طارئة، سعياً لوقف هذا العدوان ولفك
الحصار ورفع المعاناة الانسانية عن سكان القطاع المنكوبين. وقد ابلغتكم حينها موافقة لبنان غير
المشروطة على المشاركة في هذا الجهد العربي المشترك بعزم وثبات واندفاع، وذلك لوضع حد فوري
للهجمة الاسرائيلية الشرسة التي تشكل عدواناً على الشعب الفلسطيني ككل، والتي اودت لغاية الآن
بحياة مئات الشهداء وآلاف الجرحى ما عدا التدمير المنهجي والهمجي لمئات المنازل والمؤسسات
والمرافق المدنية.

غزة تتعرض لعدوان اسرائيلي غاشم وضعت خلاله اسرائيل آلتها العسكرية الجرارة في
مهمة قتل وتدمير رقعة صغيرة محاصرة من الأرض ينحشر فيها شعب طرد من أرضه
وسُلبت حقوقه.

قطر تدعو إلى قمة طارئة للتضامن مع شعب غزة، فتمتنع دول عربية بارزة عن الحضور،
ويتحفظ لبنان على أحد بنود مقررات القمة الذي يُشير إلى امكانية التخلي عن مبادرة قمة
بيروت ٢٠٠٢ للسلام.



لقد كان لبنان يتمنى امام هول العدوان الاسرائيلي وفظاعته، ان يجتمع الشمل العربي وان تتوحد العائلة العربية في مواجهة العدوان بصورة عفوية وفورية بقطع النظر عن مكان انعقاد القمة او الجهة الداعية اليها، يقيناً منه ان وحدة الصف العربي الى جانب وحدة الصف الفلسطيني كفيلة بمضاعفة حظوظ النجاح في مواجهة آلة القتل والتدمير الاسرائيلية ومجمل المخططات الهادفة لإضعافنا كمجموعة ولشرذمة صفوفنا.

” ان وحدة الصف العربي الى جانب وحدة الصف الفلسطيني كفيلة بمضاعفة حظوظ النجاح في مواجهة آلة القتل والتدمير الاسرائيلية. “

وبالرغم من عدم اكتمال العناصر اللازمة لعقد مثل هذه القمة العربية الجامعة وفقا لمستلزمات ميثاق جامعة الدول العربية، فإن اجتماعنا التضامني مع غزة اليوم لا يجب ان يظهر كأنه تكريس للانقسام العربي ولسياسة المحاور، بل كمدخل لمزيد من الوعي والتشاور والتحاور. لا بد ان ننطلق من هذا الاجتماع لبلورة موقف عربي موحد ليس فقط من مسألة العدوان على غزة، بل للتوافق على استراتيجية عربية شاملة وموحدة لمواجهة مجمل التحديات المطروحة على العالم العربي في هذه المرحلة المفصلية الحرجة ولإلزام العدو تطبيق مبادرة السلام العربية التي اقرت بالإجماع في بيروت العام ٢٠٠٢ واختبار نواياه ووضعه على المحك. ولبنان جاهز في هذا المجال لبذل ما يمكنه من جهد للتوفيق بين المواقف العربية وتوحيدها، وللعمل على حماية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، انطلاقاً من وعيه لدوره التوفيقي ولالتزاماته القومية.

ان عبارات الشجب والتنديد لم تعد كافية لتلبية حاجتنا وتطلعات شعوبنا الى الصمود والعزة، وهي تبقى بدون فعالية مهما كانت قوية وصادقة ان لم تقترن بقرارات وتدابير عملية كفيلة بوقف العدوان وتوفير مكونات الصمود واعادة البناء. والمواقف العملية تبدأ بتوحيد الموقف العربي على مختلف الاصعدة، أي بتضامن فلسطيني- فلسطيني وبتضامن عربي-عربي، فإن لم نتمكن من تحقيق هذا التضامن نكون قد سمحنا لإسرائيل -لا سمح الله - بتحقيق اهدافها الاستراتيجية ومآربها، اذ تكون قد نجحت في ايقاع خسائر فادحة في صفوف الشعب الفلسطيني وتغذية الانقسام الفلسطيني الداخلي وتعميق الخلافات بين الدول العربية. وهذا ما يتوجب علينا جميعا تفاديته من منطلق واجبنا

القومي تجاه القضية الفلسطينية وتجاه شعوبنا امام التاريخ. كما يمكن للمواقف العملية ان تتبلور في نقاط ومقترحات محددة طرح بعضها سمو الامير وستكون موضع تداول في ما بيننا.

” تبدأ المواقف العملية بتوحيد الموقف العربي على مختلف الاصعدة، أي بتضامن فلسطيني - فلسطيني وبتضامن عربي - عربي. “

اكرر لكم سمو الامير، شكرنا على مجمل مبادراتكم لمساعدة لبنان والوقوف الى جانبه في اصعب الاوقات ولنصرة القضية الفلسطينية ولتعزيز العمل العربي المشترك، ولذلك اتينا للوقوف الى جانبكم في ما تصبون اليه، مع الامل بأن يؤدي اجتماعنا اليوم إلى تغذية عناصر الامل ومقاصد الوحدة والتضامن في ما بيننا خدمة لقضية العدالة والسلام.

حضرة رئيس مجلس الشيوخ،
السيدات والسادة اعضاء مجلس الشيوخ،
السيدات والسادة،

مجلس الشيوخ الفرنسي
باريس، فرنسا – ١٧ آذار ٢٠٠٩

يشرفني ويسعدني ان اكون حاضراً بينكم اليوم، بناء على دعوة ممن هو من كبار أولئك الذين خدموا الدولة، وقد اوكلت اليه منذ اشهر قليلة خلت، المهمة الثالثة العليا في التراتبية السياسية الفرنسية.

” تتيج اللقاءات المتنوعة لأعضاء مؤسساتنا تمتين
أواصر العلاقات الثنائية بينها، لمصلحتنا المشتركة.“

حضرة الرئيس،

لقد انتخبتم منذ خمسة اشهر رئيساً لمجلس الشيوخ، وقد خلفتم نتيجة ذلك شخصيات عدة بارزة طبعت هذا المجلس الكريم بطابع خاص. ان انتخابكم اللامع على رأس قصر اللوكسمبورغ شاهد على الثقة التي يَكُنّها لشخصكم زملاؤكم البارزون، وعلى مدى التزامهم العمل الغني بفراسته الذي ميّز مسيرتكم السياسية.

كثيرون يقدرّون معنا ما تتميزون به. انتم توافقيون، شفافون، تسهرون على حسن سير المجلس الاعلى، تسعون على الدوام من اجل انفتاحه على الخارج بفضل دينامييتكم وانفتاحكم على الآخر. ويمكنني ان اشهد، انا ايضاً، على مدى الاهتمام الذي تولونه للدول الصديقة، وبصورة خاصة على مختلف اشكال الاهتمام الذي تولونه للبنان، وذلك منذ سنوات عدة، عبر روابط الصداقة التي عملتم على تطويرها مع اللبنانيين، وقد تجلّت خصوصاً عبر تظاهرات التضامن التي نظّمت تحت إشرافكم أو جرت في ظل رعايتكم المباشرة من دون أن ننسى الزيارات المتكررة لبيروت خصوصاً في أقسى ظروف الحرب الشرسة، مؤكدين التزامكم وتعلقكم بوطن الارز، واستقلاله وسيادته واستقراره ورفاهيته. وإن لبنان يقدرّ كذلك التزام مجلسكم الكريم الوقوف الى جانبه، من خلال اللقاءات المتنوعة التي تتيج لأعضاء مؤسساتنا تمتين أواصر العلاقات الثنائية، لمصلحتنا المشتركة. فليسمح لي أن أحيي كل تلك الجهود المبذولة على هذا الصعيد وكافة المبادرات المتخذة في هذا الاطار.



حضرة الرئيس،

المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي
باريس، فرنسا - ١٨ آذار ٢٠٠٩

من مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي، أمل رئيس الجمهورية في تدعيم روابط التعاون القائمة بين هذا المجلس ونظيره اللبناني، بهدف التفكير معاً بالمسائل التي تهم عالم اليوم.

لافتاً إلى أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدها لبنان والتي تتلاءم ومؤتمر باريس-٣، تفتح واسعاً المجال امام المجتمع المدني لجعل من ذاته قوة داعمة ودافعة لجهود الدولة.

تعرفون أن لبنان يستعد لاستحقاق في غاية الاهمية، حيث سيشهد إجراء الانتخابات النيابية في ٧ حزيران المقبل. إن كل ما يتوجب القيام به سيتم من أجل أن يكون هذا الاستحقاق ديمقراطياً ويجري في أفضل الظروف التي من شأنها أن تؤمن للمواطنين اللبنانيين ممارسة حقهم الاساسي على أكمل وجه، وفق ما يكفله الدستور، عنيت حق إيصال الرجال والنساء الذين يختارونهم الى الندوة البرلمانية، والذين يترجمون خياراتهم ويعكسون تطلعاتهم المشروعة الى إعادة تكوين وإحياء الحياة السياسية في البلاد. وقد التزمت الدولة العمل كي يكون هذا الاستحقاق متمتعاً بكامل الشفافية، وبالحرية فيأتي تعبيراً عن تطلعات اللبنانيين، المتحددين كما في السابق في تنوعهم الغني وإصرارهم على الدفاع عن سيادة لبنان وديمومته، عاملين كذلك على مواجهة التحديات واجتياز كافة العقبات من أجل بناء مستقبل زاهر لأجيالنا الآتية.

” يلتزم لبنان القيم الانسانية الاساسية في الحرية والاخوة والعدالة واحترام التنوع الغني.“

حضرة الرئيس،

كما الفرنسيين، تتلمذنا أيضاً كلبانين في مدرسة الحرية عينها، وكذلك في مدرسة الوفاء في الصداقة. إن زيارة الدولة التي اقوم بها تدرج في هذا السياق، وأود أن تساهم في تعميق علاقتنا المشتركة وتشهد على التزام لبنان الراسخ بالقيم الاساسية التي نتقاسمها وندافع عنها. قيم الانسانية والحرية والاخوة والعدالة واحترام التنوع الغني.

حضرة الرئيس،

اسمحوا لي أن أرفع كأساً متمنياً لكم دوام الصحة والهناء، وكذلك لكافة أعضاء مجلس الشيوخ الموجودين هنا اليوم. ولتبق الصداقة اللبنانية - الفرنسية أبدية وعاصية على الاهتزاز.

عاشت فرنسا!

عاش لبنان!



حضرة الرئيس، السيدات والسادة،

اني سعيد للغاية ان اكون حاضراً بينكم اليوم في قصر ايبينا، مقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي هو المجلس الثالث استناداً الى دستور الجمهورية الفرنسية. لقد بتّ قادراً الآن ان ادرك لماذا يشكل هذا القصر الرائع مكاناً ساحراً يظهر فيه رجال المجتمع المدني ونسأؤهم رغبتهم العارمة في خدمة شؤون الدولة.

ان مؤسستكم التي تشكل مكاناً تترسخ فيه قيم الحوار والتشاور والتبادل، قد تركت بشكل خاص في نفسي عميق الاثر، كوني مقتنع انه عبر الحوار والتشاور والتبادل يمكن التوصل الى حل اكثر المسائل تعقيداً وصعوبة.

” بالحوار والتشاور والتبادل يمكن التوصل الى حل اكثر المسائل تعقيداً وصعوبة.“

حضرة الرئيس،

ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللبناني، على غرار مؤسستكم، يعمل بشكل اساسي على تقديم الارشاد للحكومة في المسائل الاقتصادية والاجتماعية. وهو يمثل منتدى يتناقش فيه مختلف ابناء المجتمع المدني حيث يتبادلون الحوار، ويعملون على تحقيق اوسع توافق حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية. واني آمل ان تدعّم اكثر فأكثر روابط التعاون القائمة بين مجلسكم الكريم ونظيره اللبناني، بهدف التفكير معاً بالمسائل التي تهم عالم اليوم، خصوصاً ما هو حاصل نتيجة الازمة المالية والاقتصادية التي تعاني منها دول عدة.

هذا وان الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدناها والتي تتلاءم ومؤتمر باريس-٣، تفتح واسعاً المجال امام المجتمع المدني لجعل من ذاته قوة اقتراح ودعم لجهود الدولة. وهذه الاصلاحات ستتيح المجال للقيام بخطوات كبرى على طريق التطور والنمو.

” ان الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي اعتمدناها تفتح المجال واسعاً امام المجتمع المدني لجعل من ذاته قوة اقتراح ودعم لجهود الدولة.“

حضرة الرئيس،

لم نتخلف يوماً عن التأكيد على انه في ما يخص مسيرة السلام في الشرق الاوسط، فإن السلام هو خيار استراتيجي. ولقد اثبتنا، كمجموعة دول عربية السعي الى تحقيق هذه الغاية. وكنا جادين وصادقين في جهودنا يوم اعتمدنا مبادرة السلام العربية في العام ٢٠٠٢ اثناء قمة بيروت.

واود ختاماً ان اشكركم على استقبالكم، متمنياً لكم النجاح التام في مهامكم الجسام والاكثر حيوية لمستقبل الجمهورية.

عاشت فرنسا، عاش لبنان.

مقرر رئاستي مجلس الشيوخ والنواب الاسبانيين
مدريد، اسبانيا – ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٩

من قلب صرح الديمقراطية الاسبانية، أكد رئيس الجمهورية الوفاء للتقاليد الديمقراطية التي تميّز بها لبنان منذ الاستقلال، والتي سمحت بتداول دوري للسلطة المدنية منذ عام ١٩٤٣.

وأشار إلى أن العملية الانتخابية التي كان قد جرت مؤخراً، لاقت تنويه بعثات المراقبة الدولية التي كان من بينها بعثة الاتحاد الأوروبي، برئاسة الاسباني «خوسيه سالافرنكا».

حضرة رئيسي مجلس الشيوخ ومجلس النواب،
السادة أعضاء مجلس الشيوخ، السادة النواب،
السيدات والسادة،

يسرني أولاً أن أتقدم منكم بالشكر على حفاوة الاستقبال وعلى كلمات الترحيب التي خصيتموني بها، والتي تعبّر في الواقع عن مشاعر الودّ والصداقة التي تكنونها تجاه بلدي لبنان وشعبه.

يغمرني وأنا أخطبكم اليوم شعور بالارتياح، ليس فقط لأنها المرة الأولى التي يتحدث فيها رئيس لبناني من على هذا المنبر إلى من اختارهم الشعب الإسباني لتمثيله، بل نظراً لما يمثله هذا الصرح ويرمز إليه من تعلق بالديمقراطية وقيمها، وفقاً لما حدد قواعدها القانون الدستوري لعام ١٩٧٦، وحافظ عليها شعب إسبانيا وملكها ورجال دولتها الكبار. إنّها الديمقراطية التي تكفل إرساء دولة القانون وتحفظ وحدة البلاد ومصالحها القومية وخصوصيات الجميع وحقوقهم.

” تمّ إبرام العديد من الاتفاقيات بين بلدينا أو التوقيع عليها في مجال الثقافة والتجارة والسياحة وتشجيع الاستثمارات وحمايتها، مع استمرار البحث عن أفق تعاون سياسي واقتصادي وثقافي أشمل.“

لقد اتخذ مجلسكم الكريم القرارات التي سمحت بدفع أوروبا باتجاه التكامل والوحدة، وساعد على ارتقاء إسبانيا إلى مرتبة الدول الصناعية الكبرى والمتقدمة، وساهم في تعزيز أواصر التعاون والصداقة بين لبنان وإسبانيا.

هكذا تمّ إبرام العديد من الاتفاقيات بين بلدينا أو التوقيع عليها في مجال الثقافة والتجارة والسياحة وتشجيع الاستثمارات وحمايتها، مع استمرار البحث عن أفق تعاون سياسي واقتصادي وثقافي أشمل. بموازاة ما يتم تطبيقه والاستفادة منه في إطار اتفاق الشراكة بين لبنان والاتحاد الأوروبي. كذلك تمسّكت الحكومة الإسبانية بثبات، بموافقة ومواكبة من مجلسكم الكريمين، بموقفها الداعم دوماً لسيادة لبنان واستقلاله ووحدة أراضيه، وانضمت إلى عداد الدول المشاركة في قوات الأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان، تجاوباً مع رغبتنا، ومع ما دعا إليه قرار مجلس الأمن الرقم ١٧٠١، الذي نسعى مع المجتمع الدولي لتنفيذ كامل مندرجاته، من ضمن قواعد الاشتباك الموكولة إلى هذه القوات.



وهي مناسبة في الواقع كي نعبر لكم عن تقدير لبنان وشعبه لمساهمة إسبانيا الفعّالة في قوات اليونيفيل، وكي ننحني إجلالاً لأرواح الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن قضية الأمن والاستقرار والسلام.

من جهتنا، بقينا أوفياء للتقاليد الديمقراطية التي تميّز بها لبنان منذ الاستقلال، والتي سمحت بتداول دوري للسلطة المدنيّة منذ عام ١٩٤٣. فبالرغم مما تعرّض له لبنان من محن واعتداءات، فهو يبقى أقدم ديمقراطيّة برلمانيّة في الشرق، إذ يعود دستورهِ إلى عام ١٩٢٦، وينصّ صراحةً على احترام حرّيّة الرأي والمعتقد والتعبير تحت حماية القانون.

” بقينا أوفياء للتقاليد الديمقراطية التي تميّز بها لبنان منذ الاستقلال، والتي سمحت بتداول دوري للسلطة المدنيّة منذ عام ١٩٤٣. ”

وقد تمكنا خلال شهر حزيران الماضي من إجراء انتخابات نيابيّة حرّة، نزيهة وهادئة، اعترف بنتائجها جميع الأطراف. وقد لاقت العمليّة الانتخابيّة في مجملها، تنويه بعثات المراقبة الدوليّة التي كان من بينها بعثة الاتحاد الأوروبي، برئاسة مواطنكم السيد «خوسيه سالافرنكا» وعضويّة عدد من زملائكم النواب الإسبان. وها نحن نسعى اليوم لتشكيل حكومة اتحاد وطني، مع ما يقتضيه واجب البحث عن التوافق من جهد ووقت، في حدود ما يسمح به الدستور ووفقاً للأطر الديمقراطية.

حضرة الرئيس،

ستترأس إسبانيا مجلس الاتحاد الأوروبي اعتباراً من الأول من كانون الثاني ٢٠١٠، بالتزامن مع انضمام لبنان إلى العضويّة غير الدائمة لمجلس الأمن الدولي للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، مما سيُشكّل فرصة إضافية ومجالاً أوسع للتواصل والتشاور والتعاون.

وفي هذا المجلس، يسرّني أن أشير إلى أنّ لبنان يحافظ على علاقات مميزة ومفيدة مع المجالس النيابيّة في مجمل الدول الناطقة باللغة الإسبانيّة، نظراً للعلاقات التاريخيّة التي تربطنا بهذه الدول،

ونظراً لوجود عشرات النواب والمشرّعين المتحدّرين من أصل لبناني الذين يثرون أعمال هذه المجالس ويدفعون بها باتجاه المزيد من علاقات الصداقة والتعاون بينها وبين لبنان وشعبه ومؤسساته.

” عشرات النواب والمشرّعين المتحدّرين من أصل لبناني يثرون أعمال هذه المجالس ويدفعون بها باتجاه المزيد من علاقات الصداقة والتعاون بينها وبين لبنان وشعبه ومؤسساته. ”

حضرة الرئيس،

إذ أثني على الجهود التي تبذلها إسبانيا لتعزيز فرص السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وفقاً لمرجعيّة مؤتمر مدريد والمبادرة العربيّة للسلام التي استندت إليه، ولتعميق علاقاتنا الثنائيّة في مختلف المجالات، أكرر لكم شكري واعتزازي بالصداقة وبالقيم المشتركة التي تربط بين بلدينا وشعبينا.

عاشت إسبانيا، عاش لبنان.

البيت العربي مدريد، اسبانيا - ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٩

لفت رئيس الجمهورية إلى أن للبيت العربي في إسبانيا أسوة بنظيره في باريس، دوراً في الشهادة على عدالة القضايا العربية والتفاعل بين العالمين العربي والاروبي، يضاف إلى دوره في التعريف على الثقافة والحضارة العربيتين.

أيها الحفل الكريم، أصدقاء هذا البيت،

يسرني بطبيعة الحال أن أكون أول رئيس عربي يزور البيت العربي في مدريد، الذي تمكّن بسرعة، بالرغم من حداثة إنشائه في شباط ٢٠٠٧، من تثبيت وجوده كواحد من الصروح الأساسية، في تعميق عرى الصداقة والتقارب بين العالم العربي وإسبانيا.

هذا بفضل جهودكم بطبيعة الحال، ونحن تربطنا بإسبانيا وشائج إنسانية وتاريخية متعددة والكثير من العادات والقيم المشتركة.

ولا يسعني هنا إلا أن أنوّه بجهود القيمين على هذه المؤسسة بشكل عام، وبتلك التي تبذلها وزارة الخارجية الإسبانية، نظراً للأنشطة الثقافية المتعددة التي نظمها، بالتعاون مع سفارات الدول العربية، ومكنت الجمهور الإسباني من الاطلاع بصورة أفضل على الثقافة العربية والتفاعل معها.

” ينتظركم دور أساسي في بلورة أطر خاصة ودينامية محددة لما تمّ تسميته «تحالف الحضارات» عوضاً عن تصادمها وتصارعها.“

لقد قمتم مشكورين بلفتة مميّزة تجاه لبنان، تمتلّت بتنظيم أسبوع ثقافي لبناني نال إعجاب الجمهور الإسباني. وهذا جيد، لأنّ هدف مثل هذه البيوت ليس فقط توجيه النشاط الثقافي العربي باتجاه الجمهور العربي في إسبانيا وحسب، بل باتجاه الجمهور الإسباني والأوروبي الأوسع وجمهور السوّاح الوافدين بالملايين إلى عاصمة البلاد مدريد. وبالرغم من الطابع الثقافي الغالب على هذا البيت، فإنّه لا يمكنه بطبيعة الحال، بطريقة أو بأخرى، إلا أن يشهد على عدالة قضاياها، وفي طبيعتها قضية فلسطين، خاصة وأنّ العاصمة الإسبانية استضافت عام ١٩٩١، مؤتمر مدريد للسلام، سعياً لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط على قاعدة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

كما ينتظركم دور أساسي في مواكبة النشاط الذي انطلق من مدريد العام الماضي لبلورة أطر خاصة ودينامية محددة لما تمّ تسميته "تحالف الحضارات" عوضاً عن تصادمها وتصارعها، وفقاً لما ينبئ به البعض. ويمكن للبيت العربي في مجال مزاوله نشاطه العام، أن يستنير بأعمال بيوت عربية



المنظمة العالمية للسياحة مدريد، اسبانيا - ٢٠ تشرين الأول ٢٠٠٩

في مقر المنظمة العالمية للسياحة في مدريد اعتبر فخامة الرئيس أن للسياحة في عالم اليوم دوراً محورياً في صهر الثقافات وتقريب وجهات النظر والمساهمة في صنع السلام، ودعا فخامته إلى المساهمة في إبراز الوجه الحقيقي للبنان، وجه التسامح والانفتاح والحرية والديمقراطية، وجه الحضارة والأمن والاستقرار.



شقيقة عاملة في دول أوروبية أخرى، أقدم عهداً، كمعهد العالم العربي في باريس، الذي أصبح صرحاً رئيسياً من صروح التفاعل بين العالم العربي والمساحة الفرنسية، لا بل الأوروبية على امتدادها.

وبعضكم يعلم أو يذكر هنا ربما، النشاط المؤثر الذي يقوم به معهد العالم العربي في باريس، والذي نظّم على سبيل المثال معرضاً ثقافياً لبنانياً امتدّ طيلة عام كامل في مقرّ المعهد، نقلت إليه وعرضت فيه أبرز قطع المتحف اللبناني، ونظّمت على هامشه أنشطة فنية وثقافية متعددة. وقد صدر بنتيجته، بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية، أشرطة توثيقية خاصة، وكتاب معنون " Liban, l'autre rive"، يسرّني أن أهدي ببيتكم العربي نسخة موقعة منه.

لكم منا كامل التقدير والتشجيع، وإلى مزيد من أنشطة الحوار والتقارب والتعاقد.

عاش البيت العربي في مدريد، وعاشت الصداقة العربية الإسبانية.

سعادة الأمين العام معالي الدكتور طالب الرفاعي،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،
أيها الحضور الكريم،

أتوجه إليكم بالشكر الجزيل على دعوتكم لنا لزيارة مقر المنظمة العالمية للسياحة، هذا الصرح السياحي المهم الذي يُعلّق عليه الكثير من الآمال في تسديد الخطوات المسؤولة الساعية نحو تشجيع السياحة وتفعيل دورها في الأطر الصحيحة والمناسبة.

” يجب استنهاض مفهوم جديد للسياحة كعامل أساسي في صهر الثقافات وتقريب وجهات النظر والمساهمة في صنع السلام.“

إنّ لبنان عضو مؤسس في هذه المنظمة، وقد شغل ولم يزل، مناصب عدّة في مجلسها التنفيذي وفي لجانها الفرعية للمال والموازنة والبرنامج العام، ويرأس حالياً لجنة الشرق الأوسط فيها. في عالم متداخل ومتعارض في الوقت نفسه، تبرز الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى، لاستنهاض فكرة السياحة ومفهومها، والترويج لها كعامل أساسي في صهر الثقافات وتقريب وجهات النظر والمساهمة في صنع السلام.

ذلك أنّ السياحة تؤكد على توحيد الجهد البشري عبر التواصل بين الشعوب والتعارف وتبادل الخبرات والطاقات والإمكانات والاهتمامات، وعبر انعكاساتها الإيجابية في الاقتصاد والثقافة والتربية والسياسة. لقد أصبحت السياحة المحفّز الأفضل لكل سياسة اقتصادية واجتماعية. من هنا تبرز أهمية قطاع السياحة في البلدان كافة، وخاصة في لبنان، وهو رائد في محيطه، في صناعة السياحة، بما يختزنه من مقومات طبيعية، أثرية، ثقافية، وإنسانية في مفهومها الشامل.

أيها الحضور الكريم،

لقد تمّ تسليط الأضواء مؤخراً على مفهوم السياحة المستدامة والمسؤولة، كونها تشكّل واحداً من أهمّ الأهداف الاستراتيجية لمنظمة السياحة العالمية، كما تشكّل طاقة كبرى من أجل السلام عبر مدّ جسور التفاهم والتواصل والتضامن بين مختلف الشعوب والمجتمعات وأنماط الحياة والتقاليد. وهذا أمر جيّد، وإن كانت «ثقافة السلام» ما زالت بحاجة لتعميق وتمتين ثقافة العدالة.

إنّ السياحة تشكّل قوّة محرّكة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي توفّر فرص عمل جديدة وتحفّز الاستثمارات وتنمّي المجتمعات المحلية. وهي تجمع بين الناس وتساعد على بلورة العلاقات الفردية وتجعل من هذا العالم «قرية كونية» صغيرة.

” تشكّل السياحة طاقة كبرى من أجل السلام عبر مدّ جسور التفاهم والتواصل والتضامن بين مختلف الشعوب والمجتمعات وأنماط الحياة والتقاليد.“

أيها الحضور الكريم،

أتوجه بكلّ اهتمام إلى المنظمة العالمية للسياحة، بمناسبة زيارتي لمقرّها الرئيسي، طالباً المزيد من المشاركة من قبلها في إبراز الوجه الحقيقي لوطننا لبنان، وجه التسامح والانفتاح والحرية والديمقراطية، وجه الحضارة والأمن والاستقرار؛ وذلك من خلال الدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمة في مجال التوعية والإعلام السياحيين. وما نطالب به لأجل وطننا لبنان نطالب به لأجل الدول العربية الشقيقة كافة.

أيها الحضور الكريم،

نغتنم هذه المناسبة لنؤكد للمنظمة العالمية للسياحة، بشخص أمينها العام الجديد، معالي الدكتور طالب الرفاعي، التزامنا «بخريطة الطريق» التي أفرّتها الجمعية العامة للمنظمة في دورتها الثامنة عشرة المتعلقة بالسياحة المستدامة والتي عقدت في كازاخستان، في سبيل إنعاش السياحة والسفر كوسيلة أساسية لإيجاد فرص العمل وازدهار الاقتصاد في مرحلة حافلة بالتحديات إثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها على السياحة.

معهد «مغيمو» التابع لجامعة موسكو الوطنية
موسكو، روسيا – ٢٦ شباط ٢٠١٠

دكتوراه فخرية منحها للرئيس سليمان رئيس جامعة موسكو الوطنية - معهد
"مغيمو" الدولي الروسي للدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية والسياسية.

في كلمته وصف رئيس الجامعة فخامة الرئيس بالشخصية الأساسية البارزة في لبنان
الذي وصل إلى سدة الرئاسة من قيادة الجيش اللبناني في فترة اتسمت بصعوبات بالغة
في تاريخ لبنان.

ويشترك لبنان بطبيعة الحال، في دعم الأنشطة والبرامج التنفيذية لمنظمة السياحة العالمية في
مجال مكافحة الفقر عن طريق تنمية السياحة المستدامة والمسؤولية، وتطبيق أحكام مدونة الأخلاقيات
في القطاع السياحي، والعمل على تنفيذ أهداف الألفية الثالثة للتنمية في إطار الأمم المتحدة.

سعادة الأمين العام؛ سيكون لبنان على استعداد كامل للتعاون مع منظمة السياحة العالمية
لتحقيق أهدافها النبيلة بعد تسلمه مهامه الجديدة كعضو غير دائم في مجلس الأمن الدولي للفترة
٢٠١٠-٢٠١١.

”ولنكن يداً واحدة في سبيل سياحة ناشطة ومزدهرة وواعية
تجعل من العالم مكاناً أفضل، وتعيد الدور الرائد على
الخريطة السياحية العالمية لبلد الأرز، وتخدم البشرية جمعاء.“

ولنكن يداً واحدة في سبيل سياحة ناشطة ومزدهرة وواعية تجعل من العالم مكاناً أفضل، وتعيد
الدور الرائد على الخريطة السياحية العالمية لبلد الأرز، وتخدم البشرية جمعاء.

عاشت المنظمة العالمية للسياحة.
عاش لبنان.



حضرة رئيس الجامعة،
السيدات والسادة الأساتذة،
سعادة السفراء،
السيدات والسادة،

بكلّ مشاعر الصداقة والاعتزاز، أعبر لكم عن سعادتني بمنحي شهادة الدكتوراه الفخرية من جامعتكم العريقة التي نكنّ لها كلّ تقدير. هذه الجامعة ذات التأثير العالمي الواسع، والمكانة العلميّة المرموقة والتي تلعب دوراً مميّزاً في تاريخ بلدكم العظيم، وقد تخرّج منها كبار في ميادين الفكر والسياسة والدبلوماسية، ودخلت مؤخراً مجموعة غينيس العالمية، نظراً للرقم القياسي الذي سجّله في تدريس اللغات.

أتوجه بالشكر الخالص لرئيس الجامعة وأساتذتها والعاملين فيها على هذه المبادرة النبيلة التي طبعت في نفسي شعوراً مؤثراً وأظهرت مدى الاهتمام والتقدير للبعد العلمي والثقافي والفكري الذي تركز عليه العلاقات بين بلدينا. وإنني من على هذا المنبر أتمنى أن يكون هذا اللقاء مناسبة لتعميق التعاون والتواصل بين جامعاتنا ومعاهدنا العلميّة في مجالات البحث والتعليم والتدريب كافة. كيف لا، وقد تخرّج العديد من مفكرينا وعلمائنا من المدارس والجامعات الروسية التي أعطت لبنان كوكبة رائدة من الأدباء والعلماء والأطباء والمهندسين والموسيقيين والرّسّامين، كما ساهمت مجموعة رائدة من المستشرقين الروس، في تعريف الشعب الروسي إلى الحضارة العربيّة عامةً واللبنانيّة خاصةً طيلة عقود. إضافةً لدور الكنيسة الأرثوذكسيّة في مجال التثقيف وتعزيز التفاعل الحضاري بين شعبينا عبر العصور.

” لبنان أرض حضارة قديمة وعريقة، نقل شعبها عناصر
أبجدية متقدّمة إلى اليونان، ومنها إلى القارة الأوروبية.“

أيها الأصدقاء،

إنّها المرة الأولى التي يقوم فيها رئيس للجمهورية اللبنانية بزيارة رسميّة إلى روسيا منذ استقلاله عام ١٩٤٣، وإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٤٤، وهي زيارة يمكن وصفها بالتاريخيّة من هذا المنطلق، ويسرّني بالتالي أن أتواصل معكم في هذا الإطار الجامعي المعروف بسعة اطلاع المشرفين عليه وبالمستوى الرفيع لروّاده.

لقد طغت على صورة لبنان خلال العقود الماضية مشاهد العنف والحروب التي شهدتها أو سُنت عليه. ويبقى من أولى واجباتنا اليوم أن نسعى للإضاءة على صورة لبنان الفعلية والمشرقة التي تكوّنت عبر تاريخه الطويل ومكّنت شعبه من الصمود بعزّة وكرامة في وجه كافة التحديات.

إنّ لبنان، أيّها الأعزّاء، أرض حضارة قديمة وعريقة، نقل شعبها، انطلاقاً من شواطئه المتوسطيّة المسالمة، منذ آلاف السنين، عناصر أبجدية متقدّمة إلى اليونان، ومنها إلى القارة الأوروبيّة، مغلباً لغة الحوار والتبادل الحرّ في تعاطيه مع العالم الخارجي.

ولبنان، الذي يعود دستورهِ إلى العام ١٩٢٦، يمثّل أقدم ديمقراطيّة برلمانيّة في الشرق الأوسط؛ ويعتمد حريّة الرأي والمعتقد، وتتعايش على أرضه ثماني عشرة طائفة مختلفة تتشارك في السلطة على قاعدة ميثاقية توافقية. وقد عرف في إطار سعيه لممارسة الديمقراطية تداولاً للسلطة عبر انتخابات نيابية ورئاسيّة دوريّة، بالرغم مما تعرّض له من أزمات واعتداءات وحروب أعاقَت لفترة، قدرة سلطته المركزيّة وحسن عمل مؤسساته.

” لبنان مركز ثقافيّ وطبيّي وجامعيّ ومصرفيّ
وسياحيّ للشرق الأوسط، ومنبر للرأي الحرّ.“

لبنان عضو مؤسس لمنظمة الأمم المتحدة ولجامعة الدول العربيّة، وشارك في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وساهم بصورة فعلية في النهضة الأدبيّة والفكريّة العربيّة أواخر القرن التاسع عشر، وأمسى منذ منتصف القرن الماضي مركزاً ثقافياً وطبيّاً وجامعيّاً ومصرفيّاً وسياحياً للشرق الأوسط، ومنبراً للرأي الحرّ. وقد نسج الشعب اللبناني مع الشعب الروسي عبر القرون الماضية، وشائج إنسانيّة وفكريّة وروحيّة تشهد عليها دور عبادتنا ومحفوظاتنا وكتب التاريخ.

إلا أنّ لبنان كدولة ناشئة تعرّض لانتكاسة أولى من جرّاء النكبة التي حلّت في فلسطين عام ١٩٤٨، وأدّت إلى تدفّق عشرات آلاف اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضه المحدودة المساحة والموارد. ثم عانى من أزمات داخلية وتعرّض منذ نهاية الستينات إلى اجتياحين إسرائيليين واسعين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢،

أديا لاحتلال أجزاء من أرضنا الغالية، وإلى سلسلة من الاعتداءات الإسرائيلية المدمرة كان آخرها عدوان تموز ٢٠٠٦، وهي اعتداءات استدعت صدور القرار ٤٢٥ عن مجلس الأمن الدولي عام ١٩٧٨، والقرار ١٧٠١ عام ٢٠٠٦، والتي دعت جميعها لانسحاب إسرائيل بدون شروط من جميع الأراضي اللبنانية، وعهدت إلى قوة الأمم المتحدة العاملة في الجنوب، المعروفة باليونيفيل، بمهمة مساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سيادتها وبسط سلطتها على كامل تراب الوطن. وقد وجد لبنان دوماً في روسيا المناصر القوي والداعم الحازم في مواجهة هذه المحن.

هذا، وكان لبنان قد تمكن، بفضل تضامن شعبه ومقاومته وجيشه من تحرير معظم أراضيه المحتلة عام ٢٠٠٠، وهو يسعى اليوم لفرض تنفيذ القرار ١٧٠١ بجميع مندرجاته، واسترجاع ما تبقى له من أراضٍ محتلة في الجزء الشمالي من قرية الفجر ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا، بكافة الطرق المتاحة والمشروعة، وذلك بالتزامن مع سعيه للتوافق على استراتيجية وطنية دفاعية شاملة. ويستند لبنان لتحقيق هذه الأهداف على مجمل قدراته الذاتية وعلى دعم الدول الصديقة ومنظمة الأمم المتحدة المسؤولة الأولى عن المحافظة على الأمن والسلم الدوليين. كما تمكن من تحسين معدلات نموه واستقطاب المزيد من السّواح والمستثمرين وتنفيذ حركته الثقافية بحيث أعلنت بيروت العام الماضي عاصمة دولية للكتاب ونُظمت في ربوع لبنان مؤتمرات ومهرجانات فنية رفيعة المستوى.

” تدعو المبادرة العربية لانسحاب إسرائيل من كامل الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.”

وبموازاة هذا الجهد، فإنكم تقدرون بأن توطيد السلام والاستقرار والتقدم في لبنان، بفعل تداخل المشاكل الإقليمية وتشعبها، يبقى بحاجة لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط ككل. وعناصر هذا الحل متوفرة بحد ذاتها في قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومرجعية مؤتمر مدريد وضمائنه، والمبادرة العربية للسلام التي اعتمدها القادة العرب بالإجماع في بيروت عام ٢٠٠٢، هذه المبادرة التي تدعو لانسحاب إسرائيل من كامل الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، وضمن عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول

العربية التي لا تسمح لها أوضاعها الخاصة، كلبان، بتوطينهم، إضافة لحقهم الطبيعي والشرعي في العودة إلى أرضهم وديارهم الأصلية. وفي مطلق الأحوال، كما أشرت إلى ذلك خلال محادثاتي مع الرئيس مدفيديف، فإن خبرة السنوات الطويلة تشير إلى صعوبة تحقيق تقدّم جوهري على مسار الحل الشامل والعادل لقضية الشرق الأوسط :

” إنّ التعايش على قاعدة التوافق والحوار، تحدّ يواجهه العديد من المجتمعات القائمة على التعددية. وقد تمكن لبنان، في ما خصّه، من إثبات مقدرته على رفع هذا التحدي بنجاح.”

١- إذا لم تتوفّر لدى إسرائيل إرادة سياسية فعلية بالالتزام بخيار السلام، الذي اعتبره العرب في بيروت خياراً استراتيجياً.

٢- وإذا لم يعتمد المجتمع الدولي موقفاً ضاعطاً لتغليب هذا الخيار.

٣- وإذا لم يتمّ تحديد برنامج واضح ومهل زمنية معقولة للتنفيذ.

ذلك، مع استمرار السعي لإلزام إسرائيل وقف بناء المستوطنات وتهويد القدس وفرض الحصار على غزة واعتماد الممارسات المخالفة للقانون الدولي، كما أشار إلى ذلك تقرير "غولدستون".

أيها الأصدقاء،

قلت في كلمتي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول ٢٠٠٨ إنّ فلسفة الكيان اللبناني تقوم على الحوار والوفاق والعيش المشترك. وها نحن نكرر هذا القول في جامعتكم العريقة، مستدين في ذلك إلى إيماننا العميق بدورنا الإنساني والعالمي، وإلى طموحنا الأكيد إلى الإفادة من تجربتكم العلمية والتقنية الحديثة. إنّ التعايش على قاعدة التوافق والحوار، تحدّ يواجهه العديد من المجتمعات القائمة على التعددية. وقد تمكن لبنان، في ما خصّه، من إثبات مقدرته على رفع هذا التحدي بنجاح،

بالرغم من الصعوبات، وبلورة مفاهيم المشاركة الميثاقية في السلطة وتثبيت دعائمها.

إنّ تاريخ العلاقات المشتركة بين بلدينا يدفعنا للارتقاء بها في إطار المصالح المشتركة، والرؤى الإنسانية التي تجمعنا ونؤمن بها في عالم خالٍ من الحروب والنزاعات المدمّرة للشعوب. عالم يقوم على مكافحة الإرهاب والتمييز العنصري والفقر والتلوّث والاستئثار المادي بالثروات والموارد الطبيعية، ويعمل على الحدّ من أسلحة الدمار الشامل وجعل منطقة الشرق الأوسط، بدون تمييز، منطقة خالية من الأسلحة النووية.

” إن ثقافة السلام هي ثقافة إنسانية في جوهرها، تقوم على الاعتراف بالآخر مهما كانت معتقداته وسياسته ومصالحه المشروعة.“

إنّ العلاقات القديمة والمعاصرة بين لبنان والاتحاد الروسي تشير إلى أواصر وثيقة بين الشرق العربي وبلادكم الزاهرة، ونحن نعمل على تطويرها في المجالات كافة : في مجال أوروبي متوسطي للاتحاد الروسي دور فيه، وفي مجال آسيوي يتطلع إلى النمو ومكافحة الأزمات العالمية، وفي مجال عربي يعوّل على علاقات صاعدة مع بلادكم خدمة للإنسانية. في اختصار، لبنان والاتحاد الروسي طرفان في نهضة عالمية، استناداً إلى معطيات التاريخ وحقائق الجغرافيا. تاريخ موغل في التأسيس الحضاري، ومعطيات الموقع الجغرافي ذات التأثيرات العظمى في الثقافة والاقتصاد والسياسة.

إنّ ثقافة السلام هي ثقافة إنسانية في جوهرها، تقوم على الاعتراف بالآخر مهما كانت معتقداته وسياسته ومصالحه المشروعة، وتسعى في الوقت نفسه للعدالة كشرط من الشروط الأساسية لهذا السلام.

ولبنان الملتزم بالحوار بين الحضارات، يؤكّد على هذا الجوهر بعيداً عن منطق الاحتلال والعدوان؛ ونحن على يقين بأنّ روسيا الاتحادية تشاركنا هذا الإيمان. ولقد دعوت من على منبر الأمم المتحدة من هذا المنطلق، لجعل لبنان مركزاً دولياً لحوار الحضارات والأديان والثقافات. فلبنان هو، كما تراه

روسيا، موثلاً حضارياً يخترن طاقات إنسانية وثقافية واقتصادية تتجاوز مساحته، ونقطة رئيسية من نقاط ارتكاز دبلوماسيتها النشطة في الشرق الأوسط.

إنّ صلات لبنان ببلادكم قائمة على التعاون والاحترام المتبادل والتفاعل الإيجابي. ونطمح لإقامة أفضل العلاقات معكم، إن على الصعيد الثنائي أو من خلال مداولات مجلس الأمن، حيث سيكون لبنان من خلال عضويته غير الدائمة في المجلس، معكم في الدفاع عن القانون الدولي وعن مبادئ الأمم المتحدة وشرعتها ومقاصدها. ولقد زادتني المحادثات التي أجريتها مع فخامة الرئيس ميدفيديف والمسؤولين الروس، ولقاءاتي مع القيادات الروحية خلال هذين اليومين، إيماناً بمستقبل واعد للعلاقات في مختلف المجالات بين روسيا والعالم العربي عامة، وبين لبنان وروسيا بشكل خاص.

” إن مفاهيم التعدد والتنوّع والتفاعل والانصهار هي من الثوابت التاريخية للشعوب التي يجب الحفاظ عليها وترسيخها وتحسينها.“

أيها الأصدقاء،

نواجه اليوم بوضوح، تحديات وإشكاليات صعبة ومعقدة تحتم علينا مواكبتها ومعالجتها برؤى ثابتة وعمل دوّوب يرتكز حتماً على التقدّم العلمي ولكن مع الحفاظ على الهوية الثقافية والتاريخ الحضاري لكل مجتمعات بشري.

إنّ مفاهيم التعدد والتنوّع والتفاعل والانصهار هي من الثوابت التاريخية للشعوب التي يجب الحفاظ عليها وترسيخها وتحسينها لأنّها هي وحدها الكفيلة بالحفاظ على القيم الحقيقية للسلام والعدل والمساواة والتعاون المبدع والخلاق بين مختلف المجموعات والحضارات.

لقد خضتم في روسيا تجربة جريئة باتجاه إرساء نظام جديد قائم على الديمقراطية وتكافؤ الفرص. وهذه الخطوات تتماهى مع سعينا الدائم لإعلاء حقوق الإنسان وتثبيت الديمقراطية التي تعبّر عن رأي الشعب وخصوصية المجتمعات وفرادتها.

إنّ التمسك بهذه الثوابت والقيم يؤدي فعلاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والعادلة داخل مجتمعاتنا وبين دول العالم.

” على السلطات العامة القيام بدور مسؤول ووازن لوضع ضوابط أخلاقية للنظام المالي والرأسمالي العالمي بحيث يصبح أقلّ تفلّتا وأكثر رحمة.“

أيها الأعزّاء،

إنّ الإنجازات العلميّة والتطوّر التكنولوجي يبيانان منقوصين إذا لم يقتربا بالقيم الإنسانية، وقد توافقنا منذ عصور على أنّ العلم هو أساس كلّ تقدّم، وأنّ القيم الأخلاقية هي التي تبعث فيه الروح كما تفعل بالجسد. فالعلماء والمفكرون الذين حملوا عبر الأجيال مشاعل المعرفة والنور وساهموا فعلياً في تكوين الحضارات والثقافات، أدركوا أهمية التفاعل والحوار بين مختلف الشعوب.

كذلك، وبالرغم من أهمية التيار الذي تنامي أواخر القرن الماضي باتجاه عولمة الاقتصاد وتقنين مختلف أوجه الحركة داخل المجتمعات البشرية في أطر تنظيمية نمطية وشاملة، فإنّ التضامن الإنساني بين المجموعات، من ضمن احترام خصوصياتها يبقى حاجة وضرورة. وقد جاءت الأزمة المالية العالمية لتؤكد على ضرورة التعاضد والتعمّق في مفهوم إدارتنا العامة للمشاكل العالمية، بما يكفل تحقيق التقدّم الاقتصادي والاجتماعي المناسب لشعوبنا.

كما أكدت ضرورة قيام السلطات العامة بدور مسؤول ووازن لوضع ضوابط أخلاقية للنظام المالي والرأسمالي العالمي بحيث يصبح أقلّ تفلّتا وأكثر رحمة، إضافةً لضرورات المساهمة في تحقيق أهداف الألفية الثالثة التي وضعتها الأمم المتحدة. ولروسيا دور أكيد في بلورة هذا النظام الدولي الجديد وتثبيت دعائمه، والذي يفترض أن يبتعد في الوقت نفسه عن الامتيازات الأيديولوجية الخلافية والتصادمية.

حضرة رئيس الجامعة،

أعبر لكم تكراراً عن اعتزازي بمنحي شهادة الدكتوراه الفخرية وأعتبرها لفتة أخوية صادقة موجّهة للشعب اللبناني الذي يكنّ لبلدكم أعرق مشاعر الاحترام والصداقة. واعلموا أنني أولى الاهتمام الأكبر لدور الجامعات والمعاهد العلمية ومراكز الأبحاث، لأنني أؤمن بأنّها القاطرة القيادية لأيّ تقدّم، والموئل الذي تنطلق منه سياسات التنمية والتطوير والتنوير لأيّ مجتمع.

ويسرّني بهذه المناسبة، أن أوجّه إليكم دعوة لزيارة لبنان حضرة الرئيس، للاطلاع عن كثب على أوضاع بلادنا وعالمنا الجامعي، وإثراء مساحة التعاون الثقافى والأكاديمي والفكري التي تجمعنا.

عشتم، عاشت الجامعة، وعاشت الصداقة اللبنانية – الروسية.

جامعة الملك عبد الله بن عبد العزيز للعلوم والتقنية
جدة، السعودية – ٧ آذار ٢٠١٠

يُعتبر تأسيس جامعة الملك عبد الله بن عبد العزيز للعلوم والتقنية، حدثاً علمياً وثقافياً بارزاً ليس فقط للسعودية، بل للعالم أجمع، لما يتمتع به هذا الصرح العلمي من إمكانات عالية ومتقدمة جداً للباحثين في مجالات العلوم والتكنولوجيا. وأمل رئيس الجمهورية إزاء هذا الانجاز في توثيق عرى التعاون بين الجامعات اللبنانية والسعودية، ولا سيما عن طريق تبادل الطلاب والباحثين والخبرات في ما بينها.

حضرة رئيس الجامعة،
أيها الأعضاء،

يملؤنا شعور عميق بالغبطة والاعتزاز ونحن نزور اليوم جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، هذا الصرح الكبير الذي ارادته المملكة الشقيقة بقيادة خادم الحرمين الشريفين بيتاً جديداً للحكمة ومنارة للسلام والامل والوفاق، كما ارادته عنواناً للتميز والابداع ونموذجاً للتعليم الراقي والبحث العلمي المتقدم.

ان جلالة الملك يرسى بذلك قاعدة لطالما رنت اليها امانينا وهي ان يكون لنا بين الامم المتقدمة موقع يليق بأمتنا وحضارتها الممتدة منذ اقدم العصور.

ان رهانكم على التربية عموماً، وعلى التعليم العالي المتفوق على وجه الخصوص، هورهان صائب وحكيم نابع من قناعة راسخة بأهمية العلم والعلماء في احداث نقلة نوعية لمجتمعاتنا في ميادين التنمية والثقافة والعلم. ان صرحاً متقدماً كهذا الصرح الكبير نعتبره ذخراً للمملكة الشقيقة كما نعتبره مدعاة فخر واعجاب من كافة شعوبنا على امتداد الوطن العربي الكبير.

” لا بد لنا من الانفتاح العاقل والرشيد على العلم والمعرفة
لتكون لنا اسهاماتنا في خير الانسانية وفي رقيها ورخائها.“

ان تخصص هذه الجامعة في ميادين العلوم والتكنولوجيا يدل على فهم عميق لمتطلبات العصر الذي نعيش فيه وللتحديات الكبرى التي تواجه مجتمعاتنا في مسائل العولمة والبيئة والطاقة، كما يدل على ادراك شديد من قبل المملكة وقيادتها ان الولوع الى عالم المعرفة وثورة المعلومات والاتصالات يتطلب جرأة في تحقيق مشاريع متطورة كهذا المشروع، واقداماً متميزاً نحو التحديث والتطوير من دون تردد. فلم تعد المعرفة حكراً على بلد دون بلد، ولم تعد التقنيات حصراً على جهة واحدة في هذا العالم، بل لا بد لنا من الانفتاح العاقل والرشيد على العلم والمعرفة لتكون لنا اسهاماتنا في خير الانسانية وفي رقيها ورخائها.

ان الجهود الجبارة التي بذلها جلالة الملك من اجل بناء هذه الجامعة والامكانيات التي وقّرها من كادرات علمية مشهود لها عالمياً، وتجهيزات من ارفع المستويات، هي خير دليل على الارادة القوية لدى



اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي قطر – ٤ نيسان ٢٠١٠

شدد رئيس الجمهورية أمام اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي على إن التضامن والعمل العربي المشترك بشقيهما السياسي والاقتصادي باتا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، ضرورة ملحة للتخفيف من مستويات البطالة المرتفعة.

واعتبر فخامة الرئيس أن النجاح الذي يحققه المسار التكاملي الاقتصادي لدول الخليج العربية سيسهم حكماً في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي بشكل عام.

المملكة ولدى خادم الحرمين الشريفين بالوصول بالجامعة الى اعلى المراتب العلمية، لتأخذ مكانها الذي تستحق بين الجامعات الكبرى في العالم. وقد تصبح هذه الجامعة في المدى المنظور حاضنة للباحثين العرب ومنارة يسترشد بها علماءنا ومثلاً يحتذى به للنمو والتقدم والازدهار.

” ان لبنان يعتز بتراثه الثقافي والعلمي العريق، وبعدد ونوعية جامعاته التي يعود تأسيس بعضها الى القرن التاسع عشر. “

ان لبنان الذي يعتز بتراثه الثقافي والعلمي العريق، وبعدد ونوعية جامعاته التي يعود تأسيس بعضها الى القرن التاسع عشر، يتطلع الى توثيق عرى التعاون بين جامعاتنا وجامعتكم الزاهرة، ولا سيما عن طريق تبادل الطلاب والباحثين والخبرات في ما بينها.

نهنئكم على هذا الانجاز الكبير كما نهني أنفسنا والعرب جميعاً، ونتطلع الى مزيد من الانجازات التي تليق بمكانة المملكة وبقيادتها الحكيمة والرشيده.



صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، حفظه الله، أيها الحفل الكريم،

من دواعي السعادة والاعتزاز أن أكون معكم اليوم، أخي صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، في الاحتفالية الثلاثين لتأسيس اتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي، التي تُعقد هنا في دولة قطر الشقيقة، وبمشاركة هذا الحشد النخبوي من قيادات الغرف الخليجية والعربية والدولية.

أود أن أغتنم هذه المناسبة لأؤجّه كلمة شكر وتقدير إلى سموكم، وإلى الشعب القطري الشقيق، على مساندتكم الكبيرة والمتواصلة للبنان وللشعب اللبناني، في كل المناسبات والاستحقاقات خلال السنوات الماضية.

إننا في هذه المناسبة الطيبة نثمن عالياً ما تمكّن اتحادكم من تحقيقه من إنجازات ونجاحات على امتداد العقود الثلاثة الماضية في خدمة القطاع الخاص الخليجي، وتوثيق أواصر التعاون بين الغرف الأعضاء، ودعم مسيرة التكامل الاقتصادي بين دول الخليج تحقيقاً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية المشتركة على الصعيدين الوطني والإقليمي. هذا إلى جانب دوركم في توثيق الروابط مع الاتحادات الوطنية والعربية والدولية المماثلة، مما رسّخ علاقات القطاع الخاص الخليجي مع مجتمعات الأعمال الإقليمية والدولية.

”تسعى جامعة الدول العربية لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي والاجتماعي بين دولنا وشعوبنا.“

ولا شك في أن الإعلان عن قيام السوق الخليجية المشتركة، من شأنه أن يزيد من دور اتحادكم في تمثيل القطاع الخاص أمام الجهات الرسمية الخليجية، وتعزيزه في صوغ السياسات والتوجهات الاقتصادية المتعلقة بمتطلبات هذا القطاع في ضوء المستجدات الاقتصادية العالمية، وبناء جسور التواصل مع الخارج، والعمل على تعزيز نطاق التعامل الاقتصادي بين دول الخليج، وانطلاقاً منها مع الدول العربية جمعاء، وذلك في سياق ما تسعى جامعة الدول العربية لتحقيقه من تعاون وتكامل اقتصادي واجتماعي بين دولنا وشعوبنا.

صاحب السمو، أيها الحفل الكريم،

لقد قطعت دول مجلس التعاون الخليجي شوطاً كبيراً على صعيد إرساء دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وعملية التنمية باتجاهاتها كافة، في إطار سياسات التنويع والتطوير الاقتصادي التي تتبناها منذ سنوات، وتشجيع الاستثمار الخارجي، ودعم دور مجتمعات الأعمال وإشراكها في صنع التوجهات الاقتصادية والتنموية، وفي خطوات التكامل الاقتصادي المتواصلة على الصعد التجارية والاستثمارية والنقدية والمالية.

والملاحظ تصاعد دور القطاع الخاص الخليجي في المشاركة في مشروعات البنية التحتية بقطاعاتها كافة، وقيامه بزيادة نطاق أعماله، وتوسيع نشاطاته على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد تسارع التطوير الاقتصادي الذي كان قد بدأ في السبعينيات من القرن الماضي، ليعطي زخماً جديداً في الثمانينيات، ويتطور في التسعينيات والعقد الحالي. وأدّى ذلك إلى ارتفاع كبير في حصة القطاع الخليجي من الناتج المحلي الإجمالي.

”تحتاج الدول العربية إلى رؤية استراتيجية بعيدة النظر لتحقيق التكامل الاقتصادي لأنه بات طريق المواجهة الأوحد لكل ما أفرزه العصر الحالي من تداعيات وإشكاليات معقدة.“

إن الروابط والتضامن بين الدول العربية الخليجية قوية جداً وتقوم على رؤية استراتيجية بعيدة النظر لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي، الذي سيشكّل كسباً كبيراً لجميع الدول العربية، لأن هذا التكامل بات اليوم طريق المواجهة الأوحد لكل ما أفرزه العصر الحالي من تداعيات وإشكاليات معقدة.

كما أن النجاح الذي يحققه المسار التكاملي الاقتصادي لدول الخليج العربية سيسهم حكماً في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي بشكل عام، نظراً لما له من انعكاسات مهمة في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية. ولا ننسى هنا كيف أدّى قيام الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون الخليجي في كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٣ إلى زيادة التبادل التجاري بينها بمعدل سنوي تجاوز ٢٠٪، مما مهّد الطريق لإقامة السوق الخليجية المشتركة.

كلنا أمل، بأن "قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والاجتماعية" بما أقرّته من مشروعات أساسية وحيوية للتكامل الاقتصادي العربي، إلى جانب الخطوات التي اتخذتها بشأن التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتأسيس الاتحاد الجمركي العربي، ستشكّل تحولاً نوعياً في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي التي تستهدف تحقيق السوق العربية المشتركة.

صاحب السمو،
أيها الأعزاء،

إن لبنان يحفظ على الدوام وقفة أشقائه العرب، شعوباً وحكومات، إلى جانبه في جميع الأوقات، وعلى الأصعدة كافة. ونحن كלבانيين نحمل الشكر والتقدير للدعم المتواصل الذي تم تقديمه لتثبيت الوفاق والاستقرار في بلدنا، إلى جانب الدعم الاقتصادي من الهبات والودائع والمساعدات الإنسانية للشعب اللبناني خلال المحن والأزمات والاعتداءات الإسرائيلية عليه في السنوات الماضية، وبخاصة ما قدمته قطر في مجاليّ الدعم وإعادة البناء غداة العدوان الاسرائيلي على لبنان صيف عام ٢٠٠٦ حيث اقتحم أمير قطر الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضاً على بيروت.

”يمهّد انتظام عمل المؤسسات وجوّ التوافق والتعاون لإطلاق ورشة الإصلاحات على الصعيدين السياسي والاقتصادي.“

كما لا يسعني إلا أن أشير الى اتفاق الدوحة الذي تحقق برعاية سموكم في هذه الربوع العزيزة، وجمع الأفرقاء السياسيين اللبنانيين، وأنتج وفاقاً في ما بينهم، أدى الى انجاز الاستحقاقات الدستورية واطلاق عمل مؤسسات الدولة الى جانب مباشرة الحوار الوطني من اجل صياغة استراتيجية وطنية للدفاع عن لبنان وكرامته.

وها هو انتظام عمل المؤسسات وجوّ التوافق والتعاون القائم على مستوى المسؤولين، يسهمان في تعزيز مناخ الاستقرار السياسي ويمهّدان الطريق لإطلاق ورشة الإصلاحات على الصعيدين السياسي

والاقتصادي، ويفتحان آفاقاً جديدة ليستعيد لبنان دوره الطبيعي والحيوي في المنطقة والعالم.

نعم، هذا هو عهدنا بدولة قطر صاحبة الرؤية السياسيّة والاقتصاديّة والحضاريّة، التي تمتلك إرادة صلبة للتقدم والنجاح والتطور، مكّنتها وتمكّنها من أن تلعب دوراً مميزاً بين دول المنطقة وعلى الصعيد الدولي أيضاً، وأن تكون ثاني أكبر دولة في العالم من حيث حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدولة الاولى عالمياً على صعيد صادرات الغاز المسيل، كما تتولى قطر رئاسة مجموعة الدول المصدرة للغاز على مستوى عالمي.

لقد استطاع بلدنا خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ أن يسجّل نمواً مضطرباً تراوح بين ٨٪ و٩٪، رغم الأزمة الاقتصادية المالية التي عصفت بالعالم، والتي بقي بمنأى عن تداعياتها بفضل السياسات الاقتصادية والمالية والمصرفية الحكيمة والفاعلة التي تبناها. وهذا ما يؤكد متانة الاقتصاد اللبناني، ويعكس الازدياد المضطرب في حركة الاستثمار الوافدة، ونمو الودائع المصرفية، وتوسع نطاق مشروعات التطوير العقاري وغيرها من النشاطات الاقتصادية، وبالأخص السياحية منها التي شهدت وتشهد ازدهاراً حيوياً لافتاً يستند في المقام الاول إلى اقبال الاخوة العرب على زيارة لبنان وتلمس معطياته السياحية والتاريخيّة والحضاريّة.

”يعتبر القطاع الخاص في لبنان شريكاً حقيقياً مع القطاع العام في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.“

إننا في لبنان، وخلال مسيرتنا الاقتصادية الطويلة، نؤمن بأن القطاع الخاص يعتبر بالفعل شريكاً حقيقياً مع القطاع العام في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد استطاع القطاع الخاص خلال العقدين الأخيرين وخلال أصعب الظروف الحفاظ على صموده، ومواصلة عملية الإنتاج والاستثمار، وإبقاء لبنان حاضراً في كل الفاعليّات والمحافل الدوليّة، وإقامة شراكات أعمال مع القطاعات الخاصة العربية والدوليّة التي عادت بالفائدة على لبنان واقتصاده. ومن الضروري ان نشرك عنصر الشباب والمرأة والاغتراب اللبناني والعربي بشكل عام بصورة أفضل في جهدنا الشامل لتحقيق النموّ، وقد تمكن لبنان في هذا المجال من تعزيز ثقة مغتريبه باستقراره وبفرص نموّه. كما

أن القمة الثانية التي جمعت قادة الدول العربية ودول اميركا الجنوبية في الدوحة العام الماضي فتحت الكثير من آفاق التعاون والتكامل التي لا بد من الانكباب على دراسة مقاصدها وتوصياتها و التحضير منذ الآن للقمة الثالثة التي ستعقد في البيرو مطلع العام القادم.

صاحب السمو،
أيها الحضور الكريم،

إن التضامن والعمل العربي المشترك بشقيهما السياسي والاقتصادي باتا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، ضرورة ملحة ، وخصوصاً في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه عالمنا العربي وعلى الصعد الأساسية الآتية:

”إن التضامن والعمل العربي المشترك بشقيهما السياسي والاقتصادي باتا ضرورة ملحة في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه عالمنا العربي.“

- داخلياً، من أجل التخفيف من مستويات البطالة المرتفعة، وزيادة التبادل التجاري والاستثماري، وتنمية الاستثمار في قطاعات التعليم والصحة، وتحسين مستويات معيشة المواطن ورفاهه الاجتماعي.

- إقليمياً، لمواجهة التهديدات الإسرائيلية المتواصلة على لبنان وتصاد وتيرتها في الآونة الأخيرة، مما يهدد أمن واستقرار المنطقة ككل، اضافة لاستمرار ممارساتها التعسفية ضد الفلسطينيين وفي حصار غزة وبناء المستوطنات والتعرض لمقدساتنا الاسلامية والمسيحية. وقد جاءت "قمة دعم صمود القدس" الاخيرة بقرارات وخطة عمل هادفة لمجابهة الانتهاكات الاسرائيلية لمدينة القدس ومحاولات تهويدها ولتعزيز آليات العمل العربي المشترك.

- دولياً، من أجل تحويل تداعيات الأزمة المالية - الاقتصادية العالمية السلبية التي طالت مناطق وأسواق ودول عدة، إلى فرص حقيقية لنمو وتنمية اقتصادات دولنا على الصعيدين الوطني والقومي،

ولدعم كل جهد هادف لإنشاء سلام شامل وعادل في الشرق الأوسط، يعالج كافة أوجه النزاع، بما في ذلك مشكلة اللاجئين الفلسطينيين على قاعدة قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد والمبادرة العربية للسلام في جميع مندرجاتها، اضافة لضرورة الاستمرار في محاربة الارهاب وتعزيز اطر الحوار والاستقرار والعدالة داخل مجتمعاتنا.

”إن تضامننا السياسي شرط أساسي وحيوي لزيادة تعاوننا الاقتصادي، الذي يجب أن يستهدف تحقيق السوق العربية المشتركة.“

إن تضامننا السياسي شرط أساسي وحيوي لزيادة تعاوننا الاقتصادي، الذي يجب أن يستهدف تحقيق السوق العربية المشتركة، التي توسع تبادلاتنا التجارية والاستثمارية والمالية، وبما يحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي تشده شعوبنا، خصوصاً وأن دولنا العربية تحتزن الكثير من الموارد البشرية والمالية والطبيعية والتي عند تجميعها والبناء عليها يمكن تسريع وتيرة التنمية والتكامل الاقتصادي في ما بينها على أسس ثابتة ومستدامة.

هنيئاً لاتحادكم إنجازاته ونجاحاته في عيده الثلاثين، متمنياً له مسيرة عمل حافلة بالتألق والتقدم والتطور.

شكراً لاتحادكم على دعوتكم الكريمة، وتقديري الكبير لأخي سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني على حسن الاستقبال وكرم الضيافة والوفادة.

عشتم وعاش العمل العربي المشترك.

لقاء مع وفد رجال الاعمال المكسيكيين مكسيكو، المكسيك – ٢٨ ايلول ٢٠١٠

"قاعدة متقدمة للإنتاج المكسيكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"؛ هذه هي الصورة التي اراد فخامة الرئيس أن يرسمها للبنان خلال لقائه وفد رجال الأعمال المكسيكيين في مدينة مكسيكو في إطار زيارته الرسمية إلى المكسيك.

أيها الحضور الكريم،

نلتقي اليوم على أرض هذا الوطن العظيم، الذي تربطنا به صداقة تاريخية نعمل سوياً على تمتينها وتدعيمها عبر العلاقات الدبلوماسية وعبر جاليتنا الكريمة هنا، التي برهنت عن حبها وإخلاصها لدولة المكسيك من خلال عملها ونشاطها في شتى المجالات، دون التنصل من وطنها الأم والتكر لجذورها الثقافية والانسانية.

كما تعلمون أيها الأعضاء، لقد مر العالم في السنوات الأخيرة بأزمة اقتصادية ومالية طالت القطاعات الاقتصادية والمالية في معظم البلدان ولا تزال آثارها ونتائجها تهدد اقتصاد العديد من الدول. وقد استطعنا أن نبرهن عن إمكانيات لبنان بمواجهة الأزمات والصعاب مهما كانت كبيرة. فبالجهد والعمل الدؤوب والسياسة الاقتصادية والمالية الحكيمة استطعنا أن نحافظ على نسب نمو مرتفعة، وصلت في العام ٢٠٠٩ الى ٨٪ في الوقت الذي كانت فيه معظم الدول تنوء تحت تأثير الأزمة المالية العالمية.

”شكلت مناعة القطاع المصرفي في لبنان مادة دسمة لكل تقارير المؤسسات المرجعية الدولية.“

كما استطاع قطاعنا المالي والمصرفي، أن يسجل ارتفاعاً في نمو الودائع التي تخطت الـ ١٠٠ مليار دولار أميركي. وقد شكلت مناعة القطاع المصرفي في لبنان خلال العقود المنصرمة مادة دسمة لكل تقارير المؤسسات المرجعية الدولية، وقد حافظت المصارف اللبنانية على نشاطها حتى في أحلك الظروف المحلية والخارجية، في ظل بيئة رقابية صارمة. ان من شأن تجارب تلك الحقب المتكررة من المناعة المصرفية ان تشكل عامل حماية إضافية للصناعة المصرفية اللبنانية إزاء أي صدمات مستقبلية.

كما يلعب الاستقرار الأمني والسياسي في لبنان دوراً أساسياً في تدعيم الاقتصاد وجذب الاستثمارات الأجنبية التي وصلت الى ٤,٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٩ بارتفاع ١١٪ عن العام ٢٠٠٨. وقد برهن الاقتصاد اللبناني انه قادر على الحفاظ على وتيرة طويلة الأجل من الديمومة حيث واصل لبنان هذه السنة تسجيل معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي، بالرغم من ان الاقتصاد اللبناني لا



أيها الحضور الكريم،

اننا نتطلع عبركم الى علاقات مميزة مع المكسيك على جميع الأصعدة وستكونون أنتم من دعائم هذه العلاقات. فمن خلال الجهد المشترك سنعمل على إزالة أهم المعوقات التي تواجه تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين لبنان والمكسيك. وسنعمل سوياً على استثمار الفرص المتاحة في كلا البلدين وتنشيط العمل التجاري عبر خلق مجالس وجمعيات ومؤسسات عمل مشتركة لتطوير سبل الاتصال بين رجال الأعمال في البلدين وتعريفهم على الأسواق والفرص الاستثمارية المتاحة.

يمكنُ العمل على أن يشكّل لبنان قاعدةً متقدّمةً للإنتاج المكسيكيّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تستوردُ معظم حاجاتها من مختلف الدول المنتجة، ويمكنُ للصادرات المكسيكيّة أن تنافسَ مثيلاتها من حيث الجودة والأسعار. وتستفيدُ الدول المجاورة من التسهيلات المرفئيّة والجمركيّة ووسائل النقل التي عُرفَ بها لبنان ويمكن اعتماد المعارض وسيلة لترويج المنتجات المكسيكية.

”يمكنُ العمل على أن يشكّل لبنان قاعدةً متقدّمةً للإنتاج المكسيكيّ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.“

إنّ الزيارات المتبادلة لرجال الأعمال ستكشفُ للجانبين الإمكانات الكثيرة للإفادة من الفرص المتوفّرة في مجالات التجارة والصناعة والاستثمار بشكل عام. إنّ التواصل بين أصحاب الشأن هو الذي يغيّرُ في الواقع القائم ويزيد من متانة العلاقات الاجتماعية والسياسيّة بين لبنان والمكسيك، ويمكنُ حكومتَي البلدين من مواكبة التطوّرات المنشودة بتوفير الأطر القانونيّة اللازمة لذلك.

عشتم، عاشت المكسيك وعاش لبنان.

يزال يعمل في حدود ٧٠٪ من قدرته الإنتاجية الكاملة وعمالته المطلقة، إذ أنه يملك قدرات كبيرة يمكن استغلالها، ما سيسمح له بمتابعة تسجيل معدلات نمو مرتفعة في السنوات المقبلة، خصوصاً وان عامل الثقة في الداخل قد عاد الى مساره الصحيح.

كما استطعنا المحافظة على نسب تضخم منخفضة وعلى استقرار لسعر الصرف، حيث حافظ لبنان بشكل ملحوظ على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي والذي أصبح يتماشى مع الأساسيات الماكرو اقتصادية للبنان، ومع واقعه الاقتصادي الحقيقي.

أما على صعيد أوضاع المالية العامة فعلى الرغم من ارتفاع نسبة الاستدانة، فإن لبنان تجنب ديناً غير قابل للاحتواء قد يغذي عجزاً يمكن ان يعرض الاستقرار المالي المحلي للخطر. ان هذه الديمومة في أوضاع المالية العامة اللبنانية دفعت مؤخراً مؤسسات التصنيف العالمية الى رفع تصنيف لبنان السيادي حول العالم.

”دفعت ديمومة الأوضاع المالية في لبنان مؤسسات التصنيف العالمية الى رفع تصنيفه السيادي حول العالم.“

وعلى صعيد الرساميل الوافدة الى لبنان فقد تجاوز متوسط هذه الرساميل الى الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٢٠ ٪ خلال السنوات الماضية، وهو من الأعلى عالمياً، ما شكل دعماً كبيراً لميزان المدفوعات. إن سجل لبنان الحافل بالديمومة الطويلة الأجل في سوق السلع وسوق النقد وسوق العملات وسوق التمويل يجعله ملاذاً استثمارياً جذاباً لعدد من المستثمرين. ان هذه الديمومة الاقتصادية قابلة لأن تستمر في الحقبة المقبلة في حال استمرار الاستقرار الأمني والسياسي في المنطقة.

السيد الرئيس،
السادة الشيوخ اعضاء الهيئة الادارية،
السادة اعضاء مجلس الشيوخ،
السيدات والسادة،

مجلس الشيوخ المكسيكي
مكسيكو، المكسيك - ٢٨ ايلول ٢٠١٠

يسعدني لقاءكم في هذا المجلس الموقر، كممثلين للشعب المكسيكي الصديق لوطني لبنان، واعتبر لكم عن تقديري للترحاب الذي قبولت به والوفد المرافق، في اول زيارة رسمية لرئيس لبناني الى هذا البلد العظيم.

ان الحرارة التي لمسناها من كبار المسؤولين والشخصيات المكسيكية، في لقاءاتنا المختلفة معهم الامس واليوم، تعكس المشاعر الصادقة التي يكنها المكسيكيون للبنانيين الذين تعايشوا مع اهل هذا البلد المضيف، منذ وطأت اقدامهم هذه الارض، وتقاسموا معهم الآمال والآلام، واثبتوا نبلمهم وعزمهم على التغلب على الصعوبات، واندمجوا بشكل باهر، في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والوطني للمكسيك.

ان علاقات المكسيك بلبنان، تعود الى هؤلاء الرواد الاوائل، والى ما قبل اعلان لبنان كأمة عام ١٩٢٠. ومن هنا، فإن المكسيك، كانت بين اوائل الدول التي اقيمت معها العلاقات الدبلوماسية بعد الاستقلال عام ١٩٤٣، والتي تميزت بثباتها على الصداقة والتعاون المشترك في المجال الدولي.

” اننا نعتز بالصورة المشرقة، التي تميز ابناء الجالية اللبنانية والمتحدرين من اصل لبناني، وبثقة الناس بصداقتهم.“

اننا نعتز بالصورة المشرقة، التي تميز ابناء الجالية اللبنانية والمتحدرين من اصل لبناني، وبثقة الناس بصداقتهم، كما عبّر عنها الرئيس ادولفو لوبيس ماتيوس، ببلاغته المشهودة قبل حوالي نصف قرن بقوله: "من ليس له صديق لبناني فليبحث عنه".

كذلك، فإننا نقدر المبادئ التي ميّزت السياسة الخارجية التقليدية للمكسيك، والتي تقوم على احترام سيادة الدول، ومبدأ عدم التدخل، واحترام القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة. إن لبنان، هذا البلد الصغير، الذي ساهم في انشاء الامم المتحدة وفي صياغة الاعلان العالمي لحقوق الانسان، يعيش في منطقة مضطربة. وقد عانى وما زال من الاستهتار بهذه القواعد الاساسية في التعامل بين الدول، وهو يجد في الموقف المكسيكي المبدئي سنداً ثابتاً، خاصة اثناء عضوية المكسيك لمجلس الامن،

بني اللبنانيون الأوائل الذين وطأت أقدامهم أرض المكسيك في نهاية القرن التاسع عشر، أسس علاقات انسانية وسياسية مميزة بين لبنان والمكسيك.

وقد دعا فخامة الرئيس في كلمة وجهها إلى أعضاء مجلس الشيوخ المكسيكي إلى تفعيل هذه المشاعر الايجابية بين البلدين على اصعدة الثقافة والتجارة والسياحة والاستثمار والتبادل العلمي.



التي اشترك معها لبنان طيلة هذا العام في السعي لبلورة مقاربات مبنية على القانون الدولي وروح العدالة، لمعالجة المشاكل المطروحة على الصعيد الدولي.

ان التعاون بين بلدينا في الهيئات الدولية، يظهر في التأييد المتبادل لمرشحيهما في المنظمات المتخصصة، وفي المواقف المتطابقة حيال القضايا الكبرى التي تقلق الانسانية، من مكافحة الفقر والجهل والمرض، الى محاربة الارهاب، وضمان حقوق الشعوب في التقدم والتنمية واستعمال التكنولوجيا الحديثة، والبيئة والتغير المناخي الذي يوليه المكسيك اهمية خاصة. وفي هذا السياق، يتطلع لبنان باهتمام، الى المؤتمر المقرر عقده في كنكون، بهدف التوصل الى اتفاقية شاملة حول هذا الموضوع.

” ولم تؤد جهود السلام المتعددة والمتعثرة لغاية الآن، الا الى مزيد من الاحباط والتطرف. ولن تجد شعوب الشرق الاوسط خلاصاً في ظل نكران حقوق الشعب الفلسطيني الاساسية في تقرير المصير، والحياة الانسانية الكريمة.“

ان الاوضاع التي نعيشها في منطقتنا، تتسم بالعنف والظلم والاضطراب. فمنذ انشاء اسرائيل على حساب الحق الفلسطيني، تعاني شعوب الدول المجاورة لها وقائع العدوان، ومفاعيل التوسع الصهيوني المستمر منذ ما يزيد على ستة عقود. ولم تؤد جهود السلام المتعددة والمتعثرة لغاية الآن، الا الى مزيد من الاحباط والتطرف. ولن تجد شعوب الشرق الاوسط خلاصاً، وبخاصة الشعب الفلسطيني، في ظل نكران حقوقه الاساسية في تقرير المصير، والحياة الانسانية الكريمة. وما احوجنا في منطقتنا الى حكمة الشخصية المكسيكية الفذة الرئيس بنيتو خواريسن في قوله: "بين الافراد، كما بين الامم، احترام حقوق الآخر يعني السلام".

ان لبنان يتابع المبادرة الحالية على صعيد المسار التفاوضي الاسرائيلي الفلسطيني، في ظل وجود وعي دولي متزايد للحاجة الملحة لإيجاد تسوية عاجلة للصراع العربي- الاسرائيلي. وهو يتطلع الى سلام عادل وشامل لقضية الشرق الاوسط، على جميع المسارات على قاعدة مرجعية مؤتمر مدريد،

وقرارات الامم المتحدة، والمبادرة العربية للسلام التي تم اقرارها في بيروت بالإجماع من قبل القادة العرب عام ٢٠٠٢. لكن لبنان لن يرضى بأي حل لقضية الشرق الاوسط اذا ما تم بمعزل عنه، او بصورة تتعارض ومصالحه الوطنية العليا، وفي مقدمها حقه في رفض اي شكل من اشكال توطین اللاجئين الفلسطينيين على ارضه.

ان لبنان يتوقع دعم هيئات المجتمع الدولي والدول الصديقة، لسيادته واستقراره ونموه، وبخاصة عن طريق السعي لتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٧٠١. ويعمل على تجميع عناصر الردع الكافية لثني اسرائيل، عن تهديداتها المتמادية ضد ارضه وشعبه.

” يتوقع لبنان دعم هيئات المجتمع الدولي والدول الصديقة، لسيادته واستقراره ونموه، وبخاصة عن طريق السعي لتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٧٠١.“

ان المشاعر الايجابية بين لبنان والمكسيك، والتي تعززها علاقات القربى بين عائلات كثيرة في الجانبين، والايمان بقيم مشتركة، والانتماء الى حضارات عريقة، تقتضي تفعيلها على اصعدة الثقافة والتجارة والسياحة، والاستثمار والتعامل العلمي بين البلدين، بما فيه خير الشعبين والمؤسسات والافراد. ان العنصر الانساني المشترك في ما بيننا، يمثل رصيماً هاماً للتواصل والتبادل المجدي، والافادة الخلاقة من طاقات وميزات كل من البلدين.

السيدات والسادة الشيوخ، نشكر لكم استقبالكم وحسن استماعكم، وعسى أن تكون هذه الزيارة فاتحة لاتصالات مباشرة عديدة بين كبار المسؤولين، ولتعاون فعلي ومتزايد بين بلدينا.

عاشت الصداقة اللبنانية المكسيكية، عاش لبنان، عاش المكسيك.

أولى رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان اهتماماً استثنائياً بالاغتراب اللبناني الذي حل بنداً رئيسياً في برامج زيارته إلى الدول العربية والأجنبية، انطلاقاً من التزامه بمضمون خطاب القسم، عبر تأكيد الاعتراف بحقوق المغتربين في استعادة الجنسية اللبنانية وفي المشاركة بالانتخابات النيابية من حيث يقيمون، وعبر المضي قدماً في الإجراءات الآيلة إلى تعزيز التصاقهم وتداخلهم بالوطن، والاستعانة بقدراتهم وتوظيفها، من خلال تحفيز مؤسسة مجلس الوزراء على تكريس هذا الالتصاق بين الوطن المقيم ومثله المغترب، حتى لا يبقى المغتربون في غربة عن الوطن.



الفصل الرابع: جناح لبنان في العالم

شكّل اللبنانيون المنتشرون في هاتين القارتين وتحديداً في الدول العربية الشقيقة، علامة مشرقة في رسم معالم نهضة هذه الدول على المستويات المختلفة، لا سيما في أبعادها الاقتصادية والعمرانية والثقافية والإنسانية. مما جعلهم محط تقدير وإعجاب الأشقاء، وعكسوا الصورة المشرقة عن لبنان.



أ- القسم الأول: آسيا وأفريقيا

الجالية اللبنانية في قطر الدوحة - ٢٠٨ أيلول

أقامت الجالية اللبنانية في قطر حفل افطار على شرف فخامة الرئيس واللبنانية الأولى في إطار برنامج زيارته الرسمية إلى دولة قطر بتاريخ ٢٠٨ أيلول ٢٠٠٨.

يسعدني ان نلتقي اليوم في شهر رمضان الكريم مع الجالية اللبنانية الكريمة والاخوة القطريين الموجودين بيننا، كما يسعدني ان تكون هذه الزيارة في مستهل هذا الشهر المبارك الى قطر، الى اميرها الذي لولا دوره الكريم في معالجة الازمة اللبنانية، لما كنا اليوم معاً في عيد. ولكن هذا لا يثنينا عن التفكير واستذكار شهداء الوطن الذين سقطوا حفاظاً على الاستقلال ودفاعاً عن الارض والوطن ضد الاسرائيليين، وسقطوا كذلك في مواجهة الارهاب. هؤلاء يحفظون استقلال لبنان. كذلك، لا يسعنا الا ان نتوقف عند الاطفال الذين عانوا، وما زالوا يعانون في لبنان، واعني اطفال طرابلس وجبل محسن وباب التبانة، من سوء التصرف من قبل المتقاتلين. كما اننا نتوقف ايضاً عند اطفال فلسطين الذين شردهم الارهاب الاسرائيلي وعاد الارهاب الدولي ليشردهم في نهر البارد من جديد، هذا ما يدفعنا جميعاً الى رص الصفوف ووحدة الصف لدرء الاخطار عن الوطن العزيز أولاً ضد الارهاب الاسرائيلي الذي يتمسك بالتهديدات اليومية التي يطلقها ضد لبنان وكأنه لا يحق لهذا البلد ان يكون قوياً وان يمتلك سلاحاً، وان يدافع عن كرامته، ويدراً خطر الارهاب الدولي الذي يضرب المجتمع الدولي والمؤسسات. واليوم، يتعرض الارهاب للقوى الامنية اللبنانية وللجيش كي يمس بمعنويات الوطن والشعب، هذا الارهاب اعطى صورة سيئة عن العرب والمسلمين وعلينا ان نحاربه.

” هذا ما يدفعنا جميعاً الى رص الصفوف ووحدة الصف
لدرء الاخطار عن الوطن العزيز أولاً ضد الارهاب الاسرائيلي.“

اما نحن في لبنان، فلدينا الكثير من العمل، حتى نستطيع تجاوز الاستحقاقات التي تجابهنا. فمن الناحية السياسية، علينا ان نبادر بأسرع وقت لمعالجة المشاكل وللجلوس الى طاولة الحوار حتى نحل كل القضايا، ونذهب الى اقرار قانون الانتخابات الذي يؤمن الحقوق للجميع، والاصلاحات المتوجبة فيه. علينا ان نتجاوز حتى نبني قوة لبنان السياسية والعسكرية، ونستفيد من الطاقات اللبنانية المتعددة الكامنة في شبابنا، والمتمثلة ايضاً في المقاومة، حتى نستطيع ان نحفظ لبنان الى امد طويل.

اما على المستوى الداخلي والاداري، فعلينا ان نذهب الى التعيينات في مختلف الوظائف والتي يجب ان تركز على الكفاءة فقط، وتعاذل الفرص بين الشباب اللبناني الذي يتمتع بطاقات كبيرة، فوحدها الدولة اللبنانية والادارة اللبنانية التي يجب ان تستفيد من طاقات هؤلاء الشباب.



وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فلا خوف على لبنان الذي يتمتع بطاقات وامكانات متعددة تستفيد منها الدول كما يستفيد منها لبنان، لكن الاولوية تبقى للوطن. لدينا قطاعات مهمة نستطيع ان نحسنها ونتميز فيها، كقطاع التعليم والاستشفاء والقطاعين المصرفي والسياحي، وشبابنا يستطيع بناء الاقتصاد بأسرع وقت، لكنه يطلب الاستقرار.

ان دورنا الخارجي الذي فقدناه لسنوات، هو مهم. ميزة لبنان في التنوع وهذا التنوع ثقافة والثقافات في لبنان مكون حضارة لبنانية مميزة.

فإذا احسنا استعمال هذا التنوع، نستطيع ان نقوم بدور كبير، واذا افسدنا العمل، يصبح نقمة، فعلاقة الطوائف والمذاهب بمختلف الدول، هي خير للبنان اذا احسنا استعمالها، لكنها تضره اذا اسأنا ذلك.

”ميزة لبنان في التنوع وهذا التنوع ثقافة والثقافات في لبنان مكون حضارة لبنانية مميزة.“

ادعو الجميع الى توظيف طاقاتهم لدى الاصدقاء، اكانت الصداقة نابعة من الانتماء الطائفي او من العلاقات السياسية والاجتماعية، لتتضافر في سبيل بناء لبنان ولا يجب ان يقتصر هذا الدور على الداخل، لأن دور لبنان الرسالة يجب ان ينطلق الى خارج الوطن، ويجب ان نلعب دوراً بين الدول العربية، فنشكل جسراً بينها وبين الخارج. فمن اجدى من الشعب اللبناني في القيام بهذا الدور؟ فلا يجب ان نتخلى عن اهمية وطننا، الذي يتمتع مجتمعه بتركيبة فريدة أصبحت حاجة للدول في الصراع مع الارهاب. فقد بات لبنان والعيش المشترك فيه يشكلان حاجة ورسالة ومثلاً ونموذجاً فريداً في العالم.

إننا نتوجه بالشكر الكبير الى دولة قطر وسمو الامير الذي بادر بعد حرب تموز الى بلسمه جراح لبنان، واعاد اعمار قرى وبلدات الجنوب، والمساجد والكنائس والمدارس فيه، كما بادرت دولة قطر الى اقامة مشاريع عديدة في مختلف انحاء لبنان لا مجال لتعدادها الآن لأن الشكر بين الاخوة غير

متوجب. واخيراً وليس آخراً، مؤتمر الدوحة الذي ارسى اسس الوفاق والمصالحة في لبنان وعلينا نحن المتابعة والوفاء لهذا البلد الشقيق.

”بات لبنان والعيش المشترك فيه يشكلان حاجة ورسالة ومثلاً ونموذجاً فريداً في العالم.“

لا اقول انكم مغتربون، انتم في وطنكم، فقطر هي الوطن الثاني لكم، واطهار وجه لبنان الحقيقي مطلوب. واذا اسأنا نحن التصرف في لبنان، عليكم انتم ان تحسنوه وتظهروا الوجه الحقيقي للبنان. علينا ان نساهم في احترام قوانين الوطن الذي احب لبنان وقوانين الدولة القطرية وشعائرها وتقاليدها. ولكي اختصر الكلام، انقل ما قرأته اليوم في احدى الصحف القطرية: اهلاً بلبنان التوافق في دوحة الخير.

كل عام وانتم بخير.

الجالية اللبنانية في المملكة العربية السعودية جدة - ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٨

لقاء الجالية اللبنانية في جدة في إطار الزيارة الرسمية إلى المملكة العربية السعودية بتاريخ ١٣ تشرين الأول ٢٠٠٨.

يغمرني فرح عظيم، وأشعر بالاعتزاز كلما التقيت بمجموعة من المغتربين اللبنانيين، هؤلاء الشباب الذين شدوا الرحال باكراً حاملين معهم علومهم وفنونهم وخبراتهم إلى اصقاع الأرض، ليضعوها في خدمة مجتمعاتهم الجديدة، فتعود بالمنفعة والفائدة على هذه المجتمعات، كما وتعود بالخير العميم على الوطن الذي انبتهم واطلقهم في هذه الاصقاع.

أما فرحتي فمردها لإيماني وثقتي بما تمتلكون من إمكانات وقدرات دفعت بالكثيرين من بينكم إلى تبوء العديد من المواقع المرموقة في مختلف المجالات الاقتصادية، والمالية، والطبية، والاجتماعية وغيرها... ليس هذا فحسب، بل انكم من مواقعكم تلك، تستطيعون ان تنظروا بكثير من الدقة والواقعية للظروف المحيطة بوطنكم لبنان، وان تبتكروا الوسائل والاساليب الكفيلة بتعزيز مسيرته الانقاذية.

”أما فرحتي فمردها لإيماني وثقتي بما تمتلكون من إمكانات وقدرات دفعت بالكثيرين من بينكم إلى تبوء العديد من المواقع المرموقة في مختلف المجالات الاقتصادية، والمالية، والطبية، والاجتماعية وغيرها...”

أما اعتزازي فمرده لقناعاتي بأنكم تمثلون حيث انتم، النموذج اللبناني الفريد، المتعدد الثقافات، والمؤمن بالانفتاح على الحضارات على الرغم من صغر مساحة وطنكم وقلة موارده. انه لبنان الرسالة التي حملها الاجداد منذ اقدم العصور. الرسالة التي ارى انه سيكون عليكم صيانتها وتأكيد دورها الراسخ في نشر ثقافة الحوار بين الحضارات، وفي تعميم مفاهيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان. بحيث نستطيع معاً، مقيمين ومغتربين، ان نزيل الشوائب التي الحقها بها عدونا تبريراً لنموذجه المنغلق المتقوقع، والمعادي لكل ما يحيط به. انطلاقاً من ذلك، ادعوكم لتكونوا عوناً لوطنكم في مسيرته الحالية، وان تكملوا الجهود التي نبذلها في لبنان لتحسين هذه المسيرة، وان تضعوا هذا الامر في مقدمة اولوياتكم، وتسخروا له ما يستحق من تأثيركم وعلاقاتكم. وارى ان مشروعكم في بناء قنصلية عامة للبنان في هذه المدينة، يعبر خير تعبير عن قناعتكم بمثل هذا التوجه، وسيكون من دواعي سروري ان اشترك معكم في وضع اللبنة الاولى لهذا البناء، فيرتفع بسواعدكم ليصبح صرحاً لبنانياً مشرقاً، وليشكل اطاراً جامعاً تتوحد فيه جهودكم ومبادراتكم.



يدعوني الواجب وانا اتحدث اليكم في المملكة العربية السعودية، ان استذكر معكم واحداً من ابرز رجالات الاغتراب، امضى جزءاً مهماً من حياته في هذه الارض الطيبة، ثم عاد الى لبنان عاملاً على اعادة بنائه، بداية من موقعه الاقتصادي وثم من موقعه في رئاسة الحكومة، انه الرئيس الشهيد رفيق الحريري، هذا المغترب اللبناني المميز، الذي لم يتعب من السعي في سبيل وطنه مستفيداً من علاقاته ومعارفه الاقليمية والدولية، حتى امتدت اليه يد الغدر في غفلة من الزمن، فاهتز لسقوطه لبنان، وافتقده كما افتقدته اُمّتنا العربية جمعاء.

”وقد شهد لبنان تحسناً اقتصادياً ملموساً هذا الصيف، واستطاع قطاعه المالي والمصرفي، ان يحتفظ بدرجة عالية من الاستقرار.“

يدعوني الواجب ايضاً ان استذكر معكم ما لهذه الارض الخيرة من مكرمات طالت اللبنانيين افراداً وجماعات على مختلف مشاربهم وفئاتهم، وما ملوكها وامرائها من مواقف ثابتة تمحورت دائماً حول رعاية مسيرة الوفاق الوطني اللبناني، وحول تدعيم سلطة الدولة وبسط سيادتها. ففي كنف المملكة، تعاهد اللبنانيون على انهاء حالة الحرب، وفيها توافقوا على وثيقة الطائف التي غدت دستور البلاد. والمملكة رعت مسيرة السلم الاهلي، ليس على المستوى السياسي فحسب، بل ايضاً على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فكانت دائمة الاستعداد لمُد يد العون بمختلف الوسائل المتاحة دعماً للاقتصاد، وتحصيناً للقطاع المالي، وعوناً اجتماعياً وانمائياً يخفف عن اللبنانيين مآسي الاحداث، ويسهم في اعادة اعمار ما هدمته آلة الحرب الاسرائيلية الفاشمة، وتعويض الخسائر الفادحة التي تسببت بها.

تحية صادقة ابعث بها، باسمكم وباسم جميع اللبنانيين الى خادم الحرمين الشريفين، جلالة الملك عبد الله بن عبد العزيز، مرفقة بأسمى آيات التقدير على هذا المسار الطويل من الدعم والمساندة الثابتة والمستمرة. وان كان لي ان اشدّد على شيء، فإنني ادعوكم بكل اصرار، الى ان تكونوا مواطنين صالحين، ملتزمين مصالح وقوانين المملكة العربية السعودية، وان تبدّلوا كل ما تستطيعون في خدمتها كما لو انكم في بلدكم لبنان.

عشتم وعاش لبنان.

طالما أمنت بدور الاغتراب اللبناني واهميته، فأدرجته في مقدمة اهتماماتي منذ اللحظات الاولى التي تلت انتخابي رئيساً توافقياً للبنان، والتزمت بتعزيز التصاق المغتربين بوطنهم حتى لا يبقوا في غربة عنه. ينبع ذلك من ثقتي بمقدار محبتهم له واستعدادهم للوقوف بجانبه، وانا اعلم حجم المصاعب التي تحمّلوها في مغامرتهم الاولى بحثاً عن آفاق النجاح، حتى تحقق لهم ما ارادوه، لكن لبنان لا يزال بحاجة اليهم، وعلى المغتربين ان يغامروا مجدداً باتجاهه، ويستثمروا فيه نجاحاتهم، ويراهنوا على اعدته "سويسرا الشرق" كما كان دائماً. فلبنان يستحق منا المغامرة.

”وعلى المغتربين ان يغامروا مجدداً باتجاهه، ويستثمروا فيه نجاحاتهم، ويراهنوا على اعدته «سويسرا الشرق» كما كان دائماً.“

اجدد اليوم ايماني بلبنان وبكم وبجميع المغتربين اللبنانيين، واعدكم بأننا سنبقى على هذه القناعة، وسنعمل تباعاً لتحقيقها، ولتذليل العقبات التي قد تعترض ذلك. لقد اردنا في البداية ان نتيح لكم المشاركة من حيث انتم في الانتخابات النيابية المقبلة، فحالت دون ذلك آليات تقنية لم يكن بالإمكان تجاوزها في الوقت المتاح، لكن حقكم هذا قد اقرّ لكم، وسيكون بإمكانكم ممارسته في الدورات اللاحقة.

كما عملنا، ولا نزال نعمل، على تعميم ثقافة المصارحة والمصالحة بين جميع اللبنانيين في الداخل، واطلقنا مجدداً مؤتمر الحوار الوطني سعياً للتوافق على استراتيجية دفاعية تحمي الوطن. استطيع القول ان مسيرة النهوض بلبنان تسير بخطى ثابتة، وانه يستعيد يوماً بعد يوم، صورته الموحدة وموقعه على خارطة الدول الاقليمية والدولية، وقد لمست ذلك من خلال زيارتي الى دول القرار، ولقاءاتي مع مسؤوليها، ومع مسؤولي المنظمات الدولية الكبرى. وكما في المسيرة السياسية، كذلك في الاقتصاد، وقد شهد لبنان تحسناً اقتصادياً ملموساً هذا الصيف، واستطاع قطاعه المالي والمصرفي، ان يحتفظ بدرجة عالية من الاستقرار، بالمقارنة مع ما يجري في الاسواق المالية العالمية. ولعلكم تجدون في ذلك حافزاً اضافياً لمساندة هذه المسيرة ودعمها، فيعود لبناننا الى عهوده السابقة، ويكون لنا وطناً نفتخرون بالانتماء اليه، وليس فقط مرقد عنزة.

الجالية اللبنانية في جمهورية مصر العربية القاهرة – ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨

لقاء الجالية اللبنانية في مصر في إطار الزيارة الرسمية إلى جمهورية مصر العربية بتاريخ
٨ تشرين الثاني ٢٠٠٨.

تفصلنا بضعة أيام عن ذكرى الاستقلال،
فالاستقلال يعني الحرية والسيادة.
والاستقلال يعني الكرامة والارادة الوطنية الجامعة.
الاستقلال تصونه دماء الشهداء، وقد دفع لبنان غالياً من هذه الدماء...
دفع في التصدي الاسرائيلي... من خيرة أبنائه من الجيش، من المقاومة، من الشعب الابي.
دفع من رجاله الوطنيين الاحرار... من رؤساء وسياسيين، وإعلاميين وعسكريين ورجال دين ودنيا.
سكب الوطن شلالات من دماء الجيش اللبناني في التصدي للإرهاب ولا يزال.
ارتوى تراب الارز بالدماء، وقد حان للمسيرة الوطنية أن تبدأ. حان للمصالحة أن تثمر. وحان للحوار
أن ينبت... وسيستمر مهما كانت العوائق.
وأطمئنكم، المسيرة بدأت وبانت نتائجها على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والامنية.

السلطات الدستورية تعمل بانتظام، الحكومة تجتمع وتأخذ القرارات بإرادتها المحضة، والمجلس
النيابي أيضاً يجتمع ويناقش القوانين ويقرها، دون إملاءات أو مقاطعة. وقد اقر قانون الانتخابات
مع بعض الاصلاحات وإن يكن لم يرض طموحنا ولكنه قابل للتطوير مستقبلاً. وأقر قانون المجلس
الدستوري الذي بدونه لا تستقيم الحياة الديمقراطية.

” فلبنان يستعيد موقعه على خريطة العالم، ممثلاً برئيس
الدولة، الذي يحمل معه قضية لبنان متسلحاً بتوافق
اللبنانيين وموافقة ودعم السلطتين التشريعية والتنفيذية.“

أما في السياسة الخارجية، فلبنان يستعيد موقعه على خريطة العالم، ممثلاً برئيس الدولة، الذي
يحمل معه قضية لبنان متسلحاً بتوافق اللبنانيين وموافقة ودعم السلطتين التشريعية والتنفيذية.
يدخل من الباب العريض حاملاً موقف لبنان الى الامم المتحدة، والجامعة العربية، والى الاتحاد من
أجل المتوسط والى الدول الفرنكوفونية، الى الدول العربية الشقيقة والصديقة، الى مصر أم الدنيا،
الى الدول الاقليمية المؤثرة، الى دول الغرب والولايات المتحدة الاميركية، والى المغتربين اللبنانيين
المنتشرين في أصقاع العالم لإعادة الوطن الى أهله، متطلعاً الى حل عادل وشامل، استناداً الى قرارات
الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي اقرت في بيروت عام ٢٠٠٢. ويسرني أن اشكر الرئيس



الجالية اللبنانية في المملكة الاردنية الهاشمية عمان - ١٥ كانون الأول ٢٠٠٨

لقاء الجالية اللبنانية في الأردن في إطار الزيارة الرسمية إلى المملكة الأردنية الهاشمية
بتاريخ ١٥ كانون الأول ٢٠٠٨.

مبارك الذي رفض أي تعديل على هذه المبادرة واعتبرها غير قابلة للتفاوض، وخاصة البند المتعلق
برفض توطين اللاجئين، لا بل منحهم حق العودة.

أما في الشأن الأمني، فالمسيرة أيضاً تتعزز والمؤسسات العسكرية تمارس دورها وتقوي صفوفها
وعتادها، مدعومة بالتضامن الشعبي من حولها.

وفي الشأن الاقتصادي، هناك تقدم ملموس هذا العام في كافة المجالات، وقد استطاع لبنان أن
يصمد أمام العاصفة المالية التي ضربت العالم بفضل الاجراءات المالية والمصرفية المتخذة سلفاً
وبفضل أبناءنا المغتربين الذين دعموا ويدعمون لبنان من جهدهم وعرقهم على حساب عواطفهم
وغربتهم عن الوطن. وقد تميز الوضع المالي بـ:

- التحويل من الدولار الى الليرة اللبنانية
- تحويل الودائع من خارج لبنان
- توفر السيولة بشكل كاف

” وقد استطاع لبنان أن يصمد امام العاصفة المالية التي ضربت العالم. “

فعاد لبنان ليثبت بعد غياب أنه سويسرا الشرق. ويقتضي الاستفادة من هذا الوضع لتحسين فرص
الاستثمار وعودة الرساميل اللبنانية لزيادة الانتاج ومعالجة الدين العام.

فلنشك أيدينا أفراداً وجماعات لنرسخ الاستقلال، ولنستفيد من دعم الدول الشقيقة، التي وقفت
الى جانبنا وأخص بالذكر جمهورية مصر العربية التي تربطنا بها علاقات تاريخية وعاطفية وقومية
وتستحق منا الوفاء والاخلاص لأنها لم تبخل يوماً بالوقوف الى جانبنا. وما زلنا نعتمد عليها لتعزيز
الوفاق والتضامن والعمل العربي المشترك لتتقيا الاجواء وتعميم رسالة لبنان الذي قال عنه البابا
بينديكتوس السادس عشر بالأمس القريب: "لبنان قلب وعقل العالم".



مواطنني الاعزاء،

يحلوننا ان نجتمع معاً في رحاب المملكة الاردنية الهاشمية العزيزة، مهبط النبوءات والسلام، وارض العروبة والكرامة والآباء، يحدونا الامل الواعد بقاء شامل لكل الارادات والقلوب والسواعد العربية تحقيقاً للأهداف الواحدة لكل العرب في التحرر والتقدم والازدهار ضمن مبادئ التضامن والتآزر وتبادل الخبرات.

لقد جئنا اليكم ايها الاعزاء بعدما قطعت الجهود المبذولة لإعادة الوضع في لبنان الى حضان الدولة وشرعيتها مسافات مطمئنة تنفيذاً لاتفاق الدوحة. فتمت الانتخابات الرئاسية بمواكبة عربية ودولية، وقد اوفد جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين رئيس مجلس الشعب الاردني لحضورها، وتألفت حكومة الارادة الوطنية الجامعة ونالت ثقة ممثلي الشعب اللبناني. وبعد زيارة رئاسية اخوية الى سوريا الشقيقة، تم الاتفاق على تبادل ديبلوماسي وصدر بيان مشترك صار اساساً لبتّ مسائل عديدة تنفذ تدريجاً.

اما عجلة التشريع، فقد عادت الى الدوران على ايقاع متطلبات وحاجات الوطن، وسيستارع ايقاعها ويتزايد انتاجها بعد اجراء الانتخابات النيابية التي ستكون عنواناً للحياة الديمقراطية الشفافة.

”جمعت طاولة الحوار الوطني حولها من جديد، وفي القصر الجمهوري، وجوه البيت اللبناني لمتابعة مناقشة الاستراتيجية الوطنية الكفيلة بالذود عن لبنان.“

وقد شكلت الحكومة بالأمس هيئة الاشراف على الانتخابات النيابية التي ضمت نخبة من رجال القانون والفكر والاعلام.

فضلاً عن ذلك، جمعت طاولة الحوار الوطني حولها من جديد، وفي القصر الجمهوري، وجوه البيت اللبناني لمتابعة مناقشة الاستراتيجية الوطنية الكفيلة بالذود عن لبنان ضد الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة والمتmadية بما اتيح لجيشه الشجاع وشعبه الصامد ومقاومته الباسلة من وسائل مشروعة، كذلك السير في المصالحات كي تشكل درعاً واقياً من التصدع الخطر الذي يشرع ابواب الوطن

امام الارهاب المحلي والدولي وخطاره المحدقة، على رغم الخسارة القاتلة التي انزلها به جيشكم الاسطوري الشجاع والرائع البطولة.

ايها المواطنون الاعزاء،

يعاني العالم اليوم من تداعيات اعصار مالي غير عادي كاد يطيح باقتصاد بلدان كثيرة. وقد بقي وطننا حتى الآن بمنأى عن نتائجها بفضل الضوابط المالية والرقابية المعتمدة، فتوجهت رساميل كثيرة لتجد موئلاً آمناً ومريحاً في لبنان يذكرنا بسويسرا الشرق.

”الحاجة ملحة للمباشرة بورشة اصلاح واسعة تبدأ بتطبيق اللامركزية الادارية، وتتناول الادارة والقضاء والجامعة واسلاكاً اخرى.“

لكن هذا الواقع، لن يدعنا نغفل عن الهموم المعيشية والحياتية والامنية للمواطن، ولا ان نهمل الحاجة الملحة للمباشرة بورشة اصلاح واسعة تبدأ بتطبيق اللامركزية الادارية، وتتناول الادارة والقضاء والجامعة واسلاكاً اخرى، قد يكون طاولها فساد قديم مستشر، مما يفتح الافاق واسعة امام الشباب القادر والطموح ليأخذ دوره، فالشباب هم عماد الوطن.

ايها المواطنون الاعزاء،

يطيب لي، في ختام كلمتي، ان اطمئنكم بان وطنكم الذي قاوم الاعتداءات على ارضه وتصدى للمؤامرات على شعبه ووحدته واستشهد العديد من جنوده وشبانہ الابطال وكوكبة من رجاله الابرار جراء ذلك، يخطو بتؤدة وثبات نحو الخلاص. فقد ثبت للعالم انه الوطن الرسالة الذي يختصر حوار الثقافات والاديان، هو ايضا داعم للقضايا المحقة وقضايا امته العربية، وفي طليعتها قضية قيام دولة فلسطينية ومنع التوطين في لبنان.

الجالية اللبنانية في أمانة الكويت الكويت - ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩

لقاء الجالية اللبنانية في الكويت في إطار الزيارة الرسمية إلى دولة الكويت بتاريخ
٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩.

وايقن لبنان انه ضرورة مفيدة لنفسه ولمحيطه، ولن يكون كذلك الا اذا قامت فيه الدولة الجامعة،
وصار تعامل الجميع معه من دولة الى دولة. فالدولة القوية تستطيع ان تحمي وتدعم الجميع.

”وايقن لبنان انه ضرورة مفيدة لنفسه ولمحيطه،
ولن يكون كذلك الا اذا قامت فيه الدولة الجامعة،
وصار تعامل الجميع معه من دولة الى دولة.“

ندائي اليكم من المملكة الاردنية الهاشمية حيث تعمد السيد المسيح ان توحدوا صفوفكم وتخلصوا
لوطنكم وان تكونوا اوفياء للبلد الذي يستضيفكم ويمنحكم عطفه واهتمامه.

اتمنى لكم ولعائلاتكم ميلاداً مجيداً وعاماً سعيداً.



اتوجه اليكم في بلدكم الثاني الكويت، حيث لا يمكن ان اعتبركم من المغتربين في ظل وجودكم في هذا البلد. كنت اتمنى ان التقى بكم وتكون القمة العربية التي عقدت هنا، قد اتخذت قرارات كبيرة على مستوى الاحداث التي تحصل، وقد توحد العرب تجاه اسرائيل التي كانت تستفيد دائماً من انقسامهم للقيام باعتداءاتها وارتكاب مجازرها في حق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية عموماً، ولا يمكن ان ننسى حرب تموز عام ٢٠٠٦ حيث هزمت اسرائيل في لبنان.

ولولا الخلافات الحاصلة على المستوى الفلسطيني - الفلسطيني وعلى المستوى العربي الداخلي، لم يكن ممكناً لإسرائيل ان تقوم بما تفعله في المنطقة العربية، واذا لم نتمكن من تجاوز خلافاتنا في اسرع وقت ممكن، وان نتوحد حول موقف واحد، لا يمكننا ارجاع الكرامة العربية. لقد بدأت في خلال القمة التي انعقدت في الكويت مصالحة علينا ان نعمل لتعزيزها، وانا اسعى منذ سبعة اشهر لتحقيق المصالحة العربية، بالتزامن مع سعيي خلال هذه الاشهر ايضاً إلى المصالحة اللبنانية الداخلية.

”ونحن على استعداد للذهاب الى اي مكان يتطلبه الوضع القائم ليكون لبنان الى جانب القضايا العربية.“

وامس، كان الامل كبيراً جداً في هذا السياق وانطلقت المصالحة، الا انها لم تقترن بموقف عربي موحد شجاع امام اسرائيل الطاغية المجرمة المحتلة. الحمد لله ان الموقف في لبنان كان موحداً، ولولا الموقف الذي اتخذته الحكومة اللبنانية والشعب تجاه الاحداث في قطاع غزة، لكانت احداث غزة انعكست على لبنان. وكان هناك موقف جامع وموحد من قبل الجميع اي رئيس الجمهورية والحكومة والمجلس النيابي والشعب والجيش والمقاومة تجاه الاعتداءات الاسرائيلية.

لقد نادى لبنان رئيساً وحكومة، منذ اليوم الاول للعدوان إلى اجتماع عربي، في قمة عربية بغض النظر عن مكان انعقادها، لأن المهم كان اجتماعنا وخروجنا بقرار واحد. لذلك، ذهبنا الى الدوحة وكان لنا موقف مساند لغزة، واتينا الى الكويت ايضاً واتخذنا موقفاً مماثلاً، ونحن على استعداد للذهاب الى اي مكان يتطلبه الوضع القائم ليكون لبنان الى جانب القضايا العربية، وهذا ما قلته في القمة باسم الوفود العربية. على المستوى اللبناني ايضاً، ومنذ اتفاق الدوحة وحتى الآن، تتطلق

مسيرة الدولة وتتقدم، وكان لا بد من الذهاب الى دول العالم والمنتديات الدولية اي الامم المتحدة ومؤتمر الفرנקوفونية وجامعة الدول العربية، وكل الدول التي ساعدت لبنان خلال محنته، وكان لا بد لنا ان نطل على العالم من جديد بصورة الدولة الموحدة المدنية التي تتمتع بسلطات دستورية مؤلفة من رئيس جمهورية يمثل لبنان ويحظى بتوافق اللبنانيين ويمكنه قول كلمة لبنان التي تمثل ارادة اللبنانيين جميعاً بحرية، وهو يحظى بموافقة الحكومة اللبنانية بكاملها وقبول السلطة التشريعية ورضى الشعب اللبناني وهذا هو الالم.

”نطل على العالم من جديد بصورة الدولة الموحدة المدنية التي تتمتع بسلطات دستورية مؤلفة من رئيس جمهورية يمثل لبنان.“

ذهبت بعد فترة ٣ سنوات صعبة عرفها لبنان، شهدت حرباً وتظاهرات كبيرة وارهاباً، الى دول العالم لإعادة لبنان الى الخريطة الدولية التي يستحق ان يكون عليها، لأنه، بالقول والفعل، بات اليوم في افضل المراكز في المجتمع الدولي. كان من الضروري ان نطل مجدداً على العالم والقول بأننا اصبحنا اصحاب كلمة موحدة ومستقلة، كذلك الامر كان من الضروري تفقد المغتربين، اخوتكم، في دول العالم، الذين اعتراهم الخجل في وقت من الاوقات بوطنهم، واعتبروا انهم لا يملكون وطناً على غرار باقي الاوطان مؤلفاً من سلطات دستورية منتظمة، وحكومة مكتملة تجتمع لتتخذ القرارات، ومجلس نيابي يشرع، ورئيس يتكلم عن السياسة الخارجية اللبنانية باتفاق الجميع. هذا ما شعر به المغتربون، اما انتم فلستم بمغتربين، لأنكم في قلب لبنان.

انا متأكد ان دولة قاومت اسرائيل وهزمتها، دولة استطاعت قهر الارهاب في وقت لم يتمكن احد من القيام بذلك، دولة حصلت فيها تظاهرات مليونية من كل الاطراف دون اي حادث يذكر، يمكنها انشاء وطن يتفق اهله في ما بينهم. لا ينقصنا شيء، فشاباب لبنان مؤهل لاستعادة تركيبة الدولة المدنية الديمقراطية الصحيحة، وقد اصبحنا مثلاً للعالم. لقد بات لبنان حاجة عالمية، من خلال طريقة العيش المشترك فيه وهو ما يبحث عنه العالم اليوم في كل مكان، وعلينا ان ندرك قيمة بلدنا وان نكون مثلاً حقيقياً لكل الدول.

نحن فخورون بأننا مرتبطون بعلاقات مع دول العالم، وبأن الطوائف مرتبطة بمثل هذه العلاقات، على غرار الاحزاب والعائلات، وهذا مصدر غنى كبير شرط تحويله الى مصلحة الدولة. لقد جعلنا الدول تتعاطى مع الدولة اللبنانية لمصلحة لبنان. قلنا للدول التي زرناها بأننا فخورون بعلاقاتنا معها، ولكن هذه العلاقات يجب أن تصبّ في مصلحة الوطن والجميع، فالدولة القوية هي التي تستطيع ان تحمي الجميع في لبنان، لذلك يجب التعاطي مع الدولة عبر رئيس الدولة وحكومتها. لقد انعكست هذه الجولات الخارجية ايجاباً على لبنان ان من الناحية السياسية او الاقتصادية او الامنية. فلبنان لا يحتاج سوى الى الاستقرار والطمأنينة والباقي يتوفر بسهولة.

” نستطيع التخطيط لاستراتيجية وطنية تكفل وتجمع قوة لبنان وقدراته من المغتربين الى المقاومة مروراً بالاقتصاد والجيش لتقف في وجه اسرائيل.“

اما في المواضيع المتعددة الاخرى، فأطمئن الى ان الحوار بألف خير ويجب عدم الاستعجال، والاستراتيجية الوطنية تأخذ وقتاً وفي بعض دول العالم تتطلب سنوات لوضعها، انما كونوا على ثقة باننا من خلال الحوار نعالج كافة الامور، بماكبة من مجلسي الوزراء والنواب، وما يحصل هو مناقشة الامور بدقة وصراحة بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء وقادة الكتل النيابية، ويجب بالتالي ان يتمكن هؤلاء من خلال لقاءاتهم من ايجاد حل لكافة الامور.

وفي موضوع الاستراتيجية الوطنية، تظهر في كل جلسة نقاط مشتركة نسجلها، الى ان يحين الوقت ويهدأ الوضع السياسي حولنا لنستطيع التخطيط لاستراتيجية وطنية تكفل وتجمع قوة لبنان وقدراته من المغتربين الى المقاومة مروراً بالاقتصاد والجيش لتقف في وجه اسرائيل التي لا تريد الخير للبنان، لان تركيبته تناقض تركيبته كما هو معلوم.

القطار وضع على سكتته، وسنستغل كل فرصة ايجابية لتحسين الوضع. نحنا لسنا خائفين ولدينا طاقات بشرية كبيرة جداً في الداخل والخارج، وهي الطاقات نفسها التي تعمل في الدول التي تتواجد فيها، فكم بالحري اذا عادت الى لبنان وعملت من اجله؟ الباب مفتوح وكل من يعود الى لبنان، لا

بد من ان يؤسس عملاً، والدولة ستساعده في هذا السياق. ثقنا بكم كبيرة، وعليكم أن تكونوا رسلاً للبنان في الدول التي تتواجدون فيها، رسل حضارة وعيش مشترك، وان تكونوا اوفياء لهذه الدول.

” اتخذت القمة الاقتصادية قرارات جريئة ورائدة ستفتح الطريق ليساعد العرب بعضهم في الاستثمارات، لأنه لو توافرت شبكة استثمارات صحيحة بين الدول العربية، لما تأثر بعض هذه الدول بالأزمة المالية.“

وفي ما يخصكم انتم، عليكم الوفاء لدولة الكويت التي لم تتخل عنكم في اي لحظة، وكذلك اميرها سمو الشيخ صباح الاحمد الصباح، ومساهمات الصندوق الكويتي موجودة بشكل دائم في كل المناطق اللبنانية وهي مستمرة وستزداد، وهناك ايضاً مساهمة كويتية كبيرة في صندوق التنمية العربي. لقد اتخذت في ختام القمة الاقتصادية اليوم قرارات جيدة جداً تساعد على التنمية، وهي جريئة ورائدة وستفتح الطريق ليساعد العرب بعضهم في الاستثمارات، لأنه لو توافرت شبكة استثمارات صحيحة بين الدول العربية، لما تأثر بعض هذه الدول بالأزمة المالية، وان شاء الله نباشر في اعتماد الطريق الجديد في هذا الخصوص، واتمنى لكم كل الخير والرفاهية والسلام، واقول لكم ان لبنان بانتظاركم في اي وقت تشاؤون.

عشتم، عاشت الكويت، عاش لبنان.

الجالية اللبنانية في كل من مملكة البحرين والامارات العربية المتحدة أبو ظبي - ١٠ شباط ٢٠٠٩

لقاء الجالية اللبنانية في مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة في إطار الزيارة
الرسمية إلى دولة الإمارات بتاريخ ١٠ شباط ٢٠٠٩.

ان الامل لا يكمن في انتخاب الرئيس او في الحكومة اللبنانية، بل فيكم انتم ايها المغتربون. وعند زيارتي لأي بلد، ولدى رؤيتي الجاليات اللبنانية، اتساءل: هل يصعب على بلد يحضن هذا الشعب الذي ساهم في بناء دول الاغتراب، ان يبني نفسه من جديد؟ وهل يصعب على بلد يملك جيشاً كالجيش اللبناني حفظ الوحدة الوطنية وحارب الارهاب وحافظ على الديمقراطية ودافع عن الحريات، ان يحمي نفسه؟ ان الشعب اللبناني والجيش والمقاومة استطاعوا ان يقهروا العدو الاسرائيلي، وبالتالي لا يصعب على اللبنانيين حماية وطنهم. لذلك، فإن التضحيات الجسام التي بذلها الشعب اللبناني بالجهد والدم والعمل، لا يمكن ان تذهب سدى، لا بل على العكس فهي ستؤسس لوطن اكثر قوة.

حاول العدو ضرب لبنان بعنفوانه، ببنام التحتية، بجيشه، وحاول ان يجعل منه دولة متلاشية لا وجود فيها لمؤسسات وقانون ونظام واقتصاد، الا ان اللبنانيين قرروا منذ فترة اعادة بناء الوطن. ومنذ ثمانية أشهر، بدأت الدولة تستعيد قوتها وسلطاتها الدستورية في لبنان حيث اصبح هناك رئيس للجمهورية، وحكومة تجتمع وتتخذ القرارات، ومجلس نيابي يشرع.

”لقد عاد لبنان للعب دوره الجامع في التضامن العربي
بين دول الجامعة العربية كما كان منذ القدم.“

ان رئيس الدولة يعبر عن سياستها بحرية، مدعوماً من الحكومة والمجلس النيابي، والاهم انه يحظى برضى الشعب اللبناني. لقد عاد لبنان للعب دوره الوطني ودوره الجامع في التضامن العربي بين دول الجامعة العربية كما كان دوره منذ القدم.

الصورة التي استعندناها في دول العالم هي التي مكنتنا من تجاوز ازمتين مهمتين: الازمة المالية التي عصفت بدول العالم، والتي لم تؤثر على لبنان بل زادت الودائع فيه، وقد بلغت موجودات المصرف المركزي اكثر من ٢٠ مليار دولار، وذلك للمرة الاولى في تاريخ لبنان. وقد زادت تحويلات المغتربين بعدما زادت ثقتهم بالوطن، كذلك ادت زيادة الثقة بلبنان الى زيادة التحويلات من الدولار الى الليرة اللبنانية.



الجالية اللبنانية في سلطنة عمان مسقط - ٢٨ شباط ٢٠٠٩

لقاء الجالية اللبنانية في سلطنة عُمان في إطار الزيارة الرسمية إلى السلطنة بتاريخ
٢٨ شباط ٢٠٠٩.

الازمة الثانية كانت ازمة غزة، والتي تجاوزناها عبر شبكة العلاقات والامان في لبنان، فالحرب
على غزة لم تنعكس على لبنان، وهذا من الامور التي تدعو الى التفاؤل بقوة بلدنا في المستقبل.

كنا وعدناكم بمشاركة المغتربين في الاقتراع في خلال الانتخابات المقبلة، ولكن لم نستطع تحقيق
هذا الوعد، الا اننا وضعنا الاسس اللازمة لذلك في القانون الراهن، كي تتطور العملية الانتخابية في
المستقبل.

”وضعنا الاسس اللازمة لمشاركة المغتربين في
الاقتراع كي تتطور العملية الانتخابية في المستقبل.“

في الختام، اتمنى عليكم ان تكونوا مخلصين لبلدكم الثاني الذي يحتضنكم، مملكة البحرين ودولة
الامارات العربية المتحدة، وللشعب الذي استقبلكم في ما بينه، ويكن لكم محبة خاصة، وهذا ما اتضح
لي في خلال محادثاتي مع كل من جلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة والشيخ خليفة بن
زايد آل نهيان، وطلبت منهما احاطة اللبنانيين بعناية فائقة خصوصاً في هذه المرحلة.

واطلب منكم ايضاً ان تستمروا في التفكير في وطنكم الام لبنان، والاستثمار فيه واصطحاب
مستثمرين اليه، لأنه عندما يرون حماسكم وثقتكم بوطنكم، سيتقون بدورهم بلبنان الذي يستعيد
صورته التي ترغبون فيها.



مواطني الاعزاء،

انني سعيد بهذا اللقاء، يجمعنا فوق ارض سلطنة عمان المباركة، في ضيافة جلالة الاخ السلطان قابوس بن سعيد المعظم، الذي لم يتوقف يوماً عن القيام بدور فاعل في جميع المسارات التوفيقية، والداعمة لكل مجهود عربي، ولم يحجم يوماً عن العمل للحفاظ على توازن المواقف في خضم التجاذبات الدولية.

يأتي هذا اللقاء في سياق اللقاءات التي تتم مع جالياتنا العزيزة، خلال الزيارات التي نقوم بها الى الدول الشقيقة والصديقة، لشكرها على دعمها الصادق والمتواصل للبنان في شتى المجالات، ولحثها على الاستمرار في تقديمه، وللتركيز على دور رئيس الدولة كرمز لوحدها، مؤتمن على صون دستورها، وساهر على حسن علاقاتها مع الدول الاخرى، التي بات من الطبيعي ان تتعامل معها عبره، تعامل دولة مع دولة، دون ان تلغي صداقات قد تربطها مع اية مجموعة من المجموعات المكوّنة لها.

وللتدليل كذلك على ان لبنان الحر السيد المستقل الوثيق التعاون مع الجميع هو صانع لقراره.

” تبحث اجتماعات اقطاب الحوار الوطني في القصر الجمهوري في وضع استراتيجية واحدة شاملة لكل الابعاد العسكرية والديبلوماسية والاقتصادية. ”

لقد مرّ لبنان ايها الاعزاء بمساحة زمنية شاسعة من الفراغ والانتظار، قبل ان تتم، بدعم من الاشقاء والاصدقاء، الانتخابات الرئاسية التي فتحت الباب امام تشكيل حكومة اتحاد وطني تمثل الارادة الوطنية الجامعة، وامام عودة المجلس النيابي الى لعب دوره التشريعي والرقابي، وامام ارساء علاقات دبلوماسية كاملة ومتبادلة مع الشقيقة سوريا، وابتعد من ذلك، أمام استعادة دور لبنان الموحد في الندوات والمؤتمرات العالمية وفي الجامعة العربية وبين اشقائه العرب، وعودة الدولة الى ابنائها المغتربين والمقيمين قبل عودة المغتربين الى ربوع الوطن.

واستؤنفت اجتماعات اقطاب الحوار الوطني في القصر الجمهوري للبحث في وضع استراتيجية واحدة شاملة لكل الابعاد العسكرية والديبلوماسية والاقتصادية، تصهر مجهود الجيش والمقاومة والشعب لمواجهة اعتداءات اسرائيل على لبنان واطماعها في ارضه ومياهه ونواياها الهادفة الى ازالة

فكرة الدولة الفلسطينية، وفي ما قاسته غزة في الامس، من سفك للدماء وتدمير للبناء الدليل الدامغ. ويجري العمل على تعزيز القوى الامنية وعلى رأسها الجيش اللبناني البطل الذي برهن بوحدته انه صمام الامان لوحدة الوطن، على غرار ما قام به اعتباراً من العام ٢٠٠٥ على اثر استشهاد الرئيس رفيق الحريري، واثبت انه الحامي للحريات وللديموقراطية وانه للوطن، لجميع ابناء الوطن، كما اثبت انه حامي الحمى والمدافع عن الوطن بتصديه للعدو الاسرائيلي الى جانب المقاومة في حرب تموز عام ٢٠٠٦، حيث بذل عشرات الشهداء، كما بذل الشعب اللبناني المثات من خيرة ابنائه، وذلك بتصديه للإرهاب عام ٢٠٠٧ حيث قدم التضحيات الجسام التي فاقت الـ ١٥٠ شهيداً واعطى امثلة للعالم في التضحية وشارة الانطلاق لنهاية عصر الارهاب.

” سيصار حتماً الى المباشرة في تطبيق برنامج اصلاحي واسع، يركز على مفاهيم العدالة والكفاءة والتجرد. ”

اما واقع الادارة اللبنانية، بقطاعاتها المدنية والعسكرية والقضائية كافة، فتحظى في كل وقت باهتمام الدولة لما قد يعثرها من شوائب انسانية او تنظيمية، وسيصار حتماً الى المباشرة في تطبيق برنامج اصلاحي واسع، يركز على مفاهيم العدالة والكفاءة والتجرد، يريح المواطن ويتيح للشباب فرصة رفد الادارة بالعقول الحية والدماء الفتية، وذلك بعد الانتخابات النيابية التي ستجرى في الربيع القادم، وستشارك فيها حتماً، والتي نريدها مثلاً للنزاهة والحرية، ونأمل ان تأتي نتائجها على قدر تمنيات المواطنين التواقين الى الخروج من قفص الارقام المحددة والمحدودة الى رحاب الديمقراطية الواسعة على تعدد وتنوع تنعكس في حكومة تشبه الدستور وميثاقه وتسمح لرئيس الدولة حسم الامور وابعاد التجاذب بما فيه مصلحة المواطن. ولا بد ان نأمل عشية افتتاح المحكمة الدولية، بإقبال فصل مظلم من تاريخ لبنان في مناخ من العدالة، بعيداً عن التسييس بعدما اعلن الجميع قبولهم المسبق بأحكام المحكمة.

وهذا ما يعزز حضور الدولة وفاعلية مؤسساتها، مما يطمئن اللبنانيين الى سلامة نظامهم السياسي ومستقبله، ويهدئ من مخاوفهم الاجتماعية والصحية والتربوية والبيئية، ومن قلقهم على كرامة عيشهم، وضمان امنهم وسلامتهم وسلامة مقتنياتهم وممتلكاتهم، وايضاً الى اصلاح قانون

الانتخاب لإشراك المغتربين وتنظيم البطاقة الانتخابية واصلاح النظام الانتخابي باتجاه اعتماد النظام النسبي واصلاح الدوائر بما ينطبق مع اتفاق الطائف، كذلك استكمال تطبيق هذا الاتفاق والنظر بموضوعية إلى الإشكاليات الدستورية التي حدثت من دور رئيس الدولة الجامع لأبناء الوطن.

ان ما يميز لبنان هو هواء الحرية الهادر في فضائه بملاء رئة الشرق تحراً وانفتاحاً، وتنوع في مكوناته يغني محيطه ويهدي الى العالم مثلاً يحتذى به، وتوهج في الفكر والخيال يقود قوافل المبدعين في الداخل والخارج وفي كل الميادين. ولنا في مغتريبه على مدى الكون، اصدق دليل على ما نقول. فلا تدعوا هذا الارث الثمين يضيع او يتبدد على بساط النزوات الظرفية، بل احرصوا انطلاقاً منه على نسج المزيد من الانجازات والابداعات. وعلى الدولة ورئيسها الايفاء بالعهد المقطوع في خطاب القسم بإعادة حقوق المغتربين اليهم والجنسية لمن فقدوها.

”ان ما يميز لبنان هو هواء الحرية الهادر في فضائه بملاء رئة الشرق تحراً وانفتاحاً، وتنوع في مكوناته يغني محيطه ويهدي الى العالم مثلاً يحتذى به.“

ايها الاعزاء،

لم تنتقض سوى اسابيع على الازمة المالية التي عصفت بالعالم ملحقة اضراراً جسيمة بمصارف كبيرة وبيوت مال عريقة ومؤسسات اقتصادية عملاقة، وقد بقي لبنان حتى الآن بمنأى عن مفاعيلها بفضل الثقة التي استعادها لدى المجتمع الدولي ولدى المغتربين وبفضل تشريعاته المالية والضريبية والمصرفية والاجراءات الاستباقية التي تتخذها مرجعياته النقدية والقانونية، مما جنبه التعرض لمخاطر تلك الازمة وجعل منه ملاذاً مريحاً لرساميل اجنبية كثيرة، وجعلنا ننظر الى هذا الواقع بترقب متفائل متوقعين من اللبنانيين المنتشرين العمل على زيادة وزنات الوطن اضعافاً وازعافاً.

انني اذ اشكر حضوركم واشجعكم على الاستمرار في بذل جهودكم الرامية الى تعزيز اوضاعكم واوضاع البلد الشقيق الذي يستضيفكم برعاية كريمة من جلالة الاخ السلطان قابوس بن سعيد، المشرع قلبه لكل الديانات والحضارات، والى احترام انظمته وقوانينه، اعرب عن ثقتي باستعدادكم الصادق والدائم للمساهمة في ازدهار وطنكم واستعداد القادرين منكم على الاستثمار فيه وتشجيع رؤوس الاموال العمانية على ان تحذو حذوكم، وادعوكم الى تحصين وحدتكم بالتآزر والتضامن وتوحيد الاهداف ليسلم لبنان.

تدشين السفارة اللبنانية في الدوحة الدوحة - ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٠

دشّن فخامة الرئيس المبنى الجديد لسفارة لبنان في قطر وكان المبنى قد شُيّد بمساهمة من دولة قطر. جاءت مشاركة الرئيس في إطار الزيارة الرسمية إلى قطر بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٠.

سموّ الأمير،

إنّه لمن دواعي السرور والاعتزاز أن نلتقي دوماً بكم، وبأبناء الجالية اللبنانية الأحباء، على مواعيد الخير والتضامن والبناء.

فبعد أن تمّ الاحتفال في السابق ببناء الكنيسة والمدرسة اللبنانية في الدوحة، بدعمكم الكريم، نحتفل اليوم ببهاء، بالانتهاء من تشييد السفارة اللبنانية الجديدة في هذه الرحاب، بمساهمة سخية من قطر. فشكراً لكم سموّ الأمير على هذه المبادرة التي تدرج في إطار مجمل عطاءاتكم الخيرة لصالح لبنان وشعبه.

وفي مثل هذه المناسبة، لا يسعنا إلا أن نخصّ دائماً بالذكر الدور الأخويّ الرائد الذي سبق أن اضطلعتم به وكبار المسؤولين القطريين لجمع الإرادات والقلوب وإنهاء الأزمة التي كانت تعصف بلبنان عام ٢٠٠٨، من خلال الاتفاق الذي تراضى وتفاهم عليه أفرقاء مؤتمر الحوار اللبناني هنا في الدوحة.

كذلك، في زمن الشدائد والأزمات، وبخاصة في مواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف عام ٢٠٠٦، لم تتوانوا سموّ الأمير عن مدّ يد العون والمساعدة، والإقدام على زيارة لبنان وضاحية بيروت الجنوبية المنكوبة، وكسر الحصار الذي فرض عليهما، والمساهمة بصورة عاجلة وفعّالة في إعادة إعمار قرى الجنوب المدمرة، وما تهدّم أو تضرّر من مساجد وكنائس على السواء من جرّاء القصف الإسرائيلي. وقد تركت هذه المبادرة الشجاعة والنبيلة، أعمق الأثر في نفوس اللبنانيين.

”أهميّة المضيّ على نهج الحوار، وتغليب مصلحة لبنان العليا.“

وتسنّى لكم مشاهدة ما تمّ تحقيقه من إنجازات في هذا المجال خلال الزيارة الرسميّة الأخيرة التي قمتم بها إلى لبنان، والجولة التي خصّيتم بها الجنوب اللبناني، تحيطكم مظاهر الترحيب والامتنان.

واليوم، في مواجهة المخاطر والتحديات التي عادت لتتهدّد مسيرة الوفاق الوطني والسلم الأهلي في لبنان، لا بدّ لنا من التأكيد من على هذه الأرض الخيرة، على أهميّة الاستمرار بدعم اتفاق الدوحة



الجالية اللبنانية في جمهورية ارمينيا ياريفان – ٨ كانون الأول ٢٠١١

لقاء الجالية اللبنانية في ارمينيا في إطار الزيارة الرسمية إلى ارمينيا بتاريخ ٨ كانون الأول ٢٠١١.



ومتابعة تنفيذ اتفاق الطائف بدون تردد، والمضي في نهج الحوار، وتغليب مصلحة لبنان العليا على أي مصلحة فتوى، والاحتكام في كل ظرف إلى الشرعية والمؤسسات الدستورية، بما يضمن عدم الخروج عن النظام الذي ارتضيناه لأنفسنا وعن عقد الشراكة الوطنية الذي يجمع بين مختلف مكونات الشعب اللبناني منذ الاستقلال.

وفّقكم الله سموّ الأمير، وأدام دولة قطر الشقيقة وشعبها المضياف بالهنا والازدهار. وقد شهدنا اليوم، برعايتكم، على إنجاز معلم جديد من معالم التقدم والعمران في بلادكم الزاهرة، من خلال افتتاح أكبر حوض جاف لإصلاح السفن وتصنيعها في العالم بأحدث التقنيات التكنولوجية الحديثة.

أكرر لكم شكري على حسن وفادتكم ودعمكم الدائم للبنان وللقضايا العربية المحقة، داعياً لكم بكل خير وسؤدد وعزة.

عشتم، عاشت دولة قطر الشقيقة، عاش لبنان. وكل عام وأنتم بخير.

أيها الاحباء،

أنا سعيد بأن يكون اللقاء الاول في بداية هذه الزيارة مع أبناء الجالية اللبنانية في أرمينيا التي تربطنا بها علاقات انسانية اتخذت مداها الاوسع مطلع القرن الفائت عندما احتضن اللبنانيون الارمن الوافدين الى لبنان هرباً من الاضطهاد والمجازر فوجدوا في بلادنا ولدى اهلنا الملاذ الآمن، فعاشوا واندمجوا وباتوا مكوناً اساسياً من مكونات الشعب اللبناني لهم دورهم السياسي والاجتماعي منذ قبل قيام دولة الاستقلال. كما لعب الارمن دوراً مميزاً في عهد المتصرفية عام ١٨٦١.

صحيح أن عدد افراد الجالية اللبنانية هنا ليس بكبير، لكن الصحيح أيضاً أن هذه الجالية تضم طاقات وقدرات في كل المجالات، واعرف كم يعتل في نفس كل منكم من محبة للبنان وكذلك لأرمينيا، ومن عزم على القيام بدور فاعل لتوطيد العلاقة بين البلدين، وانتم نشطون في العديد من المجالات كرجال اعمال ومستثمرين وصناعيين ومتقنين اسستم العديد من الشركات ولديكم استثمارات متمامية في مجالات الاتصالات وقطاع البناء والمصارف ومشاريع زراعية وسياحية وغيرها، إضافة الى الدور الذي يلعبه رجال الدين الحريصين على التراث والقيم. فلکم منا تحية اعتزاز وتهنئة.

” الصحيح أن هذه الجالية تضم طاقات وقدرات في كل المجالات، وانتم نشطون في العديد من المجالات كرجال اعمال ومستثمرين وصناعيين ومتقنين.“

وسرّني أن يكون فخامة رئيس الجمهورية الارمنية اخي السيد سيرج سركيسيان قد قلّد عدداً من اللبنانيين من اصل أرميني اوسمة لمناسبة الذكرى العشرين لاستقلال أرمينيا، تقديرأً منه لعطاءاتهم في المجالات الانسانية والثقافية والاجتماعية، اضافة الى كوكبة من رجال الدين. ونهنئ أرمينيا بالذكرى العشرين لاستقلالها كدولة حديثة وهي قامت كدولة وأمة منذ اقدم العصور والواقع أن ملحمة الاغتراب الارمني شبيهة في وجوه كثيرة بملحمة الاغتراب اللبناني : بلدان صغيران وشعبان عريقان في التاريخ اخترعا ابجدية خاصة بهما، تعرضا للاضطهاد والظلم وواجهوا مآسي الحروب والاحتلال وتسكنهما قوة الايمان نفسه والطموح والاقدام. وكلاهما نجح بالرغم من كل التحديات، في المحافظة على هويته وروحه الوطنية وفي التأقلم والتقدم والنجاح في المجتمعات والدول التي هاجروا اليها، حيث تمكن المغتربون اللبنانيون والارمن على السواء من الانخراط في نسيج هذه المجتمعات

والمساهمة بشكل ظاهر في تقدمها وعمرانها، وبلوغ أرقى المواقع وأعلى المراتب على الصعد السياسية والاجتماعية والمهنية فيها، ملتزمين الولاء للدول التي اختاروها محققين في الوقت نفسه بتعلقهم بوطنهم الام.

أيها الاحباء،

إن اللبنانيين من أصل أرميني الموجودين في لبنان، ودنيا الانتشار يشكلون جسر تواصل طبيعي بين لبنان وأرمينيا وكلانا نعول عليهم للمساهمة بتعزيز الانتشار المشترك بين البلدين وتوثيق عرى الصداقة والتكامل الانساني والثقافي. وإن ما تقومون به هو مدعاة اعتزاز وأدعوكم الى لعب دور اكبر لتوسيع آفاق العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين.

أعلم أن هناك صعوبات ومشكلات تعوق فرص التواصل والاستثمار كعدم وجود خط جوي مباشر فضلاً عن معوّقات ادارية أخرى، إلا أن التوقيع على الاتفاقات المشتركة بين البلدين وتكثيف وتيرة الزيارات المتبادلة على كل المستويات من شأنه المساعدة في إيجاد اطار افضل لتعزيز العلاقات.

” نعول عليكم للمساهمة بتعزيز الانتشار المشترك وتوثيق عرى الصداقة والتكامل الانساني والثقافي. وأدعوكم الى لعب دور اكبر لتوسيع آفاق العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدين.“

إن موضوع تسيير خط مباشر بين بيروت ويريافان مازال موضع اهتمام ودرس، كذلك لا بد من العمل على تخفيض كلفة نقل البضائع بين البلدين وتنشيط التبادل السياحي ومجالات الاستثمار فيكون لبنان بوابة أرمينيا الى الدول العربية وتكون أرمينيا بوابة لبنان الى رابطة الدول المستقلة.

إن العلاقة اللبنانية - الارمنية وإن كانت ممتازة على مستوى الدولتين إلا أن هناك حاجة لتعزيزها لتصبح على مستوى حجم العلاقة القائمة بين الشعبين. إن إقامة تمثال لجبران خليل جبران وسط مدينة يريفان في حديقة " كيروف" الملاصقة لشارع بيروت مثال عن المبادرات والانشطة

الواجب تشجيعها الى جانب تنظيم زيارات متبادلة سياسية واقتصادية وتربوية وكذلك تنظيم أنشطة رياضية وثقافية مشتركة، وسنقوم بتفعيل عمل لجان الصداقة البرلمانية ورجال الاعمال. فنحن هنا لتعزيز علاقات الصداقة المميزة وتثبيت دعائم تعاون مستقبلي دائم ومتجدد، من خلال سلسلة اتفاقات تعاون سيتم التوقيع عليها بين الجانبين.

أيها الاحباء،

أن ما يجري في العالم العربي وفي سوريا من تطورات يلقي منا ومنكم متابعة خاصة وربما قلقة حرصاً على مستقبل الاستقرار في هذه الدول وهناء شعوبها ومن دون التدخل في شؤونها الداخلية. كما نأمل ان تذهب هذه التطورات في اتجاه الاصلاح وديموقراطية منفتحة على الحداثة وبشكل يحافظ على حقوق الانسان والحريات العامة بعيدا عن العنف.

ونحن في مطلق الاحوال نعمل مع أرمينيا والدول المحبة للسلام لإعادة إحياء الجهود الهادفة للتوصل الى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط يحفظ الحقوق العربية والفلسطينية، بعيداً عن أي شكل من اشكال التوطنين، ويستند الى قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد والمبادرة العربية للسلام.

” نأمل ان تذهب هذه التطورات في اتجاه الاصلاح وديموقراطية منفتحة على الحداثة وبشكل يحافظ على حقوق الانسان والحريات العامة بعيدا عن العنف.“

أيها الاحباء،

إن لبنان الذي تمكن من المحافظة على استقراره الامني والنقدي بفضل نظامه الديموقراطي وحكمة المسؤولين عن قطاعه المصرفي، يتحضر لمزيد من الاصلاح عن طريق اقرار قانون جديد للانتخابات واعتماد اللامركزية الادارية وتحسين قطاع الخدمات خصوصاً على صعيدي الكهرباء

والمياه، اضافة الى نشوء الامل بإمكان المباشرة في خلال السنوات المقبلة باستثمار الثروة الغازية والنفطية التي تم اكتشافها في مناطقنا البحرية والتي سنبدأ رحلة التنقيب عنها قريباً وما يواكب ذلك من فرص عمل ومجالات استثمار. وسنستمر في الدعوة الى اعتماد نهج الحوار والعمل على تطبيق مقررات مؤتمر الحوار الوطني وتحسين ادائنا الديموقراطي واللجوء الى المؤسسات الشرعية لحل اي خلل طارئ بعيداً عن اي عنف، ومواصلة الجهد لتعزيز قدراتنا الوطنية المقاومة والرادعة وتوحيدها في وجه اي تهديد او عدوان، والمضي في الضغط على اسرائيل لتنفيذ القرار ١٧٠١ بكل مندرجاته واستعادة كامل سيادتنا على أرضنا وسيطرة القوات العسكرية اللبنانية من دون سواها على مقدرات الوطن. ولبنان لن يتوانى عن العمل لدى المراجع الدولية لإلزام اسرائيل التعويض عن كل ما تسببت به أعمالها العدوانية وحروبها من قتل وتدمير وإيذاء.

” لا يمكن للبنان ان يحيا من دون جناحه المغترب ويقع على عاتق الدولة بناء اطر تعاون حديثة متطورة مع الاغتراب.“

أيها الاحباء،

لا يمكن للبنان ان يحيا من دون جناحه المغترب ويقع على عاتق الدولة بناء اطر تعاون حديثة متطورة مع الاغتراب، تنطلق من البطاقة الاغترابية وصولاً الى حق المغتربين في التصويت في الانتخابات وهذا ما نسعى اليه بشكل حثيث.

وفي الختام، انتم في كنف دولة صديقة وبين شعب احتضنه الآباء والاجداد فانخرط في مجتمعا ونسيجنا وأصبح مكوناً أساسياً فيه، فانعموا انتم باحتضان الدولة الارمنية لكم، واحتفظوا دائماً بجذوركم اللبنانية التي هي رسالة محبة وانفتاح ووفاء واخلاص. والسلام عليكم

عشتم، عاش لبنان، عاشت أرمينيا.

هي الدول التي دخلها المهاجرون الأوائل من اللبنانيين وتحملوا المشقات الكبيرة،
ليبدأوا من الصفر وكأنهم ابصروا نور الحياة من جديد، فبنوا الأمجاد وارتقوا إلى المواقع
العليا في السياسة والاقتصاد كما في الثقافة والإبداع، ولم تنكسر ارادتهم بل استعصت
اكثر لأنهم رسل خير ومحبة.



ب- القسم الثاني: الأميركيتان

الجالية اللبنانية في الولايات المتحدة الأميركية واشنطن - ٢٥ أيلول ٢٠٠٨

لقاء الجالية اللبنانية في واشنطن في إطار الزيارة الرسمية إلى الولايات المتحدة
الأميركية بتاريخ ٢٥ أيلول ٢٠٠٨.

انا سعيد بلقائي بكم في هذا الشهر الفضيل، وكل عام وانتم بخير. في كل مرة نلتقي، يقوى ايماننا
بلبنان ونعود اليه مؤمنين بوحدته وقوته.

ومثلما حزمتم حقائبكم وتوجهتم الى بلدان العالم طلبا للعيش وللحرية، عليكم اليوم مجدداً ان
تحمّلوا قضايا لبنان الى العالم لتدافعوا عن حقه في حريته ووحدته وارضه وكل قضاياها.

انا واثق من ان وطناً كلبنان ينتشر ابناؤه في اصقاع العالم، ليس بحاجة الى الامم المتحدة ليدافع
عن قضيته، وبالإضافة الى واجبي في الدفاع عن الوطن، جئت الى هنا لألتقي بكم واضعاً الامانة
بين ايديكم، كي تدافعوا عن حق الوطن على رغم الصعوبات التي اعترضتكم في حياتكم، وعلى رغم
المشقات ومرارة الابتعاد والغربة عن الاهل وعن القرية وعن كل ما تعلقتم به في زمن الطفولة.

” انا واثق من ان وطناً كلبنان ينتشر ابناؤه في اصقاع
العالم، ليس بحاجة الى الامم المتحدة ليدافع عن قضيته. “

جئت لأطلب منكم الدفاع عن ارض لبنان وحقه ومياهه. جئت لأسأل الدول الكبرى، دول الامم
المتحدة، ان تمنع التوطين من اجل لبنان ومن اجل فلسطين ايضاً، فالدستور اللبناني يمنع التوطين
واتفاق الطائف كذلك، ومجلس الامن وافق على اتفاق الطائف واصبح وثيقه دولية تلتزم بها الامم
كافة وهذا ما قلته اليوم للرئيس الاميركي جورج بوش خلال اجتماعي به.

جئت اطلب دعم لبنان وقواته المسلحة لمكافحة الارهاب الذي يريد ان يضرب صيغة العيش
المشترك. جئت ايضاً لأطلب دعم الجيش ليدافع عن لبنان، وقد قامت الولايات المتحدة بذلك مرات
عدة وهي ما زالت مستمرة في دعم الجيش، وطلبت من الرئيس بوش ان يزود الجيش بأسلحة حديثة
حتى يستطيع ان ينجز مهمته ويدافع عن ارضه ضد الارهاب والاعتداءات الاسرائيلية، فلا سبيل
للوطن الا اذا حفظت كرامته.

كذلك الامر ذهبت الى سوريا لأقول لهم نحن اشقاء واخوة، ويجب ان نبني علاقاتنا على الصراحة



وعلى الصداقة وليس على الكذب. كما كان الهدف من زيارتي الى دمشق ان نصلح الاخطاء التي ارتكبت في الماضي والتي لا يجوز ان ترتكب بين شقيقين جارين.

جئت ايضا الى الولايات المتحدة الاميركية والى الرئيس بوش لأقول ان بين لبنان والولايات المتحدة قيما مشتركة هي قيم انسانية معاصرة، قيم الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان ومحاربة الطائفية والتعصب والتصدي للإرهاب. جئت لأقول للأمركيين: عبثاً تحاولون نشر الديمقراطية اذا لم يزدهر لبنان ويقوى، وعبثاً تبحثون عن الديمقراطية في الشرق الاوسط اذا كان لبنان يعاني من مشاكل وصعوبات. يجب دعم لبنان حتى تدعم الديمقراطية التي يريدها الغرب. سأتابع جولاتي، وحيثما اشعر ان هناك لبنانيا موجودا سوف اتوجه اليه، حاملاً معي قضية لبنان وقضيتكم وكل الاماني التي تتمنونها لوطنكم الام لبنان.

” بين لبنان والولايات المتحدة قيم مشتركة هي قيم الديمقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان ومحاربة الطائفية والتعصب والتصدي للإرهاب.“

ارى في وجوهكم الشوق والحنين والرغبة في العودة الى الوطن، والعتب على المسؤولين اللبنانيين. انتم اوكلتم المسؤولية لنا كي نتصالح ونبني الوطن ونعزز قوته، وليس لنختلف. في ميزان الربح والخسارة، المصالحة هي ربح للجميع، وقطار المصالحة قد انطلق والشعب سيحاسب كل من يتخلف عن الصعود اليه، سيحاسبه في الانتخابات وفي الاعلام وفي النظرة الى المسؤول، نظرة العتب التي يحملها المواطن.

تحملون في نفوسكم الرغبة في تعزيز وحدة لبنان التي هي مصدر قوته، ويجب ان تتجسد في تصرفاتكم كافة. ان انتماءنا الى دول اخرى، بغض النظر عن طبيعة هذا الانتماء اكان سياسياً او طائفيّاً او عرقيّاً، يجب الا يحول دون تعزيز كرامة الوطن وتفضيل مصلحته على الاوطان الاخرى، بل على العكس، نحن نعتقد ان هذه العلاقة يجب ان تزيد من قوة لبنان، فتطلب من الدول التي لنا علاقة بها، ان تقوم بمساعدة الوطن الام وليس العكس. لا تنقلوا خلافات لبنان الى هذه الدول، بل يجب ان نستفيد مما تستطيع هذه الدول تقديمه للبنان.

علينا ان نبقي على الجهوزية والاستعداد لمتابعة ما يجري حولنا من تطورات، علينا ان نكون موحدين ونصلح مؤسساتنا وخطابنا وكلامنا السياسي ونتصالح كي نستطيع الاستفادة من التطورات الايجابية في حال حصولها، والحد من الاضرار اذا ما فشلت عملية السلام في المنطقة لا سمح الله.

لا، لن اسمح بالاقتتال، فقد انتخبت رئيساً توافقياً من اجلكم ومن اجل جميع الناس، ولن اسمح للعاثين بالأمن أن يقوموا بذلك من جديد، فرئيس الجمهورية هو المؤمن على الدستور ويلتزم ارادة الشعب الذي هو مصدر السلطات، وبالتالي يجب ان تنتصر ارادته على كل الارادات.

” رئيس الجمهورية مؤتمن على الدستور ويلتزم ارادة الشعب الذي هو مصدر السلطات، وبالتالي يجب ان تنتصر ارادته على كل الارادات.“

في خطاب القسم، قطعنا عهداً على انفسنا، وسنبداً بتنفيذها. وها نحن اليوم في صدد دراسة قانون الانتخابات الذي سيعطي الحق للمغتربين في الاقتراع، وهذا الحق سيمارسه المغتربون انما ليس في الانتخابات المقبلة لأنه لا يمكن وضع الآلية اللازمة لذلك بسبب ضيق الوقت، ولكن كونوا على ثقة اننا سنبدل، خلال السنوات المقبلة، جهداً واسعاً بالتعاون معكم لكي نضع الآلية التي تسمح بأن تنتخبوا ممثليكم في اول استحقاق انتخابي نيابي يلي هذا الاستحقاق.

نحن نعمل على منحكم البطاقة الاغترابية لتأمين بعض التسهيلات للراغبين في الحصول عليها. اما بالنسبة الى الجنسية واستعادتها للذين فقدوها، فإن وزارة الداخلية تدرس حالياً ٧ آلاف ملف تعود الى ٧ آلاف عائلة كانت مهمة في ادراج الوزارة، وقد تم درس جزء مهم منها وسيمنح كل مستحق جنسيته في اقرب وقت ممكن حتى ننقل الى وضع آلية اخرى للذين لم يتقدموا بالمستندات المطلوبة للحصول على الجنسية.

ان الارهاب يضرب في كل مكان، وعقيدته هي "اقتل شخصاً ترهب عشرة آلاف" بهدف ارهاب المواطنين والمستثمرين والمغتربين لمنعهم من العودة الى وطنهم، فلا تخافوا، انما يجب ان نفق جميعاً، ليس كقوى عسكرية فقط، بل كمواطنين مدنيين وعسكريين، في وجه الارهاب لتتحداه ونهزمه، فهو لا

الجالية اللبنانية في كندا مونتريال – ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٨

لقاء الجالية اللبنانية في مونتريال في إطار مشاركة فخامة الرئيس في أعمال القمة
الفرنكوفونية الثانية عشرة بتاريخ ١٩ تشرين الأول ٢٠٠٨.

يستطيع ان يهزمنا. لقد حافظتم طيلة فترة اغتراككم على الروابط العائلية مع لبنان، وعلى التقاليد
العائلية البسيطة، تقاليد المحبة التي ورثتموها عن وطنكم، وابقيتم على اتصالكم بكل ما يربطكم بهذا
الحنين وهذه المشاعر، وبقيتم على اتصال بالكنائس والمساجد والنوادي وساحات القرى والاسواق
القديمة، فلا تغيروا عاداتكم، وابقوا عليها لأن لبنان بحاجة اليكم وهو يفتخر بكم ويعتز بالمغتربين.
انتم ثروة لبنان ورثته التي يتنفس بها، فحافظوا على علاقتكم به.

” يجب ان نقف جميعاً كمواطنين مدنيين وعسكريين، في
وجه الارهاب لنتحداه ونهزمه، فهو لا يستطيع ان يهزمنا. “

اطلب منكم، كما غامرتم وخاطرتم حين اتيتم الى بلاد الاغتراب، ان تخاطروا مجدداً وتعودوا الى
لبنان، فوطنكم يستحق منكم الكثير.

عشتم وعاش لبنان.



ايها الاعزاء،

ما كنت لادعوكم الى هذه المغامرة لولا ايماني الكبير بكم وبلبنان، ولولا اعتقادي الراسخ بقدرة اللبنانيين مقيمين ومغتربين على انقاذ وطنهم والمحافظة عليه. ولعلكم اذ تنظرون الى الماضي القريب تستشعرون مدى التحسن الملموس الذي شهده الوطن، حيث عمت مساعي التوافق، والمصالحة وحلت ادبياتها بدلا من ادبيات الفرقة والتباعد، واستطاع لبنان من خلال اطلاقاتنا في عواصم القرار، وفي الاتحاد من اجل المتوسط، وفي الامم المتحدة، وفي القمة الفرنكوفونية، وفي العالمين العربي والغربي، ان يجمع توافقا اقليميا ودوليا معقولا يصب في خدمة المصالح الوطنية ويعزز موقع الدولة الرسمي ودورها الجامع بين مختلف الفرقاء. استطعنا، وسنحاول حيثما يوجد مغترب لبناني ان نذهب الى دول العالم، لنعيد لبنان الى موقعه الطبيعي في الخريطة الدولية، فيعود كما كان نموذجا ورسالة حوار للعالم اجمع، والعالم اليوم بحاجة الى ذلك. ومن هنا تأتي جولاتنا ويأتي دوركم المهم في اظهار هذه الصورة في اي امر تقومون به، تجتمعون متوحيدين لإعطاء صورة جيدة عن لبنان. والمهم اليوم ان نعيد لبنان الى اهله وليس فقط الى موقعه على الخريطة الدولية ولكن الى اهله، ان نعيد اليكم، الى اللبنانيين، الى المغتربين حتى يمكننا القول للمغتربين عودوا الى لبنان فلبنان بخير.

” ما كنت لادعوكم الى هذه المغامرة لولا ايماني الكبير بكم وبلبنان، ولولا اعتقادي الراسخ بقدرة اللبنانيين مقيمين ومغتربين على انقاذ وطنهم والمحافظة عليه.“

ايها الاعزاء،

لقد انطلقت مسيرة الانقاذ الوطنية وبدأت بشائرها بالظهور سريعا وتباعا، وقد انجز العديد من المصالحات بين فرقاء طالما تمسكوا بمواقع متباعدة. وما لم ينجز بعد، يتم تحضيره بدقة وستظهر نتائجه في وقت قريب. ثم اعيد اطلاق الحوار على اسس ومبادئ وطنية في ظل اجواء توافقية مشجعة ونحن نأمل في الاتفاق على ما تبقى من مواضيعه بكل ايجابية في الجلسات المقبلة مما سيصب في خانة تعزيز سيادة الدولة اللبنانية وسلطتها، وفي خانة تعزيز قدرتها على التصدي لتهديدات العدو.

تتجدد في مشاعر الافتخار بهذا اللبناني المقدام، واستعيد عندما انظر في وجوهكم قصة هذا الشعب الابي الذي حمل الابدية الى ارجاء الارض منذ اقدم العصور، والذي عجزت كل المشقات ان تقف في وجه طموحه او ان تحرمه تحقيق حلم داعب خياله منذ كان يافعا في ساحات القرية العتيقة. واحمل اليكم من القرية العتيقة من لبنان اطيب التحيات واطيب التمنيات. كل لبنان يعتز بمغتربيه ويعتز بكم. انتم ايها المغتربون اللبنانيون مصدر اعتزاز للوطن نجدكم على امتداد المعمورة اينما ذهبنا تبحثون عن كل الفرص المتاحة للنجاح، لا يثيكم عن تحقيقها كد او تعب ولا تستسلمون للصعاب على الرغم من اتساع هذا العالم وتعقيداته الاقتصادية والمالية، وعلى الرغم من اشتداد المنافسة ومن قدرات المنافسين وامكاناتهم.

” اكرر امامكم ما سبق لي ان قلته لاقتناعي ان قدركم انتم المغتربين ان تغامروا مجددا كما غامرتم سابقا وان تكون مغامرتكم الجديدة هي باتجاه الوطن.“

ايها الاعزاء،

هذه هي صورة لبنانكم، رسالة نموذجية في الحضارة والعلم والحوار، رسالة تعرضت للكثير من الاساءة والتشويه في المراحل السابقة، لكنها استطاعت ان تقاوم المعتدين وان تحتفظ لنفسها بطابعها الفريد بفضل التضحيات الغالية التي قدمها مواطنوكم، وبفضل ما قدمتموه انتم من دعم ومساعدة. لكن الطريق لا يزال طويلاً وشاقاً، ولا يزال يحتاج الى الكثير من التضحيات والجهود، ولا يزال الوطن بحاجة اليكم والى ان تسخروا لأجله كل طاقاتكم ومواقفكم. واجدني اكرر امامكم ما سبق لي ان قلته لاقتناعي ان قدركم انتم المغتربين ان تغامروا مجددا كما غامرتم سابقا وان تكون مغامرتكم الجديدة هي باتجاه الوطن، وان تستثمروا نجاحاتكم وتراهنوا على اعادته مجددا سويسرا الشرق كما كان دائما، فهو يستحق منكم ذلك. واستطيع ان اطمئنكم الى ان الوضع المصري في لبنان على رغم هذه المحنة العالمية الكبيرة، هو بخير، فعلا يمكننا اليوم ان نقول ان لبنان هو سويسرا الشرق، لأن الودائع ازدادت في الاسابيع الاخيرة من كافة دول العالم وكثرت التحويلات من الدولار الى الليرة اللبنانية، كذلك الامر فالسيولة متوفرة والاستثمار ايضا بخير وسيشهد لبنان فترة ذهبية قريبا ان شاء الله.

ايها الاعزاء،

ان ايماني بكم كبير، وايماني بلبنان راسخ رسوخ جباله، وثقتي بالشعب اللبناني ثابتة لا تتزعزع، واملّي بكم يضاعف رجائي بالمستقبل الزاهر، ومن هذه المنطلقات، ادعوكم الى ان نعقد معا العزم ونشبك السواعد ونعمل سوياً لبناء وطن تتوحد فيه مواطنة جميع ابنائه دون تمييز او استثناء، وطن يكون محط آمالهم ويفتخرون بالانتماء اليه، فلا يبقى مرقد عزرة لما تبقى من روضة العمر.

عشتم وعاش لبنان.

اما المصالحة فهي ليست خياراً سياسياً للزعماء والمسؤولين اللبنانيين، بل واجب وطني تجاه الوطن والشعب الذي اولاهم ثقته. اما الحوار، فصورته المثلى في الوحدة الوطنية تجلت بأبهى مظاهرها في تطويب الاب يعقوب الكبوشي منذ بضعة أشهر، كما تجلت بالأمس في تدشين وافتتاح مسجد محمد الامين في المكان نفسه، وتجلت اليوم كذلك في كنيسة ابرشية مار مارون برعاية سيادة المطران وحضور المشايخ الاجلاء. هذا هو وجه لبنان الذي يجب ان تحرصوا عليه، وتشكلوا قوة ضغط حيث انتم على دول القرار لتحقيق مصالحه والدفاع عن قضاياه المحقة والمصيرية. وهذا لا يتحقق الا بوحدةكم في كل المجالات.

” نأمل في ان يكون لأصواتكم دور كبير في المشاركة في الحياة السياسية في العام ٢٠١٣. “

كل ذلك قد اسهم مساهمة مباشرة في تدعيم قدراتنا الامنية، فاستطعنا كشف احدى خلايا الارهاب الخطيرة، ونأمل في ان يسفر تفكيكها عن تضيق الحصار حول مثيلاتها وتوصل تباعا الى تجفيف منابعها والقضاء على قدراتها. ولعل احد ابرز المؤشرات الاقليمية لانطلاقة هذه المسيرة، البيان السوري اللبناني المشترك حول العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وهذا البيان، وان اكد قيام تلك العلاقات اعتباراً من تاريخ صدوره، فهو مؤشر على مدى نجاحه في الارتقاء بالعلاقات في ما بينهما بما يضمن تحقيق المصالح الحقيقية لكل منهما.

لكم علينا الكثير، وعلى الدولة واجب كبير، ولكن سنجهد لتحقيق ما تتمنون. لقد اقر قانون الانتخاب للمغتربين ولكن تنفيذه سيتطلب بعض الوقت للتجريب وتحضير الامور التقنية والادارية. ونأمل في ان يكون لأصواتكم دور كبير في المشاركة في الحياة السياسية في العام ٢٠١٣. والبطاقة الاغترابية هي قيد الاعداد لمن يحتاجها للتسهيلات للدخول الى لبنان والاقامة فيه، اضافة الى تسهيلات اخرى. كذلك تدرس ملفات الجنسية القديمة لإعادة منح الجنسية الى مستحقيها، وسنكسب على وضع قانون جديد يسهل استعادة الجنسية لأصحابها اللبنانيين.



الجالية اللبنانية في البرازيل برازيليا - ٢٢ نيسان ٢٠١٠

كان للقاء الجالية اللبنانية في البرازيل وقع مميز، لأنها تضم ملايين اللبنانيين والمتحدرين من أصل لبناني، فكانت المشاعر مفعمة بالشوق والحنين للأجداد والآباء.

ووصف رئيس الجمهورية الذين قدموا الى البرازيل بالأبطال الذين غامروا بالسفر كي يحافظوا على وجود لبنان.

إن من يأتي من بيروت الى البرازيل اليوم لا يستطيع إلا أن يفكر بأجدادكم الذين أتوا اليها منذ أكثر من مئة سنة عبر البحر والى غيرها من الدول ، بهؤلاء الأبطال الذين ضاقت بهم سبل العيش والحرية في بلدهم، فغامروا بالسفر الى بلدان أخرى كي يحافظوا على وجود لبنان.

أتينا اليوم اليكم كما ذهبنا الى سائر المغتربين في دول العالم لكي نؤمن التواصل معكم ونطلعكم على وضع لبنان.

أريد أن أتوجه بالشكر العميق إلى الشعب البرازيلي والحكومة والرئيس البرازيلي على المعاملة الطيبة لكم.

هذا الشعب الذي أحب الشعب اللبناني، ففتح قلبه وذراعيه ليحضنه وقد حفظ لكم الدور الكبير لبناء البرازيل الحديثة. كما وقفت البرازيل الى جانب لبنان والقضية العربية، وهي تحتل اليوم موقعها المهم في المجتمع الدولي سياسياً واقتصادياً، لذلك كان لا بد أن نزورها ونجري محادثات مع رئيسها للتنسيق وتعزيز مسيرة نهوض لبنان التي بدأت في العام ٢٠٠٨.

” تمكّن لبنان من تحقيق إصلاحات عدة ، منها العلاقات الدبلوماسية مع سوريا بعد ٦٠ سنة من الاستقلال، وقد أصبح التعاطي بين البلدين من دولة الى دولة. “

إن لبنان تمكّن في العام ٢٠٠٩ من تحقيق إصلاحات عدة ، منها العلاقات الدبلوماسية مع سوريا بعد ٦٠ سنة من الاستقلال، وقد أصبح التعاطي بين البلدين من دولة الى دولة . ونحن نستمر في بناء علاقات الثقة بين الشعبين السوري واللبناني لتجاوز العلاقة الدبلوماسية الى علاقة أخوة بين البلدين. كما انتخب لبنان عضوا غير دائم في مجلس الامن لعامي ٢٠١٠ - ٢٠١١ بشبه إجماع دولي، كما انتخبت البرازيل لهذا الموقع. لذا يستطيع البلدان التنسيق في ما بينهما في القضايا التي تهمهما وتهم سائر دول العالم.

واستعاد لبنان مكانته الدولية وموقعه على خريطة الدول وثقة العالم به.



وبالرغم من الازمة المالية التي عصفت بالعالم استطاع لبنان أن يستعيد مركزه المالي ما يذكر بتسميته سويسرا الشرق.

وشهد الوضع بصورة عامة استقراراً على المستويات السياسية والامنية والاقتصادية . فالانتخابات تجرى في مواعيدها . وكذلك الاستحقاقات الدستورية الاخرى وذلك دون تأخير أو تأجيل. والجيش والقوى الامنية يحافظون على الامن بشكل جيد.

أما على المستوى الاقتصادي فقد حقق لبنان في العام ٢٠٠٩ نمواً اقتصادياً بين ٨ و٩٪ وتجاوزت الودائع في المصارف اللبنانية مئة مليار دولار.

” يستمر العمل من اجل بناء المؤسسات والقيام بالإصلاحات على كافة المستويات لأن المؤسسات وحدها هي التي تضمن الاستقلال وتعزز السيادة.”

وبلغ الاحتياطي في مصرف لبنان ٢٧ مليار دولار. كل ذلك بفضل ثقة المغتربين بوطنهم الذي زاره الصيف الماضي العديد منهم، وقد يكون بعضكم من بينهم، وشاهدوا المهرجانات الفنية والثقافية المزدهرة في كل انحاء.

إن الوضع الامني المستقر هو ما يؤمن الاستقرار الاقتصادي، ورغم التهديدات الاسرائيلية اليومية ضد لبنان إلا أنها لا تشكل سوى هروب إسرائيلي الى الامام، للتخلص من الضغط الذي يمارس عليها للقبول بالمبادرة العربية للسلام. ولا يكون الرد على التهديدات الا بوحدة الصف والجهوزية للتصدي لأي محاولة للاعتداء على لبنان. وإسرائيل تعرف أن الاعتداء عليه لم يعد أمراً سهلاً. لذلك تلتئم هيئة الحوار في لبنان، لوضع استراتيجية وطنية للدفاع عنه وحمايته، تركز إلى تضافر قدراته بما في ذلك قدرات الجيش والشعب والمقاومة.

في هذا الوقت يستمر العمل من اجل بناء المؤسسات والقيام بالإصلاحات على كافة المستويات لأن المؤسسات وحدها هي التي تضمن الاستقلال وتعزز السيادة. إن الإصلاحات الموعودة عديدة، من

قانون الانتخاب مروراً بخفض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة، وإعطاء المغتربين حق الانتخاب في أماكن إقامتهم، واستعادة الجنسية لمن فقدوها. وتقوم الاجهزة الامنية المختصة حالياً بفرز الملفات الموجودة في وزارة الداخلية والتي تعود للعام ١٩٤٨ ، ويبلغ عددها ٧ آلاف ملف. وقد فرزت الوزارة نحو أربعة آلاف منها، من بينها ٩٥٠ لأبنائنا في البرازيل، أي ما يعادل ٣ آلاف سجل قيد، من أصل ٢٧٠٠ ملف. أما بالنسبة لانتخاب المغتربين، فهناك لجنة باشرت بدراسة وضع آلية تسهل انتخابهم، وهي تعمل بين وزارتي الداخلية والخارجية والامم المتحدة. والذين فقدوا جنسيتهم، هناك قانون لاستعادتها مع تسهيل أوراقهم الثبوتية، هو قيد المناقشة في مجلس النواب.

لقد حدد البيان الوزاري ضرورة إنجاز هذه الاصلاحات، إلا أن المطلوب منكم هو عدم إهمال تسجيل أنفسكم وأولادكم في السفارات والقنصليات. إن الذي فقد جنسيته يجب أن يعمل لاستعادتها، وكل سكان العالم يسعون الى الحصول على جنسية، فلماذا لا يريد اللبناني ذلك؟

” أعطى لبنان الحرف ونشر العلم والفلسفة في العالم.”

كونوا على ثقة أن ليس هناك ما يصعب على اللبناني. فلبنان أعطى الحرف ونشر العلم والفلسفة في العالم، ورجال السياسة في كل دول العالم هم بنسبة كبيرة من أصل لبناني. ان لبنان القوي بانتشاره لا يصعب عليه الاصلاح في الوطن.

أشكر حضوركم، ولا سيما من جاء منكم من بعيد. أسألكم التعاون في ما بينكم وتوحيد جهودكم، لأنه لا يجب وجود اي انقسام في الجامعة الثقافية في العالم التي نعمل على توحيدها بشكل مستمر. كما اسألكم تعزيز الاندية لتأمين التواصل في ما بينكم. نحن بانتظاركم في لبنان، عليكم ان تزوروه في الصيف وسأكون والوزراء بانتظاركم. نريد ان نراكم في بعلبك، بيت الدين ، جبيل، طرابلس وصور وسنكون على موعد معكم.

الجالية اللبنانية في المكسيك مكسيكو – ٢٨ إيلول ٢٠١٠

هي امتداد للتاريخ الإغترابي في الأمريكيتين حيث ابدع اللبنانيون في صناعة حياتهم الجديدة. وحرص رئيس الجمهورية على تمجيد الأعمال الكبيرة التي قاربها اجداد المغتربين، مما دفع الرئيس المكسيكي ادولفو لوبيس ماتيوس سنة ١٩٦٢ الى إطلاق كلمته الشهيرة «من لا يحظى بصديق لبناني فليبحث عنه».

أيها الأصدقاء،

نجتمع اليوم في الديار المكسيكية الجميلة والرحبة، لتهنئتها بمئويتها الوطنيتين ولنحييكم مستطلعين أحوالكم ومستعدين عبر الذاكرة الوفية شريط المعاناة الطويلة التي قاساها أجدادكم وآباؤكم المجاهدون، الذين اعتلوا الأمواج العاتية وقطعوا المسافات المرهقة في مغامرة الاغتراب، وظلوا على تعلقهم بارض اجدادهم ومقدساتهم وقديسيهم يفاخرون بأصولهم وجذورهم، ولنمجد الأعمال الكبيرة التي قامت بها اجيالكم التي تعاقبت على هذه الارض المضيفة وفي بلد الأصل، لبنان، والنجاحات الباهرة التي حققتها في ميادين الاقتصاد والتجارة والعلوم والفنون فكاثرت الوزنات أضعافاً، ما دفع الرئيس المكسيكي ادولفو لوبيس ماتيوس الى القول عند زيارته للنادي اللبناني في مكسيكو سنة ١٩٦٢ لتدشينه الى اطلاق كلمته الشهيرة :

"من لا يحظى بصديق لبناني، فليبحث عنه".
"kienn no tennga ounn amigo libaness que lo bousque"

وقد صارت زيارة النادي السنوية من قبل رؤساء جمهورية المكسيك حيث يوجه الرئيس كلمة اساسية الى الامة تقليداً عزيزاً نفتخر به جميعاً.

”يسير لبنان نحو مرامييه بتؤدة ولكن بثبات، رغم الظروف المضطربة التي تعيشها دول المنطقة.“

نجتمع هنا لنُضيء على المستقبل، ونرسم له طموحات شاسعة تحمل في كل آن، الخير والفائدة لمغربيينا وللبلاذ المكسيكية التي غمرتهم بحنانها وخيراتها، وشاركوا في بنائها، وللوطن الأم الذي يعتز بهم والمتعطش دائماً للقائهم.. ولنستعرض وإياكم الأجواء التي تسود لبنان في السياسة والأمن والاقتصاد وشؤون الحياة.

فلبنان الذي تتقل أحياناً وسائل الإعلام، صوراً عنه تقلق البال، يسير نحو مرامييه بتؤدة ولكن بثبات، رغم الظروف المضطربة التي تعيشها دول المنطقة ورغم العواصف التي تهب فجأة، فيه أو عليه، فتثير غباراً كثيفاً، لكنّها سرعان ما تهدأ وتعود قافلة الدولة لتتابع سيرها.



فالجيش اللبناني يقوم بواجب الدفاع عن الحدود الجنوبية ويتصدى للعدو الاسرائيلي بكل بسالة كما تصدى لعدوانه الهمجي وهزمه عام ٢٠٠٦ الى جانب المقاومة.

كما ان جيشكم الوطني يقوم مع القوى الامنية الاخرى بالتصدي ومطاردة فلول الارهابيين الذين اعتدوا عليه عام ٢٠٠٧ حيث قام في حينه بالقضاء على تنظيمهم واقتلاعهم من اوكارهم ومنعهم من تنفيذ مخططاتهم.

لقد قطعنا، أيها الأعزّاء، منذ ما يزيد على السنتين، مراحل كثيرة في الطريق إلى إعادة بناء الدولة وتفعيل دورها. وما زالت أماننا مراحل عديدة أخرى نعمل بتصميم على تحقيقها.

” لقد قطعنا مراحل كثيرة في الطريق إلى إعادة بناء الدولة وتفعيل دورها.“

لقد أعدنا تكوين هيئة الحوار الوطني وأطلقنا أعمالها في مناخ من التفاهم والتناغم بين الجميع، كي تعالج مواضيع وطنية أساسية، في مقدمها وضع استراتيجية وطنية للدفاع عن لبنان، بهدف حمايته من اطماع العدو الاسرائيلي في الارض والمياه ومن اعتداءاته المستمرة عليه خرقا لسيادته وحرمة حدوده واختراقا لنسيج موطنيه بالعملاء والجواسيس، ولاستبعاد ومنع اي خطة ترمي الى توطين الفلسطينيين على ارضه الذي يحرمه الدستور اللبناني، ولصون حقوقهم المشروعة في ارضهم المغتصبة.

وأرسينا علاقات دبلوماسية واضحة وكاملة وثابتة مع الشقيقة سوريا إلى جانب العلاقات الشخصية المتينة التي تربطنا بقياداتها وكبار مسؤوليها والتي ساهمت وتساهم في ترسيخ التفاهم والتعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين دولتنا الشقيقتين. وارتفع العلم اللبناني في دمشق كما ارتفع العلم السوري في بيروت.

وأجريننا تباعاً، انتخابات تشريعية وانتخابات بلدية شهد على سلامتها المشاركون فيها والرأي العام المحلي والدولي، ويعمل المجلس النيابي الحالي على صياغة قانون انتخاب جديد أكثر عصريّة وديموقراطيّة.

لقد اعتمدنا كذلك، برنامج زيارات للدول الشقيقة والصديقة، وثّق روابط لبنان معها وأعاده إلى المجتمع الدولي، مُعزّزاً حضوره، فأتّم فوزاً في العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن الدولي للسنتين ٢٠١٠ و ٢٠١١، حيث يتجاوز مع المكسيك عضو المجلس الحالي.

كما فتح لبنان أبواب عاصمته أمام زيارات مؤثرة ومنتجة لرؤساء وأمراء تلك الدول، كان آخرها زيارات الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس بشار الأسد والشيخ حمد بن خليفة آل ثاني امير قطر، وننتظر ايضاً زيارة فخامة الرئيس فيليببي كالديرون الى لبنان.

أما الوضع المالي والاقتصادي، فقد شهد ويشهد استقراراً ومثانة مكّنا لبنان من تجاوز الأزمة المالية العالمية، وجعلنا منه موئلاً آمناً ومريحاً للرساميل الخائفة أو الحائرة، فلجأت إليه كثيفة، مما ساعد على ارتفاع معدل النموّ فيه إلى نحو ٧،٥٠٪، واعاد تذكيرنا بلبنان كسويسرا الشرق.

” شهد الوضع المالي والاقتصادي استقراراً ومثانة مكّنا لبنان من تجاوز الأزمة المالية العالمية، وجعلنا منه موئلاً آمناً ومريحاً للرساميل الخائفة أو الحائرة.“

أيها الأعزّاء،

مهما عملنا في حقل الوطن، يبقى أماننا عمل كثير، واننا لفاعلون، بالرغم مما يواجهنا من عقبات وصعاب وعرقلة في الداخل والخارج. فالحوار بين الاطراف اللبنانية سيستمر والمصالحات التي ننسجها بين المتخاصمين، احزابا وطوائف وقرى وزعماء، ستستمر.

أيها الأعزّاء،

انتَهز مناسبة هذه الزيارة، وهي الأولى التي يقوم بها رئيس لبنان الى المكسيك لأكرّر ترحيبي بكم وأشكر حضوركم كما أشكر القائمين على هذا المقرّ، والذين ساهموا في بنائه ومنظمي هذا اللقاء، على جهودهم، وأتوجه عبركم مرة أخرى إلى جميع اللبنانيين والمتحدّرين من عائلات لبنانيّة في المكسيك، لأدعوهم إلى البقاء صفّاً واحداً في خدمة الدولة المكسيكيّة والالتزام بأنظمتها وبمصالحتها والعمل لتحقيق أهدافها والمساهمة في تمتين العلاقات الثقافيّة والتجاريّة والسياحيّة التي لم تبلغ بعد، بينها وبين لبنان، الحدّ الذي يجب أن تبلغه، فحقّق التبادل الثقافيّ مثلاً بين جامعات البلدين وطلابها، ما زال قابلاً لزرع كثير ولحصاد وفير.

”أحثّ المغتربين على التضامن مع بعضهم البعض والتآزر الصادق لكي يستطيعوا تقديم كل دعم ومساعدة للبنان والمحافظة على تراثه وقيمه.“

وأدعوهم أيضاً إلى لعب دور رائد في التعاون التجاري بين المكسيك والدول العربيّة ودول القارة الافريقيّة مما يعود بالخير على الجميع. كما أحثّهم على التضامن مع بعضهم البعض والتآزر الصادق لكي يستطيعوا تقديم كلّ دعم ومساعدة للبنان والمحافظة على تراثه وقيمه.

وأكرّر دعوتهم لزيارته والتواصل المستمرّ معه وأنا سأستقبلهم في قصر بعيدا. فذراعه مفتوحان أبداً لاستقبالهم بفرح واعتزاز.

عشتم، عاش لبنان، وعاشت المكسيك.

كما أننا نولي الشؤون الاجتماعيّة والتربويّة والصحيّة والبيئيّة وغيرها من الأمور التي تمسّ حياة الناس مباشرة، كلّ اهتمام وكلّ جهد في حدود الإمكانيات المتاحة.

أما أنتم أيّها المغتربون الأحباء، فلم ولن تغيّبوا هنيهة عن ضمائرنا وعقولنا. لقد تناولت شخصياً الشأن الاغترابي في جزء بارز من خطاب القسم. والمجلس النيابي أقرّ حقّكم في انتخاب أعضائه لكي تشاركوا بشكل أو بآخر في الحياة التشريعيّة والسياسيّة للبلاد، والدوائر المختصّة هي الآن بصدد التحضير لوضع آليّة العمليّة الانتخابيّة لتطبيقها عندما يحين موعدها عام ٢٠١٣.

وبين يدي المجلس حالياً اقتراح قانون يقضي باستعادة الجنسيّة لمستحقّيها ممن فاتهم الحصول عليها ضمن المهل السابقة، أمل أن يسلك مساراً إيجابياً، وان تبادروا الى تقديم الطلبات في حينه، وقد انجزت وزارة الداخلية التدقيق في ١٢٠ ملف من اصل ٢٥٦ مقدمة من المكسيكيين من عشرات السنين اسفرت عن ادراج ٥٠٧ قيود في السجلات اللبنانية.

”إنّ لبنان حريص على أن يجمع شمل الاغتراب وكلمته، ويوحّد طاقاته القادرة، ليكون مخزوناً يتكأ عليه في المنعطفات المهمة في حياته.“

إنّ لبنان، أيّها الأعزّاء، حريص على أن يجمع شمل الاغتراب وكلمته، ويوحّد طاقاته القادرة، ليكون مخزوناً يتكأ عليه في المنعطفات المهمة في حياته. وهو حريص كذلك على حماية مصالح مغتربيه والمحافظة على املاكهم ومقتنياتهم وحقوقهم المادية والمعنوية.

لقد دعوت المغتربين مراراً، إلى الوحدة والاتحاد لاكتساب المزيد من القوّة والفاعليّة في كلّ مكان وعلى كلّ صعيد، والعمل جارٍ حالياً في وزارة الخارجيّة والمغتربين مع اللجنة المكلفة دراسة أوضاع الاغتراب، للوصول إلى نموذج جديد لمقاربة الشأن الاغترابي يواكب التطور والتغيير المتناميين على الساحة الاغترابية في العالم، بما يضمن تواصل الوطن مع الجميع تحت سقف الاحترام لخصوصيّة البلدان المضيضة.

تميّز المغتربون اللبنانيون في الدول الأوروبية بإبداعاتهم العلمية والثقافية ورسموا مساحة خاصة أبهرت الأوروبيين، ناهيك عن الأدوار التي لعبوها بنجاح كبير على الصعد كافة. وكون لبنان نقطة الوصل بين الشرق والغرب، فإن اللبناني كان سريع التأقلم في هذه البيئة المألوفة والتي ينظر إليها اللبنانيون على أنها الداعم لهم في مواجهة الأخطار المحدقة بوطنهم.

ج- القسم الثالث: أوروبا



الجالية اللبنانية في فرنسا باريس – ١٢ تموز ٢٠٠٨

لقاء الجالية اللبنانية في فرنسا في إطار الزيارة الرسمية إلى الجمهورية الفرنسية بتاريخ
١٢ تموز ٢٠٠٨.

إن هذه الاطلالة اليوم مهمة بالنسبة إلى لبنان بعد الصعوبات التي مر بها. وهي تاريخية بسبب وجودكم أنتم هنا. في الواقع وجدت من الصعب مجيئي الى فرنسا من دون تشكيل حكومة، وأن آتي لأراكم وفي نفسي شعور بالتقصير تجاهكم اذا لم تتشكل.

كنا نرغب أن يكون عنصر الشباب في الحكومة أكثر عدداً وأن تكون حصة السيدات أكبر، لكن كان هذا هو الممكن في هذا الطرف. وأنا واثق أن الحكومة تمثل الارادة الوطنية الجامعة بسبب وجود كل الاطراف فيها، وهذا أمر في غاية الاهمية، إضافة إلى وجود كفاءات جيدة ونوعية فيها، علماً أن نصف أعضائها عينوا وزراء للمرة الاولى. أنا اعتبرها حكومة جيدة إذا ما عملنا من خلالها لتحقيق طموحات اللبنانيين. وعلينا ألا نجعل منها حلبة صراع، بل يجب توحيد الآراء حول الامور التي نتفق بشأنها كي يتمكن لبنان من التقدم. نحن بأيدينا أن نجعل منها حلبة صراع أو مكاناً للاتفاق. وكل قرار تتخذه هذه الحكومة يؤمن الوحدة الوطنية اللبنانية ويصونها يكون قراراً جيداً، واي قرار يضرط بالوحدة الوطنية هو غير جيد للبنان مهما كان فاضلاً.

**” يجب فصل الوزارة عن النيابة كي يأتي الوزير ليؤمن
مصلحة وطنه وليس مصلحة سياسته الشخصية. ”**

قد لا تكون الحكومة الجديدة بقدر طموحاتكم لكنها في كافة الاحوال جيدة، ويجب علينا أن نعمل على فصل الوزارة عن النيابة كي يأتي الوزير ليؤمن مصلحة وطنه وليس مصلحة سياسته الشخصية. وكما تعلمون، تقع على عاتق هذه الحكومة أعباء كثيرة في وقت قصير، من هنا وجوب الاسراع في العمل والاهتمام بما أوردناه في خطاب القسم. أنا اعلم أن هذا الخطاب لم يأت بجديد، وكل ما ورد فيه هو خلاصة آراء اللبنانيين والشباب الذين اضطروا الى الابتعاد عن الوطن قسراً، إما بسبب الوضع الامني أو بداعي المطلب المعيشي. علينا الاهتمام بالشباب وبإصلاح الاشكاليات الدستورية كي لا يحين موعد الانتخابات ويكون لدينا سوء فهم في تفسير الدستور. فلننتقل في تفسير واحد سواء لجهة النصاب أو المهل الزمنية، أو لجهة جعل مبدأ فصل السلطات أمراً واقعاً.

اليوم نحن بصدد إنجاز عملية تبادل الاسرى، وهو أمر كبير للبنان يدخل ضمن إطار تنفيذ القرار



١٧٠١. وستبدأ مصالحة اللبنانيين مع بعضهم البعض، وننتقل في الحوار انطلاقاً مما توصلنا إليه في المرة الاخيرة، في بيت الشعب اللبناني في بعثا، حيث سيجمع الكل تحت أبنوة رئيس لبنان. علينا أن نصل إلى اتفاق حول كافة المواضيع على أن ننتقل للتنفيذ معاً.

نتنظر ايضاً تحرير مزارع شبعا، وهذا الملف بات مفتوحاً على الطاولة، ولكن ليس فقط مزارع شبعا إنما تلال كفرشوبا ايضاً. وكما قلت، ان اسرائيل لم تسحب بعد عدوانها الاخير من الفجر، وجزء كبير من هذه البلدة اراض لبنانية. ونحن نتنظر كذلك رفع الظلم عن الفلسطينيين وتأمين حق العودة لهم، لأنه قبل الكلام عن رفض التوطين نحن نريد حق عودتهم الى ديارهم، فمن دون تأمين هذا الحق يبقى الارهاب الاسرائيلي قائماً على الشعب الفلسطيني والشعوب العربية. ونحن نعلم جيداً أن الارهاب اليوم الذي اتخذ من الاسلام غطاءً، يدعي رفع الظلم عن الفلسطينيين لكن هذا غير صحيح ابداً. إن اسرائيل وأعداءنا هم الذين يغذون الارهاب الموجود اليوم من جراء إرهابهم المستمر منذ نحو خمسين عاماً. وقد تحدثت عن الامر في لبنان مع الرئيس ساركوزي، وهو قال لي بالحرف انه لا يفهم كيف يمكن إعطاء الفلسطينيين دولتهم الى جانب الدولة الاسرائيلية ولا يسمح لهم بالعودة الى ديارهم. فهذا أمر غير مقبول ومرفوض تماماً.

”إن اسرائيل وأعداءنا هم الذين يغذون الارهاب الموجود اليوم من جراء إرهابهم المستمر منذ نحو خمسين عاماً.“

أما بالنسبة للعلاقات الدبلوماسية مع سوريا، فهي باتت على الابواب. بالطبع نحن لا نريد أن نستخدم عبارة "تطبيع العلاقة" مع سوريا، فعلاقاتنا معها كانت دائماً طبيعية وإذا ما اعتراها أحياناً خلل معين فيجب علينا إزالته.

سننتقل مجدداً في علاقتنا مع سوريا، ولبنان المستقر والسيد على أرضه هو أفضل صديق لسوريا في دول العالم، وهو يستطيع أن يخدم قضية العرب جميعاً كونه وطن رسالة كما قال عنه البابا القديس يوحنا بولس الثاني منذ سنوات عدة. وعندما اتطلع الى ما يجري في العالم اليوم من العراق الى افغانستان و فلسطين من صدامات وإرهاب أجد أن لبنان أصبح رسالة اليوم أكثر من أي وقت مضى،

بسبب تعددية مكوناته الشعبية. وهذه التعددية نعمة إذا ما عرفنا الافادة منها، وتصبح نعمة إذا ما فرطنا بهذه الهبة من الله للبنان وشعبه. إن عالم اليوم بحاجة الى دليل دامج لتفاعل الثقافات والاديان كي تنشأ فيه حضارة فريدة شبيهة بالحضارة اللبنانية المشعة في كافة أرجائه. وبالرغم من أننا قد نحبط أحياناً بسبب ما يجري من احداث، لكن إذا التفتنا من حولنا وفي محيطنا القريب نجد أننا أفضل حالاً ويكفي ان تستقيم الامور السياسية حتى تعود المياه الى مجاريها ويسود الوئام بين مختلف فئات المجتمع اللبناني.

إن دوركم كبير جداً في خدمة لبنان، أنتم الشباب المغتربون، فالاغتراب يرتكز عليكم ومطلوب منكم أن تنقلوا صورة وطنكم الموحدة والغنية الى الدول التي تستضيفكم. فكل لبناني برأيي، يولد مثقفاً ومؤمناً بالتكامل بين الطوائف. العالم اصبح اليوم قرية صغيرة وللدولة اللبنانية واجب كبير تجاه مغتريها، وهناك واجب على المغتربين الى جانب الديبلوماسيين لتأمين مصلحة الوطن.

”تعددية لبنان نعمة إذا ما عرفنا الافادة منها.“

نحن علينا تأمين حقوق المغتربين وتسهيل عملية إشراكهم في كل أمور الوطن، وفي الانتخابات تحديداً. أنا لا أقطع وعوداً بل أقطع عهداً بالعمل من أجل تحقيق هذا الامر. إن إشراك المغتربين في الحياة السياسية والاجتماعية والمناسبات الوطنية والدينية التي نعزز بها أمر ضروري. الواجب الثاني هو دور المغتربين في طريقة نقل هذه الصورة، عبر تصرفهم وخطابهم وعملهم وإخلاصهم لوطنهم كي يعطوا صورة جيدة عن لبنان.

نفخر جميعاً بأن صورة المغتربين لامعة في دول العالم. مطلوب منكم العمل أكثر لجهة توحيد النوادي والمنتديات والجمعيات الاغترابية بحيث يبقى الجميع على تواصل دائم مع الديبلوماسيين من سفراء ومفوضين ومنتدبين من قبل لبنان، فيتكامل العمل ويطلع الجميع على المستجدات الحاصلة في وطنهم الام، وينقلون الصورة الصحيحة عنه.

الجالية اللبنانية في ايطاليا روما – ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٨

لقاء الجالية اللبنانية في إيطاليا في إطار الزيارة الرسمية إلى إيطاليا بتاريخ ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٨.

سيدعى السفراء سنوياً إلى لبنان ليطلعوا بأنفسهم على مجريات الامور والخطاب السياسي للمسؤولين اللبنانيين ويزوروا رئيس الدولة ورئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ووزارتي الاقتصاد والسياحة، لكي يكون بإمكانهم نقل صورة حقيقية للمغتربين وعبرهم ومعهم لمواطني الدول التي تستضيفهم ويعيشون ويعملون فيها. نحن أكثرنا من الكلام عن الاغتراب، وعندما اطلعت على خطابات القسم وجدت أنها تكلمت كلها عن الاغتراب. أنا اعلم أن مهمتنا صعبة لكننا سنسعى يداً بيد لتأمين مصلحة هذا الوطن.

عشتم وعاش لبنان.

”علينا تأمين حقوق المغتربين وتسهيل عملية إشراكهم في كل أمور الوطن.“



أيها الاخوة اللبنانيون،

انه لمن دواعي سروري أن ألتقي بكم في روما والفاتيكان، على أرض إيطاليا البلد الاوروبي الاقرب الى لبنان والذي تربطه به أوثق العرى الروحية والثقافية والتاريخية والجغرافية، التي ترجع في الزمن الى قرون غابرة، يوم جاء الى روما في القرن الثالث عشر، حبر لبناني قديس، من بلدي، هو البطريرك إرميا العمشيتي، بدعوة من البابا زخيا الثالث، وبقي فيها من سنة ١٢١٣ الى ١٢١٥، تاريخ انتهاء المجمع اللاتراني. وقد تحققت على يديه آنذاك أعجوبتان، شهدت إحداها كنيسة "سانتا ماريا ماجيوري". ثم تبعه من وطن القداسة والقديسين أحبار وكهنة ورهبان عديدون بنوا على هذه الارض المعطاء، المدارس والاديار والكنائس، منها لا يزال الى اليوم منهلاً للعلوم والفنون وموئلاً للورع والتقوى. ومن بلاد الارز جاء الى هذه البلاد واحد من كبار بناء الوطن اللبناني، الامير فخر الدين المعني الكبير الذي فتح الباب واسعاً أمام تبادل المنافع والخبرات بين البلدين في جميع الحقول، فتأثر لبنان واللبنانيون بالثقافة الإيطالية في سلوك حياتهم ونهج عيشهم، مأكلاً وملبساً وعمارة ولغة وتجارة.

”ومن بلاد الارز جاء الى هذه البلاد واحد من كبار بناء الوطن اللبناني، الامير فخر الدين المعني الكبير الذي فتح الباب واسعاً أمام تبادل المنافع والخبرات بين البلدين في جميع الحقول.“

إن إيطاليا لم تغب يوماً عن لبنان ولن تتعاس عن متابعة تفاصيل الحياة الوطنية والسياسية فيه، ولم تتردد في تقديم المساعدات الانمائية والانسانية والتربوية لجميع أبنائه في جميع مناطقها. فدعمها للجيش اللبناني البطل لم ينقطع، وقد كانت إيطاليا الى جانبه يوم انسكبت شلالات الدم في تموز ونهر البارد دفاعاً عن الوطن الغالي ووجودها ماثلاً دائماً ولاسيما في قوات اليونيفيل، وبصماتها ظاهرة على المرافق الحيوية كالكهرباء والماء والمشاريع الصناعية والزراعية. وما يقال عن إيطاليا، يقال كذلك عن دولة الفاتيكان، التي لم يتوقف باباواتها القديسون عن منح البركات السماوية والدنيوية والدعم الابوي المعنوي والمادي الفاعل للبنان، كل لبنان، مشاركين على الدوام في حمل عذاباته وآلامه، ومؤمنين أنه وطن رسالة لا بديل عنها في المعمورة. فإيطاليا ديناً ودنيا تساعدنا بشتى الوسائل لترسيخ الامن والسلم وتثبيت ركائز الامان والعيش الكريم، ما يمكننا من الانطلاق بثقة وزخم لمعالجة مشاكلنا الكيانية، ويسمح لنا بإتمام المصالحات الصادقة التي أصبحت حاجة لبنانية ملحة لا مناص

منها، بين إخوة يكونون المجتمع الوطني، لأن لبنان المتصالح، يعني لبنان الموحّد، ولبنان الحريص على تمازج الحضارات، يعني لبنان القادر على حماية نفسه من الاعاصير التي تعصف بمنطقتنا والعالم، وتطويعها لصالحه. كما يمكننا ذلك من متابعة ورشة الحوار الوطني حول الوسائل الانجع لتحسين الوطن والدفاع عنه بشتى الوسائل المتاحة، ضد العدو الاسرائيلي وأطماعه، ضد الارهاب وإجرامه، و ضد التوطين ومخاطره، لننتقل بعد ذلك من المصالحة الى الاصلاح الذي بات ضرورة ملحة في مجالات عديدة لكي يتم بناء صروح الدولة الحديثة على أسس ثابتة وسليمة.

”إننا جاهدون لتوطيد سلامة الوطن واستقراره الامني والسياسي والاجتماعي وتوفير تقدمه الاقتصادي والتربوي.“

أيها الاخوة اللبنانيون،

دعوني أرحب بكم مرة أخرى، وأرحب بصاحب الغبطة بيننا ومعنا واشكر حضوركم واسارع الى طمأنة قلوبكم بأننا جاهدون لتوطيد سلامة الوطن واستقراره الامني والسياسي والاجتماعي وتوفير تقدمه الاقتصادي والتربوي، والى أن لبنانكم، منذ الانتخابات الرئاسية في ٢٥ أيار الماضي، عاد يستنهض قواه بعد تراخ، ويستجمع ذاته بعد تبدد، لتطلق مؤسساته الدستورية للعمل من جديد، ولتبدأ ورشة تفعيل إدارات الدولة ودفع عجلاتها للدوران والانتاج، لإعادة لبنان الى اللبنانيين وسويسرا الشرق، ومشفاه وجامعاته.

دعوني كذلك أغتتم سانحة لقاءنا لأشجعكم على متابعة جهودكم لتطوير أعمالكم وتفعيل نشاطاتكم، ولأعرب لكم عن ثقتي بأن لبنانيي إيطاليا، إكليريكيين وعلمانيين، هم هنا، رسل محبة وسلام وصلة وصل صادقة وفاعلة بين لبنان والبلد المضيف، وانهم بأدعيتهم وصلواتهم ووجودهم المثمر، يشكلون دعامة كبرى لوطنهم الام.

عشتم وعاشت إيطاليا وعاش لبنان.

الجالية اللبنانية في المانيا برلين - ٣ كانون الأول ٢٠٠٨

« لا تسمحوا ببناء جدار يفصل بينكم ويضطر أبناءكم إلى تحطيمه كجدار برلين» هكذا أوصى فخامة الرئيس أبناء الجالية اللبنانية في المانيا الذين التقاهم في إطار الزيارة الرسمية إلى المانيا بتاريخ ٣ كانون الأول ٢٠٠٨.

غداة ذكرى الاستقلال الخامسة والستين، وعشية عيد الاضحى المبارك والميلاد المجيد، اقف اليوم بينكم على ارض المانيا، الدولة الصديقة والشريكة في العمل من اجل الخير والسلام في كل مكان، يغمرني السرور للقائكم ومخاطبتكم وانا مدرك كم انتم متعطشون لمعرفة ما يدور في وطنكم على كل صعيد وللإطلاع على ما اعتري المسافة التي اجتازها حتى الآن، في طريقه الى تحقيق اهدافه.

سنة اشهر مضت على الانتخابات الرئاسية، جهد خلالها لبنان للملمة ذاته في الداخل وللاستعادة الوهج في الخارج ولتأييد دوره بلد الحوار والعدالة والتسامح ضمن ثوابت الحرية والسيادة والاستقلال. فتألفت تحت شعار "الارادة الوطنية الجامعة" حكومة وحدة وطنية، اعتمدت بيانا وزاريا وارف المحتوى شامل الاهتمامات واسع المرامي. وأعيدت الحرارة الى العلاقة مع الشقيقة سوريا فصارت صريحة وواضحة وثابتة نجمت عنها علاقات دبلوماسية غير ملتبسة، وهي ترجمة لجزء من البيان المشترك الذي صدر عن الجانبين اللبناني والسوري في ختام الزيارة الرئاسية، واعتبر خريطة طريق يرجع اليها في مختلف المواضيع المشتركة.

” تلاقت اطراف العائلة اللبنانية حول طاولة الحوار للاتفاق على استراتيجية وطنية للدفاع عن لبنان بوجه العدو الاسرائيلي وتحرير ارضه بالوسائل المشروعة والمتاحة.“

كما عاد المجلس النيابي الى لعب دوره كمحراب للتشريع والرقابة والمحاسبة وسيستمر هذا الدور وسيتعزز بعد الانتخابات النيابية المقبلة التي ستجري في موعدها بعدما صدر القانون المنظم لها وقانون المجلس الدستوري الضامن لسلامتها وسيشارك معظمكم فيها وستكون نموذجا للديمقراطية والنزاهة.

وتلاقى كذلك من جديد في القصر الجمهوري، اطراف العائلة اللبنانية حول طاولة الحوار لمتابعة ما بدأه في مؤتمر الحوار الوطني ولاستكمال تنفيذ ما اتفق عليه في مؤتمر الدوحة، وفي المقدمة الاتفاق على استراتيجية وطنية للدفاع عن لبنان بوجه العدو الاسرائيلي وتحرير ارضه بالوسائل المشروعة والمتاحة، يليه السعي الصادق والدؤوب لتأكيد حق الشعب الفلسطيني في بناء دولته مما يبطل اي



أيها الاخوة اللبنانيون،

اننا فخورون بكم وبنجاحكم وبما تقومون به حيث انتم وبما تقدمونه لأهلكم هنا وفي لبنان، فإنجازاتكم رصيد مهم يمكن توظيفه في الوطن استثمارات لكم او لشركاء اجانب معكم، مما يساهم في تقدمه وازدهاره. وتخدمون بهذا الرصيد البلد الذي استقبلكم، عنيت به المانيا، فاستضافكم واحتضنكم موفرا لكم الامن والامان والحياة الكريمة والعيش الرغيد، وستردون له، دون شك، الجميل احتراما لقواعد العمل فيه والتزاما دقيقا بقوانينه وانظمته وتقديرا صادقا لعاداته وتقاليده وانماط عيشه فتحافظون على مصلحتكم ومصلحة ذويكم وعلى سمعة وطنكم.

” اننا فخورون بكم وبنجاحكم وبما تقومون به حيث انتم وبما تقدمونه لأهلكم هنا وفي لبنان.“

ختاما، رسالتي اليكم ايها الاعزاء، هي ان تطمئنوا.

فالوطن عاد يسلك الطريق السليم.

وفي هذا المكان قرب جدار برلين الذي حطمته ارادة الوحدة لدى الشعب الالماني، ندائي اليكم ان تبقوا موحدين ولا تسمحوا ببناء جدار يفصل بينكم يضطر ابناؤكم الى تحطيمه.

فوحدتكم هي قوتكم وبها نجاحكم .

عشتم، عاشت المانيا، وعاش لبنان.

سعي للتوطين. كما نشطت الى جانب ذلك، وما تزال، المساعي والجهود، لإتمام مصالحات باتت ملحة، بين المتخاصمين من الشخصيات الوطنية، صونا للبلاد ووحدتها وتحسينا لها من مخاطر عديدة، اولها خطر الارهاب، المحلي والدولي، الماثل تهديده ابدا عندنا، والذي كسره بفرادة وشجاعة جيشكم البطل. كما كسرت المقاومة الباسلة المدعومة من الجيش والشعب الارهاب الآخر المتمثل بالعدو الاسرائيلي.

أيها الاخوة اللبنانيون،

لم يغب عن البال يوما، الهم الاقتصادي والمعيشي رغم هبوب العاصفة المالية العالمية العاتية التي لم توفر اضرارها اقتصادات كبرى والتي استطاع لبنان رغم اعبائه، وبفضل تشريعاته المالية وبفضل دراية وخبرة ويقظة مرجعياته المصرفية والنقدية، اجتيازها دون اضرار تذكر مما شكل قطبا جاذبا لرؤوس اموال جديدة تلجأ اليه.

” باتت المباشرة بمسيرة الاصلاح ضرورة قصوى لمحاربة الفساد في الادارة والقضاء واسلاك عديدة اخرى.“

فالدولة مصممة، رغم ذلك على توفير الامان المعيشي والاجتماعي للجميع ضمن حدود امكانياتها التي تواصل بجد تمهيتها لكي تتمكن من معالجة المشاكل الاقتصادية والصحية والتربوية والبيئية فتساهم في رفع اثقالتها عن كاهل المواطن الذي ينوء تحتها بصبر وصمت وتوجس وانفة.

ولن ننسى في هذا السياق مسيرة الاصلاح التي باتت المباشرة بها ضرورة قصوى لمحاربة الفساد في الادارة والقضاء واسلاك عديدة اخرى ما يستدعي معالجة عميقة وفاعلة وشفافة وعادلة لتستقيم الامور بين يدي الحكم كما بين يدي المواطن.

البيت اللبناني في المدينة الجامعية في باريس باريس، فرنسا – ١٨ آذار ٢٠٠٩

زيارة البيت اللبناني في المدينة الجامعية في باريس له أهمية استثنائية كونه احتضن نخبة الأسماء اللبنانية التي أبدعت في كل المجالات، ووصف الرئيس سليمان هذا البيت خلال زيارته إلى فرنسا بتاريخ ١٨ آذار ٢٠٠٩ بأنه صاحب رسالة سامية.

ايها الاصدقاء،

انني شديد الحبور ان اكون في هذا المكان بالذات، واقفاً اليوم معكم، محاطاً بالشبيبة اللبنانية الحاملة معها الامل بالتجدد.

ان البيت اللبناني ليس مقراً فحسب، انه رمز ايضاً. فلأكثر من نحو نصف قرن تعاقبت اجيال عاشت بين جدرانها لتعود، وقد حصلت تعليمها العالي، الى لبنان او الى بقاع العالم حيث ساهمت في البناء، وضمت رواداً معلمين، واطباء شفاوا المرضى، ودافعوا عن قضايا الانسان، عاملين على اغناء التراث المتنوعة، ومساهمين في تطوير ونمو بلدان عدة، وهم اغنياء بمعرفتهم، وايضاً، وبصورة خاصة، بتعلقهم بالقيم. انهم شباب ونساء يستحقون كل التقدير، لانهم وبرغم ظروفهم المالية التي غالباً ما كانت متواضعة، نجحوا بفضل الفرص التي اتاحها لهم النظام الجامعي الفرنسي، وكذلك بفضل سكنهم تحت سقف هذا البيت، في الحصول على ارفع مستويات العلوم.

” غدا هذا المكان رمزاً للعلم وعصارة حية للمعرفة التي حملها ابناؤه الى ميادين العلوم والآداب والفنون والمال في اربع بقاع الارض.“

لقد قاربوا كبار الاسماء التي غدت رموزاً في شتى الميادين، وتابعوا دراساتهم في اكثر المؤسسات عراقية، وكثيرون من بينهم استقروا هنا ليقدموا لهذه الارض التي استضافتهم، ارض فرنسا، خدماتهم الجلّة وقد اغنوها بالمعارف الاكاديمية والطاقت الفكرية والتحليلية كما بالحس النقدي المستقى من التعلم العالي الذي حصلوه هنا.

هكذا، غدا هذا المكان، وبشكل يتخطى حجارته، رمزاً للعلم وعصارة حية للمعرفة التي حملها ابناؤه الى ميادين العلوم والآداب والفنون والمال في اربع بقاع الارض.

وقد ارتبط البيت اللبناني- الفرنسي منذ نشأته، برمز آخر، رمز للمثابرة والاصرار والارادة الصلبة والتكشف ومحبة الآخر. فيكتوريا خزامي التي ادارت لأكثر من خمسة عقود هذه المؤسسة الى ان فارقتنا منذ قرابة السنة.



الجالية اللبنانية في بريطانيا لندن - ٣٠ نيسان ٢٠٠٩

لقاء الجالية اللبنانية في بريطانيا في إطار الزيارة الرسمية إلى المملكة المتحدة بتاريخ
٣٠ نيسان ٢٠٠٩.

لقد دعمت اجيالاً عدة من الشبان اللبنانيين: محامين، اطباء، فنانين، مصرفيين، اساتذة، رجال
اقتصاد، ومهندسين، في بحثهم عن التقدم والتفوق.

وحمل بعدها اصرارها الذي لم يتعب يوماً، متطوعون ارغب في ان احييهم، وقد عمدوا الى
الحصول لدى مواطنيكم في لبنان وفرنسا، على جزء من القيمة الضرورية لعملية اعادة تأهيل كاملة
لمجمل اقسام هذا المكان. واود باسم فاعلي الخير هؤلاء ان اقدم لكم المساهمات الهادفة الى اطلاق
الاعمال، والتي تبلغ قيمتها ٣١٦ الف اورو.

” اود باسم فاعلي الخير هؤلاء ان اقدم لكم المساهمات
الهادفة الى اطلاق الاعمال، والتي تبلغ قيمتها ٣١٦ الف اورو.“

فليواصل البيت اللبناني، ايضاً وايضاً ولفترة طويلة بعد، رسالته السامية، ولتبقى روح فكتوريا
خزامي تبت كل الوحي في نفوس نزلته وابنائها وخصوصاً المتبرعين له كي يواصل دوره، ويبقى الرمز
الحي للطاقت الشابة الفاعلة بسخاء، هذا الرمز الذي يبقى لبنان مثاله الاكثر تمايزاً.



ايها المواطنون الاحباء،

انه لمن دواعي سروري ان نجتمع في هذه الامة في ربوع المملكة المتحدة لبريطانيا، التي تشدنا اليها روابط صداقة وتعاون عميقة ومتينة تعود الى عهود بعيدة لا تزال ماثلة في ذاكرة التاريخ، وبريطانيا لم تحجم ابداً عن مساعدة بلدنا في الظروف الصعبة التي مررنا بها.

لا اخالكُم، ايها الاعزاء، الا متابعين لما يدور على خشبة اللبناية منذ الانتخابات الرئاسية وما اعقبها من تأليف لحكومة الارادة الوطنية الجامعة، واستئناف للدور الدستوري للمجلس النيابي، وتفعيل للجسم القضائي، الى انعقاد طاولة الحوار الوطني، لوضع استراتيجية وطنية تستند الى قدرات الشعب والجيش والمقاومة، للدفاع عن لبنان وحمايته من اعتداءات اسرائيل ونواياها العدوانية التي تتجلى بالخروقات اليومية الجوية والبحرية وبشبكات التجسس المزروعة خلافاً لمنطق القرار ١٧٠١، وأهنئ في هذا المجال، قوى الامن الداخلي على اكتشافها واقتلاعها، وذلك برغم الهزيمة التي الحقت بالجيش الاسرائيلي في العام ٢٠٠٦ والتي تجعل اسرائيل تفكر الف مرة قبل ان تعتدي على لبنان على غرار ما كانت تقوم به مطلع كل صيف لتخريب حركة السياحة والاصطياف.

” تم ارساء علاقات دبلوماسية كاملة مع سوريا طالما انتظرها البلدان، ونحن نسير قدماً نحو تنفيذ مقررات القمة الثنائية بين الرئيس الاسد وبيني، وما يبدو مستحيلاً اليوم يصبح ممكناً غداً على قاعدة الثقة والاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة.“

اضافة الى ذلك، تم ارساء علاقات دبلوماسية كاملة مع سوريا طالما انتظرها البلدان، ونحن نسير قدماً نحو تنفيذ مقررات القمة الثنائية بين الرئيس الاسد وبيني، وما يبدو مستحيلاً اليوم يصبح ممكناً غداً على قاعدة الثقة والاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة.

وانطلقت الحملات النيابية تحضر الناخب اللبناني للمشاركة في الاستحقاق المنتظر في ٧ حزيران المقبل، والذي سيساهم فيه معظمكم من دون شك، الى جانب مواطنيكم من مقيمين ومغتربين، خاصة جيل الشباب منكم، على امل ان نجد الصيغة المناسبة لتسهيل اشتراك المغتربين في الانتخابات المقبلة في العام ٢٠١٣.

فالاستحقاق الانتخابي، الذي نريد له النزاهة والحرية والشفافية والمساواة، كما نريد من الناخب فيه ان يكون عفيفاً عن مغريات المال، وان يحترم القانون وحق الغير في التعبير عن رأيه، سيكون بعد انجازه على النحو الذي نتوخاه، منصة متقدمة لإطلاق ورشة الاصلاح في جميع اجهزة الدولة الادارية والمالية والقضائية والدبلوماسية، لتنهض من سباتها وتتخطى الحواجز وتستعيد مواقعها بعد تغيب او تغييب، ارادي او قسري، لخدمة المواطنين جميع المواطنين، من دون طمع بجزاء او انتظار لشكر.

استحقاق نريده ديموقراطياً حقيقياً، لا تخوين فيه، ولا تهميش، ولا استخفاف، ولا شتائم وازدراء. انتخابات يحاسب فيها كل الذين لم يحترموا مشاعر الناس وارادة المواطنين. انتخابات ينبثق عنها مجلس نيابي وحكومة فاعلة، يكون لرئيس البلاد فيها دور اساسي يمكنه من ممارسة مسؤولياته في حفظ الدستور وتطبيقه.

” نعمل لانتخابات ينبثق عنها مجلس نيابي وحكومة فاعلة، يكون لرئيس البلاد فيها دور اساسي يمكنه من ممارسة مسؤولياته في حفظ الدستور وتطبيقه.“

فتحن مصممون على محاربة الهدر والفساد، واعتماد اللامركزية الادارية، وتعزيز فصل السلطات، وايلاء شؤون التربية والصحة والبيئة كل الاهتمام، وتبني كل ما يضيف لبنة على مداميك الاصلاح، وبناء الدولة المدنية.

كما اننا لن نسمح، لأننا اقوياء بمحبة الناس، بأن يستغل تسامحنا للنيل من امن المجتمع ومن امن اي لبناني، او المس بحلال رزقه او بخبز يومه المعجون بعرق سواعده وسهر عينيه.

لا تخافوا، فوطنكم قادر، بجيشه البطل، رغم المحاولات الآثمة والمدانة من الجميع، لضربه وتقويضه، وبقواه الامنية الساهرة وشعبه الصامد ومقاومته الباسلة، قادر على ان يكون على مدى الزمن، حصناً متيناً للجميع، وفي الوقت ذاته، مساحة تحاور بين الجميع، في الداخل اللبناني وفي المحيط العربي، وليس ساحة صراع لمن يفتش عن ساحة.

- وطنكم ارادة صلبة وايمان عميق يقهر آلة الحقد الاسرائيلي كما حصل في تموز ٢٠٠٦.
- وقبضة قوية، تشهر بوجه الظلم دعماً للعدالة وللحق، محلياً ودولياً.
- وسلاح ماض يتصدى للإرهاب ويصرعه كما فعل في نهر البارد.
- وصوت مدو، ينشر على الملأ، المشاعر الوطنية التحررية والقيم الانسانية العالية.

فلم يعد مقبولاً ان تصبح كل قضية وان حيوية، مثار خلاف ومبعث خصام. ولم يعد مقبولاً ان يصبح الخصام نمط سلوك في بلدنا، فصرنا نبحت عن الترف في ان يسود الوثام بيننا.

ويبقى الاهم الجهد الذي نبذله في زيارتنا التي نقوم بها لتأكيد الدور الدستوري لرئيس الدولة تجاه المجتمع الدولي كمرجع وراع وجامع لكل اطراف الوطن، ورمز لسيادته ووحدته، لكي يمسي التعاطي العالمي عبره مع لبنان، تعاطي دولة مع دولة اخرى، حيث عملنا لإعادة الوطن الصغير الى موقعه على الخريطة الدولية، صوته يدوي دفاعاً عن حقوقه ومعبراً عن رأيه بحرية واستقلالية كما حصل في مؤتمر حوار الاديان وقمتي الدوحة وغيرها.

”والاهم تأكيد الدور الدستوري لرئيس الدولة تجاه المجتمع الدولي كمرجع وراع وجامع لكل اطراف الوطن، ورمز لسيادته ووحدته.“

ايها الاحباء،

لقد قطع لبنان الى اليوم معظم المسافة التي توصله الى استعادة نفسه بعدما تخلص من مساحة الفراغ التي كانت تحاصره.

فالقرار ١٧٠١ الذي اعتمده المجتمع الدولي يؤمّن تلك الاستعادة، ومساهمة الدول الشقيقة والصديقة مثل بريطانيا، في اقرار وتنفيذ هذا القرار وتطبيقه على ارض الواقع، تشكل الضمانة الملموسة لصون الحدود مع العدو الاسرائيلي، وخاصة بعدما اظهر لبنان التزامه بالقرارات الدولية وعدم السماح لأي كان بجعل لبنان منصة لخرق هذه القرارات.

كما انها تحول دون ان يقدم اي كان على التخطيط لتوطين الاشقاء الفلسطينيين في لبنان الذي يمنع دستوره التوطين، كما يمنع التزام لبنان الصارم والدائم بالشرعية الدولية اية مغامرة من هذا النوع.

واني اذ ارحب بإطلاق المحكمة الدولية للضباط الاربعة، فإنني كذلك اشعر بالارتياح والاعتزاز كلما ثبت لي عدم اخلال العسكريين بالقسم العسكري، واتمنى ان يشكل القرار خطوة في تصويب مسلك التحقيق والوصول الى حقيقة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وسائر الاغتيالات وفي طليعتها الشهيدان اللواء فرانسوا الحاج والرائد وسام عيد ومحاسبة المجرمين.

ان هذا الواقع الايجابي يسمح لنا بكسب ثقة اللبنانيين مقيمين ومغتربين وثقة العالم.

”شكل ملاذاً اميناً ومقر لاستثمار رساميل كثيرة لجأت اليه بفعل العاصفة المالية والاقتصادية الهوجاء التي هبّت في السنة الفائتة على العالم جارفة معها صروحاً مالية كانت متينة وعالية.“

ايها الاعزاء،

لقد عايشتم العاصفة المالية والاقتصادية الهوجاء التي هبّت في السنة الفائتة على العالم جارفة معها صروحاً مالية كانت متينة وعالية، وخلفت تداعيات سيئة اثرت على تكوينات اجتماعية عديدة، وقد بقي لبنان بعيداً عن آثارها السيئة، لا بل شكل ملاذاً اميناً ومقر استثمار لرساميل كثيرة لجأت اليه.

نقول هذا لسببين: الاول، لطمأنتكم وطمأنة القادرين منكم الراغبين في اقامة مشاريع منتجة في الوطن، والوطن يعتمد عليكم.

الجالية اللبنانية في قبرص نيقوسيا - ١٢ شباط ٢٠١٠

لقاء الجالية اللبنانية في قبرص في إطار الزيارة الرسمية إلى قبرص بتاريخ ١٢ شباط ٢٠١٠.



والثاني، لدعوة الرساميل الصديقة الى التوظيف والاستثمار فيه.
ونفتخر ان لبنان هو في طريق العودة الى كونه سويسرا الشرق.

ختاماً، احبيكم، واشكر حضوركم، وادعوكم الى الانخراط في المجتمع البريطاني، والالتزام الكامل بأنظمتها، ومماشاة انماط عيشه، والمشاركة مع افراده ومؤسساته في بنائه وتطويره، وحثّ البريطانيين على المساعدة في مسيرة التطوير التي بدأها لبنان اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً.

” نحن نفتخر ونعتز بكم وبإخوانكم المنتشرين على مساحة الكرة الأرضية، شبكة امان تحرس لبنان وتقيه اصعب المخاطر.“

كما ادعو لبنانيي بريطانيا الى التوحد والتعاون مع بعضهم، ليعظم افتخارنا بإنجازاتهم، وخاصة من تولي منهم في بريطانيا ولبنان المراكز المرموقة وادى المهمات العالية وتبوأ المراتب الرفيعة في السياسة والادارة والاقتصاد والعلوم والآداب والفنون.

نحن نفتخر ونعتز بكم وبإخوانكم المنتشرين على مساحة الكرة الأرضية، شبكة امان تحرس لبنان وتقيه اصعب المخاطر.

ان لبنانكم اليوم، يتقدم واثق الخطى نحو آفاق المستقبل متحرراً من اصفاد الماضي ولن يوقف سيره اي عائق.

فهللوا لمواكبته، لبلوغ المبتغى.

عشتم، وعاشت بريطانيا، وعاش لبنان.

سيادة المطران يوسف سوياف،
حضرة النائب انطونيوس حاجي روسوس Antonio Hadgi Roussos،
أيها الأعزّاء،

يسرّني أن ألتقيكم هنا في دار المطرانية المارونية في قبرص، الجارة المتوسّطية والأوروبية الأقرب إلى لبنان، والتي يعود تاريخ علاقات الصداقة معها ومع شعبها إلى أقدم العصور، وإن أشكركم على الدعوة التي وجهتموها لي لزيارة دار المطرانية، ولقاء الجالية اللبنانية وأبناء الطائفة المارونية في قبرص.

إن وجود طائفة مارونية كريمة تعتزّ بهويّتها القبرصية، وفي الوقت نفسه بأصولها وطقوسها الدينية، هو دليل حسّي على عمق الوشائج الإنسانية التي تعمّقت في ما بيننا، من جيل إلى جيل، ومصدر ثروة وغنى روحي وثقافي وحضاري مشترك، وإن كانت تعاني اليوم من مشكلة تهجير، وصعوبة تواصل في ما بينها ومع قراها.

نحن نتابع أوضاعكم وأوضاع قبرص عن كثب، من باب الجيرة الطيّبة والصداقة والمصلحة المشتركة، ونُدخلها في صلب محادثاتنا مع كبار المسؤولين الذين نلتقيهم باستمرار، إن في عواصم الدول المؤثّرة أو في المحافل الدولية، وبخاصة في الأمم المتحدة.

”انتخاب لبنان إلى العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن الدولي سيمكّنه من الاضطلاع بدور أكبر للدفاع عن الحقوق المشروعة للدول والشعوب.“

إن انتخاب لبنان إلى العضوية غير الدائمة لمجلس الأمن الدولي للعامين القادمين، سيمكّنه من الاضطلاع بدور أكبر للدفاع عن الحقوق المشروعة للدول والشعوب، ولدعم قضية العدالة والسلام في البلدان التي تعاني من النزاعات وتعرّض للحروب ولكافة أشكال الظلم والعدوان.

إن مجالات التعاون بين بلدينا مفتوحة على أكثر من صعيد، أكان ذلك من خلال استثمار الثروات المشتركة، أو تبادل الخبرات، أو تلافي الكوارث ومواجهة تداعياتها، ومعالجة مشاكل التلوّث والأمن الغذائي. وقد نجحتم في قبرص في بناء اقتصاد قويّ، ويقوم بيننا وبينكم تبادل تجاري نشط، ونبقى على استعداد في كل وقت تستدعيه الحاجة لمُد يد العون وتبادل المساعدة.

أكرّر لكم اعتزاز لبنان بكم وبصداقته لقبرص، وتمنّياتي لكم ولجمهورية قبرص بالوحدة والسلام والهناء.

مبروك لكم ولنا عيد شفيِعكم وشفيع الطائفة المارونية، مار مارون، الذي احتفل لبنان وملايين الموارنة في عالم الانتشار بالذكرى الألف وستمائة لانتقاله إلى الديار السماوية.

مع تمنّياتي لكم باستعادة موقعكم وحقوقكم وهناء عيشكم، في إطار قبرص موحّدة، بتوافق أبنائها، ومستقرّة ومزدهرة.

عشتم، وعاشت الصداقة اللبنانية القبرصية.

أمام الجالية اللبنانية في روسيا موسكو - ٢٥ شباط ٢٠١٠

لقاء الجالية اللبنانية في روسيا في إطار الزيارة الرسمية الأولى التي يقوم بها رئيس جمهورية لبنان إلى الاتحاد الروسي وذلك بتاريخ ٢٥ شباط ٢٠١٠.

أنا سعيد جداً لوجودي معكم في روسيا وفي موسكو بالتحديد ، وبدفء الاستقبال بالرغم من الرداء الأبيض الذي يغطي الأرض.

هذه هي الزيارة الأولى لرئيس جمهورية لبنان إلى روسيا، وتعتبر تاريخية وستؤسس لعلاقات طيبة. نحن نعرف دور روسيا في لبنان منذ القرن الثامن عشر حيث ساهمت في بناء مدارس ومستشفيات وكنائس، وهي عضو دائم في مجلس الأمن ومدعوة لدور سياسي كبير إلى جانب لبنان.

إن هدف الزيارة بداية هو شكر روسيا لوقوفها إلى جانب لبنان وخاصة خلال حرب تموز ٢٠٠٦ حين ساهمت في إصدار القرار الدولي ١٧٠١ وأرسلت كتيبة هندسية عسكرية رمت الجسور والطرق المقطوعة والمدمرة والتي تربط المدن والقرى اللبنانية. والهدف الآخر من الزيارة هو التنسيق مع روسيا نظراً لدورها في مجلس الأمن، ونحن اليوم أصبحنا عضواً غير دائم في هذا المجلس لعامي ٢٠١٠-٢٠١١، وايضاً للتنسيق معها للوصول إلى حل في الشرق الاوسط، وهذا الحل يعيننا بالدرجة الأولى ولن نقبل ابداً أن يحصل على حساب لبنان.

”لقد انطلقت مسيرة الدولة واستطاع لبنان استعادة موقعه والثقة به وبدولته، ونحن نهدف من خلال جولتنا على دول العالم وعلى أبناء الجالية اللبنانية إلى تعزيز موقع لبنان ونهضته.“

وجئنا كذلك لنبحث التعاون الثنائي مع روسيا في المجالات كافة، وتعزيز العلاقات وتنفيذ الاتفاقات الموقعة. وقد وقعنا اليوم اتفاق تعاون عسكري يؤدي إلى تعاون مستمر بالتجهيز والعتاد والتدريب بين الجيشين اللبناني والروسي.

وفي جولتنا على دول العالم وعلى أبناء الجالية اللبنانية، نهدف إلى تعزيز موقع لبنان ونهضته بعد انطلاق مسيرة الدولة اللبنانية. وخلال العام ٢٠٠٩، استطاع لبنان استعادة موقعه والثقة به وبدولته.

بدأت الأمور مع اقرار العلاقات الدبلوماسية مع سوريا، وللمرة الأولى منذ الاستقلال يقوم هذا



النوع من العلاقات، ويرتفع العلم السوري في لبنان والعلم اللبناني في سوريا. ولن نكتفي بهذه العلاقة الدبلوماسية، لان علاقتنا مع سوريا هي علاقة ثقة تاريخية تربط الشعبين اللبناني والسوري.

وقد انتخب لبنان عضواً غير دائم في مجلس الامن لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١ وهذا سيجعله موجوداً على الطاولة التي تمكنه من الدفاع عن قضاياها ومن المساهمة في ايجاد الحلول للقضايا العالمية. واستعاد بلدنا مكانته الدولية وعلاقاته مع الدول وأصبح هناك احترام للحكومة اللبنانية ولرئيس الجمهورية اللبنانية، وأصبح الرئيس اللبناني يسأل عن موقفه ورأيه في الحلول التي تتعلق بالمنطقة ودور لبنان في هذه الحلول.

ورغم الازمة المالية التي ضربت العالم استعاد لبنان مركزه المالي الذي يذكرنا بلبنان سويسرا الشرق. وبصورة عامة استعاد لبنان استقراره السياسي والامني والاقتصادي، وذلك عبر تنفيذ الاستحقاقات الدستورية من انتخاب رئيس جمهورية الى انتخابات نيابية وتشكيل الحكومات المتعاقبة. وإن تأخر تشكيل الحكومة فهذا الامر يؤثر الى ممارسة اللعبة الديمقراطية، فبرغم هذا التأخير ساد جو ديموقراطي ممتاز في البلد، وكان هناك حوار، ولقاءات بين الاطراف كافة، وتحسن الوضع، وتفهم معظم اللبنانيين مواقف بعضهم البعض ووجدوا مساحات مشتركة وكبيرة بين بعضهم.

” حقق لبنان نمواً في العام ٢٠٠٩ بلغ ٩٪ وهذا الامر عظيم جداً ويجب أن نحافظ عليه.“

أما الاستقرار الامني فيعتبر جيداً، وقوى الامن والجيش اللبناني بصورة خاصة يقومان بواجبهما في هذا المضمار بشكل محترف وممتاز.

وعلى الصعيد الاقتصادي، حقق لبنان نمواً في العام ٢٠٠٩ بلغ ٩٪ وهذا الامر عظيم جداً ويجب أن نحافظ عليه. وتدفتت الرساميل وخصوصاً من المغتربين المنتشرين في العالم، ولولا ثقة هؤلاء بالوضع اللبناني لما حولوا أموالهم الى لبنان.

وانعكس الاستقرار على الداخل اللبناني عبر تدفق السياح وعقد المؤتمرات الثقافية والمهرجانات

العديدة في لبنان، ولاسيما الالعاب الفرنكوفونية. واختيرت بيروت عاصمة عالمية للكتاب في العام ٢٠٠٩. وهذا كله بفضل الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني الذي لا تريده إسرائيل للبنان، لأن صيغته مناقضة لها. وكما تعرفون فهي تسوق ليهودية اسرائيل وتحاول تهويد القدس، لذلك يزعمها كثيراً وجود نظام سياسي ديموقراطي في بلد مثل لبنان يضم ثمانى عشرة طائفة تعيش سوياً. فذريعة اسرائيل لعدم قبول الفلسطينيين وتهويد القدس تسقط اذا استقر النظام اللبناني، من هنا علينا جميعاً التنبيه لمحاولاتها ضرب هذه الصيغة وهذا النظام. وبالأمر شاهدنا كيف يحولون المراكز الدينية الى مراكز اثرية لإسرائيل، في حين ان الحكومة اللبنانية اتخذت قراراً في الاسبوع الماضي باعتماد عيد بشارة العذراء مريم عيداً وطنياً لجميع اللبنانيين. وهذه مبادرة اولى وغير مسبوقة في العالم. وعلينا أن ندرك أن هدف التهديدات التي تطلق باتجاه لبنان، إحداث فتنة في الشارع اللبناني بين القائلين بضرورة الصمود والتصدي والذين يعتبرون اننا نتضرر من هذا الموقف، وطبعاً ليس من السهل تحقيق هذا الامر. والهدف الثاني هو ضرب الاقتصاد اللبناني لأن التهديدات تخيف المستثمرين، لذلك تحاول اسرائيل دائماً زعزعة الوضع الاقتصادي الذي يمكن أن يؤدي الى زعزعة الاستقرار الامني. والرد على محاولاتها يكون بوحدة الصف والجهوزية الدائمة للدفاع عن الوطن بكافة الوسائل المشروعة بدءاً بالديبلوماسية وصولاً الى وسائل القتال والصمود.

” الرد على محاولات اسرائيل زعزعة الوضع الاقتصادي يكون بوحدة الصف والجهوزية الدائمة للدفاع عن الوطن بكافة الوسائل المشروعة بدءاً بالديبلوماسية.“

الجيش اللبناني جاهز للتصدي لإسرائيل على الحدود اللبنانية الى جانب اليونيفيل وفقاً للقرار ١٧٠١، ولكن اذا لم يستطع الجيش واليونيفيل ذلك، وحاولت اسرائيل الاعتداء علينا واحتلت جزءاً من لبنان، فكل الشعب اللبناني سيقاومها. والرد ايضاً هو في الماضي في بناء الدولة الذي يتم عبر الالتزام بالاستحقاقات الدستورية ومنها الانتخابات النيابية وتداول السلطة. فالديموقراطية تقضي بذلك والدستور اللبناني يحفظ هذا الحق، واحترام القوانين والانظمة. ولا معنى لأي كلام عن الطائفية السياسية والغائها اذا بقيت التعيينات تجري على أساس المحاصصة، وهذا امر لا يجوز. لا يرغب اللبنانيون في ان يكون الغاء الطائفية السياسية الغاء لمشاركة الطوائف، بل على العكس، الجميع

يرغب في الحفاظ على الميزة اللبنانية بمشاركة الطوائف في الحياة السياسية وفي المؤسسات الكبرى وقياداتها، مع الخروج من المذهبية السياسية اي من المارونية السياسية والشيعية السياسية والسنية السياسية... هذا ما يطلبه اللبنانيون، فوجود الطوائف ليس مزعجاً بل هو تفاعل حضاري مهم ومميز. هناك امور عدة تساعد على الخروج من المذهبية السياسية، اولها قانون الانتخاب والنسبية فيه امر اساسي، وتوسيع الدائرة الى حد الدائرة الواحدة ربما، كي لا يدخل الحياة السياسية من يفوز فقط بأصوات الشارع الذي يقطنه، وتحت ذريعة دفاعه عن هذا المذهب او ذاك، بل بصوت لبناني وطني عام وليس بصوت شارع او طائفة.

”هناك امور عدة تساعد على الخروج من المذهبية السياسية، اولها قانون الانتخاب والنسبية فيه امر اساسي.“

لا يوجد رابط بين تخفيض سن الاقتراع واستعادة الجنسية، فالأمران يجب ان يتم اقرارهما، واقتراح المغتربين امر نص عليه البيان الوزاري وتضمنه قانون الانتخابات النيابية، وهذا حق للمغتربين الذين سيقترعون. لا يجوز ان نعيد الجنسية لمن فقدوها من باب التوازن الطائفي، ولذلك قلت بعدم الربط بين المسألتين، بل لجذب المغترب وجعله اكثر تعلقاً بوطنه ومشاركة في الحياة السياسية، وايصال لبنان بشكل اكبر الى اللبنانيين الذين فقدوا جنسيتهم جراء الاهمال، وتوسيع قدرة لبنان في عالم الانتشار الذي نتغنى به دوماً، وهذا يتم باستعادة الجنسية.

لذلك، يجب اقرار هذه المواضيع الثلاثة دون اي ربط بينها. علينا وضع آلية للتعيينات، تكون منصفة وتوصل الكفوء الى المكان المناسب، تماماً كما يحصل في تعيينات الجيش اللبناني. فالمناصب القيادية في الجيش موزعة منصفة انما ليس على اساس الانتماء المذهبي للضابط او السياسي، بل على العكس لأن من يظهر انتماء الى المذهبية او السياسة، يتم استبعاده عن الوظيفة في الجيش، من هنا نقول ان الوحدة الوطنية محققة في الجيش بشكل ممتاز، وهذا ما يجب ان تصبح عليه الدولة، احتراماً للشباب وخياراتهم السياسية، كي لا يشعرون ان المرشح اختار انتماء سياسياً او حزباً لأجل الوصول الى منصب ما، واحتراماً للمنصب الذي يدفع الشعب ضرائب في سبيل المحافظة عليه، فلا

يصل المسؤول الى المنصب عبر انتمائه السياسي بل الوطني، ووفقاً للتضحيات التي قدمها في سبيل الوطن، وهذا يحتاج الى آلية تعيينات تبعد الطائفية السياسية.

يجب اصلاح قانون الاحزاب وقانون النقابات، واصلاح القضاء لأنه يبعد الطائفية السياسية وذلك عبر استقلاليته حتى لا يتم تعيين القاضي بسبب انتمائه السياسي المذهبي، انما لكفاءته وجدارته. ويجب تعديل قانون الاحوال الشخصية وهو موضوع كبير وعميق في لبنان، ولكن يجب النظر بما يمكن تعديله في هذا القانون. وهذا ينطبق على كتاب التاريخ والتنشئة الوطنية والنظام التربوي بمجمله، فهذه خطوات عديدة في طريق ابعاد المذهبية السياسية، وكذلك الامر بالنسبة الى اللامركزية الادارية والاصلاح الاداري.

”يجب اصلاح قانون الاحزاب وقانون النقابات، واصلاح القضاء لأنه يبعد الطائفية السياسية.“

وفي ورشة بناء المؤسسات، علينا عدم اغفال القوى الامنية عبر تعزيزها بالعتاد والسلاح والمكانة والقدرة الاجتماعية، خصوصاً ان الجيش اللبناني وقوى الامن يدفعان ثمناً غالياً من ارواح شبابهما لمعالجة اي احداث امنية تقع، ونهر البارد مثال قريب على ذلك حيث سقط في صفوف الجيش الشهيد تلو الآخر في المعركة ضمن الامكانيات الضعيفة، لكنه كان يمتلك امكانيات الارادة الوطنية. وفي حرب تموز اقحم الجيش نفسه في الحرب وضحى بخمسين شهيداً لأخذ دوره الوطني.

علينا اصلاح الانظمة التي تشجع التنمية الاقتصادية المستدامة مع المحافظة على التشريعات الاقتصادية، يجب اصلاح بعض الانظمة التي تؤثر في العصر الحالي على الاستثمار.

الاصلاح عملية صعبة وهو عملية تحدي، لم يدخل احد في هذه العملية الا و"كسر رأسه" وتراجع، علينا الاستمرار رغم التعقيدات لكننا مصرون على حصول اصلاح ونمتلك الصبر الطويل، وهذا الصبر مرتبط بالأمل، وسنظل مصرين على اصلاح حتى يخجل من لا يريده، ويقتنع بضرورة اجرائه، وهذا امر حيوي للبنان الذي اعطى الانسانية الحرف والمبدعين في المجالات كافة، ودول

الجالية اللبنانية في سويسرا مونترو - ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٠

لقاء الجالية اللبنانية في سويسرا خلال مشاركة فخامة الرئيس في أعمال القمة
الفرنكوفونية الثالثة عشرة بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ٢٠١٠.



الاغتراب تشهد على ذلك. وهو لا يستطيع التخلف عن الحضارة ولا التقاعس، ويقف في مكانه عاجزاً عن بناء دولة مدنية عادلة وقوية تعطي الحقوق لجميع ابنائها، ولبنان الذي قاوم اسرائيل لا يعجز عن التطور والنهوض نحو دولة مدنية معاصرة ولا ينقصنا شيء من عناصر القدرات القومية. ومسيرة بناء الدولة اللبنانية بدأت وستستمر ولا يستطيع احد تعطيلها. سنأخذ وقتاً لكن اصرارنا مستمر، وبناء الدولة سيتحقق تدريجياً وكل يوم افضل من السابق. ومن يقول ان هذا المشروع لم يمش وهذا دليل على عدم سير الامور، نقول على العكس، إن الامور سائرة والوضع في لبنان يشهد استقراراً ممتازاً على المستويات السياسية والاقتصادية والامنية.

”مصريون على حصول الاصلاح، وسنظل
مصريين على الاصلاح حتى يخجل من لا يريده.“

اشكر حضوركم اليوم وادعوكم للتعاون بين بعضكم البعض وتجسيد معاني الوحدة التي يعيشها
الوطن، والالتزام بقوانين الدولة الموجودين فيها، وأن تكونوا مخلصين لها. وفكروا دائماً بالحصن
الاساسي: الوطن الام لبنان.

عشتم وعاش لبنان.

ان وجودنا هنا هو للمشاركة في القمة الفرنكوفونية الثالثة عشرة، تعبيراً عن حضورنا الدولي في مننديات العالم كافة. ولمشاركتنا في هذه القمة اهمية كبيرة تكمن في التأثير بالقرارات التي تهم لبنان والدول العربية والعالم، إضافة الى الفرصة التي أتحت لنا للاجتماع بكم.

وقد اتخذنا في هذه القمة العديد من القرارات المهمة، وبرزها ما يتعلق بالحل العادل والشامل في الشرق الاوسط وفقاً للمبادرة العربية للسلام التي اقرت في بيروت. وهذا ما نعتبره انجازاً مهماً. كما اتخذت قرارات تتعلق بتعزيز الديمقراطية بالإضافة الى ما يتعلق بالشؤون الاقتصادية، واصلاح النظام المالي العالمي، وكذلك الاصلاح في مجلس الامن.

كما وقعنا على اتفاقية او شرعة لتعزيز اللغة الفرنسية ومتابعة تعليمها وتمييتها في لبنان الذي كان الدولة الفرنكوفونية الاولى التي وقعت هذه الاتفاقية.

”تعرض لبنان لضعف في ممارسة الديمقراطية مدة اربعين سنة رغم انه من اقدم الديمقراطيات في الشرق الاوسط.“

ان لوجودنا في سويسرا اهمية نظراً لكونها بلد الحوار، يشبهها لبنان وتشبهه. وقد انعقد في سويسرا العديد من مؤتمرات الحوار ولا سيما ما يتعلق منها بالمجتمع اللبناني، من سياسية واجتماعية وثقافية وغيرها، وتحديدأ في مدينة لوزان التي شهدت مؤتمراً للحوار.

ان هذا الوضع يدفعنا لأن نفكر ملياً ونستعرض ما يمر به لبنان، وهو يشغل بالكم احياناً رغم انكم لستم بمغتربين بل تعملون هنا لتعودوا وتعيشوا هموم لبنان بشكل دائم.

فرغم ان لبنان دولة عريقة في الديمقراطية، لا بل هو اقدم دولة ديموقراطية في الشرق الاوسط، الا انه تعرض لمدة اربعين سنة لضعف في ممارسة الديمقراطية. شهدنا حرباً اهلية قبل عشرين سنة انتهت بتوقيع اتفاق الطائف، وكذلك اضطرابات وانقساماً في المؤسسات، إضافة الى حروب بين الطوائف وداخلها، وحروب مع الفلسطينيين واحتلالات اسرائيلية، حيث اجتاحت اسرائيل لبنان

مرتين. في هذه الفترة لم يتح للبنانيين ممارسة الديمقراطية، حتى تم توقيع الطائف في العام ١٩٩٠ الذي كان مهماً لإرساء اسس دستورية للبنان. الا ان تطبيقنا اتفاق الطائف منذ العام ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٨ كان بإشراف سوري مباشر، وهو اشراف مشكور، الا اننا لم نكن في تلك الفترة ندير امورنا بأنفسنا.

ما اريد قوله، اننا كلبانيين ومنذ العام ٢٠٠٨، مسؤولون في كل حين عن ادارة شؤون لبنان. صحيح ان قدر الدول الصغيرة والمتنوعة كلبان ان يكون عليها تأثير من الدول المجاورة، ومن الدول الكبرى، الا ان التأثير شيء والتدخل المباشر شيء آخر.

اليوم نبني لبنان، نبني الجمهورية الثالثة على اسس سليمة. ونحن امام تحد كبير كلبانيين لنثبت اننا كطوائف متعددة نشارك في نظام سياسي ديموقراطي وباستطاعتنا انجازه وتطوير البلد. وهذا ما يختلف به لبنان عن الدول ذات التنوع الطائفي التي لا تتمتع بمشاركة الزامية في الحياة السياسية. فما يميز الدستور اللبناني عن كل الدول هو المشاركة الالزامية للطوائف كافة، دون النظر الى العدد من اجل انجاح هذا النظام.

”اليوم نبني لبنان، نبني الجمهورية الثالثة على اسس سليمة. ونحن امام تحد كبير كلبانيين لنثبت اننا كطوائف متعددة نشارك في نظام سياسي ديموقراطي وباستطاعتنا انجازه وتطوير البلد.“

هذا التحدي لا يقع على عاتق لبنان فحسب بل أيضاً على عاتق الدول العربية ايضاً التي عليها ان تبرهن للعالم اجمع ان بإمكانها استيعاب نظام تعددي كالنظام اللبناني، وان تؤمن له ظروف نجاحه. وهنا اشد، على ان نجاح التجربة اللبنانية جعل منها حاجة عالمية في بداية الالفية الثالثة نظراً لتفاقم مظاهر العنصرية التي نراها في اسرائيل التي بدأت علنا، وهي كانت كذلك في السابق، بالتحول الى دولة يهودية عنصرية لا يستحق المواطنة فيها الا من يقسم على الولاء لها كدولة يهودية. وهذا ما يتناقض مع رسالة لبنان التي تحدث عنها البابا يوحنا بولس الثاني، حين وصف لبنان بوطن الدور والرسالة. اننا امام تحدي النجاح، وامام الدول العربية تحدي المساعدة والتسهيل.

كذلك، تناقض ظاهرة لبنان الارهاب، الذي بدأ في مطلع الالفية الثالثة، والذي لا يعترف بالآخر، ان دينه، او سياسته، وحتى من لا يواليه في مذهبه.

كما اننا، وللأسف، نسمع أيضاً في اوروبا بعض الافكار التي تقول بفشل التعددية الثقافية، وهو امر خطير. علينا في لبنان اثبات التعددية الثقافية، خاصة ان لدينا كل الظروف المؤاتية لذلك.

كما ذكرت، اننا منذ العام ٢٠٠٨ نعالج امورنا بأنفسنا، حيث عدنا للممارسة الديمقراطية بشكل صحيح وادارة نظام ديموقراطي يتسع للجميع. ماذا فعلنا منذ العام ٢٠٠٨ وحتى يومنا؟ المطلوب اتمام الكثير من الامور وقد اتممنا إلى الآن جزءاً لا بأس به، حيث اعدنا الاستقرار الى ربوع الوطن، الذي كان في السابق بتغطية غير لبنانية فيما هو اليوم في عهدة اللبنانيين، والقوى العسكرية اللبنانية، من جيش وقوى امن، التي تقوم بدورها بشكل ممتاز. وقد اثبت اللبنانيون قدرتهم على اجتياز محطات كبيرة وخاصة بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، حيث استطاعوا التصدي للإرهاب والقضاء على اكبر منظمة ارهابية كانت تعمل على ارض لبنان.

” نسمع في اوروبا بعض الافكار التي تقول بفشل التعددية الثقافية، وهو امر خطير، وعلينا في لبنان اثبات نجاح التعددية الثقافية.”

كذلك استطاع اللبنانيون الحفاظ على الحريات والديموقراطية وحرية التعبير اثناء التظاهرات الكبرى التي دامت لسنوات. وتمكنوا من التصدي للعدو الاسرائيلي، الذي بات يقيم حساباً للبنان، فلم يعد بإمكانه القيام باعتداء عليه مطلع كل صيف او استهداف المؤسسات والمصانع والبنى التحتية فيه. واليوم ينتشر الجيش اللبناني على الحدود اللبنانية، وعليه ترتكز الاستراتيجية الدفاعية، وهو المسؤول عن الدفاع عن الوطن وسيادته، وكل القدرات الموجودة هي بتصرفه، كما حصل في العديسة، حيث تصدى لإسرائيل فيما كانت المقاومة على جهوزية لمساندته عند الطلب. وهذا ما يؤسس للاستراتيجية الدفاعية التي نعمل عليها في هيئة الحوار الوطني، مع حق الاحتفاظ باسترجاع الارض المحتلة بكل الوسائل المتاحة والمشروعة.

ان صمود لبنان يرتكز الى ثلاثة بنود اساسية:

البند الاول: تنفيذ القرار ١٧٠١ والزام اسرائيل تنفيذ كامل بنوده.

البند الثاني: الحفاظ على الوحدة الوطنية وقطع اليد التي تمتد لإثارة الفتنة في لبنان مهما كان نوعها، مذهبية او طائفية او غير ذلك.

اما البند الثالث فهو ما يتمثل بالتنمية الاقتصادية التي تمكن المواطن من الصمود حتى تحقيق الحل السلمي.

” اعدنا لبنان الى الخريطة الدولية، والى المنتديات الدولية المهمة.”

ان الاساس هو استعادة الاستقرار، واذا ما حصلت حوادث احيانا كما حصل في برج ابي حيدر التي شغلت بال الجميع، فهي لن تتوسع من الآن وصاعداً، وقد اعطيت الاوامر للجيش الذي لا يبخل عن تقديم التضحيات، لضبط كافة الامور في البلد.

لقد تمكنا بمساعدتكم، ومساعدة سائر اللبنانيين من اعادة لبنان الى الخريطة الدولية، والى المنتديات الدولية المهمة، كمجلس الامن الذي يشغل لبنان العضوية غير الدائمة فيه لعامي ٢٠١٠ و٢٠١١، بالإضافة الى الحضور والمساهمة في كل المنظمات الدولية كالاتحاد من اجل المتوسط، والفرنكوفونية، والمؤتمر الاسلامي، ومؤتمر منظمة دول عدم الانحياز، وجامعة الدول العربية ومؤتمر الدول العربية اللاتينية التي تسهم جميعاً بإبراز لبنان الذي يتمتع داخلها بكلمة مسموعة. ان ما يميز لبنان عن سائر الدول على رغم مساحته الصغيرة هو قدرته الكبيرة جداً من خلال الانتشار اللبناني في كافة اصقاع العالم.

تمكن لبنان أيضاً من استعادة العلاقات الدبلوماسية مع سوريا وقد ارتفع العلم اللبناني في دمشق

كما ارتفع العلم السوري في لبنان. وهو امر مهم جداً حيث اننا نبحت مع سوريا عن علاقات افضل تتجاوز العلاقات الدبلوماسية على رغم انها مظهر صحيح ومعبّر عن سيادة واستقلال الدولتين، واحترام الدول لسيادتهما واستقلالهما.

ان لبنان، كما تعلمون يستقبل الكثير من المؤتمرات العلمية والسياسية والثقافية ومناسبات فنية، وهذا دليل عافية تميز بها خلال السنتين الاخيرتين.

اما الامر المهم الذي ينبئ باستقرار النظام الديموقراطي فهو اجراء الاستحقاقات الدستورية، كالانتخابات على انواعها كافة، من رئاسية الى نيابية وبلدية ونقابية وحزبية، بالإضافة الى الانتخابات الطالبية، وهذا اكبر دليل على الديموقراطية وتداول السلطة، وهو ما تمكنا من تحقيقه خلال السنتين الماضيتين، ومن كان متردداً في السير بهذه الاستحقاقات اجبرناه على الانخراط فيها.

” اجتاز لبنان الازمة المالية التي عصفت بكل العالم، واستطاع الحصول على مؤشرات اقتصادية ايجابية بشهادة البيوت المالية والمؤسسات الدولية.”

ثمة امر مهم آخر هو انتعاش الاقتصاد اللبناني. فلبنان اجتاز الازمة المالية التي عصفت بكل العالم، واستطاع في هذه الفترة الحصول على مؤشرات اقتصادية ايجابية بشهادة البيوت المالية والمؤسسات الدولية من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الى مؤسسات التصنيف العالمية التي اشارت الى تقدمه اقتصادياً، بعدما حقق نسبة نمو جيدة في العام ٢٠٠٩ هي ٨ ٪ لا بل اكثر بقليل، كما نتوقع هذا العام نسبة نمو اكثر من ٧٪ وقد تبلغ ٨٪. وهذا امر جيد وسنسعى لتحسين ماهية هذا النمو، على الا يركز الى العقارات فحسب بل الى نمو مستدام، خصوصاً في قطاعات الصناعة والتصدير والسياحة، فضلاً عن زيادة الودائع في المصارف اللبنانية التي فاقت مئة مليار دولار ما يدل على ثقة بالانظام المصرفي اللبناني.

كما استطاع لبنان احتواء الدين العام رغم ضخامته، وانخفضت نسبته الى الناتج المحلي من

١٨٥ ٪ الى ١٢٠ ٪، فيما لم تتجاوز نسبة التضخم ٣،٥ ٪، وهو ما يشكل دليلاً على قدرة لبنان على تجاوز المحن، وهذا ليس بفضل الحكومة بل بفضلكم انتم، بفضل الشعب اللبناني والشباب المنتشر في اصقاع العالم.

كذلك حققنا تقدماً في عمل المؤسسات رغم بعض التعثر مؤخراً الا اننا سننطلق مجدداً، وهو تعثر يعود الى سنوات خلت ناتج عن امور عديدة منها الفساد، والانتماء السياسي وعدم الكفاءة، وشغور الوظائف. ولأننا لا نريد ملء الشواغر دون اسس ومبادئ لجأنا الى اعتماد آلية جيدة للتعيينات تتيح للشباب المجال للتقدم من دون اللجوء الى الزعيم، وتعطي نتائج جيدة، وهي مرهونة بالوزراء والجهات السياسية التي يرتبط بها الوزراء. الا انني افترض حسن النية، وسنتابع تطبيق هذه الآلية، ليتم تعيين مسؤولين كفؤين في المواقع الادارية بإمكانهم تأمين عمل المؤسسات بشكل دائم.

” لجأنا الى اعتماد آلية جيدة للتعيينات تعطي نتائج جيدة وتتيح للشباب المجال للتقدم من دون اللجوء الى الزعيم.”

لقد قمنا بالتعيين في العديد من الوظائف الحساسة وبسرعة وفي حينها، كقيادة الجيش، ومجلس القضاء الاعلى، والمجلس الدستوري ونواب حاكم مصرف لبنان، ومجلس شورى الدولة، ومجلس الخدمة المدنية وهيئة مراقبة الانتخابات، الا ان هناك تراكم كبيراً، وتؤخر المستجدات السياسية البحث في بعض الامور. ما تحدثت عنه جيد الا انه لا يكفي، فما نريده هو التأسيس للبنان ديموقراطي وحديث ومتطور ودولة مدنية، وسنسعى لهذا الهدف الذي لا يتم الا بالأمور التالية:

استكمال تطبيق الطائف دون خوف او تردد، وهناك الكثير من الامور من اللامركزية الادارية، الى مجلس الشيوخ والقانون الانتخابي وغيرها.

وعلينا المبادرة الى اصلاح القوانين ولا سيما التي يعود منها الى ستين عاماً، فهناك الكثير من الامور التي تغيرت في العالم بل ان العالم كله تغير. لقد تم تحضير العديد من المشاريع ان على صعيد

الوزارات او الادارات او المؤسسات ويجب الاسراع في تعديل القوانين، واصلاح قانون الانتخاب عبر اعتماد النسبية وتوسيع الدوائر الانتخابية للخروج من الطائفية الضيقة. ونحن حريصون على المناصفة الا اننا لا نريدها ان تأتي على اساس طائفي او تعصبي بل على اساس وطني. كما نريد اتاحة حق الانتخاب لمن هم في سن الثامنة عشرة، فمن المغيب الا يتم ذلك او ان نفكر طائفيًا اذا حصلت زيادة عددية لفئة على أخرى. فالانتخاب الزامي في بعض الدول، وفي البرازيل حق الانتخاب اختياري في عمر السادسة عشرة ويصبح الزاميا في سن الثامنة عشرة. ونريد اتاحة حق الانتخاب للمغتربين بعدما اقر ذلك من حيث المبدأ في القانون السابق. وانا مدرك ان المغتربين لن ينتخبوا بنسبة مرتفعة في المرة الاولى. في بيروت نسبة الانتخاب ٢٥٪، فإذا انتخب ١٠٪ من المغتربين في المرة الاولى لن يشكل الامر مشكلة، والمهم ان يحصلوا على حق الانتخاب والامور تصحح تدريجيًا.

ومن المهم كذلك، استعادة الجنسية للبنانيين الذين فقدوها بسبب الاهمال والحروب وسوء التواصل بينهم وبين السفارات. انا لا اطرح هذا الموضوع بهدف تحسين الوضع الطائفي لأن النسب ستكون هي نفسها في الخارج كما في لبنان، بل هدفنا ينصب على قدرة لبنان في الخارج. فهل نهمل هذه القدرة ونتخلّى عنها ونحن نملكها في كل دول العالم؟ من هنا، يجب اصلاح القوانين وتطبيقها، واني مصر على ذلك، ولن اترك قبل تسليم الراية الى غيري ليكمل الطريق.

”ان استقلال السلطة القضائية امر في غاية الاهمية، فلا يجوز ان يكون القضاء خاضعاً للضغط السياسي.“

ان استقلال السلطة القضائية امر في غاية الاهمية، فلا يجوز ان يكون القضاء خاضعاً للضغط السياسي. لقد تم تحضير العديد من المشاريع ومنها القوانين الاقتصادية والشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديث الادارات التي لكل منها قانون تخضع له، وعليها واجب تحديث ذاتها.

انطلاقاً من ذلك، يجب المضي قدماً في اصلاح القوانين، وعلينا كذلك واجب وضع خطط لقطاعات الخدمات والانتاج. فالיום يأتي وزير ويباشر وضع خطة، ثم حين يأتي شخص آخر مكانه يعمل على وضع خطة جديدة.

يجب ان تكون هناك خطة مقررّة من مجلسي الوزراء والنواب يتم العمل بموجبها، فتقوى الادارة بتنفيذ الخطة تدريجيا.

وعلينا أيضاً وضع خطط تتعلق بالصحة والطاقة والنفط والمياه والزراعة والصناعة والاقتصاد والسياحة، كما يجب علينا وضع خطة لتسليح الجيش اللبناني وتجهيز الامن الداخلي كي يتمكن من القيام بالمهام الملقاة على عاتقهما.

كل هذه الخطط هدفها الانتاج ورفع مستوى الخدمات التي يتم تقديمها، ويجب ان تقرر لكي نبداً العمل من دون ارتجال.

”برزت اشكالات دستورية في تطبيق اتفاق الطائف يجب النظر فيها بهدوء لنرى كيف يجب أن نتوزع المسؤوليات وليس بهدف انتزاع صلاحيات.“

بعد عشرين عاماً من تطبيق اتفاق الطائف، برزت اشكالات دستورية في التطبيق يجب النظر فيها بهدوء. لا احد يسعى الى نزع صلاحية من سلطة معينة ليعطيها الى سلطة اخرى، انما المسألة تتعلق بالإجابة على سؤال هو: كيف نوزع المسؤوليات وليس كيف ننتزع الصلاحيات. هناك امور عرقلت مسار الدولة ولا تزال، علينا ايجاد مفاتيح لحلولها ووضع الحل في يد سلطة معينة. فإن كانت هذه السلطة تعود لرئيس الجمهورية فليكن وان كانت لغيره فليكن الامر ايضاً. المهم ايجاد الحلول لكافة الاشكالات التي نمر بها في لبنان وهذا يحتاج الى توافق ونحن لن نضع مثل هذا الأمر في منتصف الطريق لعرقلة مسيرة البلد على الاطلاق. لكننا سنستمر بالحديث فيه والتحضير له حتى يأتي يوم، توضع فيه الحلول لكافة الاشكالات الدستورية، نتيجة قناعة من الجميع. ليس صحيحاً ان رئيس الجمهورية يسعى لتقوية صلاحياته انما ليتحمل بصورة أفضل عبء المسؤولية الملقاة على كتفيه.

ما اقوله يعني اننا اذا استكملنا تطبيق اتفاق الطائف وانجزنا اصلاح القوانين ووضعنا الخطط المطلوبة وبدأنا التفكير بشكل صحيح لإيجاد الحلول للإشكالات الدستورية فإننا نكون فعلاً في طور تأسيس الجمهورية الثالثة، جمهورية الطائف مع الاصلاحات والتحسينات المتوجبة عليها.

هذا وقت الاصلاحات وقد بدأنا بها، ولا يتصورن احد ان اي حادثة او استنفار سياسي يمكن أن يشكل نهاية المطاف. كل ازمة لا بد أن تمر، ونكمل بعدها الطريق سويا.

أطمح إلى تحقيق امور كثيرة مما سبق وقلته واعلم انني لن استطيع تحقيقها كلها، لكن اذا وضعنا الاسس لها نكون فعلاً قد اسسنا لوطن يعيش فيه ابناءؤنا براحة وطمأنينة من دون خوف، منطلقين نحو آفاق العطاء والابداع، وهذا شأن لبناني منذ فجر التاريخ.

” لبنان جمهورية حوار للأديان، وقد بات العالم بحاجة لمثل هذا الحوار اكثر من اي وقت مضى.“

ان لبنان جمهورية حوار للأديان، وقد بات العالم بحاجة لمثل هذا الحوار اكثر من اي وقت مضى. ولبنان جمهورية تؤمن بالقيم وتدافع عنها، كما تؤمن بالديموقراطية والحريات العامة وحقوق الانسان. وفي خضم الصعوبات التي اجتازها لبنان، بقي الجميع ملتزما هذه المبادئ.

نحن جمهورية لا تؤمن بالطائفية وتناقض الارهاب، كما انها لا تؤمن بالتعصب العرقي او الطائفي او الطبقي، فتاريخ لبنان مبني على الحوار، وكل المحطات الصعبة التي مر بها وطننا انتهت بالجلوس حول طاولة واحدة. فمرحلة ما قبل العام ١٩٤٢ انتهت بالميثاق الوطني، ومرحلة ١٩٥٨ انتهت بلا غالب ولا مغلوب، ومرحلة اواخر السبعينيات حتى التسعينيات انتهت بالطائف ومرحلة ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨ انتهت باتفاق الدوحة. فالى اين سنذهب؟

ان من واجبنا الذهاب فوراً الى الحوار لإيجاد مساحات مشتركة تفيد الوطن، وأي مشكلة تواجهنا يجب ان تدفعنا الى الجلوس مع بعضنا البعض والتحاور بشأنها لإيجاد الحل المناسب لها.

ان الطائف اعطانا الكثير، وهونص في البند "ي" ان لا شرعية لأي سلطة تناقض صيغة العيش المشترك، هذا امر مهم جدا لأنه يمنع الخوف لدى اي كان في لبنان. ولكن علينا الا نأخذ من هذا الميثاق وشرعته الحصص الوزارية والنيابية والوظيفية وغيرها، فهو يفرض علينا مسؤولية المشاركة

في السلطة من قبل الجميع كما المشاركة في الحصص. علينا اذن العودة الى روحية الدستور التوافقية، وروحية اتفاق الطائف، والمشاركة الحقيقية، لأن المشاركة في المسؤولية تجعل لبنان يسترجع ما كان عليه في الماضي يوم قيل عنه: "نيال من له مرقد عنزة في لبنان، وهذا الوطن هو سويسرا الشرق وباريس العرب".

” المشاركة في المسؤولية تجعل لبنان يسترجع ما كان عليه في الماضي سويسرا الشرق وباريس العرب.“

المؤسسة المارونية للانتشار في الفاتيكان
الفاتيكان – ٢٣ شباط ٢٠١١

ترأس فخامة الرئيس حفل إزاحة الستار عن تمثال القديس مارون في إحدى حنايا بازيليك القديس بطرس في الفاتيكان بتاريخ ٢٣ شباط ٢٠١١، ودعا خلال حفل غداء أقامته المؤسسة المارونية للانتشار إلى المحافظة على استقلال لبنان وسلامته ووحدته أبنائه وأراضيه.



غبطة البطريرك مار نصر الله بطرس صفير الكليّ الاحترام،
معالي الوزير ميشال اده،
أيها الحفل الكريم،

إنّه ليوم سعيد فعلاً أن تلتقي العائلة المارونية المسيحية، واللبنانية عموماً، في روما، بمناسبة إزاحة الستار عن تمثال القديس مارون، الذي أصبح مرفوعاً أبداً في إحدى حنايا بازيليك القديس بطرس، وهذا تكريم عالمي عظيم للكنيسة المارونية وللبنان، ويشهد في الوقت نفسه على استمرارية هذه الكنيسة وتجذرها في التاريخ، وهي تفتتح على الألفية الثالثة بجميع ما تحتزنه من طاقات فكرية وروحية في الوطن وفي دنيا الانتشار.

لقد تمكّن الموارنة من التكوّن والازدهار طيلة قرون، خارج إطار السلطة، بالرغم من حقبات الظلم والاضطهاد؛ فكانت منهم قافلة من الفلاسفة والأدباء والعلماء والقديسين، وساهموا في حفظ اللغة العربية، وفي تحقيق النهضة العربية بالذات أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

وعندما عملوا لإقامة لبنان الدولة والكيان، حيث يكون لهم حضور ودور، نجحوا في المساهمة في إرسائه على قواعد ميثاقية مع شركائهم في الوطن، من خلال الميثاق الوطني والإرادة الحرة بالعيش المشترك والتفاعل الحضاري.

”تعتمد إقامة لبنان الدولة والكيان على النجاح في
إرسائه على قواعد ميثاقية بين شركاء في الوطن.“

لقد عرفت دولة الاستقلال فترات من الاستقرار والازدهار والنمو. إلا أنّها عرفت فترات شبه متواصلة من التأزّم والتقاتل والتشردم، عدا ما واجهته من حروب واعتداءات واحتلال إسرائيلي، بعد أن كنّا قد عجزنا في الواقع عن التأقلم مع المتغيّرات التي طرأت على الساحتين الداخلية والإقليمية بعد الاستقلال وأحجمنا عن تطوير النظام الذي سبق أن توافقنا عليه في العام ١٩٤٣.

وما القلق الذي ينتاب اللبنانيين في هذه المرحلة الدقيقة سوى انعكاس للشكوك التي تساورهم حول قدرة الدولة والمؤسسات الدستورية على استيعاب مجمل التحديات والمخاطر التي يستشعرونها. لذا، فإنّ الوحدة المتجلية في هذا اللقاء الجامع يجب ألا تكون شكلية أو ظرفية، بل أن تشكّل منطلقاً للتفكير والسعي لضمان عناصر الاستقرار الدائم والوحدة الفعلية والعيش الكريم الذي نطمح إليه، ولاسيما

من خلال العمل على المستويات الرئيسيّة الأربعة التالية :

أولاً: على الصعيد المسيحي-المسيحي وداخل الطوائف:

إنّ التّنوّع والتمايز بالرأي ضمن الفريق الواحد والطائفة الواحدة سمة من سمات المجتمعات المنفتحة على التطوّر والتغيير. إلا أنّ اعتماد لغة المنطق ونهج الحوار وأسلوب التخاطب الحضاري، واحترام الرأي الآخر، لا بل احترام الآخر وحقّه في الاختلاف من ضمن الثوابت الوطنيّة، هو نتيجة ثقافة من الأجدر بنا تنميتها وتعزيزها في النفوس، داخل طوائفنا ومجتمعاتنا، تلافياً لشيوع فكر يسمح بالتقاتل والعنف كوسيلة لفرض الرأي. وقد عانت الطائفة المارونيّة الكريمة بالذات وغيرها من الطوائف، من مآسي التناحر والتنازع والاقتتال الداخلي طيلة عقود، وهذه حالة تدميريّة تقع على عاتق كلّ واحد منا مسؤوليّة عدم السماح بالوقوع في شركها في أيّ ظرف من الظروف.

” أن اعتماد لغة المنطق ونهج الحوار وأسلوب التخاطب الحضاري، واحترام الرأي الآخر، هو نتيجة ثقافة من الأجدر بنا تنميتها وتعزيزها في النفوس.“

ثانياً: على صعيد علاقة الموارنة والمسيحيين مع الطوائف الأخرى:

لقد كان للطائفة المارونيّة الدور الأساس في قيام لبنان الكبير عام ١٩٢٠ وبعدها دولة الاستقلال.

وهي إذ تسعى بصورة مشروعة للمحافظة على موقعها ومكانتها، فإنّ الأولويّة تبقى للمحافظة على لبنان الصيغة والكيان. وهذا يتطلب الكثير من التبصّر والتفكير والتضحية والجهد.

والواقع أنّ الميثاق الوطني الذي جاء ليكمّل الدستور وعاد وأصبح في جوهره جزءاً لا يتجزأ منه، لا يقوم فقط على مبدأ العيش المشترك جنباً إلى جنب، بل على مجموعة مبادئ وأنشطة يتوجّب على جميع الطوائف وخصوصاً الطائفة المارونيّة السعي لتحقيقها ومنها:

١- تجذير مجموعة المبادئ والثوابت والأهداف والقيم المشتركة التي يقوم عليها لبنان في نفوس اللبنانيين، من خلال التربية الصالحة والممارسة اليوميّة.

٢- العمل على المحافظة على لبنان، ليس كمجرّد مختبر، أو كمساحة للمساومة والمحاصصة، بل كنموذج ناجح للحوار والتفاعل والتكامل، ولمشاركة جميع الطوائف في السلطة وفي تحمّل المسؤوليات.

وأكثر تحديداً من ذلك، فإنّه يتوجّب على الطوائف المسيحيّة بالذات، في هذا الطرف المتأزم، العمل على التوفيق بين مختلف الطوائف والمذاهب وتعزيز القواسم المشتركة في ما بينها، بعيداً عن «لعبة الأمم»، وعدم الدخول بأيّ شكلٍ من الأشكال في سياسة المحاور أو في أيّ جهد هادف لتغليب فريق لبناني عزيز على فريق آخر.

” علينا المحافظة على لبنان كنموذج ناجح للحوار والتفاعل والتكامل، ولمشاركة جميع الطوائف في السلطة وفي تحمّل المسؤوليات.“

ثالثاً: على صعيد النظام الذي نريد العيش في كنفه:

لقد انتهى لبنان من عهد الانتداب عام ١٩٤٦، وقاوم الاحتلال الإسرائيلي ونجح في تحرير معظم الأرض عام ٢٠٠٠، وأصبح بدون وجود عسكري سوري في ربوعه منذ العام ٢٠٠٥، وبات عليه إدارة شؤونه بنفسه من ضمن الدستور ومبادئ وثيقة الوفاق الوطني التي أقرّها في العام ١٩٨٩.

وهو إذ رفض أيّ شكل من أشكال الدكتاتوريّة أو التقسيم ولم يرتض لنفسه نظاماً قائماً على الأكثرية العدديّة نظراً لطبيعة مجتمعه القائمة على التعدديّة والتنوّع الطائفي، فهو لم يقم لغاية الآن بتحديد تفاصيل آليّة عمل نظامه التوافقي، خصوصاً وأنّ إشكالات دستوريّة مختلفة برزت خلال الممارسة منذ انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٨ أعاقحت حسن عمل الدولة وفعاليتها مؤسساتها.

لذا، تبدو الحاجة لتوضيح هذه الإشكاليّات وللمضيّ قدماً في تنفيذ اتفاق الطائف في بنوده

المتكاملة، دون تردّد أو خوف، والرهان دوماً على أنّ الديمقراطية والعدالة الاجتماعيّة والالتزام بحقوق الإنسان وبالحرّيات العامة ومنها حرّيّة التعبير والعبادة في إطار نظام ديمقراطي سليم، هي خير ضامن لجميع المكوّنات الروحيّة والطائفيّة والفكريّة للوطن. ولا يجب علينا في هذا المجال أن نبقي خارج أفق طموحنا والآمال، أهميّة العمل من أجل تحقيق مستلزمات الدولة المدنيّة الكفيلة بامتياز، بأن تصالح الشعوب مع نفسها ومع قادتها ومع الأنظمة التي من المفترض أن تعمل لخيرها وتقدّمها وهنائها. ولا بد أن يكون للشباب دور قيادي رائد في هذا المجال.

” لا بد أن يكون للشباب دور قيادي رائد في بناء الديمقراطية والعدالة الاجتماعيّة والالتزام بحقوق الإنسان وبالحرّيات العامة.“

رابعاً: في العلاقة مع المحيط:

لقد التزم لبنان بالقضيّة الفلسطينيّة وبقضايا العرب في مواجهة العدوان والاحتلال الإسرائيلي لأنها قضايا عادلة، ومن باب التضامن والالتزام القومي. وشهد على إقرار المبادرة العربيّة للسلام في قمة بيروت عام ٢٠٠٢ سعياً للوصول إلى حلّ عادل وشامل لكافة أوجه النزاع العربي الإسرائيلي، محتفظاً بحقه في الدفاع عن أرضه وتحريرها بالوسائل المشروعة والمتاحة، وأحد أبرز بنود هذه المبادرة ضمان عدم توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربيّة التي لا تسمح أوضاعها، كما هو الحال في لبنان، بمثل هذا التوطن.

وراهن على الصعيدين الفكري والعملية منذ البدء على الانفتاح وقديسيّة الحرّيات العامة وأهميّة احترام الاستحقاقات الدستوريّة والتداول السلمي للسلطة وضرورة الالتزام بأحكام دولة الحقّ والقانون.

ولما كانت المناسبة اليوم تستدعي استحضار واقع المسيحيين ودورهم في بلدانهم ومحيطهم، تبقى القناعة لدينا بأنّ مصير المسيحيين في لبنان، كمصير أيّ مجموعة أخرى في هذا الشرق، غير مرتبط بمنطق الحماية الذاتيّة أو الخارجيّة، أو بمقدرتهم على تجميع عناصر القوّة الماديّة أو السعي للتقويع

والانعزال، بل في نجاحهم في الانضواء ضمن حركات وأنظمة منبثقة من الفكر المستنير، في كنف دولة عادلة وحاضنة، ضامنة للحرّيات العامة، ومواجهة للإرهاب، ومجاربة للفساد، وساعية للخير العام على قاعدة المواطنة.

” يبقى علينا أكثر من أي وقت مضى واجب تلافي النزاعات قبل حدوثها، والمحافظة على استقلال لبنان وسلامته ووحدته أبنائه وأراضيه.“

أيّها الحفل الكريم،

التاريخ لا يسجّل عادة الحروب والمآسي التي نتجج في تلافيفها بل يخبر دوماً عن المآسي والحروب التي وقعنا في شركها. ويبقى علينا أكثر من أي وقت مضى واجب تلافي النزاعات قبل حدوثها، والمحافظة على استقلال لبنان وسلامته ووحدته أبنائه وأراضيه مهما كانت التضحيات، والمضي قدماً في سبيل تقدمه وعزته وإبائه.

ولعل ما يحدث حولنا يدعونا الى التمسكك بفلسفة الدستور اللبناني وتوفير المستلزمات الكفيلة بإنجاح صيغته.

أختم أخيراً بتوجيه عبارات المحبّة والاحترام والتقدير لغبطة البطريك مار نصر الله بطرس صفير على مجمل تضحياته وعطاءاته، ودعمه الدائم للدولة وللمؤسسات؛ كما أتوجّه بالشكر إلى المؤسسة المارونية للانتشار على هذا اللقاء العابق بروح المحبّة والفرح والرجاء، والذي نشعر فيه أنّ مساحة لبنان تمتدّ من خلال أبنائه المنتشرين إلى أرجاء المعمورة، علامة للتمييز والتألق والنجاح.

عشتم وعاش لبنان.

لم تمر مناسبة وطنية إلا وأطلق فيها رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان مواقف تؤكد وجوب الالتزام بمشروع وطني يلتقي عليه الجميع، بذهنية متقدمة، وتقديم ما يخدم الوطن ومصالحه كأولوية على المصالح الفئوية والطائفية ومصالح الآخرين، والتمسك بالميثاق الوطني وروحيته. ولذلك أعاد إحياء مناسبات وطنية جامعة لا سيما في بعدها الروحي، وهل من مكان أصلم من القصر الجمهوري لاحتضان هكذا مناسبات، وكل ما من شأنه أن يشحذ الروح الوطنية ويحض على التفاؤل والطمأنينة لدى المواطنين؟



الفصل الخامس: الحضور الوطني



دأب رئيس الجمهورية على العمل على تحصين الوطن والعيش الواحد والتلاقي ضمن ثقافة الحوار، وشهد القصر الجمهوري محطات ولقاءات وطنية جامعة عكست حقيقة الصيغة اللبنانية الفريدة.

أ- القسم الأول: الرئيس الجامع



القمة الروحية القصر الجمهوري – ٢٤ حزيران ٢٠٠٨

بعد مضي أقل من شهر على انتخابه رئيساً، وإيماناً منه بأهمية تهيئة كل الظروف لانطلاقة جديدة في الحياة العامة اللبنانية، بادر الرئيس العماد ميشال سليمان بتاريخ ٢٤ حزيران ٢٠٠٨ الى لقاء كافة الرؤساء الروحيين للطوائف اللبنانية، وكانت له كلمة شاملة لأجل لبنان الواحد الموحد.

أصحاب الغبطة والسماحة والسيادة،

يكبر قلبي اليوم، وأنا أرحب بكم في قصر بعبداء، بيت جميع اللبنانيين، لأن وجودكم يختصر وجه لبنان الحضارة، والرسالة والإنسان.

ولا يسعني إلا أن أشكر تلبيةكم لدعوتي، وكلّي ثقة أن ثمار هذا اللقاء ستكون ثمار خير وبركة للبنان ولجميع اللبنانيين.

ايها الأجلة،

نشعر جميعاً بوقع الأخطار المحدقة بلبنان، وخصوصاً بعد أشهر طويلة ومريرة من الشحن الطائفي على كل المستويات: في الشارع، كما في السياسة. في الإعلام كما في باحات الجامعات. وما يقلقنا حقاً، ليس فقط النتائج المباشرة لهذا الشحن، والتي تترجم على الأرض عنفاً، وتنازلاً، ومخاوف متنقلة. بل ابعد من ذلك، يقلقنا أن يتراجع دور لبنان في محيطه والعالم، وأن تتشوه رسالته، وتصبح تالياً علة وجوده الاساسية عرضة للخطر الشديد.

”إن وطننا مبني على القيم والأخلاق وسيادة السلام والمحبة، وأن الساسة فيه يجب أن يكونوا أبناء هذه القيم، ورسّل السلام والعيش المشترك.“

رسالتكم قوية جداً اليوم أيها الأخوة. فبلقائكم، وأنتم رجال دين من اديان وطوائف مختلفة، تحت سقف سياسي، تقولون للبنانيين والعالم، إن وطننا مبني على القيم والأخلاق وسيادة السلام والمحبة، وأن الساسة فيه يجب أن يكونوا أبناء هذه القيم، ورسّل السلام والعيش المشترك، الذي شهدنا بالأمس، في ساحة الشهداء، مع تطويب الأب يعقوب الحداد الكبوشي نموذجاً مشرفاً له.

لقاؤكم يحتضن هدفاً كبيراً وهو جمع اللبنانيين، وتضميد جراحهم، وترميم ما تصدع من جسور بينهم، وتأسيس أرضية متينة للحوار بينهم. يمثل هذه الرؤية فقط، يقوى الوطن وينتفض من كبوته، ويحمل من جديد رسالته، مشعلاً في العالم، وللأجيال الآتية.



وإذا قالوا عن هذا اللقاء انه ضرورة وطنية، أقول أكثر. إنه ضرورة إنسانية، لأن وحدة لبنان الوطنية إذا ما تحققت بأبهى صورها، تشكل نموذجاً للقاء الحضارات والثقافات، ولتحويل التعددية والتنوع إلى نعمة بناء وتواصل وليس إلى نقمة حروب وصراعات.

ايها الأخوة،

ليس غريباً أن يكون للمرجعيات الدينية في لبنان حضور فاعل في الشأن الوطني، فالاحترام الفائق لهذه المرجعيات ما زال يتربى في قلب كل لبناني، اليوم كما في الماضي. فخطابكم المنفتح، والسمح، والمرتكز على قيم الوفاق والقربى والتعاون والحوار، هو صمام الأمان للمجتمع اللبناني، وعنصر جمع لا تفرقة.

من الكنائس والجوامع والخلوات الروحية، تتبع الكلمة التي تساهم في تأسيس شخصية الإنسان في لبنان، وتصل دعوته إلى الانفتاح، واحترام التنوع، وشاركة العيش في وطن واحد. وتتعرّز هذه الشخصية في قلب العائلة المسؤولة، والمدرسة والجامعة حيث يجب أن يتلقى شبابنا خميرة الانصهار الوطني مع الثقافة والعلم.

”كلما كان البناء الداخلي متيناً، كلما عجزت السياسات الصغيرة، عن استمالة اللبنانيين إلى دوائرها الضيقة، ومصالحتها الذاتية، واهدافها المشبوهة، ووعودها العقيمة.“

وكلما كان البناء الداخلي متيناً، كلما عجزت السياسات الصغيرة، عن استمالة اللبنانيين إلى دوائرها الضيقة، ومصالحتها الذاتية، واهدافها المشبوهة، ووعودها العقيمة.

عافية الوطن، من عافية ناسه. وعافية الناس في لبنان، من قربهم من تعاليم الخير والتواصل والانفتاح التي تبثونها في قلوبهم. لا نقول ذلك، لنعفي الساسة من دورهم، والدولة من واجباتها، أن تمكّن المؤسسات العامة من دوران عجلتها بشكل سليم وفعال. لكن ما تزرعونه، له قيمة الأساس في

بناء يطمح إلى الوقوف في وجه الريح والعواصف.

ايها الأجلة،

لا يجدر بنا اليوم أن نتعالم عن الدرك الذي وصل إليه لبنان، في السياسة، والاقتصاد، والأمن. والأهم القلق على الوجود والمستقبل. علينا على الأقل ان نبدأ بتحديد نقطة البداية للانطلاق نحو معالجة المشاكل وتضميد الجروح، والتعافي.

هل نستسلم لواقعنا المرير وننتظر المعجزات من الخارج أو من أي مكان آخر؟

”ألمي أن يؤسس لقاء اليوم، لإطلاق ورشة حوار وطني ترسخ رسالة لبنان ودوره وتعزز وحدة مصير أبنائه من جميع الفئات والأطياف والطوائف.“

وحتى المعجزة إذا مرت بنا، لن تتمكن من شفاء دائنا المستشري. فالله لا يغيّر في الناس، ما لم يغيروا ما في انفسهم. وأن الاوان ليقول كل لبناني لنفسه: ما هو دوري في تغيير الواقع وإنهاض البلاد؟

دَعَوْتُكُمْ، ولي أمل واحد يشاركني به جميع اللبنانيين، وهو أن يؤسس لقاء اليوم، لإطلاق ورشة حوار وطني ترسخ رسالة لبنان ودوره وتعزز وحدة مصير أبنائه من جميع الفئات والأطياف والطوائف. علنا ندرك جميعاً، أنه إذا تألم عضو في الجسد، تألم الجسد بأسره. وإذا عانت فئة واحدة في لبنان، أو طائفة، يعاني الوطن بأسره.

خلافات اللبنانيين اليوم وصلت إلى حد الانتحار. وهل من خلاف على هذه الأرض لا يحله الحوار والنقاش بقلب مفتوح ونوايا صادقة؟ فلنعمل منذ هذه اللحظة على إبعاد ما هو داهم من الخلافات والصراعات على الأرض في لبنان، لمنع انعكاسها خلافات مذهبية وطائفية، لا تخدم الا مصلحة العدو الإسرائيلي، ثم ننطلق بعدها إلى البحث في مختلف الملفات الخلافية، وسبل دفع البلاد في مسيرة النهوض والإصلاح والرقى.

«تسألونني إلى أين نأخذ لبنان؟ نأخذ لبنان معاً إلى المكان الذي حلمنا به دائماً عندما كنا صغاراً... هل نستطيع؟ نعم معاً نستطيع...» كلمات من القلب أطلقها فخامة الرئيس من بازيليك حريصا بتاريخ ١٨ نيسان ٢٠٠٩ في الذكرى المئوية لتأسيس معهد الأخوة المريميين حيث التحق به في العام ١٩٥٣ لتعلم القراءة والكتابة والأخلاق والقيم.

على اسم الوحدة والتضامن التقيتم، ولأجل لبنان الواحد الموحد تعملون، وأنا على ثقة أن هذا التوجه هو نفسه توجه جميع المسؤولين الروحيين، الحاضرين بيننا اليوم، أو الغائبين. وفي يقيني أن استكمال قيام الدولة وانتظام عمل مؤسساتها الدستورية وإداراتها، كفيل بجعل الكلمة الفصل للقوانين المرعية الإجراء، فتتغرز المساهمة الوطنية وتتشابك كل العناصر في سبيل الهدف الأسمى، وهو وحدة لبنان وطوائفه.

”أن استكمال قيام الدولة وانتظام عمل مؤسساتها الدستورية وإداراتها، كفيل بجعل الكلمة الفصل للقوانين المرعية الإجراء.“

ولعل التعبير الأقوى عن هذه الرغبة، يكون من خلال الإسراع في تشكيل الحكومة الجديدة على نحو يعكس ارادة اللبنانيين وتطلعاتهم إلى غد أفضل، ويعبر أيضا عن ارتقاء القيادات السياسية الى مستوى المسؤولية الوطنية الحقيقية تجاه بلدهم وشعبهم، حتى لو تتطلب ذلك تقديم تضحيات وتنازلات، مهما غلت، فإنها ترخص أمام مصلحة الوطن الذي يواجه ظروفًا بالغة الدقة تفرض وقفة ضمير ومبادرات شجاعة.... قبل فوات الأوان.

مرة اخرى شكراً لحضوركم وتبليتكم الدعوة، ولكل الجهود التي تبذلونها، مجتمعين ومنفردين، لمعالجة ما يواجه وطننا من تحديات.

وفقكم الله لما فيه مرضاته.



نجتمع اليوم معاً يغمرنني شعور مزدوج. الاول هو التلاقي مجدداً مع العديد من الوجوه الطيبة التي تعود بي الذاكرة معها الى رفقة درب في رحاب اكتساب العلم. والثاني هو العودة الى الجذور الثقافية والتربوية التي شهدتها لبنان مطلع القرن المنصرم، حيث كان ساحة انفتاح امام الارساليات الثقافية التي انشأت وربّت اجيالاً من اللبنانيين، وفي طليعة هذه الارساليات الاخوة المريميون الذين افتتحوا في عمشيت ومنذ مئة سنة بالتحديد، اول مدرسة تابعة لهم في منطقة الشرق الاوسط.

أهنئ الاخوة المريميين بالذكرى المئوية لتأسيس ارسالياتهم، وبمرور عشر سنوات على قداسة المؤسس الاب مارسلان شامبانييه، متمنياً الاستمرار في العطاء والتنشئة التربوية والثقافية والوطنية لأبنائنا وشبابنا ليبقى لبنان وطناً يستحقه اهله، ومنازة ثقافية وصرحاً تربوياً عالياً في هذه المنطقة.

” تعالوا معي نسترجع دور لبنان الحضاري والثقافي منارة اشعاع للشرق والغرب. “

ارى في وجوهكم تساؤلاً لرفيق الصف الذي التحق بمدرسة الفرير في عمشيت عام ١٩٥٣ ليتعلم القراءة والكتابة والاخلاق والقيم. ليتعلم اللعب البريء والمنافسة الشريفة والرياضة الرياضية. ليتعلم المحبة، محبة الجميع والتعليم الديني السمح. وليتعلم التربية الوطنية اللبنانية، اللبنانية فقط. تسألونني الى اين نأخذ لبنان؟ احلامنا البريئة ما زالت هي هي.

نأخذ لبنان معاً الى المكان الذي حلمنا به دائماً عندما كنا صغاراً، على وقع دقات قلوبنا الطاهرة لدى سماع النشيد الوطني.

تعالوا معي نعيد للبنان كرامته وسيادته وعنفوانه كعنفوان الارز. تعالوا نسترجع دور لبنان الحضاري والثقافي منارة اشعاع للشرق والغرب. تعالوا نسترد ما أخذ من لبنان من موقعه كبلد استقطاب وكسويسرا الشرق. تعالوا نكرّس وطننا الجميل، وطن حوار يؤمه الجميع، لا ساحة تنابذ وشتم.

تعالوا معاً نستعيد الديمقراطية الحقيقية ونترك جانباً الاصطفا المقيت والتجاذب الاعمى. هل تستطيع؟ نعم، معاً نستطيع.

فالاستقامة والشفافية والاصلاح كلها موجودة في كل بيت من بيوت لبنان، والابطال والمقاومون موجودون عند كل الاطراف والاحزاب والعائلات. فسهولنا وجبالنا تعج بهم.

الجميع يتقنون ثقافة الحياة وليس فريقاً من دون فريق. أولم توصف بيروت بباريس العرب؟

كثيرون على مرّ العصور ثاروا من اجل الارز وانتفضوا من اجل الاستقلال.

” لا خوف على الوطن ان يؤخذ او يُرتهن، لأنه استعاد موقعه على خريطة العالم واصبح التعاطي معه من دولة الى دولة. “

لا تسمحوا لأحد باحتكار هذه القيم وهذه الصفات، فهي من سمات الشباب اللبناني الذي استطاع ان يبني دول العالم قاطبة وقد التقيتهم في دنيا الاغتراب وافتخرت بهم.

لا تسمحوا لأحد بأن يفرّق هؤلاء، بل تعالوا نناديهم ونجمعهم في صفوف واحدة موحدة. فالزمن لمصلحتهم والزم من لمصلحتنا. لا خوف على الوطن ان يؤخذ او يُرتهن، لأنه استعاد موقعه على خريطة العالم واصبح التعاطي معه من دولة الى دولة.

خطاب القسم التزم به كعهد امام الله وامامكم.

عشتم وعاش لبنان

دولة رئيس مجلس النواب،
دولة رئيس مجلس الوزراء،
اصحاب الغبطة والسماحة والمعالي والسيادة والسعادة،

الافطار الرمضاني السنوي
القصر الجمهوري - ٩ ايلول ٢٠٠٨

من دواعي سروري ان نلتقي هنا في مناسبة شهر الصيام، شهر الخير والفضيلة الذي ترتقي فيه نفوس المؤمنين الى ذرى القيم التي نادى بها رسول الله وهي الاعتصام بالكلمة السواء والامر بالمعروف والنهي عن المنكر والانتصار للمظلوم على الظالم وإطلاق يد الرحمة.

هذه الفضائل تدعونا جميعاً إلى الكف عن التحريض والاتهامات والتمسك بالمصالحة ونبذ الاحقاد التي تلتهم لقمة الفقراء وفرحة الاطفال في باب التبانة وجبل محسن، في شيخ لار، في تعلبايا وسعدنايل، في بيروت، في الجنوب وعين الحلوة وغيرها... في كل لبنان.

فالمصالحة هي شجاعة وإقدام وقلوب اللبنانيين وبيوتهم منفتحة عليها ومفتوحة لها، وبيت الشعب، اعني قصر بعبدا، متشوق كذلك لاحتضان الشجعان المبادرين. فدماء الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن الوطن واستقلاله تستصرخ ضمائرنا لإتمام هذه المصالحة بغية التمكن من درء الأخطار التي تواجهنا. ولا يسعني في هذه المناسبة الا ان احيي الشجعان الذين بادروا الى المصالحة في الشمال ووقعوا "وثيقة طرابلس"، وهذا مثال يجب أن يحتذى به، وحافز للقوى العسكرية والأمنية كي تعمل على تحصين هذا الاتفاق والضرب بيد من حديد، كل من يحاول الإخلال به.

”إن مصلحة إسرائيل هي ان يبقى لبنان متوتراً أمنياً ومشردماً سياسياً.“

ايها الكرام،

بعدما تمكن لبنان من تحرير معظم أراضيه وصد عدوان تموز ٢٠٠٦، ما زال الخطر الأبرز هو التهديدات الإسرائيلية الدائمة والمستجدة التي هي بالإضافة إلى كونها خرقاً فاضحاً للقرارات الدولية، تشكل استهدافاً مباشراً لسيادتنا ومؤسساتنا.

إن مصلحة إسرائيل هي ان يبقى لبنان متوتراً أمنياً ومشردماً سياسياً، بما يسهل عليها سعيها



لتمرير المخططات والمؤامرات والتوصل من تنفيذ القرارات الدولية الملزمة وأبرزها القرار ١٧٠١ .

أما الخطر الثاني الذي لا يقل سوءاً عن الإرهاب الإسرائيلي، فهو الإرهاب الدولي الذي يطاول العالم ولبنان بأوجه مختلفة، من طريق ارتكاب الاعتداءات والمجازر تحت شعارات ينبذها الدين وهو براء منها، لان الديانات السماوية تدعو إلى المحبة والتسامح.

والخطر الثالث هو الاستمرار في حرمان اللاجئين الفلسطينيين حقهم في العودة إلى وطنهم، حيث لا يمكن للبنانيين والفلسطينيين ان يرضخوا لأي أمر واقع تفرضه إسرائيل.

فالدستور اللبناني ينص في مقدمته على رفض التوطين والتجزئة والتقسيم. وهذا ميثاق وطني ووثيقة دولية التزمت بها الامم المتحدة كما يلتزم بها جميع اللبنانيين وممثلوهم في المجلس النيابي وحكومتهم، ورئيس الدولة من منطلق مسؤوليته كرمز لوحدة الوطن وحامي لدستوره واستقلاله وسلامة أراضيه.

” ان الحوار يجب ان لا يستثني احداً ولكن آلياته تتحدد بحسب المعطيات المتوافرة وبالتوافق بين شركاء الوطن.“

ايها الاجلاء،

هذه الأخطار كلها يفترض أن تكون موضع نقاش وطني لتأكيد الموقف الرسمي والقيادي منها وتصليب الإرادة الوطنية الجامعة حيالها.

وجميعنا حريصون في هذا المجال على ان لا تشوب انطلاقة الحوار أي شائبة كي تتسحب آثاره إيجاباً على اللبنانيين وتفتح الباب واسعا امام فرص النهوض الحقيقي. ان الحوار يجب ان لا يستثني احداً ولكن آلياته تتحدد بحسب المعطيات المتوافرة وبالتوافق بين شركاء الوطن.

وفي هذه المناسبة الوطنية الجامعة أدعو السادة الكرام الذين وقعوا اتفاق الدوحة والتزموا استئناف الحوار برئاسة رئيس الجمهورية، الى الاجتماع هنا في قصر بعبدا بتاريخ ١٦ أيلول ٢٠٠٨ الساعة ١١ قبل الظهر.

ايها السادة،

فلتتضافر أيدينا من اجل قيام وطن نحلم به جميعاً وعلى قياس طموحات شعبنا الذي يطلب وينتظر منا المزيد من الجهد والتعاون، لأنه شعب يستحق كل خير ونحن في شهر الخير والبركات.

اهلا وسهلاً بكم وكل عام وانتم بخير.

دولة رئيس مجلس النواب،
دولة رئيس مجلس الوزراء،
دولة الرئيس المكلف،
أصحاب الدولة،
أصحاب الغبطة والسماحة والمعالي والسيادة والسعادة،
أيها الحضور الكريم،

الافطار الرمضاني السنوي
القصر الجمهوري – ١ ايلول ٢٠٠٩

الإفطار الرسمي الثاني في القصر الجمهوري – بعدا بتاريخ ١ ايلول ٢٠٠٩.

لفت فخامة الرئيس في كلمته إلى وجوب مباشرة عملية الإصلاح ومقاربة الاشكالات الدستورية التي تعوق عمل السلطات الدستورية كافة بما فيها رئيس الجمهورية.

في نهارات هذا الشهر الفضيل ولياليه ترتفع قلوب اللبنانيين في صلواتها وتأملاتها إلى من أسس الحياة على فرح التعاون والتعاقد والعطاء الزاخر بالمحبة.

وأنا على يقين بأن لقاءنا في هذا الغروب، حول مائدة الشراكة الروحية والوطنية بين المسلمين والمسيحيين، يجسد أبهى تجليات شهر رمضان المبارك، وإرث لبنان الأصالة والتنوع ووحدة القلوب والمصير والرؤية.

في العام الفائت وفي مثل هذه المناسبة المباركة، كنا نتلمس طريقنا نحو الاستقرار السياسي والأمني. فأسدنا الستار على الحوادث المتتلة بين طرابلس وعكار وسعدنايل وتعلبايا والجنوب وعين الحلوة وغيرها .

” كرست طاولة الحوار منطق التواصل في السعي لإيجاد حلول عادلة وعاقلة للمسائل المطروحة على مساحة الوطن.“

وأعلننا من هذا المكان بالذات انطلاق طاولة الحوار الوطني التي انكبت على مناقشة الاستراتيجية الدفاعية ومواكبة السلطات الدستورية والمؤسسات الوطنية في جهودها المبذولة لتجاوز الاستحقاقات الكبرى والأزمات التي أحاطت بنا. ونذكر بشكل خاص الحرب الهمجية على غزة والتهديدات الإسرائيلية والتجاذبات والانقسامات السياسية الإقليمية والعربية والأزمة المالية العالمية والانتخابات النيابية. وقد كرست طاولة الحوار قبل كل شيء منطق التواصل والحوار في السعي لإيجاد حلول عادلة وعاقلة للمسائل المطروحة على مساحة الوطن. ولاقى عملها ارتياحاً لدى المواطنين. وأثبتنا أن ما يمكننا إنجازه معاً مجتمعين أكبر بكثير مما يمكننا تحقيقه منفردين. يطل علينا شهر رمضان المبارك اليوم وقد استعدنا السلم الأهلي وثقة العالم بنا وكذلك ثقة اللبنانيين المقيمين والمغتربين. وانطلقت عجلة الاقتصاد والنمو تبشر بمستقبل واعد. فلا يجوز بأي حال من الأحوال أن نعود بعد الآن إلى الوراء.



أيها الكرام،

إذا كان حقّ الناس علينا السير قدما في التنمية والإصلاح فليس من حقنا التصرّف بوكالتهم لنا أو التفريط بأمنهم ولقمة عيشهم.

فهل ترانا عاجزين عن تشكيل حكومة وحدة وطنيّة بعد ثلاثة أشهر من إجراء انتخابات نيائيّة ديمقراطيّة وشفافة ؟

أم أنّ الاستحقاقات الدوليّة وهموم الناس وأوضاعهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة لا تستأهل التضحية والتعاون للخروج بتشكيلة حكوميّة ترضى شؤون الوطن ؟

” إذا كان حقّ الناس علينا السير قدما في التنمية والإصلاح فليس من حقنا التصرّف بوكالتهم لنا أو التفريط بأمنهم ولقمة عيشهم.“

نعم، إنّ الاستحقاقات تدهمنا ويقتضي الاستعداد لها، للتخفيف من الأضرار التي قد تتأتى عن السوء منها وللإفادة من إيجابيات فرص الانفتاح والحوار السائدين.

لقد آن الأوان لكي يمنح كل واحد منا جزءاً من عنفوان شخصه ومصلحة فريقه لتعزيز عنفوان لبنان ووحدته وعزّته واستقراره.

فنتصدّى مجتمعين لمخططات العدو الإسرائيلي واعتداءاته المتتالية، ونضافر قدراتنا القوميّة في سبيل ذلك. كما نكافح الإرهاب ونحمي أهلنا والإنسانيّة جمعاء من غضبه وحقدّه. ونقطع أصابع الفتنة التي قد تمتد لتعبت بأمن عائلاتنا. وعلينا أيضاً واجب تأمين المستلزمات المعيشيّة والحياتيّة للمواطنين في ظلّ الغلاء المستشري والأوبئة الفتّاكة وانحسار المساحة الخضراء وتدهور البيئة. فتعمل على توفير المناخ الملائم للعمل والنمو ومعالجة تنامي الدين العام ونسهّل على أولادنا التعليم والطبابة وسبل التقدّم والارتقاء.

إضافةً إلى ذلك، فإنّ واجبنا القومي والوطني يفرض أن تكون لدينا حكومة تواكب مسعانا عشيّة

انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف هذا الشهر بالذات، كي نشهد لحقنا وموقعنا، خصوصاً أننا نتأهّب للانضمام إلى عضوية مجلس الأمن الدولي لعامي ٢٠١٠-٢٠١١ مع ما تحمل هذه المشاركة من أهميّة كبرى في الحفاظ على حقّ لبنان وعدم تجاوزه في أيّ حلّ قد يطرح ومنعاً للسير بأيّ تسوية قد تأتي على حسابه أو ضدّ مصالحه الوطنيّة.

فكيف نكون مدعويين إلى لعب دور فاعل في إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، وقد عجزنا لغاية الآن عن تأليف حكومة وحدة وطنيّة ينتظرها المواطنون؟

إنّ تقاذف تهم التعطيل والمماطلة في أجواء التشنّج السائدة لن يجدي نفعاً، بل سيزيد من حدّة الانقسام ولن يخدم مصلحة أيّ طرف من الأطراف.

” إذا كان الدستور الذي نلتزمه وندافع عنه هو حدود صلاحياتنا، فلا حدود لإرادة الوحدة الوطنيّة، التي تدفعنا إلى التضحية والمشاركة.“

أيها السادة،

إذا كان الدستور الذي نلتزمه وندافع عنه هو حدود صلاحياتنا، فلا حدود لإرادة الوحدة الوطنيّة، التي تدفعنا إلى التضحية والمشاركة وليس الاستئثار أو الانكفاء نحو المصالح الضيقة. لقد ناط الدستور برئيس الجمهوريّة حمايته والسهر عليه ولعب الدور الضامن للحياة الديموقراطيّة؛ كما أكّد أنّ الشعب مصدر السلطات؛ وأنّ عضو مجلس النواب يمثل الأمة جمعاء. ولم يغفل في أحكامه ضرورة التشاور بين الرئيس المكلف والنواب وكذلك التعاون مع رئيس الجمهوريّة لتأليف الحكومة.

لذلك، أدعوكم من موقع مسؤولياتي الدستوريّة وواجب المحافظة على وحدة الوطن إلى اتخاذ مبادرات ببناء وهادئة بعيداً عن الخطاب المتشنّج ومن خلال الحوار المباشر لتسهيل تأليف حكومة تخدم الخير العام.

الافطار الرمضاني السنوي القصر الجمهوري – ٢٦ آب ٢٠١٠

الإفطار الرسمي الثالث في القصر الجمهوري في بعيدا بتاريخ ٢٦ آب ٢٠١٠.



فلنعقد العزم ونسرع في تأليف الحكومة العتيدة لتأمين حسن سير المؤسسات ومباشرة عملية الإصلاح ومقاربة الإشكالات الدستورية التي أشرنا إليها مراراً بروح وفاقية، بغية سدّ الثغرات التي تعيق عمل السلطات الدستورية كافة بما فيها رئيس الجمهورية. وهذا يتطلب من الجميع وبلا استثناء التعالي على الأنانيات والمصالح الضيقة وتبادل تقديم التضحيات لمصلحة الوطن قبل كل شيء، لأنّ كل تأخير من الآن وصاعداً ينعكس سلباً على مختلف المستويات وفي شتى المجالات، وتالياً لا مصلحة لأحد على الإطلاق في ذلك حتى في عزّ الخلاف والخصام السياسي. ولنعمل على استكمال تطبيق اتفاق الطائف بغية الحفاظ على ميثاق العيش المشترك وترسيخه، وذلك بمواكبة حثيثة من طاولة الحوار الوطني التي ينبغي أن نعيد تأليفها بالتزامن مع هذه الاستحقاقات لمتابعة واستكمال الدور الذي أنشئت من أجله.

” حذار أن نفرط بدورنا الوطني فتنتفي حاجة الناس إلينا وتسود روح القبليّة وننقسم في إمارات متناحرة.“

أيها السادة،

يقول الإمام علي، في نهج البلاغة «من كثرت نعم الله عليه كثرت حوائج الناس إليه، فمن لم يقدّر فيها بما يجب، عرّضها للزوال والفناء». حذار أن نفرط بدورنا الوطني فتنتفي حاجة الناس إلينا وتسود روح القبليّة وننقسم في إمارات متناحرة بعيدة عن روح الديموقراطية ومنطق الدولة المدنية. وهذا ما لن يسمح به الشعب اللبناني ولن يسمح.

أهلاً وسهلاً بكم في هذا اللقاء الجامع وكلّ عام وأنتم بخير.

دولة رئيس مجلس النواب،
دولة رئيس مجلس الوزراء،
أصحاب الغبطة والسماحة والمعالي والسعادة،
أيها الحفل الكريم،

يسرّني أن أرحّب بكم متمنياً لكم ولجميع اللبنانيين استكمال أيام رمضانٍ هادئة غنيّة بالتقوى والتأمل وعمل الخير.

وإذ نستلهم معاني الرحمة والتسامح والمحبة في أيام الصوم المبارك، نلتقي في هذه الأمسية لنؤكد على إيماننا بحياتنا الوطنيّة المشتركة، والتزامنا بالقيم الروحيّة والإنسانيّة التي تُميّز لبنان في فرادته وتعدديته.

لقد أطلّقت الدعوة لعقد هيئة الحوار الوطني بمناسبة الإفطار الذي جمعنا في هذه القاعة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٩. وقد أثبتت الهيئة أهميتها وفائدتها ليس فقط من حيث سعيها المستمرّ لصياغة استراتيجية وطنيّة لحماية لبنان والدفاع عنه، بل لأنّها أرست نهجاً بين أعضائها وتجاه الرأي العام، يعزّز منطق الحوار والتوافق. فواكبت استحقاقات دستوريّة ووطنية كبرى وساهمت في ترسيخ مناخات التهدئة وتثبيت الاستقرار الذي لا هناء للشعب اللبناني دونه، ولا إصلاح ولا تنمية اقتصاديّة واجتماعيّة.

**” يتوجب علينا المضيّ قدماً في بناء قوة دفاعيّة وردعية ذاتية،
إلى جانب سعيها الموازي لتنفيذ القرار ١٧٠١ بكامل مندرجاته. ”**

كما لا يغيب عن بالنا أنّ جهد الدولة الإنمائي والعمراني يبقى محفوظاً بالمخاطر في ظلّ التهديدات الإسرائيليّة المتמادية ضدّ لبنان ومؤسساته وبنيتها التحتية، مما يستوجب علينا المضيّ قدماً في بناء قوة دفاعيّة وردعية ذاتية، إلى جانب سعيها الموازي لتنفيذ القرار ١٧٠١ بكامل مندرجاته، وتحصين الوحدة الوطنيّة، ومحاربة الإرهاب وتفكيك شبكات التجسس، وإقامة شبكة أمان سياسيّة ودبلوماسية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

من هنا دعوتي لتسليح الجيش، بُعيد تصدّيه البطولي للعدوانيّة الإسرائيليّة في «عديسة»، مدعوماً بجهوزيّة المقاومة واحتضان الشعب، مما يؤسّس لاستراتيجية دفاعيّة وطنيّة متكاملة تعتمد على مجمل قدراتنا الوطنيّة.

إنّ البرنامج الأساسي لتسليح الجيش يقع على عاتق الدولة. وسنعمل على إقراره في الأسابيع المقبلة. وتبقى الحاجة إلى مساعدات الدول الصديقة والشقيقة لتمكين الجيش، بعيداً عن أيّة شروط عليه، من تعزيز ثوابته المتمثلة بعقيدته العسكريّة وتمسّكه بالقيم الديمقراطية وتصدّيه للتعصّب والإرهاب. أما مساهمات المواطنين الطوعية، فهي تهدف، فيما تهدف، إلى إظهار التفاف الشعب حول جيشه، مع ما يستتبع ذلك من تعزيز للشعور الوطني، ومن بلورة لأطر تأثير معنوي وسياسي ايجابي في هذا المجال على حكومات الدول.

**” أن نهج الحوار والتوافق هو السبيل الوحيد الكفيل
بوقف التشجّج وتثبيت السلم الأهلي ودرء الأخطار. ”**

أيها السادة،

حفلت الأسابيع الماضية بالأنشطة والأحداث التي أكدت على أنّ نهج الحوار والتوافق هو السبيل الوحيد الكفيل بوقف التشجّج وتثبيت السلم الأهلي ودرء الأخطار وإيجاد المقاربات الهادئة والمناسبة لمعالجة المسائل أو المشاكل الطارئة.

والواقع أنّ رسالة التلاقي بين اللبنانيين على تعدّد معتقداتهم الدينيّة، من خلال التفاعل بين الأديان والمذاهب، تؤهّل وطننا للقيام برسالة حضاريّة في الشرق والغرب، على نقيض النموذج الإسرائيلي الممعن في انتهاك حقوق الإنسان والحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وعلى نقيض العقائد المنطرفة الراضة للآخر.

والتحدي الذي يجب ان نرفعه على الدوام هو ان نثبت ان طوائف متعددة يمكنها ان تشترك معا في صلب نظام سياسي وديموقراطي وفقا لما هو الحال في لبنان، وليس فقط ان تعيش في ظل نظام ديموقراطي لا مجال لها او لبعضها للمشاركة فيه.

لذلك، لم يعد من الجائز أن نسمح لأيّ طرف أو ظرف أو حدث أن يدفع باللبنانيين نحو الفتنة الطائفية والمذهبية أو نحو طرق عيش تحجز المواطنين في غرف مقفلة ومنفصلة، وتحجب الرؤية، وتخنق الصوت والذاكرة، وتعمّم الخوف من الآخر والسعي للنيل منه وإغائه.

وبالتالي، فإنه لا يمكن للدولة ان تسمح لمثل الاحداث التي حصلت منذ يومين في شوارع العاصمة ان تتكرر في اية بقعة من بقاع لبنان، فإلى جانب المسؤوليات التي تقع على عاتق القيادات السياسية لتخفيف الاحتقان وتغليب نهج التهدئة فان القوى الامنية ستقوم بدورها بمؤازرة الجيش لمواجهة اعمال العنف وفرض الامن بصورة متشددة وصارمة وحالة المرتكبين الى المحاكم المختصة.

” يتوجب تنفيذ قرارات مؤتمر الحوار الوطني بشأن إنهاء السلام الفلسطيني خارج المخيمات ومعالجة قضايا الأمن والسلام داخل المخيمات.“

إنّ الخوف لا يصنع وطناً ولا دولة. وهو خوف مفتعل ومصطنع في جوهره في مطلق الأحوال. فإلى مزيد من الثقة ببعضنا البعض وبأنفسنا وبمقدرتنا على تخطّي الصعاب وحلّ المشاكل الطارئة عن طريق الحوار والاحتكام إلى المؤسسات.

لقد تمكّن المجلس النيابي منذ أيّام، من إقرار مشاريع قوانين مهمة، كمشروع قانون النفط الذي يفتح آفاقاً جديدة على صعيد قدراتنا الوطنية ويحيي لدى اللبنانيين آمالاً مشروعة بتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية؛ ومشروع القانون الخاص بشؤون اللاجئين الفلسطينيين.

ويهمّني أن أؤكد بهذه المناسبة، أنّه آن الأوان كي تكون علاقة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مع الدولة ومع الشعب اللبناني علاقة سليمة وهادئة. وهذا يتطلّب توفير مستلزمات، منها ما بوشّر بمعالجتها في المجلس النيابي بعيدا عن اي توجه قد يساعد على التوطين، ومنها ما نصّت عليها مقررات مؤتمر الحوار الوطني بشأن إنهاء السلاح الفلسطيني خارج المخيمات ومعالجة قضايا الأمن والسلاح داخل المخيمات، واحترام السيادة والقوانين اللبنانية النافذة.

وفي هذا المجال، علينا أن نأخذ دوماً في الاعتبار، المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق المجتمع الدولي، في مجالين اثنين:

- في مجال توفير الحاجات الحياتية والإنسانية الأساسية للاجئين الفلسطينيين أولاً، من خلال دعم ميزانية وكالة الأونروا التي أنشئت خصيصاً لهذه الغاية عام ١٩٤٨.

- وثانياً، من خلال إيجاد حلّ عادل وشامل لقضية الشرق الأوسط، وجوهرها قضية فلسطين، يؤكّد على حقّ العودة، وذلك استناداً لقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد والمبادرة العربية للسلام في جميع مندرجاتها، علماً بأنّ لبنان لن يوافق على أيّ حلّ قد يتم التوصل إليه في هذا المجال إذا ما حصل بمعزل عنه او بصورة متعارضة مع مصالحه الوطنية العليا.

” نحن مدعوون جميعاً إلى متابعة الجهد والعمل في ورشة الداخل والتقدّم نحو الإصلاح وبناء الدولة والمؤسسات.“

أيّها السادة،

نحن مدعوون جميعاً في هذا الشهر المبارك، إلى متابعة الجهد والعمل في ورشة الداخل والتقدّم نحو الإصلاح وبناء الدولة والمؤسسات، وإنجاز ما تمّ اعتماده في البيان الوزاري لحكومة الائتلاف الوطني بالتعاون مع المجلس النيابي.

وفي غمرة النقاش السياسي لا يمكننا أن ننسى بالطبع، أنّ لأبناء الوطن علينا حقّ الاهتمام للصيق بهمومهم اليومية والحياتية الملحة، حاضراً ومستقبلاً، في الخبز والدواء والمسكن والماء والكهرباء والكتاب ونظافة البيئة وسلامة الطرقات، خاصة وأنّ هناك مجموعة خطط ومشاريع إنمائية وقطاعية تنتظر التنفيذ ضمن الإمكانيات المتوافرة، وتعيينات إدارية باتت ملحة، وقد وضعت لها معايير واضحة تعتمد الأحقية والكفاءة وتعادل الفرص.

الافطار الرمضاني السنوي
القصر الجمهوري – ٢٠١١

الإفطار الرسمي الرابع في القصر الجمهوري في عيدا بتاريخ ١١ آب ٢٠١١.



أيها الأعزاء،

إذا كان اللبنانيون قد اتفقوا على أنّ لبنان وطن نهائي لجميع أبنائه، وأن لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك، فقد آن الأوان كي يعتبروا أنّ السلم الأهلي حالة دائمة ونهائية في لبنان، تكفلها الممارسة الديمقراطية، والميثاق الوطني، وتغليب المصلحة الوطنية على أية مصلحة شخصية أو فئوية، والاحتكام إلى الشرعية والمؤسسات الدستورية، واعتماد منطق الحوار والتوافق بعيداً عن منطق العنف، الذي لم يجلب للبنان واللبنانيين سوى الدمار والهجرة والتخلف والعوز.

”أن السلم الأهلي حالة دائمة ونهائية في لبنان،
تكفلها الممارسة الديمقراطية، والميثاق الوطني
والاحتكام إلى الشرعية والمؤسسات الدستورية.“

أدعوكم من موقع مسؤوليتي، كرئيس للبلاد، في هذه المناسبة الخيرة، للعمل الجاد كي يصبح التوافق في لبنان توافقاً دائماً لا ظرفياً وموقتاً، ولينبع من قناعات لبنانية ذاتية، لا أن ينتج فقط عن احتضان ودعم أخوين مشكورين، ويصبح العيش المشترك فعل إيمان متجدد ونهج حياة مستمر، فنحفظ الوطن، ويتعلق به أبنائنا، ويتشبثون بأرضه الطيبة، ويعود إليه مغتربوه بسعادة وفخر.

هذا ما أدعوكم إليه بكل ثقة واندفاع وعزم،

عاش لبنان،

وكل عام وأنتم بخير.

دولة رئيس مجلس النواب،
دولة رئيس مجلس الوزراء،
أصحاب الغبطة والسماحة والدولة والمعالي والسعادة،
أيها الأعزّاء،

لقاؤنا، غروب هذا اليوم الكريم من شهر رمضان المبارك، في مشهديّته ورمزيّته، تعبير عن روح التوافق والتكامل والإخاء التي تجمع مختلف العائلات الروحيّة اللبنانيّة، وفعل إيمان متجدّد بلبنان.

هو رسالة إلى اللبنانيين أولاً بأنّ بلادهم متميّزة في تنوّعها، قويّة بوحدتها، كريمة، عزيزة في استقرارها وتمسّكها بالثوابت والقيم؛

ورسالة إلى العالم الخارجي، بأنّ لبنان عازم وقادر دوماً على تعزيز الروح الميثاقية بين أبنائه، والتي تجعل منه، على صغر مساحته، بلداً، يحمل في قلب هذا الشرق وعلى ضفاف المتوسط، رسالة حريّة وعيش مشترك وانفتاح.

**” لبنان عازم وقادر دوماً على تعزيز الروح الميثاقية بين أبنائه،
والتي تجعل منه رسالة حريّة وعيش مشترك وانفتاح. ”**

هذا خيار وعهد، أخذناه على أنفسنا، ونتحمّل مسؤوليّة إنجاحه، منذ أن اتفقنا في العام ١٩٤٣، على إنشاء لبنان المستقلّ، على قاعدة الديمقراطية والتعددية والالتزام بأحكام الدستور وموجبات الميثاق الوطني.

أيها الأعزّاء،

تلوح في أفق الوطن مصاعب وتحديات لا يمكن الاستسلام لها أو ترك سبل حلّها لما يمكن أن تقضي إليه موازين القوى المتقلّبة.

وبصريح العبارة، فإنّ تطوّر الأحداث في محيطنا العربي، وتداعياتها الممكنة على النسيج اللبناني، وحال الترقب المترافقة مع مسار المحكمة الدوليّة الخاصة بلبنان، وما يعمل على تأجيجه من عصبيّات، وزرعه في ظهرنا ومن حولنا، من بذور فتنة طائفية ومذهبية، يثير قلقاً عميقاً لدى المواطنين بشأن

أمنهم وسلامتهم، ويتسبّب بانكماش على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، على الرغم من ثقتنا بحيويّة الاقتصاد اللبناني ومقدرته على التأقلم والنهوض، كما حصل حتى الآن. ويستدعي من قبلنا، وعياً لخطورة المرحلة، واستدراكاً للمخاطر المحدقة بالوطن وبسلمه الأهلي؛ فضلاً عن واجب التحسّب دوماً لعدوانية إسرائيل ومؤامراتها التي تستمر في اقامة الوب الوحدات السكنية الاستيطانية.

هذا ما سبق أن حرصت على توجيه العناية إليه، في مجال الدعوة إلى الحوار. وقد أظهرت المواقف والمشاورات التي أجريتها لغاية الآن، الحاجة الى المزيد من البحث والمتابعة بهذا الشأن.

الدعوة إلى الحوار، أيّها الأعزّاء، لا تهدف بطبيعة الحال الى تحسين شروط فريق بعينه في وجه فريق آخر، أو تغليب منطق على آخر، بل إلى التوافق على سبل معالجة المسائل الخلافية العالقة، واستشراف الحلول الممكنة للمشكلات المستقبلية قبل تفاقمها واستفحالها.

” الإقبال على الحوار فعل إرادة وطنية لا عملية تفاوضية يدفع إليها الأطراف دفعاً. ”

وحسبي أنّ الإقبال على الحوار، فعل إرادة وطنية، لا عملية تفاوضية، يدفع إليها الأطراف دفعاً، نتيجة ضغط الإرادات الخارجية أو الأحداث الدامية والمكلفة.

لذلك، ومهما تراكمت الصعوبات في وجه عملية بلورة الأطر المناسبة لإعادة إطلاق الحوار الذي أسعى إليه، فما زلت لا أرى بديلاً منه، ولا أرى خلاصاً من دونه؛ وسأستمرّ تالياً ببذل الجهود اللازمة سعياً لتوفير العناصر والشروط الكفيلة بإنجاحه.

أيّها الكرام،

إذا كان لا بدّ لنا من تحصين أنفسنا في وجه تداعيات سلبية ممكنة للأحداث في محيطنا العربي، فإنّه لا بدّ لنا كذلك من التأقلم مع ما قد تأتي به من وقائع جديدة وإيجابيات.

ذلك أنّ حركات الاعتراض المطليبة القائمة من حولنا، منذ شهور عدة، على تنوّع خلفيّاتها ودرجات حدّتها، ستؤدّي معالجتها المختلفة في نهاية المطاف، إلى تغليب منطق الإصلاح وإرساء قواعد الديموقراطية.

وإذا ما تقدّمت الدول العربيّة باتجاه الديموقراطية، فإنّه سيتوجّب على المسؤولين والمفكرين وقادة الرأي، إعادة قراءة موقع لبنان ودوره في هذا المجال، وبحث سبل تحسين ديموقراطيته التي كرّسها الدستور اللبناني منذ العام ١٩٢٦، وشابها مذ ذاك بعض سوء ممارسة وأداء.

صحيح أنّ لبنان جمهوريّة ديموقراطيّة برلمانيّة يحترم الاستحقاقات الدستوريّة والتداول الدوري للسلطة؛ إلا أنّ لبنان ملتزم كذلك بميثاق وطني، وبنظام يقوم على التعدديّة والحوار والبحث عن التوافق العام، وواجه طوال سنوات الاستقلال، أزمات وحروباً داخليّة، هدّدت أسس نظامه، وزعزعت ثقة اللبنانيين بما سبق أن توافقوا عليه.

”على لبنان إعادة قراءة موقعه وبحث سبل تحسين ديموقراطيته في ضوء تقدّم الدول العربيّة باتجاه الديموقراطية.“

لذلك، فإنّ واجب البحث الدائم عن الاستقرار والتوافق العام يحتاج أولاً من حيث المبدأ الى اطر حواريّة خاصة وربما دائمة؛ وإن كانت ديموقراطيّتنا، حمتنا في المطلق، على الرغم من شوائبها، من مخاطر كيانيّة مختلفة وجمة.

ومن أجل تحسين ديموقراطيّتنا، يتوجّب علينا، ثانياً، التوافق على قانون انتخابي جديد يعبّر بالصورة الفضلى عن رأي الشعب وتوازناته وتطلّعاته؛ قانون يراعي القواعد التي تضمن المناصفة والعيش المشترك بين اللبنانيين، ويؤمّن صحّة التمثيل السياسي لشتّى الفئات الشعبيّة وفاعلية هذا التمثيل؛ فيكون الشعب فعلاً، مصدر السلطات وصاحب السيادة، يمارسها عبر المؤسسات.

ومن أجل رفع منسوب الديموقراطيّة وتوسيع مجالاتها، يجدر بنا ثالثاً المضيّ قدماً في وضع تصوّر

شامل لموضوع اللامركزيّة الإداريّة، وصولاً لصوغ مشروع قانون يرفع إلى مجلس الوزراء، ومن ثمّ إلى مجلس النواب لاعتماده؛ فننجز فعلاً في التوفيق بين الوحدة، في ظلّ دولة مركزيّة وقويّة، والتنوّع الذي هو مصدر غنى وتمايز في لبنان، ونشرك المناطق والمجالس المحليّة في بناء الدولة والإنماء المتوازن على مساحة الوطن.

كما يتوجّب علينا دائماً وأبداً، العمل على تطبيق اتفاق الطائف بكل بنوده، ومواصلة بحث مواز، حول إمكانيات قيام الدولة المدنيّة، دولة المواطنة والحقوق والواجبات المتساوية التي تحلم بها أجيالنا الطالعة.

”يجدر بنا من أجل رفع منسوب الديموقراطيّة وتوسيع مجالاتها، أن نضع تصوّراً شاملاً لموضوع اللامركزيّة الإداريّة.“

أيّها الأعزّاء،

بدأت تبرز في عدد من دول الغرب بعض التيّارات المتطرّفة الداعية الى التزمّت والانغلاق ورفض الآخر، تمثّلت ذروة تعبيراتها في العمل الإجرامي الذي طاول عشرات الأبرياء اخيراً في النروج، البلد الذي يؤمن بالتعددية ويحترم القيم الإنسانية .

وتتالت في بعض دول الشرق خلال السنوات المنصرمة، الاعتداءات على دور العبادة، وبخاصة المسيحيّة منها، والتي أدّت إلى مقتل مئات المؤمنين المسلمين، وتهجير مئات الالف المواطنين، بعيداً عن أرض تجذّروا فيها، كطوائف ومجموعات ثقافيّة وحضاريّة، منذ أقدم العصور. وقد جاء آخر هذه الاعتداءات المشينة ليستهدف الكنائس في مدينة كركوك.

وبالرغم من أننا على يقين بأنّه ستغلب في مشرقنا العربي، لا محال، الروح المستنيرة والمتسامحة التي كانت في أساس نهضتنا؛ وبأنّ القوى الديموقراطيّة ما زالت هي الأقوى في الغرب في ظلّ دولة

القانون؛ فإنّه يقع في صلب رسالة لبنان، إضافةً الى واجب تحسين ديموقراطيته والثبات على موقعه كبلد ضامن للحريّات، العمل على تعزيز حوار الأديان والثقافات والحضارات، انطلاقاً من تجربته وخبرته الفريدة؛ وربط جسور تواصل وتكامل بين الشرق والغرب، وصولاً لتحقيق مقاصد العدالة والسلام والتقدّم التي تطمح إليها البشريّة جمعاء، بعيداً من اي شكل من اشكال التطرف والظلم والإرهاب.

” يقع في صلب رسالة لبنان العمل على تعزيز حوار الأديان والثقافات والحضارات، انطلاقاً من تجربته وخبرته الفريدة.“

أيها الأعزّاء،

سبق أن أكّد بيان القمة الروحيّة التي انعقدت في قصر بعبدا بتاريخ ٢٥ حزيران ٢٠٠٨، ومن بعدها في بركي بتاريخ ١٢ أيار الفائت، المبادئ الكفيلة بخدمة الخير العام.

وركّزت بيانات هيئة الحوار الوطني التي انعقدت في بعبدا اعتباراً من ١٦ أيلول ٢٠٠٨، على شروط الوفاق الوطني ومستلزمات الوحدة الوطنيّة والسلم الأهلي، إضافةً الى اهتمامها بموضوع الاستراتيجية الدفاعيّة؛ كما حدّدت البيانات الوزاريّة للحكومات المتعاقبة، الأسس الكفيلة بخدمة المواطن وحماية لبنان والدفاع عنه وعن سيادته الكاملة على أرضه وثرواته الطبيعيّة.

فليكن لقاءنا هذا المساء مناسبة كي نوّكد التزامنا جميعاً بالعمل من وحي هذه المبادئ والأسس، كلّ في مجال مسؤوليّاته واختصاصه، والسعي الجاد لتطبيق ما سبق واتفقنا عليه، وابتكار الحلول المناسبة للمشكلات العالقة أو المستجدة، انطلاقاً من واجب التمسك بالثوابت الوطنيّة والقيم، وتغليب المصلحة اللبنانيّة العليا على أي اعتبار فئويّ أو خاص. فلنقدم الآن، والوقت لم يفت، كي لا يطاولنا الندم، عندما لا ينفع الندم.

وقد أظهرت نقاشات فريقيّ الغالبية والمعارضة في مجلس النواب الأسبوع الفائت استعداداً للتوصّل إلى فهم مشترك للمصلحة العامة، ومقدرة على اتخاذ القرارات اللازمة في سبيلها، فتمّت المصادقة على مشروع القانون الخاص بتحديد المناطق البحريّة، وانفتحت أمام اللبنانيين آفاق مرحلة واعدة على الصعيدين الاقتصادي والتنموي. فلنثبث على مثل هذا التوجّه والعزم والالتزام، ولنعلّ دوماً شأن لبنان.

أهلاً وسهلاً بكم، وكلّ عام وأنتم بخير.

” ابتكار الحلول المناسبة للمشكلات العالقة أو المستجدة، انطلاقاً من واجب التمسك بالثوابت الوطنيّة والقيم، وتغليب المصلحة اللبنانيّة العليا على أي اعتبار فئويّ أو خاص.“

دولة رئيس مجلس النواب الاستاذ نبيه بري،
دولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ نجيب ميقاتي،
غبطة البطريرك مار بشارة بطرس الراعي،
نيافة الكاردينال البطريرك مار نصر الله بطرس صفير،
نيافة الكاردينال ليوناردو ساندري،
أصحاب الفخامة والدولة والمعالي والسعادة،
الأهل والأصدقاء،

بكثير من البهجة والاعتزاز المفعم بالأمل نستقبل هذا المساء غبطة البطريرك مار بشارة بطرس
الراعي، البطريرك السابع والسبعين للطائفة المارونية، لمناسبة الزيارة الراعوية التي يقوم بها إلى
أبرشية جبيل المارونية، هذه المنطقة الجميلة المتجذرة في التاريخ، التي أحبها ورعاها سنين طوالاً قبل
تبوُّه السدة البطريركية، وهي ما زالت تبادله المحبة وتكنّ له عميق التقدير والاحترام.

فأهلاً وسهلاً بكم غبطة البطريرك، راعياً موحداً وبتطيركاً جامعاً، بين أبنائكم ومحبيكم، وفي
هذه الدار بالذات، التي تجاور دار المطرانية منذ عقود طويلة، والتي التقت دائماً معكم على مقاصد
الإخلاص للوطن والتعلق المشترك بالثوابت والقيم.

” تجمعننا مقاصد الإخلاص للوطن والتعلق المشترك بالثوابت والقيم.“

وإذا كانت الطريق الضيقة التي تفصل جغرافياً البيت الوالدي عن دار المطرانية عنصر قرب وود
بين الدارتين؛ فإن المسافة الجغرافية الأبعد التي تفصل بعيداً عن بكركي لن تشكل بالتأكيد عنصر
بُعد وانقطاع، بل عنصر تواصل ولقاء مستمرين لتوحيد الصفوف وخدمة الخير العام.

لقد أعلنتم منذ اليوم الأول لتصبيكم غبطة البطريرك، وضع خدمتكم الراعوية تحت شعار
الشركة والمحبة؛ وبإدركتم سريعاً إلى العمل على جمع قادة الطائفة المارونية، بحثاً عن توافق على
رؤى مشتركة تحفظ الدور والكيان، في زمن التحديات والمخاطر والمتغيرات، وكمدخل للقاء وطني
شامل. وتجاوبتم مع الدعوة لعقد قمة روحية إسلامية – مسيحية في الصرح البطريركي للتأكيد على
خصوصية لبنان والتزامه رسالة الحرية والحوار والعيش المشترك؛ وباشركم سلسلة زيارات راعوية في
الوطن، وقريباً في دنيا الانتشار، مظهرين على الدوام اهتماماً خاصاً بفئة الشباب، وحرصاً عطوفاً
على أحوال المرضى والفقراء والمتألمين والمستضعفين.

عشاء على شرف البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي
عمشيت – ١٦ تموز ٢٠١١

ما يربط الرئيس سليمان بالبطريرك الراعي عميق يمتزج فيه الديني بالوطني، وانسجام
في الأفكار والتوجهات التي تصون لبنان. أقام فخامة الرئيس حفل عشاء في دارته في
عمشيت على شرف غبطة البطريرك لمناسبة الزيارة الراعوية التي قام بها إلى أبرشية
جبيل المارونية. أكد فخامته خلال الحفل على البحث عن رؤى مشتركة تحفظ للبنان الدور
والكيان.



ولم تتوانوا يوماً عن الدعوة لدعم الشرعيّة والمؤسسات الدستوريّة وتعزيز روح الوفاق الوطني وتحقيق مستلزمات العدالة والاستقرار والتنمية البشريّة المستدامة. فهنيئاً غبطة البطيرك هذه الهمة الرسوليّة العالية وهذا الالتزام الشجاع.

أيّها الأعزّاء،

لقد تمكّنا خلال السنوات الماضية من تحقيق قدر كبير من الاستقرار المعزّز للثقة والمحفّز للاستثمار وللنمو الاقتصادي، ولا شيء يمنع خلال الأشهر والسنوات القادمة، بالرغم من المخاطر والتحديات الكبرى التي تحيط بنا، من المحافظة على هذا الاستقرار والبناء عليه، إذا ما توفّرت الإرادة السياسيّة لذلك؛ وإذا ما احترمنا الاستحقاقات الدستوريّة، والتزمنا مبدأ التداول الديمقراطي للسلطة؛ واستمرينا بنهج الحوار واحترام الرأي الآخر، ونحن في بلد الحريّات؛ واحترمنا إلى المؤسسات الشرعيّة لحلّ أيّ إشكال أو خلاف أو نزاع؛ من دون أن ننسى واجب السعي لتحقيق العدالة الاجتماعيّة. وهذا ما نحن عليه عازمون وقادرون.

”علينا احترام الاستحقاقات الدستوريّة والتزام مبدأ التداول الديمقراطي للسلطة.“

ولئن كان الشعب اللبناني ما زال يتقبّل الجدل السياسي، على حدّته، وينجح التحريض في استنفار عصبانيّاته الفئويّة في بعض الأحيان، فإنّه سئم الاقتتال الداخلي على وجه التأكيد ولم يعد يجنح إليه. وهو بات يطمح بالدرجة الأولى، منذ انتهاء حروبه المنهكة، لإعادة بناء الدولة والمؤسسات، وصولاً لتحقيق الاستقرار الدائم والعزّة الوطنيّة والتنمية المستدامة.

في المقابل، لقد تمّ استهلاك وقت طويل لتشكيل حكومات ثلاث خلال السنوات الثلاث الماضية، وحال ذلك، إلى جانب التجاذبات السياسيّة داخل هذه الحكومات، دون تنفيذ معظم المشاريع التي تلبي حاجات المواطنين الأساسيّة، والتي نصّت عليها البيانات الوزاريّة المتتالية.

إلا أنّ الفرصة باتت متاحة اليوم، على ما نأمل، في ظلّ وجود حكومة تعمل تحت رقابة المعارضة، للمضيّ قدماً في تنفيذ المشاريع الحياتيّة التي طال انتظارها والتي هي حقّ طبيعي ومكتسب للمواطنين، فتنجح في الفوز بلقب الحكومة المنتجة، ويبقى للسياسة إطارها وللعدالة مسارها المستقلّ.

وبالرغم من كلّ ذلك، فإنّ نقاشات وسجلات الأسابيع الماضية أظهرت انقسامات سياسيّة حادّة، من شأنها إضعاف الروح الميثاقية في حال تفاقمها، وتعرض النسيج الوطني للاهتزاز.

وأظهرت بالتالي كم أصبح لبنان بحاجة لمصالحة حقيقيّة، ولحوار صريح وشامل، ولعمل سريع هادف لإعادة بناء عناصر الثقة بين قادته ومختلف مكّونات شعبه، خاصّة وأنّ النظام اللبناني يحترم التعدديّة ويحرص على التوافق في فلسفة تكوينه.

”المشاريع الحياتيّة حقّ طبيعي ومكتسب للمواطنين.“

وسعيّاً لذلك، سأبأشر سلسلة مشاورات في أقرب الآجال، مع قادة البلاد وممثلي الشعب، تمهيداً لبلورة وتطوير أطر حوارية مناسبة لحماية لبنان وتحسينه من المخاطر الداخليّة والخارجيّة، دون التوقّف عن المسعى الأساسي الهادف للتوافق على استراتيجيّة وطنيّة للدفاع عن الوطن. ومن المفترض بتهديدات إسرائيل الأخيرة ومطامعها بما تختزنه بحارنا من ثروات طبيعيّة أن تزيد من عزمنا على توحيد صفوفنا، من خلال حوار هادف وبنّاء.

من جهة ثانية، أظهرت تجربة السنوات الماضية جدية الإشكالات والثغرات الدستوريّة التي ساهمت في تعطيل آليّة عمل الدولة والمؤسسات وحالت بصورة خاصة دون تمكين رئيس الدولة من دفع الأمور باتجاه التحكيم والحسم عند الاقتضاء، بصفته الحاكم والحكم، ممّا دفع البعض إلى حدّ التشكيك بطبيعة النظام، وإبراز الحاجة لحوار وطني صريح وشامل يتمخّض عن رؤى وآليات حول كميّة تطوير هذا النظام والسماح له بالخروج من أزماته.

ويجدر بنا في الواقع أن نباشر بادئ ذي بدء، بالتحاور حول كيفية المضي في تطبيق وثيقة الوفاق الوطني في جميع بنودها، وحول سبل توضيح الإشكالات الدستورية، بشكل يسمح بتوزيع المسؤوليات بصورة رشيدة، ويحرر آليات الحكم وقدراته، ويعيد ثقة اللبنانيين بأنفسهم وبإمكانية قيام دولة قادرة وعادلة مسؤولة حصراً عن أمنهم واستقرارهم ورفاه عيشهم.

”يجدر بنا أن نباشر بالتحاور حول كيفية المضي في تطبيق وثيقة الوفاق الوطني، وحول سبل توضيح الإشكالات الدستورية.“

أيها الأعزاء،

إنه لمن دواعي السرور أن يتزامن هذا اللقاء مع الذكرى الخامسة والعشرين لارتقاء غبطة البطريرك بشارة بطرس الراعي إلى الرتبة الأسقفية، ومن دواعي الاستبشار بالخير والبركة أن يتزامن كذلك مع عيد القديس شربل، ابن هذه الأرض المباركة وشفيع لبنان.

نغتنمها مناسبة كي نرفع لله عز وجل آيات الشكر والعرفان وأحر الدعاء كي يحفظ غبطة البطريرك الراعي بدوام الصحة والهمة والعزم ولكي تتعزز في الوطن روح التوافق والتسامح والإخاء.

أختم بالتوجه إلى نيافة الكاردينال ليوناردو ساندري بالشكر على مشاركته لنا هذا التكريم، متمنياً عليه أن يرفع إلى قداسة البابا بينديكتوس السادس عشر احترامنا وامتناننا لاهتمامه الدائم بلبنان ودعائنا له بالعافية والنجاح في قيادة الكنيسة وشعبها على دروب الخير والمحبة والعدالة والسلام.

عشتم وعاش لبنان

ب- القسم الثاني: محطات مشرقة

الأسرى اللبنانيون المحررون من السجون الاسرائيلية
مطار بيروت الدولي – ١٦ تموز ٢٠٠٨

جاء تحرير الأسرى ثمرة لتضحيات كبيرة قدمها اللبنانيون على مذبح الوطن دموعاً ودماءً، واعتبر الرئيس سليمان خلال استقبال الأسرى المحررين في مطار بيروت الدولي أن هذه المناسبة اشراقة لمقاومة لبنان واللبنانيين.

محطات ومناسبات عدة، حرص الرئيس سليمان على جعلها حافزاً للبنانيين، لمزيد من الوعي لما يتربص بهم ولتجديد التمسك بالحرية والديمقراطية التي ضحوا من أجلهما لصون الوطن، كما أفرد حيزاً مهماً لمسألة الإصلاح والإثراء المتوازن.



ايها المقاومون المحرّرون، أحياء وشهداء،

عودتكم اليوم هي اشراقة لمقاومة لبنان واللبنانيين، وتعبير عن تمسك وطنكم بكرامة ابنائه، الاحياء والاموات، وتأكيد على ان النصر هو غلبة المتشبت بالحق والمواقف الوطنية، والمستعد لبذل كل التضحيات من اجلها، مهما غلت.

ولا يسعني هنا الا ان اشكر كل من عمل على تحقيق هذه العودة، بالرعاية والوساطة والتفاوض، فألبس بذلك ثوب النصر لنضالكم وصبركم، وصلابة اهلكم وعائلاتكم.

لقد اثبت اللبنانيون انهم جديرون بالحرية. وستثبت الايام الآتية كم هم اقوياء لتمسكهم بالحق، وشرفاء بالدفاع عنه حتى الاستشهاد، واحياناً الاسر.

”ان النصر هو غلبة المتشبت بالحق والمواقف الوطنية، والمستعد لبذل كل التضحيات من اجلها.“

ومع عودتكم اليوم، يتوق لبنان الى الملة ابنائه الى صدره. فلا بد ان تتحقق العودة الكاملة للمهجريين في الداخل، ويقفل هذا الملف المحزن نهائياً.

ولا بد ان نسعى الى عودة من هاجر الى الخارج بسبب ضيق الحال في البلاد، او من ابتعد قسراً او طوعاً عن ارضه واهله، تحت تأثير التضليل او الظروف الملتبسة التي افرزها الاحتلال الاسرائيلي، ففتح بعودتهم صفحة جديدة تطوي نغرات الماضي وسقطاته.

ولا بد من عودة المفقودين، او الكشف عن مصيرهم، كما جلاء الحقيقة عن ظروف من سقط شهيداً على مذبح لبنان ووطنيته، فأثبت باستشهاده وردة للحرية وفي مقدمهم اللواء الشهيد فرنسوا الحاج، وعلى رأسهم الرئيس الشهيد رفيق الحريري، الذي لا شك أنه يفخر اليوم من عليائه بهذا النصر، وهو من ابرز من حموا المقاومة حتى آخر لحظة من حياتهم.

وبعودة المفقودين وجلاء الحقيقة، ترتاح نفوس كثيرة، وتندمل معها جراح ما زالت تنزف الى اليوم.

أسروا اجسادكم طويلاً، لكن ارواحكم ظلت طليقة، وكرامتكم لم تداس، وتمردكم لم ينهزم.

ايها الابطال المحرّرون،

يشعر لبنان اليوم بالفخر والاعتزاز، ونحن نستقبل المقاومين العائدين من سجون الاحتلال، وفي مقدمهم عميد الاسرى سمير القنطار. ونرفع رؤوسنا افتخاراً بالشهداء الذين تعود جثامينهم الى تراب الوطن الذي افتدوه بالدم والشهادة، بعدما ظلت عظامهم تحرق تراب العدو بحثاً عن عزة تراب الوطن.

وإذ قلت ورددت أن فرحة تحرير الجنوب من الاحتلال لن تكتمل الا بعودة الاسرى والمعتقلين، اقول اليوم اكثر: فرحتنا تبلغ أوجها حين يستعيد لبنان سيادته الكاملة على ارضه في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا.

”ان من حق لبنان استرجاع ما تبقى من ارضه المحتلة بكل الوسائل المتاحة والمشروعة. وهذا حق تكرسه القوانين الدولية، ولن نتنازل عنه.“

وؤكد امامكم مجدداً، ان من حق لبنان استرجاع ما تبقى من ارضه المحتلة بكل الوسائل المتاحة والمشروعة. وهذا حق تكرسه القوانين الدولية، ولن نتنازل عنه. تماماً كما نتمسك بحق عودة الفلسطينيين إلى ارضهم، الذي تضمنه قرارات الأمم المتحدة.

ومفعول التحرير لا يكتمل اذا ظلت اسرائيل تحتل ارضنا بالألغام والقنابل العنقودية. والخطر، كل الخطر، من الغام من نوع آخر تحاول إسرائيل زرعها عبر الفتنة في الداخل، فتحصد بذلك بتشرذمنا، ما لم نستطع ان نحققه بالنار والاحتلال والأسر والتدمير.

فواجبنا ان نكون سداً لها في وعينا ووحدتنا، كما كنا سداً في مقاومتنا وتشبثنا بالأرض والحق.

احتفال على شرف فخامة الرئيس في وزارة الدفاع اليرزة – ٦ شباط ٢٠٠٩

أبى رفاق السلام إلا تكريم قائدهم لمناسبة اعتلائه سدة الرئاسة باحتفال تكريمي في وزارة الدفاع الوطني بتاريخ ٦ شباط ٢٠٠٩. أعاد الرئيس سليمان التأكيد على أن الجيش اللبناني هو العمود الفقري الذي عليه تبنى وترتكز مؤسسات الدولة.

أما أولئك الذين يشعرون بغربة وهم داخل وطنهم، لأي سبب كان، فأقول لهم إن وطنكم يحتاج اليكم، وانكفاءكم خسارة له ولكم.

”ولا بد ان نسعى الى عودة من هاجر الى الخارج بسبب ضيق الحال في البلاد، او من ابتعد قسراً أو طوعاً عن ارضه واهله.“

ايها الكرام،

لا بد لي ان أهني من كل قلبي العائدين اليوم الى كنف دولتهم السيدة، الحرة، والمستقلة. وأهنئ المقاومة على هذا الانجاز الجديد، شاكراً كل من ساهم في جعل تحرير الاسرى حقيقة راسخة.

واقول لسمير القنطار ورفاقه المحررين، ان من حقهم ان يعتزوا بوطنهم وشعبهم وجيشهم ومقاومتهم، ودولتهم التي لا تتنازل عما هو حق وواجب.

عودتكم نصر جديد، والمستقبل معكم لن يكون الا مسيرة مضيئة نحقق عبرها سيادة الارض، وحرية الشعب، وحضارة السلام.

عشتم، عاش لبنان.



اود ان اتوجه بالشكر الى العماد جان قهوجي لهذا اللقاء الذي ارجعني الى ذكريات عزيزة جداً على قلبي. والمشاهد التي تابعتها خلال الفيلم الوثائقي، كانت لأحداث كان لي شرف الحضور فيها، وقيادة المؤسسة العسكرية خلال هذه المرحلة. ولكنني أؤكد ان هذه الانجازات هي من صنع قيادة الوحدات وضباط الجيش الذين بقوا متماسكين وموحدين. وقد كنا نؤكد على الدوام انه اذا بقي ضباط الجيش مع بعضهم البعض سيبقى الوطن. وبالفعل، فإن بقاء الضباط والجنود جنبا الى جنب، طوال الفترة السابقة قد ساهم في الحفاظ على الوطن واحداً موحداً.

كنا نقول ايضا ان الجيش هو العمود الفقري الذي عليه تبنى وترتكز مؤسسات الدولة، وبه ترتبط هيئات المجتمع المدني، وقد بقي الجيش كذلك، وصمدت الدولة واجتاز الوطن مشاكله الصعبة.

”الجيش هو العمود الفقري الذي عليه تبنى وترتكز مؤسسات الدولة، وبه ترتبط هيئات المجتمع المدني.“

اليوم انطلقت مسيرة بناء الدولة على الرغم من كل الصعوبات، وهي عديدة، التي تحيط بهذه العملية، منها صعوبات اقليمية واخرى دولية متمثلة بالأزمة المالية. لكن هذه المسيرة قد انطلقت، مرتكزة بشكل اساسي على العمود الفقري الذي لا يزال يشكله الجيش اللبناني.

على الرغم من ذلك، يبقى الخطر نفسه قائماً على لبنان، والذي يتمثل بإسرائيل التي تريد دائماً ان تنزع دوره، لكنها لن تستطيع الى ذلك سبيلاً، واسقاط صيغته التي هي نقيض خطتها وسياساتها القائمة على رفض الاعتراف بأي مبادرة للسلام، كما على رفض اعادة الحقوق لأصحابها، ورفض حق عودة الفلسطينيين الى ارضهم، حتى انها ترفض الاعتراف بدولتهم. والاكثر من ذلك، فإنها تسعى الى تهجير الفلسطينيين من غزة، وقد ارتكبت لأجل تحقيق هذا الهدف ابشع الجرائم. كما انها تحاول طرد الفلسطينيين من القرى والمدن التي كانوا يعيشون فيها منذ زمن، ومن بينهم عرب ٤٨ الذين لا يزالون داخل اسرائيل. كل ذلك، من دون ان تغيب عن بالنا التهديدات اليومية التي تطلقها، والتي نعتبرها خروقات للقرارات الدولية لاسيما القرار ١٧٠١، لأن لهذه التهديدات تأثيرات سلبية عدة على المناعة الوطنية كما على الاقتصاد الوطني وفرص الاستثمار في لبنان. واليوم تتطور

التهديدات لتبلغ حدّ التهديد بقصف مراكز الجيش والابنية الحكومية، ذلك ان اسرائيل تدرك ان قوة لبنان هي في جيشه، وهي لذلك تطلق تهديداتها بحق وزارة الدفاع.

لمرات عدة سبق لنا ونبّهنا من ان مقصد اسرائيل هو تدمير الجيش وضربه. في تموز ٢٠٠٦، كانت تهدف الى زعزعة الوطن من خلال ضرب الجيش. ففي اعتقادها ان العسكريين سوف ينقسمون بين من لا يريد الحرب وآخرين يريدون الدفاع عن لبنان. لكن العسكريين بقوا موحدين، وتحذّوا اسرائيل معاً، ما ادى الى هزيمتها على يد المقاومة والجيش الذي دعم هذه المقاومة بقوة وساهم في فكّ الحصار السياسي المضروب عليها بشهادته الذين سقطوا وبثكناته التي قصفت.

”يستطيع لبنان الموحد التصدي لإسرائيل، وهو عنوان المقاومة الحقيقية ضدها.“

في الوقت الذي يستمر فيه الخطر الاسرائيلي على لبنان، هناك ايضا خطر ثان يهدده ناتج عن الاول ويتمثل بالتفرقة بين اللبنانيين وتفكيك وحدتنا الوطنية. وهذا الخطر هو ايضا مقصد اسرائيل، لأن لبنان الموحد يستطيع التصدي لإسرائيل، وهو عنوان المقاومة الحقيقية ضدها.

ويتمثل الخطر الثالث على لبنان بالإرهاب الذي حاربه الجيش اللبناني ببسالة بشكل لم يعهد له مثيل. وقد سقط لنا شهداء كثر في محاربته. ونحن علينا ان نبقي اوفياء لدمائهم، وجيشنا بقي وفيا لهم وحافظ على وحدته، على الرغم من كل الصعوبات التي اجتازناها معاً. وانا اعرف انه كان بوذكم القيام بأكثر من ذلك، لكن ما قمتم به كان من افضل الممكن، واستمر الجيش على الاداء عينه والمواقف نفسها طيلة الفترة التي تلت معركة نهر البارد والتي انتهت بعد ذلك الى انتخاب رئيس جديد للجمهورية. والجيش، اثناء القيادة الانتقالية له بقيادة اللواء الركن شوقي المصري، وفي القيادة الحالية بأمرة العماد جان قهوجي، ما يزال يؤدي دوره الوطني بشكل ممتاز، ولا يزال يعتمد عليه في استمرار مسيرة الدولة وتطويرها.

تجاه كل هذه الاخطار، تبقى المؤسسات العسكرية والامنية الاساس في الحفاظ على مسيرة الدولة وحمايتها وتحصينها من كافة الاخطار. والجيش هو على رأس هذه المؤسسات، وعليه تالياً ان يحافظ

على وحدته وعقيدته العسكرية. لقد سقطت مقولة الخوف من انقسام الجيش. ان ولاء الجيش وضباطه هو كما قال العماد قهوجي، وانا اعرف ذلك، للمؤسسة والوطن. ان هذا الولاء ليس لرئيس الجمهورية ولا لأي زعيم آخر. القيادة هي الاساس، ونحن نثق ثقة مطلقة بالقيادة الحالية. فلا يتوقف احد عند اي انتقادات تحصل. في الدول الديمقراطية، هناك انتقادات دوماً. في دول اوروبا مثلاً هناك انتقادات تطاول المؤسسة العسكرية اكثر من هنا. لذلك نحن علينا ان نستمر بواجبنا وبعملنا من دون ان نتأثر بأي انتقادات سياسية، لأن هدفها سياسي.

” جيشنا الوطني هو اليوم المثال الاهم في العالم لمعرفة كيف بالإمكان أن تجتمع طوائف عدة للقيام بمهام واحدة.“

ان الجيش اجتاز صعوبات جمّة ولم ينقسم، كما لم تنقسم القوى الامنية الاخرى لأنها مرتبطة بالجيش. اليوم لدينا ثقة جامعة بأنه مهما حدث فلن ينقسم الجيش. ونحن مدعوون للمحافظة على هذه الثقة وهذه الميزة بعملنا واندفاعنا ووطنيتنا. فجيشنا الوطني هو اليوم المثال الاهم في العالم لمعرفة كيف بالإمكان ان تجتمع طوائف عدة للقيام بمهام واحدة. لقد حارب جيشنا اسرائيل والارهاب معا، وهو حافظ على الامن وحمل التظاهرات والقيم الانسانية والحريات العامة وحقوق الانسان مبتعداً عن الطائفية والتعصب، بجنوده المنتمين إلى طوائف عدة، ومن خلال ممارسة هي من الافضل بين جيوش العالم.

من هنا، الثقة العارمة بالجيش، وهي ليست ثقة وطنية فحسب بل دولية كذلك. ولقد تسنى لي التأكد من ذلك خلال الجولات التي اقوم بها الى الخارج. وهذا ما سمح بوصول المساعدات إلى الجيش.

ان هذه المساعدات هي نتيجة عامل ثقة بالجيش، انتم اهل لها ومدعوون للمحافظة عليها. بالطبع ان كل من يساعدنا انما يقوم بذلك من دون شروط. نحن نتقبل دوماً المساعدات العسكرية ولكن دون اي شرط سياسي. ان الدولة والحكومة اللبنانية تتحملان مسؤولية السياسة اللبنانية، لذلك لا نقبل اية شروط لتسليح جيشنا، وهذه الشروط لن نقبلها في موقفنا من الجيوش او الدول الاخرى،

وبالتحديد علاقتنا مع الجيش السوري الذي تجمّعنا به العقيدة الواحدة ضد العدو الاسرائيلي، والذي كان الى جانبنا وساعدنا عندما كان جيشنا بحاجة الى المساعدة. واليوم علينا ان نبقي علاقة تنسيق معه، بما يخدم امن لبنان وامن سوريا، من دون اي تدخل بالطبع من قبل احد بأمر الآخر، انما بشكل متكافئ وحقيقي، كما تستحق العلاقة ان تكون بين دولتين شقيقتين وجارتين تجمعهما اهداف واحدة تتلخص بالتصدي لعدو واحد هو اسرائيل.

لكن المساعدات التي تأتي من الخارج لا تعفي الحكومة من واجباتها تجاه الجيش. فالجيش بوجه الخصوص، كما القوى الامنية، بحاجة ماسة الى مساعدات كبيرة على كل المستويات، بدءاً بتعزيز اوضاع عديده وعناصره من ضباط ورتباء وافراد ومتقاعدين، وشهداء وعائلاتهم، وصولاً الى تجهيزه بالعتاد اللائق به. لن نهمل ابداً هذه الاهداف، وسنبذل جهودنا في سبيل تطبيق خطة تسليح الجيش، وتأمين مستشفى عسكري لائق به. لكن الصعوبات المالية المحيطة بلبنان والعالم حالياً تؤخر هذه الخطوات، ولكن لا بد من ان تعطى الجيش والمؤسسات الامنية حقوقهم، من أجل ترسيخ استقرار الوطن.

” ان الدفاع عن الارض والوطن ضد العدو الاسرائيلي، بالتفاهم مع المقاومة، والتصدي للإرهاب من دون خوف او تردد هما من اولى هذه مهام الجيش.“

مهام الجيش كثيرة ومتنوعة. هكذا تركته، واليوم اصبحت اعباءه في ازدياد. لكن الاداء جيد، وهذا ما يجب ان يحفزكم للاستمرار في عطائكم.

ان الدفاع عن الارض والوطن ضد العدو الاسرائيلي، بالتفاهم مع المقاومة، والتصدي للإرهاب من دون خوف او تردد هما من اولى هذه المهام. وقد اثبت الجيش انه لا يخاف، وهو يضحى بالغالي كي ينفذ الوطن ومنعته.

من مهام الجيش ايضا حفظ الامن ومؤازرة قوى الامن الداخلي في ذلك. فالأمن هو ملح الاقتصاد ومن دونه لا ينتعش الوطن، ولا تأتي اليه الاستثمارات ولا تصان الحريات العامة فيه.

ان الامن اساسي للانتخابات التي نحن مقبلون عليها. على المؤسسات الامنية كافة، والجيش بصورة خاصة، ان تثبت مصداقيتها الكاملة خلال هذه المرحلة. عليكم اذاً ترسيخ هذه المصداقية وتعزيزها. فهذه الانتخابات سوف تعطىكم مصداقية لسنوات عدة. انا اعرف التوجيهات التي تتلقونها من رؤسائكم ومن قائد الجيش. عليكم بذل جهد خاص لعزل الجيش عن التعاطي السياسي. على الضباط، وتحديدًا ضباط المخابرات، التصرف بشكل مدروس للغاية كي يشعر المواطنون ويدركوا انكم لا تتعاملون في الانتخابات، فلا تتركوا للصدف ان تحمل إليكم بعض الاشكالات. هذا الامر اقوله لكم ولقوى الامن الداخلي وللأمن العام ولأمن الدولة ولكافة المسؤولين.

ان المسؤولية في الانتخابات مشتركة، وهي كذلك ملقاة على عاتق الادارة والقضاء، بحيث يتطلب الامر تجردا كاملا من قبل المسؤولين ومراعاة للمصلحة الوطنية قبل المصلحة الشخصية. ان الوطن لا يربح ابدا من خلال مصلحة الاشخاص.

” ان الوطن لا يربح ابدا من خلال مصلحة الاشخاص. ”

انا متأكد انكم ستقومون بعملكم بشكل جيد. ولدي ثقة كبيرة بكم وبقيادتكم، كما بالوزراء المولجين بهذا الامر، وهم مشهود لهم بالنزاهة والتجرد، والاهم ان لا مصالح خاصة لهم يطلبونها من مؤسساتكم. انا متأكد مما أقوله، من خلال تجربتي مع وزيرى الدفاع والداخلية الحاضرين بيننا.

لقد بدأت مسيرة الدولة تعطي ثمارها، ومظاهر الدولة المدنية المكونة من مؤسسات دستورية: رئيس الجمهورية، ومجلس وزراء ومجلس نيابي، ظاهرة للعيان بالنسبة للخارج. هناك اذا مؤسسات تعمل وتتخذ قرارات. بالطبع ان المطلوب اكثر بكثير، ولكن لا تنسوا ان الممارسة الديمقراطية في لبنان قد تعطلت لفترة، وها اننا نعتاد من جديد عليها، عاملين على حل مسائلنا من داخل بيتنا، توصلنا الى قواسم مشتركة تفيد اللبنانيين جميعا.

ان الحوار الوطني الذي تشكل هيئته من رئيس الجمهورية ورئيسي مجلسي النواب والوزراء ورؤساء الكتل النيابية، مفيد للغاية. وطاولة الحوار يمكن ان تكون نسخة عن هيئة الغاء الطائفية السياسية

المنصوص عنها في الدستور، وتتشكل في الطريقة عينها.

يمكن لطاولة الحوار أن تعالج امورا كثيرة، والمواطنون يسألون اين اصبحت الاستراتيجية الدفاعية. ان مثل هذه الاستراتيجيات لا تبنى بالارتجال بل على قوائم اساسية هي القدرة العسكرية، والقدرة القومية - الاقتصادية، والسياسة. انتم تدركون القدرة العسكرية للجيش والمقاومة، وقدرتنا الاقتصادية هي في طور التحسن، اما الوضع السياسي فلم يستقر بعد. انتم تشاهدون كيف يتبدل الوضع من حولنا، فبالأمس كانت هناك مفاوضات توقفت اليوم. ونحن، قبل الذي حصل في غزة كنا نناقش في طريقة معينة، وبات علينا اليوم ان نناقش بشكل مختلف.

إزاء حرب غزة، تم تطبيق امر بديهي في الاستراتيجية التي نسعى اليها، من دون ان يكون مكتوباً، ويتلخص في كيفية منع الجرائم المرتكبة في غزة من التأثير على الوضع اللبناني. لقد قام الجيش بدوره، وكانت المقاومة جاهزة للمشاركة في الدفاع عن لبنان في حال تم الاعتداء عليه او احتلال جزء منه. هذا التفاهم بين الجيش والمقاومة يشكل اساساً صالحاً لبناء الاستراتيجية الدفاعية.

” المهم يبقى في المحافظة على وحدتنا والعمل على تحسين اوضاعنا وتحسين لبنان، بحيث لا تنعكس اي اخطار علينا. ”

كل الخطوات التي نقوم بها تنعكس ايجابا على الوطن، والتقدم كبير جدا. ولكن امامنا الكثير من المعضلات التي علينا ان نحلها. المهم يبقى في المحافظة على وحدتنا والعمل على تحسين اوضاعنا وتحسين لبنان، بحيث لا تنعكس اي اخطار علينا، واذا ما حصلت ايجابيات اقليمية نستفيد منها.

انا مؤمن جداً بالدور الذي تقومون به، واشجعكم على المضي قدماً والافتخار بمواقفكم. وانا مطمئن ان القيادة، بعهدة العماد جان قهوجي هي في اياد امينة.

عشتم! عاش الجيش! وعاش لبنان!

حفل اتحاد بلديات جبيل وبلدية عمشيت لمناسبة الذكرى السنوية الاولى
لتولي فخامة الرئيس سدة الرئاسة
عمشيت - ٢٧ آيار ٢٠٠٩

إنهم أبناء مدينته وبلدته الذين أحبهم وأحبوه فكرموا في مجمع «إده ساندس» بتاريخ
٢٧ آيار ٢٠٠٩، وخاطبهم داعياً أمامهم إلى التمسك بالمؤسسات الشرعية الدستورية لأنها
يجب ان تبقى القاسم المشترك بين اللبنانيين.

لأن القسم عهد والعهد التزام.

ولأن الصعود مما أنزلنا فيه لم يكن ليحصل لولا الجهد الحثيث والمتكامل. وقد رأيت في عيونكم
قوة الإرادة وفي سواعدكم صلابة العزيمة وفي أقدامكم توقاً إلى الحرية فكنتم طوال السنة خير داعم
لرئيسكم.

زاداً لي كنتم في لقاءاتي حول العالم وحافزاً لأي خطوة واثقة. إن وطنكم ليس من التاريخ ولن
يكون، إنما هو كان وسيبقى، من صنّاع التاريخ.

” اصبحت لنا سياسة واحدة لدولة موحدة ينطق بها رئيس
الدولة، الأمر الذي حثم على الدول كافة، شقيقة
كانت أم صديقة، التعاطي معنا من دولة لدولة.”

إن وطنكم ليس ساعي بريد ولن يكون، إنما هو كان وسيبقى الرسالة. إن كل ما تحقق خلال السنة
المنصرمة كان نابعاً من إرادتكم اللبنانية الجامعة. لقد كان التحدي كبيراً، لكن الهمم كانت أكبر.
معاً استرجعنا مكاننا بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية من خلال سياسة واحدة لدولة موحدة
ينطق بها رئيس الدولة، الأمر الذي حثم على الدول كافة، شقيقة كانت أم صديقة، التعاطي معنا من
دولة لدولة. أمر كان عزّ علينا منذ زمن!!

إن القمم التي عقدناها مع الملوك والأمراء والرؤساء، ومشاركتنا الفعالة في المؤتمرات العربية
والدولية كانت لإعلان موقفنا وإسماع صوتنا، مؤمنين بحقنا وملتزمين بدورنا،

فتحرير ما تبقى من أرضنا المحتلة واجبنا
وحوار الأديان وتعميم النموذج اللبناني غايتنا
والسلام العادل والمشرّف والشامل مطلبنا وفق ما أجمعنا عليه في المبادرة العربية
وتتقية علاقاتنا مع الدول هدفنا



ورأب الصدع بين الأشقاء رسالتنا

والقرار لكم، ولكم وحدكم

وطنكم لا يطلب منكم سوى أن تؤمنوا به، يكفي مثقال ذرة، فكم بالبحري وأنتم المؤمنون الصادقون. آمنوا بالمؤسسات، بجيشكم والقوى الأمنية، ابقوا كما كنتم متحدين معها في حربها على الإرهاب وهو الوجه الآخر للعدو، عندما غدر بجيشكم ساعياً إلى إرهابكم وفرض ظلامه على الوطن. وقد تمكّن بدعكم من اقتلاعه من جذوره.

إن الدماء الذكية التي روت تراب الوطن أنبتت الكرامة والمجد، فكان عبرة لمن يحاول زعزعة الاستقرار. ابقوا سنداً لجيشكم والقوى الأمنية في تصديها للعدو الإسرائيلي، وفي مطاردة شبكات عملائه والقبض على أفرادها، وهي تتهاوى يوماً بعد يوم وتُهزم أوكارها، وتُحبط المؤامرات. لقد أثبتنا مرة جديدة أن الدولة القوية القادرة والعادلة وحدها تحمي الجميع ومن دون استثناء.

” القانون الانتخاب الحالي ليس مبتغانا، والنظام الأمثل قد يكون
باعتقاد النسبية التي تؤمن تمثيلاً صحيحاً لكل الآراء والقوى.“

ايها اللبنانيات واللبنانيون،

عشية الانتخابات الاشتراعية أضرم صوتي إلى صوتكم للقول إن القانون الحالي ليس مبتغانا، وإن النظام الأمثل قد يكون باعتماد النسبية التي تؤمن تمثيلاً صحيحاً لكل الآراء والقوى وتبعد شبابنا عن الاصطفافات الطائفية والتجاذبات السياسية، وتعمق انخراطهم في مجالات العلم والابداع من منطلق الالتزام بالمواطنة الصحيحة.

إن تداول السلطة هو الركيزة الأساسية لأي نظام ديموقراطي. من حقكم أن تختاروا من ترونه الافضل ومن واجبكم العمل لإيصاله. لكن الأهم هو القبول بالنتائج. فالتنافس سينتج عنه رابح

صحيح أن العلم اللبناني رفرف فوق سفارتنا في دمشق، لكن الأكيد أنه لم يغيب يوماً من قلوب أبنائها. فما ينظمه القانون الدولي من أصول للعلاقات الدبلوماسية إنما يهدف إلى تصحيح وإزالة أي شائبة قد تعتري علاقات البلدين المعنيين، بالرغم من علمنا كما القاضي والداني، أن العلاقات بين لبنان وسوريا متجذرة فماضيها ونضالنا مشترك، وحاضرنا يواجه التحديات نفسها، ومستقبلنا الواعد والمشرق رهن إرادتنا وعزيمتنا.

عام مضى، استطعنا خلاله أن نعيد ثقة العالم بوطننا، وثقة المغتربين ببلدهم. إن نجاحنا بتفادي آثار الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد في لبنان رسّخ ريادة دوره، وجذب الاستثمارات إلى بلدكم، فتعالوا نعيد الزمن الجميل إليه وتستعيدون فيه مكاناً ومرقداً.

” بعد تلاحمنا في الدفاع عن أرضنا وكرامتنا، والهزيمة
التي مُني بها العدو، أيقن أن لعدوانه حساباً أليماً.“

لم يعد لبنان منصة لخرق القرارات الدولية، ولم تستطع الصواريخ المشبوهة أن تعبت بأمن الجنوب والوطن. إن مقاومة العدو الإسرائيلي تكوّن صورة عما جرى في لبنان وأدى إلى تقهقر العدو بتلاحم المقاومة والجيش والشعب. وهذا ما تُرجم ليس فقط في ايار ٢٠٠٠ وقد احتفلنا بالأمس بهذه الذكرى، بل تجلّى أيضاً في تموز ٢٠٠٦. لقد درج العدو على إرباك الوضع وتعطيل مواسم السياحة، وتهريب المستثمرين، إلا أنه وبعد تلاحمنا في الدفاع عن أرضنا وكرامتنا، والهزيمة التي مُني بها، أيقن أن لعدوانه حساباً أليماً، وأن الاعتداء على الوطن وشعبه بسبب أو بدون سبب، زمن مضى ولن يعود.

لم يعد لبنان ساحة للصراعات الدولية

لم يعد كرة يتقاذفها اللاعبون

فهذا بلدكم

وخاسر، لكن مسؤولية الخاسر ستكون أكبر إذ تقع عليه مهمة المراقبة والمتابعة والمساءلة، فدورة الانتخابات تكتمل كل أربع سنوات وخلالها يمكن تتبع ورصد ما يطرح وما يتحقق من مشاريع. وقد بات المجتمع المدني ومجالسه المحلية وجمعياته الأهلية ونقاباته حاضرين على مدار الساعة.

إن تمسككم بالمؤسسات الشرعية الدستورية يجب أن يبقى القاسم المشترك بينكم، فهي الضامن ولا أحد سواها، ولتأخذ اللعبة الديمقراطية مجراها بالكامل.

فلا اختلاف حول الهوية

ولا تنازع حول نهائية الوطن

ولا مساومة في رفض أي شكل من أشكال توطين اللاجئين الفلسطينيين

ولا حياد في القضايا القومية

وإن العدو واحد

”التمسك بالمؤسسات الشرعية الدستورية هو الضامن لتأخذ اللعبة الديمقراطية مجراها بالكامل.“

سنبدأ مع الثامن من حزيران يوماً جديداً، فيه ينجلي غبار المعارك الانتخابية وتعلن شمس هذا النهار، لكافة الفرقاء، بداية ورش الإصلاح في الإدارة والقضاء، في الاقتصاد والسياسة، في اللامركزية الإدارية، في العمل الجاد والمبرمج للإنماء المتوازن، في تأمين العلم والطبابة للجميع، في تعزيز دور المرأة، في توفير بيئة نظيفة وفي استكمال إعطاء الجنسية لمستحقيها المغتربين، في ورشة تعزيز القوى الأمنية وتدريبها حتى لا تدمع عين أم ولا يرتعد طفل بعد اليوم. سنولي بالتأكيد الشأن الاقتصادي والاجتماعي اهتماماً خاصاً وستكون لهما دور مهم في الحياة والمعيشية الأولى. ستقع على عاتق مجلسكم الجديد مسؤولية مناقشة البيان الوزاري للحكومة الجديدة التي ستتألف عملاً بأحكام الدستور، والتي مهما كانت نتائج الانتخابات يجب أن تعكس في تشكيلها روح الدستور الميثاقية.

حكومة لا تشبه إلا أنتم

حكومة تلي طموحكم

جامعة.....

واعدة، حاضنة.....

حكومة ضامنة،

نعم، بكل أطيافها ضامنة وليس بجزء منها.

فالجزء لا يضمن الكل. بل العكس هو الصحيح.

أما الإصلاح السياسي الذي نصبو إليه فهو ليس انتقاماً من فريق لمصلحة آخر وليس تقاسماً للصلاحيات أو تنازلاً عليها، بل هو توزيع للمسؤوليات على من أوكلهم الشعب إدارة شؤونهم، أولهم رئيس الجمهورية حامي الدستور وعليه تبعة الحفاظ عليه وحمايته، وبالتالي تمكينه من الفصل والبت بأي خلاف. فما هو مطلوب من رئيس الجمهورية التوافقي والتوفيقى ليس إدارة التوازنات إنما بلورة الحلول المتوازنة وفرض هذه التوازنات وضمان قيامها، والحسم دائماً وابتداءً لمصلحة الوطن الواحد ومصالحة الوطنية العليا.

”أما الإصلاح السياسي الذي نصبو إليه فهو توزيع للمسؤوليات على من أوكلهم الشعب إدارة شؤونهم.“

إن الحفاظ على روح الطائف والدستور هو واجب الجميع وحق هذا الوطن علينا. ولا يعني إلغاء الطائفية السياسية إلغاء الطوائف والنموذج اللبناني القائم على التنوع والحضارة الفريدة الناتجة عن تفاعل ثقافات الأديان. هذا النموذج أصبح حاجة للعالم أجمع. فلا مكان في الميثاق للمثالثة، بل للمشاركة الكاملة في الحفاظ على وطن الأرز. فالتنوع الطائفي موجود في معظم دول العالم، لكن ميزة الدستور اللبناني أنه يكرّس دوراً فاعلاً للطوائف في الحياة السياسية. لذلك ينبغي أن نحافظ على دورها الفاعل هذا، ليس من منطلقها الطائفي بل من منطلق قيمها وحضاراتها ليبقى للعالم ملاذاً آمناً لحوار الأديان، وبلد إبداع وإشعاع ثقافي.

افتتاح مؤتمر «اللامركزية في الشرق الأوسط»
طرابلس - ١٧ تشرين الأول ٢٠٠٩

لم يبرح الرئيس سليمان يؤكد على وجوب تطبيق اللامركزية الإدارية الموسعة باعتبارها عنصراً مهماً للإنماء المتوازن. وهو حضر في طرابلس افتتاح مؤتمر «اللامركزية في الشرق الأوسط» الذي عُقد اعتباراً من ١٧ تشرين الأول ٢٠٠٩ بدعوة من اتحاد بلديات الفيحاء ولجنة اللامركزية في منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة.

جميلٌ أن نلتقي بعد هذا العام في جبيل ودنياي ههنا كانت لي نبعاً نهلت منه حب الوطن والتآخي.

جبيل، وقد آن الاوان لرفع الغبن عنك والحرمان، لقد عانيت فصبرت، وحُرمت فارتضيت، وما بدّلت في الثوابت الوطنية تبديلاً.

جبيل التي قدّمت الحرف إلى العالم فكانت رائدة التواصل ولم تزل،

جبيل التي زرعت في نفس الأجداد وفينا وأولادنا نعمة العيش الواحد.

” ميزة الدستور اللبناني أنه يكرّس دوراً فاعلاً للطوائف في الحياة السياسية.“

هذه المنطقة التي بقيت تجسّد في قراها وبلداتها ومدارسها وأفراحها وأتراحها قيمة الإنسان لأي دين أو طائفة انتمى، وبالتالي قيمة لبنان.

جبيل النموذج، شكراً لك، ولكل جبيلي سلام.



الحضور الكريم، أهل طرابلس الاعزاء،

قد يكون لبنان بحجم محافظة في فرنسا، أو بحجم منطقة في إسبانيا أو بحجم مدينة في البرازيل. وقد يكون من أحد البلدان الأقل استقراراً على مدى تاريخه الحديث، إلا انه يبقى البلد الأكثر تنوعاً، جغرافياً وبشرياً وتكويناً، مقدّماً أبهى صور التفاعل المجتمعي في غناه وتنوّعه ضمن وحدته.

ولأننا نجرؤ على مقارنة مشاكلنا، فلنعترف بأن ما حال دون أن يكون لبنان نموذجاً كاملاً، فاعلاً في محيطه، متفاعلاً في داخله، هو انصراف إرادة أبنائه، أحياناً، عن تجديد العقد الاجتماعي بينهم على أسس العيش المشترك والانفتاح والسلام.

لا تعارض على الإطلاق بين التنوّع والوحدة، فلبنان دولة مركزية قوية تحترم الخصوصيات وتشجّع غنى التنوّع وترفعه الى مرتبة الرسالة.

” لبنان دولة مركزية قوية تحترم الخصوصيات
وتشجّع غنى التنوّع وترفعه الى مرتبة الرسالة.“

ولبنان القوي هو الذي يزواج بين مركزية الانتماء والهوية والمصير، وبين حرية المعتقد وخصوصيات عائلاته الروحية وتمايز مناطقه.

لا تعارض، بل تكامل.

لا انفصام، بل اتصال.

لا تقسيم قاتل، بل وحدة تشاركية.

هذا هو لبنان القوي.

هذا هو لبنان الرسالة، الذي يطمح لأن يكون مركزاً دولياً لحوار الديانات والحضارات والثقافات.

هذا هو لبنان العلامة الفارقة، إذا أحسنّا إدارة التنوّع ضمن الوحدة.

إن لبنان اليوم هو احوج ما يكون الى تصميم واضح من جميع حكّامه وأبنائه، على التنافس على الخدمة العامة وعلى إعطاء الدولة بجميع إداراتها الأولوية في شؤونهم وبرامجهم، على غرار ما سعى

إليه الرئيس الراحل اللواء فؤاد شهاب، باني ركائز الدولة المؤسساتية وواضع تقسيمها الإداري.

أربعون سنة مرّت على تلك الإنجازات، فماذا أضفنا إليها؟ بل ماذا فعلنا بالوزنات؟ أسألوا اللبنانيين واللبنانيات عن رأيهم بأداء الدولة اللبنانية، يأتىكم الجواب بالحسرة والأسف والغضب من تبيد حقوق الأجيال القادمة.

أنا لا أعرف لبنانياً واحداً لا يحلم بأن تكون له دولة عصرية يتباهى بها في الشرق والغرب. وأنتم الأدرى بكفاءة الشباب اللبناني وابتكاره وتميّزه. لقد آن الأوان لكي تدق ساعة الحقيقة اللبنانية. ساعة لا وقت فيها للراحة ولا مكان فيها للأنانية.

” باتت اللامركزية الإدارية عنواناً جامعاً وقد أدرجتها وثيقة الوفاق
الوطني تحت عنوان الإصلاحات، بموازاة الإنماء المتوازن.“

لكل هذه الأسباب، أيها الأعزاء، كانت اللامركزية الإدارية عنواناً من عناوين خطاب القسم، ويجب أن تكون بنداً أساسياً من بنود البيان الوزاري للحكومة العتيدة. وللتأكيد على الأهمية التي أوليها شخصياً لموضوع اللامركزية، طلبت من وزير الداخلية والبلديات أن يضع تصوراً شاملاً عن الموضوع، يصار إلى عرضه على كل الجهات المعنية باللامركزية الإدارية في سبيل صياغة مشروع قانون يرفع إلى مجلس الوزراء ومن ثم إلى مجلس النواب. وقد أنجزت وزارة الداخلية عملاً منهجياً ووثيقة عمل تطرح الأسئلة المحورية في اللامركزية وتقارب الموضوع منهجياً بعقل الباحث عن أفضل إدارة للتنوع ضمن الوحدة، لا بذهنية التفصيل على القياس، خصوصاً أن اللامركزية الإدارية قد باتت، منذ اتفاق الطائف، عنواناً جامعاً، وقد أدرجتها وثيقة الوفاق الوطني تحت عنوان الإصلاحات، بموازاة الإنماء المتوازن.

إن تطبيق الإنماء المتوازن واجب التزمنا به وسنعمل على تحقيقه، ولا سيّما في الشمال الذي نحبّ وعاصمته طرابلس الفичاء، بالرغم من الاوضاع السياسية المعقّدة، وبالرغم من الازمة المالية العالمية التي تنعكس سلباً على مجمل أجهزة وأنظمة النقد والتسليف في العالم.

صحيح أن قطاعنا المصري قد بقي بمنأى عن هذه الأزمة وهذا جدير بالتقدير والتنبؤ، لكن يبقى علينا تحصين الوطن اقتصادياً واجتماعياً، لأن ذلك يشكل أفضل ضمانة ومناعة للبنان وصمود شعبه.

لقد أشارت التقارير الرسمية الدولية الى أن الاقتصاد اللبناني يستطيع النمو بوتيرة أكبر وأسرع من التوقعات السابقة هذا العام، وان استمرار تدفق ودائع المغتربين وجذب الاستثمارات بإمكانهما، إذا ما وجدت البيئة المؤاتية، خلق فرص عمل جديدة وتحقيق النمو المرجو والإنماء المتوازن في كل أرجاء الوطن. واللامركزية في أجواء من الأمن والاستقرار لها الدور الاساسي في بلوغ هذه الأهداف. والقوى المسلّحة اللبنانية المسؤولة مدعّوة لضرب المتلاعبين بأمن طرابلس وانباء الشمال وكل لبنان وردع أيّ مخل بالأمن بما يخدم مصلحة المواطنين وهناء عيشهم.

” نريد لامركزية إدارية حقيقية تعطي المجالس المحلية الاستقلالية المالية والإدارية بكل ما للكلمة من معنى.“

آمل أن نكبّ على مقاربة اللامركزية فور إنجاز الانتخابات البلدية القادمة، فندخل مرحلة جديدة في عملية بناء الدولة.

نريد لامركزية إدارية حقيقية تعطي المجالس المحلية الاستقلالية المالية والإدارية بكل ما للكلمة من معنى.

نريد لامركزية فاعلة وفعّالة، تضخّ نشاطاً في المناطق وتؤمّن المشاركة المحلية من بابها الواسع.

نريد لامركزية لا تلغي دور الدولة المركزية وإنما لا تلغي أيضاً حقّ المحليين بإدارة شؤونهم الحياتية اليومية، وهم الأدرى بها.

نريد لامركزية ترفع منسوب الديمقراطية والتمرس عليها.

نريد لامركزية تخلق فرص عمل ومشاريع إنمائية.

نريد لامركزية تدعمها السلطة المركزية حين تدعو الحاجة وتكون هي أيضاً رافعة لها حيث يلزم.

بهذه الشراكة، نرفع مستوى الأداء المؤسساتي. وبهذه الشراكة نعطي اللبنانيين واللبنانيات الأمل بغدٍ أفضل.

ولهذه الغاية، أدعو مؤتمرهم، وهو على جانب من الأهمية والجدية وحسن التنظيم، إلى التفكير ملياً في التقسيم الإداري الذي يجب أن يعتمد في أي مشروع للامركزية الإدارية وفي مجالس الأقضية المنصوص عنها في وثيقة الوفاق الوطني وكيفية انتخاب أعضائها ومدى صلاحيتها وعلاقتها بالسلطة المركزية، وتحديد مواردها المالية وأنظمة موظفيها، مع التأكيد على أهمية التمويل والموارد في إنجاح أية تجربة لامركزية.

” يقتضي التفكير ملياً في التقسيم الإداري الذي يجب أن يعتمد في أي مشروع للامركزية الإدارية وفي مجالس الأقضية .“

وأكرر دعوة جميع الاحزاب اللبنانية ومنظمات المجتمع المدني المعنية إلى تقديم اقتراحات عملية وعلمية، لكي يأتي المشروع المنتظر، كاملاً، تشاركياً، وطنياً. ولعلّ أعمال مؤتمرهم تضيف إلى هذا الملف تجارب عابرة للحدود ممّن أحسنوا إدارة مثل هذه الملفات.

لقد أثبتت الانتخابات البلدية منذ العام ١٩٩٨ جدواها على مستوى تجديد النخب وإرساء الديمقراطية والمحاسبة وتطوير المناطق والحلول محل تقصير الدولة الناتج عن عجز أو إهمال. إن المجالس المحلية هي الأقرب إلى هموم الناس. ولأننا على أبواب انتخابات بلدية، فإننا نأمل أن تُرسخ الإصلاحات التي اعتمدت في الانتخابات الماضية بل ويضاف عليها إصلاحات أخرى، كانتخاب رئيس البلدية بالاقتراع المباشر ربما، أو اعتماد النسبية بشكل أو بآخر. كل هذه الإصلاحات وغيرها، تحتاج إلى إصلاحيين يسهرون ليل نهار على مصلحة المواطن الذي تسكن هواجسه هواجسهم. من هنا ضرورة الإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية. حكومة لا حصص فيها إلا للمصلحة العامة ولخير المواطنين.

أيها السادة الكرام،

وضع حجر الأساس لمشروع سدّ وبحيرة اليمونة
اليمونة – ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٩

في إطار استثمار ثرواتنا المائية التي هي محط أطماع العدو، عمل الرئيس سليمان على الإسراع في إقامة السدود المائية للحفاظ على هذه الثروة بما يعزز فرص الإنماء ويحد من الهجرة إلى المدن، فأكد خلال حضوره حفل وضع حجر الأساس لمشروع سدّ وبحيرة اليمونة على المنحدرات الشرقية لجبال صنين على ضرورة الاستفادة من الثروة المائية عبر اعتماد تنمية مستدامة لها.

بالأمس تبنيّ مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقرير غولدستون الذي اتهم إسرائيل بارتكابات ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية خلال الهجوم على قطاع غزة. كما ندد بشدّة بإجراءاتها وسياساتها في القدس الشرقية.

ان انتخابنا قبل الأمس للعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بهذه النسبة المرتفعة من الاصوات – تقارب الإجماع – لدليل ساطع ومشرف على مدى الثقة التي ما زال يمنحها العالم للبنان الدولة والوطن. ذلك، بالرغم مما عانيناه من محن وما نواجهه من صعوبات وتحديات. فلنكن على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقنا، ونقبل التحدي لنبرهن للعالم أننا جاهزون للمشاركة في معالجة المشاكل الكبرى المطروحة على أعلى هيئة مسؤولة عن الأمن والسلام العالميين. أوليس اثبات قدرتنا على إدارة شؤوننا بأنفسنا بحكمة وترفع وذكاء هو أقل ما يمكن فعله لتعزيز مسيرة حضورنا الدولي واستعادة الثقة بوطننا العزيز؟

”انتخابنا بشبه اجماع لعضوية مجلس الأمن
دليل ساطع ومشرف على مدى الثقة بنا.“

في الختام،

ان الحرمان الذي تعانيه منطقة الشمال دفعنا في مجلس الوزراء إلى إقرار مشاريع إنمائية عدة لهذه المنطقة أبرزها: المنطقة الاقتصادية، مرفأ طرابلس، مشاريع البنى التحتية، وقطاعات الطرق والمياه والكهرباء والصرف الصحي والقطاع الصحي وغيرها.

كما جعلنا اليوم نلبي الدعوة لحضور هذا المؤتمر المميّز للإعراب عن دعمنا لجهود المنظمين وشكرنا للمشاركين فيه، واستعدادنا لدعم أيّ جهد يضاف لتحقيق الإصلاحات التي نصّت عليها وثيقة الطائف ورفع التحديات المتعددة التي ما زالت تواجهنا.

عشتم وعاش لبنان.



ومن الماء جعلنا كل شيء حيّ.

ايها الحفل الكريم،

اقف اليوم بينكم ايذاناً بإطلاق برنامج رفع الحرمان عن منطقة حملته عنواناً لها على مدى عقود وجعلها عطشى.

هنا حيث تجسد العيش المشترك الواحد فما استطاعت أن تجد الفتنة إليكم سبيلاً

هنا حيث السواعد تقارع الصعاب، وتظهر المستحيل لتبقى الجباه عالية ناصعة

هنا حيث عتبكم مزمّن، وتعبكم لا يستريح

هنا حيث ترسخ إيمانكم بالوطن

فكان أقوى من أن يهزه ضيم أو حرمان

أنتم من افتديتم الوطن بالمهج

أنتم من روّيتم أرضه بدماء الشهداء

حقكم علينا أن نروي بالماء أرضكم المعطاء

من قال أن مقاومة العدو تكون فقط على الجبهات

فهذا الغاصب لأرضنا

والطامع أبدأ بمياها

”يجب إعداد خطة وطنية شاملة تأخذ في الاعتبار إمكانية قيام شراكة ما بين القطاعين العام والخاص.“

نردّ كيده وعدوانه بالتشبث بالأرض، ولا يتم هذا إلا بتأمين مستلزمات البقاء لأهلنا ومن أولى المستلزمات الاستفادة من الثروة المائية وذلك عبر اعتماد تنمية مستدامة لها.

نعلم جميعاً أن المياه تشكل اليوم التحدي الأول لكل الدول، وخاصة في الشرق الاوسط إذ أن تأمين

الاكتفاء المائي يبقى محورياً واسباساً لأي اتفاقات وذريعة لأي حرب قد تنشأ. إن تأمين حاجات أهلنا لا يمكن أن يتم إلا من خلال سياسة مائية تركز أولاً على تنفيذ الخطة العشرية لوزارة الطاقة والمياه، واعتماد التوزيع العادل والمنصف وترشيد استعمالها والعمل على كل ما من شأنه زيادة الوعي لدى المسؤولين والمواطنين لإدارة هذه الموارد والمحافظة عليها.

كما أنه وبالاستناد الى الخطط الموضوعة سابقاً للمياه في لبنان واستكمالاً لها، يجب الإعداد لخطة وطنية شاملة تأخذ في الاعتبار النواحي التقنية والاقتصادية والاجتماعية والمالية، ويمكن للخطة هذه أن تشمل إمكانية قيام شراكة ما بين القطاعين العام والخاص إذا كان ذلك يؤمن خدمة أفضل للمواطنين، وبغية التوصل إلى إدارة منتجة وفعالة لقطاع المياه.

كما أنني أدعو الجامعات ومراكز الأبحاث العامة والخاصة للعمل على إعداد برامج لتحضير وتدريب الشباب المهتم بهذا القطاع.

”هنا حيث تجسد العيش المشترك الواحد
فما استطاعت أن تجد الفتنة اليكم سبيلاً.“

لقد دأب العدو الإسرائيلي على تكرار محاولاته لسرقة مياها. وما الأضرار التي لحقت بالأراضي الزراعية التي تروى من حوض الحاصباني والجفاف التي تعانيه، سوى نتيجة ٢٤ عاماً من الاحتلال الإسرائيلي، واستعمال العدو المسرف والكامل لموارد هذا الحوض.

من هنا نؤكد أن لبنان سيسعى بكل إمكانياته للاستفادة من حصته القانونية من هذه الموارد وذلك بناء على معاهدة الأمم المتحدة (١٩٩٧) بغية تدعيم سبل العيش في المنطقة وتثبيت السكان في قراهم. ولبنان لا يسعى للحصول على أكثر من حصته المحقة، ولكنه يسعى أيضاً للحصول على تعويض عن الخسائر التي لحقت به خلال أعوام الاحتلال من جراء عدم استفادته من هذه المياه.

كما عمدت إسرائيل في عدوان تموز ٢٠٠٦ الى قصف موقع الأشغال التي كانت تقوم بتنفيذ سدّي

العاصي ومشروع الريّ الذي يغطي مساحة نحو ٧٠٠٠ هكتار ومحطة لتوليد الطاقة الكهربائية.

إلا أننا قررنا تجاوز المعوقات التي نتجت عن العدوان الإسرائيلي ومتابعة الأشغال بالسرعة الممكنة للبدء باستثمار المياه لريّ الأراضي، ونأمل قريباً بتدشين نهاية تنفيذ هذا المشروع بالإضافة الى وضع حجر الأساس لمشروع السدّ الكبير الذي سيبعد الحرمان عن هذه المنطقة ويساهم في تنميتها زراعياً وسياحياً واقتصادياً.

لقد سعت الدولة وفق إمكانياتها الى تحقيق ما يمكن من الإنماء المناطقي المتوازن من خلال تنفيذها لائحة واسعة من مشاريع الطرق والأوتسترادات والبنى التحتية ومشاريع مياه الشفة وإنشاء محطات تكرير وشبكات المياه المبتدلة والصرف الصحي، إضافة الى إنشاء محطات تحويل التوتر العالي في البقاعين الشمالي والأوسط والبقاع الغربي.

”وضع حجر الأساس لمشروع سدّ اليمونة سيساهم في تنمية المنطقة زراعياً وسياحياً واقتصادياً.“

لا بد من أن نتعاون جميعاً لترسيخ وتطوير الانماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً لأنه ركن أساسي من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام خاصة وأن هذا الموضوع قد تم ذكره في مقدمة الدستور.

ايها الاحباء،

لقد شهدنا منذ ايام ولادة حكومة الوحدة الوطنية التي وإن أتت ولادتها متأخرة أو متأنية، إلا أنها شكلت نموذجاً لتلاقي الأطياف اللبنانية في ما بينها، ونحن عاقدون العزم على أن تسير هذه الحكومة بخطى واثقة فتعمل على تطبيق القوانين وعلى تحديث الادارة ورفعها بالطاقات الشابة الكفؤة، وعلى تحصين أمن المواطن والوطن، وتوفير الامن الاجتماعي والامن الغذائي والرعاية الصحية ومجانية

التعليم، ولعل من أولى مهماتها إجراء التعيينات في وظائف الفئة الأولى وملء الشواغر في الادارات والمؤسسات ليكتمل العقد، ولتدور عجلة الحكم مع التشديد على أولوية إقرار قانون اللامركزية الادارية الموسعة لتكون عنواناً للإنماء في أرجاء الوطن. وأعلم أنكم تنتظرون استكمال الإجراءات التنظيمية لمحافظة بعلبك ـ الهرمل وأعدكم أن هذا لن يتأخر.

إن وطنكم وقد عانى الكثير، عاد ليحتل مكانة بين الدول، واستعاد دوره مقصداً لإخوانه العرب، وقبله أبنائه المغتربين، وعنواناً سياحياً بامتياز وملاذاً آمناً لإيداع الأموال ومكاناً واعداً للاستثمارات. إن تضافر الارادات الطيبة وتوحيد الرؤيا الوطنية الشاملة، كفيلا بتجاوز كل التباينات حول المفاهيم السياسية والاجتماعية ويحققان في الوقت نفسه ارضية صلبة لتطوير النظام ومعالجة أي خلل.

”إن تضافر الارادات الطيبة وتوحيد الرؤيا الوطنية الشاملة، كفيلا بتجاوز كل التباينات حول المفاهيم السياسية والاجتماعية.“

اتوجه بالتهنئة والتقدير الى الذين ساهموا في تخطيط وتحقيق هذا المشروع وخصوصاً الوزراء المتعاقبين وبنوع خاص الوزير السابق آلان طابوريان والوزير جبران باسيل الذي يقع على عاتقه متابعة تنفيذ المشروع بجدية ودقة وشفافية كما عهدناه دائماً، ومدير عام وزارة الموارد المائية والكهربائية الدكتور فادي قمير والمرجعيات التي ساهمت في اقرار المشروع.

والشكر الخاص لأهالي منطقة اليمونة الذين سيجمون هذا المشروع ويحضنونه والذي سيروي ٥٠ قرية ونيف.

دقائق وتتم إزاحة الستار ووضع حجر الأساس للبدء بتنفيذ مشروع سد وبحيرة اليمونة. وآمل عشية عيد الاستقلال في انجاز البيان الوزاري الذي يرسم سياسة الدولة للمرحلة المقبلة ويعلي شأنها في المحافل الدولية ويسدل الستار على السنوات العجاف ليعود وطننا مزدهراً معافى، مقاوماً من اجل الحق، متصدياً للإرهاب وقلعة صمود لا تقهر، فيهنأ من له مرقد عزرة فيه.

تسليم الجائزة اللبنانية للامتياز القصر الجمهوري - ٢١ كانون الثاني ٢٠١٠

سَلَّم فخامة الرئيس جائزة الامتياز لمستحقيها في أول إطلاق لهذه الجائزة في لبنان. أقيم الحفل في القصر الجمهوري بتاريخ ٢١ كانون الأول ٢٠١٠ وحضره ممثل الاتحاد الأوروبي، حيث تعتبر جائزة الامتياز من أبرز انجازات مشروع الجودة في الاتحاد الأوروبي.

أنا سعيد جداً بإطلاق هذه الجائزة من هذا المكان وللمرة الأولى، وهذا دليل على قدرة اللبناني على مواجهة المنافسة بشكل شريف، اكان من قبل اللجنة والوزارة اللتين تضعان المعايير، او من قبل رؤساء الشركات واصحاب المصالح والادارات الذين عليهم تقبل النتائج وهو امر يدخل في صلب الديمقراطية.

كما تعلمون، اجتاحت العولمة اليوم كل شيء، حتى الافكار والعقائد، ودخلت الى منازل الناس وحتى الخنادق التي ينزل اليها المقاتل، وكذلك مجالات الصناعة والانتاج والخدمات. الامر يتطلب المزيد من الجهد كي لا نضيع الفرص المتاحة امامنا هذه السنة، بعد الفترة الانتقالية التي مررنا بها وبتنا اليوم مهينين ومستعدين، لا بل كسبنا في العالم تقدماً كبيراً جداً من خلال امرين: شكلت السنوات العشر الأخيرة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ مختبراً للعالم، تغيرت فيه نظرتان اساسيتان، وكنا اقرب الى النظريتين الصحيحتين وهما الديمقراطية العديدة بحيث اصبحت دول العالم تؤمن بأن التوافق مطلوب وخطابات كل من الرئيس الاميركي باراك اوباما والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي وقادة الدول اجمع تشير الى ذلك، خصوصاً في نطاق الارهاب حيث استطاعت اقلية ان تشغل العالم بأسره اقتصادياً وامنياً، واصبح العالم يعرف ان الديمقراطية التي نتبعها في لبنان هي اصلح الديمقراطيات في العالم ويجب ان تكون نموذجاً.

”العالم يعرف ان الديمقراطية التي نتبعها في لبنان هي اصلح الديمقراطيات في العالم ويجب ان تكون نموذجاً.“

الامر الثاني هو النظام الرأسمالي وتبين انه لا يقل وحشية عن الديمقراطية العديدة اذا تقلت من اصوله وعقائه، وقد ظهر في لبنان ان نظامنا، على عكس الرأسمالية كان اقرب الى الانسانية التي يطالب بها الرئيس الفرنسي بشكل دائم، اي "أنسنة الرأسمالية". وبالتالي فقد كان نظامنا المالي اقرب الى هذه المبادئ الجديدة. لذلك، لا يجوز ان نضيع الفرص، ويجب على انتاجنا وخدماتنا وحتى تنظيمنا الاداري اتباع نظام ادارة الجودة والتميز بتقديم الخدمات، خصوصاً وان القطاع الاساسي الذي نعتمد عليه ليس الصناعة والمواد الاولية التي تصدر، بل السياحة والخدمات والثقافة والطب والفنون وتقنيات صغيرة نوعاً ما، تميز لبنان وتعطيه الاسبقية في منطقة الشرق الاوسط. لذلك علينا



تعزيز هذه الخدمات لأن المنافسة أصبحت أقوى مع مؤسسات دولية، وهذا ما سيجعلنا نتقدم بكل جرأة وشجاعة لاعتماد هذا المشروع والذي انضمت اليه ٢٥ مؤسسة هذا العام، وآمل ان يزداد هذا العدد السنة المقبلة ليصل الى ما لا يقل عن ١٠٠ مؤسسة، ولا خوف من مبدأ الخسارة، اذا كان هناك من خسارة، لأن نجاح اي شخص او مؤسسة سيعلي شأن كل من اشترك في المشروع.

يبقى التحدي الكبير في اختراق الاسواق، وهذا تحدٍ للجميع، لكم ولنا كدولة لبنانية كذلك، لأنه يساهم في زيادة حجم الاقتصاد، فتجاحكم ينعكس على البلد وعلى الاقتصاد الوطني. من هنا يجب تعميم هذه الثقافة على القطاعين العام والخاص ووضع استراتيجية شاملة لإدارة الجودة لنتمكن من مواجهة المنافسة الحادة في الاسواق، وتقديم خدمات افضل للناس في الخارج والداخل على حد سواء، لأن المواطن في لبنان يستحق أيضاً ان يحظى بالسلعة الافضل بأقل كلفة ممكنة، ولا شك ان تحسين الجودة يساعد على ذلك.

” يجب وضع استراتيجية شاملة لإدارة الجودة لنتمكن من مواجهة المنافسة الحادة في الاسواق وتعميم هذه الثقافة على القطاعين العام والخاص.“

أود أن أهنئ بداية وزير الاقتصاد على هذا العمل. عندما طرح عليّ الموضوع، عدت بالذاكرة الى الفترة التي توليت فيها قيادة الجيش، حيث خصصت جوائز للوحدات في مجالات محددة، وكنا نقيم منافسة سنوية لاختيار افضل اداء امني ميداني للواء او قطعة عسكرية، والافضل في صيانة العتاد، والافضل في الاهتمام بشؤون الافراد، والافضل في تحضير الطعام للعسكريين، ويحصل الفائز على جائزة معينة، وكنا نعّمّ النتائج على الوحدات، لذلك كنت سعيداً جداً باطلاق هذا المشروع، ليس من باب الترويج لشركة او منتج معين، إنما للإشادة بالعمل الذي تحقق.

واود ان انوّه بعمل لجنة الحكم التي قامت بعملها بشفافية، ويبقى الحكم النهائي للناس الذين سيشكلون صدى لأحكام اللجنة، وقد يضيئون كذلك على بعض النواقص غير المقصودة والتي ستظهر بعد ان يتحدثوا عنها ويدلوا بأرائهم فيها، مما سيشكل حافزاً اضافياً للحكام لتصحيح معايير الاختيار في المستقبل.

واود ان اتوجه ايضاً بالشكر الى سفير الاتحاد الاوروبي باتريك لوران على دعمه لهذه العملية، وكل ذلك يقودنا الى العملية الاوسع المطلوبة من الدولة اللبنانية وهي تحسين الجودة في الادارة في القطاع العام، وهذا ما نهتم به حالياً من خلال التعيينات الادارية، التي تشكل باباً لمتابعة الاصلاحات عبر مسؤولين يتم تعيينهم في مؤسسات بشكل نظيف وشفاف دون اضطرارهم إلى التضحية بشفافيتهم وصدقهم ليطلبوا الوظيفة من زعيم سياسي، وهذا امر معيب.

وهنا، لا اطالب بأن يتم تعيين اسماء غير كفوءة، بل بالعكس، ولكن يجب ان يأتي اصحاب هذه الاسماء بكرامتهم ودون تجيير كل كفاءاتهم الى زعيم الطائفة أو الزعيم السياسي، لأن ليس من سبب يدعو لذلك. ومن المعيب جداً إحباط الناس، وقد سبق وقلت في مجلس الوزراء ان الناس لا تزال تشكك بنا، رغم تجاوزنا لعدد من المواضيع التي شككك الناس في قدرتنا على القيام بها. واليوم، يشككون في مسألة الانتخابات البلدية وفي موضوع التعيينات الادارية لجهة عدم حصول الانتخابات وعدم رغبة الطقم السياسي الحالي في اجراء تعيينات للحفاظ على المكاسب. ان التحدي المطروح امام مجلسي الوزراء والنواب لاحقاً، هو ملاقة طموحات الشباب وهو ابلغ من اي بيان وزاري او اي خطاب سياسي يليق به مسؤول سياسي أو ديني يصرّ خلاله على انه مع اجراء الانتخابات والتعيينات بصرف النظر عما سيكسبه هذا المسؤول او سيخسره، وبصرف النظر ايضاً عن قدرتنا على تحقيق اصلاح في قانون الانتخابات، اذ لا يجوز ان يأتي اي اصلاح على حساب التأجيل ومخالفة الديموقراطية.

” المطلوب من الدولة اللبنانية تحسين الجودة في الادارة في القطاع العام.“

فإجراء الانتخابات هو عمل اصلاحي بذاته لأنها اما أن تجدد لأشخاص ضمن فئة معينة او تأتي بغيرهم كما حصل في الانتخابات النيابية الاخيرة. من هنا، يشكل التغيير في تداول السلطة عملاً إصلاحياً، وسنقوم بجهدنا لإدخال المزيد من الإصلاحات الى القانون، ولكن علينا وبالقدر المتاح، اجراء الانتخابات كونها العمل الاصلاحي الاساسي، ولن نسمح بتأجيلها لنزوات شخصية، طبعاً ضمن نطاق احترام الدستور.

والموضوع الديمقراطي ينسحب ايضاً على بقية الامور، واطلب من الجميع قبول نتيجة لجنة الحكم، فهكذا يحصل التوافق الديمقراطي. ومن قبل تشكيل لجنة الحكم، عليه ان يقبل نتائجها، رغم ظنّ بعضهم انه يمتلك خدمة افضل دون ان يتم اختياره، فهذه هي الديمقراطية.

وبالنسبة الى مسألة التعيينات الادارية، فإننا نتوقف عند ما يسمح به الدستور وما اذا كان يجيز تشكيل لجنة لهذا الغرض. توجه الدستور الى الشفافية والكفاءة والاخلاص، والى اناس مسؤولين عن مصلحة الوطن، لذلك فإن اي امر نقوم به لصالح الاختصاص والكفاءة كما ينص الدستور، هو امر مفيد. وعندما نرضى بهذه الاجراءات التي توصلنا للحل الافضل، نكون اخترنا ديموقراطياً هذه اللجنة والقبول سلفاً بالنتائج التي تقدمها.

” يمكننا ايجاد الوسيلة لإيصال الشخص المناسب دون اضطراره لأن ينتمي إلى أي جهة سياسية او رئاسية.“

والقول ان اللجنة غير دستورية هو امر خاطئ، فالدستور اعطانا شرطين لتطبيقيهما وبقدر ما يسمح لنا عقلنا وتجردنا، يمكننا ايجاد الوسيلة لإيصال الشخص المناسب دون اضطراره لأن ينتمي إلى أي جهة سياسية او رئاسية. وفي هذا السياق، يقصدني الكثير من الاشخاص ويطلبون تدخلي لمصلحة تعيينهم وهذا امر من شأنه ان يزيد من شعبيتي، لكنني ارفض ذلك، لأنه إذا استفاد منه شخص، فضرره سيصل ٢٠ او ١٠٠ شخص آخر. وكل الزعماء يتلقون مثل هذه الطلبات انما بنسب متفاوتة وفق حجمهم السياسي، واذا قام هذا الزعيم بإرضاء شخص فسيلحق الضرر بآخرين، غير انه يمكنه الالتزام بالدستور والكفاءة ومعايير معينة لرفض طلبه والتوجه نحو شخص اكثر كفاءة وملاءمة للمنصب. نحن لم نشترط سلفاً ما هي المعايير الموضوعة، ويعلم وزير التنمية هذا الامر كوني اتحدث اليه منذ نحو شهرين، فأنا لا اضع شروطاً على المعايير بل اؤيد مناقشتها والاتفاق عليها، ولكن وضع المعيار والانظمة والقوانين والالتزام بها، هو شأن الشعوب الراقية والمنظمة ، ولا يمكن ان تتم الامور بالمزاجية والاختيار.

كلامي هذا هو للقول بأنه كلما تحسنت الادارة والاطار الديموقراطي والبلديات، ينعكس ذلك ايجاباً على عملكم وتصبح علاقتكم مع الإدارات كافة أفضل، لأن أموركم مرتبطة بالإصلاحات التي تلحق بالإدارة. فعملكم سيتحسن ومردوده سيتعزز، كما ان الدولة ستستفيد بدورها من تحسن الاداء، فزيادة المبيعات تعود بالفائدة على خزينة الدولة، وحتى الادارة تتحمل مسؤولية كبيرة ايضاً.

اجدد تهنئتي للفائزين بالنتائج التي حققوها، واطمنى في العام المقبل ان تشهد المنافسة اقبالاً اكبر، وكل عام وانتم بخير.

افتتاح السنة القضائية بيروت – ٦ كانون الأول ٢٠١٠

الدولة لا تستقيم ما لم يستقم فيها ميزان العدالة. رسالة معبرة وجهها فخامة الرئيس في حفل افتتاح السنة القضائية ٢٠١٠ الذي أقيم في قصر العدل في بيروت بتاريخ ٦ كانون الأول ٢٠١٠.

أيها السادة الكرام،

القضاء عماد دولة الحق، محط آمال الناس الطيبين، يقيم العدالة فتطمئن النفوس، ويندحر الظلم، وتزدهر الأوطان.

مؤتمنون أنتم على حقوق المواطنين وحرّياتهم، وأعرف ثقل الأمانة، فمسؤوليتكم في إحقاق الحق لا تضاهيها مسؤولية، وهي بحجم دوركم في توفير الأمان والطمأنينة لأبناء شعبكم.

نلتقي اليوم في هذا الصرح العريق، صرح العدالة، لنفتتح معاً سنة قضائية جديدة أتمنى أن تحمل للقضاء ما يستحق من عزّة ومنعة، وللمواطنين عدالة يتوقون إليها.

”أولويات العمل في مجلس القضاء الأعلى هي التحضير لمشروع قانون استقلالية السلطة القضائية.“

لقد عبّرت منذ خطاب القسم، عن قناعاتي بأن استقلال السلطة القضائية يكرّس العدالة، وأنّ العدل أساس الملك. وأكرّر هنا التزامي، من موقعي كحام للدستور وساهر على احترامه، متابعة السعي والحرص على أن يتمكّن لبنان اليوم، وللسنوات المقبلة، من الاتكال على سلطة قضائية قويّة، قادرة، عصرية، وحامية للحريّات.

استقلالية القضاء تكلل نزاهته، وتعلمون أنّه تعترضها إشكاليات عديدة حتى في الدول المتقدمة والعريقة بالديموقراطية، غير أنّ دستورنا كان السبّاق، في دول المنطقة، بالاعتراف بالقضاء كسلطة مستقلة، منذ العام ١٩٢٦، ومن ثمّ التأكيد على الفصل بين السلطات وتوازنها وتعاونها. وجاءت وثيقة الوفاق الوطني لتؤكد على تعزيز استقلالية القضاء وصونها. فهي من مستلزمات العمل القضائي وليست منّة من السلطتين الاشتراعية والإجرائية.

إنّ تحقيق هذه الاستقلالية والمحافظة عليها يفترض أن يضطلع كلّ منا بدوره. لقد أشرت مراراً إلى الأهمية التي أوليها لعمل مجلس القضاء الأعلى لتحضير مشروع قانون استقلالية السلطة القضائية. والسلطان الاشتراعية والتنفيذية مدعوتان في هذا المجال لتحمل المسؤولية لإنجاز هذا



القانون وإقراره في أقرب الآجال.

أمّا المسؤولية الأساس فتبقى على عاتق القاضي. على عاتق كلّ فرد منكم. فإذا كانت النصوص الدستورية والقانونية ضرورية فإنّ ضمانه النزاهة تتجلى بالقاضي الممارس هذه الاستقلالية بجدارة وأمانة، والمحصّن بالأخلاق والمناقبية التي ترفعه إلى مستوى رسالته السامية.

إلا أنّ ما يؤلمني هو ما بلغني عن أنّ بعضاً منكم اغترب عن الوطن أو يكاد لبلاد صديقة وشقيقة توسّلاً لوضع مالي أفضل في ظلّ الظروف الراهنة. ولئن كنت أعرف قلقكم ووجعكم، إلا أنني أرى أنّ من ضحّى بالكثير ليبقى الوطن يستطيع، ولو أحسّ بضيم، أن يستمرّ بالصمود. فالحلول آتية لا محال، علماً أنّ جهداً حثيثاً وصادقاً يبذل لتحسين أوضاعكم، بما يتناسب والوضع الاقتصادي العام.

”يخزن القضاء اللبناني طاقات خلّاقة واعدة وقادرة على النهوض بالمؤسسة القضائية وتفعيلها، وإزالة الشوائب التي علقت بها.“

كما لا بدّ هنا من التنويه بالجهد الذي بُذل خلال السنة المنصرمة لتفعيل عمل القضاء. فبالرغم من الجمود الذي حكم بعض مؤسسات الدولة والإدارات في الأشهر المنصرمة، استمرّت عجلة القضاء بالدوران، لاسيما من خلال إنجاز المناقلات القضائية وملء الشواغر.

لقد عرف القضاء اللبناني قضاة رفعوا راية العدالة عالياً، وتميّزوا بعمق المعرفة والجرأة والشجاعة والنزاهة، وكانت لأحكامهم أثر كبير في تطوير الاجتهاد والفقه، وذخرت المراجع الحقوقية بكتاباتهم القيّمة. ويخزن القضاء اللبناني طاقات خلّاقة واعدة وقادرة على النهوض بالمؤسسة القضائية وتفعيلها، وإزالة الشوائب التي علقت بها. فالقضاء يصلح نفسه بنفسه ولديه الكثير من المصلحين، إلى جانب ما للدولة من واجبات ومسؤوليات في هذا المجال.

إنّ سمعة القضاء وهيبته من سمعة كلّ قاضٍ منكم وهيبته. كونوا إذاً قدوة في مجتمعكم، في الأخلاق، في النزاهة، في الموضوعية والحيادية، في العلم والثقافة. وأدعوكم من هذا المنطلق لتكونوا

دوماً على قدر المسؤولية، خاصة وأنّ الحاجة تبدو أكثر إلحاحاً كي يحصّن القضاء نفسه من المحسوبيات السياسية والمصالح الشخصية وكافة الإغراءات، في ظلّ تحديات ومتغيّرات ومقاييس مغلوطة باتت تنخر جسم المجتمع وتتحدّى القناعات الراسخة والقيم.

يبقى أن نؤكد أنّ العدالة لا تستقيم دون المشاركة الإيجابية التي يجب أن تسود الأسرة القانونية المكوّنة من محامين وقضاة. من هنا ضرورة الحفاظ على المناخ المناسب في ما بين أعضاء هذه الأسرة من تعاون مشترك وتقدير متبادل والتزام بأحكام القانون ضماناً لحسن سير العدالة.

ويهمني الإشارة بهذه المناسبة إلى موضوع بات طرحه ملحقاً، ألا وهو ملف إصلاح السجون، كي تصبح معبراً لإصلاح المجرمين والمحكومين وتأهيلهم، لا أن تكون مجرد وسيلة للمعاقبة والاقتصاص. وهذا يتطلب إرادة سياسية لدى السلطة – وهي متوفرة – وإمكانيات مادية وبشرية لا بدّ للدولة من السعي لتأمينها. وقد التزمت الحكومة في بيانها الوزاري بمتابعة العمل بمندرجات الخطة الخمسية لنقل مسؤولية السجون إلى وزارة العدل.

”يجب إصلاح السجون، كي تصبح معبراً لإصلاح المجرمين والمحكومين وتأهيلهم.“

ومن منطلق إيماني بهذا الطابع الإصلاحي لعقوبة السجن، فإنّه لا يسعني إلا أن أعرب عن ترحيبي بالمباشرة مؤخراً بتطبيق قانون تنفيذ العقوبات الصادر عام ٢٠٠٢، وفقاً لما سعت إليه منذ تولّي مهامه الدستورية؛ وهو القانون الذي يسمح بتخفيض العقوبات لأصحاب السلوك الحسن من بين المساجين.

كما لا يمكننا أن نغض الطرف عن الظلم الذي يتسبّب به تأخير إصدار الأحكام الناتج عن اعتبارات شتى أدعو إلى التسريع في درسها والبحث في سبل معالجتها.

أيها السادة،

إنّ ما يمرّ به الوطن اليوم من سجلّات ومواقف سياسيّة تبدو حادّة في بعض الأحيان، هو سمة من سمات نظامنا الديمقراطي الذي ارتضيناه ونعمل من أجله، وهو يسمح بحريّة الرأي من ضمن ضوابط القانون. فالديموقراطيّة الميثاقية لا تعني، في مطلق الأحوال، أن نفكر بعقل واحد ونتكلّم بلسان واحد، إنما تعني السعي الدائم للتوافق على القرارات الأساسيّة الآيلة إلى الحفاظ على الدولة وأركانها وسيادتها وأسسها ومصيرها؛ كما واعتماد السياسات المؤدية إلى تحقيق الأمن والاستقرار والتقدّم الاقتصادي والاجتماعي وتوفير شروط العيش الكريم للمواطنين. فالمواطن يجب أن يبقى في صلب اهتمامات الدولة لأنّه ركيزة قدرتها، وأنّ تعطى له الأولويّة.

إنّ علاقة الدولة بالمواطنين تتمثّل بتوفير الحريّة والمساواة في ما بينهم في جميع المجالات، والعدالة تنظّم العلاقة بين مفهومي الحريّة والمساواة، فتكفل التوازن بينهما، ولها سيادة على غيرها من المفاهيم، ذلك أنّها لا تقف عند حدّ معيّن. وإذا كان للحريّة حدود حتى لا تتقلب إلى نقيضها، فالعدالة مطلقة.

”الديموقراطيّة الميثاقية تعني السعي الدائم للتوافق على القرارات الأساسيّة الآيلة إلى الحفاظ على الدولة وأركانها وسيادتها وأسسها ومصيرها.“

ولا يغيب عن بال أحد أنّ القضاء العادل والنزيه، هو مثال الدولة العادلة والقويّة، وأنّ مطرقة القاضي إنما تبعث الطمأنينة في القلوب، وتوطّد الثقة بالنفوس.

لا شكّ أنّكم تدركون أنّ المنطقة تمرّ بمرحلة بالغة الدقّة، ولبنان ليس بمنأى عنها بل هو في قلبها، وميزان العدالة شهد اختلالاً منذ نشأة إسرائيل، التي قامت على العدوان، وتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، واغتصاب حقوقه والتكثيف به. واستمرّت إسرائيل في التماادي في انتهاك حقوق شعوب المنطقة متجاوزة القرارات الدوليّة. ولم يكن المجتمع الدولي حازماً وجازماً، في الكثير من مواقفه وكأنّ ما يصدر عنه من قرارات يعني فقط الدول التي تلتزم بها، بينما تفترض العدالة الاستقلاليّة والمصادقية والابتعاد عن الاستنسابيّة وازدواجيّة المعايير.

العدو اليوم يتحجّن الفرص بوضوح، ويحاول الدخول من الثغرات لدسّ الدسائس وبتّ الشائعات وإثارة النعرات لتقويض الوحدة الوطنيّة وضرب الاستقرار واختلاق الذرائع بهدف تخريب لبنان، وذلك بطرق وأوجه مختلفة، أظهرتها حملة اعتقال مئات الجواسيس والعملاء والخرق الإسرائيلي المدان لشبكة الاتصالات. لنبق متيقّظين فنقطع دابر الفتنة قبل اندلاعها، ولا ندع التاريخ يكتب أننا سمحنا بتمرير الفتنة في عمليّة تدمير ذاتي. لندع المزايدات جانباً، ولنؤكد جميعاً حرصنا على مصلحة الوطن العليا فوق أيّ اعتبار شخصي أو فتوي.

أقول وأكرر، دفعنا الكثير ثمن وحدتنا الوطنيّة، فلنحافظ عليها، ونجعل التحديّ عنواناً لها. تحديّ ذواتنا أولاً، وتحديّ عصبياتنا ثانياً. تحديّ ركب الحضارة والتقدّم نكون فيه من الأوائل، وقد أسهمنا به طويلاً. فنحن قادرون على حلّ مشاكلنا الداخليّة بالحوار والإرادة الواعية، على أساس قبول الآخر واحترام الدستور والمؤسسات والاحتكام إليها.

”نحن قادرون على حلّ مشاكلنا الداخليّة بالحوار والإرادة الواعية، على أساس قبول الآخر واحترام الدستور والمؤسسات والاحتكام إليها.“

أيها السادة،

تاريخنا مصدر فخر واعتزاز، ومدرسة الحقوق في عاصمتنا بيروت خرّجت منذ ما يزيد عن خمسة عشر قرناً كبار رجال القانون في الامبراطوريّة الرومانيّة.

فلنتطلّع إلى المستقبل، ولنوفّر للعدالة مناخها المناسب، واضعين نصب أعيننا هذا الإرث الذي نحن مدعوون للحفاظ عليه وتثمينه.

إنّي على يقين بأنّ كفّ القضاء الناصع جدير بتبديد كلّ جور.

زيارة اللواء الخامس في الجنوب ١١ كانون الثاني ٢٠١٠

مع حلول كل عام جديد يحرص الرئيس سليمان على زيارة القوى العسكرية المنتشرة في الجنوب وقوات الطوارئ الدولية لتأكيد الحرص الرسمي والوطني على هذه القوات ودورها في صيانة السلم والأمن الدوليين، وقد أكد لمناسبة زيارته قيادة اللواء الخامس بتاريخ ١١ كانون الثاني ٢٠١٠ ان العمل المؤسسي والوحدة الوطنية هما ضمان استقلال لبنان وهما متوفران لدى الجيش اللبناني.

وكما لا نسأل الينبوع عن عذب مياهه ولا نعجب من ملوحة اليمّ،
كذلك لا ينبغي أن يكون عدل القاضي واستقامته موضع جدل.

فلا وهن إن اعترت المسيرة هنات،
ولا تراجع إن برز في زمن بعض من جنوح،
حصّنوا انفسكم تحصّنون القضاء فيزداد منعة.

” الدولة لا تستقيم ما لم يستقم فيها ميزان العدالة، فكونوا حماة الدولة.“

لا تدعوا جاهلاً يلج أعتابكم، ولا تفسحوا لحاقد أن يدخل صروحكم،
ولا تسمحوا لزور أو افتراء أو تضليل أن يحرفكم عن الحقيقة.

الدولة لا تستقيم ما لم يستقم فيها ميزان العدالة، فكونوا حماة الدولة.

عاش لبنان.



أتوجه في البداية إليكم بالتهنئة المناسبة الاعياد متمنياً عاماً سعيداً لكم ولعائلاتكم وللجيش اللبناني بصورة خاصة وللوطن.

في العام الماضي، في مثل هذا الوقت، قمنا بزيارة وحدات الجيش المنتشرة في المنطقة الحدودية وقلت يومها انكم إذا كنتم بخير وقمتم بمهماتكم على أكمل وجه فإن الوطن بأسره يكون بخير، والتجارب اثبتت ذلك.

وبالفعل مرّ العام ٢٠٠٩ الذي تميز بقيام الجيش بمهام كبيرة جداً. فبالإضافة الى الدفاع عن الارض، وهذا واجب مقدس عليه، قام بمهام عدة لجهة حفظ الامن وكشف شبكات التجسس ومطاردتها، ومكافحة الإرهاب والإمساك بخيوط كبيرة تتعلق بخلايا مرتبطة بالإرهاب، وتحديداً بفتح الاسلام.

”استعاد لبنان الكثير من نقاط قوته وسينتقل من مرحلة مربكة الى مرحلة جديدة.“

كذلك، جرت الانتخابات النيابية بشكل ممتاز وفي يوم واحد، وكانت تجربة اولى من نوعها شهدت استتباً للأمن وكان للجيش دور كبير في ذلك. والاهم من ذلك، أنكم لم تتحازوا ولم تتدخلوا في الانتخابات ولم تتشوه بالتالي صورتكم التي بقيت مشرقة بعد الانتخابات.

هذه المهام التي قمتم بها جعلتنا نجتاز مرحلة مهمة وننقل لبنان من ضفة الى أخرى ومن مرحلة مربكة الى مرحلة جديدة. وقد استعاد لبنان الكثير من نقاط القوة واسترد قسماً منها وخاصة في ما يتعلق بعلاقاته الدولية مع الخارج واحترام الدول له. فقد استعاد علاقته المميزة مع سوريا، وهو أمر يتحسن يوماً بعد يوم بالإضافة الى إرساء العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وهو أمر لا يكفي بحد ذاته. فالعلاقات الدبلوماسية بين الدول أصبحت اليوم أمراً في غاية الضرورة لتسهيل شؤون المواطنين ومعاملاتهم ولتطوير الاقتصاد والتجارة. لكن السياسة بين الدول تبني بين رؤساء الدول وحكوماتها، وهذا هو الاسلوب المتبع اليوم في العالم.

كما أننا استعدنا الثقة المالية بلبنان، الذي عاد مركزاً مالياً مهماً يذكر بما قيل عنه أنه سويسرا الشرق، لجهة استقطابه رؤوس الاموال. وعاد المغتربون اللبنانيون ليثقوا بوطنهم وليعودوا إليه وهذا ما نريده. وبالطبع كان لكم دور في ذلك، والصيف الماضي كان مزدهراً كما كل الفصول، حيث انعقدت مؤتمرات عدة في لبنان في كافة الميادين، من ثقافية وطبية وسياسية، بالإضافة إلى مهرجانات مختلفة، وكلها جرت في أجواء سلام وهدوء أضفت ارتياحاً لدى المواطنين.

وكما قلت، كان لكم الفضل الكبير في ذلك، الى جانب قوى الامن الداخلي. وقد ظهر ذلك بشكل كبير أمام الجميع، وأذكر ان العالم بأسره مر بمراحل حساسة بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠١٠.

كما حصلت إعادة نظر في مفاهيم الانظمة الديمقراطية، حيث أدركت دول عدة أنه ليس بإمكانها أن تهمل حقوق أحد خصوصاً حقوق الاقليات، وهذا ما يرتدّ علينا خيراً لأن نظامنا اساساً يكفل حقوق الجميع.

”عاد المغتربون اللبنانيون ليثقوا بوطنهم وليعودوا إليه وهذا ما نريده.“

كذلك الامر حصل تغيير في مفاهيم النظام المالي وحصلت إعادة نظر بالرأسمالية لجعلها أكثر انسانية. وقد برهن هذا الامر اننا كنا على حق في أمور عدة.

وأنا اقول إن المرحلة التي مرت كانت فرصة لنا كي نختبر أموراً عدة ونستخلص الدروس والعبر التي علينا التمسك بها والحفاظ عليها. لعل أولها يكمن في الحفاظ على قوة الجيش ومكانته. ففي الماضي سرت أقاويل حول انقسام الجيش، وقد مرّ في أصعب الظروف في تاريخه وتاريخ لبنان، وأثبت أن وحدته الوطنية راسخة، وأنه يشكل العمود الفقري للبنان. هذا أمر واقع، أصبح ثابتة في ذهن كافة المواطنين وأنتم مسؤولون في المحافظة عليها وتعزيزها.

الامر الثاني، يتعلق بنظامنا الديموقراطي الذي اثبت مكانته. فقد جرت الانتخابات بشكل ديموقراطي، وعندما اتينا لتشكيل حكومة حصل تأخير في ذلك وكان لدى الكثير من المواطنين بعض

من الخوف، إلا أن مخاوفهم لم تتحقق، بل بالعكس، فبعد هذا التأخير الذي دام قرابة خمسة أشهر، برزت علاقة أفضل بين مختلف المسؤولين والسياسيين ومعظم الاطراف، الذين التقوا بمعظمهم في القصر الجمهوري، ووجدوا أن لديهم نقاطاً مشتركة بنسبة ٦٠ الى ٧٠٪. يمكنهم الالتفاف حولها.

ومن هنا، أشير الى جو المصالحات، حيث قلت من البداية إن الجميع سيدخل الى قطارها وإن من يتأخر في ذلك سوف يلومه المواطنون. وكما تشاهدون، ما من أحد اليوم يقول إنه مختلف مع الآخر، بل يشدد الجميع أنه ما من خلاف بينهم، وهذا ما أكد أن نظامنا بخير حتى لو تأخر تشكيل الحكومة. وإذا ما حصلت أزمة سياسية ثانية، فلن نخاف، فالعمل سيبقى سائراً باتجاهه الصحيح وستبقى شؤون المواطنين مسيرة، ولن نحمل السلاح وننزل به الى الساحات.

ثالثاً، لقد غدا الاستقرار المالي ثابتة تؤكد قوة الدولة اللبنانية، سنبنّي عليها كي نؤسس للمستقبل.

”الجميع سيدخل الى قطار المصالحات ومن يتأخر في ذلك سوف يلومه المواطنون.“

بشكل عام، إن العام ٢٠٠٩ كان عام إنجازات، وقد ورد في الاحصاءات والمجلات أن لبنان بات المقصد رقم واحد في السياحة، كما ذكرت صحيفة الغارديان في تقرير لها.

وهذا نتيجة خليط بين السياسة والأمن والاستقرار والرفاهية. وهذا العنصر الأخير يجري البحث حالياً في تأمينه، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية، حيث ساد بين المواطنين عنصر القلق على المستقبل، حتى الذين لم يتضرروا مباشرة منها. ويبحث رجال الاقتصاد في الغرب اليوم، إمكانية توفير هذا العنصر الاساسي الى جانب الدخل الفردي والقومي.

نحن في لبنان نسهر على هذا العامل وربما لم يتقدم اقتصادنا كثيراً ولكن لدينا ما يريح المواطنين ويبيت فيهم الامل الكبير حتى لدى الذين لم تتحسن أحوالهم، فهم يأملون خيراً بالأمن ووحدّة الوطن والاستقرار السياسي وبالمناخ والنهج المتبعين.

وأشير هنا الى رفضنا للإجراءات الأميركية التي اتخذت بحق المسافرين اللبنانيين، بما يعيدنا الى الوراء. إن لبنان هو أبعد ما يكون عن الارهاب، وهو أكثر من عانى منه، وقد نجحنا في القاء القبض على مصدر الارهاب في أوكاره.

إضافة الى أن بلدنا لا يكنّ أية عداوة للشعب الأميركي، لذلك فإننا نعمل على معالجة جدية لإجراءات تقييد حرية الاعلام وتشديد إجراءات السفر على اللبنانيين، مع الولايات المتحدة وعبر منتدى وزراء الاعلام العرب الذي سينعقد قريباً، حيث سنقدم احتجاجاً على هذا الامر. فلبنان مؤمن بالحرية الاعلامية وهو لا يحرض على الارهاب، حتى لو انتقد سياسات معينة، ولا على كره أي شعب من شعوب العالم، لكن لدينا موقفاً معيّناً من الصهاينة لأنهم مفتصبو حقوق.

”اكتشفت دول العالم اليوم أن نظامنا الديموقراطي الميثاقي هو الافضل.“

المطلوب إذاً، المحافظة على الانجازات التي تحققت. وأنا استند دوماً الى قوة الجيش ووجوده ودوره. وكما قلت لكم إنه لولا قيام الجيش بمهمته في الفترة التي حصل فيها خلل سياسي، لكانت الامور خرجت عن السيطرة. فالجيش سند اساسي، ولكننا نريد ان يكون القضاء نزيهاً كي يشعر المواطن أن حقوقه تصل إليه، سواء في ظل وجود حكومة أم لا، وكذلك الامر بالنسبة الى وزارات الخدمات من كهرباء ومياه واقتصاد وصحة، كلها يجب أن تمارس عملها بشكل طبيعي وألا تكون مرتهنة لأي خلاف سياسي قد يحصل.

علينا أن نتوقع وجود خلاف سياسي، فنظامنا صعب، وقد اكتشفت دول العالم اليوم أن نظامنا الديموقراطي الميثاقي هو الافضل، الذي يعطي الجميع حقوقهم السياسية وخصوصاً الاقليات. وقد بات نظامنا ضرورة للعالم أجمع لكن نجاحه ليس بالأمر السهل، فهو يتطلب عناية كبرى. لذا علينا أن نسير في الاصلاح، بدءاً من المؤسسات، الى القضاء والسياسة، وقانون الانتخاب. كما علينا تعزيز مؤسسات الرقابة كي تتمكن من المحاسبة. وعلينا إجراء التعيينات كي يساهم المسؤولون الجدد في الاصلاح داخل مؤسساتهم.

أتمنى ان يقتنع الجميع معي بضرورة وضع آلية محترمة للتعيينات، مثلما يجري الأمر في الجيش من ترفيع وترقيات في المراكز على اساس الكفاءة والنزاهة والتضحية. فمن المعيب أن نخذل شبابنا المبدعين في مختلف المجالات، والذين ضحوا سواء في الجيش او في المقاومة لحماية لبنان والحفاظ عليه، بأن نقول لهم إننا عيّنا هذا أو ذاك من الذين يخلصون أحد الزعماء. ولقد تكلمت مع وزير شؤون التنمية الادارية مرات عدة في ضرورة وضع هذه الآلية، وهو بات جاهزاً لوضعها وسيتم التوافق عليها داخل مجلس الوزراء لتكون شفافة وترسي أسساً للعمل.

من جهة أخرى، علينا العمل على تعزيز قدرات الجيش، وأنا وضعت في البيان الوزاري بند إقرار خطة لتجهيز الجيش. ونحن ممتنون للمساعدات، وقد طالبت الولايات المتحدة بتطوير نوعيتها، لأن على الجيش أن يمتلك أسلحة نوعية ومتطورة. نحن لا نطلب سلاحاً نووياً، لكننا نطالب بأسلحة أكثر حداثة مما لدينا كي نتمكن أولاً من الدفاع عن الوطن، ونتصدى بالدرجة الثانية للإرهاب. وستوضع خطة من قبل القيادة، لمدة ثلاث أو خمس سنوات، نعمل على تحقيقها من دون إرهاب الخزينة، في وقت يبقى فيه مرحبين بكافة أنواع المساعدات.

”تتطلب استعادة لبنان لدوره الاقتصادي أجواء من الطمأنينة على مستوى الخطاب السياسي.“

إن وضعنا ومستقبلنا جيدان، وإيماننا بوطننا قوي، كما إيمانكم، لكن هناك خطراً إسرائيلياً معروفاً. فإسرائيل لا يناسبها إطلاقاً الاستقرار الذي يتمتع به لبنان، لا السياسي ولا الأمني ولا الاقتصادي. فسياسياً هي تريد تثبيت الدولة اليهودية وترفض منح الفلسطينيين حقوقهم، لا بل تريد طرد ما تبقى منهم من أراضيهم، فكيف تريد أن يقال لها إن لبنان وطن تتعايش فيه ١٨ طائفة، في ظل حال من الاستقرار والازدهار ولديهم جيش له عقيدة واحدة؟ هذا إذا لا يناسبها وهي سعت مرات عدة للقضاء على هذا الواقع. واستقرارنا الاقتصادي هو أيضاً ضدها. وقد حاولت إسرائيل أثناء حالات الفوضى السابقة التي عاشها لبنان، أن تشكل مركز الاستقطاب لدول المنطقة، وتصبح هي المنصة التي يأتي إليها الغرب للاستثمار في الشرق الاوسط.

اليوم لبنان في صدد استعادة دوره الاقتصادي الذي يتطلب دائماً أجواء من الطمأنينة في السياسة على مستوى الخطاب والعلاقة بين مختلف الاطراف. ولا بد أيضاً من تعزيز قوى الامن الداخلي لكي تقوم ببعض المهام التي من المحتمل أحياناً أن تشتت قواكم.

وفي المناسبة أود تهنئكم على كل ما أنجزتموه خلال هذا العام، وخصوصاً في قضايا الإرهاب والتجسس والمجرمين. وعلى المواطنين أن يعلموا أنه لا يمكن التهاون بقدرات الجيش وما من أحد باستطاعته الاعتداء على الجيش، فالمطلوب هو الامتنال لأوامر الجيش.

إسرائيل لا يناسبها هذا الاستقرار، وهي تجد في الخلل الأمني أفضل السبل لخربطة كافة القضايا السياسية والاقتصادية. وقد شهدنا على ذلك في العام ٢٠٠٦ وتجاوزناه بشكل صحيح.

”تتعهد إسرائيل اثاره التوترات الامنية في لبنان كسبيل لخربطة كافة القضايا السياسية والاقتصادية.“

وهي تدّعي دائماً، من دون إثبات، أن المقاومة تتزود بأسلحة متطورة. نحن ملتزمون بالقرار ١٧٠١ منذ العام ٢٠٠٦، وبعض ما يحصل من إطلاق صواريخ من هنا، يقابله مليون خرق من قبل اسرائيل التي لم تخرج حتى من بلدة الفجر. فمن يخرق إذا؟ نحن نوقف أي إطلاق للصواريخ بشكل فوري، فحال حصوله يداهم الجيش المكان الى جانب اليونيفيل ويتم تطويق الأمر. ومن يقوم بمثل هذه العمليات هي مجموعات متطرفة، جاء تطرفها نتيجة ما حصل لها من تهجير وعدم اعتراف بحقوقها، ومجاهرة إسرائيل الدائمة بإصرارها على عدم إعادة هذه الحقوق إليها. هذا إذا ليس بخرق من قبل لبنان. نحن نحمل عبأه جراء عدم إعطاء الفلسطينيين حقوقهم.

وما أريد قوله أيضاً هو أن اسرائيل تلجأ الى تضخيم الخطر الآتي من لبنان، لأنها تريد التخلص من الضغوطات عليها للقبول بمبادرة السلام العربية. فلا تسوا أن القرار الاخير الذي اعتمد في القمة العربية قضى بوضع المبادرة على الطاولة ولكن ليس الى الأبد. وإسرائيل تتعرض أيضاً لضغوطات لوقف الاستيطان وإعادة الحقوق للفلسطينيين وللسير بالمبادرة العربية. لذلك هي تعمد إلى تضخيم

المؤتمر الثاني للدول الاطراف في اتفاقية حظر الذخائر العنقودية بيروت - ١٢ ايلول ٢٠١١

لازال لبنان يعاني من الاجتياح الإسرائيلي لأرضه عبر القنابل العنقودية والألغام، ويستمر معها سقوط الشهداء، لأن نية إسرائيل إيذاء العدد الأكبر من المواطنين.

الخطر الآتي من لبنان إما لاتخاذ ذلك ذريعة لشن حرب عليه ، وهذا أمر صعب للغاية عليها، وإما للتخلص من إعطاء الحقوق لأصحابها بحجة الخطر عليها من لبنان وغزة وكل ما يتعلق بالمقاومة.

ما من طرف في لبنان ينوي مهاجمة إسرائيل، لذلك إن موضوع السلاح يخصصنا نحن في لبنان ونحن لا نقدم فواتير لإسرائيل بخصوصه. والحل يبقى في وحدتنا الوطنية أولاً ومهما عملت إسرائيل فلن تستطيع التأثير على لبنان إلا إذا تمكنت من تخريب الوحدة الوطنية.

”موضوع السلام يخصصنا نحن في لبنان ونحن لا نقدم فواتير لإسرائيل بخصوصه. والحل يبقى في وحدتنا الوطنية أولاً.“

من هنا، فالمطلوب قبل كل شيء الحفاظ على وحدتنا الداخلية، وأن تكون مصانة، وتنعكس وحدة الجيش على وحدة الوطن، كما علينا تطبيق القرار ١٧٠١، ومن جهتنا نحن ملتزمون بتطبيق هذا القرار. وفي حال اعتداء إسرائيل علينا، فيجب استخدام كافة قدراتنا الوطنية من شعب وجيش ومقاومة، كما ورد في البيان الوزاري.

وأتمنى عليكم، تحسباً لأي طارئ، أن تأخذوا المسألة على محمل الجد، فيكون لديكم ما يكفي من وسائل التدريب والملاجئ والحفر لتخفيف الاضرار عنكم قدر المستطاع. وتدريبوا بشكل دائم على الخطط الدفاعية، كي نمنع إسرائيل من التفكير بأي اعتداء على لبنان. إن جنودنا سيتصدون لأي خرق إسرائيلي يحصل وأنا اعرف أنكم تقومون بجميع هذه المهام الى جانب المهام الاخرى التي تقومون بها في الداخل، وأعرف أن هذا عبء كبير عليكم وأنتم تضحون وتبذلون جهداً ولكن على قدر أهل العزم تأتي العزائم.



احبائي الشهداء الاحياء ضحايا القنابل العنقودية،
اصحاب الدولة والمعالي والسعادة،
حضرة ممثل أمين عام الأمم المتحدة،
السيدات والسادة،

إنّهُ لمن دواعي سروري أن أرحّب بكم جميعاً في لبنان، البلد المتجذّر في الشرق، والذي اضطلع منذ القدم، بدور رائد في مجال التواصل والتكامل والانفتاح. وقد انطلقت من شواطئه إلى العالم منذ أكثر من ثلاثة آلاف سنة، عناصر أبجدية متقدّمة، شكّلت مساهمة أساسية من قبل شعبه في حركة التقدّم الإنساني. وهو ما زال يدعو بثبات، لتعزيز حوار الحضارات والثقافات والديانات، كبديل عن التصادم والاحتراب، بعيداً عن أيّ شكلٍ من أشكال التطرّف والظلم والإرهاب، على قاعدة العدالة والتضامن والإخاء.

” لبنان يدعو بثبات، لتعزيز حوار الحضارات والثقافات
والديانات، كبديل عن التصادم والاحتراب.“

أيّها الحفل الكريم،

نلتقي هنا اليوم، ممثلين لأكثر من مئة دولة، ولعدد كبير من المنظمات غير الحكومية، لغرض شديد النبل، من ضمن مبادئ وسياسات توافق عليها المجتمع الدولي، ألا وهي السعي لوضع حدّ لسلاح آثم وفتاك، وهو القنابل العنقودية.

إنّ انعقاد الاجتماع الثاني للدول الأطراف في اتفاقية القنابل العنقودية، تعبير عن إرادتنا السياسية الجامعة بمواجهة الآثار المأساوية لهذا السلاح، الذي لا يميّز مدنيّاً عن عسكري، ولا يفرّق بين رجل أو امرأة، أو شاب أو كهل أو طفل، ويستمرّ لسنوات وعقود بصورة صامتة وديئة، بعد انتهاء الحروب والنزاعات، في عمليات القتل والإعاقة المبرمجة. وهذا ما يستوجب منا بدوره، تجديد التزامنا بمساعدة وتأهيل ضحايا هذا السلاح الرهيب، وإيماننا المشترك بضرورة تجنب شعوب العالم ويلاتهِ في المستقبل.

إنّ مقاربتنا لموضوع القنابل العنقودية، إنتاجاً واستخداماً وتخزيناً ونقلًا، تنطلق من اعتبارات إنسانية، إذ ندرك، في ضوء تجارب شديدة القسوة، في العديد من دول العالم، تداعيات استخدامه

الكارثية على الإنسان، والتحديات التنموية الباهظة التي يفرضها على الشعوب بعد انتهاء النزاعات. إلا أنّ الواجب والمنطق يفرضان كذلك، تسجيل إدانتنا السياسية لمستعمليه، والتأكيد على ضرورة إلزامهم بالتعويض المناسب عن الأذى والأضرار الفادحة التي تسبّبوا بها.

أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة،

إنّهُ لأمر منطقي أن ينعقد مؤتمركم في لبنان بالذات، بعد سابقه، الذي انعقد العام الفائت في اللاوس، أكثر الدول تضرراً من القنابل العنقودية ومن سائر مخلفات الحرب القابلة للانفجار. ولا يخفى على أيّ منكم ما خلفته آلة الحرب التي استخدمتها إسرائيل في عدوانها المستمرّ ضدّ لبنان، وبخاصة خلال شهر تموز من العام ٢٠٠٦، من كمّ هائل من الخراب والدمار والأذى، وقد أزهقت مئات الأرواح البريئة، وألحقت الأذى الجسدي والمعنوي بآلاف الجرحى والمعوقين. ولم يكن صدفة عدم تورّع إسرائيل وتباهيها، بإطلاق تسمية «عناقيد الغضب» على حربها المدمّرة ضدّ لبنان عام ١٩٩٦، كاشفةً نياتها المبيّنة بإيذاء أكبر عدد ممكن من المواطنين.

” تتباهى إسرائيل بعملية «عناقيد الغضب» التي
صممتها لإيذاء أكبر عدد ممكن من المواطنين.“

وإذا كان لبنان ما زال بحاجة للكثير من الوقت والجهد للتعاي من آثار تلك الحروب العدوانية، فإنّ أبشع فصولها، وأشدّها طرْحاً للتحديات، قد تمثّل في إمطار أراضي جنوبنا السكنية والزراعية بالخائز العنقودية. وقد تسنّى لكم، خلال الزيارة الميدانية إلى جنوب لبنان، ومن خلال الصور التي عاينتموها، أن تلمسوا جسامة الخسائر والتضحيات البشرية والمادية، وأن تقدّروا حجم الجهد المطلوب لمحو آثار الجريمة وانعكاساتها التنموية. فالتقارير تشير إلى أنّ إسرائيل ألقت خلال عدوانها على لبنان عام ٢٠٠٦، ٤ ملايين قنبلة على مساحة ٥٤ كلم مربع، حيث تمّ تنظيف مساحة ٦٧٪ منها، ولا يزال أماننا العمل على تنظيف ١٧ كلم مربع من الأراضي الزراعية والحرّجية، من أجل إعادتها إلى الدورة الاقتصادية.

أيها الحفل الكريم،

لقد حرصت على أن أشارك شخصياً في مؤتمركم، للتأكيد على الأهمية التي نعلقها على أعمالكم، ولدعم جهودكم المخلصة في إطار تعزيز القانون الدولي الإنساني.

وأودّ أن أعرب بهذه المناسبة عن رغبتني في رؤية «إعلان بيروت»، الذي سيصدر في نهاية الاجتماع، محطة فاصلة في مسار الاتفاقية، ومساهمة لا تُمحى في الإطار القانوني لنزع هذا السلاح، انطلاقاً من المدينة التي تعرف منذ العهد الروماني «بأَمّ الشرائع»، بيروت.

” إعلان بيروت محطة فاصلة في مسار الاتفاقية، ومساهمة لا تُمحى في الإطار القانوني لنزع الذخائر العنقودية.“

أكرّر ترحيبي بكم مع أخلص تمنياتي لكم في جهودكم النبيلة في خدمة رسالة سامية، وصولاً إلى تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط على قاعدة العدالة وقرارات الشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام.

وشكراً.

والقنابل العنقودية ما زالت إلى اليوم تطلال المدنيين في لبنان، وخاصة الأطفال الأبرياء في مجالات لهوهم الرحبة، والمزارعين الطيبين في حقولهم ومساحات رزقهم وجدّهم، وقد تسببت هذه القنابل لغاية تاريخه بإعاقة أو قتل أكثر من ٤٠٠ ضحية. وهي تمثّل بالتالي شكلاً من أشكال الاحتلال، ما دامت تتربّص يومياً بحياة المواطنين، ولم نتمكن بعد من إزالتها بالكامل والتخلّص من مفاعيلها.

لطالما تعالت الأصوات للتنديد بالقنابل العنقودية، إلا أنّ استعمال إسرائيل لهذا السلاح بشكلٍ سافر ومشين في حربها الأخيرة ضدّ لبنان، هزّ وعي العالم، وشكّل محطة تاريخية بالفعل، في مسيرة الحرب على هذا النوع من القنابل، فكانت مبادرة النروج، وكان مسار الاتفاقية التي أبصرت النور في مدينة «دبلن» في أيار ٢٠٠٨، واحتفلنا بمراسم إطلاقها في أوسلو في كانون الأول ٢٠٠٨.

” لبنان مستعد للمشاركة بخبراته في تنظيف الأراضي الملوثة بالذخائر العنقودية من خلال أنظمة التعاون الدولي.“

إنّ إيمان لبنان الثابت بضرورة حظر «الأسلحة التي تتسبّب في أذى مُفرط، والعشوائية الأثر»، وعلى رأسها القنابل العنقودية، وجد ترجمته في انخراطه منذ البدايات الأولى، في المسار التفاوضي الذي أوصل إلى اجترح هذه الاتفاقية الهامة. ومع دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ في لبنان في الأوّل من أيار ٢٠١١، باتت الحكومة اللبنانية ملتزمة بشكل تام أحكامها، لاسيما لجهة مساعدة ضحايا الذخائر العنقودية، وتنظيف أراضيها من مخلفاتها.

في هذا الصدد، أودّ أن أشكر باسم بلادي كلّ الجهات المانحة والداعمة، من دول صديقة وشقيقة، وهيئات دولية تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، ولاسيما قوات اليونيفيل العاملة في الجنوب في إطار القرار ١٧٠١، على المساعدات والمعونات المادية والتقنية الكبيرة التي وفّرتها لنا، كي نضطلع بواجباتنا، متمنياً أن يظلّ التعاون بيننا وبينها مستمراً وثابتاً حتى الانتهاء من تبعات تركة القنابل العنقودية الثقيلة التي خلّفها الاحتلال على أرضنا. وإنّي أغتتم هذه المناسبة لأعلن عن استعداد لبنان للمشاركة في الخبرات التي اكتسبها في عمليات تنظيف الأراضي الملوثة بالذخائر العنقودية ومساعدة الجرحى والمصابين، من خلال أنظمة التعاون الدولي.

إطلاق البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً بيروت – ١٧ تشرين الأول ٢٠١١

رعى الرئيس سليمان الحفل الذي نظّمته وزارة الشؤون الاجتماعية لإطلاق البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً في بيت المحامي - بيروت بتاريخ ١٧ تشرين الأول ٢٠١١، حيث اعتبر أن «العدالة الاجتماعية والاندماج المتوازن ومكافحة الفقر واجب يقع على عاتق الدولة بالدرجة الأولى».

أيها الحضور الكريم،

يسرّني أن ألتقي بكم اليوم لمناسبة إطلاق البرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً، في هذا الصرح العريق، دار نقابة محامي بيروت، لنضيف من خلاله لبنة جديدة على الجهود والخطوات والقرارات التي من شأنها أن تدعم قدراتنا الذاتية على مواجهة التحديات الاقتصادية والحياتية المتراكمة على كاهل اللبنانيين. وهي تحديات تحتاج إلى معالجات سريعة من جهة، تحفظ للناس مقومات العيش الكريم، وإلى خطط اقتصادية تقضي إلى تحسين مستوى المعيشة لدى الشرائح الفقيرة، وتأمين المزيد من فرص العمل، والدخول في مرحلة النمو والازدهار.

” من المفترض بالسياسة بما تعنيه من سعي لخدمة الخير العام،
ان تكون في خدمة الاقتصاد، بما يعنيه من تعزيز لفرص العمل.“

تطلقون برنامجكم اليوم، بالتزامن مع اليوم العالمي للقضاء على الفقر الذي تحييه الأمم المتحدة في السابع عشر من تشرين الأول من كل عام. والواقع المرير أن مشكلة البطالة والفقر ما زالت تتفاقم في العديد من الدول، في ظل أزمة مالية لم تنته دول الشمال والجنوب على السواء من معالجة أسبابها وتداعياتها. وهذا يدفع بالكثيرين، وفي الدول الصناعية بالذات، إلى المطالبة بتوضيح العلاقة بين السياسة والاقتصاد، إذ أنه من المفترض بالسياسة بما تعنيه من سعي لخدمة الخير العام، أن تكون في خدمة الاقتصاد، بما يعنيه من تعزيز لفرص العمل والتغذية والصحة والتعليم، وتخفيف مستوى الفقر والعوز والجريمة، ولم يعد من الجائز في عالمنا المعاصر، أن يكون الاقتصاد في خدمة السياسيين أو أن تكون السياسة في خدمة الاقتصاد، إذا ما قام هذا الاقتصاد بصورة رئيسية على المضاربة والسعي الحثيث لرفع رأس المال، بعيداً عن أي مبادئ ديمقراطية حقّة أو ضوابط خلقية واضحة وشفافة، كيف لا وإحصائيات الأمم المتحدة تشير إلى أن نحو مليار شخص حول العالم لا يزالون يعانون من الفقر وبأن النمو المستدام لم يتحقق في العديد من الدول فضلاً عن تصاعد أسعار المواد الغذائية، وضعف التنمية الزراعية، وتغير المناخ نحو مزيد من مواسم الجفاف، واندلاع المزيد من النزاعات المسلحة، التي تسبب في تدمير الهياكل الأساسية للدول وتعطيل الخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليم.



أيها السيّدات والسادة،

إنّ بناء رأس المال الاجتماعي يقوم على رفع قدرات المواطن على قاعدة الخير المشترك الذي لا يتحقق بمجرد الوعد أو التمني، بل بتضافر الجهود وحشد الطاقات؛ ولكلّ مواطن في هذا المجال، رسالة تشمله وتتعداه إلى الجماعة، التي في خيرها خير له.

من هذا المنطلق، بادرت الدولة اللبنانية عبر وزارة الشؤون الاجتماعيّة، وبالشراكة مع البنك الدولي والحكومتين الإيطاليّة والكنديّة، إلى الإعداد للبرنامج الوطني لدعم الأسر الأكثر فقراً الذي نطلقه اليوم إيماناً ببدء عمله. وهو برنامج يعطي الحقّ لكلّ أسرة لبنانيّة للتقدّم من الدولة طلباً للمساعدة، ويهدف إلى توفير المساعدة الاجتماعيّة للأسر اللبنانيّة الأكثر فقراً في لبنان، بناءً على معايير شفافة، مع الحرص على ألاّ تشكّل هذه المساعدات حافزاً لعدم الإقدام على العمل والاعتماد المطلق عليها. وبقيني أنّ هذا البرنامج في فلسفته وآليات تطبيقه، يضمن المساواة بين الأسر التي تعاني من الفقر، ويؤمّن العدالة في تقييم الحالات الاجتماعيّة والاقتصاديّة للأسر وفق معايير موضوعيّة.

”إنّ بناء رأس المال الاجتماعي يقوم على رفع قدرات المواطن على قاعدة الخير المشترك.“

أعلم أنّ المواطن يعتبر أنّ الدولة مسؤولة عن تأمين حاجاته الأساسيّة من باب الحقوق وليس من باب الهبات، وأنّ تصل إليه دون منّة ولا تفرقة أو تمييز. والواقع أننا خصّصنا وقتاً وجهداً كبيرين خلال العقود الماضية للشأنين الأمني والسياسي، ودفعنا أثمناً غالية من جرّاء واقع الانقسام والتقاتل الذي عانينا طويلاً من تداعياته.

إلاّ أنّه بموازاة واجب الاستمرار اليوم، في تعزيز دعائم الوفاق الوطني والاستقرار، وبخاصة في هذه الظروف الدقيقة التي يمرّ بها محيطنا العربي، فقد حان الوقت لتكريس عناية وجهد إضافيين، للاهتمام بالشأنين الاقتصادي والاجتماعي، ولمعالجة هموم الناس اليوميّة والحياتيّة.

ولقد جاء في مقدمة الدستور اللبناني نفسه، أنّ «لبنان جمهوريّة برلمانيّة تقوم على الحريّات العامة وعلى العدالة الاجتماعيّة»، وأنّ «الإنماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً ركن أساسي

من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام».

يسرّني أن تشير هذه الحملة التي نحتفل بإطلاقها اليوم، إلى عزم أكيد ومحفّز على مواجهة التحديات بمزيد من التضامن والعمل، بعيداً عن لغة التيّس. ومستقبل لبنان لن يكون داكناً، كما يخشى البعض، إذا ما التزم شعبه وقادته بالمصلحة الوطنيّة العليا دون سواها، وطالما أننا نجحنا في تحرير معظم أراضينا، وتوافقنا على ميثاق وطني يكرّس العيش الواحد والمشاركة المتكافئة لجميع الطوائف في إدارة الشأن العام، وطالما أنّ دستورنا يؤكّد على الديمقراطية والحريّات العامة، ويسمح بالتداول الدوري والسلمي للسلطة.

ان تحول المنطقة العربية الى الديمقراطية يتيح لنا تعزيز ممارسة الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية، كما أننا نخزن قدراً من الطاقات البشريّة والوطنية في لبنان ودنيا الانتشار، ما يسمح لنا بأن ننظر بثقة متجددة وأمل مشروع إلى غدٍ واعد.

”نسعى بشكل حثيث لإقرار اللامركزية الادارية، التي تشكل خطوة اصلاحية بامتياز، وتساهم في تحقيق الانماء المتوازن.“

يدفع بهذا الاتجاه، ما نسعى اليه بشكل حثيث لإقرار اللامركزية الادارية، التي تشكل خطوة اصلاحية بامتياز، وتساهم في تحقيق الانماء المتوازن، وخلق فرص عمل ومشاريع جديدة في المناطق، ولا سيما في مجال الزراعة وصناعات المعرفة وتقنياتها، هذا الى جانب الاصلاحات السياسية العامة التي التزمنا العمل على تحقيقها. تضاف الى ذلك، الفائدة الاقتصادية والاجتماعية الجمة، التي يمكن ان نجنيها على مساحة الوطن، من الاستثمار في مجال البيئة، وقد خصنا الله ببلد يتمتع بقوة جذب عالية للسواح والمستثمرين، اذا ما احسنا المحافظة على مساحاته الخضراء وحَرَصنا على نظافة بحره وشواطئه، وجمال مدنه وقراه وانتظام طرقاته ومرافقه العامة. وهذا استثمار سهل نسبيا بما يحمله من مردود، بمشاركة فاعلة من القطاع الخاص والهيئات المحلية والدولية المعنية.

كما اصبحت الفرصة متاحة كي نتطلع الى يوم يصبح فيه لبنان فعلا بلدا منتجا للنفط والغاز.

دورة اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية للعام ٢٠١١ بيروت - ٢٤ تشرين الأول ٢٠١١

افتتح الرئيس سليمان الدورية السابعة لاتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية ومجلسه العلمي السابع التي انعقدت في فندق البريستول - بيروت اعتباراً من ٢٤ تشرين الأول ٢٠١١، ودعا خلال الافتتاح إلى ضرورة طرح مبدئين إصلاحيين متلازمين؛ أولاً: إناطة تفسير الدستور بالمجلس الدستوري. ثانياً: إعادة النظر في طريقة تعيين أعضاء المجلس الدستوري اللبناني.

وهذا يفرض علينا ان نبدأ العملية المتكاملة للتنقيب، بإقرار المراسيم التطبيقية لقانون النفط الذي سبق اعتماده، والمباشرة دون ابطاء بإنشاء البنى التحتية التي تستلزمها مرحلة الاستثمار وما سيستتبعها من حاجات وواقع جديد. ذلك ان البدء بعملية التنقيب سوف يعزز بحد ذاته الثقة باقتصاد لبنان وسيرفع معدلات النمو الاقتصادي فيه وسيسمح بإيجاد بدايات حلول لمشكلة الدين العام. كما أنه سيفتح امام اللبنانيين واجيالهم الطالعة، آفاق مرحلة جديدة واعدة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعية والتنمية.

” ثروة النفط والغاز سوف تُعزز الثقة باقتصاد لبنان وسوف
تسمح بإيجاد بدايات حلول لمشكلة الدين العام.“

أيها الحفل الكريم،

حرصت على أن أشارك شخصياً في هذا اللقاء، للتأكيد على الأهمية التي أوليها للشأن الاجتماعي ولإظهار تعاطفي مع هذه الحملة الهادفة ودعمي المطلق لها.

وهي مناسبة كي أوجه شكري لجميع الهيئات الحكومية وغير الحكومية وللدول المشاركة في هذا البرنامج الوطني، وأن أخصّ بالتقدير معالي وزير الشؤون الاجتماعية وفريق عمله على هذا الجهد النوعي باتجاه الفقراء، آملاً أن تتكلل المهمة التي تكفلوا بها بالنجاح مهما تطلّبت من جهود.

فالعادلة الاجتماعية والإنماء المتوازن ومحاربة الفقر واجب يقع على عاتق الدولة بالدرجة الأولى، من خلال سياسة اقتصادية واجتماعية متكاملة. كما أنه واجب وطني وأخلاقي، إضافة لكونه شرطاً من شروط الاستقرار والسلم الأهلي الذي نسعى لحمايته وتدعيمه.

عشتم، وعاش لبنان.



يسعدني ان ارحب برؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في دورة اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية العربية، متمنياً لهم طيب الإقامة في ربوعنا اللبنانية والنجاح والمزيد من التقدم.

السيدات والسادة،

إن الأسباب الكامنة وراء إنشاء المجالس والمحاكم الدستورية، على امتداد العالم، وفي عالمنا العربي، هي وثيقة الصلة بمُصطلحين بل بعنوانين أساسيين من عناوين تقدّم المجتمعات وحصانيتها في أيامنا، هما الديمقراطية وحُكم القانون.

لقد قطعت الديمقراطية أشواطاً بعيدة وقدّمت مساهمات جلى في بلورة مفهوم الدولة المعاصرة، ولكنها ظلت تفتقر الى حلقة ضائعة أساسية من حلقاتها. إنها بالفعل المجالس او المحاكم الدستورية التي يأتي في صدارة أهدافها تأمين رقابة فاعلة على حسن سير الظاهرة الديمقراطية المتمثلة على الأخص بصحة العملية الانتخابية في أعلى مستوياتها: أي رئاسة الدولة والمجالس التشريعية، وتأمين رقابة مماثلة على حسن سير الظاهرة القانونية حتى لا يفلت أي قانون تفصيلي أو تطبيقي من الانسجام مع قانون الدولة الأساسي، أي الدستور المعبر خير تعبير عن إرادة الشعب.

”يتطلب تدبير شؤون المجتمعات التعددية صيغاً نابعة من واقعها، وهي تقتضي الكثير من الانضباط والحكمة والدراية.“

العدالة الدستورية ركن اساسي في بناء الدولة الحديثة، فهي راعية التناسق في المنظومة القانونية، وضمانة الحقوق والحريات والانتظام العام ووحدة المجتمع. ولا غنى عن العدالة الدستورية خصوصاً في المجتمعات التعددية، الآخذة بالازدياد بفعل العولمة وانفتاح المجتمعات بعضها على بعض، وتداخل المصالح وتفاعل الثقافات. فتدبير شؤون المجتمعات التعددية يتطلب صيغاً نابعة من واقعها، كفيلة بصون حقوق وحريات المواطنين في شتى انتماءاتهم، ورعاية شؤونهم. والدستور هو ارقى مرجعية، وهو التعبير الجامع عما ارتضاه المواطنون كثمرة تجربة وخبرة، واحيانا ثمرة معاناة مشتركة في

النزاعات ومن ثم العودة الى المواثيق. ان ممارسة السلطة في الدول القائمة على مجتمعات تعددية تقتضي الكثير من الانضباط والحكمة والدراية، بحيث لا تخرج هذه الممارسة عن نصوص الدستور وروحيته. من هنا اهمية القضاء الدستوري كمرجعية تحول دون الشطط في التشريع وتقود الى احترام الاسس التي قام عليها الدستور، القانون الاسمى في الدولة . فالخلل في التشريع قد يؤدي الى زعزعة وحدة المجتمع وتقويض الدولة. ودور القضاء الدستوري يتكامل مع دور رئيس الجمهورية المؤتمن على الدستور.

”من مستلزمات الديمقراطية الميثاقية قانون انتخاب يفسح في المجال امام تمثيل كافة شرائح المجتمع تمثيلا صحيحا وعادلا، ويؤدي الى تجديد الحياة السياسية.“

هذا الواقع املى انشاء المجلس الدستوري في لبنان من ضمن الاصلاحات الدستورية التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني، وقد اعتبر ذلك من الانجازات المهمة التي ارسى قواعد الميثاق الوطني وربطت شرعية السلطة بالإرادة الشعبية والالتزام بالعيش المشترك، فجاء في مقدمة الدستور ان الشعب مصدر السلطات ولا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك. وحفاظاً على العيش المشترك اعطى الدستور اللبناني رؤساء الطوائف المعترف بها قانوناً حق مراجعة المجلس الدستوري في ما يتعلق حصراً بالأحوال الشخصية، وحرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية وحرية التعليم الديني.

لقد اكدت التجربة ان في العودة الى الاصالاة اللبنانية، المعبر عنها في الدستور والميثاق، ضمانة لوحدة لبنان في تنوعه ورسالته الحضارية ودوره العربي والعالمي كنموذج مناقض للصهيونية ولكل انغلاق في هويات احادية قاتلة.

ان من مستلزمات الديمقراطية الميثاقية قانون انتخاب يفسح في المجال امام تمثيل كافة شرائح المجتمع تمثيلا صحيحا وعادلا، ويؤدي الى تجديد الحياة السياسية، وتفعيل اداء المؤسسات الدستورية، وتطوير تجربة لبنان الديمقراطية، وقد آن الاوان لاعتماد مثل هذا القانون للخروج من الدوامة التي

ندور فيها. فوثيقة الوفاق الوطني، وقد مرّ عليها أكثر من عشرين سنة، نصت على قانون انتخاب يؤمن صحة التمثيل السياسي لشتى فئات الشعب واجياله وفاعلية هذا التمثيل، ولم يعد يفصلنا عن الانتخابات النيابية المقبلة سوى سنة ونصف السنة . فقانون الانتخاب اساس الاصلاح، والاصلاحات التي نصت عليها وثيقة الوفاق الوطني لم تقترن بقانون انتخاب ملائم لها.

ان ما توافر للبنان من ديموقراطية ينبغي تطويره ليشمل مختلف الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وما نشهده من تحولات في منطقتنا العربية، يؤكد ضرورة تحقيق اصلاحات سياسية تضع الانظمة في المسار الديموقراطي الصحيح. وهذه الاصلاحات اساسها الاصلاح الدستوري وضمان الحقوق والحريات وصحة التمثيل الشعبي وتحقيق العدالة والمساواة. وللقضاء الدستوري موقع اساسي في الاصلاح نظراً لدوره في ضبط التشريع وصون الدستور.

” ان ما توافر للبنان من ديموقراطية ينبغي تطويره ليشمل مختلف الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.“

وكان حكمُ القانون، بدوره، يبحثُ عن الحَلَقَةِ الضائعة ذاتِها. وإذا سَلَّمْنَا بأنَّ مفهومَ حكم القانون ينطوي على فئة من المبادئ التي باتتْ موضعَ اهتمامِ الموثائق والمنظماتِ الدولية، كالمساواة، وتكافؤ الفرص، وحقُّ المرء في أن يكون ناكباً ومُنْتخَباً، والشفافية، وحريةِ الرأي والمعتقد، وسائرِ الحرّيات، ومجموعةِ حقوقِ الانسان الثمينة... إذا سَلَّمْنَا بذلك، فمعناه أنَّه سيكونُ للقضاءِ الدستوري دورٌ بينٌ في هذا الميدان أيضاً.

والجدير ذكرُهُ أنَّ هذا القضاء ذا المهمةِ السَّامية باتَ لا يُهْمَلُ الموثائقُ الدولية التي يكون البلدُ المعنيُّ قد انضمَّ إليها، وهي غَنِيَّةٌ بإشاراتِها الى حقوقِ الانسان الأساسية. كما أنَّه لا يهمل، كما هي الحال عندنا، مقدِّمةُ الدستور التي نصَّت على أنَّ لبنان عضوٌ مؤسَّسٌ وعاملٌ في منظمة الأمم المتحدة وملتزمٌ موثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما نصَّت على أنَّ الدولة تجسِّدُ هذه المبادئ في كلِّ الحقول والمجالات من دون استثناء. وليست هذه المبادئ، في نهاية المطاف، غيرَ الروافِدِ التي تُصَبُّ في مفهوم حكم القانون.

بالتلازم مَعَ هذين المصطلحين: الديموقراطية وحكم القانون، عَمَّت فكرةُ القضاء الدستوري أرجاء واسعةً من العالم، وأسَّستْ لثقافة جديدة أخرجتِ الدساتير من جمودِها وجَعَلَتْها نصوصاً نابضةً بالحياة. وأسَّست تالياً لمفهوم جديد هو مفهومُ الديموقراطيَّةِ الدستوريَّةِ الذي يُعْتَبَرُ مُطْلَقاً وضامناً لترسيخ دولة القانون والمؤسسات.

” ان المآزق القانونية التي واكبتها أزمات سياسية، والاشكالات والثغرات الدستورية تدعونا الى اناطة مهمة تفسير الدستور الى المجلس الدستوري.“

السيدات والسادة،

لدى التبصر في التجربة العملية التي مرَّ بها المجلس الدستوري في لبنان على ضوء انظمتها واختصاصاته من جهة، وفي ضوء الواقع اللبناني بمعطياته واحتياجاته وخصوصياته من جهة مقابلة، نرى انه بات ضرورياً طرح مبدأين اصلاحيين متلازمين:

الاول: ان المآزق القانونية التي واكبتها أزمات سياسية، والاشكالات والثغرات الدستورية تدعونا الى اناطة مهمة تفسير الدستور الى المجلس الدستوري وفقاً لما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني وهذا يتطلب تعديلاً دستورياً.

الثاني: توخياً لتحرير المجلس من التسييس ينبغي تعديل قانون انشائه وإعادة النظر في طريقة تعيين اعضائه التي تتم اليوم مناصفة بين مجلس الوزراء والمجلس النيابي.

مدينة طرابلس طرابلس – ١٣ تشرين الثاني ٢٠١١

زيارة استثنائية قام بها فخامة الرئيس إلى مدينة طرابلس عاصمة الشمال بتاريخ ١٣ تشرين الثاني ٢٠١١ شملت أبعاداً سياسية وإنمائية وثقافية وسياحية، حيث تفقد المبنى الجامعي الموحّد، وقصر العدل الجديد، ومرفأ طرابلس، ورعى افتتاح يوم "طرابلس مدينة خالية من السيارات"، كما لبى دعوة دولة رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى حفل غداء ضم أكثر من ألف شخصية طرابلسية وشمالية.

ان انعقاد دورة اتحاد المحاكم والمجالس الدستورية في بيروت هو دليل على توفر الارادة، والقدرة على بناء جسور التواصل في كل بلد عربي شقيق وبين الدول العربية، انطلاقاً من ايجابيات في تراثها المشترك الذي غالباً ما تم تجاهله وهمشته عوامل داخلية واقليلية ودولية. واني على ثقة بأن ملتقاكم العلمي هذا سيكون مناسبة لعرض تجارب غنيّة، وللقيام بمداولات مثمرة، تصبّ كلها في مصب سيادة القانون وتعزيز الديمقراطية وصون الحقوق الأساسية للمواطن والإنسان.

عشتم، عاشت الديمقراطية الدستورية، عاش لبنان.



قيّمت بكثير من الارتياح، نتائج الجولة التي قمنا بها قبل هذا اللقاء، في مرافق ترمز إلى نبض الحياة الثقافية والاقتصادية والاجتماعية للمدينة: في الميناء، والجامعة اللبنانية، والمرفأ، وقصر العدل، وهي مؤسسات ومرافق حيوية تعمل الدولة على تطويرها وتعزيزها، إلى جانب مشاريع عديدة أخرى، يقتضي إطلاق العمل بها مثل مطار الرئيس رينه معوض في القليعات، وإعادة تأهيل وتسيير سكك الحديد، وذلك بمثابة خطوات ضرورية لتحقيق اللامركزية الإدارية والإنماء المتوازن، وإنصاف منطقة الشمال عموماً ومدينة طرابلس والميناء بشكل خاص.

” مشاريع عديدة يقتضي إطلاقها كخطوات ضرورية لتحقيق اللامركزية الإدارية والإنماء المتوازن.“

في الختام، يهمني أيها الأعزّاء، أن أتقدّم بالشكر من السيّد هلا رويير فاضل مديرة مشروع "طرابلس مدينة خالية من السيارات" والقيمين على هذا النشاط، وكذلك شبكة شباب طرابلس، وبلديات رأس مسقا وطرابلس والميناء، والهيئات والجمعيات الاهلية على مشاعر الترحيب وحرارة الاستقبال، والمواطنين الاعزاء والفاعليات الذين بحضورهم ومشاركتهم جعلوا هذا النهار ممكناً وممتعاً. ويسرني بشكل خاص، أن أكون اليوم بينكم، مليئاً دعوة كريمة من ابن طرابلس، دولة الرئيس نجيب ميقاتي، الذي نحب ونقدّر، وقد شاء هذا اللقاء جامعاً لهذه الوجوه النيرة.

عشتم، عاشت طرابلس، عاش لبنان.

هي الفيحاء تستقبلنا في الواسع من ديارها، وهي ابنة تراث عريق ومجيد. أتيتُ إليكم يا أبناء طرابلس والميناء الأعزّاء، ونحن ما زلنا نعيش أجواء عيد الأضحى المبارك، وقبل أيام من عيد الاستقلال، لأطلع عن قرب على أحوال المدينة، ولكي أحيي معكم هذا النهار البيئي المميّز. والكلّ بات يعرف، ما للبيئة من وقع مؤثّر على حياة الإنسان المعاصر.

إنّ مدينتكم العريقة، قلبُ الشمال العزيز على كلّ الوطن، وصنوّ العاصمة بيروت. هي عاصمة ثانية للبنان، في الشمال، ومنبتٌ لرجالٍ وُسِموا بالمعرفة والشجاعة والنزاهة، وقد لعبوا، وما زالوا، دوراً رائداً ومنيراً في تاريخ لبنان، قديمه وحديثه، وعلى كلّ صعيد، اذكر منهم خصوصاً، رجل الاستقلال الكبير عبد الحميد كرامي.

” علينا واجب تحسين ممارستنا للديموقراطية، والعمل على رفع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهنا.“

لقد كرّست طرابلس عبر العصور، بتجاور مآذنها وقبب أجراسها، على ورع واحترام والتزام، مشهد العائلة اللبنانية الأصل الذي ما زلنا نحرص عليه، رغم كلّ عثراته. وظهّر تنوّع مدارسها ومعاهدها، على عمق معرفة وانفتاح، الصورة البهية للثقافة اللبنانية، التي تضاهي أرقى الثقافات. أما معالمها الأثرية فهي تقصّ حكايات البطولة والصمود وتشهد على حقبة تاريخية مختلفة الوجوه طبعت وجودها، فتكيّفت معها. كما أبجرت من شطآنها نحو مغتربات، مجهولة في أحيان كثيرة، مجاذيف المغامرة والإقدام، نشرأ لفكر أو طلباً لعلم أو هرباً من جور أو بحثاً عن عيش كريم.

أما اليوم، وقد بدأ محيطنا العربي يتحوّل نحو الديمقراطية، فانه يقع علينا واجب مضاعفة الجهد للبحث عن كيفية تحسين ممارستنا للديموقراطية، والعمل على رفع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهنا، وذلك، بالعقل والمنطق وروح العدالة والاعتدال. فنبنّي مستقبلاً آمناً ولائقاً لأبنائنا، بعيداً عن مخاطر العوز والعنف والبطالة والهجرة، وتبقى سمة التمازج والتآخي والتعاون سائدة بين اللبنانيين على الدوام.

أولى رئيس الجمهورية اهتمامه، باعتماد سياسة تربوية إصلاحية، تتناول المدارس والجامعات، وتعيد إليها تميزها في هذه المنطقة، انطلاقاً من كون لبنان مصدر إشعاع ثقافي وحضاري.



ج- القسم الثالث: في بيدر الثقافة

تدشين المبنى الجديد لكلية ادارة الاعمال في الجامعة الأنطونية بعيدا - ٩ كانون الثاني ٢٠٠٩

بحضور حشد من رجال الفكر والسياسة والإعلام والمجتمع واساتذة الجامعة وطلابها،
دشن الرئيس سليمان المبنى الجديد لكلية إدارة الأعمال داخل حرم الجامعة الأنطونية
في بعيدا بتاريخ ٩ تشرين الأول ٢٠٠٨.

شكراً للجامعة الأنطونية وطلابها واساتذتها، وشكراً لعميد كلية ادارة الاعمال فيها الذي ذكر ان
رئيس الجمهورية هو ثقة، ولكن رئيس الجمهورية ثقته بالشباب اللبناني انفسهم. ان عين الشباب على
مقر الرئاسة في بعيدا، لكن عين الرئيس على الجامعة الأنطونية وعين اخرى على المطار ينتظر عودة
الشباب الى لبنان.

في مطلع هذا العام، اود ان اتمنى لكم سنة طيبة وبارك للشباب وللرهبانية الأنطونية وللشعب
اللبناني هذا الصرح الكبير. ولا بد لي ان اتوقف عند ما يجري في غزة، حيث المجازر التي يرتكبها
العدو الاسرائيلي هي نفسها التي ارتكبها في لبنان، وخصوصاً في قانا، وقد تصدى لها شعب لبنان
بمقاومته وشبابه الابطال. اننا نحمد الله على ان قرار وقف اطلاق النار قد صدر اليوم، ويلزمه
التطبيق. لكن اسرائيل لا تقدم على اعتداءاتها الا عندما تجدنا منقسمين على انفسنا: فالفلسطينيون
منقسمون والعرب كذلك. وان اتكألنا لتحقيق التضامن يقع على عاتق الشباب، فالتحدي هو للشباب.

” ان رئيس الجمهورية هو ثقة، ولكن رئيس
الجمهورية ثقته بالشباب اللبناني انفسهم.“

لا يمكن للوطن الذي قاوم اسرائيل ان يسمح للخارجين على القانون ان يتحدوا ارادة الشعب
اللبناني وارادة الجيش وقوات الطوارئ الدولية، وحتى ارادة المقاومة فيطلقوا الصواريخ من ارض
الجنوب.

ان اطلاق الصواريخ هو عمل مشبوه، القصد منه حرف الدعم لغزة والالتفات الى موضوع
الصواريخ. لكن لحسن الحظ، فإن الحكومة قد ايدت الشعب الفلسطيني وظلت على شجبها للاعتداء
الاسرائيلي، وفي الوقت عينه اعطت التعليمات لمنع تكرار الاعتداءات من جنوب لبنان.

اتكألنا على الشباب، فوحدتكم هي التي تتقذ الوطن. والشباب اللبناني يتمتع بميزات كثيرة قلّ
نظيرها في دول اخرى، فهو شباب مثقف وثقافته ناتجة عن التعددية الفذة والتنوع الموجود في لبنان.
لقد قاوم الشباب اللبناني العدو، وهو قاوم بالفعل اعنى قوة عسكرية في الشرق. والشباب اللبناني دعم



اطلاق بيروت عاصمة عالمية للكتاب لعام ٢٠٠٩ بيروت - ٢٥ نيسان ٢٠٠٩

اختارت منظمة اليونيسكو الدولية في باريس مدينة بيروت عاصمة عالمية للكتاب للعام ٢٠٠٩ بعد منافسة مع عدة دول منها تايلاند وأفريقيا الجنوبية وروسيا. انطلقت فكرة اختيار عاصمة عالمية للكتاب بمبادرة اسبانية في العام ١٩٩٦ بهدف تشجيع المطالعة وتعزيز صناعة الكتاب على المستوى العالمي.

رعى فخامة الرئيس المناسبة باحتفال أقيم في قصر اليونيسكو في بيروت يوم ٢٥ نيسان ٢٠٠٩.

المقاومة في حربها في العام ٢٠٠٦، وكان الجيش والشعب والمقاومة في صف واحد، فهزمت إسرائيل على أرض لبنان. فالشباب اللبناني يؤمن بالقيم الانسانية الحضارية وبالديمقراطية والحريات العامة وبحقوق الانسان وينبذ التعصب والطائفية. وقد رأينا كيف انه استطاع التعبير عن حريته في شباط وأذار العام ٢٠٠٥ دون ان تحصل احتكاكات بين افراده. كذلك، فإنه استطاع من خلال جيشه البطل ان يقهر الارهاب الذي لم يقهره احد بعد. وقد وقف كل شباب لبنان الى جانب الجيش في هذه المعركة.

”اتكالنا على الشباب، فوحدتكم هي التي تنقذ الوطن
الشباب اللبناني يؤمن بالقيم الانسانية الحضارية وبالديمقراطية
والحريات العامة وبحقوق الانسان وينبذ التعصب والطائفية.“

دعوتي لكم ان تعززوا هذه المعاني في صفوفكم، واطلب من الجامعة ان تحسن تعزيز هذه المعاني في ما بينكم، حتى نتمكن من بناء وطن لنا ولأولادنا نعتز به.



أيها الحفل الكريم، أيها الشباب والشبان الاحباء،

سنة كاملة مباركة نبدأها مع الكتاب، في العاصمة العالمية للكتاب، بيروت.

تسميةً دولية تستحقها عاصمتنا، من إبداع اللبنانيين، وتنوع إنتاجهم، وصناعة الكتاب ونشره على مدى عقود طويلة.

هي قلادة على صدر كل من كان الكتاب جليسه حتى عندما يعزُّ السراج.

وهي مسؤوليتنا جميعاً في أن يستمر هذا الوطن – الرسالة، منارة ثقافية، ومركز تفاعل حضاري وإنساني، ومثال التنوع ضمن الوحدة الوطنية.

”لبنان حمل الأبجدية إلى العالم من شواطئ بيبيلوس التي أعارت حروف اسمها للتوراة والمكتبات.“

فالتحية والتقدير لمنظمة اليونيسكو على اختيارها بيروت، والشكر أيضاً لإتاحة الفرصة لنا نضيف حبة إلى عقد التميز في العالم، ونطلق طاقاتنا الفكرية إلى جانب مدن ما يزال لها الباع الطويل في عالم الكتاب والقراءة.

لبنان، الذي حمل الأبجدية إلى العالم من شواطئ بيبيلوس التي أعارت حروف اسمها للتوراة والمكتبات، ونشأت على أرضه أول مطبعة للشرق في دير مار قزحيا في القرن السادس عشر، وأسس أول مدرسة في العام ١٧٨٩ في عين ورقة، تخرج منها المعلم بطرس البستاني، مروراً بعصر النهضة التي أثرت اللغة والأدب والفكر، يعود العالم إليه معترفاً بما أنجز وحقق، وهويطالبه بالمزيد لأنه أهل لذلك.

إذاً، هي الفرصة والتحدي، بهدف تعزيز المطالعة في لبنان، والألفة بين الفرد والكتاب.

إنها المسؤولية الملحة لتطوير صناعة الكتاب ونشره، وسط الحداثة التي تجتاح وسائلها المرئية

والمسموعة، بغتها وسمينها، اهتمام أبنائنا، لكي يظل للكتاب سحره الجاذب للقراء، ودوره الناقل إليهم، ثروات الفكر والعلم والأدب.

لقد خصّ مجلس الوزراء هذا الحدث بما يحتاجه من موازنة ودعم، لأن نجاح هذه السنة هو مسؤولية كل لبنان، وجميع السلطات والقيادات وهيئات المجتمع المدني، التي نعول عليها كثيراً في كل ما يتعلق بالنهوض بالوطن.

إن دور الدولة من خلال وزارة الثقافة، يتركز على تنظيم الأنشطة والبرامج في سنة الكتاب هذه، إلا أننا نود أن نلمس تعاوناً من الأهل والمدرسة ووسائل الإعلام وقطاع النشر المتنوع، والقطاعات الفكرية والإبداعية والاقتصادية التي تتكامل أدوارها في هذا الحدث الحيوي.

”أتوجّه إلى كل عائلة آملاً في أن تغرس حب القراءة في نفوس أبنائها، وإلى المرجعيات التربوية كي تجعل الكتاب قضية أبعد من الكتاب المدرسي والقراءات الإلزامية.“

من هنا، أتوجّه إلى كل عائلة آملاً في أن تغرس حب القراءة في نفوس أبنائها، وإلى المرجعيات التربوية كي تجعل الكتاب قضية أبعد من الكتاب المدرسي والقراءات الإلزامية.

وأتوجّه إلى وسائل الإعلام لجعل سنة بيروت عاصمة عالمية للكتاب سنة مميزة، والمبادرة إلى اعتماد برامج جديدة تشد الناشئة إلى الكتاب، وإلى نقابات الطباعة والنشر والتوزيع والتسويق، لاعتماد وسائل حديثة وتطوير صناعة الكتاب، بما يتناسب مع التطورات المتسارعة، وتشجيع المبدعين في كل مجالات الكتابة والتأليف، وإقامة المعارض المتخصصة لجذب المواطنين من كل الاهتمامات.

كما أتوجّه إلى هيئات المجتمع المدني، التي ما ترددت يوماً أمام مسؤولياتها، وأدعوها لمساعدة الإدارات المحلية والبلدية، لتعميم وتعزيز المكتبات العامة في المدن والقرى، وإقامة الأنشطة الثقافية التي تحقق التنافس الفكري وتكتشف المبدعين في كل مكان، وتحفز المواطنين على الإقبال.

أيها الحفل الكريم،

اليوم الأول لسنة بيروت عاصمة عالمية للكتاب، نطلقه مليئاً بالوعود وشغف الأعماق.
لبناننا يستحق أن يظل منارة، ووهج التاريخ والمستقبل على شاطئ المتوسط.

من هنا، طالبنا أمام العالم أن يتحوّل لبنان مركزاً دائماً لحوار الثقافات والحضارات، في زمن
حوّلت فيه العولمة الاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية العالم، إلى مساحة مفتوحة تمتزج فوقها
الثقافات والعادات وأنماط الحياة، ولكنها أفرزت في المقابل، وبطريقة حادة ومناقضة، ميلاً إلى
الانغلاق، وتطرف العصبية، ونمو رفض متبادل بين الإثنيات والأديان والجماعات المختلفة حتى
داخل الوطن الواحد.

”طالبنا أمام العالم أن يتحوّل لبنان مركزاً دائماً لحوار الثقافات والحضارات.“

ولنا بالتأكيد نسيج خبرة حيّة في تلاقي الثقافات والمعتقدات والانتماءات الفكرية والعقائدية،
ضمن كيان واحد نجح في أن يتحوّل نموذجاً لتفاعل الإنسانية بتناغم وإيجابية.

أيها الحفل الكريم،

أيها اللبنانيون على أرض لبنان وعلى كل أرض في بلدان الانتشار،

لبنان كتاب حضارة نمت منذ ستة آلاف سنة، وانطلقت من ساحله الأبجدية لتؤلف كتب العالم
قاطبة. وبيروت هي أمّ الشرائع في مدرستها للحقوق. ويوم حَسَرت عن صدرها في جوف التراب،
ظهرت في قلبها حضارات متتالية وعهود وحِقب تشير إلى صباغات في التاريخ افتتحت أياماً من العزّ
والمجد في تاريخ لبنان والشرق.

ولبنان كتاب المقاومة الذي خطّت صفحاته بدماء الجنود والمقاومين الأبطال، فتسطرت ملاحم عز
من الجنوب إلى بيروت والجبل ومن البقاع إلى الشمال.

أَتوجّه إليكم يا أبناءنا هنا وفي كل لبنان...

اقرأوا لكي تكونوا جديرين بالكرامة الإنسانية، ومتمرّدين على الجهل والرتابة.

اقرأوا ما تشاؤون، هذا قراركم، فلا حرية تنمو وتُعاش إذا كان هناك حَجَرٌ ورقابة على الفكر
والتعبير. ولكن مسؤوليتكم هي في أن تنمّوا كذلك مَلَكَة التمييز، حتى لا يقودكم الفكر المتطرف خلف
قراءاته المظلمة، فتُحسنوا الاختيار.

”مسؤوليتكم هي في أن تنمّوا قلّة التمييز فتُحسنوا الاختيار
حتى لا يقودكم الفكر المتطرف خلف قراءاته المظلمة.“

إنه القرار الذي لا يحدّد فقط ماذا ستفعلون، بل يحدّد كذلك ما سيدخل إلى أعماقكم ويصنع
الإنسان الذي ستكونونه، تماماً كما هي الحال في الخيارات الوطنية. فلکم فيها دور ومسؤولية من
خلال من تختارونه ليحمل صوتكم وهمومكم وطموحاتكم وتطلعاتكم إلى غدٍ مشرق تستحقونه.

أيها الحفل الكريم،

اليوم تتكلّل بيروت بتاج الكلمة. ونحن إذ ندرك مهابة هذه المسؤولية، لن نكتفي بتحويلها إلى مجرد
بريق احتفالي يغفل خصوبة التربة اللبنانية التي أثمرت فكراً نيراً وكتّاباً عظماء وإبداعاً في الفن
والعلوم والثقافة. الهدف النهائي لكل الفعاليات المرافقة لهذه السنة، ولروزنامة الأنشطة الفنية
بالإبداع والتنوّع، هو خلق دينامية ثقافية تفاعلية تؤسّس لأرضية حاضنة لولادة الكتاب، وصناعته،
وانتشاره، وصولاً إلى ترسيخ الشخصية الثقافية في نفوس أبنائنا. إنها السنة التي نأمل أن تحوّل نمط
حياة الأجيال الحاضرة والآتية، فيصبح الكتاب فرداً من الأسرة، وصديق الوحدة، ونبع المعرفة، وأفقاً
يوميّاً يفتح أمام الكيان عوالم جديدة. وإذ يناضل الكتاب اليوم من أجل موقعه، في وجه محيطات
الانترنت التي تشكّل خزان أفكار بشرية وعلومها ويومياتها وثقافتها العامة، فإن ما يحقّق فرادته هو
كونه عصارة خبرة ومشروع فكري، ونسقاً متماسكاً يقود قارئه إلى خلاصة كثيفة من المعارف والآداب
في زمن قصير.

إصدار كتاب «تاريخ الجيش اللبناني-الجزء الأول» اليرزة - ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٩

أبصر كتاب «تاريخ الجيش اللبناني» النور بعد سنوات من البحث والتنقيب، فنظمت قيادة الجيش احتفالاً للمناسبة في قاعة العماد نجيم بتاريخ ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٨ حضره فخامة الرئيس وحشد من الشخصيات السياسية والفكرية، وقد دَوّن فخامة الرئيس في السجل الذهبي ما يلي: «أتوجه بالتهنئة للجيش ضباطاً ورتباء وأفراداً، أولئك الذين زرعوا في الماضي بذور تاريخ هذه المؤسسة، أو الذين يستمرون اليوم في متابعة المسيرة أوفياء للرسالة والقسم؛ وأهنيء أعضاء اللجنة وكل من أسهم في إنجاز هذا الكتاب، الذي سيُغني إرث المؤسسة العسكرية، ويفيد أجيالها الصاعدة بالخبر من العبر والدروس، وكلّي أمل وثقة بأن تتابع اللجنة عملها في مقبل الأيام، وصولاً إلى إتمام تاريخ الجيش بصورة كاملة، بما يُلبّي طموح العسكريين، ويعود بالخير على المؤسسة والوطن».

العماد ميشال سليمان
رئيس الجمهورية



لبنان كتاب عنفوان ، كتاب الارز الخالد .
هو أيضاً كتاب سلام وانفتاح .
هو أكثر من وطن ، هو رسالة .

وفي الحوار والعيش الواحد تكتب عاصمتنا ومدننا وقرانا فصولاً من كتب سماوية مقدّسة قرآناً وإنجيلاً.

ولنا في الديمقراطية والحرية كتاب علينا أن نقرأ فيه بتمعن وشغف كل يوم، ونعتز به.
جبالنا وسهولنا والشاطئ آيات رسمتها ريشة الخالق لوحات في كتاب الإبداع لتمجيد الله.

” وفي الحوار والعيش الواحد تكتب عاصمتنا ومدننا
وقرانا فصولاً من كتب سماوية مقدّسة قرآناً وإنجيلاً. “

وطننا كتاب التاريخ والقيم، ودستورنا كتاب الوطن نلتزم به ونعلي من شأنه ونوطد أمنه، ونرسخ سيادته واستقلاله أرضاً لنا ولأولادنا وأحفادنا يذودون عنها كلما ساورتها الفتن.

فوجه لبنان إذا لم يكن مطبوعاً بالثقافة والحوار والأنسنة والولادة المتجدّدة، فهو إلى زوال.

وإذا لم تكن الكلمة أساس البناء، فعبثاً يتعب البناؤون.

مشروعنا أن نكثر الزرع هذه السنة، من طيبات الفكر والقراءة وأنوار المعرفة، عسى أن يكون الحصاد وفيراً، فيفيض من جيل إلى جيل، لتطلّ بيروت عاصمة الحرف والكلمة وأبجدية الإبداع، يبني فيها الكتاب مقره الدائم حيث يحلّو له أن يكون.

عشتم دائماً بهذا الاعتزاز وعاش بكم دائماً لبنان.

لأن الدماء الطاهرة هي حبر الملاحم
ولأن الانجازات لا تتحقق إلا بعرق الرجال
فالتاريخ لا يكتبه إلا الشهداء
ألف تحية للأبطال الميامين
وألف ألف تحية لشهداء الجيش الأبرار

أيها السيدات والسادة،

لا بد عندما ننظر في نشأة جيشنا وتاريخه أن نؤكد حقيقةً دامغةً تربط بينه وبين قيامة لبنان واستمراره وطناً مستقلاً، موحداً، جامعاً لأبنائه كافة. فمسيرة الجيش تحفل بالمحطات المشرقة التي تشهد على عمق إيمانه بلبنان وعلى التزامه حماية كيانه، والسهر على استقراره وأمنه. تبدأ المسيرة من أرض الجنوب، حيث أنبرى جيشٌ فتى للدفاع عن حدود الوطن، فكتبَ التاريخ العسكري يومها أحداثاً معركة المالكية، كشاهدٍ على قدرة جنوده وتقانيهم.

” ثم يعود الجيش إلى الأرض الحبيبة بعد غيابٍ قسري، فتخفق فيها راية الوطن مجدداً، ويستعيد دوره الطبيعي في الدفاع عنها، ويتصدى لاستفزازات العدو وخروقاته.“

ثم يعود الجيش إلى الأرض الحبيبة بعد غيابٍ قسري، فتخفق فيها راية الوطن مجدداً، ويستعيد دوره الطبيعي في الدفاع عنها، ويتصدى لاستفزازات العدو وخروقاته، مستفيداً من دعم القوات الدولية له في سعيه لتطبيق مندرجات القرار ١٧٠١ تطبيقاً كاملاً غير منقوص. والجيش بين هذه المحطة وتلك لم يبخل يوماً بدماء رجاله في خندق الدفاع عن الوطن، وهو عمل جنباً إلى جنب مع المقاومين الأبطال في التصدي للمحتل وطرده. تشهد له على ذلك مواقع بئر السلاس، وكوكبا، واربزون، وتلة الصديق، وصور، وحارة الست، وبلبك وصولاً إلى العبدية في أقصى الشمال.

لكنني أعلم، واللبنانيون يعلمون أيضاً، أن حماية الوطن استوجبت دوراً للجيش يتعدى هذه المهمة،

وكان عليه أن يتصدى في كثيرٍ من المحطات لمخاطر ذات أبعاد كيانية، تتهدد الوطن في مقوماته. فتمكنت من حراسة الدستور وحماية الديمقراطية، وافسحت مساحة واسعة من الحرية والتفاعل، ونجحت في احتضان أبناء الوطن جميعاً بكافة انتماءاتهم ومناطقهم، وبتنوع مشاربهم، وحلتم دون انزلاقه إلى هاوية النزاعات الداخلية المدمرة. فأعطى نجاحكم هذا لدور الجيش صفة الوطنية، وجعل منه الضمانة الكبرى وأحياناً الوحيدة التي تشكل مرتجى اللبنانيين وأملهم في الحفاظ على النظام وصيانة ديمقراطيته، وفي تسهيل قيادة الوطن موحداً سالماً إلى شاطئ الأمان.

وفوق هذا وذاك كنتم إلى جانب مواطنكم في ساعات الشدائد، فمددتم يد العون في مجالات العمل البيئي والإنمائي، والخدمة الاجتماعية. وعملت على إنقاذهم من الكوارث الطبيعية، وتخفيف آلامهم من ويلات الحروب وجرائم العدوان. فأثبتتم مدى حرصكم على الخير العام، ومدى احترامكم لحقوق الانسان وتعلقكم بالقيم المدنية.

” يكفي فقط التذكير بالإصلاحات السياسية والإدارية التي طبّقها من التزموا فعلياً بالقيم والمبادئ التي تربّى عليها الجيش والتي لا تزال مواقع منيرة تشهد على صوابية تفكيرهم وسعة أفقهم.“

لقد استطاعت القوى العسكرية اللبنانية، منذ نشأتها، أن تكتسب ثقة المواطنين ومحبتهم، ودعم السلطات الشرعية ومباركتها، وهو ما شكل حتى اليوم رصيدكم الأكبر وأهم مصادر قوتكم. والجيش في مقابل ذلك قد ألهم الوطن والمواطنين الكثير مما أختزنه من قيم حضارية ومبادئ وطنية اكتسبها من تجاربه، سواء أكان ذلك من خلال تمسكه بالعيش المشترك، ونبذه كل أشكال التعصب والطائفية، والتزامه الراسخ بالوحدة الوطنية، أم كان ذلك من خلال تقديمكم لنموذج اجتماعي يُقتدى به في الولاء الوطني، والتزام الأنظمة والقوانين، والتعامل الراقي والمنضبط، وتطبيق معايير الأهلية والكفاءة، والتحسس بالمسؤولية الاجتماعية والانسانية، وغيرها الكثير الكثير مما يضيّق مجال تعدادها في هذا السياق. يكفي فقط التذكير بالإصلاحات السياسية والإدارية التي طبّقها من التزموا فعلياً بالقيم والمبادئ التي تربّى عليها الجيش والتي لا تزال مواقع منيرة تشهد على صوابية تفكيرهم وسعة أفقهم.

أيها السيدات والسادة،

أتوجه من خلالكم إلى اللبنانيين جميعاً لأقول: لا تزال القوى العسكرية اللبنانية مستمرة في تأدية مهامها دون انقطاع منذ ما يصل إلى عشرين سنة، حيث أن تشابك الظروف السياسية والأحداث الداخلية والإقليمية لم يسمح لها باستعادة دورها الطبيعي إنطلاقاً من مواقعها وثكناتها، بل على العكس من ذلك، فقد فرضت عليها هذه الظروف أعباء جديدة ومهام إضافية تراوحت من محاربة الإرهاب ومعالجة البؤر التي تحتويه، إلى ملاحقة شبكات التجسس والعلماء وإحباط مخططاتها، وضبط الحوادث المتنقلة وإخماد ارتداداتها وردع مرتكبيها في المناطق اللبنانية كافة.

وبالرغم من ضخامة هذه المهام، تبقى القوى العسكرية والأمنية مطالبة بتقديم المزيد من الجهود، وهذا حق من حقوق المواطنين عليها توفيراً لأمنهم واستقرارهم. لكن حقكم علينا أن نحسن إدارة الشؤون السياسية في البلاد، فنوفر لكم وللمواطنين جميعاً المظلة الجامعة حيث تترعرع المواطنة ويتحقق السلم الأهلي.

” لكن حقكم علينا أن نحسن إدارة الشؤون السياسية في البلاد، فنوفر لكم وللمواطنين جميعاً المظلة الجامعة حيث تترعرع المواطنة ويتحقق السلم الأهلي.“

وإذا كانت عناصر القوة الرئيسية في الجيش تتمثل بمعنوياته العالية وإرادة صلبة تعتمر في نفوس رجاله، فقد نجح أيضاً في الالتزام بأهداف وطنية موحدة ومعلنة بشكل واضح وشفاف. وأتاح له ذلك حشد طاقاته البشرية متكاثفة وموحدة، وجمع كل أبناء الوطن بتنوعهم المعروف، وقيادتهم معاً وجنباً إلى جنب لتنفيذ كل أنواع المهمات على كامل الأراضي اللبنانية. فكان بحق أم المؤسسات عندما يتعلق الأمر بالمصالح الوطنية العليا.

يستحق جيشنا أن يحظى باهتمامنا على كافة المستويات، فنضع مخططاً تفصيلياً لتلبية احتياجاته الأساسية ومستلزمات تطويره، على أن ينفذ تبعاً لبرنامج زمني محدد يتناسب وما يتوافر للدولة من موارد. فهكذا نحفظ للجيش معنويات أفرادها، ونضمن العيش الكريم لهم ولعائلاتهم من جهة، ولعائلات شهداء الجيش الأبرار من جهة أخرى.

أيها السيدات والسادة،

أرى من الأهمية بمكان رؤية هذا الترابط بين الجيش وتطور لبنان الحديث ليصبح على ما هو عليه اليوم، وطناً نموذجاً في حوار الثقافات وتمازجها. ولا بد من التعمق في استيعاب مكونات هذا الترابط، فنتعلم منها ونعلّمها للأجيال المقبلة، ونبني على غنى التنوع الذي يميز مجتمعنا، فنوحد الخيارات ونصقلها في إطار وطني جامع في تنوعه. وأعلموا أن أي قرار عسكري لن يستقيم إلا في خدمة هذه الخيارات، بل أن القرارات الوطنية لن تستقيم إلا بمقدار ما تؤمن الوحدة الوطنية وتحميها. ولكم في ذلك تجارب ليست ببعيدة.

” نبني على غنى التنوع الذي يميز مجتمعنا، فنوحد الخيارات ونصقلها في إطار وطني جامع في تنوعه.“

لدي ثقة كاملة بأنكم تدركون مدى التطور الهائل الذي طاول مختلف الأسلحة العسكرية والتقنيات المرتبطة بها، الأمر الذي انعكس بوضوح على الخطط الاستراتيجية، وعلى التطبيق القتالي في ميدان المعركة. لكن التجارب المتعددة حول العالم، دلت بما لا يقبل الشك أن القوى المدافعة تستطيع الحد من فعالية جيش العدو المتطور إذا ما بنت قواها على أساس وحدات صغيرة، تتميز بتنظيم مرن، تعرف الأرض وتتقن استخدامها، ومزودة بأسلحة ذات دقة عالية.

فلتكتشفوا مصادر قوتكم ولتبنوا عليها؛

جنديّ ملتصقٌ بوطنه،

مدربٌ،

يتقن التشبث بأرضه.

ولتتعلموا الدروس العسكرية وعبرها؛

قوى عسكرية مرنة،

اسلحتها فاعلة وخفيفة.

فتشكلوا كما كنتم دائماً، الصخرة التي تتكسر عليها أطماع الطامعين، وتتلاشى عندها مخططات المتربصين.

تخريج طلاب جامعة البلمند البلمند – ١٦ تموز ٢٠١٠

«في موسم الوعود الزاهرة أقف أمام شبابنا في جامعة البلمند العريقة، وأنا أشعر تجاههم بدرجة المودة والتقدير نفسها التي أحملها لإبني الذي يقف بينكم ومعكم هذا اليوم».

هكذا خاطب الرئيس سليمان الدورية ١٩ لطلاب جامعة البلمند وبينهم الدكتور شربل ميشال سليمان في يوم تخرجه بتاريخ ١٦ تموز ٢٠١٠.



ثم يبقى علينا في مؤتمر الحوار الوطني أن نستكمل حولكم بناء استراتيجيتنا الوطنية، بأبعادها السياسية، الاقتصادية، الشعبية، والمقاومة، وإنا لفاعلون، إذ علينا أن نواجه عدواً لا يقيم وزناً للقوانين والأعراف الدولية، وهو ارتكب من المجازر ما اقتضى إحالة أفعاله في غزة على المحكمة الجنائية الدولية. ويرتكب في القدس ما ينذر بأعظم الشرور إذا لم يتسن رده وإلزامه احترام المقدسات والقيم الانسانية.

غداً أيها السادة سوف يُطل وطننا من على أعلى المنابر في العالم، وستكون عليه المشاركة في مناقشة مختلف الشؤون العالمية كواحد من أعضاء مجلس الأمن الدولي، ونحن نأمل في أن تتاح لنا فرصة فريدة كي نُظهر حقوقنا الوطنية والقومية وندافع عنها، ونطالب بمحاسبة المعتدي وردعه. وسيقع على عاتقنا جميعاً توفير المزيد من فرص الاستقرار الأمني والسياسي الداخلي، واستنفار امكاناتنا كافة لإنجاح هذه المهمة الرائدة.

” سوف يُطل وطننا من على أعلى المنابر في العالم، وستكون عليه المشاركة في مناقشة مختلف الشؤون العالمية كواحد من أعضاء مجلس الأمن الدولي.“

أيها السيدات والسادة،

كلما عصفت الأنواء بهذا البلد، كانت الروح العسكرية تجمع بين أبنائه، فتحافظ على وحدة الجيش وتحفظ الوطن. فالجيش جيش الوطن، كل الوطن، وليس حامياً للنظام. كونوا دائماً قدوة في هذا الوطن، فهذا هو قدركم وقدره، عطاءً ونماءً ورقياً وازدهاراً، فلکم شرف الرسالة، وفيكم نبل المهمة مع عظيم التشريف وعبء التكليف. هنيئاً لكم كتاب التاريخ، وأتمنى أن يكون يوم إصدار الجزء الأول منه، موعداً لحشد الطاقات في ورشة البناء الوطني، فيتحقق للبنان اليوم ما سيكتبه عنه التاريخ غداً، لبنان مشرقٌ يفخر بإنجازات جيشه وشعبه.

عشتم، عاش لبنان.

غبطة البطريرك،
صاحب السماحة،
حضرة رئيس الجامعة،
أيها الحفل الكريم،

في موسم الورد الزاهرة أقف أمام شبابنا في جامعة البلمند العريقة، وأنا أشعر تجاههم بنفس
درجة المودة والتقدير التي أحملها لابني الذي يقف بينكم ومعكم هذا العام.

أيها المتخرجون والمتخرجون،

تحتفلون في هذه الرحاب مع آبائكم وأمهاتكم، وكلّ محبيكم، بنجاح أحرزتموه بجهدكم ومثابرتكم
طوال سنوات الدراسة، فتتوجون مسيرة من التحصيل العلمي واكتساب المهارات. وها أنتم تنطلقون في
بناء غد تتطلعون إليه بأمل أراه في نظراتكم الطموحة. إنّ فرحي بنجاحكم ينبع من آمالي بدوركم في
الحاضر والمستقبل. أنتم الأمل الواعد بمستقبل يكبر فيه الحلم بلبنان الوطن ولبنان الدولة.

وفي لحظة التأمل هذه التي تقفون فيها على عتبة الحياة العملية يطيب لي أن أخاطبكم لأقول لكم
إنّ وطنكم ينتظركم. فلطالما كان العنصر البشري ثروة لبنان الأولى ولطالما عوّنا على الاستثمار في
الطاقات البشرية للبنانيين.

” يطيب لي أن أخاطبكم لأقول لكم إنّ وطنكم ينتظركم.
فلطالما كان العنصر البشري ثروة لبنان الأولى ولطالما
عوّنا على الاستثمار في الطاقات البشرية للبنانيين.“

وبالرغم من الحاجة المشروعة لدى البعض لتوسيع آفاق التخصص والطموح؛ ومن الفائدة التي
يمكن أن تجنيها الدول النامية من الهجرة المؤقتة المؤهلة لكسب المهارات أو الرساميل، فإنّ الحاجة
تبقى قائمة لمواجهة مشكلة الهجرة الدائمة، وبخاصة هجرة الأدمغة، لما يشكّله الاغتراب من نزف
للقدرات وإفراغ للوطن من طاقاته الشابة ومن قواه الحيّة في مختلف الميادين.

رهاننا الدائم، هو أن نتمكن من الحفاظ على هذه الخبرات والإفادة منها. لذلك سعيانا ولا نزال،
لنبقى شبابنا الخريجون في لبنان، يبنونه بالكفاءة والعلم، والإرادة المتجددة في الحياة. ولا أباغ إذا
قلت بأنّ الاستقرار العام الذي حققناه في السنتين الماضيتين، يساعدنا على بلوغ هذا الهدف.

إنّي أعاهدكم مواصلة العمل بكلّ عزم وإصرار، لترسيخ هذا الاستقرار الذي يشكّل حجر الأساس
لبناء لبنان ولبقاء الموارد البشريّة الشابة فيه، كريمة، عزيزة وفاعلة، أوليست هذه مسؤوليّة الآباء
تجاه أبنائهم؟ أليست الدولة مسؤولة عن تأمين مستقبل الشباب؟

نعم إنها مسؤوليتنا جميعاً... إنها مسؤوليتي.

أيها الأحباء،

تنطلقون اليوم، مزوّدين بمخزون وافٍ من العلم والمعرفة والثقافة، وبطموحات كبيرة وواسعة.

لكم أن تبتكروا من هذه الطموحات مسارب إبداع، وكفاح، وعزم.

” عملكم المحصّن بالقيم والولاء للأرض سيكون العامل الأساسي في
تثبيت دولة الإنسان في لبنان، على ركائز الحداثة والكفاءة وسلطة القانون.“

وثقتي كبيرة بإدراككم الوعي بأنّ عملكم المحصّن بالقيم والولاء للأرض سيكون العامل الأساسي
في تثبيت دولة الإنسان في لبنان، على ركائز الحداثة والكفاءة وسلطة القانون.

لقد تعلّمتم ثقافة المؤسسات ومفاهيم التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعيّة، وتعرّفتم إلى مبادئ
القيادة ومهاراتها، فطبّقوها في المواقع التي ستسَلّمونها وفي القطاعات التي ستديرونها.

أقدموا ولا تخافوا.

لقد اخترتم طريق العلم، وهو درب طويل قطعتم منه اليوم الخطوة الأولى. وأنتم ولا شكّ تعون أنّ
المسار الذي تسلكونه يتطلب مواصلة تحصين الذات بالخبرة والتأهيل وتطوير معارفكم والمهارات.

أيّها الأعزّاء،

كونوا فخورين بالانتماء للوطن.

لقد حافظ التعليم في لبنان على حدّ كبير من الالتزام بالمعايير العلميّة المعتمدة في محيطه الشرقي كما في المحيط الغربي. وجامعة البلمند، هنا، منارة علم وقيم والتزام وطني وقومي نعتزّ بها.

أغنتمها مناسبة كي أدعو الجامعات في لبنان، للاستمرار في سعيها إلى تنويع الاختصاصات التي تقدمها للطلاب بعد دراسة حاجة المجتمع إليها وإمكانية تلبية متطلبات ميادين العمل. خصوصاً وأنّ مجلس الوزراء يولي اهتماماً لتطوير قطاع التربية والتعليم. وهو بصدد إقرار مشروع قانون لتنظيم التعليم العالي وضعته وزارة التربية.

كما أدعوها إلى تعزيز دور المختبرات ومراكز الأبحاث في شتّى المجالات العلميّة، ليساهم لبنان في مسيرة التقدّم العلمي الذي يخدم الإنسان في الداخل والخارج.

”إنّ طاقاتكم الشابة كفيلة ببناء مستقبل أفضل، تسوده العدالة وتكافؤ الفرص.“

كما أدعو بيوت المال إلى الاهتمام بأمر التعليم والاستثمار فيه دون غاية أو تمنين واحتضان المواهب الواعدة ودفعها إلى التألّق، فيستعيد لبنان دوره الريادي.

إنّ طاقاتكم الشابة كفيلة ببناء مستقبل أفضل، تسوده العدالة وتكافؤ الفرص في إطار الحريّات التي تحصّنها مجموعة المبادئ والقيم الأخلاقيّة والعائليّة والاجتماعيّة التي مكّنت الشعب اللبناني، عبر التاريخ، من التماسك والصمود والمحافظة على روحه وخصوصيته وعنفوانه.

إنّ الوطن مدعوّ من خلالكم إلى تجديد الإرادة الوطنيّة، فلا خوف على المصير، ولا قلق من غد آت طالما عملنا موحدين من أجل بناء الدولة، وأوّل مدماك فيها هو صرح العلم والمعرفة المكلّلة بالثقافة المبدعة.

وإذ تقبلون على ممارسة دوركم في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، كونوا العلامة الفارقة وقوّة التغيير الإيجابي في المجتمع.

كونوا أبناء الحاضر لا أبناء الماضي، وتحفّزوا نحو المستقبل بفكر مستنير. فالمستقبل يبدأ اليوم... وأنتم تصنعونه بإرادتكم.

تعلّموا من أخطاء الماضي، من أخطائنا، لئلا تقعوا فيها، وتدفعوا ثمن ما ارتكب بحقّ وطنكم. تحرّروا من القيود البالية، ولا تسمحوا للقيود الطائفي أن يحدّ من طموحاتكم أو يجعلكم تنكفئون في ولائكم الشامل، والأوّل والأخير، للوطن. نحن لا نريد عصبية طائفيّة، لكننا حريصون في الوقت نفسه على دور كلّ طائفة في نسيج المجتمع اللبناني الواحد وفي عملية بناء الدولة، كمصدر غنى وتنوّع خلّاق وإثراء متبادل.

”تحرّروا من القيود البالية، ولا تسمحوا للقيود الطائفي أن يحدّ من طموحاتكم أو يجعلكم تنكفئون في ولائكم الشامل، والأوّل والأخير، للوطن.“

تمرّدوا إذاً على العصبية الضيقة وكونوا روّاد الوحدة الوطنيّة، وعززوا هذه الوحدة بحسّ المواطنة الصالحة والجامعة وبروح الاحترام المتبادل، والتفاني في الخدمة المنزّهة عن أيّ غرض.

إنّ الشباب اللبناني الذي تجلّى في إعمار دنيا الاغتراب، وانتفض من أجل الاستقلال ونجح في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وفي التصديّ للإرهاب، لن تصعب عليه المشاركة بصورة فاعلة في عملية النهوض الاقتصادي والاجتماعي للبنان، وبناء الدولة والمؤسسات بعيداً عن كافة أشكال التخلف والمحسوبية والفساد.

مؤتمر مؤسسة الفكر العربي بيروت - ٨ كانون الأول ٢٠١٠

افتتح الرئيس سليمان بشاريخ ٨ كانون الأول ٢٠١٠ مؤتمر «فكر» الذي نظّمته «مؤسسة الفكر العربي» في فندق فينيسيا في بيروت تحت عنوان «العالم يرسم المستقبل دور الشباب العربي؟»

هنيئاً لكم أيّها المتخرّجات والمتخرّجون الأحباء. إنّ وطنكم يتطلع إلى أدواركم الفاعلة في البناء والإنماء، في الترقّي العلمي والحضاري، في المساهمة الخلاقة، وفي الإصلاح الذي نطمح إليه، من أجل السلم والأمن والعدالة والتنمية، ومن أجل وطن ليس كباقي الأوطان،

” إنّ الوطن مدعوّ من خلالكم إلى تجديد الإرادة الوطنيّة، فلا خوف على المصير، ولا قلق من غدٍ آت طالما عملنا موحدين من أجل بناء الدولة.“

وطن الرسالة والقديسين والأبطال والأدباء،
وطن الإبداع الفكري المغروس في دنيا الانتشار ...
وطنكم لبنان.

عشتم، عاشت الجامعة، وعاش لبنان.



يسعدني التّأم عقدكم في بيروت بعد أن مرّت عشر سنوات نشطة على إنشاء مؤسستكم واختيار عاصمتنا مقرّاً لها. وأحسب أنّه في اختياركم هذا شهادة لدور لبنان غير المنقطع في خدمة النهضة الثقافيّة العربيّة. ولعلّنا نلتقاه بالوقت نفسه بصيفة دعوة متجدّدة للبنانيين كي يبقوا أوفياء لهذا الدور: يثيرون الأسئلة ويفتحون المسالك ويتطلعون إلى المستقبل ويعملون من أجل الوصل ما بين العرب عن طريق التفكير المشترك والتبادل والحوار.

وفيما أكبر مجهوداتكم الكثيرة وأثمن ما أنتجت من ثمار، أتوسّم اليوم في مؤتمركم، الذي يجمع كوكبة من أهل المعرفة والرأي، اندفاعاً في مسار أطلقه ورعى تقدّمه بهمة واهتمام سموّ الأمير خالد الفيصل.

”أحسب أنّه في اختياركم هذا شهادة لدور لبنان غير المنقطع في خدمة النهضة الثقافيّة العربيّة.“

ويلفتني في مؤسستكم الحرص الدائم على التفاعل الحقّ بين النخب الثقافيّة وصانعي القرار وأصحاب المبادرات، في وحدة المسعى والتطلّع للإسهام في استشراف المستقبل والتعامل مع قضاياها وهواجسها. كما يستوقفني التنوّع الذي تغتني به المؤسسة فتغني، في البرامج والمشروعات والإصدارات والجوائز، وفي المشاركات والتوجهات والشراقات. والتنوّع هنا ليس نقيض الوحدة بل السبيل إليها، كما هي الحال في حركة الفكر الحرّ من قيد الأيديولوجيّة والآراء المسبقة بعيداً من فرض التماثل على المفكرين. والعلاقة بين التنوّع والوحدة نخبرها أيضاً في تاريخ الحضارة، على غرار ما عرفناه من انفتاح واستيعاب وخصوبة في حضارتنا العربيّة، خلال مراحل نهوضها. ولا تقتصر جدليّة التنوّع والوحدة على شؤون الثقافة، بل تتعدّها إلى فضاء الاجتماع ومجال السياسة. وهو ما يعني أننا نحن اللبنانيين بصفة خاصة. فنرى أنفسنا أحياناً أمام احتمالات ينقلب فيها التنوّع إلى فرقة ويجنح تأكيد الوحدة إلى نكران الخصوصيّات، وتجاهل الذاكرات والتراثات والمنابع الروحيّة التي تنهل منها.

لذا فإنّ التحديّ اللبناني القائم على إشراك جميع الفئات والطوائف في السلطة وإدارة الشأن العام وليس فقط مجرّد السماح لها بمساحة العيش جنباً إلى جنب، يزيد من حجم مسؤولياتنا كلبانيين

وعرب لإنجاحه، في وجه بروز نزعة أصوليّة في الشرق تسعى لرفض الرأي الآخر، وأصوات باتت ترتفع في الغرب لتشكك في إمكانيّة نجاح نماذج العيش والحكم القائمة على التعدديّة الثقافيّة.

غير أنّ محاذير المخاطر التي تشي بها تلك الاحتمالات تعيننا أيضاً بوصفنا عرباً، بل تعني العرب كلّهم، وإن اختلفت نظمهم السياسيّة وتشكيلاتهم الاجتماعيّة. فالمصالحة بين الوطنيّة اللبنانيّة والانتماء العربي، وقد كرّسها ميثاق الوفاق الوطني، مثلها كمثّل المصالحة بين الوطنيّات في العالم العربي والعروبة، ضرورة، للتوفيق بين تطلّعنا المشروع إلى السير في بناء الدولة وبناء الوطن، لا الساحة المفتوحة أو أرض المنازلة، وبين التزام قضايا العرب القوميّة وأولها مواجهة العدو الإسرائيلي. وإنّ اللبنانيين قد اختبروا النتائج المؤذية لكلّ تعثّر في بناء الدولة أو تأجيل له، أيّاً كانت الذرائع، كما اختبروا مساوئ الانطواء والدعوة إلى الانكفاء، أيّاً كانت المبررات.

”تحقيق المزاجية بين ثقافة السلام والفكر النهضوي التنويري، والفكر المقاوم لكلّ احتلال أو ظلم أو تخلف، قاسمهم المشترك البحث عن العدالة وتوفير مستلزمات حقوق الإنسان.“

وهناك مصالحة أخرى تشغلكم في مؤسسة الفكر العربي، كما تشغلنا في لبنان، وهي تختصّ بالثقافة وبالسياسة، أو بالأحرى بالمسائل الثقافيّة المضمّرة في السياسة أو المحرّكة لها، عنيّت بها المصالحة بين الخصوصيّة العربيّة والإسلاميّة وبين المبادئ والقيم التي باتت تتسم بصفة الكونيّة. بعبارة أخرى، إنّ السؤال الذي لا يمكن الإعراض عنه هو سؤال علاقة العرب بالعالم وقد ازداد مأساويّة بفعل الاحتلال الإسرائيلي والإرهاب، والحروب ضدّ الإرهاب والعنصريّة ومعها الثنائيّات المدمّرة، السياسيّة والثقافيّة والدينيّة والمذهبيّة التي لم ننج من حبالها.

ومن التحديات الإضافيّة المطروحة أمامنا كعرب، تحقيق المزاجية بين ثقافة السلام والفكر النهضوي التنويري، والفكر المقاوم لكلّ احتلال أو ظلم أو ضيم أو تخلف، قاسمهم المشترك البحث عن العدالة وتوفير مستلزمات حقوق الإنسان؛ كما المزاجية بين سعينا الدؤوب لبلوغ الحداثة بمختلف أبعادها، وضرورات المحافظة على المبادئ والقيم الأخلاقيّة والروحيّة التي تميّز هويّتنا المشرقيّة

وشخصيتنا الجماعية المطبوعة بالعرّة والإباء.

وعلينا العمل قبل كلّ شيء بعرّة ورؤيوية وثبات، لتمكين أنفسنا كعرب، من رسم مستقبلنا بأنفسنا، عوض أن يفرض علينا المستقبل أو أن يرسم لنا من قبل الغير. وكذلك السعي الحثيث لتوفير الفرص والأطر المناسبة لكي نكون فاعلين ومؤثرين في حركة الحضارة الكونية، خاصةً وأنّه لا تقتصنا لا الطاقات المادية ولا القدرات البشرية، ونحن نخترن، على الأرض العربية وفي دول الانتشار الواسعة العديد من كبار المفكرين والعلماء والمبدعين.

”التفاعل مع ثقافات العالم على نحو يجعل من القيم الكونية، أو المسماة كذلك، كونيّة بالفعل، أيّ عربيّة وإسلاميّة أيضاً.“

ليست الخصوصية نقيض الكونية ولم تكن يوماً كذلك في تاريخ العرب لاسيما في عصور ازدهارهم وفي محاولاتهم النهضة. ولعلّ الكونية أقرب لأن تكون خصوصيّة بلا أسوار. وليست النهضة العربية الحديثة عملية تاريخيّة محدودة في الزمن والأهداف. صحيح أنّ البعض أسدل الستار عليها لمجرد اعتقاده أنّ مطمحها الاستقلالي قد بلغ مآله. غير أنّها استمرّت مؤثرة بوصفها موقفاً من العالم الحديث وقيمه ورؤية للكون تسعى لأن تجعل للعرب حضوراً في العالم ولا ترضى أن يخرجوا إلى هامشه. ولم ينقطع مسار النهضة خلال القرن العشرين ومطالع القرن الحالي، إلا أنّه تعرّث أو أعيق، بفعل معارضة جذرية ناتجة عن الحاجة المشروعة إلى توكيد الذات الحضارية في وجه سياسة القهر والإخضاع والاستتباع. وقد صرفتنا هذه الحاجة عن كلّ ما عداها.

وبالرغم من مشروعيتها في السياسة والمشاعر الدينية، فقد أخذ توكيد الذات بطريقه، ضرورة التطلّع إلى المصالحة مع الحداثة، وتجاوز الحداثة المأزومة والتفاعل مع ثقافات العالم على نحو يجعل من القيم الكونية، أو المسماة كذلك، كونيّة بالفعل، أيّ عربيّة وإسلاميّة أيضاً. ولكي تصبح كذلك، يترتّب علينا أن نسهم فيها مع سوانا فلا ينحصر خيارنا بين الالتحاق بالغير والاقتداء به من دون تمييز أو تقييم وبين الانفصال عنه ورفض كلّ ما يأتي من جملة وتفصيلاً.

ويستدعي ذلك وضع الفوارق بين الشعوب والثقافات والأديان في نصابها عوض إجهاد النفس في تضخيمها، وهو ما يفعله، على الضفة المقابلة، دعاة النظرة الجوهريّة إلى العرب والمسلمين. ويتطلّب ذلك ألا ننظر إلى العالم وكأنّه مجرد خطر داهم علينا أو كأننا لسنا منه بل في قطيعة معه.

”يقتضي إخصاب الحياة السياسيّة والثقافية العربية بتجارب تبلورت في أماكن أخرى من العالم.“

ويقتضي ذلك إخصاب الحياة السياسيّة والثقافية العربية بتجارب تبلورت في أماكن أخرى من العالم، وبمراجعة ما خبرناه نحن في مراحل سابقة. ولا يغيّر ذلك شيئاً في حاجتنا إلى استجماع قوانا لمواجهة إسرائيل وقوى السيطرة والتسلّط، والتصديّ لآفات بنانا الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة. بل لعلّه يؤمّن بعض الشروط الضرورية لهما. وهذا يوجّه أنظارنا وطاقاتنا نحو اليقظة وتمكين ذواتنا الثقافية. وهو دأب مؤسستكم، التي أدعو لها بحسن المثابرة ودوام النجاح، والسلام.

تدشين حرم الابتكار والرياضة في جامعة القديس يوسف
بيروت – ١٣ أيار ٢٠١١

أزاح الرئيس سليمان ورئيس جامعة القديس يوسف الستارة عن لوحة تذكارية تُخلد تدشين "حرم الابتكار والرياضة" في جامعة القديس يوسف بعد ظهر يوم ١٣ أيار ٢٠١١. حضر المناسبة حشد من رجالات السياسة والعلم إضافة إلى السفير الفرنسي في لبنان.



أصحاب الدولة والسعادة والسيادة،
سعادة السفير ميشال بارنييه،
أيها الحفل الكريم،

إذ ندشن اليوم معاً هذا الصرح العلمي المنفتح على الحداثة والأمل، وعلى مستقبل جامعي واعد، فإننا نجدد فعل إيمان بالجامعة وبكم يا شباب لبنان، وبمقدرتكم على رفع التحديات، مهما كانت المعوقات والصعوبات.

وهي مناسبة في الوقت نفسه للتأكيد على أهميّة التعاون الدولي، وبخاصة مع الفضاء الفرنكوفوني ومع الدول الأوروبية الصديقة، وفي طليعتها فرنسا، من أجل رفع شأن الجامعة وإغناء مساحات التربية والعلم والثقافة في لبنان. ونحن نعلم أنّ الدول المتقدمة تتفق ما بين ٢ و ٤ بالمئة من ناتجها الوطني الإجمالي لأغراض البحث العلمي المحفّز للابتكار.

إنّه لمصدر اعتزاز وغنى أن يكون في لبنان جامعات ومراكز أكاديمية عريقة، لها تاريخها وتقاليدها الخاصة، إلى جانب جامعات الدولة؛ خاصة وأنّ حرية التربية والتعليم هي من مقومات بلدنا، الحرّيس على تنوّع معطياته الثقافية، من ضمن ما يتوافق مع مبادئ التعليم العامة ومع قيمه وثوابته الوطنية.

ويهمّني أن أعرب هنا عن كامل التقدير لجامعتكم اليسوعية، لمساهمتها الجوهرية في حياة لبنان العامة، وقد خرّجت، منذ إنشائها عام ١٨٧٥، كوكبة من رجال الدولة والفكر والعلم والأدب، وقياديين بارزين في مختلف المجالات.

وقد جاءت تضيف في هذه الرحاب مدماكاً معزّراً لبناء الوطن؛ فهنئاً لكم حضرة الأب René Chamussy، رئيس الجامعة، وحضرات القيمين على هذا الصرح الجديد.

” تعبر قمة بركي المسيحية – الإسلامية في جوهرها ورمزيّتها عن الروح الحقيقية التي يجب أن ترعى علاقة العائلات الروحية اللبنانية في ما بينها. ”

السيدات والسادة،

نلتقي اليوم، غداة انعقاد قمة مسيحية-إسلامية في بركي، معبرة في جوهرها ورمزيّتها عن الروح الحقيقية التي يجب أن ترعى علاقة العائلات الروحية اللبنانية في ما بينها، ومؤازرة في الوقت عينه لكلّ جهد هادف لتعزيز نهج الحوار ورسالة التآخي والعيش المشترك التي يميّز بها لبنان، في وجه ما يتنامى في الشرق والغرب من تشنّجات وعصبيّات ورفض للتعددية الثقافية وللرأي الآخر. وما الاعتداء الأثم على دور العبادة سوى مظهر من مظاهر هذا التطرّف المبنيّ على الحقد والجهل.

ويسرّني أن تكون القمة الروحية قد خصّصت حيزاً من مداولاتها وبيانها الختامي لشؤون الشباب ودورهم، داعية إياهم لعدم الاستسلام إلى تجربة الانطواء على الذات، مطالبة بتأمين فرص العمل لهم وتبديد مشاعر الخوف لديهم حول المستقبل، كي لا تكون الهجرة خارج الوطن خيارهم الحتمي المرير.

”يسرّني أن تكون القمة الروحية قد خصّصت حيزاً من مداولاتها وبيانها الختامي لشؤون الشباب ودورهم.“

أيها الحفل الكريم،

في الوقت الذي نخشى فيه من تداعيات الأحداث التي تعصف ببعض الدول العربية، وما يترافق معها من عنف وإثارة مريبة للنعرات المذهبية والطائفية وزرع لبذور الفتنة؛ فإنّه لمن دواعي ارتياحنا أن تسير المساعي الإصلاحية في هذه الدول، التي نتمنى لها الاستقرار والهناء، باتجاه إقرار تشريعات وقوانين سبق للبنان أن اعتمدها منذ إنشائه كدولة.

فلبنان، وفقاً لما حدّده الدستور، جمهورية ديمقراطية برلمانية، تقوم على احترام الحريات العامة، وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، والشعب فيها مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسسات الدستورية.

وقد تميّز في الواقع، باحترامه للاستحقاقات الدستورية، وإجرائه لانتخابات نيابية حرة وهادئة، وحصول تداول دوريّ للسلطة ومشاركة لجميع الطوائف في إدارة الشأن العام على قاعدة المناصفة والتوافق، إضافة لما تتمتع به صحافته وشعبه من حريّات على شتى المستويات.

وبالرغم من ذلك، لم ينجح اللبنانيون في ترجمة هذه الحريّات ممارسة ديمقراطية صحيحة، وما زالت تعترض مسيرة الدولة عثرات ومعوقات، من أبرز تجلياتها خلال السنوات الثلاث الماضية :

- استهلاك أكثر من تسعة أشهر في عمليّات تشكيل ثلاث حكومات متتالية؛ وقد باتت الصعوبة في تأليف الحكومة الحالية تشكّل عبئاً إضافياً ضاغطاً على أكثر من صعيد.

- بروز إشكاليّات دستورية، من ضمن النظام، لم تسمح لرئيس الدولة، في غياب الصلاحيّات الفاعلة، بأخذ القرارات والأمور باتجاه الحسم، الذي قد يضطر إليه، بصفته الحاكم والحكم.

- إضافة للتناقضات والتجاذبات التي كانت قائمة ضمن الحكومة الواحدة بفعل الانقسام السياسي.

”سوء استعمال الديمقراطية، هو كغيابها، ويساوي في نتائجه السلبية ما تتسبّب به الأنظمة غير الديمقراطية من ظلم وإحباط.“

وهذا يفيد بأنّ سوء استعمال الديمقراطية، هو كغيابها، ويساوي في نتائجه السلبية ما تتسبّب به الأنظمة غير الديمقراطية من ظلم وإحباط.

لذلك، فإنّه لا خيار لنا سوى المباشرة بحوار شامل وعميق، ليس فقط حول استراتيجية وطنية للدفاع عن لبنان وسيادته وثرواته الطبيعية؛ بل كذلك حول كيفية المضيّ قدماً في تنفيذ وثيقة الوفاق الوطني في جميع بنودها، وفي كيفية تطوير أو توضيح صيغة الحكم التي التزمنا بها منذ العام ١٩٤٣، بما يتوافق مع مقتضيات الحداثة والحكم الرشيد، وصولاً إلى دولة المواطنة الضامنة للاستقرار الدائم الذي ما برحنا ننشده منذ الاستقلال.

وهذا يتطلب من القادة والعائلات الروحية المختلفة، تجديد الإرادة السياسية المشتركة، بإنجاح النموذج اللبناني وصيغة العيش الواحد، وليس الاكتفاء بمجرد العمل على تأمين ما يؤول لهم من مواقع وحصص.

ولا بدّ لنا من المباشرة، فور تشكيل الحكومة الجديدة، بتنفيذ المشاريع الإنمائية الأساسية التي طال انتظارها، وإقرار قانون انتخاب يعبر عن إرادة الشعب بصورة كاملة، والانتهاه من إقرار مشروع قانون اللامركزية الإدارية، وتعزيز آليات المساءلة والمحاسبة؛ والتخطيط الطويل المدى لقطاعات الخدمات والإنتاج.

” على القادة والعائلات الروحية المختلفة تجديد الإرادة السياسية المشتركة بإنجاح النموذج اللبناني وصيغة العيش الواحد.“

تجدد الإشارة هنا، الى انه الى جانب الدور الذي ستضطلع به الهيئة المستقلة للانتخابات، التي نطمح الى إنشائها، كما هو معتمد في العديد من الدول، فان العملية الانتخابية في مختلف مراحلها، ستكون موضع اهتمام ومتابعة وزير الداخلية، الذي من المفترض به أن يكون على مسافة واحدة من جميع الاطراف، بعيداً عن منطق الغلبة والمحاصصة، تمكيناً من تأمين حرية هذه الانتخابات ونزاهتها. وقد كان لنا في هذه الوزارة تجربة ناجحة نعتزّ بها، ويتوجب علينا الاقتداء بها.

أيها الحفل الكريم،

إنّ لبنان الذي خرج من سنوات طويلة من العنف والحروب المدمّرة، بفعل ما حيك له من مؤامرات وما وقع فيه من أخطاء، لن يعود إلى دائرة الاقتتال، ولن يقع في شركه من جديد، وذلك بفضل وعي أبنائه والتفافهم حول الدولة القادرة والعادلة، والتزامهم بالثوابت الوطنية وبنهج الحوار والاعتدال. وفي عشية عيد التحرير، في الخامس والعشرين من شهر أيار الجاري، أتوجّه إلى شباب لبنان، الذي تمكّن من تحرير معظم أراضيه من الاحتلال الإسرائيلي، كي يساهم باستمرار في بناء مجمل قدرات

الوطن وتحقيق عزّته واستقراره. وللشباب مسؤوليّة خاصة في هذا المجال، ولاسيما على صعيد الجامعة، بما يتمتعون به من علم ومنطق وحيويّة ونزعة للحدّاث والإصلاح، لإثبات مقدرتهم على النقاش الموضوعي البناء، وعلى صياغة اقتراحات حلول مشتركة لما يعانيه لبنان من أزمات حكم أو ما يواجهه من ثغرات نظام.

إنّ تقدّم الدول هو في تقدّم جامعاتها، وفي مقدرتها على شحذ الفكر وتعزيز البحث العلمي وتنمية الإنسان، تمكيناً له من التأقلم والتطوّر والاختراع. ذلك أنّ الإبداع هو في جزء منه وليد الموهبة، وفي جزئه الأكبر وليد الكدّ والمثابرة والجهد. هذا ما يفسّر نجاح بعض الدول المتقدمة في جذب أبرز علمائنا الذين نفتخر بما أنجزوه في دنيا الانتشار، أكان ذلك في مجال الطبّ أو الهندسة أو العلوم بشكلٍ عام، انطلاقاً مما توفرّ لهم هذه الدول من أطر بحث وإمكانات ماديّة ومعنويّة.

” أدعو طالبات وطلاب لبنان، لتبني ثقافة تسمح للأفراد والمجتمعات المتقدّمة والمستنيرة بتلافي الوقوع في دائرة خطرين متوازيين: خطر التطرّف وخطر اللامبالاة.“

وإذا كان البحث العلمي الجادّ، إلى جانب الحاجة والموهبة مدخلاً لا ابتكار، فإنّ الثقافة، بمفهومها الواسع، تبقى الحاضنة الفضلى للإبداع، انطلاقاً من مقدرتها على الاستطلاع والاستفادة من مناهل العلم المختلفة ومن الخبرة المتراكمة للأمم. كما أن الثقافة التي يقع علينا واجب تعزيزها، والتي أدعوكم إليها يا طالبات وطلاب لبنان، هي تلك التي تسمح للأفراد والمجتمعات المتقدّمة والمستنيرة بتلافي الوقوع في دائرة خطرين متوازيين: خطر التطرّف وخطر اللامبالاة.

هكذا فقط نبلور بيئة مؤاتية للتسامح والاستقرار ولتحفيز مقدرتنا على النموّ والابتكار والإبداع، هكذا يتميّز لبنان كموطن لحضارة العيش الواحد والتضامن والإخاء.

عشتم، عاشت الجامعة، وعاش لبنان.

تدشين معهد العلوم التطبيقية والاقتصادية في الجامعة اللبنانية نهر ابراهيم – ١٧ تشرين الثاني ٢٠١١

في نهر ابراهيم، جبيل، دشن الرئيس سليمان الفرع السابع على مساحة الوطن لمعهد العلوم التطبيقية والاقتصادية في الجامعة اللبنانية LIBAN-ISAE-CNAM. وأزاح الستارة عن لوحة تذكارية للمناسبة بحضور رئيس جامعة CNAM الدكتور Christian Forestier الذي أشاد بالعلاقات القوية التي تربط لبنان بفرنسا على الصعيد الثقافي.

أيها الحفل الكريم،

قد يبدو حدثاً عادياً افتتاح مبنى جديد أو فرع آخر لجامعة، غير أنّ جعل الحدث علامة مميزة في مسيرة العلم والثقافة التي طبعت لبنان، هو أمر مطلوب منّا، تتكامل كل الجهود لإنجاحه وإعلاء شأنه، ليس فقط لقناعتنا بضرورة التنمية المستدامة، بل لأن من واجبنا العمل للإنماء المتوازن والسعي لتحقيقه، وهو ما تكرّس في الدستور اللبناني بوصفه ركناً أساسياً من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام.

العلم لا يعترف بالحدود، فهو عابر للقارات والأديان.

والثقافة لا تقع في زمان ما ولا ترتبط بمكان معين.

وحده التفاعل المستمر مع الثقافات يؤسس لإبداعات وفهم أكثر للآخر.

فالإبداع لم يكن يوماً ولن يكون نتاج عملية حسابية مرتبطة بمساحة أي بلد وعدد سكانه.

” تفرض علينا التنمية المستدامة العمل للإنماء المتوازن والسعي لتحقيقه. ”

قدموس أطلق أبجديته من هذه البقعة لينير العالم بعد ظلمة، ويفتح له أفاقاً بدأت معه ولا نعلم نهايتها.

آدون وعشتار اتخذاً مثلاً لثقافات عديدة، برهاناً على أنّ التجدد سمة الطبيعة وأنّ الشباب لا يمكن أن يرضخ أو يستكين.

في لبنان، أصبح للأبجدية عيد، والاحتفال يجري اليوم في جبيل موطن قدموس والمحتفلون هم أحفاده الميامين الذين يستعيدون دورها الثقافي.



ايها الشباب والشبان،

أنتم الغد، أنتم كهذا النهر الهادر يؤكّد في كل مرّة وجوده ونعمه وخيراته وقوته. لقد دعوتكم منذ خطاب القسم إلى مشاركتكم الحثيثة والفاعلة في إيجاد الحلول لبناء الوطن وهو لا يبنى إلاّ بشباب ينفذ عنه موروّثات خاطئة، وتعيّيدات وأوهاما وهواجس، شباب يتجاوز الغرائز والعصبيات. أدعوكم الى ان تتحدّ قواكم فيتألق الوطن. عليكم أن تخطّوا طريقاً يوصل إلى أحلامكم.

إنّ مشكلات الجيل الشاب هي نفسها في كل لبنان، وحدكم القادرون على اجتياز الصعاب بثبات وعلم ومعرفة. أزيلوا الحواجز الوهمية التي ما وضعت يوماً إلاّ لتتباعدوا ويخسر الوطن. اطرّدوا بحضوركم شياطين الجهل والنفرة، ليبقى لبنان مصاناً مهاباً، ولتحافظوا عليه فتحفظ كرامتكم.

”ايها الشباب والشبان؛ أنتم الغد أنتم كهذا النهر الهادر يؤكّد في كل مرّة وجوده ونعمه وخيراته وقوته.“

إنّ ثروة لبنان بطاقاته الشبابية خوّلته لعب دور رائد في العالم العربي والدولي، وأنتم مؤتمنون على هذا الدور ولعلّ إقرار الخطة الخمسية لتطوير قطاع التعليم سيساهم بحل المشكلات التي تواجه التربية والتعليم عبر تطوير المناهج لرفع التحصيل الأكاديمي. وبترافق ذلك مع تحديث العمل الإداري والنظام التربوي ومؤهلات الجهاز التعليمي وكل ما يمت بصلة لناحية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إنّ لبنان الذي عاش فترة مريرة من تاريخه حافظ إلى حدّ كبير على الالتزام بالمعايير العلمية في محيطه الشرقي كما في العالم الغربي وعمل على مواكبة حثيثة، وإن كانت في بعض الأحيان شاقة، للسير نحو الأفضل في المجالات التربوية أداءً وممارسةً.

وهنا لا يسعني إلا أن أنوّه بدور المؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة، وبدور الجامعات ومعاهد التعليم العالي، فالجامعة اللبنانية والجامعات الخاصة تسير جنباً إلى جنب في ركاب التحديث والتطوّر. والمعهد الوطني للفنون والمهن (CNAM) عمل على توفير مساحة معيّنة له ضمن منظومة المعاهد العليا في لبنان وذلك بإنشاء فروع له في عدد من المدن.

والتعاون الجامعي بين لبنان وفرنسا ليس بجديد، وتبرز أهمية هذا المركز في ناحيتين أساسيتين: الأولى أنّه يدار في إطار شراكة من قبل الجامعة اللبنانية والجمعية اللبنانية للتعليم العلمي والتقني. والثانية دوره الفاعل في التربية العلمية التخصصية والأبحاث، ومستوى الشهادة اللبنانية الفرنسية التي يمنحها.

وأتوجّه اليوم بالتهنئة إلى القيّمين عليه، إدارة وأساتذة، مشدّداً عليهم وضع كل إمكاناتهم لتحقيق النتائج المرجوة للطلاب ليستفيدوا من الجهود المبذولة.

وأتوجّه بالشكر لجامعة (CNAM) العالمية بشخص رئيسها الحاضر بيننا الدكتور كريستيان فورستيه.

كما أنّني أنوّه بالجهد الذي بذله مجلس إدارة (CNAM) في لبنان ورئيسه وبخاصة المدير العام الدكتور الياس الهاشم. علماً أنّ هذا المشروع التربوي لم يكن ليرى النور لولا المبادرة الشجاعة التي اتّخذها مجلس بلدية نهر ابراهيم ورئيسه السيد طوني مطر.

”لم يعد جائزاً أن يحزم الشباب حقائبه بحثاً عن عيش كريم.“

ايها السادة،

أعلم ما يقلقكم ويقلقنا ألا وهو توفير فرص العمل كي لا تكون الشهادات عبئاً ولكي يستفيد الوطن من علمكم واختصاصاتكم. وأعلم في الوقت نفسه أنّ هذه المهمة تستلزم تعاون الجميع بدءاً من الحكومة، وهي أولت في بيانها الوزاري اهتماماً بهذا الشأن إذ أكّدت عنايتها بالجيل الشاب من خلال تطوير البرامج والأبحاث التعليمية ومؤازرة الهيئة الوطنية لدعم الجودة في قطاعي التعليم العالي العام والخاص مروراً بتلقّف الطلاب وإدراكهم.

ايها الاحباء،

ما دفعني إلى طرق هذا الموضوع المهم هو ما عاينته في قضاء جبيل من مؤشر اقتصادي تصاعدي يدلّ على تجاوب المواطنين كل في موقعه وتحرك المستثمرين، وذلك بعدما باشرنا إزالة ما تراكم من غبار الحرمان. نحن نجهد مع فعاليات وسياسيين وبلديات وتجمعات وهيئات إنمائية واجتماعية، بدعم من مؤسسات عربية ودولية، واهتمام مباشر منّا، لتلبية أبسط حقوق هذه المنطقة، من بنى تحتية لم تكن موجودة أصلاً، وطرق لم تحمل سوى الاسم لتصبح شبكة مواصلات برية تعزّز التواصل السهل والأمن بين البلدات والقرى حتى ما بين مقامات القديسين في جبيل والبترون!

تعالوا نؤسس معاً شبكات تواصل وإيمان وأمان تحمي شاباتنا وشبابنا. شبكة تواصل بين الساحل والجبل، بين الطوائف المتنوعة التي ينعم بها لبنان وجبيل. فنحل المشكلة في لاسا وفقاً للقانون ومقتضيات العيش الواحد. شبكة إيمان تصل بكركي بسيدة إيليج بحديقة البطارقة في الديمان، كما تصل محبسة القديس شربل بمنزل الطوباوي اسطفان نعمة، بالقديسة رفقة والأب نعمة الله الحرديني وبوادي القديسين في قنوين.

” تعالوا نؤسس معاً شبكات تواصل وإيمان وأمان تحمي شاباتنا وشبابنا. “

وتبقى نعم الله تظلّل هذه البقعة وتثبت فيها بطارقة ورؤساء رهبانيات وقديسين، قادة ووزراء ونواب متورين، رجال فكر وفن وعلم وأدب، جهابذة عدل وقانون ودستور.

تعالوا نبني شبكات أمان عمادها الجيش اللبناني تحمي لبنان وجنوبه وبحره وجبله وجبيله. سنلتقي قريباً معكم لإطلاق سدّ جنة للمياه ضمن خطة السدود، وكلية للجامعة اللبنانية، ومستشفى حكومي يلبي احتياجات القاطنين في الجبال، وسبحة من المشاريع من مدرسة نموذجية مكتملة المراحل إلى مركز للنشاطات الرياضية والثقافية وغيرها.

إنّها مناسبة اليوم لكي أؤكد أننا لم ولن ندّخر جهداً في كل لبنان لدعم عملية الإنماء الشامل.

وهذه الخطط ينبغي أن تلاقيها إرادة عند أصحاب المال والمشاريع والمؤسسات لخلق مناخات أفضل لتوفير العمل الكريم والمنتج.

ولعل رحلة التنقيب عن النفط والغاز والتي سترافقها استثمارات في البنى التحتية تفتح افاقاً واعدة وفرص عمل عديدة.

لم يعد جائزاً أن يحزم الشباب حقائبه بحثاً عن عيش كريم.

ومن المعيب علينا ايضاً أن نغفل قضاياهم ومشاكلهم ومستقبلهم، فننشغل بما يحيطنا ونهمل ما يدور عندنا. أطلقه تنبيهاً وتذكيراً أنّهم مستقبل الوطن وسرّ ديمومته، فلنعمل لهم لنحافظ على بلدنا. كل ذلك على أسس وثوابت أساسية يركز اليها تطوير قطاع التعليم، وهي حرية التعلّم والعمل على تأمينه للجميع واستمرار الانفتاح الثقافي الذي شكّل ويشكّل فرادة التركيبة اللبنانية.

” أطلقه تنبيهاً وتذكيراً، أنّهم الشباب مستقبل الوطن وسرّ ديمومته، فلنعمل لهم لنحافظ على بلدنا. “

أنتم مدعوون أكثر من أي وقت مضى الى المشاركة الفاعلة في ما نحن عازمون على تحقيقه وفي الطليعة اللامركزية الإدارية الموسّعة وفق ما أجمع عليه اللبنانيون في وثيقة الطائف.

إنّ مساهمة كل فرد منكم من شأنها تحقيق ما نخطّط له. ولعلّ أهم ميزات اللامركزية الإدارية هو رفع الإهمال، إن لم نقل الحرمان عن مناطق متعدّدة من لبنان لأجل إنصافها وذلك بتأمين المستلزمات، فما نقوم به حق من حقوق الوطن علينا. تستطيع الجماعة في كل منطقة استثمار خيراتها والافادة من طاقاتها وخبراتها فيتوقف النزوح إلى المدن وتنتعش المناطق بإشراف مجالس محلية تتمتع بصلاحيات واسعة لأجل الإنماء وتسهيل أعمال المواطنين.

أيها الشباب والشباب،

غداً ستنهضون بلبنان وستكون لكم المسؤولية، لكن عليكم منذ الآن ألا تعملوا إلا على قاعدة وطنية بعيداً عن الاصطفاف المذهبي والشعارات الجوفاء.

إننا نعمل لقانون انتخابي تتمثل فيه أطيافكم، قانون تعتمد الدولة الديمقراطية المتقدمة. وأدعوكم الى تفعيل النقاش حول ما يطرح، وحول الصيغ الفضلى لتشاركوا فعلاً في إرساء مفهوم جديد لدور المواطن وتفاعله في كل القضايا السياسية والاجتماعية التي تهتم بلدنا. قانون انتخاب يسمح لكم بخيارات بعيدة عن الشعارات الوهمية ومركزة الى الواقعية والمصلحة الوطنية. قانون يسمح لكم بطرد تجار الهيكل.

”قانون انتخاب يسمح لكم بخيارات بعيدة عن الشعارات الوهمية ومركزة الى الواقعية والمصلحة الوطنية، قانون يسمح لكم بطرد تجار الهيكل.“

لن يحرص أحد على وطنكم حرصكم عليه، ولن يحفظه شيء سوى تكافلكم واتحادكم. أنتم الأمل والعلم والقوة. أركان ثلاثة تقوم عليها الأوطان، عليكم الانخراط في ورشة البناء وأن تكونوا رأس حربة في أي استحقاق.

كونوا صوت الحق يعلو ليرجح، وسواعد تعمل لتنجح. إنكم ورثة مجد ومؤتمنون على مستقبل الوطن، فكونوا على قدر الأمانة وإنكم لقادرون.

عشتم، عاش لبنان.

دليل الاقتباس

الاستراتيجية الدفاعية ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٦ - ٦٤ - ٩٢ - ٩٤ - ١١٣
٢٠٩ - ١٤٦ - ٢٢٣ - ٢٦٤ - ٣٠٢ - ٣٢١ - ٣٨٤
٣٩٠ - ٣٩٦ - ٤٤١ - ٤٥٩ - ٥٠٢ - ٥٢٧ - ٥٢٩
٥٣٤ - ٥٧٠ - ٦٠٢

الإصلاح ٥٦ - ٥٨ - ٧٠ - ٧٦ - ٧٨ - ٨٥ - ٨٨ - ٩٦ - ١٠٤
١١٢ - ١٦٩ - ٢٢٤ - ٢٧٩ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٨٥
٣٩٤ - ٣٩٧ - ٤١٣ - ٤١٨ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٣٣
٤٤٢ - ٤٤٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٥ - ٤٦٩
٤٧٠ - ٤٨٨ - ٤٩٨ - ٥٠٥ - ٥١١ - ٥١٨ - ٥٣٠
٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٦
٥٤٨ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩
٥٦٢ - ٥٧٩ - ٥٨٣ - ٥٨٥ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٧
٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٢١ - ٦٢٥ - ٦٣٠

التعصب والتطرف والإرهاب ١٣٤ - ١٤٣ - ٢٢٨ - ٢٣٧ - ٢٤٠ - ٢٨٥ - ٤١٢
٤١٤ - ٤٣٤

الثغرات الدستورية ٦٩ - ٧٧ - ٨٤ - ٤١٣ - ٤٥٠ - ٤٧١ - ٥١٣ - ٥١٨
٥٣٧ - ٥٨٥

الحوار ٤١ - ٥٣ - ١٠٧ - ١١٤ - ١٢٨ - ١٤١ - ٢١٠
٢١٧ - ١٥٤ - ١٧٠ - ١٨٠ - ٢٣٥ - ٢٦٤ - ٢٦٩
٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٧ - ٢٨٧ - ٢٨٩
٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٩ - ٣٠٧ - ٣١٣ - ٣٢٨ - ٣٣٥
٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٧٥ - ٤٠١
٤٦٦ - ٤٧٢ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٨٥ - ٤٨٧ - ٤٩٤
٤٩٧ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٩ - ٥١٢ - ٥٢٨
٥٥١ - ٥٧٢ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦١٩

الرسالة اللبنانية ٦٠ - ٦٧ - ٧٥ - ٨٧ - ١٢٠ - ١٢٨ - ١٥١ - ١٥٧
١٦٦ - ١٦٨ - ١٧٠ - ١٩٨ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٨
٢٣٥ - ٢٦٢ - ٢٦٧ - ٢٦٩ - ٢٧٣ - ٢٨٩ - ٣٠٣
٣٢٦ - ٣٣٢ - ٣٤٢ - ٣٥٢ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٩٨
٤١٢ - ٤٢٣ - ٤٣٥ - ٤٤٥ - ٤٦٤ - ٤٧٧ - ٤٨٥
٤٩٠ - ٥٠٨ - ٥١٢ - ٥٢٨ - ٥٤٠ - ٥٤٧ - ٥٥١
٥٩٦ - ٦٠٥

الساحة الدولية ٨٩ - ١٠٧ - ١٢٥ - ١٣٢ - ١٥٨ - ١٦٠ - ١٦١
١٦٢ - ١٦٥ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧٥ - ١٨٠ - ١٨١
١٨٢ - ١٨٤ - ١٨٧ - ١٨٩ - ١٩٥ - ٢٠١ - ٢٠٢
٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٥ - ٢٢٧
٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٨ - ٢٤١ - ٢٤٤
٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٥ - ٢٦٦
٢٦٨ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٩١
٢٩٦ - ٢٩٨ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٥ - ٣٠٧ - ٣٠٨
٣١٠ - ٣١١ - ٣١٤ - ٣٣٣ - ٣٤٠ - ٣٤٢ - ٣٤٨
٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٧٥ - ٣٨١ - ٣٨٩ - ٤١٢ - ٤٣٨
٥٤٧ - ٥٤٤ - ٤٥٧ - ٤٦٧ - ٤٩١ - ٥٤٤ - ٥٦٧
٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٩٦ - ٦٠٦ - ٦١٩

الساحة العربية ١٠٧ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤١ - ١٤٣ - ١٥٤ - ١٥٥
١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٨٠ - ١٩٤
٢٠٥ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٦ - ٢٥٦ - ٢٦٢
٢٧٨ - ٢٨١ - ٢٩٠ - ٣٠٤ - ٣١٠ - ٣١٣ - ٣١٩ - ٣٢٢
٣٢٣ - ٣٤٣ - ٣٥١ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٨٦
٣٨٨ - ٣٩١ - ٣٩٣ - ٤٠٦ - ٤١٠ - ٤١٤ - ٦١٥ - ٦١٦
٦١٧

الصراع مع إسرائيل ٦١ - ٨٩ - ٩٤ - ١٠٣ - ١١٣ - ١٣٢ - ١٤٤ - ١٤٦ - ١٨٦
١٩٠ - ١٩٤ - ١٩٦ - ٢٠٤ - ٢٠٩ - ٢٢٣ - ٢٢٧ - ٢٤٤
٢٥٨ - ٢٦٣ - ٢٨٦ - ٢٩٢ - ٢٩٨ - ٣٠٢ - ٣٢١ - ٣٦٧
٣٧٣ - ٤٣٤ - ٤٥٩ - ٤٩٣ - ٥٠٢ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٧
٥٣٤ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧٣ - ٦٠٢

القرار المستقل ٦٢ - ٦٥ - ٦٨ - ٦٣ - ٧٢ - ١٠٥ - ١٤٧ - ٢٠٨ - ٢٥٤
٢٧٩ - ٣٨٦ - ٣٨٩ - ٤٧٣

دور الشباب ٥٩٨-٥٩٧-٥٩٤-٥٩٣-٤٧٨-٤٦٩-٢٩٧-٥٢-٣٥
٦٢٦-٦٢٣-٦٢٠-٦١٢-٦١١-٦١٠-٦٠٩-٦٠٨
٦٣٠-٦٢٩-٦٢٨-٦٢٧

لبنان والفلسطينيون ٢٠٥-١٧٢-١٥٤-١٥٠-١٢١-١٠٢-٩٠-٥٥-٣٧
٥٠٤-٢٦٦-٢٣٨-٢٣٢-٢٢٧

لبنان وسوريا ٤٤٨-٤٢١-١١٦-٥٠-٣٦

القضية الاقتصادية - الاجتماعية ١٩١-١٨٤-١٨٢-١٦٦-١٦٢-١٥٨-١٢٩-٥١-٤٦
٢٤٧-٢٤٣-٢٣٠-٢٢٠-٢١٤-٢١٠-٢٠٧-١٩٧
٣١٨-٣١١-٣٠١-٢٦٧-٢٥٨-٢٥٧-٢٥١-٢٥٠
٣٥٤-٣٤٨-٣٤٣-٣٤٠-٣٣١-٣٢٩-٣٢٥-٣١٩
٣٩١-٣٨٢-٣٧٩-٣٦٣-٣٦٢-٣٦١-٣٥٧-٣٥٥
٤٦٨-٤٥٨-٤٥١-٤٤٦-٤٣٩-٤٣٨-٤٢٧-٤٠٩
٥٧٨-٥٧٧-٥٦٨-٥٥٣-٥٥٢-٥٤٨-٥٤٦-٥١٧
٦٢٥-٥٨٤-٥٨٠

القضية الفلسطينية ١٥٣-١٥٠-١٣٩-١٣١-١٢٦-١٢٣-١٠٢-٩٠-٧١
٢٠٥-١٩٤-١٨٩-١٨٧-١٧٦-١٧٥-١٦٥-١٥٤
٢٤١-٢٣٨-٢٣٢-٢٣١-٢٢٧-٢٢١-٢٢٠-٢١٥
٢٨٤-٢٨٠-٢٧٨-٢٧٢-٢٦٦-٢٦٥-٢٥٥-٢٤٦
٣٦٦-٣٤٤-٣٢٣-٣٢٢-٣٠٥-٣٠٤-٢٩١

المرأة ٢٩٤-٢٨٣-١٨٥

المسؤولية الإعلامية ٢٩٧-١٠٨-٩١-٤٤

المصالحة ١٤٩-١٣٨-٩٥-٨٣-٧٦-٦٣-٥٨-٥٣-٤٩-٣٤
٦٢٢-٦١٩-٦١٢-٥٨٢-٥٦٦-٥٤٩-٥٣١-٥٠٩

المغتربون ٢٥٠-٢٤٩-٢٤٣-٢٣٣-٢٠٢-١٦١-١١٤-٥٧
٤٠٤-٣٩٤-٣٨٩-٣٧٨-٣٧٧-٣٦٥-٣٣٥-٣٣٣
٤٣٦-٤٢٨-٤١٨-٤١٧-٤١٦-٤١١-٤٠٧-٤٠٥
٥٦٥-٤٥٢-٤٤٥-٤٤٣

الميثاقية التوافقية ٣٧٥-٣٥٦-٣٤٥-٢٦٩-٢٥٤-٢٠٨-١٠٥-٦٧-٦٣
٤٨٥-٤٧٩-٤٧٥-٤٧٣-٤٦٦-٤٦٥-٤٣٧-٤٠١
٥٦٠-٥٥١-٥٣٨-٥١٣-٥٠٩-٥٠٨-٤٩٩-٤٩٤
٦٢٢-٦٠٥-٥٨٤-٥٨٣-٥٨٢-٥٦٧-٥٦٦-٥٦١

اليونيفيل ٢٩٣-٢٦١-١١٥-٨٢-٥٣

بناء الدولة ٩٢-٨٣-٧٢-٦٢-٥٣-٥٢-٤٩-٣٨-٣٥-٣٤-٣٣
١٤٧-١٢٥-١١٢-١٠٧-١٠٤-١٠٣-٩٧-٩٦-٩٥
٢٥٤-٢٣٤-٢١٧-٢٠٨-٢٠٧-٢٠٣-٢٠٢-١٤٩
٤٢٢-٣٨٩-٣٨٦-٣٨١-٣٧٩-٣٥٦-٣١٧-٢٧٩
٤٨٧-٤٨٦-٤٧٩-٤٧٥-٤٦٥-٤٣٩-٤٢٦-٤٢٥
٥١٥-٥١١-٥٠٦-٥٠٥-٥٠٠-٤٩٩-٤٥٠-٤٨٨
٥٦٤-٥٣٦-٥٣٣-٥٣١-٥٣٠-٥٢٦-٥٢٤-٥١٦